

١

الجزء الاول من العقود الدرية في

تفصيل الفتاوى الحامدية تأليف

الشيخ الامام العلامة المصنف

الحبر الفخامه السيد

محمد امين الشيرازي

بإذن عابدين

نفعنا الله به

آمين

٢



صفحة	
٤	كتاب الطهارة
٥	كتاب الصلاة
٦	باب الجمعة
٨	باب الجنائز
٨	باب الزكاة والعشر
٦١	كتاب الصوم
٦١	كتاب الحج
١٥	كتاب النكاح
١٧	باب الولي
٢٠	باب الكفاءة
٢٠	باب المهر
٢٥	مسائل المجاهر
٢٦	مسائل منسوبة من أبواب النكاح
٣٠	باب نكاح الرقيق
٣٠	باب العنين
٣١	باب الرضاع
٣٣	كتاب الطلاق
٤٨	باب الخلع والطلاق على مال
٥١	باب العدة
٥٤	باب الحضنة
٦١	باب النفقة
٧٧	باب ثبوت النسب
٧٨	العقود والاستيلاء والولاية والابق
٧٩	كتاب الايمان والندور
٨٠	كتاب الشرك
٩٢	باب الردة والتعزير
٩٨	كتاب المفقود
٩٩	كتاب المقيط
٩٩	كتاب الوقف فيه ثلاثة أبواب
٩٩	باب الاول في أحكامه المتعلقة به من صحة وإعلان واستبدال وشروط وما يجمع بيعة منه وما لا يجمع ثم بيان أحكامه اللغوية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك

الباب الثالث في أحكام استحقاق أهله من ربه واستحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع
انقضاءهم واشتجاره وقسمته ونصيبه وأجارته وأجرته ومساقاة اشجاره وعمارة ربه كناه وأرباب
الشعائر وغير ذلك

٢٨٢ الباب الثالث في أحكام الظهار وأصحاب الوظائف من نصيب وعزل وفواكيل وفراخ وأصحاب
وأنهم يروا استدانة وإقرار وقبض ومصرف وتعد ذلك

٢١٥ كتاب البيوع

٢٢٧ باب الخيارات

٢٥١ باب الأقالمة

٢٥٢ باب الاستحقاق

٢٥٦ باب السلم

٢٥٧ باب القرض

٢٦٠ باب الصرف

٢٦٢ كتاب الكفالة

٢٧٢ كتاب الموالة

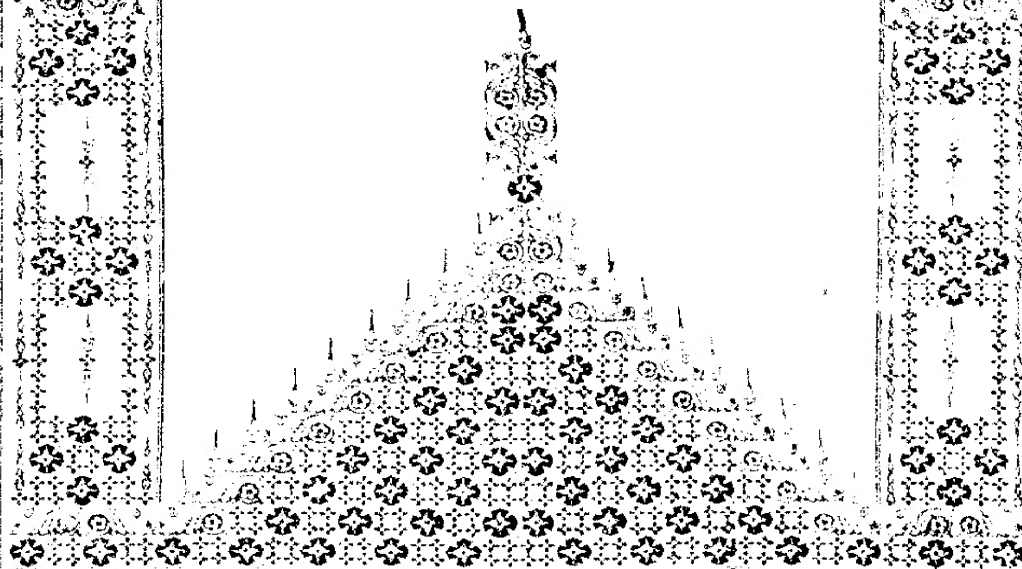
٢٧٥ كتاب القضاء

٢٨٢ باب الحبس

٢٨٦ مسائل شتى

٢٩٢ كتاب النكاح

٢١٦ كتاب الوكالة



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه * وأنكره على تواتر نعمائه * وأصلى وأسلم على خاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير أصفائه
وعلى آله وصحبه وأخصائه * أما بعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه القديم * محمد أمين * الشهير بربان
عابد * غفر الله له ذنوبه * وملائم زلال العوذ ذنوبه * أن كتاب معنى المستفتى * من سؤال المفتي
للإمام العلامة * والمخير النعمان * حامداً أفندي الهادي * مفتي دمشق الشام * عيسى رحمة الملائكة السلام
كتاب جمع حل المسوائد * التي تدعو إليها البواعث * مع الفخرى للقول الأقوى * وما عليه العمل بالقوى
لأرسلني بالفتوى أنفع منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه نوع اطناب * بتكرار بعض
الاستفتاءات بعد أن تقول في الجواب * فأردت صرف المهمة واختصار أسئلته وأجوبته * وحذف ما شتهر
منها ومكرراته وتلخيص أدلته * ودر بما قدمت ما أخر وأخرت * تتم * وجمعت ما تفرق على وضع محكم
وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تقييد * أو ما فيه تقوية وتأيد * ضاماً إلى ذلك أيضاً بعض تحريرات
تجتمعت في حاشيتي على البحر المسماة صفحة الخالق * على البحر الزائق * وحاشيتي التي علقها على شرح
التنوير * المسماة رد المختار * على الدر المختار * وما حردته من الرسائل الفاتحة * في بعض المسائل المعاصرة
مع ما يتج به القساح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض المسائل المشككة * والوقائع المعاصرة * فإذ
كتاباً خاوياً بالدر والفوائد * خاوياً عن مستكرات الزوائد * هو الهدى في المذهب * والنجى بأن يكتب
الذهب * حلتني على جمعه من لا يسعى إلا لاعتشال أمره * أفاض الله على وعيائه من وابل خبره وبره * وقد
سميت ذلك بالعقود الدرية * في تنقيح الفتاوى المحامدية * وحيث قلت حال المؤلف فتوادي به صاحب
الأصل وكان ما كان من زيادتي أسدده بلفظ أقول * والله تعالى هو المسئول * في لزوم ذلك لأخول
بالترقية والسداد * والتمام هذا المراد * وفي أن يقتضى به والمسلمين * في نهأ أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين

(سئل) فيمن أراد أن يبتدئ في أمر ذي بال يهتم به شرعا وليس بمعزم ولا مكروه ولا جعل
 الفاعل له مبدأ غير البسطة فبماذا يبتدئ بدأ حقيقيا * (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جئنا بين البسطة والمجدلة له وله عليه أفضل
 الصلاة وأتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أيترو وفي رواية الجذم وفي رواية بالحمد لله
 ثمنا بالذلة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمنا وما ورد في ذلك * (فوائد تتعلق بأداب المفتي) * أدب
 المفتي أن لا يقول يصدق ديانة لأنه تعلم بل أدبه أن يقول لا يصدق برأية من نافي الإيمان * الواجب
 على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إيضاح الجواب لعل الجاهل فتاوى ابن الشلي من الحدود والتعزير
 وفي الفتية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف ونقله عنه في خزائن الروايات
 يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا
 فهو عند الله حسن اه اقوال لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب
 مقصودا وان تعورف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الرواية عن
 الإمام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبعض الفاظ الإيمان المبنية على
 عرف المتقدمين فإنه لا يلزم فيها عرفهم بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح
 المنظومة كل ما في الفتية مخالفة للقواعد لا التفات إليه ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره وفي حسام
 المحكمات المدققين للشرب لا في وقد أفاد في استأذى ونهى بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الأكاير وأضرابهم
 شأنها التطرف فيها من غير تقليد وإفتاء بما فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام
 الافتاء خطرو قد يظن الانسان انه فهم المسألة على حقيقتها والامر بخلافه أو يثبت عليه حفظه فيخطئ
 ولذلك اذا حقت كثير من الفتاوى المجموعة من أصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص
 في المذهب بخلافها وكان استأذى الثاني اذا جاءته فتوى أمر في بالنظر فيها ويقول لطلالها اما ان تصبر
 حتى تراجع النسل أو تخذها ثم يقول لي أنا أعرف الحكم في هذا كما أعرفك وأعرف الشمس وانك
 لا بد من مراجعة العقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا
 لا يستحق وهذا رر وهذا لا يجوز الا بعد النظر والحكم لقائده من أئمة المذهب رحمهم الله تعالى اه المراد
 من قولهم يدين ديانة لا قضاء انه اذا استفتى فقوم بحسبه على وفق ما توى ولكن القاضي يحكم عليه بوفق
 كلامه ولا يلتفت الى نفسه اذا كان فيما توى تحقيق عليه كما قال على لفلان ألف درهم وقد قضيته
 هل برئت من دينه بقضيه بالبراءة واذا سمع القاضي ذلك منه يقضى عليه بالدين الا أن يقيم دينه على الإفتاء
 نسج مختصر الاخسيكي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجازد على
 أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضا فلا بد من كون القاضي عالما دينان الكبريت وأن العلم
 برأية في الثاني والعشرين من الإيمان * أقول ولذا جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي
 ما يدين به بل يحسبه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لعل الجاهل على قضاء زماننا * من أدب المفتي
 أن لا يكتب في الواقعة على ما يعلم بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا الحكمه كذا ذكره
 ابن حجر في كتاب المستعذب وفي زماننا مشبه بكل لكثرة الحيل التي تقع في كتابة الاسئلة لكثرة
 الجهل والبغى بحيث ان بعض المبطلين اذا صار يسده فتوى صاليم اعلى حسمه وقال المفتي أفني لي
 عليك بكذا وبجاهل أضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقا ولا اه من خطبته
 مثامنا الشيخ عبد القادر الصغوري الشافعي * أقول اذا علم المفتي حقيقة الامر ينبغي له أن لا يكتب
 للسائل الا يكون مؤيانه على الباطل * لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرها خيرية

مطلب فوائد تتعلق بأداب المفتي

مطلب ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر الرواية ويترك العرف

مطلب كل ما في الفتية مخالفا للقواعد لا التفات إليه

مطلب فائدة عظيمة يجب التنبيه لها والعمل بها والمحافظة عليها فانها مجموعة فريدة

مطلب المراد من قول العلماء يدين ديانة لا قضاء

مطلب جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين به بل يحسبه باللسان فقط
 مطلب اذا علم المفتي حقيقة الامر ينبغي له أن لا يكتب للسائل الا يكون مؤيانه على الباطل
 مطلب لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرها خيرية

من مسائل شتى وفيها من الكفاية والسجج لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه التقوى
ان معنى الاشبه ان تشبهه بالمقصود رواية والراجح دراية فيكون عليه التقوى برؤية متى اختلفت
في المسألة فالعبرة بما قلناه الاكثر يبرى من عدة الاصل الحقيقة

(كتاب الطهارة)

(سئل) في فأزرقعت في سمن مائع ومات فيه فذا وضع في اياه مخزرق السفل وصب عليه الماء ثم أخذ
منه الماء من أسفله ثلاث مرات أوصب عليه الماء قطنا فرفع ثلاث مرات فهل يظهر بكل من هذين
الصنيعين (الجواب) نعم يظهر كافي طهارة التغيير وكذا روى عن أبي يوسف وعليه التقوى كما في الجمع
والبرازية وتخرانة الملقى وغيرهما به جزم في الطهارة وصرح به في البحر (سئل) فيما اذا رقت فأرة
مستة في رغبة دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاصق وميت وقور ما حوله فهل يكفي من الباقي طاهرا
(الجواب) نعم يظهر ويؤكل البسائي والجامد هو الذي لا يسم به عنه الى بعض اذا قور ما حوله فألقى
أو استصح به يؤكل مساو يبرى (أفتى قارئ الهداية بأنه اذا غلب على ظن الموتى انه يشتره مبيع
وأشبهه بقطعه المسح ولا يجب عليه شيء وأفتى بوجوب إبطال الماء في الغسل الى داخل ثوب الاذن
المشعوبه (وسئل) قارئ الهداية أيضا عن التسقية الصفة يتوضأ فيه الناس وينزل فيها ماء جديد
هل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور ولا يشتره أقول هذا مبني على القول بأنه
لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معتزل عظيم بين البلاء المتأخر من حرته في حاشيتي المسحاة رد المختار
على الدر المنثور فراجعها فاعلم لا تجد في غيره والله الحمد (وسئل) أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى
بدنها من دنها وعرق وأصاب بدن الراكب او ثوبه من عرقها الملوث (فاجاب) بأنه يتنجس
ولا يظهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل (سئل) فيما اذا وقع ضفدع مائي في عصير
عنب ومات فيه فهل ينجسه أولا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كافي النهر
والدور وموت الضفدع فيه لا ينجسه كافي الكثر وغيره فلا ينجس العسيرة وفي الهداية والطهارة البري
والعسيرة سواء وقيل البري يغسله جود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون العسيرة ما يكون من
أصابعه سترة وتصح في السراج عدم الفرق بينهما لكن هذا اذا لم يكن البري دم سائل فان كان يقيده
على الصحيح جزم عن شرح المنية رقم الغوائد فيه (سئل) في دبس مائع حوله جبل يغسل يسمى
زرولا ووطئه فابل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل تنجس الدبس به (الجواب)
حيث كان النعل طاهرا لا يتنجس الدبس المزبور (سئل) في نجاسة نخل مطهرا كمثرها في الارض
واع فيها كلب فزحوا فيها وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا ونشدها في كل مرة رقة طاهرة ثم ملأوها ماء
طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في كل مرة وهي من خوف قديم
فهل تطهر (الجواب) نعم تطهر أقول قوله ثم ملأوها الخ مبالغة في التطهير والا فهو غير لازم عندنا
(سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى به ساجه
انحف وصلى به تجوز صلاته كفي في النجاسة وهما مباحلان لقوله عليه السلام احلت لنا ميتتان
السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو كدم البطاء والمكره وتقرنهما من الشاة سبع الخرج
والخصية والعدة والدم المسفوح والحرارة والمثانة والذكور ونظيرها بوضعه بقوله

اذا ما كيت شاة في كل ما سوى سبع ففهي الويثال

فقد تم نكاح ثم عيس وذاك ثم ميثان وذاك

أقول ككت جمع في حروف ككتين ونظيرها بقولي

مطلب معنى فلهما وهو
لا تشبه وضابط الاختلاف
في المسألة

(كتاب الطهارة)

مطلب في كيفية تطهير
رقت فيه فأرة

مطلب فيما اذا رقت فأرة
في رغبة دبس جامدة

مطلب فيما يشتره مبيع
ومن أدنه كونه

مطلب في الوضوء من التسقية
الصغيرة

مطلب فيما اذا عرق الدابة
ان اوثق بروثها

مطلب لا يظهر بدن الحيوان
المكتسب الا بالغسل

مطلب في ضفدع مائي وقع
في عصير

مطلب في المسحاة البري
والعسيرة والاختلاف بينهما

مطلب في دبس مائع من عليه
رجل يغسل

مطلب في تطهير نجاسة نخل
وقع فيها كلب

مطلب الكبد والطحال
طاهرا

مطلب الكبد
المكره تحريرا من

الشاة مائة شاة

ان الذي من المذكرة رمى * بحججه حروف فيذمه دغم

(كتاب الصلاة)

(كتاب الصلاة)

مطالع
في نيابة المقتدى الامام بالسلام

مطالع
في التفضيل بين بني آدم
واللائكة

مطالع
في سنة العشاء الزيلية والجمدية

مطالع
في انذار المحقق بشافعي برفع
يديه في التكبيرات

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في التسليمين ام في اليقين فقط وهل قال به أحد
أم لا (الجواب) نعم ينويه فهو مأثور رواية الحسن بن ابي حنيفة وبه قال محمد وقال ابو يوسف
ينويه في يمين فقط على ما في الخاتمة وفيه ازباد ولا بأس بها وهي أن محمد أقدم منهما بنى آدم على المحافظة
في الذكركوفي كتاب الصلاة انرو هذه المسألة باختلاف أهل القبلة قالوا المة منزلة جولة الملائكة
أفضل من جولة بني آدم وقال بعض أهل السنة جولة بني آدم أفضل من جولة الملائكة والمذهب المرتضى
أن خواص بني آدم وهم المرسلون أفضل من جولة الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام
الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بني آدم ومما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لأن الزاوية لجميع
المخالف دون الترتيب اه (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء يسلم مذهبنا ركعة أم أربع وفصل
الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها
وبعدا مندوبة وشرعت النوافل قبل الفرض بخبر الثمان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول)
العواب العكس كما في الدر (سئل) في اقتداء المخني بشافعي برفع يديه في التكبيرات الانفعالات
هل يصح أم لا (الجواب) رأيت في جموعة الشيخ عفيف الدين بن شبيب الاسلام الشيخ عبد الرحمن
المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد بن احمد بن مسعود القوي المخني في عدم بطلان صلاته
بذلك وأنه لم يروى الاطلاق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا كقول النسفي فقط (سئل) عن هذه
الآية الكريمة فكذلك ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي)
يستنون باحاديثه وشرعه وتعلم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) اعتنوا أنهم ايضا فأتاكم أولى بذلك
فقولوا اللهم صل على محمد (وسلوا تسليما) قولوا السلام عليكم أي النبي فان قلت لماذا أكد السلام
بالمصدر ولم يرد كنه الصلاة به قلت لما أكد الصلاة بمؤكدة سبع مرات وان الجلالة لا تسمى وصلاة الله وصلاة
الملائكة والأجلاء والتدافعوا الأمر بما يعني أن السلام ليس كذلك فأكده بالمصدر في الآية يدل على
وجوب الصلاة والتسليم في الجملة قاله ابن كمال بإشارة قال أبو السعد والهادي يالهم الذين آمنوا صلوا عليه
وسلوا تسليما يا أيها النبي صلى على محمد ولم يرد ذلك قبل المراد بالتسليم الاتيان لا مرة بالتسليم والآية
دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطاعة من غير ترفع لوجوب التكبير وعدمه وقيل يجب ذلك
كلما جرى ذكره وله عليه الصلاة والسلام رغب أربع رجل ذكرت عنده فلم يصل علي ومنهم من قال يجب
في كل مجلس وإن تكررت ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب في العبرة الذي يقتضيه
الاحتياط ويستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن يصلي عليه كلما جرى ذكره ارفع اه
ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله عنه بعد ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم
التسليم اذا قفتم عزا أرفعات هذا فقد تمت صلاتك فترى على الناس بأحد هما من على التمام بالصلاة
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص واما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وأنه لا يجب ولا يكمل ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة أو خارجا فحصل على خارجها
وعند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العبرة واجبة هكذا قال الكرخي لأن
الأمر بالعمل لا يقتضي التكليف وفي المسند قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العبرة أن شاء فعلها
في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة
اه فان قيل قل ذلك كرم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية اشريفة وقد أجمع

قوله وقال في النهاية الخ
لا ينبغي ما في هذه العبارة
من السقطة والله لغيره
النهاية سلة منها انراجع
وقوله واما الجواب الخ النظر
ما الذي يقابله هذا جوابه
اما اه

المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما نذكرنا فرضيته وأنه يجب في العزيمة امتثال الأمر وهو
لا يوجب التكرار وإنما لم يذكره لأنه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة إلى ذكره
أو يقال إن المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسألوا تسليما كذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة أو يقال
إن الإنسان إذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لأنه يجوز الحلي كفا في المواهب إن تكون الصلاة
بمعنى السلام عليه * (فوائد) * قع حم قرأ وتعال جديك بغير ياد لا تغدو عن جارا لله مثله لأن العرب تكني
بالفتحة عن المثلث كقوله هب بالكسرة عن الياء * ولو قرأ اعتذرا لله لا تغدو أيضا لا كقوله هب بالفتحة عن
الواو فتية من باب حذف الحرف والزائدة * عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شعبة الأيمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال * الأول سنة واليه ذهب الشافعي واحتج به الثاني مستحب روى
عن أبي موسى الأشعري ورافع بن خديج والنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ومن التابعين
محمد بن سيرين وعروة بن مسعود بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم * الثالث واجب لا بد منه
وهو قول محمد بن حرم فلا تترك صلاة الصبح بدونه * الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر
على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله مابال رجل إذا صلى الركعتين يتعكك كما تتعكك الدابة
والخمار ذاسم فقد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا حديث ابن عمر في السفر والحضر فإرايته اضطلع بعد
الركعتين وفي رواية أخرى ابن عمر واحتج بها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الأسود بن زيد وبراء بن
الحنفي وقال هي خبيثة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك بن أنس وحكام
القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء * الخامس خلاف الأول وعن الحسن أنه حكيان لا يجزئ
الاضطجاع * السادس أنه ليس بمقدم وإذا أتته الصلاة بعد الفجر بين ركعتي الفجر والعصر فافعلها
باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو مخكى عن الشافعي معني * على البخاري مخفرا * أقول لم يفرض
لأنه عن أحد من يثبتنا وقد رأت في مسند الإمام محمد في باب صلاة الفجر في الجمعة أخبرنا مالك أخبرنا
نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال ابن عمر شانه فقال نافع قلت
يفصل بين صلاته قال ابن عمر رأى فصل فصل من السلام قال محمد بن يونس بن عمر بن أحمد وهو قول الإمام
حنيفة انتهى

(باب الجمعة)

(سئل) * في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الأمة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود
غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الأمة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة
ومامعناه وما الذي أشبه عليه من البديع (الجواب) هذا آفة حديث ورأه البخاري عن أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون يوم
القيامة بيدنا ثم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له
والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على أنه فرض على الأمم
السابقة من اليهود والنصارى فإن قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر
في التعمين ومامعناه فقوله نحن الآخرون أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المزلزلة
والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء قبل الخلق ودخول الجنة ويدانهم قال أبو عبيد
يكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد بغير الاستثناء أي غير أنهم ففيه تأكيد الدج بما يشبه الذم

مطلب

قرا وتعال جديك بلا الف

لا تغدو صلاته وكذا لو قرأ اعتذ

بلاواو

مطلب

في الشيعة بعد سنة الفجر

سنة أقوال

مطلب

التسليم والقول في الشيعة

على مذهب سيدنا أبي حنيفة

(باب الجمعة)

مطلب

في تعظيم يوم الجمعة هل هو

مخصص بهذه الأمة

مطلب

أخبره صلى الله عليه وسلم

عن اختيار اليهود يوم السبت

والنصارى يوم الأحد

لادماج معنى النسخ ارفع على انهم فتكون تعاليمه لسبقنا يوم القيامة او من اجل انهم اوتوا الكتاب من قبلنا
 ففككون آخر من لهم ثم هدينا الى الجمعة وهو قبل السبت والاحد فتكون سابعين والمراد من الكتاب التوراة
 والانجيل او الجنس اى جنس الكتب المنزلة ليضع عودا لغير اليه في اوتيناها من بعدهم الا ان يكون
 من باب الاستخدام وهذا ان الله له بان نصه الله لنا ولم يكن لنا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم ايضا تعظيمه
 بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم بعينه ام يسوغ لهم ان الله بغيره من الايام فاجتهدوا في ذلك
 فأخذوا روى ابو حاتم عن الرشدى ان الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم
 السبت شيئا فأجعله لنا فيتعلمه عليهم قال يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت
 رجعهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فخلقوا ذلك فضيلة لتوجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه
 ونستريح فيه من العمل ونستغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد لانه اول يوم بدأ الله
 فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم فخلقوا الدهن فضلوا واما ما اشتمل عليه الحديث من انواع البديع
 ففيه الاحتمال وهو ان يكون شيئا ان لو جهلنا ما كان فيذكر احد الشيعين ويصدق منعطف ويصدق الآخر
 ويذكر منعطف كقوله تعالى وما الى الا عبد الذي فطرني واليه ترجعون فيسئل اصحابه وما الى لا عبد الذي
 فطرني واليه ارجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه ايضا لالف والشر المترتب في قوله
 يبدأهم اوتوا الكتاب من قبلنا ارجع الى الاخرين وقوله ثم هديناهم الى الخراج الى السابقون وفيه
 الادماج وهو انه اوتوا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مذهبنا وفيه تأكيد
 المنح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية واوتيناها من بعدهم التفسير يرجع الى الكتاب بمعنى
 القرآن وفيه الطباق في الاخرين السابقون وفيه الجمع والتفريق في قوله فالتناس انما فيه تبع
 جميع وما بعده تفريق وفيه سبعة انواع بدعية هذا ما تيسر انما في هذا المقام وعلى نبينا ثم
 فيفضل الصلاة واتم السلام (سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب)
 نعم كاذب كرمي المتنوت وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وفيه تأخيرا وقال الزبلي وهو
 الاصح لان في هذه جواز التعدد جازا وهو مدقوق وقال الغني في شرح الجمع رواية المتنوت ومثل في امامة
 فتح البدر (فائدة) قال الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم ار لاجتماعنا مصر
 في اذان الجوق على هو مكره وام لا والذي تحشر ان الذي بين يدي الخطيب فيه للسلف فيه قولان
 المستحب والكره اما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بان المتوارث فيه اجتماع الاذانين للبناء
 اصولهم الى الطرف المصير الجامع انه ففيه دل على انه غير مكره لان المتوارث لا يكون مكرها وكذلك
 الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه بجماعة فهو ومثله غير مكره فيكون بدعة حسنة اذ ماراه المسلمون
 حسنا فهو عند الله حسن وقال السيوطي في الاوائل اول من احدث اذان اثنين معا بنوامية اه (تمة) فيما
 يستحب فعله يوم الجمعة وليله وما يكره مع ذكر ما اطالع على الخلاف فيه من المستحب فيه الاستسكان والغسل
 لاتصاله ازانة الشعر وتقليم الاظفار لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب
 يوم الجمعة قبل الصلاة علقا فيه من معنى الحج وقبل الفراق من الحج قضاء النقص وحلق الشعر وقص الشارب
 وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في الاخبار من قبل اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من سوء الى الجمعة
 القابلة وعلامة ايام ورايت في بعض الروايات ان من يعلم او يصوم يوم الجمعة عملا لا لا اختيارا فانه
 صحيح واعقر ثم حلق وقصر وقص الوالو الجمعة اذا وقت يوم الجمعة لتقليم الاظفار ان راي التتارخانية قبل يوم
 الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة يكره له لان من كان طفره طويلا كان وزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته
 تبرك بالاحب وهو مستحب لان عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من

مطلب
 افتراض يوم الجمعة على اليهود
 والنصارى

مطلب
 بيان ما اشتمل عليه الحديث
 الشريف من انواع البديع

مطلب
 في جواز تعدد الجمعة في مصر
 واحد

مطلب
 في اذان الجوق يوم الجمعة

مطلب
 فيما يستحب فعله يوم الجمعة
 وليله وما يكره

مطلب
 في استحباب قص الاظفار يوم
 الجمعة وما في ذلك من الوعد الجميل

مطلب
 من طلال طفره ضائق رزقه

البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام * ومنها الادعاء ومن الطيب والبس الثياب الفاخرة
والاقرب من الخطيب وتخير المسجد والتكبير اليه والمشي بسكينة ووقار وانبة ولعباد الدخول لله
اجلني من اوجع من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وافضل من سألك ورغب اليك وتأخير الغداء
والتيلاوة عن الصلاة وان يعرف في صلاة الجمعة والجمعة احيا ما تتركه وقراءة الفاتحة والمعوذتين
والاخلاص بعدها سبع عباد بعبادتها حفظه الله من محاسن ذلك الى مثله وقراءة سورة هود والمكف
والدخان وعبادة المرنق وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود النكاح
والعق والملا أكثر من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي لبنها قراة الزهراوين وسورة
الكهف غديرين والله تعالى وبصلى فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم وقرا
في مغرب الكافرين والاخلاص من نور الشهادة في بيان مظهر النبوة للعلامة المقدسي

(باب الحجارة)

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثه غير امر والنزوح شرب الماء على الكفن والتجهيز الشرعي على ان
يحبس الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت
عن زوجها وورثها رجلين صغيرين منه فوفدت الامم معها ثمانية من التركة تسديا وثلاث الاثمة بذلك
فهل تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصص الزوج ولديها حيث تلت الاثمة والا يتدبش
عليها طلبة الحق كما هو صريح كلامهم كافي البصر وغيره (سئل) في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثه غيره
وخلقت تركته فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج (الجواب) المقتضى بموجوب كفتها على الزوج
وان تركت مالا كافي للتجهيز والتكفين وورثته في البصر بانها المهر لانه ككسوتها (سئل) في رجل
دفن ميتة في قبر في ارض موقوفه على رجل فأتى رجل آخر ان الغمر الموقوف له ويريد اخراج
الميت منه فما الحكم الشرعي (الجواب) هذا ككسوت الارض موقوفة بغيره فلا يقع فيه ولا يحول اليه
من مكانه كما في التبرئة كذا ان في المهر من ارض رج والمساكن في الخيرية من الجواز (سئل) في ما اذا
قرا القضاة في زراعتهم في حقهم الموقوف وادعوا بصلاحها فلا حرج لذلك لاهلية ما اقرته ويريد
بعض الكفاين منعه من ذلك بالزوجه شرعي فهل يمنع العارضي (الجواب) نعم يمنع

(باب الزكاة والعشر)

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بمدة هل يعتبر في ذلك وقراة ماله المال والا
(الجواب) نعم العشر في الزكاة كان المال في ارض وايات كلها كمال الجهر والذهر وعمله ابن مالك
في شرح الجمع بان على الزكاة وانما تسقطها له (سئل) في رجل له مال في يد شرركم في غير المصرا الذي هو
فيه فادى صرف الزكاة الى قراة المصرا الذي فيه المال دون المصرا الذي هو فيه من خلاصة من الفصل
التامر وفيه لو دفعها الى قراة المصرا الذي فيه المال فادى صرف الزكاة الى قراة المصرا الذي فيه المال دون المصرا الذي هو فيه من خلاصة من الفصل
من المدة سير يد الحجج واضطرب سعة من المال نصيبا مستكثرة لم يخرج زكاتها ويرحم الله لا يترحمه ذكاتها
اذا حال عليها الحول لكونه يبيعها الحجج فهل تتركها زكاتها (الجواب) نعم تتركها زكاة الغاضل معه
حيث شئت منها الحول ولم يخرج كانه ولا غيره بغيره ماله كذا لان ما ليس له مطالب من جهة المباد
لا يمنع وجوب الزكاة كسب العار والكفاية ووجوب الحج وصداقة الفطر وهدي مشقة والخجعة ولفظة
بعد التعريف كذا في شرح الملتقى للساقاني وكذا في الجهر والذهر وغيرهما وافهم المسائل المذكورة
لاجل الحج لا يخرجها عن ملكه والله اعلم (سئل) في
عشرية بقطعاها وانفقها بغيرها فقام المتكلم على العشرية

مطلب

ما يقول عند دخول المسجد

مطلب

فضل قراة الفاتحة والاخلاص

والمعوذتين بعد فرض الجمعة

وما يضرب في ذلك اليوم من

البراة وغيرها

(باب الحجارة)

مطلب

امر الميراث الزوج ان يكسها

زائدا على الكفن الشرعي

مطلب

دفنت مع بنتها الممتعة تضمن

حصص الزوج ووارثه منها

مطلب

كفن المرأة على الزوج وان

ترك مالا

مطلب

دفن قبر في ارض موقوفة

يضمن ما اقر في فيه

مطلب

قرا القضاة في زراعتهم في حقهم

الموقوف وادعوا بصلاحها فلا حرج

(باب الزكاة والعشر)

مطلب

المعتبر في الزكاة ماله المال

مطلب

في الموقوفة التي لا يخرجها

تمام الحول يجوز

مطلب

اقر الميراث الزوج به تتركها زكاة

الغاضل اذا حال عليه الحول

مطلب

لا عشر في الاشجار الممتدة

نعم لا عشر في الاشجار لانها بمنزلة جزء الارض ولهذا تتبعها في البيع كما في الزيلعي والبحر وغيرهما من باب
 المؤثر وبذلك افتى الشيخ اسماعيل كما في فتاواه في باب البغاة * اقول قوله لا عشر في الاشجار يعني المثمرة
 التي لم تعد للقطع بخلاف ما عدا للقطع في كل سنة فغيرها المشركيات عن الحنابلة وبخلاف ففس الفرقان
 فيه العشر ايضا كما يأتي * (سئل) في مرزعة جاربة في اوقاف اهلية وعلية عشرة فوضعه السلطان عز
 نصره لزيد التيماري ويريد اخذ العشر من زراعت المزرعة ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الاوقاف
 بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف يأخذه
 التيماري من النظر * (الجواب) نعم ضبط محصول الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف
 يأخذه التيماري من نظار الاوقاف * (سئل) في قرية جاربة بتامها في وقف مدرسة يزرعها ازارعها
 مزارعة ويدفون ما شرط لجهة الوقف عليهم وهو الزرايع وعلية عشرة ليدفع للمدرسة اخذ ربع
 الخراج المشروط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزرايع
 (الجواب) نعم كما افتى به المرحوم العلامة العم قال في الاسعاف اذا دفعها اى متولى الارض الموقوفة
 مزارعة فالخراج والعشر من حصه اهل الوقف لانها جارية معنى وفي منظومة النسفي
 والارض تستأجر وهي عشر * يعشرها الا تجر المستأجر
 كذلك من يدفعها مزارعة * يدفع ذو الارض بلامدافعه

اكن في الدرر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كستر برميل وفي
 الحياوى وبقولهما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسماعيل من اول باب العشر والعشر على جهة
 الوقف ففي الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط ارجاعها او عشرها على المستأجر وفي المجربة صرخ في البحر
 نقل عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند ابي حنيفة وهذا على المستأجر والقول ما قال
 الامام فليس على المستأجر ولا على المستأجرين شئ قلت بعبارة الحياوى القدسي لا تمارض عبارة
 غيره فان قاضي خان من اهل الترجيح ومن عاداته ان يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان
 هو المتمد وأفتى بذلك غير واحد من جلدتهم ذكر يا أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام
 وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اقول هنا الجواب به المؤلف مبني على قول الامام القدسي به
 توضيح التجواب انه اذا كان الخراج من القرية مثلاً مائة فغير من المخططة يأخذ المتولى أجرة الارض
 وهي هنا الربع خمسة وعشرون فغير ان يدفع المتولى من هذا الربع الى التيماري عشر جميع الخراج
 من القرية عشرة قافرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد توهم وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين
 بشئ لانهم مستأجرون خلافا للصاحبين فانه هذا وقد كتبت في رد المحتار مانعه قلت لكن في زماننا
 عامة الاوقاف من القوى والمزارع رضاء المستأجر بتحمل غراماتهم وانها مستأجرة هابدون اجر المثل
 بحيث لا تفي الاجرة ولا اضعافها بالعشر ونحوها المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقتضاء بقولهما في ذلك
 لانهم في زماننا يدرون أجرة المثل بناء على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره
 اما لو اتمرد دفع العشر من جهة الوقف وان المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فان أجرة المثل تزيد اضعافا
 كثيرة كما لا يخفى فان امكن اخذ الاجرة كاملة بغنى بقول الامام والافية ولها ما يلزم عليه من الضرر
 الواضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى اعلم اه * (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعا
 على اهل الوقف عوجب اليه فتر السلطان فاقدر جيل من اهل القرية بعض الارض التي فيها منها
 مشجرة للجمع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب) نعم كتبه عماد الدين عفي عنه الحمد لله تعالى
 الجواب كما به عن والده الاحاب ولو جعل ارضه مشجرة او مفضية يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر

مطلب
 ضبط محصول الاوقاف
 لنظارها للتيماري
 مطلب
 العشر على الناظر للمؤجر لا على
 الزرايع المتأجرين

مطلب
 قاضي خان من اهل الترجيح
 ومن عاداته انه يقدم الاظهر
 والاشهر

مطلب
 يجب العشر في الشجر المحدث
 لا في الخلع

مطلب
لا عشر في شجرة في داره

مطلب
يجب دفع حصص الوقف
والتيمازي من زرع ارض
سوقوق عليها قسم وعشر
فيسل نقله الى ارض قرية
اخرى

مطلب
ليس لهم التصرف في الزرع
قبل دفع العشر
(قوله) اجارة حافظه كذا في
نسخة المؤلف ولمس اجارة
حافظ بدليل قوله ما اتفق
فتأمل اه من هامش

مطلب
يجب نصف العشر فيما سقى
بدالية

مطلب
تعريف العرب والدالية
والسانية

مطلب
لا عشر فيما على السنة وهي
حافات النهر

مطلب
لناظر القسم مادامت الدلة
قائمة والا فاجر المثل

مطلب
في ثمار الارض العشرية
العشر ولا شيء في ثمار الارض
الخارجية

مطلب
ما يتبع الارض بدون شرط
وما لا يصلح للزراعة من
الزراعية

وكذا جعل فيها القث للدواب خالية من فصل العشر * (سئل) في رجل له في داره شجرة مثمرة
او نخلة هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا عشر في المدارس من زكاة
الزرع * (سئل) في ارض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لمجدة الوقف وفيها عشر تيماري
ولها زراع يزرعونها ويدفعون ما على زرعهم من القسم المزبور وبأخذ التيماري عشرة في كل سنة والآن
زرعوا اراضيها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية اخرى باذن متولى الوقف والتيماري تم حصدها الزرع
ويريدون نقله الى اراضي قرية تهم بدون اذن متولى الوقف والتيماري فهل ليس لهم ذلك (الجواب)
ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف في المشترك
الا باذن الشريك لما في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يتعصب لصاحبها ما اتفق
من سقى او عمارة او اجارة حافظ لانه اوجب بانهم العشر وانه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له ان
ياكل جميع الخارج قبل اداء العشر لانه مشترك فيكون اكله حق الغير فلا يتحل وان افرز العشر
يتحل له اكل الباقي كافي المشترك اذا افرز نصيب صاحبه يتحل اكله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له
ان يأكل جميع الخارج قبل اداء الخارج قيل هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان
الخارج مشتركاً وما خارج الوظيفة يجب في الذمة فيحل له وقيل لا يتحل له اكل الطعام قبل نقد الثمن
انظر البائع وقال ابو حنيفة ما اكل من الثمرة او اطعم غيره ضمن عشرة وعن ابي يوسف انه لا ضمن بقدر
ما يكفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل الاوسق وماتلف او ذهب منه بغير منعه سقط عنه بقدره الا اذا
اخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اه * (سئل) في ارض عشرية تسقى بماء العشر
بدالية ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر ام لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب
فيما سقى بغرب او دالية او سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو
الكبير والدالية جذع طويل في راسه دلو وبركب الرجل الطرف الاخير فيرفع الدلو بالماء وقيل هي
دولاب والسانية الناقة التي يسقى عليها * (سئل) فيما اذا كان لزيد عشر من شجرة على حافات نهر في
ارض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطلبه صاحب العشر بعشرة فهل ليس له ذلك (الجواب)
لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد العمادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما به العم المرحوم اجاب قال
المحدثى الاشجار التي على السنة لا شيء فيها اه والمسألة في البرازية * (سئل) في قرية بعضها وقف
وبعضها ميرى وبعضها تيماري ومذكور في دفتر السلطان انه في الاصل قسم وجعل بدل القسم شيء
معلوم من المحنطة والدرهم ويريد الآن ناظر الوقف والمتكلم على الميرى والتيماري اخذ القسم المعين
في دفتر المرقوم فهل لهم ذلك ان كان في القسم حظ ومصلحة لمجدة الوقف والميرى ام لا (الجواب)
لناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والا فلا اجر المثل بالغام يبلغ كتبه الفقير على العمادى المقتى بدمشق
الشام الحمد لله الجواب كما به الود المرحوم اجاب * (سئل) فيما اذا كان لزيد اشجار مثمرة قائمة
في ارض قرية عشرية جارية في تيمار رجل يريد طاب العشر من ثمار الاشجار فهل له ذلك (الجواب)
نعم قال في العناية وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار السانية
في ارض الخارج شيء اه وفي محيط السرخسي كل شيء يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه
لانه بمنزلة اجزاء الارض وكل شيء لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالحبوب والثمار المزروعة التي
لا تصلح للزراعة كبر البطيخ والقثاء ونحوهما فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود
ثمارها اه واعلم ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة يامن عليها الفساد لا وقدر الادراك كما قال
الثاني ولا حصوله في الحظيرة كما قال الثالث واثرا الخلاف يظهر في وجوبها الثمان بالانقلاب نهر من

العشر ومسله في البحر والمنح * (سئل) في ارض وقف آجرها الناظر من زبد مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعي يراها ويريد الناظر ان يقسم زرع الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارتها فهل ليس له ذلك * (الجواب) حيث آجرها باجر مثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه * (سئل) في تيماري قرية له عثامنة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الخاقاني والبراة السلطانية التي بيده قام يكاف زراع القرية بدفع شئ رائد عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك * (الجواب) نعم يمنع * (سئل) في المزارع اذ باع اقله المعشورة بشئ معلوم وتعرف بها المشتري بدون اذن التيماري ويريد التيماري اخذ حصة العشر من ثمنها فهل له ذلك * (الجواب) نعم واذا باع الطعام المعشور فلم يصدق ان يأخذ عشره من المشتري وان تفرقا لان الحب نبت مشتركا تسعة اعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا صار المالك ممنوعا من الانتفاع به فلم يتقدم به في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك قبل الحق من النصاب الى مال آخر وان شاء اخذ من البايع لانه عمل حق الفقراء وكفى المنتقى وان قبضه المشتري وغيره اخذ العشر من الثمن ولو باعه باء كثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فلما صدق ان يأخذ عشر الطعام وان شاء اخذ عشر الثمن ويكون هذا اجارة للبيع محيطا بغيره في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب او الزبيب او العصير بأخذ عشر ثمنه اما لو باع بعد ما جعله ناطقا بأخذ عشر قيمة العنب من زكاة خزانه الاكل * (سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق لثلاثة ولا من قباهم اخذ قسم قام الا ان احدا الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع * (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كتبه فقير به اسماعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير احمد العمادي المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كتبه الفقير ابو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد العمادي المفتي بالشام * (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها لتيماري عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للتسكام والا ان قام التسكام عليها اطلب اخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق اخذ القسم من زراعتها لكنه يتعلل بأنه في الدفتر عثماني قسم فهل ليس له اخذ القسم * (الجواب) ليس له اخذ القسم الا ان يتراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في اخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى اعلم فهاوى اسماعيلية وفي اوائل كتاب الوقف من الخيرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني في ثبوت الوقف * (سئل) في العشر اذا داخل هل يسقط أم لا * (الجواب) لا يسقط العشر بالتداخل لانه مؤنة الارض كافي المنح وغيره من فصل الخراج * (سئل) في رجل له اشجار ممتدة في ارض عشرية فقصها ويريد العشري اخذ عشرها فهل له ذلك * (الجواب) لا عشر في نفس الاشجار الممتدة كافي الزيلعي والبحر وغيره ما اقول وانما العشر في نفس الثمر وفي الاشجار الممتدة للقطع كما مر * (سئل) في اوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا * (الجواب) قال في صور المسائل تقلاع الزاهد في ما صورته فان يمكن ان يلحق به اغصان التوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها الاستعمال بخوارزم وغيره وقد نص على ذلك في العشر في اوراق التوت واغصان الخلاف التي تقطع في اوان تقليم الزرع * (سئل) في شجرة حور بالمهنة نابتة في ارض عشرية تيمارية قد بلغت ايامها ومدها هل يجب فيها العشر منها * (الجواب) نعم له ذلك * (سئل) في رجل فقير شريف هل يجوز له اخذ الزكاة * (الجواب) قد كثر الكلام بين العلماء

مطلب

آجر الناظر الارض العشرية ليس له مطالبة المسافر بالقسم

مطلب

ليس للتيماري اخذ رائد عن المقطوع للعين ببراءة

مطلب

بايع العلة العشرية وتعرف بها المشتري فالتيماري اخذ العشر من الثمن

مطلب

يمنع من طلب القسم وان كان في الدفتر السلطاني

مطلب

اذا لم يكن في القرية قسم متعارف ليس للتيماري اخذ القسم ولو كان مذكورا في الدفتر السلطاني الا برضى الزراع

مطلب

اذا كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم

مطلب

لا يسقط العشر بالتداخل

مطلب

لا عشر في نفس الاشجار الممتدة

مطلب

يجب العشر في اوراق التوت

مطلب

له اخذ العشر من شجر الحور

مطلب

الشريف من الام يجوز له اخذ الزكاة

(قوله) وحكمة النسبة ان الخ
في بعض النسخ وحكمة
النسبة الى ابيه دون امه ان
الخ وهي انظر تأمل اه

مطلب
زرع احد الزرعين في ارضهما
العشر يتقاسم بينهما بمطالبة
تعد من العشر

مطلب
تأمر في اخذ القسم ودفع حصة
التيماري منه

مطلب
ليس للزراع ان يكاف التيماري
بأخذ دراهم بدلا عن القسم

مطلب
ما انزع من آخر السنة بعد اذراك
الغلة وعصاها من لورته

مطلب
للعزم الجديد قسم ما استجد
في مدته

(كتاب الصوم)

مطلب
محور دفع اسقاط الصلاة بعد
الدفن

(كتاب الحج)

مطلب
اذا لم يبق الثلث بالحج من بلده
يجب عنه من حيث يبلغ

مطلب
اذا اخرج الحاج في الطريق
لا ينقص أجره

مطلب
ظهر ان الوصي بكل المال
يجب عنه من ثلثه من حيث يبلغ

الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع المحالات والقواني ذلك رسايل واكثر وافيه المسائل منهم
عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسالة من اشرفها واسماها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف
من الامم وحرم بعدم حصوله على احكام القرشيين لتصريح الفقهاء بأن الولد يتبع ابيه بيقين مستدلين
بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فازوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه وموته عليه
وحكمة النسبة ان تخلق العظم والعصب والعروق من مائه والحسن والجمال والنعن والهمز والهمز
ولا يبقى كالاصول من مائه وعلى كل حال له نسبة الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما لا يخفى
حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا * ولما لم تحصل له الاحكام المتعلقة بالقرشيين بلاشك
جاز له اخذ ان كاة لاسما وقد ذكر في شرح الامارات يجوز في زمانه اعطاء الزكاة لابي هاشم الاختيار لعدم
وصول خمس الخمس اليهم بسبب اهمال الناس امر الغنائم والواجب عليهم فاذا لم يحصل المعوض عادوا
الى العوض وبه اخذ من الامارات حاوي الامام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فبان ذلك
في المشار اليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب * (سئل) في اراضي قرية جارية
زعامتها بين زيد وعمر ومناصفة وعلى الارض عشر بموجب براءة سلطانية فزرع زيد حصته من اراضي
القرية ويريد شريكه عمرو مطالبة بحصة من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك * (سئل)
في قرية وقف عليها عشر لتيماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف اخذ القسم منهم
ودفع حصة التيماري منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب)
نعم وقد تقدم نقله عن الاسعاف وغيره (سئل) في ارض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها
بموجب الدفتر القديم السلطاني والا ان امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غنائه للتيماري يكلفه ان يأخذ
بدل القسم دراهم يدون وجهه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والمحالة هذه
(سئل) في زعيمات في آخر السنة بعد اذراك الغلة وحدها وبعد اذ اعيد زعامته وايضا مشقته
واخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامه فزجل آخر اخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث
(الجواب) نعم * (سئل) في ايتام صغار لهم وصى وزعامه اراض يؤخذ قسمها من الزروع الستوية
بعد اذ اذاعها متواو في بعض الاراضي زروع صيفية لم تستجد ووجهت الزعامه فزدم استجدت
الزروع المزبورة وتناول الوصي قسمها ويريد مطالبة الوصي بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم
زيد ذلك

(كتاب الصوم)

(سئل) في اسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم
والوصية به صحيحة والمسألة في الفهم ستأتي من آخر الصرم ومثله في شرح المتقي للعلاءي من الصوم
والله سبحانه تعالى اعلم

(كتاب الحج)

(سئل) في رجل اوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثة وتركته ثلثها لابي الحاج
عنه من بلده والورثة لا يحيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج
عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحقاقا لان قصده اسقاط الفرض عنه فاذا لم يكن معنى الكمال فيقدر
الامكان كما في التنوير والبحر المختار ووصايا الهداية والمتقى وغيرها * (سئل) في الحاج اذا اخرج
في الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كما في البحر من باب الفناء * (سئل) في
رجل اوصى بأن يحج عنه يبلغ ثلثه من ماله ومات عن وارث لم يحيز الوصية وظهر ان يبلغ المذكور

هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يساع (الجواب) نعم لانه لا عبرة للمسمى في
 الحج لان الموصى به لا يختلف فصار كانه اوصى بأن يحج عنه ثلث ماله كما في المحيط للشرحسي (سئل)
 في رجل مات في طريق الحج عن ورثة وترك ثلثها في الحج عنه من بلده وموصى بأن يحج عنه فلان
 ان رجل المعين فأتى الرجل ان يحج عنه فهل للموصى ان يدفع لغيره (الجواب) نعم لذلك وان اوصى
 ان يحج عنه فلان فأتى فلان اولم يأت ودفع الوصى الى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط
 الفرض ولان المسئلة تقتلف باختلاف الا زمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره
 لزيادة تحصيل منفعة الميت لكن ان قال يحج عني فلان لا غير لم يحز حج غيره وكذا اذا قال اجزوا عني
 فلانا ولا يحج عني الا هو فبات ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز ان يدفع الى غيره بعده اه لمختصا
 من التوزيع وشرحه للعلائي ومناسك الكرماني وخواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل اوصى
 بأن يحج عنه بمبلغ مائة من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حججه عن الميت
 (الجواب) يجوز ان لم يكن حج عن نفسه ان يحج عن غيره لكنه خلاف الافضل وسمى حج الضرورة
 من العسر وهو المشدق في الصباح اصبر على نفقة لانه لم يحز جهات الحج وهل يجب عليه ان يمكث بمكة
 حتى يحج عن نفسه لانه لا في فتاوى ابي السعود والمفسر ومصورته (مسألة) كذبته شريكه به واربعين
 زرفة برعرك حج شريكه يحون تعيين ايديكي اقبية اولوب عمرانية حج ايسه شرعا جائزا ولو وصى
 (الجواب) ان كرهه جائزا ما بردفعه حج ايده نه يتدرك كركد زير او دين واروب حج ايتمك لازم
 اولور انده بخاورا وليحق عرك حتى اتمام التمش اولور اه قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل
 صحيح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج قضى شهر الحج فانها شوال وذو القعدة
 وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه الممكث حتى تأتي شهره فاذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب
 الممكث عليه الى السنة الا تتيه بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صحيح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك
 رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الانهر على ما تقي الاجر ما صورته * ويجوز احتياج الضرورة
 ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف الى عام قابل ويجح لنفسه او ان يحج
 بعد جوده اهل ماله والى فقيرا فليحفظ والناس عنها غافلون وصرح على القارى في شرح منسكه الكبير
 بانه يوهو له لمكة وجب عليه الحج اه وفي نهج النجاة لابن حمزة هذه المسألة من كلام حسن فلتراجع
 اقول وقد ألف سيدي عبد الغني النابلي رسالة في ذلك حج فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء ان
 السعيدا جديا تشعاه الف رسالة في الوجوب والله تعالى اعلم وفي فتاوى ابي السعود في رجل انقطع عن
 صلة والده منذ اثني عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلته الوالدين اهم
 واقدم وتأخيريه يأتي فأرشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن والاحكم (الجواب) ان
 كانت نفقته واقية لكلمة بخصائين فلا بد من احرازهما اخلا لانه ان خاف فوت الصلة بموت احد الوالدين
 او كلهما فافانه يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعين اه (سئل) في المأمور بالحج الفرض اذا قيل
 له وقت الدفع ما صنعت ما صنعت ثم دفع المبال الى غيره ليحج عن الا مرفه هل بذلك (الجواب) نعم
 لا نصيار وكذا مطلقا المسألة في شرح التنوير والدرر وغيرهما (سئل) في امرأة وجب عليها الحج
 ولها محرم فهل تزوجها منه ام من الحج (الجواب) ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما
 لان حقه لا يظهر في الفرائض كما في البحر (سئل) في امرأة اوصت بدراهم من مالها لرجل من
 ورثتها ليحج بها حجة الاسلام واوصت بدراهم اخرى لمبرات معلومة والعكس يخرج من الثلث وماتت
 عن انوار المذكور وعن ورثة غيره فخير الوصية بالحج فكيف الحكم (الجواب) تصح

مطلب
 اوصى أن يحج عنه فلان
 فلان للوصى ان يدفع

مطلب
 في احتياج من لم يحج عن نفسه
 وهو حج الضرورة
 مطلب
 هل يجب على الضرورة ان
 يمكث بمكة ليحج عن نفسه

مطلب
 هل يقدم الحج على صلة
 الوالدين ام لا
 مطلب
 قيل للمأمور بالحج وقت دفع
 المال اصنع ما شئت له دفع
 المال لغيره

مطلب
 ليس للزوج منعها من حج
 الفرض مع محرما
 مطلب
 اوصت بدراهم لوارثها ليحج
 امها عنها لم تصح الا باجارة
 لارثة

وصيتها فيما عدا الحج ما لم تجز الورثة وهم كبار كما في الحسانية والبحر من القمح * أوصى بأن يحج عنه بعض
ورثته فأجازت ورثته وهم كبار جازوا وكانوا صغارا أو غيبا أو كانوا صغارا وكبارا لم يجز لأن هذا يشبه الوصية
للوارث بالنفقة فلا تجوز إلا بإجازة الورثة مناسك الكرماني * ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان
للوارث أن يحج عنه فإن كان الوصي وارث الميت أودع المال إلى وارث الميت ليحج عن الميت فإن أجازت
الورثة وهم كبار جازوا لم يجز وأفلان هذه بمنزلة التبرع بالمسألة خاتمة * (سئل) فيما إذا مرض
المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال إليه اصنع ما شئت ويريد أن يدفع المال
إلى غيره ليحج عنه ألا مرفه له ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه للعلائي وإذا مرض
المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت إلا إذا أذن له بذلك بأن
قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لا لأنه صار وكلامه مطلقا اهـ * (سئل) في
المأمور بالحج إذا لم يركفه مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكراء وعامة النفقة فهل يكون ذلك
حائرا (الجواب) نعم والمسألة في الحسانية وغيرهما * (سئل) فيما إذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج
به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزمور ثم أوصى أخوه بأن يحج عنه وعن أخيه زيد بذلك المبلغ
ومات الآخر عن ابن عم ولم يحج عنه وعن زيد بن العم استرداد المبلغ من عمرو فهل له ذلك
(الجواب) لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم * (سئل) في امرأة كانت
تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها باجتماع الغير عنها (الجواب) إذا طرأ الهي على
الاستطاعة يجب عليها الاجتياز في الحال أو الأيضاء في المسأل من مناسك من لا على القاري * (سئل)
في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود إلى بلد أمه (الجواب) نعم على الظاهر فيكون إذا وء
على طبق اداء الميت لو فرض إذا وء فإن الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده والمسألة في مناسك القاري
* (سئل) إذا تبرع الابن بالاجتياز عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الاب الفرض (الجواب)
نعم يجزئه أن شاء الله تعالى كما صرح بذلك مفعلا في التهر وكذا في شرح المناسك للقاري وغيره * (سئل)
في المأمور الذي لا يرجي برؤه إذا أمر بأن يحج عنه غيره وحج عنه فهل يسقط الفرض عنه استمر ذلك
العذر لا (الجواب) إذا كان لا يرجي برؤه يسقط الفرض عنه استمر العذر ولا وإن كان يرجي برؤه
يشترط عجزه إلى وقت كمال البحر وغيره خلافا لما فتح القدير من اشتراط دوام العجز إلى الموت بلا تفصيل
* (سئل) إذا أراد الوصي أن يحج بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك (الجواب) نعم أن أوصى
الميت أن يحج عنه ولم يزد ما لو قال للوصي ادفع المال لمن يحج عني ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في
الحسانية * (سئل) في امرأة تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة المحضر خاصة (الجواب) نعم
* (سئل) في رجل أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافلة بمبلغ سماء ومات فأذنوا لأحدهم أن يحج عنه رجلا
بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤديا وصيته وله ثواب النفقة (الجواب) نعم وفي حج النقل يقع عن
المأمورات قال لأن الحديث ورد في الفرض دون النقل ولأن ميراث ثواب النفقة شرح المناسك
للقاري فعلى هذا لا يرد عن نفسه وينوي عن نفسه أيضا كما لا يخفى * (سئل) في المرأة إذا حاضت قبل
الوقوف بعرفة بيومين وعادتها في الحيض سبعة أيام ثم رقت بعرفة وطهرت بعد أيام النحر فهل يصح
طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير (الجواب) يجب أن لا يمنع شئ من نسكها التمتع والوقوف ولا شيء
عليها بتأخيرها إذا لم تظهر إلا بعد أيام النحر فلو طهرت فيها بقدر أكثر النحر لم يزد عليها الدم بتأخيرها
والألا والمسألة في التنوير وشرحه والبرجندی * (سئل) هل يجوز إخراج الجمار المحترمة وترابها إلى
الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس بأن يتراب التراب المحترمة وإجراؤه إلى المحل لأنه

مطلب
إذا مرض المأمور له بالحج له
دفع المال لغيره أن قيل له
اصنع ما شئت
مطلب
إذا كان أكثر النفقة من
مال الميت يجوز
مطلب
للوصي والوارث استرداد
المال من المأمور ما لم يحرم
مطلب
إذا طرأ العجز على الاستطاعة
يجب الاجتياز
مطلب
الأفضل للمأمور أن يعود إلى
بلد الأم
مطلب
أجبر عن أبيه بلا وصية يجزئه
أن شاء الله تعالى
مطلب
إذا أجبر المأمور الذي لا يرجي
برؤه فتح وان برئ
مطلب
هل لو وصى أن يحج عن الميت
بنفسه
مطلب
إذا تبرع زوجة المأمور بنفقة
المحضر خاصة
مطلب
أوصى أولاده أن يحجوا عنه
نافلة بمبلغ سماء له ثواب النفقة
ورفع الحج عن المأمور
مطلب
طهرت بعد أيام النحر تصوف
ولا شيء عليها بتأخير الطواف
مطلب
لا بأس بإخراج تراب المحترمة

تدور استتماله في المحرم في الحل اولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد بن حسين بن علي الطوري
 * (كتاب النكاح) *

* (سئل) هل يجوز الجمع نكاحاً بين بنت النشأ وبنت العامة (الجواب) نعم لانهم ذكروا
 انه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احداً بعد الآخر كتحريم عليه الانوى وهذا لو فرضت احداً ما ذكر
 لا تحريم الانوى فيجوز له الجمع بينهم ما نكح صحیح حيث لا مانع شرعاً (سئل) في رجل عتق نكاحه
 على قاصرة تطبق الوطء به ومعلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه الكسوة في كل سنة
 كذا بين الدراعم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولا دراعم الكسوة ولا مانع من جهتها
 ويريد ابوها مطالبة بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم له مطالبة زوجها بمهرها المجل وبالمبلغ الكسوة
 حيث اصطط على المبلغ المذكور كافي في الذخيرة * (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي
 سنة او اكثر تزوج كاتبة نصوانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان كره تنزيهاً
 * (سئل) في رجل زوج بنته الصغيرة من رجل كفء بالفاظ تركية قائلاً للزوج بحضرة الشهود وبوقا حره
 قزيمي الله امرئ او زره ويردم وقال الزوج الدم قبول ايتمم يعني الاب بقوله المذكور هذه القاصرة باقى
 على امر الله اعطيتك اياها وعنى الزوج بقوله المذكور اخذت وقبلت وسيمها وراقامت قرينة على ذلك
 يدل على النكاح فهل صح العقد المزبور (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاتزان الدم ويردم
 ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بدله من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة او تسمية المهر واما بدون
 احدهما ان جرى بينهم ان يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدوري * (سئل)
 فيما اذا زوج صغيرته بلا ذكر مهر فهل يصح ويوجب لها مهر المثل بالوطء او موت احدهما اذا لم يقع التراضي
 مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمثالة في التنوير * (سئل) فيمن عقد نكاحه على بكر بالغة
 وكان متزوجاً حين العقد بربعة وحكم عليه حاكم بطلان العقد ووطأها فهل لا يلزمه شيء من مهرها
 (الجواب) نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بالوطء في عقد فاسد ومثله في التنوير * (سئل)
 في رجل زوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوج واحدة منهن
 بعينها وذكراهما ووصفها بما تميز به عن اختيمها فهل صح العقد الثاني دون الاول (الجواب) نعم ومنها
 ان لا تكون المنكوحة محبولة فالزوج بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح بغيره * (سئل) من قاضى دمشق
 الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالا كراه هل يصح (الجواب) قال السيد احمد المحوى
 في حاشية الاشياء بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساداً فكذلك التوكيل
 ينقض مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونهم امن الاسقاطات فاذا لم يبطل نفذ تصرف
 الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو اكره على التوكيل بالزواج وزوج الوكيل انه
 يصح وينفذ ولكن لما روي من قوله اه واراد بعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على
 التبرار المانع يقول وقد ذكرت هذه المسألة في رد المختار على الدر المختار من كتاب الاكراه قراجهما
 وكتب على صورة دعوى مرسلة من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب صحح النكاح بلفظ العطية
 اذا نواه لو قامت قرينة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالتشائي باطل وكذا
 النكاح بعد النكاح الخوالة بعد الخوالة كافي في التنوير وشرحه وفيه انسان باب الولى ولو اقرولى
 صغيراً وصغيرة او اقرولى امراً او ولياً عبد بالنكاح لا ينفذ لانه اقرار على الغير الا ان يشهد
 الشهود على من نكح اه فاذا كانت البنت البالغة غائبة كذا كرهتم لا ينفذ تصديق الاب عليها ولا
 على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير * (سئل) في ذمية زوجت بنتها البالغة الذمية بلا اذنها

* (كتاب النكاح) *

مطلوب
 صور الجمع بين بنت النشأ
 وبنت العامة
 مطلوب
 يطالب بما فرض على نفسه
 لكسوتها في كل سنة
 مطلوب
 طلق المسلمة ثم تزوج كاتبة
 مطلب
 عقد النكاح بالفاظ تركية
 مطلب
 زوج صغيرته بلا ذكر مهر
 صح العقد
 مطلب
 تزوج خاتمة وحكم حاكم
 بطلان عقدها ولم يطأها
 لا مهر عليه
 مطلب
 له ثلاث بنات فزوجه
 واحدة لم يعينها لم يصح
 مطلب
 الاكراه على التوكيل
 بالنكاح هل يصح اولا
 مطلب
 يصح النكاح بلفظ العطية
 بالنية اقراراً
 مطلب
 لا ينفذ اقرار الولى
 او الولى بالنكاح الا بالشهود
 مطلب
 في تزويج الذمية باسم
 البالغة بلا اذنها

ولا وجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخبرية انه صرح علما بان لا يتعرض لاهل
الذمة ذاتا كحوا فاسدا ولا يفرق القاضين بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لاننا امرنا بتركهم وما يذنبون
فلا يفتح النكاح ولا يعرّون حيث كانوا ارضين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة الاسلام فاذا
تساوا كالمناخكم بينهم اعلی حكمنا كما صرح بذلك في التنازع خاتمة من الفرائض وتقل في البحر عن
الهداية في نكاحهم المسام انه لو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع لان مرافعتهما كتحكيمهما اه وحكم
المسألة عندنا ان ولاية تزوج البالغة لها لا غيرها ولو زوجها ولزوجهما أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ
عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر * (مسئل) في رجل له جارية أنت منه بولد ثم تجز
عتقها وتزوجت بأجنبي وأنت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزوج ببنت جارية أبيه فهل له
ذلك (الجواب) نعم له التزوج ببنته وواو أبيه حيث لم يكن بينهما حائض ولا رضاع وفي تحنيس
خواهر زاده لا يجوز على ولد الوالي ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمهاتهما لفساوى الا تقوى في المحرمات
وجاز للابن التزوج بأم زوجته الاب وبنتها ابن الهمام ونظيره في البحر وغيره * (مسئل) في صغيرة بنت
زوجها أخوها لأبيه من زيدا الكف بمهر المثل ثم لما بلغت بالحيض اختارت الفسخ فوراً عند البلوغ
وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها اختيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم ففي الكنز ونظيره لها اختيار
الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجسد بشرط القضاء * (مسئل) في رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقة لها
قبل الدخول بها فهل له أن يتزوج بأمرها (الجواب) نعم كما أفق به ابن نجيم وفي الفصل التاسع
والعشرين من فصول العبادي ما نصه ذكرنا البردوي في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة
المصاهرة وله أن يتزوج بأمرها وبنتها وان لم يكن فرق بينهما ما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بأمر قبل
التفريق وهذا كله قبل الميس * (مسئل) في رجل أنشئ عقد نكاح بنته البالغة بأمره المعهودة
ورضيت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون أثارته قائمة مقام عابته (الجواب) نعم والمسألة
في الأشباه * (مسئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثا فترجعه رجل
فضولي امرأة واجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام نأوي بالطلاق انما لا تدخل هذه الليلة
عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عابها فاذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق لولا بد من قبول فضولي
واجازة بالفعل (الجواب) قال في المبادئ في الفضل الرابع والعشرين سئل الامام السيد الخميني عن
قال كل امرأة تزوجها فهي كذا فزوجه فضولي امرأة واجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم
تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق لا تطلق لان العين تدخل بنكاح الفضولي لانه صار
متزوجا لها في الحكم اه وفي المبادئ ايضا وحكي صاحب المصباح والامام نجم الدين والقاضي أبو جعفر
أن كل جواب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اه وقد
علل القول الثاني والتعليل دليل الترجيح وسئل العلامة القمي عن نكاحها بعبارة العبادية ثم مال
الى ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم تر من رجوع الطلاق اه والإحتياط تزوجه بفضولي والاجازة بالفعل
عللا بالقولين وان كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة تزوجها
طالق وتزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الإبهام
كما في فتح القدير اقول وسيلتي في كتاب الطلاق عن نجد المؤلف سؤال فيمن قال كلما تزوجت فهي طالق
ثلاثا وان عقد النكاح فضولي واجزت بقولي وفعل فتكون طائفة لا تطلق وضوا مسألتي المحيلة في ذلك
* (مسئل) في رجل طلق زوجته بامتناء وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له ان لا يتزوج المطلقة
فهل اذا تزوجها منه فضولي واجازة الخالف بالفعل لا بالقول لا يثبت (الجواب) نعم والمختار في نكاح

مطلب
لا ينفذ عقد الولي على البالغة
بغير رضاها
مطلب
له تزوج بنته ووطوءة أبيه
وامها
مطلب
زوجها أخوها فيمن بلغت
اختارت نفسها
مطلب
العقد الفاسد لا يمنع التزوج
بأمره ولا العقد على الغير قبل
الفرقة
مطلب
يصح تزويج الاخوس بأمره
المعهودة
مطلب
قال كل امرأة تزوجها كذا
فزوجه فضولي ثم انماها هل
له ان يتزوجها بنفسه
مطلب
التعليل دليل الترجيح
مطلب
زوجها فضولي واجاز بالفعل
لا بالقول
مطلب
قال كل امرأة تزوجها كذا
فزوجها فضولي ثم تزوجها
لا تطلق

الفضولي وفي التعلق المضاف انه اذا اجاز الحالف بالفعل لا يحنث وبالقول يحنث ونماه في العبادية
من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسماعيل الشهير
بالحنابلة عن رجل عزب حلف بالطلاق وقال بالتركية آلوب الا جفم يمدن جوش اولسون اكر بوشيني
اي سلسم يعني كل امرأة تزوجها وسائر زوجها تكون طانقان فعلت هذا الشيء ثم فعله فهل اذا تزوج امرأة
تبعين منه بمجرد العقد واذا جدد العقد عليها ثانيا لا تطلق فأجاب نعم * (سئل) في صغيرة لا تطيق
الوطء هربت من بيت زوجها ثم رها منه وتركت جهازها عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطيق الوطء
ولا يهاطلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم والمأهالة في العبادية والخيرية * (سئل)
في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها يوم (الجواب) نعم كما
في الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكما في مبسوط صدره الاسلام كما نقله عنه القهستاني والمحيط للامام
البرنجي والبحر والتمار خاتمة عن السراجية وقناوى الاقروى وقدرى افندي ومؤيد زاده وشيخ
الفتاوى وصرة الفتاوى وجميع المنتخبات ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وأمام اعزى الى الشف
من وجوب العدة عليه فلا يمتد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

• تعمك ما كل القول صحاح * ولا كل حل في المودة ناضح
عليك بأقوا دليل لا وما أخذ * وما عوفي الكتب الشهيرة راجع
ولا تعمد الا صديقا مجربا * وكن حامدا لله فالامر واضح

وقال ولنا في ذلك رسالة سميناها بقول انقوم * في جواز نكاح الاخت بعد موت اختها يوم * (سئل)
في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لذي يئنه شرعية ولم يسميا
مهر افهل ينقد النكاح بما ذكر ويوجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت اذا لم يقع التراضي على شيء
(الجواب) نعم حيث نوى الاب بذلك النكاح أو قامت قرينة على ذلك وفهم الشهود المقسود ويوجب
لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذا لم يقع تراض على شيء * (سئل) في رجل تزوج عبده امرأة
محررة ثم باعه منها فهل يطل عنقد النكاح بما كملها العبد (الجواب) نعم والمسألة في الكثرة وغيره
* (سئل) في امرأة بالغة عاقل رشيدة خطبها رجل فقالت له بحضرة الشهود وزوجتك نفسي على
سنة رسول الله فقال لها قبلتك على سنة رسول الله ناويا بذلك قبول نكاحها ولم يذكر مهر افهل ينقد
النكاح بما ذكر ولها مهر المثل (الجواب) نعم * (سئل) في رجل قال لي بحضرة الشهود وبعد
جراين مقدمات لنكاح اعطيتك ابنتي الصغيرة لانيك فقال زيد قبلت ذلك منك لانيك فهل ينقد
النكاح بذلك ولابنت مهر المثل (الجواب) نعم *

(باب الولي) *

* (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة من ريد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريدها وأبوها
قبض النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من امه والزوج ليس كذلك فهل ليس لهما ذلك
(الجواب) نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة بزعمهما المذكور لان الشريف من الام ليس بشريف كما اقي
بذلك الحجة برارملى وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسألة الشريف من الام بحصلها انه ليس
بشريف وانما ذكره بعض العلماء من أن له شرفا راديه شرفا كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس
له أم كذلك أي علوا ورفعة هذا مما لا غبار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة ما اه الى أنحر محرره
* (سئل) في مقعة كذا أخ بائع عاقل أهل للولايه من كل وجه يريد تزويجها من كف بمهر المثل
فهل له ذلك (الجواب) نعم والمعتوبة اذا زوجها الاخ أو العم ثم عقلت كان لها الخيرة كالصغيرة اذا بلغت

مطلب
لا تسلم للزوج حتى تطيق
الوطء ولا يهاطلب جهازها
مطلب
يجوز تزوج الاخت بعد موت
اختها يوم

مطلب
يصح النكاح بقوله هي لك
عطية
مطلب
زوج عبده امرأة محررة ثم باعه
منها بطل النكاح
مطلب
قالت زوجتك نفسي على سنة
رسول الله
مطلب
قال له اعطيتك ابنتي لانيك
(باب الولي) *

مطلب
الشريف من الام ليس
بشريف بل له شرف ما
مطلب
للاخ تزويج اخته المعتوبة
واذا عقلت لها الخيارات

ولو... وان زوجها الاب او الجدة لا يتبع من لا عيبا لها
 ثم يزوج امه اليتم
 باعها بعض المهر بقبول بيع وفاء
 لا يطالب بالانكاح او القاصر بالنفقة
 لا تزوج الا اذا عفاها
 لا يولي لا بعد التزويج بغيره
 الاقرب
 اذا كان الاقرب لا يرى
 ان هو ثم علم انه في المصير يجوز
 قوله اوليا الشئ عكذا بالنصب
 فيه وفيما بعد من المعاطيف
 والاولى الرفع عطا على اصلها
 له تزويج بنت عمه القاصرة
 من ابنه القاصر
 اذا استوى النصب فزوج
 احدهم القيمة من ابنه الصغير جاز
 اذا زوج واحد من الولدين
 رجلا على حدة الشئ
 لابن العم ان يتزوج بنت عمه
 القاصرة
 ثم اب وام ام تريدان تزويجها
 الجدة لاب اولى من الجدة
 لام قول واحد
 قوله من نفسه الاولى حاف

وان زوجها الاب او الجدة لا يتبع من لا عيبا لها وان زوجها الاب او الجدة لا يتبع من لا عيبا لها
 لها الخيار كما لو زوجها الاب وعن محمدان لها الخيار اه عمادية عن الحاقبة * (سئل) عن الوصي هل
 يملك تزويج امه اليتم المسمول بوصايتها (الجواب) نعم كافي فتاوى ابن نجيم * (سئل) في رجل
 عقد نكاحه على بكر بالغة بهر معلوم دفع بعينه وباعها بالذات في طبقة معلومة بيع وفاء على انه ان رد لها
 الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غير حاطبوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك
 (الجواب) بيع الوفا منزل منزلة الزهن فلا ورثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر
 للزوجة * (سئل) في بكر بالغة عقدت معها العصبية نكاحا بالو كالة عنها على ابنه القاصر بالولاية
 عليه على مهر معلوم ضمنه المهر في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال للقاصر فهل ليس لها مطالبة عنها بالنفقة
 (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فحب للزوجة على زوجها ولو صغر احد في ماله لا على ابية
 الا اذا كان ضمنها اه * (سئل) في صغيرة لها عم عصي غائب مدة سفر زوجها امه الابن اختها القاصر
 وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صحيح النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبية في نفسه
 بلا توسط انثى على ترتيب الارث والمحجب فان لم يكن عصبية فالولاية للام وللولى لا بعد التزويج بغيره
 الا قرب مسافة القصر كافي التنوير والذكر وغيرهما راخذوا في المتق مالم ينتظر الكف الخطاب جوابه
 ولو زوج الاب بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته كافي شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يرى
 ان هو ثم علم انه كان في المصير يجوز لانه لا يدر ان هو لا ينتظر الكف فيه يكون كالقيمة المقطعة بترزية
 * (سئل) في صغيرة يقيمها ابن عم عصي ليس لها ولى اقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر
 الكف بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر يتولى طرفي النكاح يعني الايجاب
 والقبول واحد ليس بفضولي من جانب ولا يشترط ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلا عنهما فقال
 زوجها باه كان كافيا وله اقسام اما اصل وولى كابن العم تزوج بنت عمه الصغيرة او امصيل ووكيل كما اذا
 وكلت رجلان يزوجه انفسه او وليا من الجانبين او وكلا من جانب او وكلا من جانب وفضولي ا من جانب
 آخا وفضولي من الجانبين اه * (سئل) في بنية قاصرة ليس لها سوى ام وابني عم عصبية وابن عم
 آخر عصبية والكل في الدرجة والقوة سواء ولا ينعم الا بغير المذكور ابن صغير كف مير يد عقد نكاحه
 على البنية المذكورة بهر المثل متبرعا لها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدرر
 ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج احدهما جاز ا جاز الاخر
 او فصح بخلاف الجارية بين اثنين فزوج احدهما لا يجوز الا باجارة الا بغير كل واحد
 من الولدين رجلا على حدة فالاولى يجوز والا آخولا يجوز وان وقعا مع الا يجوز كلاهما ما ولا واحد منهما
 وان كان احدهما قبل الا آخولا لا يدرى السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لو جاز جاز
 بالتحري والتحري بالفرج حرام هذا اذا كان في الدرجة سواء اما اذا كانا من جهة اقرب من الاخر
 فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب عصبية مة طمة فنكاح الا بعد يجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب
 كذا ذكره الاسيبغاني بحر * (سئل) في بنية قاصرة ليس لها ولى سوى ابن عم عصبية بالغ يريد
 ان يزوجه من نفسه بهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر
 * (سئل) في بنية ليس لها من الا وليا سوى ثم اب وام تريدان تزويجها من رجل كف بمهر
 المثل فهل لها ذلك (الجواب) نعم والمسألة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالي اقول والذي
 خط عليه كلام الشرنبلالي في تلك الرسالة تقدمتم الام على ام الام في حاشية البحر للغير
 ا زمل ان الجدة لاب اولى من الجدة لام قول واحد فحصل بعد الام الاب ثم الام ثم الجدة

الفاقد اهـ (سئل) في يتيمة ليس لها ولي سوى ام فزوج اليتمعة وكيسل شرعي عن امها تزويجا شرعيا فهل صح العقد (الجواب) نعم (سئل) في يتيمة ليس لها سوى ام وابن عم عسبة خطبها زيد السكف له امهم المثل فمتنع المصيبة المذكور من تزويجها منه بعد ما طلب منه ذلك فهل للام تزويجها للسكف المذكور (الجواب) يشهد للاب عند التزويج بعرض الاقرب وعنده امتناعه عن التزويج فيسوغ للام ذلك (سئل) في اذا عضل الاب عن تزويج صغيرة من كتبه امهم المثل هل للقاضي أن يزوجه (الجواب) نعم اذا عضل الاب فللقاضي تزويجها حيث لا رى لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الاب بتزويجها فان امتنع باب منابه فيه ولا شيخ حسن الشرع بل لا رى تعالى رسالة في هذه المسألة سماها كشف المعضل فحين عضل ملخصها انه ورد سؤال فيما اذا عضل ابو الصغيرة هل يزوجه اجدد او اقضى ولو نابا فأجبت بأن القاضي اوناثبه هو الذي يزوجه اجدون من سواء لكن ينبغي أن يأمر الاب قبل تزويجها بغيره فان فعل والا باب منابه فيه قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة النماطي اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنقل الولاية الى الجد اهـ ونقله ايضا ابن الشحنة عن انفع الوسائل عن المتقي ونصه اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنقل الولاية الى الجد بل يزوجه القاضي اهـ ومثله في القيص وقال الزيلعي عند قول الكثر ولا بعد التزويج بغيره الاقرب مسافة القصر وقال الشافعي يزوجه المحاكم اعتبارا بعرضه اهـ ما قاله الزيلعي وهو يفيد الاتفاق عندنا على ان المحاكم يزج من عضلها وليها الاقرب لكونه من رد الخلف فلتتق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية لغير القاضي ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة اجد بن يونس الشلبي (سئل) فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنقل الولاية الى الولي الابعد والقاضي (الجواب) لا تنقل الا بعد بل يزوجه القاضي اهـ فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والمبرازية من انهم اجمعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنقل الولاية الى الابعد قلت لا يخالفه لان الاتم في كلام الخلاصة والمبرازية هو القاضي لانه آخر الاولياء فافعل التفضيل على بابيه ولذا قال في القيص بعد مقدمناه عنه لو عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجها ما يزوجهما القاضي لكن تزويجهما بابيه عن القاضي باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضي فكيف يد الظلمة وفي الخلاصة واجمعوا ان الولي الاقرب اذا عضل تنقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا انه ثابت باذن الشرع اهـ كلام القاضي فهو نص في ان المراد بالا بعد في كلام الخلاصة القاضي لا تباينه به في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية للقاضي فان قلت قال صاحب الجدرية اي بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انه ثبت للقاضي قلت لو نظر صاحب الجدرية الى ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه ان يقول هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم به فحسب طرقا لو اذ اعطيا كلف وعرضا الولي ثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره اهـ فهذا رجوع الى ما لا يخالف له على التدقيق عندنا كما قدمناه والله الحمد والمثله اهـ ما في الرسالة مختصرا ويمكن ان يجاب بأن كلمة قالوا القضاة فيها للتبرير فكأنه تبرأ من هذا القول وايد ما قدمه فهو غير متناقض وحل ما ذكره في الخلاصة والمبرازية على الولي الابعد وهو القاضي غير ظاهرا قول هو وان كان غير ظاهرا لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال الشافعي

مطلب
ملخص رسالة الشرح الى في
مسألة العضل
مطلب
وكالت الام في تزويج بنتها
اليتيمة مع
مطلب
للا بعد التزويج بعرض
الاقرب
مطلب
اذا عضل الاب يزوجهما
القاضي

اذا لم يكن الا الاسنة مركبا * فما حيلة المضطر الار كويها .

على ان القاضي هو الا بعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم اطلاق الا بعد على غير القاضي والقول ايضا يمكن حل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضي هناك تأمل ويظهر من ان الاولى عند عضل الاب ان

يزوجها المجد مثلاً ما مر القاضى ليكون. ووافقنا ظاهر ما فى الخلاصة وغيرها واعلم ان ما فى الخاتمة من انه
 مادام للصغير قريب فالقاضي ليس بولى فى قول ابى حنيفة وعند صاحبيه مادام عصبه اه قال المؤلف
 ان ما ذكره قاضى خان فى تعداد الاولياء لا فى مسألة العضل فقضى على المنع عبارة الخاتمة فى هذا المحل
 تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجرى ان تزويج القاضى الصغيرة عند العضل بنى ثبوت الخيار لها
 وفى المتن عن محمد بن ابي النجار والاول بناء على ان تزويجه عند العضل بطريق النيابة والثانى على انه
 بطريق النيابة والاولى قولنا قلنا ان تزويجه وان لم يكن فى منشوره معنى على انه
 بطريق النيابة والاولى قولنا قلنا ان تزويجه على ان لا يكون له منشوره (سئل)
 فى الصغير اذا زوج نفسه بغير اذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال فى احكام الصغار ذكر فى الاصل
 ان الصغير والصغيرة اذا زوجا أنفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان اجازها وله ما الخيار
 اذا لم يوافقا كان الخيار غير الابل والمجد

(باب الكف)

(سئل) فى امرأة عربية ابوها واجدادها من اهل العلم والدين والصلاح ولزوجه المتوفى عنها معتق
 يريد التزوج بها الارضاء ابيها وهو غير كف من كل وجه كيف الحكم فى ذلك (الجواب) المعتق
 لا يكون كفاً للحره الاصله كفى الحسانية فاذا انكتهه بلاءرضاء وليها فرق القاضى بينهما بطلب الولي
 كفى الكفر وغيره وهذا ظاهر الرواية عن اثنتى الثلاثه رضى الله تعالى عنهم فتبقى احكام النكاح
 من الرضا والطلاق لسكن المروى عن المحسن عن ابي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف وبه أخذ
 كثير من مشائخنا قال شمس الامنة السرخسى وهذا اقرب الى الاحتياط فليس كل ولى يحسن المرافعة
 الى القاضى ولا كل قاضى يعدل والا حوط سداب التزوج من غير كف قال الامام فخر الدين والفتوى
 على قول المحسن فى زماننا قال فى البحر المغنى به رواية المحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلاً اذا كان لها
 ولى ولم يرض به قبل ولا بعد از رضاه بعده واما تمكينها من الوطء فعلى المفتى به وهو حرام كما يحرم عليه الوطء
 لعدم انعقاده واما على ظاهر الرواية ففى الوطء الحجة ان لها ان تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى
 الولي اه وفى البحر ايضا قال صدر الاسلام لوز وجه المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج
 ثم طلقها الاصل للزوج الاول على ما هو المختار وفى المختار فى هذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفى فتح
 القدير لان الغالب فى المحال كونه غير كف واما لو باشر الولي عقد المحال فانه محال اه وكذا لو لم يباشره
 لكنه رضى به نهر اقول اى رضى به قبل العقد لا لا يفيد از رضاه بعده كما مر (سئل) فى هاشمى زوج
 صغيره لغير هاشمى عالم بذلك راضياً به فهل يصح النكاح (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل)
 فى صغيرة لم ياب من حله القرآن ومن اهل العلم والدين والصلاح وكل رجلا فى تزويجها من كف وفزوجها
 من جاهل فاستق فىل يكون النكاح غير جائز (الجواب) نعم

(باب المهر)

(سئل) فى رجل تزوج امرأة عهر عى ان منه كرا سمعة بعد ما اتفقا على مهر فى السر وما عداه سمعة
 فهل يجب ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان اشهد على السمعة لم يجب
 الزيادة لاجتماع وجب ما اتفقا عليه فى السر ولا يجب ما جعل للسمعة كفى البرازية وشرح المتن فى والخبرية
 (سئل) فى امرأة تريد ان دعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها لغيرها بانها لم تقبض منه مهرها
 المشروء فتقبله فهل لا تسع دسواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسع دسواها فيما شرط
 قبلها على المفتى به لانه لا تسلم نفسها عادة لا بد دفع المهر كى صرح بذلك كثير من علمائنا الاعلام

مطلب
 ثبت الاولياء للقاضى نيابة
 عن العاضل وان لم يكن
 فيه منشوره

مطلب
 زوج الصغير نفسه توقف على
 اذن الولي

(باب الكف)

مطلب
 المعتق ليس كفاً للحره
 الاصله

مطلب

زوجت نفسها من غير كف
 بلاءرضى واما ما قاله المفتى به
 بطلان النكاح

مطلب

زوج الهاشمى بانه لغير هاشمى
 عالم بذلك صح

مطلب

مطلوب جلا فى تزويج بانه
 من كف فزوجها من غير
 كف فلا يصح

(باب المهر)

مطلب
 المهر المهر السر دون ما سمي
 كونه

مطلب

مطلوب دسواها على زوجها
 بعد الدخول بعد علم دفع جميع
 المهر من المهر

ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد
 بغير عبد الرحمن افندي العبادي أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسيأتي سؤال في دعوى بعضه
 * (سئل) في رجل طلق زوجته المبدخول بها ثلاثا ولها عليه كسوة مفروضة غير مسددة بامر
 القاضي فهل تسقط بالعلاق (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وغيره من النفقة * (سئل)
 في رجل تزوج امرأة على أن يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم
 كذلك وإن قلنا بجواز الاستحجار على تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لأنه خدمة لها وقد
 صرح جوابه بوجوب مهر المثل في خدمة زوج من سنة للإمهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر
 ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ الأجر بمقابته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمناه على
 ما يدافع ولم أر من تعرض له اهـ واعترضه في الشربل لا يعارض من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته
 على البحر بأنه ليس كل استحجار استحجارا يستحق ما يدل على أنهم جوزوا استحجار الابن أباه زرع الغنم والزراعة
 ولم يجعلوا خدمة فتعليم القرآن بالاولى تأمل * (سئل) في ذمي أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار
 من زوجته الذميمة ويريد نقلها مع الأولاد لمشق الشام بعد إيفاء محلها ومؤجلها وهو مأسوم عليها
 والطريق من أهلها فله ذلك ويتبعه أولاده في الاسلام (الجواب) نعم أقول ماذ كره المؤلف من أن
 له السفر إذا أوفاهما المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين أن الفتوى عليه لكن في البحر أنه أفتى
 عليه أبو القاسم الصفار والفقهاء أبو الياث بأنه لا يسافر بها مطلقا بل رضاهما الفساد الزمان وفي المختار أن
 عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي اللؤلؤ الحية أن قول ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا
 فلا قال صاحب المجمع في شرحه وبديقتي ثم قال في البحر فقد اختلف الأفتاء والاحسن الأفتاء بقول
 الفقهاء من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل
 اهـ * (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها أو الخلو ثم اراد دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه و يعود
 الأصفي للملكه بإقضاء أو رضاه (الجواب) نعم والمسألة في شرح التنوير للعلائي * (سئل)
 في قروي تزوج امرأة بدمشق وأوفاهما المجل ويريد نقلها إلى قريته التي بينها وبين دمشق دون ربع يوم
 فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقلها دون مدتها اتفاقا الذي قرى المصنف القرية لا تحقق
 القرية اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيما دون مدته أي السفر من المصر إلى القرية وبالعكس
 وعن قرية قريبة لأنه ليس بغربة وقيد في التار خاتبة بقريته يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه
 وأطلقه في الكافي قائلا وعليه الفتوى اهـ * (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاهما
 المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيها على نفسها
 وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث هي لها مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين
 جيران صالحين بحيث لا يهتو حش لا يلزمه اتيانها مؤنسة والمسألة في التنوير وغيره أقول قال في النهر
 ولم نجد في كلامهم ذكر المؤنسة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال أنها لا تعجب ويسكنها بين قوم صالحين
 بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما إذا كانت تخشى
 على عائلتها من سمته اهـ ونظروا في الشربل لا يثبت بأن البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعي وقال
 السدح محمد بنو الأعمود في حاشيته على شرح مسكن أقول ماذ كره قارئ الهداية من عدم الإلزام بعمل على
 ما إذا كان المسكن صغيرا كالمساكن التي في البروع يشي إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إنما لا يلزم من
 كون المسكن بين جيران أنه لا يلزم لزوم المؤنسة إذا استوحشت بأن كان المسكن متصفا كالدار وإن كان لها
 جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لا شك أنه من المضارة لا سيما إذا خشي على عائلتها فتصل

مطلب
 لا تسمع دعواها بجميع
 المجل بل ببعضه
 مطلب
 تسقط الكسوة المفروضة
 بالطلاق
 مطلب
 تزوجها على أن يعلمها القرآن
 صحيح ولها مهر المثل
 مطلب
 يريد السفر بها بعد إيفاء
 المجل له ذلك
 مطلب
 المفتي به أن لا يسافر إلا أن
 بها بل رضاهما مطلقا
 مطلب
 يجب نصف المهر إذا طلقها
 قبل الخلو
 مطلب
 يريد نقلها إلى قريته القريبة
 له ذلك
 مطلب
 له نقلها من دار أبيها إلى
 مسكن شرعي خال عن
 أهلها ولا يلزمه مؤنسة
 مطلب
 مهم في الكلام على المؤنسة
 فاعلمه

بعث اليها شيئا مما مات هو هدية
وقال عومن المهر فاقول له بيمينه

مطلب

القول لها في قدره وخرصداق

مطلب

بشارة المهر ادعت بعد موته

ان لها اداية الفاء من مهرها

قال القول لها اني تمام مهرها

عند الامام لان مهر المثل

يشهها اه وكذا في البحر

اه صحيحه

قوله واقول قواها الخ اصل

اصلها والاول قولهم في مؤخر

الصدقات الى تمام قدره مهر

مثلها والاقول لورثتها الزوج

في قدره عند عدم ابياته

لكونهم مدعى عليهم كما قبله

المؤلف في حاشيته على الدر

عن البرازية اه صحيحه

مطلب

القول قول ورثة الزوجة

في قدر مهر مثلها

مطلب

خطبها وبعث اليها شيئا هدية

استهلتك ليس له الرجوع

مطلب

ما بعث مهر يسترد

مطلب

اتفق عليها ليتزوج عا دعلم

ذلك واضمنت من تزوجه

وتزوجت بغيره له الرجوع

مطلب

اذا تزوج ابنه بالولاية

او الوكالة لا يطالب بالمهر من

ماله الا عا له

انه مختلف باختلاف المساكن ولومع وجود الجيران فان كان المسكن بمحال واستغاثت بجيرانها اغاثوها
سريعا لما بينهم من القرب لا تلزمه التولية والارتميه اه واقول وهو كلام حسن وينبغي ان يكون مختلفا
ايضا باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه ان يبيت وحده في بيت خال
ولو صغيرا بين جيران فان كان زوجها يبيت في بيت ضرتها فلا وصفا كانت تخشى على عاها من البتوتة
وحدها ينبغي ان يؤمر بالولاية في ليلة ضرتها ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفع المضارة المنهي عنها
بعض القرآن العزيز فاغنى هذا الخبر المختص بمما علقته على البحر في باب النفقات * (سئل)
في رجل بعث الى امرأته امينة غير ما يحب لها عليه ولم يذ كر جهة عند الدفع ثم اختلعا فقال هو هدية
وقال عومن المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كافي التنوير والبحر وغيرهما * (سئل)
في رجل مات عن زوجته وورثة غيرها اختلعا معا في قدره وخرصداق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها
في ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والتنوير والفصولين والبرازية وغيرها * (سئل) فيما اذا مات
الزوج وفي ذمته مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها ان يأخذوا مؤخر صدقها من تركته
الزوج فهل لهم ذلك والاقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم * (سئل) في رجل خطب
بكرابا لعة ثم بعث اليها شيئا هدية واستهلتك ولم يرزوها او بر يدا رجوع عما بعثه فهل ليس له ذلك
(الجواب) ما بعث للمهر يسترد عينه قائما او قيمته هالكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك
والمستتملك والمسألة في التنوير من المهر والمحاوي الزاهدي اقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل
خطب من آخر اخيه ودفع لها شيئا يسمى ملاكا ودرهما ايضا من عادة اهل الزوجة اتخاذا طعام بها ولم يتم امر
النكاح هل للخطاب ان يرجع فيه ام لا اجاب نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن له لم
ياتخاذها وطعامه للناس صار كانه اطعم الناس بنفسه طعاما له وفيه لا يرجع اه وفيها ايضا من كتاب
النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها لتزوج به وتعتقت انه انما ينفق عليها ليتزوجها
ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما تنفق ام لا اجاب نعم يرجع قال في الحاشية بعد ان
ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا ينفق
علاها صحتان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن متروطا لفظا قال في التتمة سئل والذي عن بعث الى ابني
الخجائية سكر اولوزا وجوزا وترا ثم تركه الاب المعاقدة هل له ان يرجع باستداده مادفع
فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له سرق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه
وهو مرجع لما عا له في الخجائية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله اعلم اه ما في الخيرية
فلتأمل * (سئل) في الاب اذا تزوج ابنه بالولاية لوصفها او الوكالة لوكها او ضمن المهر فهل
لا يطالب الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكنز ومع ضمان الولي المهر قال في البحر اطلقه فتمهل
ولي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى البندى جمع شيخ الاسلام
عصا الله افضدى تحت سؤال ولوز وج الاب طفله الصغير اراد بمهره لم يملك المهر اياه الا اذا ضمنه
وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن دلالة باقداه على النكاح مع عا له لامل
له ولا نكاح بدون المهر وقتنا الصداق على من اخذ الساق بالانفاقه على رضى الله عنه والنكاح لم يبدل
على ايضا المهر في المحال فلم يكن من ضرورته ضمان للمهر ولا تسليم المهر ودعا له الى التزوج بغيره تسليم
البذل عليه ايضا والمعاذ فغير كذا في معراج الدراية عن البسوط ولا يخفى شيئا يالك ما في شرح الطحاوي
من ان الاب اذا تزوج الصغير امرأة فللمرأة ان تطالب المهر من ابني الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير
وان لم يضمن الاب صهر عا له لانه محمول على الطلب بالاداء من مال الصغير اكونه في يده كما ينبغي عنه

ويريد الرجوع على أبيها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في بكرة بائنة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلو ولم يكن المهر مسلما فهل لأعدتها وبنصف المسمى وعاد نصف المهر إلى ملك الزوج بمجرد الطلاق (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والعروة وغيرهما * (سئل) في رجل مات عن زوجته الغير المدخول بها وعن أب وعليه ديون لمجاعة استدانتها في حقه فهل تأكد جميع المهر بلاوت في تركته وتكون هي أسوة الغرماء (الجواب) نعم * (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكرتها كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم إذا كانت الصغيرة غير مشتهة أو لا يجامع منها لأنه إذا سقط المحدثين المهر لأن الوطء في دار الإسلام لا يخلو عن الحد والمهر قال في الماتقي وشرحه للعائني من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجب وإن رزق مكاف بمجنونة أو صغيرة يجامع منها حد ولا هي وفي عكسه لا حد عليها ما لأن الأصل لم يحد فكذا تتبع الأثر رواية عن أبي يوسف ربه قال زفر والشافعي أنه فانظر إلى قوله صغيرة يجامع منها بخلاف الصغيرة التي لا يجامع منها كما هو الغموم من قولهم في تعريف الرزق أنه الوطء في قبل مشتهة حالا أو ماضيا وفي المنع ولا حد بوطء أجنبية زفت إليه وقيل هي عرسك وعيابه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لأن الوطء في دار الإسلام لا يخلو عن الحد والمهر وقد سقط المحدثين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا في وطء مجارية الابن وقد علقتم منه اه في مسألتنا سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة المزوجة فتعين المهر أقول والله در المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبقه إلى نظيره الامام الاسترغيني في كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحد ودولور في بضيعة يجامع منها ولم يفضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لأن الحد قد وجب وانتهى في وجوب الفهم وكانت واقعة القنوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا لا يوجب أبو حنيفة ومحمد حرمه المصاهرة ولكن أوجبوا عقرا لأن أرش تلك المجنونة إذا لم يفضها ثم قال وفي نكاح فواثد صاحب الخيط الحد والفهم لا يجمعان إلا في نسألتين إذا رزق مجارية بكرة لا تسان يجب الحد ونقصان البكرات الثانية إذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيل المهر اه وقيل بقوله إذا لم يفضها المأذ كره قبله بقوله وإذا رزق بصغيرة لا يجامع منها أو فاضها فإن كان أفضاء يستملك البول فلا حد عليه بخلاف وجوب عليه الاغتسال بنفسه الا لا يجامع عليه ثلث المدة وعليه المهر وإن كان أفضاء لا يستملك البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يقيده بكونه لم يفضها * (سئل) في بكرة بالغة زوجهت بلامه وقد نخل بها زوجها فراه ارتقاء ويريد الزوج أن يطلقها فهل إذا طلقها يجب عليه منعة وهي درع زنجار ومحفلة لا تز يد على نصف مهر المثل أو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر بها لهما (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والدرر وغيرهما * (سئل) فيما إذا تزوج فاصرة بكرامن أبيها ثم طلقها قبل الدخول والخلو وأقربوها في حقه بقبض نصف المهر وتزعم إلا أن أنها كانت بالغة حين قبض أبيها مهرها وإن أباه لا يملك ذلك فهل يملك الأب قبض صداق البكر البائنة (الجواب) نعم والأب إذا أقر قبض المهر فإن كانت البنت بكر اصدق وإن كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخيزراني في فتم وأه تحرمنا حسنا فارجع إليه وقال إن له قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكرا أم ثيبا اه وليس لغير الأب والمجد من الأولياء قبض المهر إلا أن يكونوا أوصياء من أدب الأوصياء

مطلب
منعت قبل الدخول وتسليم
المهر بنصف المسمى بمجرد
الطلاق بلا رجوع ولا قضاء

مطلب
المرأة أسوة الغرماء في مهرها

مطلب
أزال بكرة صديقه وجب مهر
المثل إن كانت لا يجامع منها

مطلب
(قاعدة) كل موضع سقط
فيه الحد يجب فيه المهر المثل

مطلب
الحد قد وجب وانتهى في وجوب الفهم لا يجمعان
إلا في مسألتين

مطلب
فيما إذا رزق بصغيرة وأفضاها

مطلب
وحداه ارتقاء ثم طلقها يجب
عليه منعة لا تز يد على نصف
مهر المثل

مطلب
يملك الأب قبض مهر البكر
البالغة دون البنت

مطلب
ليس لغير الأب والمجد من
الأولياء قبض المهر إلا أن
يكونوا أوصياء

(مسائل الجهار)

ذكرها المؤلف مفرقة في الابواب وجمعها هنا لتسهيل مراجعتها

(سبئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته فبان ثم ادعت أن بعضا منه عارية والعرف في بلدتهم مشترك كيف الحكم (الجواب) حيث كان العرف في بلدتهم مشتركاً فالقول للام مع يمينها قال في الدر المختار جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو عتيك او قال الزوج ذلك بعد موته بالبرث منه وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالمتعد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستقراً أن الاب يدفع مثله بها لا عارية وأما اذا كان مشتركاً كصغر والشام فالقول للاب كما لو كان اكثر مما تجهز به مثلها والام كالاب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهر تبعاً للقاضي خان من الاب ان كان من اشرف الناس لم يقبل قوله انه عارية اهـ وذكر المسألة في كتاب العارية أيضاً وقد ذكر ان كل من كان له قول بقوله يلزمه اليمين الا في مسائل اوصاله في شرح الكنتالي فيجب وستين مسألة ليست هذه منها وافتى قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والام انهما لم يعلما كما هو عارية عندكم مع اليمين الا أن تقوم دلالة ان الاب والام يملكان مثل هذا الجهاز للابنة * وسئل قارئ الهداية عما اذا تنازع مع الزوج بعد ما رقت اليه بالجهاز وما تب فاجاب اذا رقت الى الزوج وسلت اليه مع الجهاز لا يسمع من الابوين ان لا يسمع منها الا بيمينه * (سبئل) فيما اذا رقت وجابتها ما البالغة وجهازها بجهاز سلماء منها في حصة ما ثم ما عتقا وعن ورثة غيرها ميرidon قسمة الجهاز بينهما مع البنت فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم والمسألة في المنع وغيره * (سئل) في رجل اشترى في حال حخته ابنته الصغيرة أو ولي تجهزها بها ثم مات عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة (الجواب) نعم قال في الوفاء الجية اذا جهز الاب ابنته ثم مات وبقية الورثة يطلبون القسم منها فاذا كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها ذلك في حخته فلا سبيل لورثته عليه ويكون للابنة خاصة اهـ كذا في المنع في أواخر المهر * (سبئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهازها ثم ماتت البنت عن ابها وورثة غيرها فهل القول للام في ذلك (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مما لها فالقول قول الام مع يمينها * (سئل) في رجل زوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به ولا تن بعت البنت بقرعة ابها بها مهرها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحاً (الجواب) نعم وللاب مطابقة الزوج بيمينه حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيباً بخير من المهر وله الشراء لكن اذا كان يمين فاحش ينفذ عليه ادب الاوصياء من فسل البيع * (سبئل) في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهازها معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة امها ثم ماتت الام عن ورثة يدعون على البنت ببعض امتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم * (سبئل) في رجل زوج بنته ودفع لها امتعة معلومة على سبيل العارية لا الجهاز واشهد علمها بذلك عند التسليم بيمينه شرعية واقربت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت ويرغم زوجها ان الامتعة بجهازها فهل تقبل بيمينه الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سبئل) في رجل وقّع جهاز بنته البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعى ان الجهاز المذكور عارية وأزواج ينعى التملك والعرف في بلدتهم مشترك فهل القول قول الاب بيمينه والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم عليها عن النور * (سبئل) في المرأة اذا رقت الى زوجها بجهاز قليل لا يليق بمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك ورقت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بالتعديدية زاد في الجهر عن المتبقي الا اذا سكت طويلاً

(مسائل الجهار)

مطلب
ادعت الام أن بعض الجهاز عارية
مطلب
ماتت فادعى ابوها ان الجهاز ليس لها بعد ما سلمت الى الزوج به
مطلب
جهاز ابنتها وسلماء منها ثم ماتت لا يقسم مع التركة
مطلب
اشترى الجهاز لبنته الصغيرة ملكه ولا كبيرة اذا سلمها
مطلب
جهزت بنتها او عارتها امتعة اخرى ثم ماتت البنت فالقول للام ان كانت الامتعة زائدة الخ
مطلب
له قبض مهر بنته الصغيرة وتجهيزها به
مطلب
ليس لورثة الام استرداد بعض الجهاز
مطلب
تقبل بيمينه الاب ان مادفعه لبنته عارية لا جهاز
مطلب
القول للاب بيمينه ان الجهاز عارية اذا كان العرف مشتركاً
مطلب
رقت بجهاز قليل ليس للزوج المطالبة

سكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود على
الدين على التوبير واخر باب المهر اقول في فتاوى الشيخ اسماعيل من ان الاب يجبر على ان يجهزها
بما يليق بالمهر المبعوث اليها وعزاه الى البحر والصيرفية مبنى على خلاف الصحيح نعم للبتت مطالبة ايها
بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهزها به * (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكافه امها بجهزها
بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة جهزت ابنتها
بالسنة يجهزها بزيد على مهرها باضباعه وادخلته معها الى مسكن الزوج وتريد الا ان اخذ ثوبها باذن
البتت ورضاها فهل ليس للزوج معارضتها في ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في رجل جهز
بنته بالسنة يجهزها بزيد على مهرها بالبيت زوجها ومضى لذلك مدة تزيد على خمس عشر سنة والآن يريد
انها استرداده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة جهزت
بنتها بامتنعة معلومة ومجلى معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة امها في مدة تزيد على عشر سنة ثم ماتت
الام وتريد الورثة قسمة الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلى من جملة الجهار (الجواب)
نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه واقعه تعالى اعلى

* (مسائل مشددة من ابواب النكاح) *

* (سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت اختها فهل يكون العقد الثاني
باطلا ولا تطلق الاولى بذلك (الجواب) نعم * (سئل) في رجل ادعى على امرأة ان اباه زوجها
اباها وهي قاصرة بلولة عليها فاجابت بانها وقت العقد كانت بالغة وانها لم تعلم بالعقد فكيف الحكم
(الجواب) القول لها ان ثبت ان سنهما وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنها على البلوغ وعدمه فيبينة
البلوغ اولى قال في التوبير وشرحه من باب الولى لوزوجه ابوها مثلاً لا زعم اعدم بلوغها فقالت ابنا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مرافقة وقال الاب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان سنهما تسع وكذا
لو ادعى المرافق بلوغه ولو برهنها فيبينة البلوغ اولى على الاصح اهـ * (سئل) فيما اذا اراد الزوج
الدخول بزوجه الصغيرة قائلاً انها تطيق الوطء والاب يقول لا تطيق فما الحكم الشرعي (الجواب)
قد اجاب الخبير ازمى عن هذا السؤال بقوله ان كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال وسلم المهر المشروط
تجعله يجبر الاب على تساميه للزوج على الاصح من الاقوال فيمنظر القاضي ان نكحها من تخرج
الرجل وانظر اليها ان صلحت للرجل امر اباه بدفعها للزوج والا فلا وان كانت من لا تخرج امر من يشق
يهن من النساء فان قلنا انها تطيق الرجال وتتحمل الجماع امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلنا لا تتحمل
لا يأمر بذلك والله اعلم اهـ وقال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر
الزوج على ايقاع المهر فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وانكر الاب فالتقاضي يريها النساء ولا يعتبر
السن اهـ قال المؤلف ورايت على هامش البرازية عند هذا المحل بخط المجد العلامة عبد الرحمن الهادي
وقبل يعتبر تسع سنوات وثمان ان كانت سمينة وقيل ان طلبها للزوج للزانية دون الملامسة يحاب كذا
في الزخيرة والقنية * (سئل) في رجل اشترى بالة حلياً واواى ثم مات رقبول زوجته انه اشترى ذلك
الى فما الحكم (الجواب) حيث اقرت بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الاستحالة اليها الا بدليل كما صرح
به في البدائع في اختلاف الزوجين * (سئل) في رجل زوج ابنته بالمال لا يتحلى اليها الا بدليل كما صرح
واراد الدخول بها بعد دفع المهر لها فامتنع ابوها من تسليمها له بلا وجه شرعي فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض
المهر (الجواب) نعم * (سئل) في رجل ابى ان يزوجه ابنته الا ان يدفع له ما نفعه لولا ما من الدراهم
فدفعها له ولم يزوجه ابنته ويريد ان اخذ ما دفعه له فاقبضها له الكاف هل له ذلك (الجواب) نعم والسألة

مطلب
لا يلزمه تجهيز بنته من مال نفسه
زائد على المهر
مطلب
للزام اخذ بعض الجهار باذن بنتها
السائلة
مطلب
يريد الاب استرداد الجهار بعد خمس
عشرة سنة ليس له ذلك
مطلب
جهزتها بامتنعة وحلى ليس لورثة
الام فدية الحلى
مطلب
تزوج امرأة ثم تزوج بنت اختها
لا يصح الثاني ولا تطلق زوجته
مطلب
ادعت انها وقت العقد كانت بالغة
فانقول لها الخ
مطلب
يبينة البلوغ اولى
مطلب
اراد الدخول بها وبمنعه ابوها فأتلا
انها لا تطيق الوطء الخ
مطلب
لا يجبر الاب على دفع الصغيرة للزوج
ويؤمر الزوج بايقاع المهر
مطلب
العبرة لا تتحمل لا للسن
مطلب
مات وقبول زوجته انه اشترى
ذلك لى لا يثبت الا بدليل
مطلب
زوج ابنته بالمال بلا وكالة فاجازه
ودفع مهرها وبراها بتسليمها
مطلب

دفع له شيئاً حتى يزوجه ابنته ولم يزوجه فله الرجوع به ادفع

في الخيرية والبرارية * (سئل) فيما إذا أخذ أهل المرأة شيئاً عند التسليم فهل لا تزوج إن استرده
 (الجواب) نعم والسؤال في التنوير * (سئل) في رجل انفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا
 انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أبت أن تزوجه وكان دفع لها النفقة ويريد الرجل الرجوع عليها بما
 دفع لهم فهل له ذلك (الجواب) نعم والسؤال في التنوير من المهر والجر والمخ وغيره انفق على
 معتدة الغير بشرط أن يتزوجها إذا انقضت عدتها أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وإن أبت أن تزوجه به فله
 الرجوع إن كان دفع لها وإن أكلت معه فلا مطلقاً به أفتى مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو انفق
 على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها فلما انقضت أبت ذلك أن شرط في الانفاق
 التزوج كأن يقول انفق بشرط أن يتزوجني يرجع زوجته نفسها أولاً وكذا أن لم بشرط على الصحيح
 وقيل لا يرجع إذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصح أيضاً وإن أبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح
 والحاصل أن المتقدم ذكره العمادي في فصوله أنها أن تزوجه لا رجوع مطلقاً وإن أبت فله الرجوع
 إن كان دفع لها وإن أكلت معه فلا مطلقاً به. مخ من المهر أقول حاصل ما في البحر حكايته قواين
 من صحيحين الأول الرجوع مطلقاً بشرط التزوج أولاً وسواء تزوجه أولاً وعملوه بأنه رشوة والثاني الرجوع
 إذا أبت وكان شرط التزوج أما إذا لم بشرطه أو تزوجه مطلقاً فلا رجوع لأن قوله وقيل لا يرجع إذا
 تزوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه عدم الرجوع إذا لم بشرطه بالاولى وقوله وإن أبت المخ يفهم منه أنه
 إن شرطه يرجع لكن نقل في فتح القدير عن الخلاصة وفناوى الخاصي أقول لا مطلقاً بل ما صرح بها ومفهومها
 أن الصحيح أنه لا يرجع فيما إذا تزوجه مطلقاً أي شرط الرجوع أولاً ويرجع فيما إذا أبت مطلقاً وهذا
 هو المفهوم من المحاصل المتقدم عن العمادية وهو غنى الف كلام البحر كما أوضحته في حاشيتي عليه فتدبر
 وأقول أيضاً ما إذا ماتت فهل يلحق بالاباء أولاً أم بالجد فبحر وكذا الوأبي هو أومات وقد صارت واقعة
 لما فتوى وعلى القول الأول مما في البحر لا إشكال في الرجوع في الجميع فنبغي الإقتناء به في هذه الصور
 حتى يرى تصحيح خلافه فيها بقي أيضاً ما يقع كثيراً في القرى من أن الشخص منهم يخطب امرأة ويصير
 ينفق عليها أو يعطيها مائة درهم للنفقة سنين إلى أن يعقد عقده عليها والظاهر أنها ليست في معنى المعتدة بل
 هو من الهدية إلى مخطوبته فيسترده لو قام لها لا إشكال لكن في الفتاوى الخيرية ما يجب الفدكاً من في باب
 المهر * (سئل) في امرأة سافرت زوجها إلى بلدة بعيدة وغاب عدة سنين ثم أخبرها جماعة نقات أنه
 مات وشاهدوا موته ودفعه ووقع في قلبها صدقهم وأكبر رأيها أنه حق فهل لها أن تعتد وتزوج
 (الجواب) إذا كان المخبر ثقة وكان أكبر رأيها أنه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج مخرج بذلك في البحر
 عن الجوهرة أخبرها ثمانية أزواجها الغائب مات وطبقها ثلاثاً وأنها ما منه كذب على يد ثقة بالطلاق أن
 أكبر رأيها أنه حق فلا بأس بأن تعتد وتزوج علائق من باب العدة وفي الصغير إذا شهد اثنان أن فلاناً
 طلق امرأته والزواج غائب لا قبل فإن شهدا عند المرأة حل لها أن قبل وتزوج آخر وكذا إذا شهد
 عندها رجل عدل أو من الفصل الأول من نكاح العمادية * (سئل) فيما إذا خطب زيد لأمته
 الصغير بنت عمه والصغيرة وقرأ الفاتحة ولم يجز بينهما عقد شرعي فهل لا يكون مجرد قراءة الفاتحة
 نكاحاً (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا بيعت رجل لأمراً شيئاً من المعلوم هدية ليتزوجها
 فأبكتها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها بقيمتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك
 * (سئل) في امرأة مملوكة خلعت لها زوجها من عصمتها بعد الدخول بها على مؤخر صدقها خلعاً شرعياً
 ثم بعد خمسة عشر يوماً عدهم ونكاحه عليها فهل يكون العقد المزمع فاسداً (الجواب) نعم لأنها
 في عدة الغير * (سئل) في رجل عقد نكاحاً مع عتقها على امرأة ثم ماتت قبل الدخول والمخلو

مطلب

أخذ أهل المرأة من الزوج
 شيئاً عند تسليمها له استرداه

مطلب

انفق على معتدة الغير وأبت أن
 تزوجه هل يرجع أولاً

مطلب

إذا انفق على المتزوجة فماتت
 أومات

مطلب

أخبرها جماعة أن زوجها
 الغائب مات ووقع في قلبها
 صدقهم لها أن تعتد وتزوج

مطلب

لا يكون مجرد قراءة الفاتحة
 عقد نكاح

مطلب

بعت لها مملوكة ليتزوجها
 فاستهلكتها ليس له الرجوع

مطلب

نكاح معتدة الغير فاسد

مطلب

عقد عليها عقداً صحيحاً ثم
 عليه أمها

في امرأة مات زوجها عنها فعقدت زكاحه عليها وهي في العدة ودفع لها المهر ولم يصحبها فهل يكون
 النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه (الجواب) نعم قال المؤلف ومثل مولانا الحق
 المرجوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادى فيما اذا دخل الزوج بالزوجة ولم يمسك اليها ثم
 طلقها فهل تزعمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها فأجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها لتغير
 الاول قبل تمام عدتها * (سئل) في بكر بالغه رشيدة تريد أن تزوج نفسها من رجل كف لها
 مهرها فهل لها ذلك وليس لها أو أيتها معارضةها (الجواب) نعم * (سئل) في رجل زوج
 أخته الصغيرة غير زوجة ومهرها ثم مات الزوج فهل للمرأة مطالبة أخته بجميع مهرها (الجواب)
 نعم * (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر ولم يبلغها خبر موته الا بعد شهرين وتريد أن تزوج بغيره
 بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
 فقير زوج بنتا صغيرة من آخر على مهر معلوم من الدراهم فبمن بدلهامعة من الزوج وتعرف بها
 ثم دخل الزوج بالصغيرة ومات الاب بالاعتة ويريد الدوى بما يدون وجهه شرعى فهل ليس له
 ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغه رشيدة زوجها من رجل على مهر معلوم
 قبضه منه بداركالة عنها في ذلك ثم مات البكر قبل اجازته النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح
 ويرد المهر الى من دونه (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة طلق زوجها ثلاثا بعد الدخول
 بها وهي بعد ذلك ثلاثة اشهر حاضت فيها ثلاث نحي كوامل وتزوجت بغيره بعد شهر على بعد
 حلقها على انقضاء عدتها كذا ذكره المصنف المطابق يعارضه في ذلك ويكذب انى انقضاء العدة فهل يقبل
 قولها مع حلقها ويمنع المصارف والمقدار تزويج صحيح (الجواب) نعم * (سئل) في رجل دخل
 بزوجة البكر ثم ادعى انه وجدها فبناوير يد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها
 فيها (الجواب) نعم * (سئل) في رجل زوج بنتا صغيرة من زيد بانفاظ شرعية ادى بيته
 شرعية ولم يصحبها مهر بل قال الاب لو كمل الزوج على ان يزوجه حتى لو كمل بغيره فلا بد الاولى فوعدها
 فليكون احدا من عوضا عن الاخر وامتنع الاب المذكر من تسليم بنته لزيد فاعلم ان النكاح
 غير صحيح فهل يكون له ان يملك مهر المثل (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا خطب وكل
 زيدا بنتا ففعلوا بالانكاح فبعض من الناس فأجابه الاب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتى كذا ان رخصت
 ففعلوا فلا فسخى فخطب ودفع للاب شيئا من الحلى واللباس لا يتعدى قيمته المثل بالخطبة ودفعها
 فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلا (الجواب) حيث لم يعبر
 بنحو ما عقدت كاح شرعى بالخطبة وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلا
 (سئل) في صغيرة ففعلوا بها عندها العصبية من ابنه على مهر دون مهرها ما بغين فاحش فهل
 يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الاب والمجود كان بغين فاحش فالنكاح
 غير صحيح كمال التفسير وغيره * (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها اولاد صغيرا من غيره ولها
 ام ممتزوجة بخدا الاولاد ويريد ان ياتي قرية اخرى مسافة ما بينهم ما قل من نصف يوم فهل له ذلك
 ويتعلق حضانية الاولاد بجدتهم الممتزوجة حيث كانت اهلا للمحضنة (الجواب) نعم * (سئل)
 في امرأة تزوجت بنتا ابنتها بالولاية عليها من رجل كف بمهر المثل ودخل بها ثم ماتت ابنتها ففعلوا
 فوراً بالزوج واشهدت على ذلك بالجلس وقد تمت الى القاضى وطلبت الفسخ بوجه الشرعى وقضى
 القاضى بذلك وفتح بينهما فهل يفسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفى المدعى شرأه
 الشرعية يفسخ النكاح المذكور بالفسخ المبرور * (سئل) في امرأة ماتت ولها ام تريد الدوى

مطلب
 تزوجت ابنة عمه فماتت فمهرها
 مسترد المهر منها
 مطلب
 للابنة تزوجت من كف بمهر
 المثل وليس لابن امها رخصتها
 مطلب
 يطالب الاب بما ضمنه من المهر
 مطلب
 هذا لعدة من الموت لامن ولو الخبر
 مطلب
 تزوجت ابنة عمه فماتت فمهرها
 المسترد المهر منها
 مطلب
 ماتت قبل اجازته النكاح فمهرها
 المسترد المهر منها
 مطلب
 القبول لها بانقضاء عدتها لا قول
 المصنف
 مطلب
 لا عبرة بقوله وجدتها فمهرها
 المسترد المهر منها
 مطلب
 تزوجت ابنة عمه فماتت فمهرها
 المسترد المهر منها
 مطلب
 عوضا عن الاخر وامتنع الاب المذكر
 المسترد المهر منها
 مطلب
 لا تقوم الخطبة مقام عقد النكاح اصلا
 مطلب
 زوجها ابنتها بغين فاحش لا يصح العقد
 مطلب
 تزوج ابنة عمه فماتت فمهرها
 المسترد المهر منها
 مطلب
 ام ممتزوجة بخدا الاولاد ويريد ان ياتي
 الى قرية وتعلق الحضنة بجدتهم
 مطلب
 تزوجت ابنة عمه فماتت فمهرها
 المسترد المهر منها
 مطلب
 تزوجت ابنة عمه فماتت فمهرها
 المسترد المهر منها

على الزوج بأنه لم يدفع لزوجته جيع معجل صداقها وطالبته بنصفها من ذلك وهو بدعي الاصل
فما الحكم (الجواب) حيث سلت نفسها منه وهو بدعي الاصل اليها لا تسمع دعوى أمها بما تعرف
فجعله لانها لا تسل نفسا الا بعد تجهيل شيء عادة والام فائمة مقامها فاجتمع معها دعواها يمنع حجة دعوى
الوارث والمسألة الاولى في انتوير من المهر والثانية في المحاوى الزاهدي من الدعوى

(فوائد ذكرها مؤلف مفرقة فجمعها)

تزوج امرأة على انها مسلمة فظهرت كنية ليس له الفسخ اذا قال الزوج بعد اصدار العاقدة صيغة التزوج
نعم يا سيدي قلت هذا النكاح أو اقصر على قوله نعم في المجلس قبل أن يستغل بكلام آخر صح
النكاح * للقاضي تزويج الصغار ان كتب في منشوره أن له تزويج الصغار والا فلا * يحرم على الزوج
أن يتزوج بنت ابن زوجته لانها ولد يربيه فتحرم عليه وان سفلت * السك من فتاوى قارى الهداية *
وفيما سئل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فعاتت لها كم يرى فسخ نكاحها واقامت
عنده بينة انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بعهة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلا
وحكم لها كم الفسخ بعهة التزوج ثم طلقها فحضرت الى قاض جنفى ليزوجها بزوجه آخر فهل يسوغ للعنفى
ذلك واذا حضر زوجها الغائب واقام بينة انها موصلة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا
الجواب اذا فسخ النكاح كما يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ
والنكاح بالغير فلا يرتفع ذلك بغيره والزوج وادعائه أنه ترك عندها نفقة في مدة غيبته وان أقام بينة
بذلك لأن بينة المرأة لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم
اه * النكاح بين العبد بين جائز ذكره بعضهم الزفاف والمختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج
بالصديقة رضى الله عنها وعن ابوها في سؤال وبني بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لانكاح
بين العبد ان سمح بأنه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من صلاة العيد في يوم الجمعة اقصر أيام الشتاء
فعرس عليه الانكاح فقال له حتى لا يفوته الزواجر في الوقت الافضل الى العيد الثاني وهو الجمعة * هل
للزوج أن يقلل عليها المأكل له أن يقلل الباب فتساوى الشئ من النفقة وفي ادب القياض له أن يعلق
عليها الباب من غير الا يرس فتدوى الا تقرى من المهر

(باب نكاح الزريق والكافر)

(سئل) في ذمية طلقها زوجها الذي ثلثا لذي بينة شرعية وطالب التفريق بينهما فهل تجاب
الى ذلك (الجواب) نعم لانهم يعتدون أن الطلاق مزيل للثلاث وان كانوا لا يعتدونه محصورا بعدد
فامساكه اياها بعد الطلقات الثلاث ظلم منه وما اعطيناهم الذمة لقرهم على الظلم من مبسوط السرخصى
في باب نكاح الكافر مجموعة عما لا الله أفندى * (سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيها الذي
ودفع لها ما يسمونه نيشانا أي علامة أنها صارت مخطوبته ولم يجب بينهما عدا ولا ملاءمة من الوجوه حتى
بلغت رشيدة وطلب الخياط تزويجها ملائمة بذلك وهي غيبه وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك ولا تخبر
على نكاحه (الجواب) نعم * (سئل) في أم ولد تريد التزوج بأجنبي دون سند خاف هل اذا
تزوجت وده السيد يبطل النكاح برده (الجواب) نعم وتوقيف نكاح قن وأمة ومكرات ويهدر
وأم ولد على اجازة المولى فان اجازة نفذ وأن رد بطل بتدوير من نكاح الزريق

(باب العنين)

(سئل) في بكرية برة تزوجها ابوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وادعى بضعه وطلبت
التفريق فما الحكم (الجواب) لا يعرف بينهما ما يجرد دعواها أنه عنين ما ثبت عنته بأقراره

مطلب
مات ولها أم لا تسمع دعواها على
الزوج بجميع المجل

مطلب
ما يمنع دعوى المرأة بمنع دعوى وارثها

مطلب
تزوجها على أنها مسلمة فظهرت
كنية ليس له الفسخ

مطلب
اقصر على قوله نعم صح النكاح

مطلب
للقاضي تزويج الصغار ان كتب
في منشوره

مطلب
يعزم عليه تزويج بنت ابن زوجته

مطلب
في فسخ شافى نكاح زوجة الغائب

مطلب
اذا جاء الزوج بعد فسخ النكاح
وادعى أنه تركها عندها نفقة لا تقبل

مطلب
البيعة التي اتصل بها القضاء لا تنقض

مطلب
اختار أن الزفاف بين العبد لا يكره

مطلب
للزوج أن يقلل عليها المأكل

مطلب
طلق الذي زوجها ثلاثا لمطاب

مطلب
دفعها وأعطاه نيشانا لم يأن تزويج بغيره

مطلب
تزوجت أم ولد بلا إذن سيدها له رده

مطلب
زوج عنين بغيره

أو يقول النساء بأنها بكر فزوج من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام
ضيقها عنه ولو لم يجرها أو مرضها منه فان وطئ والإبانت بالفرق ان طلبت وتأجيل العنين لا يكون إلا
عند قاضي مصر أو مدينته كما أفق بذلك الخبر الرمي ربه الله تعالى

(باب الرضاع)

(سبيل) في رجل يريد أن يتزوج أم أخيه رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم والمباشرة في المتون
(سبيل) فيما إذا أقر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعاً ولم يثبت عليه بأن لم يقل بعدة هو حق كما قلت
ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها (الجواب) إذا أقر
بأنها اخته من الرضاع ولم يصح على إقراره له أن يتزوجها وإن أقر لا يحل له أن يتزوجها كذا في رضاع
الختانية فإذا أراد أن يتزوجها وقال أخطأت أو وهبت أو نسيت وصدقته فلهما بعدة فان عليه وله أن
يتزوجها كما صرح به في المنع والنجس (سبيل) في رجل تزوج بكراً بالغاً ثم قبل الدخول والخلوة العهبة
بها قال إنها بنت أبي رضاعاً وأصر على ذلك وقال أنه حق كما قلت والزوجة تكذبها (الجواب)
يفرق بينهما ولها نصف المهر حيث كذبت ولم يدخل بها وإن صدقته فلامهر لها وإن دخل وكذبت فلهما
جميع المهر والنفقة والسكنى وإن صدقته فلهما الأقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى
فكذا في فتاوى قدرى أفندي عن المضمرة *(سبيل)* في صغير رضع من زوجة عمه بنت لهامنه
في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير ويريد التزوج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الكافي إذا أرضعت المرأة صبياً حرم عليه أولادها من تقدم
ومن تأخر لأنهم إخواته وكذا ولد لها اعتباراً بالنسب لأنه ولد أخيه أقول وقوله الراضعة من أمها الخ
لا حاجة إليه لأن من رضع من امرأة يحرم عليه أولادها من النسب وإن لم ترضعهم أمهم كما أشار إليه
في الكنز وصرح به في النهر *(سبيل)* في رجل عقد نكاحه على امرأة وقبل الدخول بها أخبرته أمه أنها
أرضعتهم وصدقها الزوج مصرعاً على ذلك وكذبته الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر
(الجواب) نعم قال في البصر عن خزائن الفقه رجل تزوج بامرأة فقال أمها أنا أرضعتهم فهي على أربعة
أوجه صدقهم الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما إذا
صدقها الزوجان النكاح بينهما ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها وإن كان قد دخل فلهما مهر المثل وإن كذبها
لا يرتفع النكاح ولكن ينظر إن كان أكبر رأيه أنها صادقة في أخبارها ينفقها احتياطاً وإن كان أكبر رأيه
أنها كاذبة يمتكها وإن كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله
ما تعلم إلى آخر ذلك من الرضاع فإن نكل فرق بينهما وإن حلف فهي امرأته وإن صدقها الزوج وكذبها
المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر إن كانت مدخولاً أو يلزمه مهر كامل أو لا نصف
مهر أم ومثله في الأقربى نقل عنه *(سبيل)* في رجل تزوج امرأة ثم ثبت بانه ود العدول
أن بينهما رضاعاً في مدته ولم يدخل ولم يعتل بهما أصلاً فهل يفرق بينهما ولا مهر لها (الجواب) نعم وإذا
ثبت الرضاع بالثبوت والعدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما ولا مهر لها (الجواب) نعم وإذا
لبس وإن كان بعد الدخول فلهما الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والله صكتي مجموعة
قدرى أفندي عن المضمرة أقول وفي قوله فرق بينهما الإشارة إلى أنه لا يقع الفرقة إلا بتفريق القاضي
كما عراه في البصر في آخر كتاب الرضاع إلى المختص ثم قال ولو شهدا عند دعاهما لأن على الرضاع بينهما وهو
يبيحهما ثم ما لبث أن طلب أي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لا يسمعان المقام معه كما لو شهدا ابتداءً
الثلاث كذلك ونماهم في مخرج المصنوعة له أي المصنوعة الوهابية وعليه في ثبوتية بأن هذه شهادة

مطلب

تحل له أم أخيه رضاعاً

مطلب

أقرباها اخته رضاعاً ثم قال
أخطأت وصدقته له أن يتزوج

مطلب

قال قبل الدخول والخلوة
بها أنها بنت أبي رضاعاً وأصر
وكذبته لها نصف المهر

مطلب

من رضع من امرأة حرم عليه
أولادها من تقدم أو تأخر

مطلب

أخبرته أمه قبل الدخول
أنها أرضعتهم وأصدقها مصرعاً
على ذلك يرتفع النكاح
ويلزمه نصف المهر

مطلب

قالت امرأة أنا أرضعتهم
فهى على أربعة أوجه

مطلب

لو ثبت الرضاع بالشهود والعدول
ولم يدخل ولم يعتل بها يفرق
بينهما ولا مهر لها

مطلب

لا تقع الفرقة إلا بتفريق
القاضي

مطلب

لو شهدا عند دعاهما لأن على
الرضاع وهو يبيحهما لا يسمعها
المقام معه

أقامت عند التامى ثبت الرضاع فكذلك أقامت عندها (سئل) في امرأتين أجنبيتين أرضعت
كل واحدة منهما أولاداً معلومين للأخرى ثم ولدت أحدهما ذكراً والأخرى أنثى ولم يحكما عدلين
واحد بأن لم يرضع الآخر من أم الأنثى ولا الأنثى من أم الذكراً أصلاً فهل يسوغ له ذلك التزوج بالأنثى
(الجواب) نعم حيث لا يمكن بينهما رضاع وتقبل أنت أخيه رضاعاً كما في التنوير وغيره (سئل)
إذا رجل له أخت نسبية وضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب)
نعم له التزوج بأخت أخته (سئل) في امرأتين يدارضعت في مدة الرضاع ولدين لعروبر يداخو
ويذاخون ويتزوج بنت لعروبر لم يرضع من زوجة يزيد أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول أي لأنها
ليست بنت أخيه بل هي أخت الراد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه رضاعاً كما هو
المستفاد من المتن ولم يذكرها في المستنبطات (سئل) في امرأة خبرت رجلاً بأنها أرضعت زوجته
ولم يصدقها الرجل ولا بينة هناك ثم ماتت زوجته ثم إن المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت ويريد الرجل
أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في صبي ماتت أمه فوضع من خالته مع بنت
لها في مدة الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت خالته ابنة التي هي أخت أخته رضاعاً فهل له ذلك
(الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعاً تتحل كإني الدر المختار في الأولى أخت أخته ابنه رضاعاً
(سئل) في رجل يريد أن يتزوج أخت خاله رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك
لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كإني الدر المختار والبحر وأخت خاله بالاولى أقول أي سواء كان كل
من الخال والابن من الرضاع أم كان الخال من الرضاع وأم من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر
وكذا يقال في أخت الخال في مسائله (سئل) في رجل له زوجة يريد أن يتزوج صبيها أختها من
الرضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لأنها ليست من المستنبطات فكأنه يجمع بين المرأة
وخالتها (سئل) في رجل خطب امرأة وكان الرضاع من جدتها أمها فهل يحرم عليه أن يكاحها
(الجواب) نعم (سئل) في امرأة قالت أرضعت زيداً ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العفو فإني إنما
لم ترضعه أصلاً وصديق زيد على ذلك ويريد التزوج بابنته فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسألة
في التنوير والبحر وغيرهما وفي القلية امرأة كانت تعني تديم أصدية واشتهر ذلك بينهم ثم دل لم يكن
في تذييل ابن حبان القميتها تذيي ولا يعلم ذلك إلا من جهة ما جاز لا ينها أن يتزوج بهذه الصدية (سئل)
في صبي أرضعت من امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أبوه الصبي أن يتزوج الصبية المربودة فهل
له ذلك (الجواب) نعم قبل له أخت ولده رضاعاً كما في المتن والتنوير وغيرهما (سئل)
في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل قبل (الجواب) حجة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين
أرعدل وعدلتين ولا يثبت شهادة النساء وحدهن لكن إن وقع في قبضه صدق الخبر ترك قبل العقد
أو بعده كما في البرزخية أقول أي ترك احتياطاً إذا ذكر في البحر عن الكافي والتمية أنه لا يثبت بخبر الواحد
لرجل قبل العقد أو بعده ثم ذكر من معومات المخالفة أنه لو أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز
النكاح وإن أخبر بهما النكاح لا لا حوط أن يعارقه فهاهم وفق بينهما يجعل كل على رواية وحمل الأول
على غير العدل وكذا في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول المخالفة يؤخذ بقوله معناه نفى لهم
بذلك احتياطاً فأما ما للثبوت عند المحاكم في توقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم في شرح
التمية وذلك مما لا بد أن ترك نكاح امرأة تحمل له أولى من نكاح من لا تحل له وبق ما لو أخبر بالواحد
برضاع صارى على التمسك بتزوج صبية فأن خبراً بأن أمه مشدأ أرضعتهم بعد أن عدل كذا الزماني أن خبر
الواحد فيه مقبول ويقام الكذب عليه في البحر فراجعهم (سئل) فيما إذا كان زيد زوجة وإن منها

مطلب
ضعت كل منهما للأخرى ثم رادنا ولدين
يحل النكاح إن لم يكن بينهما رضاع
مطلب
له التزوج بأخت أخته رضاعاً
مطلب
له التزوج بأخت أولاد أخته لا بابت
حيه رضاعاً
مطلب
خبرته أم الرضعت زوجته ولا يصدق
وكذبت نفسها لم يتزوجها
مطلب
له التزوج بأخت أخته ابنه رضاعاً
مطلب
تحل له أخت خاله رضاعاً
مطلب
ليس له أن يجتمع بين المرأة وشبهها رضاعاً
مطلب
لا قبل له من وضع من غير جدتها
مطلب
قالت أرضعت زيداً ثم رجعت له
التزوج بينها
مطلب
أعطت تديماً صبية ثم نالت لم يكن
فيه ابن حبان لأنها تزوج الصدية
مطلب
تحل له أخت ولده رضاعاً
مطلب
لا يثبت الرضاع بشهادة النساء وحدهن
مطلب
في أخبار الواحد الدل اللفظ بالرضاع
مطلب
في خبر الواحد بطرأ على العقد

ثم جاءت له ثلاثة أولاد ثم ارضعت بنت عمر وور يذ يذ تزويج ابنه المذ كور بنت عمر والمذ كورة زاعما
لأنها تحل لكونها لم ترضع من زوجته مع ابنه المذ كور بل بعده فهل حيث رضعت من زوجته صارت
أخت ابنه فلا تحل لابنه ولا عبرة بزعم المذ كور (الجواب) نعم * (سئل) في صبي رضع من امرأة
وعمره ثلاث سنين ثم ارضعت المرأة بنتا عمر هائلة فهل يحل بالنسبة المذ كورة (الجواب)
نعم لأن الرضاع بعد مضي مدته وهي سنتان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرما قال في الخلاصة
ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يقطعه وبه يقتضي القاضي الإمام اهـ

(كتاب الطلاق)*

(سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام ليحجب زوجته في هذا العام فلم يفعل ونزع الحجاب من
بالتهم جام بعد أيام راجعها بالقول طانا جواز ذلك وحج الناس ورجعوا في العام المذ كور ومضى من حين
المراجعة المذ كورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقر بطلاقها المذ كور واشتهر طلاقها بين الناس وصار
انقضاء العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا ويريد الآن مراجعتها العصمة بعد جديد برضاها بعد ثبوت
حلف المذ كور أو لا واشتهاره فهل له ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب)
حيث لم يفعل المحلوف عليه في ذلك العام وقع عليه طلاقه باثنية ما ملكت بها نفسها والمراجعة المذ كورة
غير معتبرة لأنها بدون تعدي من نكاح وقبل الحنث وحيث انقضت عدتها صارت اجنبية وإذا كان انقضاء
العدة معلوما عند الناس يصدقان وله مراجعتها العصمة بعد جديد برضاها كما نقله الخبير الرمي عن
القضية وفي جواهر الفتاوى بأنها وأقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضي والالا هو الصحيح
وفي الخاتمة بأنها أقام معها زمانا ان مقرا بطلاقها تنقضي عدتها لأن منكرها اهـ * (سئل) في قوله
روحي طالق هل دور جمعي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم دور جمعي كما أفتى به
التمرناشي والخبير الرمي فراجع فتاويه ما وفي فوائد شمس الأئمة الأوزجدي لو عرف الطلاق باقراره
يسع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت باليمين لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية
أقول وسبب أني أنه قبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع * (سئل) في رجل طلق زوجته
ثلاثا ثم عدده عدلان أنك استثنيت موصولا وهو لا يذ كذا هل يعمد على قولها (الجواب)
أن كان الرجل في الغضب يصير بحال يصير على لسانه مالا يريد ولا يحفظ ما يصير جازله أن يعمد على
قولها ما والأفلا قاضي خان من كتاب التعليل * (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ثم أفرحت
بموت أخيها كيف الحكم (الجواب) يسأل منها عن فرحها فان أخبرته به لا يقع وان أخبرتها أنها
لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم إلا من جهتها قال في في الجامع إذا قال الرجل ان حلفت حيفضة
فأنت طالق فكذلك عشرة أيام ثم قالت حلفت وطهرت واغتسلت وكذبها الزوج في ذلك فاما قول قولها
الاصل في جنس هذه المسائل أن المرأة إذا أخبرتها بغير شرط الحنث في اليمين بطلاقها وكذبها الزوج
في ذلك ينظر أن كان ذلك الشرط مما يطاع عليه غيرها لا يقبل قولها إلا بيمينه لأنها تدعي طلاقا على الزوج
والزوج ينكره وان كان ذلك الشرط مما لا يطاع عليه غيرها كالطهر والحض فالقول قولها في حق طلاقها
أن كان ما ادعت من الشرط قائما وقت الأخبار وان لم يكن قائما وقت الأخبار لا يقبل قولها إلى آخر
مادة كره في الذخيرة في نوع أخبار المرأة بغير شرط الحنث في اليمين بالطلاق والمسألة في التنوير في باب
التعليل في قولهم ومالا يعلم إلا منها فراجعها (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة بأثبات في مرض
موته وهو صابغ فراش من غير سؤال منها لذلك ومات في عدتها فهل ترث منه (الجواب) ترث
منه أن كانت وقت الطلاق بمن يرث كذا في التنوير والفصولين وقاضي خان طلقها رجعي في حنثه فمات

مطلب
حيث رضعت من أمه لا تحل له وإن
كان رضاعها بعده

مطلب
الرضاع لا يحرم بعد مضي مدته
وهي سنتان ونصف وإن لم يقطعه
(كتاب الطلاق)*

مطلب
حلف ليحجب زوجته في هذا العام
ولم يفعل

مطلب
حيث انقضت عدتها صارت اجنبية
فلا يقع عليه طلاق بعدها

مطلب
أبناؤها وأقام معها ان اشتهر بالطلاق
أو كان مقرا به تنقضي الهدية والأفلا

مطلب
روحي طالق رجعي
مطلب

مطلب
لو عرف الطلاق بأخباره تسع منه
دعوى الاستثناء

مطلب
طالق وأخبره عدلان أنك استثنيت
هل يعمد على قولها

مطلب
حلفت أنها أفرحت بموت أخيها ان
أخبرت بفرحها وقع أو بعده فلا

مطلب
الاصل فيما إذا أخبرتها بغير شرط
الحنث أن كان لا يعلم الا بيمينها قبل

مطلب
قولها في حق نفسها
مطلب

مطلب
طلقها بأثبات في مرض موته بلا سؤالها
ومات في العدة ترث

أهـ * (سئل) في الرجل إذا شك أنه طلق أم لا فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لا يقع
 كما في الاشياء أي في قاعدة الاصل براءة الذمة * (سئل) في قروي حلف بالطلاق أنه لا يسكن
 في هذه القرية مادام فلان شيخا فيها ورجل منها فورا برز وجهه جميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور
 عن المنيخة ونصب غيره شيخا مكانه ثم رجع المحالف الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المزعول الى
 المنيخة فهل اضلعت اليمن بذلك أولا (الجواب) نعم انحللت اليمن بعزل الشيخ المزبور فلا يقع عليه
 الطلاق المذكور ولو عاد الشيخ الاول للمنيخة قال في التهور بركلة ما زال وما دام وما كان غاية تنتهى
 اليمن بها وقال العلامة في حلف لا يفعل كذا مادام يخافى فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء
 اليمن وكذا لا يأكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث بأكل باقيه لانتهاء
 اليمن يبيع البعض اهـ وأفتى بذلك الشيخ الرملي والشيخ الحايك وصورة ما أجاب به الرملي الاصل أن
 الحلف اذا جعل غاية وفاتت تبطل اليمن عند أي حنثة ومحمد بن عرجو اعلى ذلك فروعا فتول المحالف
 مادام أو كان أو استمر أو استمر فوطول ما الامر كذا أو ما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت
 يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمن فاذا زالت الديمومية وفعل ذلك الفعل فقد فله واليمن منتهية
 فلا يحنث صريحه في الظهيرية وجامع الفتاوى وفتاوى النضلى وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر
 وكثير من الكتب والمحصل أن النفل مستفيض في المسألة اهـ * (سئل) في رجل ادعت عليه
 زوجته أنه حلف بالطلاق أنه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش وأنه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت
 ولم تصدقه ولا بينة فكيف الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك يمينه بالنسبة الى وقوع الطلاق
 أقول وسيأتي بأواخر الباب ثقل المسألة * (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث أنه
 لا يسكن صهرا في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها أو سلك كل منهما في دار على حدة لا يحنث
 (الجواب) نعم كما في الذخيرة حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة
 حتى لو سكن المحالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنث لان المساكنة هي المختلطة وذلك
 لا يوجد اذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة بالذکر لتخصيص اليمن بها حتى لا يحنث بالمساكنة
 في غيرها الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فحينئذ يكون على مانوى لانه شدد
 الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن يسكنه في تلك القرية
 في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يسكنه في الدنيا ذخيرة من الايمان في نوع آخر في السكنى
 * (سئل) في رجل له زوجة موافقة لامها مطيعة لها وكل منهما في مسكن على حدة فقال لزوجه
 مادمت مع أمك تكوني طائفة تانقطمت عن موافقتها واطاعتها مدة ولقط تكوني منب في الحال
 وزيته في المعية المذكورة ما ذكر من الموافقة والاطاعة والاطاعة لها هذا الحكم (الجواب) صبيغة المشارع
 لا يقع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة
 فاذا عادت لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لان كلمة مادام غاية ينتهي اليمن بها كما تقدم
 عن التنوير وشيخه (سئل) في جماعة خدام في باب حاكم حلفوا بالطلاق ان عاذر يدخدمته
 ليخرجون من بابه فاذا عاذر يدخدمته كما كان ونزع الجماعة من الباب وتركبوا المخدمة مدة فهل يروا
 يمينهم واذا عاذر بعد ذلك الى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
 حلف بالطلاق على زوجته أن لا تدخل دارا بها الى سنتين ثم ماتت الاب في السنتين عن ورثة وتركته
 وعليه دين غير مستغرق هل اذا دخلت الدار الا أن لا يقع الطلاق (الجواب)
 نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فان صاحب الدار ثم دخل المحالف ان لم يكن على الميت دين مستغرق

مطلب

لا يقع الطلاق اذا شك انه طلق أم لا

مطلب

لا يسكن القرية مادام فلان

شيخا فعزل ثم ولي لا يحنث بالسكنى

قوله أن الحلف لعل صوابه المحالف اهـ

مطلب

لا يأكل هذا الطعام مادام في

ملك فلان فباع بعضه لا يحنث

بأكل باقيه

مطلب

حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا

وقال دفعت وكذبته فاقول له

مطلب

حلف لا يسكن صهرا في هذه

القرية فساكنه فيها وكان كل

منهما في دار على حدة لا يحنث

مطلب

مادمت مع أمك يعني في الطاعة

تكوني طائفة

مطلب

المشارع لا يقع به الطلاق الا اذا

غلب في الحال

مطلب

ان عاد فلان ليخرجون فعاد

ونحوه ثم رجعوا لا يقع

مطلب

حلف لا يدخل دار فلان فان

صاحب الدار لم يخرج

لا يحنث لأنها انتقلت للورثة بالموت وإن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلة يحنث لأنها بقيت على
حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث وعليه الفتوى لأنها لم تنق ملكا للميت من كل وجه . اهـ
من العزم من باب العين في الدخول والخروج * (سئل) في رجل حصل له دهن زال به عقله وصار
لا شعوره لا معرض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يا رب أنت تشهد على أني
طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته المخصوصة بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين كما حلت شحرم فهل
لا يقطع طلاقه (الجواب) الدهش هو ذهاب العقل من ذهل أو وله وقد صرح في التنوير والتأخرانية
وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث حصل للرجل دهن زال به عقله وصار
لا شعوره لا يقطع طلاقه والقول قوله بيمينه أن يعرف منه الدهش وإن لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء
الابينة كما صرح بذلك علماء المحنفية رحمهم الله تعالى * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
من زوجته المدخول بها أنها تروح طاقته ولم يسبق له عليها طلاق أصلا وقد غلب المضارع في الحال فهل
وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلاذنها (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
حلف بالطلاق على أخته البالغة الساكنة في دار أبي زوجها قائلا لا أخليك تسكنين مع جاراتك في الدار
المزبورة والرجل لا يملك منع مساكنتها بالعهل فهل إذا منعها بالقول يصير بارأ لا يقع طلاقه
(الجواب) حيث لم تكن الدار للخالف فنعها بالقول دون الفعل لا يحنث كما في المخانية والبرازية من
الايمان في اليمين على فعل الغير وسائل العلامة الشرنبلالي رجل حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار
إن كانت الدار للخالف فنعها بالقول ولم ينعها بالفعل حتى دخل حنث في يمينه ويكون شرطه المنع بالقول
والفعل بقدر ما يطبق وإن لم تكن الدار للخالف فنعها بالقول دون الفعل لا يكرن حائثا أه خانية من
الايمان من فصل التزويج أقول وسياقي زيادة نقل في المسألة في أو نحو الباب * (سئل) في رجل
حلف بالطلاق أن لا يدخل دار أهل زوجته فوقف عند بابها فقتله جاته ودفعه ابنها حتى أدخل مكرها
غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها (الجواب) نعم أقول ومعناه أنه أدخل بسبب
التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يسند إليه الدخول كما لو سقط من عل أو وليس المراد أنه أكره على
الدخول بالأكره الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف التلف لما في البحر من أنه يحنث به إذا عرف أن
الأكره لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكراه عليه حتى أكله حنث ولو أوجره
في حلقه لا يحنث كذا في فتح القدير وفي المجتبى لو هبت به الريح وأدخلته لم يحنث أه فإذا لم يحنث بفعل
الريح لا يحنث بفعل فاعل مختار بالطريق الأولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين
* (سئل) في رجل قال له زيد أدخل عمرو عند زوجتك بفعل شأ فأجاش فقال الرجل إن كان الأمر
هكذا فهي طالق ثلاثا ولم يصدر شيء من ذلك أصلا فما الحكم (الجواب) حيث كان الأمر ما ذكر
لا تطلق إلا إذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لأن المتكلم غيرها * (سئل) في رجل
تشاوم مع زوجته فقالت له يا عرضي فقال لها إن كنت عرضي تكوني طارقة ثلاثا فكيف الحكم
(الجواب) إن كان ذلك في حال الغضب تطلق لأن كلامه يحمل على المجازاة وإن قال نويت التعليق
بصدق ديانة لا قضاء وإن كان ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن مقصفا بالشرط لا يقع
عليه الطلاق امرأة قالت زوجها يا سقلة أو يا قرطبان أو يا كشتفان أو شيئا من الشتم فقال الزوج إن
كنت كما قلت فانت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك فقال الفقيه أبو جعفر وأبو بكر الأسكافي تطلق المرأة
كما قال سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لأن كلامه محمول على المجازاة ظاهر جزمه لا يذاه

مطلب
في طلاق المدهوش

مطلب
القول قوله بيمينه أن يعرف
منه الدهش والأفلا

مطلب
حلف بالطلاق الثلاث أنها
تروح طاقته وقع واحدة
رجعية

مطلب
لا أخليك تسكنين يكفي المنع
بالقول أن لم يمكنه بالفعل

مطلب
لا يدع فلانا يدخل

مطلب
حلف لا يدخل فدفع حتى
أدخل مكرها لا يحنث

مطلب
قيل له دخل فلان عند
زوجتك بفعل بها فقال إن
كان كذلك فهي طالق

مطلب
قالت له يا عرضي فقال إن
كنت عرضي فأنت كذا

المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهره وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينزوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتابه التعليق وقال في البرازية بعد ذكر الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اهـ * (سئل) في رجل قال لزوجته على المحرم لتذهين في غدا الى بيت اهلك واعطيتك حقك يعني مؤخر صداقها فذهبت في الغد لبيت اهلها ودفعت لها مؤخرها ووضعته بحيث تناله يدها فامتنعت من اخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم برحمة لا قضاء بين مالك اليوم لو وجدته مأعطاء فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو اراد قبضه والا لا يجوز عن الظهيرة * (سئل) في رجل حلف بالمحرم الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلفه في جمعة عيد الاضحي فلم يدخله حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه المحرم (الجواب) الايام معرفة تنصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه تقع على جمعة كما في الملتقى فيبحث مضى من حلفه عشرة ايام لا يبحث اذا دخل المكان المزبور * (سئل) في رجل طلب منه اخذ زوجته طلاقها وقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطاعة فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) المنصوص عليه انه لو وكل ان يطلق امرأته فطاعة الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقمن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقالة يقع واحدة كازروني عن الحنفية ومثله في الخاتمة من فصل الطلاق لم يذكريكون من الوكيل وفي رواية ان يطلق امرأته واحدة فطاعة الوكيل ثلثين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقالة يقع واحدة اهـ لكن في مسائلنا لا يقع شيء عندهم جميعا حيث انشأنا في الملتقى من شتى القضاء وكران شاء الله في آخر صك يطل كله عندهما آخره فقط وهو استفسان وهنا اضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو الوكالة المذكورة فلا يقع شيء * (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوجن قبل مجيء الحاج فمقدعه على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل يرتب بينه * (الجواب) نعم افتى به المرحوم الشيخ اسماعيل قال في الاشياء من فصل تعارض التعريف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلانة بحث بالعقد لانه النكاح شرعا لا بلوط كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوط اهـ وهذا في النكاح في التزوج بالارلى قال في الجدر عن النكاح الوطء وقد يكون العقد يقول فكعبها ونكحت هي أي تزوجت وهي ناكح من بني فلان اي ذات زوج اهـ ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزوج * (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقها وعديت عنها والحال انه لم يطلقها بل اخبرها كاذبا بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي الملائي عن شرح نظام الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حروعتي به الاخبار كذا وقع قضاء الا اذا شهد على ذلك اهـ وفي البحر الاقرار بالطلاق كاذبا يقع قضاء لادبانه اهـ وبمثل افتى الشيخ اسماعيل والعلامة الخبير الرملي * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشاركه فلانا فشاركه بمال ابنه الصغير فما الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يبحث كما صرح به في البحر * (سئل) في رجل عزم قال بالتركة ما معناه بالعربية الذي اخذته والذي اخذته يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج ممن غيران يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فعزولي واجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه افتى شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسألة في الظهيرة في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالقي ثلاثا المحسلة في ذلك ان يعقد فضولي بينهم ما عقد النكاح فيجوز

مطلبه
حلف ابعضينها مؤخرها غدا
فوضعه بحيث تناله يدها
ولم تأخذ لا تبحث
مطلبه
حلف بالمحرم الثلاث
أن لا يدخل مكان فلان
هذه الايام فهو عشرة ايام
عند الامام
مطلبه
قال فلان وكيلي ان شاء الله
فطاعة فلان ثلاثا ولم ينو
الموكل الثلاث
مطلبه
اذا ذكر ان شاء الله في آخر
الصك يطل كله عنده
مطلبه
لف ليتزوجن برتجورد العقد
مطلبه
اخبر بالطلاق كاذبا وقع
قضاء لادبانه
مطلبه
حلف لا يشاركه فشاركه
بمال ابنه الصغير لا يقع
مطلبه
قال ان تزوجت امرأة فهي
طالقي ثلاثا المحسلة ان يعقد
فضولي بينهم

بالفعل ولا يثبت اهـ وكتب المؤلف هنا سؤالا وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادى وهو
 سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقدتلى النكاح فصولى او اجزت بقول او فعل
 فتكون طائفة ثلاثا ايضا او زاد التزوج فكيف المحيلة الجواب له في التزوج حيلتان الاولى ان يتزوج امرأة
 فتطلق ثلاثا فيجوز وتدخل الزين في حقها فيجعل له ان يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن
 أبي حنيفة كافي شرح المجمع الثانية ان يزوجه بأمرأة فصولى بغير أمرهما فيجوز وهو فيجوز وتدخل الميمن
 قبل اجازة المرأة لاني جزء لعدم الملك ثم تجوز المرأة فاجازتها لا تعمل أى لا تثبت العقد فيجوز ان
 النكاح بمباشرة فصولى واجازته ماله كذا كره في جامع الفصولين فيما اذا قال حشكك امرأة تزوجها
 أو تزوجها غيرى لاجل واجيزه فهي طالق ثلاثا ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب
 الفصولى بكلمة ان وهي لا تقتضى التكرار اتفاقا فكان مساع هذه المحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد
 الرحمن عفى عنه اهـ مختصرا أقول وارجع الى ما مر اوائل كتاب النكاح وارجع ايضا الى ما حشكته
 في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
 من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا نية له فهل له أن يوقع الطلاق على
 احدهما (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق
 امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا صدقه وأبين جازمه ولو كان دخل بهما فله أن يوقع الطلاق
 على احدهما اهـ ووجهه أن تفريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحرم
 الطلاق الصريح أقول أى اذا كرر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى
 واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تفريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال أحد
 اللفظين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانها تين بالاولى لا الى عدة فتعين صرف كل
 واحد من اللفظين الى امرأة حتى لا يلزم ابطال أحد اللفظين أمالو كانتا مدخولا بهما يمكن صرف كل من
 اللفظين الى امرأة واحدة فتطلق بهما ما طنقتين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال ان يفسر فيه
 تكرير الطلاق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما
 فالمناسب الاستشهاد بما في الجرح من البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان لمرا كثر
 طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احدهما ما بانثا ورجعها ومضت عدةها ثم وجد الشرط تعينت
 الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض عدةها فالبيان اليه اهـ * (سئل) في رجل قال لا تحرقن لامرأتى
 تكون طائفة بالثلاث ولا تمل لها الا نرسيا فهل لا تمنى ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه توكيل
 كما صرح به في البرازية في نوع في الفاسطه * (سئل) في رجل اخذت زوجته خاتمه وامتنعت من
 رده له فقال له ان لم تعطني اياه في هذا اليوم تكوفى مثل أمى وأختى فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم ينو
 بذلك شيئا أصلا فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزم به شيء (الجواب) حيث لم ينو شيئا فهو لغو وان نوى
 بأن على مثل أمى برا او ظهارا او طلاقا صحت نيته والابنوشيا لتا وتعين الا قول اى البرية نى الكرامة
 عسلى من الظهار وأقضى بذلك الخير الرملى وقال ولا فرق بين التعليق والتعريض فان الظهار مما يجوز
 تسليمه اهـ * (سئل) في رجل شك انه طلق واحدة او أكثر من يدين على الأقل (الجواب) نعم
 ونى المشبه من قناعة ليعين لا يزول بالشك شك طلق واحدة او أكثر نى على الأقل اهـ ومنه في الدر
 لمعدنى * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يتخلى يعنى لا يدخل زوجة تزوج الى بيت انجها فمن
 اذا راحت في غيبة بلا ذنوبه ورضاه ولا تخليته لا يقع (الجواب) نعم حيث لم يدخله بغيره والمسألة
 في الخيرية * (سئل) في رجل قال تكون زوجته طائفة الا ان يشاء الله فله ان يفسخها فهل تقبل

مطلب
 فيما لو قال كلما تزوجت
 امرأة او عقدتلى النكاح
 فصولى او اجزت بالقول
 او بالفعل

مطلب
 حلف بالطلاق وله امرأتان
 له أن يوقعه على احدهما

مطلب
 قول لامرأتى تكون كذا فلم يقل
 لها الا يقع شيء

مطلب
 تكونى مثل أمى ونى نرسيا
 لا يقع شيء

مطلب
 شك عن طلاق واحدة او أكثر
 نى على الأقل

مطلب
 حلف لا يتخلى زوج فراحت
 في غيبته بلا ذنوبه ولا يقع

دعواه الاستثناء حيث لا منازع له (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع نقلا عن الحساوي
 للأفهام الجليل محمود البخاري * (سئل) فيما إذا حلف زيدا بالطلاق أنه لا يشتغل عند عمرو
 الا ترى طول ما هو معلوم في هذا الاتون وقرئ عمر والشغل فيه أكثر من سنة ثم هذا آية وبريد زيدا أن
 الشغل فيه عند عمرو فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي ما هو
 معلوم في هذا الاتون وفات بخروج عمرو منه كذا كرهت بطايعه فإذا اشتغل الا أن لا يقع عليه
 ما ذكره وتقدم نقل المسألة * (سئل) فيما إذا كان زيدا زوجتان قديمة وحديثة فقال لا بد من أن
 طلقت الحديثة فالتى طلق قبلها أن لا إذا طلق القديمة طلق الحديثة ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة
 وأراد مراجعة القديمة بعد تجديد برضا فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المطلقا على القديمة
 (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدتها الأولى وقد فصل اليمين ووجد الشرط لأن الملك
 فبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء وأما المحلية كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذا في البحر
 من باب التعليق * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن صهره في داره ثم أجبرها من اجنبي
 والمستأجر أمكن الصهر المذكور في تلك الدار بدون اذنه ولا رضاه وأمره صاحب الدار بالخروج فما
 أمثل امره وهل لا يحنث (الجواب) نعم وأفق العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ما صورته
 في رجل حلف لا يسكن فلانا داره فسكن من غير اذنه هل يحنث أم لا فأجاب أن سكت بعد سكناه
 ولم يأمره بالخروج يحنث وإن امره ولم يخرج لم يحنث، أقول تقدم عن الحنثية أن كانت الدار للحالف فشرط
 البر المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وإن لم تكن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائضا
 فتنبيه * (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكانا معلوما له وهو من يباشر بنفسه ويريد
 توكل غيره بالاجارة فما الحكم (الجواب) لا يحنث إذا أمر بالاجارة إن كان من يباشر ذلك
 بنفسه والمسائل في التنوير وغيره من المتن في الايمان * (سئل) في رجل مرض مرضا وصل
 فيه الى اختلال العقل بحيث اختل كلامه والنظوم وباح بسر المكنون وصدر منه ما يصدر عن الجنان
 فطلق زوجته في هذه الحالة فما الحكم (الجواب) إذا ثبت زوال العقل وعدم وعيه لا يقع عليه
 طلاقه ولا يطالب بصدقه إذا كان الحال على هذا المنوال فإنه حينئذ يحنثون * والجنون فترون *
 * (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له ان فت حق ابتك وهو المهر المؤجل تكن طائفا
 ثلاثا فقال لا أقوت من تحتها ولا نكحها فما الحكم (الجواب) المشاجرة هنا تدل على حط المهر
 عنه فورا فيثبت طلاقها على فواته مهرها بمعنى حطه عنه وجوابه في الحال أنه لا يقوت منه شيء
 فلا يقع طلاقه المذكور لأنه لم يوجد المعلق عليه فورا أقول يعني لا يقع إذا فاته بعد ذلك حيث دلت
 القرينة على الفور قال في التنوير وشرط للحنث في أن خرجت منه المرأة بالخروج فعليه فورا اه
 * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يتزوج على امرأة فلانة فهل إذا تزوج فضررت
 واجازة بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم لا يحنث وبه يفتي كما في الدر المختار عن الحنثية
 * (سئل) في مريض مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقا يثابسا لها ثم مات في عدتها
 فهل لا أثر منه (الجواب) نعم حيث أبانها بسؤالها الاثر منه * (سئل) في رجل ساكن
 مع عمه في دار فحلف بالطلاق أنه لا يسكن مع عمه في داره ولم يمتنعها بل تنكرها ويريد أن لا تسكنها
 وأقامه حائطا بينهما وفتح كل واحد منهما ابوابا لنفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنث
 الحالف بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يسكن فلانا في داره وسكن دارا بعينها
 وقسمها وضرب لكل واحد بينهما حائطا وفتح كل منهما بابا لنفسه ثم سكن الحالف طائفة والاخر

مطلب
 تقبل دعواه الاستثناء
 حيث لا منازع له
 قولا الحلف الأولى للحالف
 اه محله

مطلب
 حلف لا يشتغل عنده طول
 ما هو معلوم الخ

مطلب
 قال ان طلقت الحديثة نأنت
 كذا فلهذا ما يحنث بعد العدة طلق
 الحديثة الخ

مطلب
 حلف لا يسكنه في داره
 فأجبرها واسكنه المستأجر

مطلب
 حلف لا يؤجر فامر غيره بالاجارة
 لا يحنث ان كان من يباشر ذلك
 بنفسه

مطلب
 لا يقع الطلاق مريض اختل
 العقل

مطلب
 قال ان فت حط المهر المؤجل
 تكن طائفا ثلاثا
 المشاجرة

مطلب
 حلف لا يتزوج فضررت
 فضررت واجازة بالفعل لا يحنث

مطلب
 حلف لا يسكن فلانا في داره
 وسكن دارا بعينها
 لا يحنث

مطلب
 حلف لا يسكن فلانا في داره
 وسكن دارا بعينها
 لا يحنث

في طائفة حنث المحالف ولولم يعين الدار في يمينه ولكن ذكر دارا على التذكير وباقى المسألة بتجملها
لم يحنث اه * (سئل) في رجل فقه له كرسى فاتهم زيدا بأخذه وحلف بالطلاق الثلاث انما كان
لما أخذ زيدا الكرسى المرقوم تكن زوجته طلاقا فظهر الكرسى عند الغير فكيف المحكم (الجواب)
بمقتضى السؤال انه عاق طلاقا فظهر الكرسى على الشرط المفقى ووجود الكرسى عند الغير يحتمل انه بعد أخذه
دفعه للغير فبطل النكاح ثابت يقين فلا يزال بالشك الا ان يتحقق عدم أخذه ولولا البينة
وان كان نفيًا قال في المنع والعلامة على التنوير البينة تقبل على الشرط وان كان نفيًا كان لم يحنث صهرتي
الليلة فامرأتى كذا فشهد انها لم تنجس فبطلت اه هذا مظهرنا الا ان * (سئل) في رجل طلق
زوجته المريضة لم يدخل بها في صفة طلاقا بانثا ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج المزور
(الجواب) نعم قال في الكنز من باب طلاق المريض طلاقا رجعيًا أو بانثا في مرضه وماتت في عدتها
ورثت اه قيد بموتها لانها لو ماتت هي وفي مريضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقا ياها مرضى
باسقاط حقها نهر ومثله في البحر عن المعبط * (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طائفة على ألف
مذهب ولا يات له فهل وقع عليه به باذ كرملة واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا ذنها حيث
لم يكن مسبوقا منها بطائفتين (الجواب) نعم وقد أتت بمثل ذلك الشيخ الرملي * (سئل) في رجل
حلف بالطلاق من زوجته انه ما يزوج مع جماعة للموضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه
الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الزواج مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور
فتساوى النكاح من الطلاق * (سئل) في شخص أراد أن يقول لزوجته أنت خارجة عن طاعتى
فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتى فهل يكون صريحًا ويقع الطلاق أو كناية فيفتقر الى النية
أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل وطلاق
الذى أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق وانع وقال السكال وقوله فيمن سبق لسانه واقع أى
في القضاء ثم قال السكال وسيد كرى أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوثاق يدين فيما بينه وبين الله
تعالى مع انه اصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتى ملحقًا
بالصريح أما على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا الا بالنية فتد
صرح في الوجيز ابرهان الأئمة انه لو قال فسخت النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الا بالنية
ولا يخفى أن قوله أنت خارجة عن عصمتى مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأفاد في الدر المختار
أن الخطأ هو الذى أراد التكلم فجرى على لسانه الطلاق أو تأنظ به غير عالم بهناه أو غافلاً أو ساهيا
أو بالفاظ مجمعة يقع قضاء فقط اه * (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية وارثته
بأن أول يعنى روجتى طائفة ويريد مراجعتها في العدة بدون ان يزوجها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا
فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أول رجعتى كما أفق به شيخ الاسلام أبو السعود رجعية
من الطلاق * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها فحلف بالطلاق الثلاث ليرتزوج
ولانية له سوى الزواج ولا هين مدة ولا نواها ولم تسكن قرينة تبدل على الفور فالحكم (الجواب)
حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخره من حياتهما طالما لم يزوج وفي هذه الصورة
اذا عقد نكاحه ولم يدخل بها يبرأ بالعد كما مر قبله * (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئلت كيف
طلعت ابالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت أسيد لها ولم يزوج على ذلك ولا سبق له
عليها طلاق غير هذا أصلا ويرد لها عصمتها بعد جديدها فله ذلك ولا يقع عليه شيء
بجوابه المذكور (الجواب) نعم * (سئل) في رجل طلق زوجته طائفة رجعية في صفة

مطلب
ان لم يكن زيدا أخذ الكرسى
تكرر زوجته مسكدا فظهر
الكرسى عند الغير انج
مطلب
النية على الشرط
وان كان نفيًا
قوله لم يرثها أى اذا كان
الطلاق بانثا اه مبعه
مطلب
انما ياتي في مرضها في صفة
والا لانه لا يرثها
مطلب
انما ياتي طائفة على ألف
ما لم يزوج رجعية
مطلب
حلف لا يزوج معهم للموضع
انما ياتي فاجتمع بهم فيه لا يقع
مطلب
اراد ان يقول انت خارجة
عن عصمتى فسبق لسانه
ونحو من عصمتى
مطلب
قوله بوش أول رجعتى وارثته
بوش أول يزوج به رجعتى
مطلب
حلف ليرتزوج لا يقع الا
في آخره من حياتهما
مطلب
انما ياتي كيف طلقها
ان كان بالواحدة او
الثلاث راحت أسيد لها الخ

ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب) نعم طلقها رجعيًا في صحتها في العدة ترثه وكذا الومات
في العدة يرثها الزوج عمادية من الأحكام في الطلاق ومثله في العلاء من طلاق المريض والبحر
وغیره * (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلاقاً واحداً ولها بدمته مؤخر صدقاتها تريد
أخذها منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نكاحها في باب المهر * (سئل)
في رجل تناجر مع زوجته فقال لها إن كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة بالثلاث وسئلت فقالت
ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تملكه بغرضها
(الجواب) حيث علق على غرضها ولا يغرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور * (سئل)
في رجل قال لزوج أخيه طلق أختي فقال إن كان لك خاطر تكون طالقة فقال الأخ ليس لي خاطر
فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث كان المحال على هذا النوال لا يقع عليه الطلاق
* (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوجن عليها مات ولم يتزوج عليها فهل
ترثان منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع أن لم يطلقك أو لم أتزوج عليك
فإنه طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها شرح الملتقى للعلاء من طلاق المريض
أقول والفرق أنه يموت حتى أحكام الزوجية لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا الومات هو كان لها أن
تفسله ولو ماتت هي لا يرثها * (سئل) في رجل له زوجتان أحدهما حاضرة معه والأخرى غائبة
فقتلها مع الحاضرة وقال مخاطباً لها ومشيها اليها روي طالقة بالثلاث فهل تطلق منه بالثلاث
ولا يقع شيء على الأخرى الغائبة (الجواب) نعم وفي الحاشية آخر كتاب الطلاق قيل فصل الكنايات
رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير إذني فأنى حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لأنه
لم يذكر أنه حلف بطلاقها فله حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله اه أقول وكسبت على مسألة
الحاشية هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في أول باب الصريح قيد بخطاب المخ كلاماً حسناً ووفقت
بينه وبين ما في القنية عن المحيط رجل دعه جاعة إلى شرب الخمر فقال أنى حلفت بالطلاق أنى لا أشرب
هو كان كاذباً به ثم شرب طلق وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه * (سئل) في قروي حلف
بالطلاق من زوجته ليرحله من القرية فخرج منها وتجاوز عن غرائها بزوجته وعياله وأكثر أمته
ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم أراد الرجوع إلى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه
الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحيمي من الأيمان أجاب لا يقع عليه الطلاق حيث
بر بيمينه ورحل محمداً والعمران بالاهل والأثاث ولم يبق لوازم السكن لأن الرحيل الانتقال عن المكان
كما ذكرنا في عرف اهالي القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اه ومثله في فتاوى التمرناشي من
الأيمان فراجع * (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو أمانة ليوصلها لبكر فلما طال به بكر بها أنكرها
وحلف ساهياً بالحرل أنه لم يدفعها زيد له ثم تذكر أنه دفعها له فهل تقع عليه طلاقاً بائنة (الجواب)
يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي للعلاء على التنوير والملتقى عن الفتح * (سئل) في امرأة
طلقها زوجها ثلاثاً وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقه المراهق تزويجاً شرعياً ودخل بها الرقيق
وأصابها الرقيق بإبلاج المحشفة مع التماسا المختارين ثم وهبه منها وانفسخ النكاح وانقضت عدتها فهل
تحل للأول (الجواب) نعم والمسألة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشباه في فن الحمل
أقول ولا بد في ذلك من إذن ولي المرأة إن كان الرقيق غير كف عنها كما مر في باب الكف * (سئل)
فيما إذا حلف بدين الحرام أنه لا يحدد أرض عسرو فحصدها وبانت وانقضت عدتها بالحيض ثم طلقها
ثلاثاً فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح هو ما لا يحتاج إلى نية

مطلب

طلاقها رجعيًا في صحتها وماتت
في العدة يرثها

مطلب

طلاقها رجعيًا لها أخذ مؤخرها
بعد العدة

مطلب

إن كان لك غرض في الطلاق
تروحي طالقة فقلت لا غرض
لي فيه لا يقع

مطلب

حلف ليتزوجن عليها ماتت
ولم يتزوج يرثان منه

مطلب

له زوجتان فقال لاحداهما
روحي طالقة لا تطلق
الأخرى

مطلب

حلف ليرحله من القرية

مطلب

حلف أنه لم يدفعها له ثم تذكر
وقع

مطلب

طلقها ثلاثاً ثم تزوجها الرقيقه
ثم وهبه منها الخ

مطلب

طلقها وانقضت عدتها ثم طلقها
ثلاثاً لا يلحق

انما كان الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن مادامت المطلقة في العدة فلو قال لها أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو خالها على مال ثم قال لها أنت طالق أو طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما أبانها كذا في النهر * (سئل) في رجل طلق زوجته ثم دخل بها على مال دفعته له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تلحق له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم كافي فصح القدير * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم قبل فعله المزبور فخلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل إذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم قال في الكنز ونيرال الملك بعد الميم لا يبطلها أي زواله بما دون الثلاث بأن يطلقها بعد التعاقب واحدة أو اثنين فأنقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بصر وتام الكلام فيه * (سئل) في رجل أراد أن يزوجه ابنته من آخرى في هذه الليلة فحالف انخوها بالطلاق من أمراته أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه اخته فصار الخ طلقت امرأته واحدة فإذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمتها أولا (الجواب) نعم طلقت مطلقة واحدة قال في الخلاصة في المحيط إذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ما إذا حلف لا يذوق طعما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث اهـ يعني أن لا النافية إذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كما هنا وإذا راجعها والمحالة هذه تعود إلى عصمتها فتأوى الرحيم أقول مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر لا النافية أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا أيضا يحنث مرتين لأنه صار يمينين وكذا في الصورة المستثناة عن الآن قال أنه فيها يمين واحدة لأن قول الخالف ولا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصارك أن المحلوف عليه شيء واحد فتأمل ولا تفعل فالحمل قد أشكل * (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له عليه بالطلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في العدة برضاها بعد جديد فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه ثم قال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا تخرجي بغير أذني أو إلا بأذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاى شرط للبر كل خروج اذن الفرق أو حرق أو فرقة ولو ترى الاذن مرة دين وتعمل بيمينه بخروجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو ألجيسة اهـ علائى على التنوير من باب الميم في الدخول والخروج * (سئل) في رجل به داه الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكر رمنه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله لدى يمينه أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع إذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عمادية من الأحكامات من كتاب الطلاق * (سئل) في امرأة اتهمت زوجها بأنه أخذها المنة معلومة فأنكر فلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فقرأها لدى حاكم شرعي وأدعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وثابت ذلك كله باليمين الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت إقراره بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين * (سئل) في رجل حلف لا يدخل دارا منه في هذه السنة فحقت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار إلا في غرة محرم السنة التي تليها فما الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك صاحبان والمسألة

مطلب
طلاق المدخول بها على مال
ثم طلقها في ذلك اليوم ثلاثا
وقع الثاني

مطلب
- أف لا يفعل كذا ثم خلعها
ثم تزوجها ثم فعل وقع

مطلب
حالف لا يصير هذا الشيء
ولا تذوقه اخته فصار الخ
مطلب

إذا كرر لا النافية يحنث بكل
من المعطوفين
مطلب

حالف لا يدخل بيت نفسه
ولا يدخل بيت زيد الخ
مطلب

حالف لا تخرجي إلا بأذني
ثم قال أذنت في الخروج كلما
أردت سقط الاذن

مطلب
لا يقع طلاق المصروع حال
صرعه

مطلب
حالف على عدم الأخذ فأنبته
باليمين وقع الطلاق

قوله بعد حلفه متعلق بثبت
بإقراره ولا بالأخذ اهـ صحيحه
مطلب

لا يدخل في هذه السنة فدخل
في محرم السنة الآتية لا يحنث

في البحر من الايمان * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلق زوجته بعد العيد يعني
غير رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الا ان يطلقها بعد العيد طلاق رجعية
ويراجعها في العدة بلا ذنبا ولم يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها
ان لم اوصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة ايام فامرك بيدك في طلاقك متى شئت فخصت الايام ولم يرسل
اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الفور لها الايقاع والا فلا حتى يموت أحدهما ان لم يبعث اليك النفقة
من بخاري الى عشرة ايام فانت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من كريمة طلاق لعدم حصول
الشرط بزارية قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز المخلع * (سئل) في رجل قال لزوجته تكوفي
طالعة ثلاثا بصيغة المضارع وغلب استعماله في المحال عرفا فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم
كما أفتى به النجاشري وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على البحر فراجعها * (سئل) في رجل
حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذه الدار الساكنة في هذه السنة ثم بعد زمان قال لامه
اذهي بها الى دار امها فذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق اذ لم تدخلها في السنة المزبورة (الجواب)
نعم في الملتقى من باب اليقين في الدخول والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها الا حث ما لم يخرج
ثم يدخل * (سئل) فيما اذا دفع زيد لمر وهدي فقال عمر ولا أقبلها وأدفع ثمها لك فحلف زيد
بالطلاق انه لا يأخذ منها منه فدفع عمر ثمها لابن زيد البالغ بدون اذن منه ولم يأخذها منه ولا رضى
بذلك ولا أجازه فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب
قبضه لايه لا تقطاع ولا يته عنه بالبلوغ * (سئل) في رجل قال لزوجته امرك بيدك ينوي به
تقويض الطلاق فهل لها ان تطاق نفسها في مجلس علمها به ما لم تقم أو تعمل ما يقطع (الجواب) نعم
قال اختاري أو امرك بيدك ينوي به للطلاق لها ان تطاق في مجلس علمها به وان طال ما لم تقم أو تعمل
ما يقطع تنوير من باب تقويض الطلاق * (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها المطلقة لا غير
ثم بعد انقضاء عدتها بثلاث حيض كوامل تزوجت بزيد ثم طلقها بزيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء
عدتها منه تزوجت بالزوج الاول وطلقها طلاقا واحدة رجعية ويريد الزوج مراجعتها الى عدتها فهل له
ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يهدم أي يبطل مادون الثلاث من الطلاقات أيضا أي
كما يهدم حكم الثلاث اجابا لانه اذا هدم الثلاث في حق الحرة والثنتين في حق الامه فادونها أولى
خلافا لمحمد وباقي الأئمة فتقدم لا يهدم فن طلق دونها أي الثلاث وعادت اليه أي الاول بعد زوج
آخر عادت الى الاول بثلاث عندهما وعنده أي عند محمد بما بقي من الثلاث والخلاف مقيد بما اذا دخل
بها فان لم يدخل لا يهدم اتفاقا وانتصر الكمال لمحمد بما يطول ثم قال فظهر ان القول ما قاله وهو الحق
وأقره في البحر والنهر شرح الملتقى للعلائي وفي الدكتور ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث ومثل في الوقاية
وسائر المتون وقد أطلت الويلعي في دليل الامام رحمه الله تعالى ولا شك ان العمل بما في المتون والمسألة
شهيرة في الاصول والفروع * (سئل) في قروي كلفه استاذ قريته ان يحلف له بالطلاق الثلاث
ان لا يسافر الى اسلامبول فحلف انه لا يغدي اليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين اليها
ولم يدخلها اصلا ولم يحلف كما حلفه الاستاذ فهل حيث كان الامر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور
(الجواب) نعم * (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها زحى طالق وكررها خمسا معرقا
فهل بانث بالاولى لا الى عبدة ولم يقع عليه غير ما وله مراجعتها بعد جديد برضاها (الجواب) نعم
* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور
بيعا يبيح في محنته ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركه فهل اذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع

مطلب

حلف ليطلقها بعد العيد

مطلب

يقع الطلاق بصيغة المضارع
اذا غلب استعماله في المحال

مطلب

حلف لا تدخل هذه الدار وهي
فيها الا بحيث ما لم تخرج وتدخل

مطلب

حلف لا يأخذ ثمن الهدية
فأخذ ابنه البالغ لا يقع

مطلب

قال امرك بيدك ينوي الطلاق
لها ان تطاق في مجلس علمها به

مطلب

الزوج الثاني يهدم مادون
الثلاث عندهما خلافا لمحمد

مطلب

حلف ان لا يسافر الى اسلامبول
فحلف انه لا يدخلها الخ

مطلب

قال لغير المدخولة زحى طالق
وكررها خمسا وقعت واحدة

مطلب

حلف بالثلاث لا يبيع
أملاكه فباعها في محنته

ثم مات لا ترثه زوجته

حلف لا يزوج ابنته الا من ابن اخيه فزوجت نفسها من غيره لا يقع

حلف بالطلاق الثلاث أن لا تخرج من هذه الدار الا باذنه فخرجت من داره بلاذنه لا يقع

ان انتقلت أنت ما انتقل فانتقل المحالف قبل الآخر ثم انتقل الآخر لا يقع

لولم يأت بالفاء في موضع وجوبها يتخير كان دخلت الدار أنت طالق

قوله وهو قول العامة احتراز عما قال بعضهم ان رفع الواحدة لا يقع شيء وان نوى وان نصبها وقعت واحدة وان لم ينولها حيث شئت للمصدر أي أنت طالق تعاقبة واحدة فقد أوقع بالصرح وان سكن احتيج الى النية كذا في فتح القدير اه منه

العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص لا تترمه في كلامهم عرفا

حلف لا يتلأأم مع أبيه أكثر مما تتلأأما

حلف انه لم يقل كذا المرو وانه لا يعرف اسمه ثم ظهر انه قال له وانه يعرفه

الثلاث فلا تترث الزوجة من تركته شيئا والمحالف هذه (الجواب) نعم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يزوج ابنته البالغة الا من ابن اخيه فلان فهل اذا زوجت نفسها من كف يهر المثل مباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور (الجواب) نعم * (سئل) في رجل تلقا جمع زوجته وهما ساكنا في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا تخرج من هذه الدار وأشار الى داره المذكورة الا باذنه الا للعمام ثم نقلها الى دار أمه ثم غاب فخرجت من دار أمه الى دار أبيها بلاذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكورة (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان زيدا ساكنا مع زوجته في دار واحدة فقال له زيد على الطلاق ان انتقلت أنت ما انتقل أنا ويريد أن ينتقل من الدار واحدة دون زوج اخته فهل اذا انتقل زيد من الدار واحدة دون زوج اخته ثم بعد مدة انتقل زوج اخته لا يقع على زيد الطلاق (الجواب) نعم أقول وانما لم يقع وان وجد من المحالف الانتقال لان الطلاق معلق على الانتقال المحالف المترتب على انتقال زوج اخته فاذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالقامع وعدمها الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه انه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها فانه يتخير كان دخلت الدار أنت طالق فان نوى تعليق دين وكذا اذا نوى تقديمه وعن أبي يوسف انه يتعلق جلال كلامه على الفائدة فتضمن الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فأجازها أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول المحالف في السؤال المار ما انتقل أنا وقع جوابا لان الشرطية ولم يقتصر بالقامع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر انه لم يتعلق ولم يترتب على قوله ان انتقلت أنت بل هو متخير فصار كأن المحالف قال على الطلاق ما انتقل فاذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج اخته أو بعده الا أن ينوي التعليق فيدين أي يقبل منه ديانة لا قضاء أو ينشئ على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر أيضا أول باب الكنايات عند قوله فتطلق واحدة رجعية في اعتدى واسترى رجل وأنت واحدة فقال مانصه واطلق في واحدة فأفاد انه لا معتبر باعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص لا تترمه في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار انهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال درهم غير داني رفعا ونصبا فيحتاجون الى الفرق اه فليتأمل فان مقتضى التعليق عدم اعتبار الاعراب هنا أيضا الا أن يقال ذكر الفاء لا يسمى اعرابا لان الاعراب ما يسترى أو آخر الكلام من التغير أو الاثر الظاهر والفاء كلمة يرتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها اعرابا وفي الاشياء من قاعدة اعمال الكلام أولى من اهماله مانصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فاء فانا لا نقول بالتعليق لعدم امكانه فيتنجز ولا ينوي خلافا لابي يوسف اه هذا ما ظهر لي في هذا المثل والله تعالى أعلم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلأأم مع أبيه أكثر مما تتلأأما يعني في السابق قاصدا بذلك انه لا يزيد في معاشرة أبيه أكثر مما مضى من عمره بل اذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينزل عنه فهل اذا عاش أباه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساويه لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث انه لم يقل للمرو جاره هذا الكلام المعين ولا عرف اسمه ثم ظهر انه قال للمرو والكلام المعين باقراره لدى بيته شرعية والمحال انه يعرف اسمه وناداه مرارا واجابه به لدى بيته فهل حيث كان الامر كما ذكر يقع طلاقه المزبور (الجواب) نعم * (سئل) في مديون حلف لدائنه بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه

يوم دخول الحاج دمشق أوفى ثانی یرم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام
 بهدء ما بلامانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم * (سئل)
 في رجل وضع مبلغا من الدراهم في زبديرة على رقبته في بيته بحضور زوجته ثم طلب منها أن تجلسه شيئا يقال
 على الطلاق لتفتش عليه وتأتين به ولم ينو فوراً ولا وجد له فيه فهل إذا فتشته ولم تجد شيئاً ولم تأت بشيء
 لا يقع الطلاق إلا في آخر جزء من حياة أحدهما والحالة هذه (الجواب) نعم أقول لا يقال إذا لم تجد
 شيئاً صارت المسألة من فروع مسألة الكوز المذكورة في المتن وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت
 والمطاقة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحر أن المطلقة على وجهين إما أن لا يكون فيه ماء أصلاً فلا
 يحدث لعدم انعقاد البين أو كان فيه وصوب فانه يحدث لانعقادها لا مكان البر ثم يحدث بالنسب الخ
 لا نأقوله إمكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها ممكن فلا يحدث بفقده بخلاف الماء الذي كان
 في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه فيحدث عند الصب التحقق العجز حينئذ وفي مسألة الم يتحقق
 العجز عند فقده بل في آخر حياتهما ما على انه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأمل * (سئل) في امرأة
 ادعت على زوجها انه حلف بالحرام أن ولدها فلا نأخذ بالداروانه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب
 بأنه حلف أن ولدها المزبور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهر ودخلها الولد وقت
 العصر ولم تصدقه المدعية على تقيده ولا بينة لهما في الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق
 بالشرط وادعت الإرسال فالقول له كافي كإب الغول لمن وفيه أيضاً لأن الظاهر شاهد له ولانه ينكر
 وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للذكر إلا أن تقيم المرأة بينة * (سئل) في رجل ضرب زوجته
 أخيه فحلف أخوه بالطلاق الثلاث إن عدت ضربتها لا عاملاً على قتلك ولم يقصد بذلك فوراً
 ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها إلا أن نأينا ولم يعمل إلا على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعمل
 المخالف كذا ذكر لا يقع عليه الطلاق إلا في آخر جزء من حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فأخذها لذيها كم شرعي ودفع لها مؤخر صداقها ولم يطلقها صريحاً فهل لا يقع عليه
 مجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجتمعون الشوك في البادية جمع واحد
 منهم قد رآه غاب ثم رجع فوجده ناقصاً فحلف بالحرام أن فلاناً المعين منهم أخذه ولا بينة له على
 ذلك وفلان ينكر الأخذ فهل لا يسرى انكاره عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة
 هذه * (سئل) في شريكين حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يفك الشراكة يعني لا يفكها ويريد
 شريكه الآخر فسخطها بعلم المخالف لا برضاه ومباشرة لا يفسخ فهل لا يقع طلاق المخالف بذلك
 (الجواب) نعم * (سئل) في رجل حلف ليشتركين على فلان أن لا يذبحاكم ولم يشرك معهما
 من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركة فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر من تركته
 (الجواب) نعم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب مواشي أخوته ولا من لبنها
 فهل إذا جعل الحليب جنباً أو سماً أو طيخاً به أرزاً وأخوه وأكل منه المخالف لا يحدث (الجواب) نعم
 لأن هذه صفات داعية إلى اليمين فتعبد به * (سئل) فيما إذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها
 فهل يقع عليه (الجواب) نعم * (سئل) في رجل له دين على آخر فحلف بالطلاق الثلاث أنه
 يدفع له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند المحاكم بوقوع الطلاق عليه بالثمة تضي
 المزبور فادعى عليه دفع الدين إلى ربه قبل مضي الوقت فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع
 بعينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه
 قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العبادية قال الزوج بعثت للنفقة إليها ووصات

مطلب

حلف ليؤدين له دينه يوم
 دخول الحاج الحج

مطلب

وضع دراهم في زبديرة الحج

مطلب

في مسألة الكوز

مطلب

ادعى تعليق الطلاق بالشرط
 وادعت إرساله فالقول له

مطلب

ان عدت ضربتها لا عاملاً
 على قتلك فضرها ولم يعمل

مطلب

مجرد دفع المؤخر لا يقع
 به طلاق

مطلب

حلف أن فلاناً أخذ كذا
 وانكر لا يسرى انكاره عليه
 ولا يقع عليه الحرام

مطلب

حلف لا يفسخ الشراكة
 ففسخها شريكه بغير رضاه لا يقع

مطلب

حلف ليشتركين عليه ومات
 ولم يشرك معهما فكأنه الحج

مطلب

حلف لا يأكل من حليب
 مواشي أخوته الحج

مطلب

إذا طلق مكرها يقع

مطلب

يصدق في دفع الدين بعينه
 بالنسبة إلى عدم وقوع
 الطلاق لا يبرأ من الدين

اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر المحكم قال صاحب
 الهدية هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه
 ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أفق به شيخنا هو الموافق لما طبقت عليه المتون
 وعامة الشروح من انه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها
 في حق نفسها فليكن القول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوى الكاظمي
 من كتاب الايمان اقول مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير بقوله شيخنا هو السلامة
 ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف ما أفق به فانه بعد ما ذكر ان ذلك هو مقتضى المتون
 استدرك عليه بأنه صحيح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايفاؤه حق وهي تنكر
 كما قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص المتون وكانه ثبت في ضمن قبول قولها
 في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المجل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرملي في حاشيته
 عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي ما نصه اقول قال في الفيض لا مكرى والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت
 على علم بأن المطلق يحمل على المقيد فيحمل اطلاق المتون على ما اذا لم يتضمن دعوى اصال مال قبائل
 وفي فصول الاستدراك وتكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة اقوال
 في المسألة وجعل الثالث راجحاً للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق
 الطلاق واقول هذا القول عندى وسط والحاصل أن في المسألة كلاماً كثيراً فليست أمثل اه كلام الرملي
 وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالاثنتين والجمع بين الروايتين
 وذلك اولى كما لا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على زوجته بانها ضربته وانكرت فحلف
 بالحرم قائلاً على الحرام انك ضربتني فاذا لم يثبت الضرب بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد
 لعدم ظهور ما يكذب ولا يسرى انكارها عليه (الجواب) نعم كما أفق به المحيّر الرملي والوالد والعم
 * (سئل) فيما اذا كان زيد خادماً عند عمرو وقال بان تركيبة الفاظ معناها بانعسية لا أمكت في هذا
 الباب يعني بذلك عدم خدمة عمرو وقيل له ان لك في هذه المدة زوجة وأولاداً فقال غديت عنها
 وعن الاولاد ولم ينو بذلك طلاقاً أصلاً ولم يكن في حال مذكرته ولا في حال غضب من جهتها بل نيته
 الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ
 من عباراتهم وفي الخبرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصلين الى أن قال فحصل أن اللفظ
 اذا احتمل الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذكرته عربياً كان اللفظ أو غيره لا يقع اه ونظام
 التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت اقول وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هنا
 لتعلمها بانطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كما كثر المسائل المارة ولكن الاولى
 جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة * (سئل) في فروى حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه
 القرية فخرج منها فوراً بنفسه الى قرية غير هاتم عاد اليها لنقل اهله وامتنعته ولم يسكن فيها وقتهم فهل
 لا يقع عليه الطلاق المزبور بعبودته كاذ كروبر بخروجه منها بنفسه (الجواب) نعم حلفه لا يسكن
 هذه الدار والبيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه واهله حث بخلاف المصر والقرية تنویر فانه يبرئ نفسه
 فقط بخلاف من المين في الدخول والخروج * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن
 في هذه الدار فخرج من ساعته لطلب منزل ولم يتمكن الانتقال من ساعته لعدم تيسره حتى بقي فيها
 زوجته ومتاعه عشرة ايام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الحاشية
 في فصل الساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل

مطلب
 حلف انه بعث النفقة اليها
 وانكرت الخ

مطلب
 حلف بالحرم انها ضربته
 وانكرت لا يقع

مطلب
 غديت عنها وعن الاولاد
 كناية

مطلب
 اذا احتمل اللفظ الطلاق
 وغيره الخ

مطلب
 حلف لا يسكن هذه القرية
 فخرج منها بنفسه فقط برز
 بخلاف الدار الخ

مطلب
 حلف لا يسكن في هذه
 الدار فخرج فوراً واشتغل
 أياماً يطلب المنزل لا يقع

اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا اياها وما يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشا اه قال في النهر
في الامح لانه من عمل للنقل فصارت هذه المدة مستثناة اذ لم يفرط في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته
لطلب المنزل ولو اخذ في للنقل شيئا فشا فان لم تقته النقلات لم يحث ولم يلزمه النقل بأسرع الوجوه بل
بقدر ما يصير ناقلا في العرف اه ومثله في شرحي العلائي على التنوير والمتنق (سئل) فيما اذا كان
زيد ابن كبر حائثا يحث عند خاله بالاجرة فحلف زيدا بالطلاق الثلاث انه لا يخليه أي لا يدعه يشتغل
عند خاله ثم بعد سنتين زارا ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له
شيئا قليلا بغية ابيه وبدون عليه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث
الحال ما ذكرنا ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة أو غابت عنه
فخرج لا تحث برزاة من نوع في الفور ومثله في الخلاصة قال لابنه الكبير ان تركتك تعمل مع فلان
فكذا فهو على المنع بالقول وان كان صغيرا فعلى القول والفعل برزاة اجرداره سنة ثم حلف وقال
للمستاجر لا تركك في داري فاذا قال له اخرج من داري فقد بر في يمينه فتاوى الصغرى حلف ليخرجن
سائكن داره اليوم والسائكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان
قنية حلف لا يدع فلا يجر على هذه القنطرة فنع بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل قاضيخان
وتماه في رسالة الشربلالي السمعة احسن الاقوال للتخلص عن محظور الفاعل * (سئل) في رجل
حلف بالطلاق على زوجته انها لا تدخل لدار ابيها وهي جارية في تواجره وساكن فيها ثم مات الاب
ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم اقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكا له (سئل)
في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يبعثها الا الى الحمام واقضى لها الخروج لامراة اخرى خرجت
لذلك من غير أن يبعثها هو ولا نية له ولم يأذن لها في الحكم (الجواب) اذ لم يبعثها لذلك وفعلته من
قبل نفسها لا يقع طلاقه المذكور * (سئل) في امرأة ادعت على زوجها فلان بأنه حلف بالطلاق
الثلاث انه لا يعدي الى محله ابيها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محله ابيها وبات في داره المخوف
عليها وانها بقتضى ذلك باتت منه وطالبته بمؤخرها فأجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار ابيها
المزبورة مع زوجته المذكورة على سبيل السكنى وانه دخلها زائرا ولم يدخلها على سبيل السكنى وانكر
كونه - يجب كما ادعت فطلب من المدعية بينة فثبت مدعاها بشاهدين فما الحكم (الجواب) حيث
اتفقا على اصل اليمين واختلفا في القيد فالنظر الى القيد صار الى الرجل مدعى والمرأة مدعى عليها لانها
تنكر القيد المذكور فحقه قضاء بطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه
لدعواها ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيره وان جعل قوله
على سبيل السكنى شرطا واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على
الشرط وان كان نفيها كافي التنوير وغيره اقول أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه
الصورة وانكره هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فسمع لانها بينة على الشرط مثبت
وأقول ما يضاف من ماذكره من أن الزوج صار مدعىا وان البينة تطالب منه لامنها بخلاف لما في القنية
من ثاب الدعوى والبيانات في الطلاق راجع الى البرهان صاحب المحيط بما نصه ثم ادعت انه طلقها من
غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف
لا يضربها وادعى هو انه لا يضربها من غير ضرب واقاما البينة ثبت كلا الامرين وتطلق بأيهما كان اه
لكن رأيت في هامش نسخة القنية مكتوباً عند آخر العبارة ما نصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال
لا تسمع البينة في هذا والقول قول الزوج مع اليمين تأمل جدا اه ما رأيت به وقد نقل في البحر عبارة

مطلبه
لا يخليه يشتغل

مطلبه

قال لابنه الكبير ان تركتك
تعمل كذا فهو على المنع بالقول
وفي الصغير بالقول والفعل

مطلبه

حلف ليخرجن ساكن داره
اليوم الخ

مطلبه

حلف لا تدخل لدار ابيها
المستجرة ثم مات الاب

مطلبه

حلف لا يبعثها الا للحمام
فخرجت لغيره الخ

مطلبه

اتفقا على اصل اليمين واختلفا
في القيد صار مدعىا

مطلبه

دعوى الدفع مسموعة قبل
الحكم وبعده

مطلبه

ادعت انه طلقها بلا شرط
وقال لا بل بشرط الخ

القنية في باب التعليق وأقرعنا قل عنها لو قال لامرأته ان شربت مسكرا به يراذك فامرك بيدك فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة انه كان يذنها فبينت المرأة أولى اه وتقل هذه البارة في ترجيح البينة للشيخ نعمان البغدادي ثم رأيت في القول لمن نكح ذلك حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فاقول له اه ثم قال حلف لا يضربها من غير جرم فقال ضربتها بالجرم فاقول قوله مع اليمين من المخزاة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فأمنه النظر في هذا المحل ونهمل ولا تجمل

(باب الخلع والطلاق على مال)*

(سئل) في امرأة اختلعت من بعلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته له في المجلس ثم دفعه لها لتنفقه على انته الصغيرة منها في مدة كذا وأقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها ويسقط بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كزوجه وغيره من المتون قوله بما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية لان نفقة المدة فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت النكاح لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليها فحينئذ تسقط وأما السكنى فلا يصح إسقاطها بحال لما فيها من غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى فان كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير الى أن قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في باب منعه الغفاري بعض اختصار (سئل) في امرأة خالعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي معسرة ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها (الجواب) نعم قال في التنوير ولو خالعت على نفقة ولده شهرا وهي معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها اه أقول وفي حاشية الدر المختار للعلوي أن ما شرطه يكون ديناً عليها أي فله أخذها منها اذا أسرت وتطهر ما ذكره في البحر لو ترك الولد على الزوج وهرب فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا الوفاة الولد قبل تمام الوقت له أن يرجع عليه بمحضته ثم قال في البحر والحاشية في برأتهما أن يقول الزوج خالعتك على اني برئ من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا رجوع لي عليك كذا في الحاشية ونعم الفوائد فيه (سئل) فيما اذا كان له بنت صغيرة من زوجها يريد فسخها عنها على براءة ذمته من مؤخرها عليه وعلى أتمته معلومة وبعد تمام ذلك فكفل أبوها بالوكالة عنها بنتها المذكورة بجميع ما يحتاج اليه الى سبع سنين بلار جوع عليه بشئ والمحال أن ما ذكر من التكفل لم يكن زيدا خالعا عليها ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه (الجواب) نعم يكون التكفل المذكور غير لازم نعم العلم بالمؤخر ليس بشرط كما أفق به قارئ الهداية (سئل) في رجل خلع زوجته على براءة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة عذتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم بجميع ما يحتاجان اليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع والقبض صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير ويسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر بخلافه ما يتعلق بالنكاح لان نفقة المدة لا اذا نص عليها (سئل) في رجل خلع زوجته من عصمته بانف الخلع من غير مال وبو يدر بعد ذلك رداه لقصته بدون رضاها ولا عقد حديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) الخلع طلاق بائن فليس له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بائن والخلع من الكفائيات فيعتبر فيه ما يعتبر فيه التنوير وشرحه للمعاني أقول طاهر قوله نفقة برفيه ما يباعه برفيه أه لا بدله من البينة

مطلب
حلف لا يضربها من غير جرم
فالقول له مع اليمين
(باب الخلع والطلاق على مال)

مطلب
يسقط بالخلع والمباراة كل
حق لكل منهما على الآخر
مطلب
لا يسقط الخلع نفقة المدة
الا اذا نص عليها

مطلب
خالته على نفقة ولده وهي
معسرة يجبر عليها

مطلب
لو ترك الولد على الزوج
وهربت له أخذ قيمة النفقة

مطلب
لا يلزم تكفلها الولد بعد الخلع
حيث لم يكن بدلا عنه

مطلب
العلم بالمؤخر ليس بشرط

مطلب
خلعها على مؤخرها ونفقة
عذتها ودفع لها دراهم لنفقة
ولديه أمته الخ

مطلب
الواقع بالخلع ولو بلا مال
الطلاق على مال طلاق بائن

ولكن قال في الجزئية الطلاق في الخلع والمباراة شرطا الصحة الا أن المشايخ لم يشترطوها في الخلع للعلية
 الاستعمال ولأن الغائب كون الخلع بعد مذكورة الطلاق فلو كانت المباراة أيضا كذلك لاحتاجة الى
 النية وان كانت من الكذابات وان لم تكن كذلك بقيت مشروطة في المباراة وسائر الكذابات على الأصل
 اهـ وذكر قبله عن شرح الوقاية أن المباراة أقبح من تركه خطاء وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك
 بكذا قال ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وصورها في فتح القدير بأن يقول بارأئك على
 ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية اهـ * (سئل) فيما اذا
 حلف زيد بالطلاق الثلاث على عمر وان لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته من عهته بعوض
 معلوم ودخل عمر والد زوجها وحكم قاض شافعي بالتحلل اليين واعادة زوجته اليه بعد شرعي وبعدم
 وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول في العدة حكما شرعيا موقفا من مذهب مستوفيا شرائعه وانفذ
 حكمه حاكم حنفى وكتب غيب الدعوى الصحيحة بكل من الحكمين جهة صحيحة شرعية مستوفية
 للشرايط الشرعية فهل يعمل به ما بعد ثبوت مضمونه ما بالوجه الشرعي (الجواب) نعم يعمل بالتحتمين
 المذكورتين بعد ثبوت مضمونهما والحكم المذكور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف الواقع بين الأئمة في هذه
 المسألة * (سئل) فيما اذا طلق زيد زوجته طلاقا واحدة على براءة ذمته من مؤخره امقبولا منها
 وتريدا لأن مطالبته بؤخرها فهل وقع عليه بذلك طلاق بائنة وليس لها ما البتة بذلك (الجواب)
 نعم والواقع به أى الخلع وبالطلاق على مال وهو أن يقول ازوج طلقك أو أنت طالق على كذا من المال
 أو تقول المرأة طلقنى على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة
 الخلع في الأحكام الا أن بدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا كذا
 في شرح الدرر نقلا عن المحيط طلاق بائن لانها لا تسلم المال الا بتسليم نفسها وذلك بالبينة ومنع من
 الخلع قالت لزوجها أبرأئك من المهر بشرط الطلاق ارجعى فقبل لها أنت طالق طلاقا رجعا يقع بائنا
 للقبالة بالمال وكذا لو قالت أبرأئك عما لى عليك على طلاقى ففعل جازت البراءة ولكن الطلاق بائنا بغير
 من الخلع * (سئل) في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بمهرها الذى عليه بسؤالها ثم ماتت
 من ذلك المرض قبل انقضاء عدها منه وعن ورثته غيره فما الحكم (الجواب) ينظر الى ثلاثة أشياء
 الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ما لها فأى ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر
 في المحانية والعمادية عن شرح الطحاوى وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسألة في العمادية
 من كتاب الطلاق من أحكام المرضى حيث قال وذكر نجيم الدين فى الخصائل المرأة اذا اختلعت فى مرض
 موتها على مهرها الذى لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
 والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر
 وصية ويصح من الثلث لأن الاختلاع تبرع وان ماتت فى العدة فكذا عند أبى يوسف ومحمد لأن الزوج
 لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبى حنيفة ينظر الى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانها
 متجهان فى حق سائر الورثة ولا يتمان فى الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا فى طلاقها بسؤالها فى مرض الموت
 وحاصل الفرق بين ما اذا انقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر الى قدر
 حق الزوج فى الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من
 حقه فى الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث فيسلم له قدر
 حقه من الميراث ومن بدل الخلع دون ثلث المال اذا كان الثلث أكثر من ثلثه فى المحيط اهـ * (سئل)
 فى صغيرة عمرة عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم مات

مطلب

لم يشترطوا النية فى الخلع

الغلبة الاستعمال الخ

مطلب

صورة المباراة

مطلب

اذا حلف بالثلاث ثم خلع

بعوض وحكم شافعي بالتحلل

اليين ولو فى العدة يصح

مطلب

فى الطلاق على مال

مطلب

فى خلع المريضة على بدل

مطلب

فى خلع الصغيرة على مهرها

بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركته فما الحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الخلاق ولا يصح
البراءة من المهر فلولها أخذ نصف صداقها المقتدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فإن قلت وهي عاقلة
تعمل ان النكاح جالب والمخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها إطلاق في مالها فشمع مهرها الذي
على الزوج ولذا قال في البرازية والمخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الصحيح اه بحر وفيه عن جوامع
الفقه مطلقا بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبالات وقعت تطليقة ولا يبرأ اه ومثله في شرح التنوير للمصنف
والعلاق أقول حاصله انه لا يلزمها المال في كل من المخلع والطلاق على مال لكن في المخلع يقع الباشن
وفي الطلاق يقع الرجعي كما ذكره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنظومة أن خلع الصغيرة بمال مع
الزوج ان كان بلفظ المخلع يقع الباشن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي * (سئل) في امرأة اختلعت
من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون المخلع المزمور جائزا
ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلما اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوج مريض فالمخلع جائز بالمسح
قل ذلك وأكثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعدها عمدا في من الاحكامات من كتاب الطلاق
* (سئل) فيما اذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذ كر ما لا فقبالات الزوجة المخلع فهل تطلق وتبرئ
من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالعتك ولم يذ كر ما لا فقبالات المرأة طالقت لوجود الايجاب
والقبول وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه والاى وان لم يكن عليه من المؤجل شئ ردت على الزوج
ماساق اليها من المهر الممجل فانها اذا قبلت المخلع وقد ثبت انه معاوضة في حقتها فقد التزمت العوض
فوجب اعتباره بقدر الامكان درر من المخلع ومثله في التنوير * (سئل) في وكيل شرعى عن امرأة
خالعها مع زوجها على براءة ذمتها من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجة وعلى
تسعة قروش في الذمة فهل يكون المخلع صحيحا (الجواب) نعم وفي فتاوى الحنفية سئل هل المخلع
من وكيل المرأة على شئ معين يكون مسقطا لحقوق الزوجية أم لا اجاب اذا وقع المخلع بلفظ الخالعة
كيالعتك لا بلفظ خالعتك فانه يكون مسقطا لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون
تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام الموكل ثم أقول لانه اذا ركعت في المخلع بلفظ الخالعة يكون
قائما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما يملكه الموكل وايضا الوكالة وقعت على ما تضمنه معنى اوكل
فيه ومعنى الخالعة على ما صرحوا به انها كالبراءة تقتضى البراءة من الجانيين لانه ينبئ عن المخلع وهو
الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا تم بيق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حق والاتق المازعة فكانها قالت
وكذلك في أن تخالصى من زوجي على وجه تقع البراءة بينهما من الجانيين والتوكيل بالبراءة جائز اه وقد
اوضح في البحر الفرق بين خالعتك وخالعتك من وجهين الوجه الاول أن خالعتك لا يتوقف على القبول
بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الاول ويبرأ في الثاني اه بحر وكنت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف
على القبول اى اذا لم يكن بمقابله مال لما قدمه في البحر اول الباب من أنه لا بد من القبول منها حيث كان
على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختبى * (سئل) فيما اذا قال لزوجته ان أبرأتيني مما لك على
فأنت طالق فقالت في مجلسها أبرأك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة (الجواب) قد أفتى
العلاقة السراج الهندي قارئ المهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك الله أو أبرأك الله
صححت البراءة ووقع الطلاق سواء علموا أو أحدهما مقدار الحقوق او لم يعلم الا ان البراءة عن التجهيزات
صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحبية اول باب الطلاق مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرأتيني
عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت أبرأك عن كل حق يكون للنساء على ثم جال فقال الزوج
في فور ذلك طالقك واحدة قالوا يقع واحدة باثثة لانه طلقها عوضا عن الابراء ظاهرا فاضيحان أقول

مطلب
لا يلزم الصغيرة المال في كل
من المخلع والطلاق ووقع
في الاول باثن وفي الثاني
رجعي

مطلب
اختلعت منه في مرضه مات
صح ولا ترثه

مطلب
خالعها ولم يذ كر ما لا برئ
من المؤجل ان كان عليه
والا يكن عليه ردت ماساق
اليها من الممجل

مطلب
خالعها بمائة وكذاها

مطلب
الخالعة مع وكيلها مسقطة
لحقوق الزوجية

قوله كالبراءة هكذا في النسخ
ولعل الصواب كالمباراة كما يرشد
اليه ما بعده اه صحيحه

مطلب
الفرق بين خالعتك وخالعتك
من وجهين

مطلب
قالت له أبرأك الله وقع
وحدث البراءة

ما ذكره من صحة البراءة بقولها أبرأك الله مخالف لما في شرح الملتقى للهنسي وتبعه تليذه الباقي وكذا
العلماني من عدم صحتهما وأفتى به الخباز لملي لكن أفتى العلامة ابن الشاشي بمثل ما هنا معللاً بأن العرف
جاء على أن اللفظ المذكور أبرأه فكانها قالت أبرأك الله لا أبرأك وذكرا أنه أفتى بمثله الناصر اللقاني
وشيخ الاسلام الحنبلي * (سئل) في امرأة خالها زوجها على أمتعة معلومة وعلى براءة ذمته من
مؤخرها خلعاً شرعياً ثم سلمت له بعض الأمتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بدلا وجه شرعي فهل عليها تسليم
بقية الأمتعة المخالف عليها وجوده وقيمتها ان عجزت (الجواب) نعم خالعت على عبد آبق لها على
براءة من ضمنه لم يترأبل عليها تسليم عنه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة
فيقتضى سلامة العوض الخ مخ * (سئل) فيما اذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة
سنة وهو ممن يحتمل مثله فيخلع زوجته البكر البالغة بعد الخلوقة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها عليه
فهل يصح خلعها ولا يقبل بخوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم والحالة هذه
واته اعلم

* (باب العدة) *

* (سئل) في رجل طلق امرأته ثم انكروا قيمته عليه بينته وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة
من وقت الطلاق لامن القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اقرانه طلق زوجته
ثلاثاً من مدة ثلاثة اشهر وصدقته على ذلك رانها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أجاب الذي
عليه المتأخرون من علمائنا انها تعقد من وقت الاقرار الا أن تقوم بينته على ما تصادق عليه ومذهب
المتقدمين انها يصدقان * (سئل) في امرأة سافر زوجها وغاب عدة سنين ثم أخبرها ثقتان
يعرفانه انه طلقها طلاقاً واحداً ووقع في قلبها صدقهما فهل اياها أن تنزع با آخر بعد انقضاء عدتها
من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول المعادى وذكر في العيون
اذا أخبرق المرأة بموت زوجها أو رزقته أو بتلقيه اياها حل لها التزوج اه ومثله في جامع الفصولين
والبرازية والجوهرة والبحر وفي الخانية في فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب
أو موته تغير عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لامن وقت الخبر اه وفي الملتقى والتنوير وابتهاء
العدة في الطلاق والموت عقيمها وان لم تعلم المرأة به مساو في الموت مسألة عجبية وهي انه اذا لم يعلم
الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلاً مثله
فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل
الاول من الشهادات ومثله في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتروقت بزواج وولدت
ولداً ثم جاء الزوج الاول حياً كان أبو حنيفة يقول اول الولد لا قول ثم رجع وقال الولد لثاني خانية
قبيل مسائل المهر * (سئل) في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه ثلاث حيض كوامل
وترى بالترقيج بذمي فهل لذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسألة في عدة التنوير وغيره
* (سئل) في قاضي دمشق انه تزوج قاصرة عمرها اثنتا عشرة سنة وطلقت فهل تنقض عدتها
بالاشهر أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الزوج ايل امرأته وهي صغيرة لم تنقض
وقد دخل بها عليها أن تعتد بثلاثة اشهر هذا وجواب الكتاب وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل
البخاري اذا بكت المصغرة امرأة فيجامع مثلها وقد كان دخولها الزوج فعدها لا تنقض بالاشهر
بل يوقف امرها الى أن يظهر انها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فان ظهر انها حبلت كان انقضاء
العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة اشهر اه ومثله في التتار خانية والبحر

مطلب

خالها على أمتعة معلومة الخ

مطلب

في خلع المراهق

مطلب

لا يقبل بخوده البلوغ بعد

اقراره به مع احتمال حاله

(باب العدة)

مطلب

العدة من وقت الطلاق

لامن وقت القضاء

مطلب

العدة من وقت الاقرار

بالطلاق

مطلب

أخبرت بان زوجها الماسفر

طلقتها الخ

مطلب

العدة من وقت الموت والطلاق

لامن وقت الخبر بهما

مطلب

من عين الموت وحده يخبر به

غيره ويشهدان به

مطلب

جاء الزوج الاول حياً فالولد

لثاني

مطلب

في المراهقة هل تنقض عدتها

بالاشهر

مطلب
في المدة التي تكفي لظهور
الحبل

الرائق وفيه عن فتح القدير وبعد من التوقف من عدتها لانه كان يظهر حبلها فان لم يظهر كان من
عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيمن لم تحض اصغرا وكبريا لاشهر اه وسئل عنها ثانيا بان هذه طلقت
من مضي أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحبل الجواب مقتضى ما ذكره في تبليغ
عددة الموت انه لا بد من مضي أربعة أشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحبل البتة لكن في البرازية من
البيع مانعه وفي دعوى الحبل انما تصدق في رواية اذا كان من حين شراها أربعة أشهر وعشرون أقل
فلا وفي رواية انه تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فمقتضى عمل الناس
انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى اه مال خمسة أيام ايضا لتكون اتفاقية والله سبحانه
وتعالى اعلم اقول لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنالما احتاجوا الى قولهم هنا فعدتها لا تنقضي
بالاشهر فيثبت لم يكتبوا بثلاثة أشهر التي هي عددة الصغيرة علم انه لا بد من زيادة عليها فكيف يصح
أن يقال انه يكفي بشهرين وخمسة أيام لظهور الحبل اذ لو كان يظهر الحبل في هذه المدة لظهر بأشهر العدة
بالاولى فظهر انهم هنالما يختاروا هذه الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول
بعدم انقضاء عدتها بثلاثة أشهر يخالف نص القرآن فلا يعول عليه لانه قول ان التبرص زيادة على
ثلاثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبرص للاحتياط لاحتمال حبلها فان ظهر بعد المدة
الحبل فعدتها وضعه والا فعدتها ثلاثة أشهر قد مضت كما افاده كلام الامام ابن الفضل المذكور فهذا
الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وقد كنت افتيت بهذا فتعصب على جماعة
من أهل مصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عددة المتوفى عنها زوجها عددة للصغيرة المطلقة الى
أن أظهرت لهم النفل وأرأيتهم موافقة ما أفتى به المؤلف لما أفتيت به فعدت ذلك سكتا وخرجوا والله المحمد
ثم رأيت في نقات فتح القدير قد ذكر هذه المسألة واستحسنها حيث قال فرغ في الخلاصة عددة الصغيرة
ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراعاة فينفق عليها ما لم يظهر فراجحها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف
وهو حسن اه كلام فتح القدير وقد أشار الى المسألة أيضا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ
تساعفا فادانها ولو بلغت تسعا وهي المراهقة لا تنقضي عدتها بالاشهر الثلاثة بل لا بد مما ذكرنا والله أعلم
*(سئل) في ذمية هلك زوجها الذي عنها وهي غير حاملة منه ومضى هلاكه أربعين يوما ولم وهم
لا يعتدون العدة فهل لا تمتد اذا اعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تمتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به
في الولوالجية لا مرنا بتركهم وما يعتدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جال الاسلام في شرحه
وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما *(سئل)
في امرأة طلة زوجها بعد ما خلا بها خلوة صحيحة ولم يطأها فهل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب
العدة في الكل أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياط وتامه في شرح التنوير للعلائي من المهر *(سئل)
في ذمية تحت ذمي قد دخل بها واسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما
للحسب اذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا ألزمت عليها العدة فلو تزوجت فيها ولم يطأها زوجها حتى تنقضي
عدتها هل يجوز أم لا (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صرح بالاماء بالقاضي لا يعرض عليه
الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى
حتى يتم الثلاث احتياطاً اه والذي عليه الكثر والتنوير وغيرهما أن اباءه طلاق قال في البحر وأشار
بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت معتلة فقيد التزم أحكام
الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار ايضا الى وجوب النفقة لها مادامت في العدة ان كانت مسلمة
لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اه وقد عدلنا لنقروى عن خزنة الفقه من يجوز

مطلب
لا عدة على ذمية زوجها
ذمي اذا اعتقدوا ذلك
مطلب
تجب العدة بالخلوة الصحيحة
مطلب
في الذمية اذا أسلمت وابي
زوجها

نكاحهن في العدة ولم يعدمها الكتابة اذا اسلمت وحيث كان اباؤه مطلقا فكاح معتدة مطلق النكير
المسئلة لا يجوز * (سئـل) في امرأعات زوجها وهما سبا كان في دارا به فلم تعتد فيه بل خرجت الى
غيره بلا ضرورة وامرها الاب بالا اعتداد فيه فهل تعتد فيه * (الجواب) نعم وتعدان أي معتدة مطلق
وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه الا أن تخرج أو يهدم المنزل أو تخاف انه دمه أو تلف مالها
أو لا تجد كراعا لبيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لإقرب موضع اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج
المخرج شرح التنوير من الحداد (سئـل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن
الجباري في توابعه قبل انقطاع عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وتعد في بيت وجبت العدة فيه
ويلزمه نفيها في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه * (سئـل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا نارلها
منه ابان صغيران في حضنتها فهل تعتد في البيت الذي طلق فيه ويلزمه نفقة ابنيه بقدر ما يكفيهما
بالعروف مع نفقة عدتها الى انقضاءهما وممكن لهم بعدها (الجواب) نعم * (سئـل) في رجل
طلق زوجته الحامل منه طاعة رجعية ثم اسقطت سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها به (الجواب)
نعم والمسألة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير * (سئـل) فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت
بعدها عدة وفاة وزادت عليها اشهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهرا ونصف
شهر فبين انها حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلا ولا واذا كان باطلا لا
وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصداق الذي دفعه للزوجة وبما صرفه عايمها من نفقة وغيرها
وهل يلزم الزوجة شي بذلك ولا يلزمها شي حيث لم تكن عالما بالحمل (الجواب) يكون النكاح باطلا
ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما دفعه اليها ولا بما صرفه عايمها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شي اذا
حلفت انها لم تكن عالمة بالحمل والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيته بخط
المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن افندي الرمادي مفتي دمشق وذلك بخطه المعهود والمشهور
* (سئـل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيمض واخبرت بذلك رجلا وغلب على ظنه
صدقه وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت
عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره * (سئـل) في امرأة طلقها
زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لا عدة عليها (الجواب) نعم والمسألة في القهستاني
وغيره * (سئـل) في امرأة من ذوات الحيمض وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حنت ثلاث
حيمض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها (الجواب) يقبل قولها بيمينها اذا كانت المدة تحتمل ذلك
وان كانت مرضعة لانه يتصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه الا تقروى تقلاع عن عدة اقتاوى وفي
نهج الحياة عن السراج سئـل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترضعها فاجتته حتى رأت صفرة في أيام
الحيمض قال هو حيمض تنقض به العدة * (سئـل) في مطلقه حامل من مطلقها أخرجه من منزل
وجبت فيه العدة وطلبت من مطلقها منزلا حيث شاء تعتد فيه فهل تجاب الى ذلك ويلزمه نفقة عدتها
الى انقضاءها بوضع الحمل (الجواب) نعم ونقلها ما مرقريا * (سئـل) عن المطلقه اذا ادعت انها
حامل من المطلق وانكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم تحتاج الى قاطبة أو مضي مدة يظهر
فيها الحمل (الجواب) القول لها وتسحق النفقة ولا تحتاج في ذلك الى قاطبة ولا مدة يظهر فيها الحمل
وينفق عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من المطلق * (سئـل) في رجل خطب معتدة الغير
وبرغم أن له الاعتلاء بما يجبر خطبتها فهل يحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وصحكتا بالخلوة بها
(الجواب) نعم والمسألة في التنوير وغيره * (سئـل) في أم ولد اعتقها مولاهما وهي من تميم

مطلب

تعد المرأة في بيت وجبت فيه

العدة

مطلب

ليس له أن يخرجها من مسكنها

الذي وجبت فيه العدة

مطلب

تعد في البيت الذي طلق فيه

مطلب

تنقض العدة بالسقط المستبين

خلقها

مطلب

اعتدت عدة وفاة ثم تزوجت

ثم ظهر بها حمل من الاول الخ

مطلب

اخبرت رجلا بانقضاء عدتها

لا بأس أن ينكحها

مطلب

طلقها قبل الدخول والخلوة

لا عدة عليها

مطلب

قالت المرضعة حنت ثلاث

حيمض يقبل قولها

مطلب

اذا عالجت المرضعة الحيمض

حتى رأت صفرة في أيامه

تنقض به العدة

مطلب

اخرجت المعتدة من منزل

وجبت العدة فيه لها طلب غيره

مطلب

ادعت انها حامل تصدق

مطلب

يحرم خطبة معتدة الغير والخلوة بها

مطلب

أم ولد اعتقها مولاهما ولا تلزمها العدة

فهل تنقض عتبتها بثلاث حيض كواحد (الجواب) نعم كذا أم ولد مات مولاهما واعتقها فان عتبتها
ايضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كواحد در ومثله في التنوير * (سئل) فيما اذا اعتق رجل
قتله البالغة العاقلة وحاضت بعد ذلك حيمته فهل لها ان تزوج ولا عدة عليها بالاجماع (الجواب)
نعم كما في البحر وأفتى به المصنف * (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاق رجعية
في صحته ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون عتبتها عدة الموت (الجواب) نعم
كما ذكره في البحر * (سئل) فيما اذا تزوج زيد جلي من زنى فولدت ولدا ثم طلقها ثم اقبل الدخول
والخلوة وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك اذا عدها لها (الجواب) نعم والله تعالى اعلم

(باب الحضنة)

*(سئل) في حضنة لعمارة اسقطت حقها من الحضنة وتريد الان اخذ الصغار وترتيبهم وهي اهل
لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تدرك الحضنة على ابطال حق الصغير فيها
أى في الحضنة لها وفي شرحه وهذا المحكم مصرح به في عامة الشروح والقفاوى * (سئل) في صغير
يأثم في حضنة جدته لأمه، هل يبلغ سبعا وله جدة أم أب قادرة على الحضنة اهل لها من كل وجه وأم
الأم مسنة عاجزة عما يغنيها عن الحضنة فهل يدفع لام الأب القدرة لاهل الحضنة لا لام الأم العاجزة
(الجواب) نعم * (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عتبتها ولها منه ابن صغير
في حضنتها وطالت من ابيه مسنة كالمهاهل يلزمه ذلك (الجواب) على الاب سكاها جميعا
كما في شرح النقاية عن البحر المحيط وتستحق اجرة الحضنة من غير رضاع له وكذا اذا احتاج الصغير الى
خادم يلزم الاب به كما أفتى به قارى الهداية وفي القفاوى الرجعية سئل عن صغيرة محضونة لا مال لها هل
تجب أجرة المسكن الذي تحضن فيه على من يجب عليه نفقتها أولا جواب قال العلامة ابن نجيم في البحر
الرائى وفي الحضنة عن التفريق لا تجب في الحضنة أجرة المسكن الذي تحضن فيه الصبي وقال آخرون
تجب ان كان للصبي مال والا فعلى من يجب عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم قاضيان رواية القفاوى
فيكون الاظهر وافتى به عنده تلك الرواية كما نقله اه ما في الرجعية وقال في التنوير ينبغي ترجيح
ان وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه أقول قد كنت جئت رسالة مميتها بالإبانة
عن اخذ الاجرة على الحضنة واستدركت فيما اعلى ما في التنوير وتولى وقال الخبير الملى في حاشيته على البحر
وأما لزوم سكن الحضنة فاختلف فيه والافهم رزوم ذلك كما في بعض المعبرات وهذا يعلم من قولهم اذا
احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم ايضا من وجوب نفقته
وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوالى على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة
والسكنى توأمان لا ينفك أحدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان
في حضنة الأم وهو من اولاد الاشراف تستحق على الاب خادم ما يخدمه في شربيه أو يستأجره وفي شرح
النقاية للشافعى عن البحر المحيط عن مختارات أبى حفص مثل عن لها امساك الولد وليس لها مسكن مع
الولد هل على الاب سكاها وبسكنى ولدها قال نعم عليه سكاها جميعا وسئل نجيم الاثمة الصغرى عن
الختار في هذه المسألة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضنة اه واعتمد ابن الشحنة خلافا لما اختاره
ابن وهبان وشيخه الطرسوسى والمحاصل ان الوجه الوجه لزوم أجرة المسكن والازم ضبايع الولد اذا
لم يكن للحضنة مسكن وأما اذا سكن لها مسكن فينبغى الافتاء بما رجحه في النهر سيما ابن وهبان
والطرسوسى ولا سيما وقد قدمه قاضى خان والله الموفق اه ما ذكرته في الابانة * (سئل) في صغيرين
يتبعين باح أحدهما من العمر عشرين والآخر احدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حرفة يكتسبان منها

مطلب
القنة اذا اعتقت لا عدة عليها
اجماعا

مطلب
طلاقها رجعا ثم مات في العدة
لزمها عدة الوفاة

مطلب
تزوج جلي من زنى ثم طلقها
بعد الوضع قبل الخلوة لا عدة لها
(باب الحضنة)

مطلب
لا تستقط الحضنة بالاسقاط
مطلب

اذا كانت ام الام عاجزة
فالحضنة لام الاب
مطلب

في المسكن للحضنة راجرة
الحضنة
مطلب

تدبر برمسألة مسكن الحضنة
مطلب

اذا احتاج الصغير الى خادم
يلزم الاب به

يلزم اباه اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضانة لام الام ويلزم اباه اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد بأنواعها قال في البصر ثم اعلم ان ظاهره ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد لا لطيف وهو للقبالة فاذا استأجر الام للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لاني الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شئ آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقر به القاضى نفقة غير اجرة الرضاع وغير اجرة الحضانة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد الخ وتماه فيه اقول والممكن داخل في النفقة كما قدمناه * (سئل) في رضية لها الخ عمره اربع سنوات وهما في حضانة أمهما المطلقة من ابهما فترزجت باجنبي ولها ام مزروجة بابيهما لجد القاصرين تريد اخذها وحضانتهما وهي اهل للحضانة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ومن تكلمت غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لان الزوج لو كان ذارحم محرم من الصغير كالمجدة اذا كان زوجها المجذول الام اذا كان زوجها ام الصغير والحالة اذا كان زوجها امه لا يسقط حقها لانتفاء الضرر عن الصغير اه * (سئل) في يتيمة بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس لها من له حق الحضانة من النساء وله اخوة اشقاء لابريد الاخ الكبير الشقيق ضمها اليه لكونه اكبرهم واصلمهم وأورعهم من طلبة العلم وهو وصى علم امه من قبل ابوها ويعارضه اخوه الشقيق الاصغر منه سننا زعماء انه احق منه لكونه وصيا عليها من قبل أمها فهل لاخيه الا كبر الوصى المختار ضمها اليه ويمنع اخوه المذكر ومن مراضته في ذلك ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم لاخيه الشقيق الا ورع الاسن ضمها اليه دون اخيه الاصغر والحالة هذه ثم العصبات بترتيبهم يعني اذا لم يكن الصغير احد من محارمه من النساء واختهم فيه الرجال فاولاهم به اقربهم تصديبا لان الولاية لا تقرب فيقدم الاب وان عسلا ثم الاخ الشقيق ثم ابن الاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاب لاب وكذا كل من سفل من اولادهم الخ بغير واد اجتمعوا فلا ورع ثم الاسن اختيار علاني على التنوير وكذا في غيره * (سئل) في صغيرة عمرها سبستان وايس لها سوى اب وجدة لام مزروجة باجنبي وعمه وخالة بكر بائنة اهل للحضانة عازبة فهل تكون حضانة الصغيرة لحالتها العازبة المذكورة (الجواب) نعم * (سئل) في يتيمة عمره دون سنين له ام تزوجت باجنبي وجدة لاب مزروجة بجدة لابييه وجدة لام مزروجة بجدة لامه وهي اهل للحضانة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجدة لاميها دون جدته لابييه (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات والله اعلم وتنتقل الى ام المجدة وان علت كما في فتاوى قارئ الهداية * (سئل) في حاضنة لابنها الصغيرة تزوجت باجنبي وايس للصغير غيرها سوى عمه مزروجة باجنبي اياها فكيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقطات المحن يقع القاضى الصغير حيث شاء منهن اه وأقوى الخبر الرولى تبع العلامة الشهاب الشلى في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لسكال شفقتها * (سئل) في صغيرة مات أمه وعمره سنة وله اب وخالتان مزوجتان باجنيتين وهو عند احداهما وله اخوات وجد لا مريد ابقائه عند خاتمه فهل لابييه اخذه من خاتمه وضمه اليه ويمنع جده من مراضته في ذلك (الجواب) حيث كانت مزروجة باجنبي فلا ييه اخذه منها والحالة هذه * (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها اب وام مزروجة باجنبي وعمه شقيقة عازبة اهل للحضانة وخالة ام عازبة فهل تكون حضانتها لعمتها المزرورة دون خالة أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكر كور في غاية البيان وقبح التقدير وغيرهما ان بعد الامات خالة الام لاب وام ثم لام ثم لاب الخ ومثله في النج والعلاني * (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها لا مع صهرها الاجنى في دار واحدة وليس لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات فهل يكون النظر فيها لها كم (الجواب) نعم كفى التنوير واخر باب

مطلب
يلزم الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد
مطلب
اذا تزوجت الحاضنة بغير محرم للصغير سقط حقها ولوبه فلا
مطلب
اذا فقد المحارم للنساء فالحضانة للعصبات بترتيب الارث
مطلب
يقدم الا ورع ثم الاسن
مطلب
تقدم الحالة العازبة على المجدة لام المزروجة باجنبي وعلى الامه
مطلب
تقدم المجدة لام على المجدة لاب
مطلب
ولاية الحضانة تستفاد من قبل الامهات وتنتقل الى ام المجدة وان علت
مطلب
اذا اجتمع الساقطات يضعه القاضى حيث شاء منهن والام اولى
مطلب
لاب اخذه من خاتمه المزروجة باجنبي
مطلب
تقدم العمه على خالة الام
مطلب
بلغت مبلغ النساء ولا عصبية لها فانظر فيها لها كم

الحضانة * (سئل) فيما اذا أسلم يهودي ثم مات عن زوجة يهودية وبنتين منها عمرا كبيرا واست
سينين وعن أبيهم ودي موسر ولم يترك الميت شيئا والزوجة فقيرة اهل للحضانة فهل تكون حضانة بنتيها لها
حيث لم يعقل ادبنا ولا يخاف أن يألف الكفر وتكون نفقة ثم ما على جدتها (الجواب) نعم حيث الحال
مأذ كروا الحضانة الذمية ولو محجوسية بكسالة عالم يعقل دينها فينفق تقديره بسبع سنين لحمة اسلامه
حينئذ نهر او اتي أن يخاف أن يألف الكفر فينزعه منها وان لم يعقل دينها نجر اه علائق على التنوير ولا نفقة
بواجبة مع الاختلاف ديننا للزوجة والاصول والفروع علوا وسفلا والذميين لا المحريين ولو مستأمنين
لا تنقطع الارث علائق على التنوير من النفقة * (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم عصبة
يريد اخذه من أمه وضمه اليه فهل له ذلك ولا حضانة لام الولد (الجواب) نعم كما في التنوير وغيره
* (سئل) في مطلقة حاضنة لولد لها الصغيرين غيره أمه ونفقة عليهما ما تخرج كل وقت وتركهما ضائعين
ويريد ابوهما اخذهما منها حيث لا حضانة لهما ما غيره فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم
او غير ما ذكره في المجتبى بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه علائق * (سئل) في يقيم
له ام مريضة بآب خاله الوصي المختار عليه وعمة مريضة باجني وجد لا م فهل يدفع اليهم بجدة المذكور
حيث لم يكن له أحدهم من له حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة ابنتها تزوجت
باجني وللبنت اخت لاب مراقة عازبة اهل للحضانة واهل خالة اهل لا تكون الحضانة للاخت المزوجة
دون الخالة (الجواب) نعم وعمله أقوى العلامة الرملة قائلا اذا المراقة حكمها حكم البسالة في ذلك
اه وفي الكثر من المحرر واحد كاهما اي احكام المراقين احكام البالغين في سائر التصرفات شرح الكثر
للعينى أقول عبارة الكثر في فصل بلوغ الغلام والمجارية من كتاب المحرر حكذا فان راهقا وقال لا بلغنا صدقا
واحكامهما احكام البالغين اه والمعنى انهما كالبالغين بعد قولها ما بلغنا ونحوه عبارة الملتقى ونصها واذا
راهقا وقال لا بلغنا صدقا وكانا كالبالغ حكما اه واسما كونهما كالبالغ وان لم يقر بالبلوغ فلا يؤول به
عاقل فضلا عن غافل فاضل والازم صحة اقراره اي المراهق وعقده وقتله برده وهدمه ويبيع به بدون دعوى
البلوغ وذلك باطل قضاء فاعلم انه لا بد في مسائلنا من ذلك ايضا كما قيد به العلامة الرملة في قضاواه وقال
بعده وانما قيدنا بدعوى البلوغ لان الصغير لا حق له في الحضانة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع
لابن مفلح وليس هو من اهل الولاية كما صرح به في الاشياء والنقائض اه وذكر العلامة الرملة ايضا
في حاشيته على البحر اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يخص الولد لان الحضانة من باب الولاية والصغير
ليس من اهله لو قد سئلت عن مراهق طلب الحضانة فأجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو
احق بهامنه اه فاختتم هذا التحرير الفريد * (سئل) في بنية عمرها عشر سنوات اه عام عصبة
بالغ امين يريد اخذها من عند أمها وتربيتها عنده فهل له ذلك ولا خياراها (الجواب) نعم والحالة
هذه لا خيار للولد عند أمها مطلقا ذكرنا وان شئ غلظا للشافعي قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين ابويه
وان أراد الانفراد فله ذلك وقد زاده معز باللمية اه شرح التنوير للعلائي وفي حاشية الخیر الرملة على المنع
قوله وتأخذه الاب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الاب عند عدمه من له حق الحضانة قال في المتاج
لجلال الدين ابى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقبى من الحنفية وان لم يكن للصبي اب وانقضت
الحضانة من شواه من العصبه اولى الاقرب فالاقرب غير ان الانثى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة
والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر * (سئل) في الحضانة اذا بطلت حق بنتها المحضونة
ثم ارادت الرجوع في حضانتها وهي غريبة اهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تهدر الحضانة
على ابطال حق الصغير فيها اي في الحضانة منح * (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من زوجة له

مطلب
الحضانة الذمية كسلة
مالم يعقل دينها
مطلب
لا حضانة لام الولد
مطلب
اذا كانت الام غير مأمونة
لا حضانة لها
مطلب
له ام مريضة بآب خاله الوصي
عليه وعمة مريضة باجني
وجد لا م يدفع له
مطلب
تقدم الاخت المراقة على
الخالة
مطلب
تدبر برهم في أن المراهق
حكمه حكم البالغ اذا ادعى
البلوغ لا مطلقا
مطلب
البلوغ شرطا في الحضانة
مطلب
لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ
مطلب
انقضت مدة الحضانة ولا اب
له فلا قرب من العصبات
أخذه الا ان الانثى لا تدفع
لغير محرم
مطلب
اذا بطلت حضانتها لها
الرجوع

حرّة الاصل واراد السفر فوضعه عند عمر وثم سافروا وبلغ الابن ثمان سنين فقام الابن بكريريد
 اخذ الابن بلاوجه شرعي زاعما ان ابيه كان عبدا لبكر المزبور فهل انيس لبكر ذلك (الجواب) نعم قال
 في متن الدرر من كتاب الولاء الام ان كانت حرّة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولاه على ولدها
 والاب اذا كان كذلك فلو كان عربيا لا ولاه عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاه عليه لقوم الاب وبرنه مستحق الام
 وعصبته خلافا لابي يوسف اه وقام التحقيق في شرحها * (سئل) في بنت بلغت من السن احدى
 عشرة سنة وهي عند أمها المظافة من ابيها يريد ابوها اخذها من الام والسفر بها الى بلدته التي هي
 فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضانتها (الجواب) نعم وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده
 قبل الاستغناء اه وعلمه في الشرح بقوله لمسا فيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضانة وهو يدل على
 ان حضانتها اذا سقطت جاز له السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا اخذ المطلق ولده من حضنته
 لزوجها هل له ان يسافر به فأجاب بأن له ان يسافر به الى ان يعود حتى أمه اه وهو صريح فيما قلناه
 وهي حادثة افتقرى في زماننا نخرج من آخر باب الحضانة قال في المنع وينبغي ان يكون محله ما اذا لم يكن ثمة
 غيرها من يستحق الحضانة أما اذا كان هناك من يستحق الحضانة فينبغي ان لا يملك الاب السفر به بل
 ينتقل الحق الى الحاضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه ورأيت في هامش فتاوى الاتقوى حاشية معروضة
 الى المولى يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضانة بالتزوج للزوجة أربا بالاستغناء فلا يحل له ان يسافر بالولد اه
 ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء ان استغناء ولده عن الحضانة فلا يسلط حق الام في حضنته ولا الام
 أي لا يخرج الام عن المصير بولده لئلا يضر الاب الى الابد وطنها الذي تزوجها فيه المفهوم منه ان اخراجها
 لولده انما يجوز بأمر من يملكها ككون المقصد وطنها او كون تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأة بالشام فقدم بها
 الى الكوفة فولدت منه ثم طافت وانقضت عدتها فانها ان تخرج بولدها الى الشام من غير رضی الاب حتى
 لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه او كان تزوجها فيه ولم تكن من اهل الشام ليس لها ان تخرج
 الى الشام الخ شرح الجمع لابن مالك * (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها وألها منه ابن صغير
 في حضنتها تريد ان تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه وطنها لم ينكحها ثمة فهل انيس لها
 ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مرقس ليس للمطالبة بالخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تناوت
 الا اذا انتقلت من القرية الى المصروني عكسه لا وهو انة المصاهرة من المصرا الى القرية لمسا فيه من الضرر
 بالصغير لتعلقه بأخلاق اهل السواد فليس لها ان تنقله اليها الا اذا كان ما انتقل اليه ولها ان تنقله الى
 عد علمها ثمة أي هناك يعني في مكان هو وطنها واراد بالمطالبة المبانة بعد انقضائها عند الابن المطلقة ترجعها
 حكمها حكم المتكوجة وهذا اي ما ذكرنا من ان للمطالبة بالخروج في الام واماني غيرها فلا تقدر على
 نقله الا باذن ابيه من غير ان يملكها اه (سئل) في المجدة ام الام الحاضنة للصغيرة اذا ارادت ان تنقل الصغيرة
 من المصرا الى القرية بدون اذن ابيه فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مرقس اه وهذا
 الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها كجدّة وام ولدا اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد بينهما الا باذنه
 شرح التنوير لليلاني والمسالمة في العبر والنهر والمنع وغيرها * (سئل) في بنية عمرها سبع سنين
 ودخلت في الشاهة وهي في حضنة جدتها لاها الاصل للحضانة ولها الخوة لا يريدون اخذها من
 جدتها وضمها اليهم بلاوجه شرعي فما الحكم (الجواب) حيث كانت المجدة اترقوة اهلا للحضانة
 تبقى القاصرة المزبورة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس لاختوتها اخذها قبل ذلك بدون
 وجه شرعي * (سئل) في صبي كل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمه المظافة من ابيه
 ويريد ابوه اخذها منها فوضعه اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وبالحالة هذه واذا استغنى التلام عن

مطلب
 بلغ ثمان سنين وأمه حرّة
 الاصل فليس أولى أبيه أخذه
 مطلب
 اذا انتهت مدة الحضانة
 فلا لب السفر بالولد

مطلب
 ليس للحاضنة السفر بالولد
 الا الى وطنها الذي نكحها فيه
 مطلب
 ليس للجدّة الحاضنة نقل
 الحضونة من المصرا الى القرية
 الا باذن أبيها
 مطلب
 تبقى في حضنة جدتها الى
 أن يكمل لها تسع سنين
 مطلب
 اذا اكمل للصبي سبع سنين
 لا يبي أخذه من حاضنته

المخدمة أى خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستحب وحده قيل بسبع يعنى استغناؤه بمقدّر بسبع سنين وعليه الفتوى أو تسع أجبر الأب أو الوصى أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح الجمع لابن مالك * (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العز ست سنوات في حضانة جدتها لا تمها إلاهل للحضانة رومها أبوها فهل لا تسقط حضانة الجدة بزواجها (الجواب) نعم والمساءلة في القنية في حق الأم ومن لها حق في الحضانة مثل الأم في ذلك كما هو ظاهر * (سئل) في يقيم بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت يتيمه بلغت عشر سنين ومما عند جدتها لهما ما لهما ولها أخت شقيقة وصى عليها ما نفقة أمينة قادرة على الحفظ تريد أن تضعهما عندها باذن القاضي فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مانعه إذا لم يكن للبنت المذكورة عصبية ذورحم يحرم مسلم مكلف توضع البنت عند امرأة أمينة مسئلة قادرة على الحفظ اه أقول مفهوماً أنه إذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبية فالأمر فيه للقاضي يشم أي شيء كما إذا كانت المحاضرات باقعات ولم أره صريحاً وأن الأخت الشقيقة وإن كانت رصيلة ليست بأولى من المدة في مسألة وأما ما تقدم عن شرح الجمع من أن الغلام إذا استغنى عن الحضانة بأن بلغ سبع سنين أجبر الأب أو الوصى أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصى من الرجال دون النساء بقرينة التعليل فتأمل وراجع * (سئل) في صغيرة من عمرها كبر ما حيس سنوات ولها أم متزوجة باجنبي ولم يكن عصبية ولا من له حق الحضانة ويخشى عليها ما من الأم وزوجها أن يعيها بما السكون ما غريبين وهي ليست بأمانة فهل ينضمها للقاضي حيث شاء (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وغيرها والمسألة في الخبرية في مواضع * (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولداً في حضانتها تطالب من أبيه أجره رضاعه أكثر من أجره مثلها وللولد عمة تريد إرضاعه عند الأم متبرعة فبأجره فهل تسكن الأم المزمورة أولى من الأم في إرضاعه (الجواب) نعم والحالة هذه ويستأجر الأب من تربته عندها لأن الحضانة لها والنفقة عليه لا يستأجر الأب أمه لومته كونه أو متبرعة رجبى وهي أحق بإرضاع ولدها بعد العدة إذا لم تطالب بزيادة على ما تأخذه الأجنبية ولودون أبرائيل بل الأجنبية المتبرعة أحق منها إرضاعه أى في الإرضاع أم أجره الحضانة فللأم كل ترشح التنوير للعلا في من النفقة قال الزبلي وإن رضيت الأجنبية أن ترضع به غير أجر وودون أبرائيل فالأجنبية أولى اه يعنى فترضعه عند أمه كذا ذكره في قوله ويستأجر من ترضع عندها أى عند الأم الخ كشف القناع للشرى بل في ومثله في البحر وغيره * (سئل) في يقيم في حضانة جدته لأمه كل له من العمر سبع سنوات وله ابن عم عصبية أمين هو وصى شرعى عليه يريد أخذه منها وترتيبه عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم فإن لم يكن للصبي امرأة من أهله وانضم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصياً وكذا إذا استغنى الصبي بنفسه أو بلغت الجارية فالعصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة والأقرب الأب ثم الجد أبوالأب ثم الأخ لأبوين ثم الأخ لأب كفى الميراث وإذا اجتمع مستحقة والحضانة في درجة واحدة فأولهم أولى ثم أكبرهم سنواً ولا حق لابن العم وابن الخال في كفاية الجارية ولهما حق في كفاية المولى لهما ليسا يحرم لهما فلا يؤمنان عليها جوهره شرح القدورى من النفقة وتقدمت عبارة شرح الجمع في عبارة التتارخانية لأمه في وفي مسألة ابن العم المزبور وصى وعصبية فله أخذه منها كما يؤخذ من هذه الأقوال * (سئل) في يقيم عمره خمس سنين وله عمة متزوجة باجنبي وخال وعم أخو أبيه لأمه وصى عليه يريد غمته أخذه من خاله وضمه إليه فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول ونقلها ما في شرح التنوير للملا في حيث قال ثم إذا لم يكن عصبية فللذوى الأرحام بجر قد دفع لآخ لا ثم لأبنته ثم للعم لام ثم للخال

مطلب

لا تسقط الحضانة بتزويج

البنت المحضونة

مطلب

فإذا انتهت مدة الحضانة

وليس للصغير عصبية

مطلب

إذا لم يكن للصغير عصبية

وليس له الحضانة فالقاضي

أضعه حيث شاء

مطلب

إذا كانت الأم أجرة رضاعه

ودفع للعمة التي ترضعه مجازاً

عند أمه

مطلب

المتبرعة أحق من الأم

في الإرضاع دون الحضانة

مطلب

إذا كمل له سبع سنين فلأب

العم أخذه

مطلب

لاحق لابن العم وابن الخال

في حضانة الجارية

مطلب

له خال وعم لام وصى عليه

فالحضانة للعم

لا يوبن ثم لا يبرهان وعيني اه ثم قال ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية اه ورايت بخط بعض شيوخ مشايخنا عن الهندية ان ابا الام اولى من الاخ لام والمخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي طفل له جد لام وبنت عمه فالحضانة للجد لام لانه رحم محرم وبنت العمه غير محرم واذا قدم الجد المذكور على الاخ لام والمخال المحرمين فعلى بنت العمه بالاولى لكن ذكر القهستاني بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمه بعد العمه ومع لوم ان الخالة او العمه تقدم على ذوى الارحام المذكورين على العصباء لان النساء اقدر على تربية الاطفال من الرجال الى ان يستغنوا عنهم فينتقل الحق الى الرجال ليؤدبواهم ويعلموهم لان الرجال اقدر على ذلك من النساء فعلم ان النساء مقدمات على الرجال في الحضانة ولذا قدمت الام وامها واختها وخالتها وعماتها على الاب والاخ النقيب وكذا تقدمت أخت الصغير ولولام وكذا بناتها وبنت الاخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العمه في حادثة الفتوى على الجد لام لكن قال القهستاني في الايضاف المحيط لاحسانة لبنت الخالة والعمه كبرت الخال والعم اه ومثله في البدائع وهو مخالف لما تقدمناه عنه وموافق لما تقدمناه عن شرح التنوير وقد يوفق بين كلاميه بحمل ما في المحيط على انه لا حق للذكور ان في حضانة الغلام لا الجارية بقربة تعاليله في شرح التنوير بعدم المحرمية كما مروا في يده ما مر عن الجوهرة من انه لا حق لابن العم وابن الخالة في كفالة الجارية ولهما حق في كفالة الغلام لانهما ليسا بعمر لها فلا يؤمنان عليها وحديثي في ان يقال ان اولاد الخالة والعمه والمخال والعم ان كانوا ذكوراً فحقهم في حضانة الغلام فقط وان كن انا فحقهم في حضانة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليل ومن عبارة الجوهرة في الحمد لله على هذا التحرير الفريد واسأله من فضله المزيد * (سئل) في بكر حديثه السن بلغت مبلغ الف الف وهي عند الاجانب لا امها ولا اب ولا جد ولها عم عصبة أمين غير مقسريد ضمه اليه خوفاً العار ويخوف علم اهول له ذلك (الجواب) نعم متى كانت الجارية بكراً يضمنها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثه السن اما اذا دخلت في السن واجتمع لها راي وعقلت فلا يس للاولياء حق الضم ولها ان تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف عليها المخرج * (سئل) في حاضنة ولدي تزوجت بأجنبي ولها ام تريد أمهات تربية الولدين في بيت الزاب وزوج أم الولدين وأبوهم لا يرضى بذلك فهل له منه ما من ذلك (الجواب) نعم لان الزاب وهو زوج أمه أجنبي عنها ما ينظر اليه ما شربا ويعطيه ما ترضاه فقط الحضانة تزوج الغير الرحم انعم وبالسكنى عند البعض كما صرح بذلك في البحر وغيره * (سئل) في الغلام اذا عقل واستغنى براه وكان مأموماً على نفسه فهل للاب ضمه اليه (الجواب) اذا كان كذلك فلا يس للاب ضمه اليه والمسألة في التنوير آخر الحضانة * (سئل) في غلام صبيح بالغ غير مأموماً على نفسه يريد ابوه ان يضمه اليه ويؤدبه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في الخيرية مفصل بما لا مزيد عليه * (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمه المتزوجة بأجنبي وليس لها عصبة محرم وليست مأموماً على نفسها ولها عمه أمينة قادرة على الحفظ فهل لها ان يرضى وضعها عند عمها (الجواب) نعم فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها من العصباء او كان لها عصبة مفسدة للنظر فيها الى المحاكم فان كانت مأموماً تخلها تنفرد بالسكنى والا وضعا عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ فلا فرق في ذلك بين بكر وتنب تنوير * (سئل) في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها راي ساكنة في بيعة أمينة عند أمه وجدها الأمينة عليها ولا يخوف عليها ولا أخ يريد أخذها من عندهما واسكانها بقصد به بلا رضاها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والبحر وأقوى بمثل ذلك المنعير الرملي كما في فتاواه من الحضانة

مطلب
ابو الام اولى من الاخ لام والمخال

مطلب
حادثة الفتوى طفل له جد لام وبنت عمه

مطلب
النساء مقدمات على الرجال في الحضانة

مطلب
تحريرهم في قول المحيط لاحسانة لبنت الخالة والعمه

مطلب
لعم ان يضم اليه البكر البالغة حديثه السن

مطلب
اذا دخلت في السن ليس للاب والاباء حق الضم

مطلب
تسقط الحضانة بالسكنى عند الاجنبي

مطلب
في الغلام اذا عقل وكان مأموماً على نفسه ليس للاب ضمه اليه

مطلب
غلام صبيح بالغ غير مأموماً على نفسه لا يسه ضمه اليه

مطلب
اذا بلغت غير مأموماً على نفسها فلمعها الامينة قادرة على الحفظ أخذها من أمها

مطلب
المتزوجة بأجنبي

مطلب
بلغت رشيدة عاقلة ليس لآخها أخذها

(باب النفقة)*

(سئل) في صغيرتين لأم مال لهما أم معسرة وأب معسر من وجد لاب مؤسر هل يؤمر الجدة بالنفقة عليهما (الجواب) نعم والحالة هذه فإن كان الأب زمنًا قضى بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الأب في هذه الحالة على الجد وكذا نفقة الصغار ذخيرة من النوع الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية يجب على الجد النفقة إذا مات الأب وإن غاب يؤمر الجد بالانفاق عليهم والرجوع على الأب إذا حضر وأيسر اه * (سئل) في امرأة عاجزة فقيرة عيالا ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن مؤسر فهل تلزمه نفقتها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول المصنف ولا يوبى واجداده وأطلق في الابن ولم يقيد به بالغنى مع أنه مقيد به لما في الشرح ولا يخير الابن على نفقة أبويه المعسرين إذا كان معسرا إلا إذا كان معسرا زمنًا أو بهما فقر فقط فانهم ما يداخلان مع الابن معيلا كلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة اه قال في انقاع الوسائل فان كان الأقرب معسرا ولا بعده مؤسرا فاعلم أن عبارة الاصحاب اختلفت هنا فقال في البدائع لو كان له ابن وابن ابن والأب معسر وابن الابن مؤسر فالنفقة على الابن ان لم يكن زمنًا لأنه هو الأقرب ولا سبيل إلى اصحاب النفقة على الأبعد مع قيام الأقرب إلا أن القاضى يأمر ابن الابن يؤدي عنه على أن يرجع عليه إذا أيسر فبصير الأبعدنا ثبنا عن الأقرب وذكر في موضع آخر قال والأصل في هذا أن كل من يجوز جميع الميراث وهو معسر جعل كانه كالميت وإذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقيين على قدر مواريتهم وكل من كان يجوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على مواريت من يرث معه اه ثم اطال في بيانها كما هو دأبه * (سئل) في بنت فقيرة لهما أم وأخ معسران وعمان لابن مؤسران فهل يلزم عيما نفقتها (الجواب) نعم والأهل في هذا أنه إذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابته مؤسر ومعسر ينظر إلى المعسران كان يجوز كل الميراث يجعل كالميت ثم ينظر إلى من يرث من يجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وإن كان المعسر لا يجوز كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير رعى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب على المؤسر ثم يجب كل النفقة على المؤسرين على اعتبار ذلك بيان هذا الأصل صغير له أم وأخت لاب وأم مؤسرتان وأخت لاب وأخت لام معسرتان كان نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرهما اه حاشية من فصل نفقة الوالدين وذوي الأرحام * (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب في حضانتهم الفقيرة العاجزة رلهم عم شقيق وعم لام مؤسران فهل تكون نفقتهم على عموم الشقيق (الجواب) نعم والحالة هذه ولا لكل ذي رحم محرم صغير أو أنثى بالغة أو ذكر عاجز قد در الارث ويحبر عليه ويعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة فنفقة من له خال وابن عم مؤسران على الخال كذا في الدرر ونفسه فيها قال العلامة عزيمى في حاشيتها ثم قال في السكاني وإذا استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجع من كان وارثا في الحال فلو كان له عم وعممة فالنفقة على العم لاستوائهما في المحرمية ويرجع العم بكونه وارثا في الحال اه ومثله في شرح التنوير للمصنف وغيره ففي مسائلنا العمان مستويا في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال * (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب وأخ لام مؤسران فهل يلزمهما نفقتها اسداسدسها على الأخ لام والباقي على الأخ لاب (الجواب) نعم ونقله مامز * (سئل) في فقيرة معسنة لها بنتان وابن أخ شقيق مؤسرون فهل تلزم نفقتهم خاصة (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه المنع ويجب على مؤسر سائر الفطرة والنفقة لأصوله الفقراء بالسوية والمعتبر فيه القرب والحزنية لا الارث ففي من لعبت وابن ابن النفقة على البنت مع أن الارث بينهما نصفان الخ * (سئل) في يتيما لا مال له ولا كسب وهو في حضانت

(باب النفقة)*

مطلبه

إذا كان الأب معسرا زمنًا فالنفقة على الجد بلالرجوع

مطلبه

إذا غاب الأب يؤمر الجد بالانفاق ويرجع عليه إذا حضر

مطلبه

لها ابن فقير وابن مؤسر

مطلبه

إذا كان الأقرب معسرا والأبعد مؤسرا اختلفت فيه عبارة الاصحاب

مطلبه

لها أم وأخ معسران وعمان مؤسران فالنفقة على العمين

مطلبه

فيما إذا اجتمع في قرابته من يجب له النفقة مؤسر ومعسر

مطلبه

له أم وأخت شقيقة ومؤسرتان وأخت لاب وأخت لام فعلى

الأول

مطلبه

النفقة على العم الشقيق دون العم لام

مطلبه

النفقة على الخال دون ابن العم

مطلبه

استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجع الوارث في الحال فيرجع العم على الامة

أمه الموسرة وله جذة لاب موسرة وعثمان عصبية رجمة فقراء فعلى من تكون نفقة منهم (الجواب) نفقته على أمه الموسرة والمحالة هذه والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الابعاد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولو استتبوا في الحرمة كعم وخال ورجع الوارث للخال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت على (سئل) في صغير لا مال له ولا كسب وله جذة لام موسرة وخالان موسران وعثمان معسران فهل تكون نفقته على جذته المذكورة (الجواب) نعم قال في التنوير والمعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة اذ لا يتحقق الابعاد الموت ونحوه في الخاتبة والبرازية وغيرهما في هذه المسألة النفقة على الجدة لأن الصغير المذكور جزؤها وان قبلنا باستوائهما في الحرمة فهي ترثة فرضا ورذا وأما النعمان فانهما بعد ان كانا معسرا لم يمسرها ما كسب في محله هذا ما ظهر والله أعلم أقول مسائل النفقات من أشكل المشكلات اذ لم يذكرها صاحبها بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزئية دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة استبرأوا الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان الفقيران وبنات كانت النفقة عليهما مساوية لأن العسيرة للقرب والجزئية دون الارث وكذا في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورتنا في ابن وأب على الابن فقط لرجحته بآل ولا لا لا يك وفي جذ وأبن ابن عايم لا يقدرا الارث لأمهم الموصية مع أمهم في القرب والجزئية فان الفقير جزء للجد وابن البنت جزء من عود رتبة واحدة وفي أم ونسبة كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لا يتبع على الأم وعلى العسيرة الثلاثة اثارا بالارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزئية دون غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة نسب كالارث وفي عم وجد لا م على الجدة مع أن الأم هو الوارث وفي أم وجد لا م على الأم فقط مواقية الأم على الجدة لا م اقربها ولما لم يقدرها على العم والاخت وابنة للقرب والجزئية فيسأله عنهم مع أن الجد لا م أرجح منهم بالجزئية فلما رأيت الأمر كذلك حين وصولي في الكتابة إلى هذا السبب في هذا المحل في قول سنة ١٢٢٠ أكتب وماتين وخمسين والمائة بذات الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالتهم سميتها تحرير القول في النفقة على الشروع والاصول ورتبتها على ثلاثة فصول (الفصل الاول) في نقل عبارات الفقهاء (والثاني) فيما سجدت عليه من الجواب عن ما أوردته من المرافعة (والثالث) في بيان زيادة ما تنسب من الفقه إلى ما اقتراحه من ابيات جامع للفروع التي ذكرها في التواعد التي قرروها مشتملة على ما أقسام من أنواع قرابة الولادة وذوي الارحام مع عزو كل فرع إلى محله وأرجاع كل شيء إلى أصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سببا للمرافعة وعامل ذلك الضابط التماس ما لا يخلو ما لم يكن الموجود من نسب عليه النفقة واحدا أو أكثر بالاول ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط الوجوب والثاني لا ينفصل لأمه ان يكونا فورا فقط أو فروعا وحواشي أو فروعا وأصولا أو فروعا وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة (القسم الاول) اذا عكسوا فروعا فقط اعتبر فيهم القرب والجزئية أي اعتبر الأقرب جزئية ان تعادلتوا فربا فتمت ولا عبرة فيه للارث أصلا ففي ولدين ولواحدة منهما نصرانية أو اثنتي عشر ماسوية ذخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط لاقرب بدافع وكذا الحب في بنت وابن ابن على البنت فقط لاقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث خلافا لما في حاشية الرمي على البحر لاستوائهما في القرب والجزئية ولما صرح بهم بأنه لا اعتبار للارث في الاولاد الا لوجبت الاثنا في ابن وبنت ولا لزم الابن النصراني شيء لا يبيح المسلم (القسم الثاني) اذا كانوا فروعا وحواشي فكذلك يعتبر القرب والجزئية أي كل منهما را احدهم دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورتنا بدافع وذخيرة فمسقط الاخت لعدم الجزئية ولكون البنت اقرب وفي ابن

مطلب
له أم وجدة لاب موسرته
وعثمان رجمة فقراء فعلى الأم

مطلب
له جذة لام وخالان موسرون
وعثمان معسران فعلى الجدة فقط

مطلب
مسائل النفقات من أشكل
المشكلات

مطلب
في تحرير مسائل النفقات
في ضابط جامع لها كلها

انصراني واخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة اى لا اختصاص الابن بالقرب
والجزئية وفي ولد بنت واخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة اى لا اختصاصه بالجزئية وان استويا
في القرب لادلاكل معهما بواسطة ومرادنا بالحواشي من ليس أصلا ولا فرعاً فيشعل ما في الذخيرة لوله
بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثنا اى لا اختصاصه بالقرب والجزئية * (القسم الثالث)
اذا كانوا فروعا وأصولا فيه تفرقه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الرجوع فان لم يوجد اعتبر الارث ففي
أب وابن على الابن فقط لترجحه بآنت ومالك لا يملك ذخيرة وبدائع ومثله أم وابن كما في البحر وفي جد وابن
ابن على قدر الميراث أسداسا للتساوي فم القرب وكذا في الارث وعدم الميراث من وجه آخر بدائع وظاهره
انه لوله أب وولد بنت فعلى الأب لانه أقرب في الجزئية فانه في التساوي ووجد الميراث وهو القرب ولقول
المتون ولا يشارك الأب في نفقة ولده أحد * (القسم الرابع) اذا كانوا فروعا وأصولا وحواشي
وحكمه كالسالم الماعل من سقوط الحواشي بالفروع لترجحهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى
الفروع والأصول وهو القسم الثالث بعينه * (القسم الخامس) اذا كانوا أصولا فقط فان كان معهم
أب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في المتون من انه لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ولا فلا
يخلو اما أن يكون بعض الأصول وأرثا وبعضهم غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين ففي الأول يعتبر الأقرب
جزئية لما في التقنية له أم وجد لا مفعلى الأم اى لانها اقرب وفي حاشية الرمي اذا اجتمع اجداد وجدات
فعلى الأقرب ولو لم يدل به الاخر انه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجع
الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجع اعتبر الارث اه وعائنه ففي جد لا م
وجد لا م فجب على الجد لا م فقط اعتبار الارث في الثاني أعني لو كل الأصول وارثين فكلا الارث ففي
أم وجد لا م فجب عليها اثلاثا في ظاهر الرأية خاتمة وغيرها * (القسم السادس) اذا كانوا أصولا
وحواشي فان كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الأصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث
حتى تعتبر بقدر الميراث فيقدم الأصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو الصنف الآخر الذي معه مثال
الأول ما في الخاتمة لوله جد لا م واخ شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في التقنية لوله جد لا م وعم ند على
البحر اى لترجحه فيهما بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الأول والوارث هو العم
في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الأصول والحواشي وارثا اعتبر الارث ففي أم واخ عصي أو ابن
اخ كذلك أو عم كذلك على الأم اثاث وعلى العصبية الثمان بدائع ثم اذا تعددت الأصول في هذا القسم
بنوعيه نظر اليهم ونسبهم فم اعتبار في القسم الخامس من مثلاً لو وجد في المثال الأول جد لا م مع الجد
لا م تقدم عليه الجد لا م لترجحه بالارث ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا م تقدمها عليه لترجحها
بالارث وبالقرب وكذلك لو وجد في الأمثلة الأخيرة جد لا م مع الأم تقدمها عليه لما قلنا ولو وجد معها
جد لا م كانت النفقة عليه وحده كما في الخاتمة لانه يجب الاخ وابنه والعم من الارث لتزله حيث نذ
منزلة الأب وحيث تحقق تزله منزلة الأب لم تشارك الأم في النفقة وان شاركته في الارث كما لو كان الأب
موجوداً حقيقة كما قررناه قيل هذا الفصل * (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط يعتبر فيه
الارث اى أهلية لا حقيقة وعند الاستواء في المحرمية وأهلية لارث يترجع الوارث حقيقة ففي خال وابن
عم على الخال لانه رحم محرم أهل الارث عند عدم ابن العم ولا شئ على ابن العم وان كان الميراث كله له
لانه غير محرم ولا تجب نفقة على غير محرم أصلاً وفي خال وعم على العم لاستوائهما في الرحم والمحرمية
وترجع اليه بانه وارث حقيقة وفي عم وعممة وخالة على العم أيضاً ولو كان العم مسراقاً على العممة وخالة اثلاثا
كأبهم ما يجعل العم كله لعم لانه يحرز كل الميراث هذا رتبة ما حررت في تلك الرسالة بما لم أسبق اليه

مطلب

لوالنفقة مستدانة بأمر قاض
فلما دائن الرجوع على الزوج
او المرأة والا فعلى المرأة فقط

مطلب

يفرض القاضي لزوجة الغائب
النفقة في مال له بذمة المقر به الخ

مطلب

اذن الاب يجذبته بان ينفق
عليها كذا يرجع فله الرجوع

مطلب

لما ذون بالاتفاق الرجوع
ولو أنفق عليها بعد البلوغ

مطلب

يجبر الع على الاتفاق على
اولاد اخيه الغائب ليرجع
عليه اذا حضر

مطلب

يؤثر بالنفقة على بنته وابنها
ليرجع على زوجها اذا ايسر
قوله وعلى هذا لو كان الخ
تأمله مع ما يأتي عند قوله
سئل في صغيرين اه

مطلب

اذن زيد بان ينفق على
زوجته ثم مات ليس زيد
الرجوع على الزوجة

مطلب

الاصل ان ما يطالب به
ويجبس عليه فالامر بأدائه
ثبت للرجوع بلا شرط الضمان
وما لا فلا

مطلب

لا يجبس الفقير فيما تجب
عليه من نفقة ابنة

ولم يقف أحد قبلي عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا بحولي وقوتي فدونك هذا الضابط الجامع سهل
المأخذ وعرض عليه بالنواخذ وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام ثم نعود
الى كلام المؤلف فتقول * (سئل) في النفقة المستدانة بأمر قاض اذا اراد الدائن أخذ دينه من
الزوج هل له ذلك (الجواب) لها صاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الأمر بها ليس
له الرجوع الا على المرأة كما صرح بذلك في التهر والنجس * (سئل) في رجل سافر من دمشق الى مصر
وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وله مال بذمة جماعة مقرين به وبالزوجة من جنس حقه فهل يفرض
لها القاضي نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الأمر كذلك ويعلقها القاضى انه لم يعطها
النفقة وبأخذ منها كفيلا كذا في المنبي والندوي وغيرهما * (سئل) في رجل له بنت قاصرة
في حضانتها المطلقة اذن مجد القاصرة لا قها بان ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا يرجع به على الاب
فانفق المجدا تقدر ان كور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الاب بتغير ما أنفق به بعد ثبوت الاذن
والاتفاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لو أنفق المجدا عليها بعد البلوغ فهل له
الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذن سكان مقسورة على مدة الحضانة فالجواب نعم له الرجوع
لا ملاق الاذن اذا لا ذن توكيل * (سئل) فيما اذا غاب زيد وترك اولاده الصغار القراء بالنفقة
ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر ميسر فالحكم (الجواب) حيث كان
أخوه الغائب ميسر فلقاضى أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كما في العلائق عن واقعات
المعتين وهي ايضا في القنية والمحاوى * (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من
زوجها ميسر مديون مسجون بدينه لا يدر على النفقة لذلك ولا تجد أجنيا يبيعها بالنسيئة أو يقرضها ولها
أب ميسر فهل يؤمر بالاتفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا ايسر (الجواب)
نعم ذكر في شرح اختصار المرأة المعسرة اذا كان زوجها ميسر ولها ابن ميسر وأخ ميسر فنفقة على
زوجها أو مؤمر الابن أو الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ايسر ويحبس الابن أو الاخ اذا
امتنع لان هذا من المعروف قال الزايعي فتبين هذا ان الادانة للنفقة اذا كان الزوج ميسر وهي معسرة
تجب على من كانت تجب عليه نفقة بالولا الزوج وعلى هذا لو كان المعسر أولاد صغار ولم يقدر على اتفاقهم
تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالأخ والأخ والع ثم يرجع به على الاب اذا ايسر بخلاف نفقة
أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد ايسار لانها لا تجب مع الاعسار فشارك كذا في اه وأقره عليه في فتح
القدير وينبغي أن يكون محله اذا لم تجد أجنيا يبيعها بالنسيئة أو يقرضها فحينئذ يتعين على الدار ما رخصوه أما
اذا وجدت فلا يصح من النفقة تحت قوله ولا يفرق بجزءه عن النفقة أقول كذبت في حاشيتي على البحر
أن قوله وينبغي أن يكون محله أى ما في شرح المختار وانه قال في التهران ما يحسنه فذوق بالتعليل المعروف
اذا ليس منه ان تعرض من اجني لنفقة ما مع وجود من هو قادر على اقامتها * (سئل) فيما اذا
اذن زيد لمرو بان ينفق له على زوجته وخدومه كل يوم كذا ميسر ليرجع بتغيره على زيد فأنفق كذلك
مدة ثم مات زيد عن تركه ويريد عروان يرجع على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم لان الاذن توكيل والمأذون له كالأذن كذا في الاشياء فله الرجوع على زيد فقط
لا على الزوجة ولان الاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بأدائه مثبتا
للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان كافي في حاشيتي * (سئل) في فقير
تجبد عليه نفقة لولده الصغير أكثر من شهر فهل لا يجبس عليها اذا ادعى الفقر (الجواب) نعم
* (سئل) في ايتام فقراء في حضانتهم الفقيرة ولهم عم غائب له مال تحت يد رجل تريد الام فرض

نفقتهم في مال عههم المذكور فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها ذلك كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الرملي * (سئل) في ذمى مسرف فقير مريض عاجز عن الكسب له أخت شقيقة ذمية موسرة وأولاد صغار لا كسب لهم ولا مال فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته المذكورة (الجواب) نعم ونقلها ما مر أول الباب * (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجتان في دار واحدة فتضررت أحدهما بالسكنى مع الأخرى وطلبت سكنها شرعياً فهل لها دار ملاصقة لتلك الدار يفصل بينهما حائط ولها غلق مستقل ومطبخ وبيت خلاء ومرافق على حدة وليس فيها أحد ولا جيران صالحون فامتنعت عن السكنى فيها فمتعلقة بكونها ملاصقة لسكن ضررتها فهل تؤمر بإطاعته ولا عبرة بتعلقها (الجواب) نعم قال قارئ الهداية إذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له أن يسكنها في بيت منها المحرم ول كفايتها به إذا استغنت به وعرفته ولا يجب على الزوج إحضار من يؤنسها إلا إذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة خادمتها إذا كان وسراوان لم يكن لها خادم فقضاه حوائجها على الزوج لأن عليه كفايتها وسكنها بين أقوام صالحين بحيث لا تستوحش اه ومثله في البحر عن الغنى وكذا في البدائع والخانية ونص عبارة الخانية فإن كانت دار فيها بيوت وأعطى لها باباً يعلق ويفتح لم يكن لها أن تطلب بيتاً آخر إذا لم يكن ثمة أحد من أحماء الزوج يؤذيها اه قال في المنهج ففهم شيخنا يعني صاحب البحر أن المراد بقوله ثمة الإشارة إلى الدار لا البيت الذي أعطاه لها لكن كلام البرازي يفهم أن المراد تناول البيت الذي لها من الأحماء لا الدار ونص عبارة أبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوتان فرغ لها يتأله غلق على حدة وأنس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبة بيت آخر اه فان الضمير فيه راجع إلى البيت المفترغ لها لا إلى الدار وهو ظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا كان في الدار من الأحماء من يؤذيها وان لم يدل عليه كلام البرازي وفرق في الملتقط لصدور السلام بين ما إذا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كل في بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تطالبه بيت في دار على حدة لأنه لا يترتب على كل منهما حقه إلا إذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الأحماء فان المناقرة في الضرائر أوفى اه قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المنخ أقول كلام البرازية في شيء والخاتبة في غيره فهما فرعان ففروع الخاتبة فيما إذا كان في الدار أحد من أحماء الزوج يؤذيها وفرع البرازية فيما إذا كان في البيت أحد منهم مطلقاً والمراد بالزيادة الأذية بالقول والفعل كما هو ظاهر فاذا دخل لها يتأله غلق من دار فيها أحماء ولا يضرونها بقول أو فعل فليس لها طاب غيره وان آذوها لها طاب غيره وهذا معنى ما قاله في الخاتبة بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها طاب غيره وان لم يؤذوها بقول أو فعل فما فهمه صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي فتأمل اه أقول وحاصله أنه لو كان في الدار امرأة واحدة من أقارب الزوج يؤذيها لم يكف بيت منها له غلق ومرافق وان لم يكن أحد يؤذيها كفي ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلتها هذا وفي البحر وعلم أن المسكن أيضاً لا بد أن يكون بمقدور حالهما كما في الطعام والكسوة فليس مسكن الأغنياء كسكن الفقراء فقولهم يعتبر في النفقة حالهما يشمل الثلاثة ما في الخاتبة أن النفقة إذا أطلقت تنصرف إلى الطعام والكسوة والسكنى اه ملخصاً ونحوه في النهر فتنبه لذلك * (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعي ليس فيه بئر ماء ولا حوض ماء لكنه يأتيه الجميع ما تحتاج إليه من الماء فما الحكم (الجواب) حيث كان مسكنها شرعياً رافقه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها وبأنها بما تحتاج إليه من الماء لا يلزمه غيره كما يعلم بما مر عن البحر * (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجة وأخت متعلقة على سفلى سكن

مطلب
لا تفرض النفقة في مال العم
الغائب

مطلب
تلتزم الأخت الموسرة نفقة
أخيها العاجز وأطفاله الفقراء

مطلب
في بيان المسكن الشرعي
لا يجب على الزوج لها
مؤنسة

قوله كذلك أي كما فهم شيخه
صاحب البحر

مطلب
لا بد أن يكون المسكن بقدر
حالهما كما في الطعام والكسوة

مطلب
أسكنها في مسكن شرعي
ليس فيه بئر ولا حوض كفي

أقوله وعلموا مشقة على مرافق ومطبخ وبيت خلاء مسكنه وسكن زوجته له غلق على حدة والام لا تؤذيها
 بقول أرفعل ولا ضرر فيه على الزوجة ولا تسمع الصوت فيه من الأسفل فهل يكفي ذلك مسكناً للزوجة
 (الجواب) نعم ونقلها ما مر عن المنع وحاشيتها للزوجة وفي فتاويه أيضاً فاقبل ذلك * (سئل) في رجل
 أسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيرانه الحين تأمن فيه على نفسها وأهلها وتسكفه
 إلى مؤنسة وإلى خادم يخدمها والحال أنه يقوم لها جميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج إليه من السوق فهل
 ليس لها تكليفه بذلك (الجواب) نعم أقول وقد منّا الكلام على المؤنسة في باب المهر فراجع
 * (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيرانه صالحين
 تأمن فيه على نفسها وأهلها وتسكفه أمها إن يأتيها بمؤنسة وأن يسكنها في دار ذات ماء جار ومساكن
 متدة أو تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها هل السكنى فهل له أسكنها في المسكن الشرعي المزبور
 وليس لامها تكليفه بما ذكر وله منع أمها من الدخول عليها الأمر واحد في كل جمعة (الجواب) نعم
 * (سئل) في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير الأبوين فهل له ذلك (الجواب) نعم
 كما في فتاوى الشلبي والأقروى عن التتارخانية وفي فتاوى أبي اللبث للزوج أن يغلق الباب عليها عن
 الزوار غير الأبوين شرح أدب القاضي للزهدي في فتاوى علماء الله أفندي ومثله في حاشية البري على
 الإشباه أنوكاب النكاح وهي مسألة نفيسة يكثر السؤال عنها * (سئل) في امرأة رجل ساكنة معه
 في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الحجام ثم امتنعت من السكنى معهم وبليت مسكنها على
 حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التتارخانية كتب لها السكنى في بيت خال عن أهلها
 سوى طفلها الذي لا يفهم الحجام وأمه وام ولده * (سئل) في رجل يسكن مع زوجته في دار أهلها ثم أوطاها
 بمحله أو دعاها إلى مسكن شرعي له خال عن أهلها فأبى فهل تكون ناشرة لأنفقة لها مادامت كذلك
 (الجواب) نعم ولا تكون ناشرة بمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة
 هي التي تخرج من منزل الزوج بغير إذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها كذا في قارئ الهداية وأقن أيضاً
 بأن لها أن تمتنع من النقطة معه لئلا يته لصداقها الحال أما الخيم أو الكسوة فليس لها الامتناع بسببها
 فان امتنعت بسببها فهي ناشرة لأنفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في البحر والمراد بالخروج
 كونها في غير منزل غير إذنه فيشمل ما إذا امتنعت عن المجئ إلى منزلها ابتداء بعد إيقاعه بمحلها ثمها أه
 ومثله في النهر * (سئل) في صفرين لا مال له ساراً لا كسب وأهلها أب ومسر وأخ لأب ومسر فهل
 تكون نفقتها على أخيهما الموسر المذكور (الجواب) نعم قال في شرح التتارخانية كتب لها نفقة طفلها الفقير
 ولولده العاجز عن الكسب لا يسار كذا أي الأب أحدي ذلك كنفقة أوي وعريته به نفقة ما لم يكن معسراً
 فيلحق بالميت فتجب على غيره بلار جوع عليه على الصحيح من المذهب إلا الام موسرة بغير أه وفي الحاشية
 المحتاج في حكم النفقة كالعدم أه والمسألة مستفادة من الحاشية من الأصل الذي نقلناه عنها كما تقدم
 وفي البحر والأب الفقير يلحق بالميت * (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال له ولا يحسن
 الكسب لكونه من ذوي البوت وهو مدرس وله أب ومسر فهل تكون نفقة على أبيه (الجواب) نعم
 ذكر في البرازية قال العلامة المحلوفي وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا
 طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون إليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم إذا كانوا معقلين
 بالعلوم الشرعية لا العقلية والخلافات الزكية وهذا بيان الفلاسفة وبهم رشدوا لا لا يجب لسان المحكام
 وفي المحاوي الزاهد راجع للأسرار الخيم الذين قال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي في حقهم على المسلمين
 كفاية طالب العلم إذا خرج للطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون على إتيانهم في دين الزكاة إذا امتنعوا

مطلب
 يكفي علو دار له باب على
 حدة مشقة على مرافق شرعية
 مطلب
 ليس لها طلب مؤنسة وخادم
 مطلب
 لا يلزمه أن يسكنها في دار
 ذات ماء جار ومساكن
 متدة
 مطلب
 له منع أمها إلا في الجمعة مرة
 مطلب
 له أن يقفل عليها إلا عن
 الأبوين
 مطلب
 ليس للزوجة الامتناع عن
 السكنى مع أولاده الصغار
 وكذا مع أمته وام ولده
 مطلب
 دعاها إلى مسكن شرعي
 فأبى تكون ناشرة لأنفقة لها
 مطلب
 لها الامتناع من النقطة معه
 لصداقها الحال دون الخيم
 والكسوة
 مطلب
 الأب المعسر يلحق بالميت
 مطلب
 طالب العلم الشرعي تجب
 نفقته على أبيه
 مطلب
 يلزم المسلمين كفاية طالب العلم

عن ادائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع الى من عليه دين
ليعفى دينه أحب الى من الدفع الى فقير لم يكن عليه دين اه (سئل) فيما اذا فرض القاضي
لصغير على أبيه الحاضر بمجمله كل يوم مئزرين لنفقة وأذن لمجته الحاضنة له في تناول ذلك من أبيه
وفي الاستدانة عند تعذرا لا خدمته والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الاستدانة من أبيه لغيرته فاستدانت
المجدة وأنفقت على الصغير ثم حضر الأب وتريد الرجوع عليه بما استدانت وأنفقته بمذنبوت ما ذكر
فهل لها ذلك (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الأب نفقة لولده وتركة الأب بل نفقة
فأستدانت الأم وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويحبس الأب بنفقة الولد
وان كان لا يحبس بسائر الديون خاتمة من فصل نفقة الاولاد وتقدم ان الأب لا يحبس بنفقة ولده اذا
ادعى الفقر فلا ينال في ما هنا * (سئل) فيما اذا فرض القاضي ليعين قدرا من الدراهم لنفقتهما
على عهدهما ومضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستدن أمهما المأذون لها بذلك بأمو قاض فهل تسقط
(الجواب) سقطت فيما مضى لمحصل الاستغناء قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير
ومضت مدة أي شهر فأكثر سقطت لمحصل الاستغناء فيما مضى وأما ما دون الشهره نفقة الزوجة
والصغير فتصير ديناً بالقضاء الا أن يستدين غير الزوجة بأمر قاض فلولم تستدن بالفعل فلا رجوع
بل في الذخيرة لو اكل اطفاله من مسألة الناس فلا رجوع لهم ولو أعطى شيئاً واستدانت شيئاً
أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خاتمة الخ اه شرح التنوير للعلائي أقول قوله أو أنفقت من
مالها أي بهم نهائياً أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بما فرض للاطفال مع أن شرط الرجوع
الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولاً على ان لم ارد ذلك في الخاتمة وانما رأت فيها أن
المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أو من مسألة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج
اه نعم ذكر في البحر عن الخاتمة رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال تخبر الام على
الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب البحر ان لها الرجوع اذا أنفقت من مالها
بلا اشتراط استدانة ولا اذن بها بخلاف ما اذا اكلوا من المسألة ولا يخفى بعده فان قوله تخبر الام معناه
ان القاضى يأمرها بالانفاق من مالها فاذا فعلت ترجع كما لو امرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر انه
لا فرق بين ما اذا امرها بالاستدانة او بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما اذا أنفقت عليهم من مالها
او غيره بل امرها بالرجوع لها كما لو اطعمتهم من المسألة وما في البرازية من انه لو امرها بالاستدانة
على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها او من مسألة الناس لا ترجع لا بخلاف ذلك بخلاف ما فهمه
صاحب البحر لأن ما مر عن الخاتمة فيما اذا امرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما اذا
امرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لخالفها امر القاضي كانه عليه التحير الزملي ولا يخفى
عليك ان هذا كله مخالف لما رعن الزيلعي من استثناء الصغير ايضا حيث جعله كالزوجة ويخالفه
ايضا اطلاق المتن ولذا لم يعتبره المؤلف واقفى بخلافه فتنبه * (سئل) في رجل تجمد عليه
زوجته كسوة مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل ادائها فهل تسقط بموته
(الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضى وبموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض
الاذا استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح تنوير وشرحه للعلائي * (سئل)
في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا يخرج الا بأذنه وخرجت بدون اذنه وإها عليه كسوة مفروضة
غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير والخاتمة
والظهيرية واقفى به الشيخان الا امام البدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين أرغينا في صاحب

مطلبه

التصدق على العالم الفقير

أفضل منه على الجاهل

مطلبه

فرض عليه القاضي نفقة

ولده وأذن لمجته بالاستدانة

الخ

مطلبه

أمرها بالاستدانة لنفقة

ولديها ولم تستدن سقطت

مطلبه

النفقة الغير المستدانة تسقط

بالموت

مطلبه

في سقوط الكسوة بالطلاق

البائن

الظاهرية والعلامة الخبير الزملي قياساً على الموت لكن فرق في المنع تقلا عن جواهر الفتاوى بين الطلاق
الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كى لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمذموم
عنه هذا طلاق بائن لأن الخلاف بالحرام بائن كما صرحوا به أقول هذه المسألة فيها كلام طويل فقد
ضعف في البحر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو بائناً واستدل له بأموه وأطال ونارعه المقدسي في شرح
نظم الكنتروا طال أيضاً قال الذي يتعين المصير إليه التأمل عند الفتوى أى في أنه هل جعل طلاقها
حيلة للسقوط أولاً وكذا نارعه أخوه صاحب النهروا خبير الزملي لا يمكن انتصرك له الشرع بل لا في شرح
الوهابية وقال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن السبينة وشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل إليه وقد بسطت
ذلك في حاشيتي على البحر في معنى التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال
الزملي في حاشية البحر وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين المحاوي بما إذا مضى شهر
يعنى قارىد وهو قيد لا بد منه تأمل أه أقول بل صرح بالمسألة في البحر والشرع بلالية وكنت فيما علقته
على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تفسد دينه إلا بالقضاء أو الزمى ونسباً أطلق المصنف فدخل المدة القليلة
لكن ذكر في النهاية أن نفقة ما دون شهر لا تسقط ونزاه إلى الذخيرة وكانه جعل القليل مما لا يمكن
التحرز عنه اذ لو سقطت بعضى السير من المدة لما تمكنت من الأخذ أصلاً أه بحر ونحوه في الشرع بلالية
عن البرهان أه * (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة العدة وترى
مطالبة الآن بالنفقة الماضية في المدة المزبورة من غير فرض قاض ولا تراعى فهل سقطت المدة الماضية
(الجواب) نعم وفي الحاشية ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعض المدة لا يفرض أو صلح الخ وفي
المخلاصة المدة إذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدها سقطت نفقتها إذا اذ لم تكن مفروضة أما إذا
كانت مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن شمس الأئمة المحاوي أنه قال اختار عندى أنها
لا تسقط أه بغير قال في النهروا طلاق المتون يشهد لها أه وإذا فرض القاضى نفقة المدة وقد
استدللت على الزوج ولم تستدنى ثم انقضت عدها قبل أن يقضى شيئاً من الزوج فإن استدللت بأمر
القاضى كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وإن لم تستدنى أصلاً فأصحح أنها لا ترجع وتنفق الوسائل
وفي ركن المصلحة العباغى إلا ثلاثة الاستسقاء فإن استدللت هل تصرح أنى يستدنى على الزوج
أو تنوى أما إذا صرحت فظاهر وكذلك إذا نوت وإذا لم تصرح ولم يتولى يمكن استدانة عليه ولو ادعت أنها
نوت الاستدانة وأنكر الزوج فاقول له كذا فى الحاشية أه منح الفقهاء * (سئل) في أيام لا مال لهم
ولا كسب ولهم أم معسرة وجدة لاب موهبة لا غير فهل نفقة هم على جدهم * (الجواب) نعم وتلقاها ما مر
أول الباب * (سئل) في رجل سافر وترك زوجته بلا نفقة ولا متفق وله قدر استحقاق معلوم من
جنس النفقة تحت بدأه التناظر على الوقف وهو متر بذلك وبأزوجة فهل لها أن تطالب من القاضى
أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق المذكور ويحفظها أن القاضى لم يعطها النفقة طويلاً خذ منها كفى لا
(الجواب) نعم * (سئل) في رجل فرض على نفسه برضا أزوجه وابنه الصغير منه فى كل يوم كذا
لنفقة ما ومضى لذلك عدة أشهر دفع منها بعضاً وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعى فهل يلزمه
الباقى * (الجواب) نعم لأن النفقة لا تفسد دينه إلا بالقضاء أو الرضى كذا في التنوير أقول هذا أقسّم
بالنظر إلى نفقة الزوجة فانها لا تسقط بعضى المدة بعد فرضها وأما بالنظر إلى نفقة الصغير فهو مبسوط
على ما مر قبل صفحة عن الزملي من أنه كك الزوجة وقد علمت ما فيه * (سئل) في رجل
جنس يدين شرعى عليه ويرغم أنه لا يلزمه الاتفاق على زوجته لكونه محبوساً فهل يلزمه نفقتها
ولا عبرة برغمه * (الجواب) نعم والمسألة في البحر مفصلة وفي شرح التنوير وغيره من المشتريات

مطلب
انما تسقط النفقة بالطلاق
إذا مضى شهراً أكثر

مطلب
نفقة المدة تسقط بعضى المدة
كنفقة النكاح

مطلب
النفقة على المدة الموهبة
دون الام المعسرة

مطلب
تفرض النفقة في استحقاق
القاضى

مطلب
فرض على نفسه لها ولا بنها
كل يوم كذا ومضى مدة لا تسقط

مطلب
تلزمه نفقة زوجته وإن كان
محبوساً يدين

*** (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة يتوافقها ثم تها الذرة واتفقا على الاكل عموماً من غير تقدير فهل يبطل الفرض السابق لرضاها بذلك (الجواب) نعم كافي العلاء والبحر والنهر وسئل قارئ الهداية اذا طلبت تقدير النفقة لها ولا ولادها دراهم هل لها ذلك احب لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على الفتي خبر حنطة ومحم غداء وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط خبر ودهن وعلى الفقير خبر وجبن وخل الا أن يعلم القاضي انه يضارها في ذلك فيفرض عليه شيئاً واذا امتنع من ان يفرض شيئاً حبس حتى يفرض وسئل ايضاً فيما لو قرر لها مبلغان التقوى في تطير كسوتها عليه مع حكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوتها قاشاً فأجاب لها ذلك وتطلب كما باتها وان حكم بها الحاكم لكن للاستقبال ونسبة قاشا يناسبها وسئل ايضاً اذا ادعت عليه بكسوى ماضية فاعترف الزوج بها وانها باقية في ذمته فهل يؤخذ باقراره وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لزمك ذلك بقضاءه او تراض منك لاجاب الكسوة الماضية انما يقر في الذمة بقضاءه او تراض فاذا اقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسره القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاءه او تراض وسئل ايضاً فيمن ادعت عليه بكسوتها الماضية فذكر انه قرر لها كل سنة كذا وكذا فذكرت الرضى بهذا فهل يلزم الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءهما او تراض من الزوجين فاذا قالت لم أرض بما قررته فقد ردت اقراره لانها قد لا ترضى بالقليل وترضى بالتكثير وسئل ايضاً اذا قالت المطلقة انها حامل وأنكر المطلق فشهدت القوابل بالحمل وانها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت انها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي ستان فقالت كنت اظن أني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث حيض وان طال المدة اه * (سئل) فيما اذا كان على زيد دين جماعة ولا يملك شيئاً وله قدر استحقاق في وقف اهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور من نفقته بين أرباب الديون (الجواب) نعم كتبه الفقير عماد الدين الجواب كتابه عم الوالد اجاب * (سئل) في رجل مدين له بغير تقي غلاته بنفقته ونفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لدينه (الجواب) اصحاب الدين مطالبون بملك * (سئل) في رجل كسب يفضل شيئاً من كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طالت منه مسكنها فهل لها ذلك (الجواب) نعم لان نفقة البنت البالغة المعسرة على الاب كالصغيرة كافي الخلاصة والبرازية وغيرهما * (سئل) في رجل له ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكلا وملابس وتأني حاضته الا الدراهم فهل لا تقدر النفقة بالدراهم (الجواب) نعم لا تقدر النفقة بالدراهم والدناير كافي الاختيار لكن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضه اصنافاً او قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في الدر المختار * (سئل) في رجل غيب وترك زوجته وأولاده الصغار منها بلا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال وتريد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم وبأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضره بعد تحليفها أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشئة ولا مضلة مضت عدتها وبعد تحليفها واقامتهاينة على التكليف ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب) نعم رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فلقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر اه قنية أقول ومثله في التمسكتاني وفيه ايضاً ينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفة تعيد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونه يسهل**

مطلب
يبطل الفرض اذا اتفقا بعده
على الاكل عموماً
مطلب
فيما لو طلبت تقدير النفقة
بالدراهم
مطلب
قرر الكسوة دراهم ثم طلبتها
قاشاً لها ذلك
مطلب
اعترف الزوج أن لها بذمته
كسوى لزمته ولا يستفسر
القاضي انه بقضاءه او تراض
مطلب
اعترف انه قرر لها كل سنة
كذا فذكرت الرضى بذلك
لا يلزمه ما اعترف به
مطلب
اذا ادعت المطلقة انها حامل
فالقول لها بالنفقة
مطلب
عليه دين وله استحقاق
يوزع ما فضل عن نفقته على
الديون
مطلب
على الكسوة مسكن ابنته
البالغة الفقيرة
مطلب
له أن يأني ولده بكفايته وان
كافته المحاضنة الدراهم
مطلب
يفرض القاضي النفقة
لزوجة الغائب وبأمرها
بالاستدانة
مطلب
في تقدير مدة الغيبة

احضاره ومراجسته اه وكذا نقله الخبير الرملي في حاشيته عن السارخانية وكتب في حاشيته على المخ
عند قوله وقال زفر يفتى بهاى بالنفقة على القاضى وعمل القضاة اليوم على هذا فتفق به ما نسه اقول
سئلت عن رجل تقدم الى القاضى وقال له ان زيدا المحاضر بالبلد زوجته ابنتى ولم يدخل بها ولا ينفق
عليها فافرض عليه نفقة نفقة نفرض عليه ولم يحضره لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض ويطالب بما فرض
ام لا فاجبت بانه لا يصح لان جواب زفر انما هو فى القاضى وانما استحسن منه المشايخ واقربوا به للحاجة
أما الذى يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علماء شافى واز الفرض عليه من غير حضوره وهو مقيم
ببلده حاضرا فى محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ان الله وانما اياه واجعون اه • (سئل)
فى امرأة فقيرة لها أخ لاب غائب فى بلاد بعيدة طالت من القاضى أن يفرض لها عليه نفقة فهل يكون
الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال فى الخبرين بشرط وجوب نفقة القريب غير ذى الولاد الطلب
والخصوصية بين يدي القاضى فلا تصح على غائب ولو لم يمتد فكيف مع عدم تعيينه به به لم عدم صحة
ما يفعله كثير من القواب فى فرض النفقة لمنزل هؤلاء اه • (سئل) فى امرأة لها جارية مملوكة
تخدمها وتسكف زوجها الفقير الاتفاق على الجارية فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم وتجب لخدمها
المملوك لو كان الزوج موسرا يعنى اذا كان خادما يتفرغ لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها
هكذا قيد الزبلى فى شرح الكتر قال وهو ظاهر الرواية فان كان غير مملوك لها لا تستحق النفقة للخدام
كالقاضى اذا لم يكن له خادم لا يستحق نفقة الخدام من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها اذا علمت
هذا علمت أن الملاقى الكتر على غير ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة
الخدام (سئل) فى الزوجة الحرة اذا كانت من بيت الاشراف ولم يأتها زوجها بضعام مهبيا وهو موسر
والت من نفقة خادمين أو ثلاثة غير مملوكين لها فهل ليس لها ما لبته الا بنفقة خادم واحد مملوك لها
ان كان لها ذلك (الجواب) نعم وفى القسوى الصغيرى المنكوجة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة
الخدام ونفقة الخدام لبيت الاشراف وفى المتأبىة لا زوج أو يستخدم خادما فاذا أبت الخدمة فلا نفقة
نحو الروايات أقول قال فى الجورة قيد بالخدام لانه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد لها وهذا
عنده ما قال أبو يوسف يفرض لخدام من ثم قال فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد منها وانما يجوز
به عند المذاهب قول أبي يوسف وفى فتح القدير والذخيرة لو كان له أولاد لا يكفى به خادم واحد يفرض
عليه لخدام من أو أكثر قد ارموا كغيرهم اتفاقا اه • (سئل) فيما اذا امتعت من السكنى مع جارية زوجها
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كما مر به فى البحر لا يحتاج الى الاستخدام فلا يستحق
عنها • (سئل) فى ذمى له أولاد أخ أيتام لا مال لهم ولهم أم مصلة تكف عنهم المذكور الاتفاق عليهم
فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا تجب النفقة مع الاختلاف دينا لا للزوجة والا ولوال والفروع
المقيم • (سئل) فى امرأة مات عنها زوجها وترغم أن لها نفقة العدة فى تركته فهل ليس لها ذلك
(الجواب) نعم قال فى الدر المختار لا تجب النفقة بأثرها الممثلة ممتدة ممتدة ممتدة الا اذا كانت أم
ولدها حامل من مولاهن فانها لا نفقة من كل المال جوهرية اه • (سئل) فى رجل مات عن أم ولده
الحامل منه وخلف تركته هل يفرض لها النفقة فى تركته (الجواب) نعم لها نفقة فى ماله حتى
تضع كما أفتى بذلك ابن نجيم • (سئل) فيما اذا كانت الزوجة كبيرة والزواج صغيرا فقار له أب فهل
يستدين الأب لنفقة ابنه يرجع بذلك على الابن اذا أسر (الجواب) نعم وكل فى الحائبة واذا كانت
كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الاب نفقة امرأة ولده ويستدين الاب لنفقة ابنه يرجع بذلك على
الابن اذا أسر اه أقول قال الخبير الرملي فى حاشية البصرو كذا فى الزبلى وكثير من الكتب • (سئل)

مطلبه
لا يفرض نفقة عليه
مع امكان حضوره
مطلبه
لا يفرض النفقة على الاخ
القائب
مطلبه
تجب النفقة لخدمها المملوك
لو كان الزوج موسرا
مطلبه
ليس لها الا نفقة خادم واحد
مملوك لها
مطلبه
له أولاد لا يكفىهم خادم واحد
فرض عليه لخدام من أو أكثر
مطلبه
ليس لها الامتناع من
السكنى مع جارية
مطلبه
لا نفقة على الذمى لا ولاد
اخيه المسكين
مطلبه
لا نفقة لعدة الموت
مطلبه
مات عن أم ولده الحامل منه
لها النفقة فى تركته حتى تضع
مطلبه
فى نفقة زوجة الصغير الفقير

في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقتها (الجواب) لا يجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر بالاستدانة والزجوع عليه إذا حضر أقول هذا موافق لما في متن الملتقى ومتن المختار من أن نفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيرا فقيرا أو زمرنا اه فان مفهومه انه اذا كان صغيرا غنيا أو كبيرا غير زمر لا يجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا يجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالاولى ولا يخفى أن ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمر أو كان غنيا فلا يجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته على انه في باب المهر صرح في متن التنوير بان الصغير الفقير اذا تزوج ابوه امرأة لا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه كافي النفقة قال شارحه اله لاثي فانه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن اه وهذا قول آخر مقابل لما مر عن الملتقى والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجب نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر والغائب وفي الحاشية وليس على الاب نفقة زوجة الابن وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنه وفي رواية انما يجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً أو به زمانة يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجبر الاب على نفقة خادمه اه قال في البحر وظاهره ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن القول بالوجوب مطلقاً هو رواية عن أبي يوسف اه وأنت خير بآنه اذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضاً عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة على الابن دون العكس فاذا لم يجب نفقة خادمة الاب على الابن لا يجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا علمت ذلك ظهر لك ضعف ما في المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقعات قدرى أفندي من انه يجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب الخ اذ لا شبهة انه لا يارض ما في الكتب التي قدمناها متونا وشروحاتنا وولدالم يقول عليه المؤلف هابل أفني بما في عاقبة كتب المذهب المعتمدة تبعاً للمدة المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ اسماعيل الحائلي اللهم الا أن يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجبره القاضي على دفع النفقة لتسكون ديناً على ابنه الغائب يرجع به عليه اذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الحاشية من أن الاب يستدين لنفقة زوجته ابنة الصغير الفقير يرجع عليه اذا أسر فليتأمل * (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابوين في نفقته جبر * (سئل) في امرأة مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم قال في التارخانية اذا كانت المرأة رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انقروى * (سئل) في حرة مريضة لها زوج موسر وهي لا تمنع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لاشغل لها غير نجدتها بالفعل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المملوكة لها لاشغل لها في التنوير * (سئل) في رجل انفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها ثم ابت التزوج به وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم ويرد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم انفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقاً وان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا رجوع مطلقاً اه مجر عن العمادية وغيره وافتي بذلك الخير الرملى * (سئل) في ايتام فقراء لهم ابن عم عصبه فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم لانه ليس بمحرم وان كان واوئنا وشرط النفقة ان

مطلب

في تحرير نفقة زوجة الغائب على أبيه

مطلب

على الفقير الكسوب ان يدخل امه في نفقته

مطلب

للمجنونة النفقة اذا لم تمنع نفسها من الزوج

مطلب

عليه نفقة زوجته المريضة ونفقة خادماتها المملوكات لها

مطلب

انفق على معتدة الغير الخ

مطلب

لا نفقة على ابن العم

يكون محرما كما مره (سئل) في مريضة انتقلت الى دار ابويها وطلب زوجها نقلها الى مسكنه الشرعي فامتنعت مع امكان ذلك فهل لا يلزمه نفقةا والحالة هذه (الجواب) نعم مرضت في بيت الزوج بعد الدخول فانقلت الى بيت أبيها فالوان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمعرفة أو فوجها فلم تنقل فلا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فانها النفقة بحره (سئل) في رجل فرض على نفسه لطفه كل يوم كذا وأذن لام الصغل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرفت على ابنها في مدة معلومة ومات الأب عن تركه وترك الام الزوج بذلك في التركة فهل له ان ذلك (الجواب) نعم وأفتي بذلك الخبير الرمي قائله وقد وضعت ذلك في حاشيتي على البحر ومنظيره (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب لهم جدة لام موسرة وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدتهم المنزورة (الجواب) نعم ولو استويا في المحرمية كعم وخال رجح الوارث للخال ما لم يكن معسرا فيجعل كالميت شرح التنوير والجدة هنا وارثة للخال فالنفقة عليها (سئل) في معسري عيال عاجز عن الكسب له ابنا بنت موسران هل تلزمهما نفقة (الجواب) نعم وتجب على موسر يسار الفطرة النفقة لاصولها ولو آباء أمه ذخيرة وقامه في شرح التنوير والبحر (سئل) في يتيمة اها مال مختلف عن أبيها تبت يد وصيرت أمها الانفاق عليها الامن مالها المذكور والتمت جدها لانيها الانفاق عليها من مال نفسها متبرعة وابقا مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة فهل تجب الجدة الى ذلك (الجواب) نعم وفي المنيعة تزوجت ام صغير توفي أبوه أرادت تربيته بالنفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته بها دفع اليها لآلها ابقا مالها وفي المحاوي تزوجت بأجنبي وأرادت تربيته بنفقة والتمت ابن العم بمجانا ولا حاضنة له فله ذلك اه شرح التنوير للملائي من الحضانة ومثله في المنع أقول ظاهر استدلال المؤلف بذلك أن النتيجة في صورة السؤال تدفع للجدة المنبرعة مع أن الحضانة للام لانه لم يذ كر في السؤال انها ساقطة الحضانة بتزويج ونحوه وفي دفعها للجدة ابطال الحق الام في الحضانة وقد يقال فيما نقله عن المنيعة دليل على دفعه للجدة المتبرعة ابقا مالها ويسان ان الام في مسألة المنيعة لما تزوجت سقطت حضانتها فمسارت بمنزلة الوصي فاذا تبرعت بالنفقة تقدم على الوصي الطالب للنفقة ابقا مال الصغير وان كانت تربيته في حجر زوجها الاجنبي عنه ولا يقال انها قدمت على الوصي لابقا مالها ولو كونهما أشفق عليه من الوصي لانا نقول العلة ابقا ماله فقط بدليل مسألة المحاوي فانه مصرح بدفعه لاس العم المتبرع ابقا مالها وان كانت أمه الطالبة للنفقة أشفق فعلم أن مصلحة ابقا ماله مقدمة على مصلحة كونه عذامه الساقطة الحضانة واذا تبرعت الام الساقطة الحضانة ودفع اليها ابقا مالها مع كونها تربيته في بيت زوجها الاجنبي الذي ينظر اليه شرا ويظلمه نرا فدفعه الى جدته في مسئلتنا اولى لان لها حق الحضانة في الجملة ولها شفقة عليه وفي دفعه اليها ابقا مالها وانما هرا ان التبرع بأجرة الحضانة كالشروع بالنفقة لانها منها فان قلت يرد عليك ما مر في باب الحضانة عن الخاتبة صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد بمجانا ولا تمنعه عن الام والام أبى ذلك وتطالب الأب بالأجرة ونفقة الولد اخلافا فيه والخبير انه يقال للام اما أن عسكى الولد بغير اجر وأما أن تدفعه الى العمة اه فقد جعل العمة المتبرعة أولى من الام عند عسار الأب ومقهوره كما قال الشرنبلالي والخير الرمي انه لو كان الأب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظرا للصغير اه وهذه في مسئلتنا الصغيرة مال في دفع منه الأجرة للام نظرا لها في ابقاها عند أمها قاسا على ما لو كان أبوها موسرا قلت قد علمت مما مر أن النظر لها في ابقا مالها المحتاجة اليه في صغيرها وكبرها أولى من النظر لها في ابقاها عند أمها بخلاف ما اذا كان أبوها موسرا فانه يؤمر بدفع الأجرة من ماله فان فيه نظرا لها بلا ضرر عنها والحاصل انه قياس مع الفارق فان المقيس عليه لا ضرر فيه الصغيرة أصلا بخلاف المقيس فانه

مطلب
مريضة يمكنها النقلة الى بيت الزوج وامتنعت لانفقة لها

مطلب
فرض عليه لطفه كذا وأذن لام الصغل المطلقة كذا وأذن لامه بالانفاق ثم مات ترجع في تركته

مطلب
النفقة على الجدة لام دون الخالات

مطلب
تجب نفقة العاجز على ابني يفته الموسرين

مطلب
تريد أم اليقية الانفاق عليها من مالها والجدة تبرع بذلك اه ذلك

مطلب
تحرير معهم فيما لو طابت الام الأجرة من مال الصغير والجدة تربيته بمجانا

مطلب
لها أب معسر وعمة موسرة الخ

وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة أخرى وبهذا يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغير توفيت أمه وترك له مالا وله أب معسر وحنة لام وحنة لاب متزوجة بجدا الصغير وأرادت أم أمه تربيته بأجر من ماله وأم أبيه ترضى بترتيبه مجانا وقد كنت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة ومات فيها الى الجواب بدفعه لحنه المتبرعة لما ذكرته آنفا وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم * (سئل) في الزوج اذا اراد السفر وتخشى زوجته أن لا ينفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفلا بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي الى ذلك (الجواب) نعم والمسألة في البحر وقد أفتى بمنزلة الخير الرمي أقول وأطاه فحمل حصة الكفالة بها ولو لم تكن مفروضة وبه مرجح في البحر عن الذخيرة وبأني تمامه قريبا * (سئل) في حاضنة لابنها تريد الدعوى على جد الاب بنفقة ماضية مفروضة عليه للاب وحده بذلك وهو فقير فهل لا يجبس بذلك (الجواب) نعم * (سئل) في الزوج اذا اراد السفر شهر او دفع لزوجته نفقة شهر وتكلفه الى ان يأتيها بكفيل يكفله الى اياه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في كفاية النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة (الجواب) نعم الكفاية بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا تصح وبهذا أحدهما تصح كما في الذخيرة بمرتب قوله ولا تجب نفقة قضت الا بالرضى أو القضاء أقول هذا في غير مسألة الكفاية لمريد السفر أما فيها فتصح مطلقا كما قد مضى آنفا عن الذخيرة ولعل وجهه أن تلك المسألة مبناها على الاستحسان رفقا بالزوجة كما قالوه فلذا لم يشترط في صحتها الفرض كما أشار اليه المير الرمي في حاشية البحر لكن نقل عن التتارحانية عن كتاب الاقضية رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل الا أن يسمى لكل شهر شرا ومعهناه أن الزوج مع المرأة يصطلمان على شيء مقدرا لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فحينئذ يجوز الضمان ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرمي وتقدم أنه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الابد وعابيه القوي وذكر في الخلاصة أن الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنة ونفقة الا أن يضمن وأطلق فظاهره جواز الضمان معاقلا الا أن يحمل على المقيد ووجه عليه متعين توفيقا بين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق حصة الكفاية بها على ما اذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال ان مسألة مريد السفر كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي في اشتراط التراضي والاصطلاح على شيء معين توفيقا بين كلامهم أيضا فليتأمل * (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة مطيعة للوطء فهل تجب نفقتها على زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة لصغيرة لا تصلح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصلح للزوجة لا غير اختلافوا فيه وان ظن هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالتمس لا يلزم والالتزام باطل وان كان الزوج صغيرا أو مريضا لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يؤاخذ بها بلا ضمان اه * (سئل) في رجل فرض عليه القاضي لولديه الصغيرين نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر امره للقاضي وأخبره جماعة بفقره فحط عنه جانبيا وأبقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الحط صحيحا (الجواب) نعم ثم ينظر ان مكان ما وقع عليه الصلح أكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفو وهي ما يدخل تحت تقدير المقتدرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان الصالح عليه أقل بأن كان لا يكفيهم بزيادة الى مقدار كفايتهم بحر * (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أخ يتيم غني فهل يؤمر الوصي بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسألة في البحر والنهر تحت قواه وتكفي محرم فقير عاجز عن اكتساب بقدر الارث * (سئل) في طائفة من عذبتها ولها ابن رضيع تطلب من أبيه على ارضائه اجرة فرائدة من الاجنبية ترضيه مجانا فهل تكون الاجنبية أولى فترضيه عنده

مطلب
حادثة الفتوى في زماننا

مطلب
للزوجة طالب الكفيل بنفقة
شهر اذا اراد الزوج السفر

مطلب
لا يجبس المجدا الفقير بنفقة
الصغير الماضية

مطلب
دفع لها نفقة شهر وتريد منه
كفلا الى اياه لا يلزمه ذلك

مطلب
مهم لا تصح كفاية
نفقة الزوجة قبل الفرض
أو التراضي

مطلب
تجب النفقة لصغيرة مطبقة
الوطء

مطلب
فرض عليه فوق القدر
المعروف يحط عنه منه

مطلب
تجب النفقة في مال الصبي
لعمته الفقيرة العاجزة

مطلب
المتبرعة بالارضاع عند الام
أولى من الام

مطلب عليه ان ياتى بطعام مهيا حيث كانت من لا تقدم

قوله وماذا الخ لعل فيه تحريفا والاصل بخلاف ماذا لم الخ بدليل الاستدراك تأمل اه معصية

قوله بان لم الخ كذا في الشرح والاولى ان يقول بان لم يوجد غيرها اه معصية

مطلب فيما اذا امتنت الام عن ارضاع ابنها

مطلب فيما اذا تكفلت بنفقة ابنها

مطلب اذا تمرد بالانفاق على والدي بنتم له الوجوع

مطلب غاب الاب وله اخوان موسران يؤمران بالانفاق على اولاده

مطلب الام أولى بحمل النفقة من سائر الاقارب

مطلب لا يصح امر الام بالاستدانة ترجع على الصغير بدلوغه

مطلب تحرير مهم في قولهم لمحق الصغير بالميت وقولهم يرجع الام الموسرة على الاب الممسر

(الجواب) نعم (سئيل) في امرأة امتنت من الخبز والطين وهي من لا يخدم لغيرها فهل على زوجها ان ياتى بطعام مهيا (الجواب) نعم (سئيل) في امرأة ابت ارضاع ولدها فهل لا تجبر على ذلك وبه سائر الاب من ترضعه عندها (الجواب) نعم ولا تجبر الا ان ترضع ولدها بمشي قضاء وان لم يهاديانه لانه كالنفقة وفي على الاب واطلاقه نعم ما اذا لم يكن للاب ولا للصغير مال وذكر الحنفية انها في هذه الحالة تجبر قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الحاشية تجبر في هذه الحالة عند الكل وما اذا لم يجد من ترضعه او وجد الا ان الولد لا يأخذ ثدي غيرها لانه يتغذى بالدهن وغيره من الماشات لكن الاصح انها تجبر ايضا وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الا صوب لان قصر المصبي الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشراب سبب لرضعه وموته ويستأجر الاب من ترضعه عندها لان الحضانة والنفقة عليه فهو وفي شرح التنوير للملاق ولا تجبر من لها الحضانة عليها الا اذا تعينت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال (سئيل) في حاضنة لابنها تكفلت بنفقة مده ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يد اخوته فهل تسكون نفقته في ماله (الجواب) نعم وفي قضاء الصلابة الشلبي في امرأة فقيرة لها زوج غني طلقها وبانت منه بائة ضاعت عنها ولها منه بنت صغيرة فأرادت السفر بها فنفقها حتى تنكح ببيتها مادامت مسافرة فتكفلت بها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر اجاب الذي يظهر ان هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام ما لا يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا خالها او طلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن تخلصها نفسها ولها ان ترفع أمرها لئلا يكره في أمرها بالاستدانة لثقة الصغيرة المذكورة ترجع بتقدير ذلك على أيها اه ملخصا ومرفوعا عن البرازية قوله ولو طلق هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالتزم لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة (سئيل) فيما اذا تمرد زيد بان ينفق على ولدي بنته الصغيرين ولهما اب حاضره وموسر ويدزب الا ان الرجوع عن تهمة فهل له ذلك (الجواب) نعم لسائرنا (سئيل) في صغار لا مال لهم ولا كتب ولهم اب معسر غاب وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله اخوان موسران حاضران هل يؤمران بالانفاق على الصغار ليرجعا على أيهم اذا أسير (الجواب) نعم في الذخيرة اذا كان الاب معسرا والام موسرة يؤمران تنفق من مالها على الولد فيكون دينها ترجع به عليه اذا أسير لان نفقة الصغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بأمر القاضي فترجع عليه اذا أسير ثم جعل الام أولى بالحمل من سائر الاقارب بحر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادي قال ويفهم مما في الذخيرة انها ان كانت فقيرة تستدين من الاقرب قال اقرب من اهل الاب فان لم يوجد بدفن قرابتها ويكون ذلك دينها يرجع به على الاب ان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اه وفي البرازية واذا لم يكن للصغير ولا لاقه مال فأمر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بدلوغه لا يصح ولا ترجع اه اقول مرأول باب النفقة ان الاصل انه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابة موسر وممسر ينظر الى المسران كان يعز كل الميراث فيجعل كالمعدوم الخ ومقتضى هذا الاصل ان تجب النفقة على الام الموسرة بالرجوع وكذا تجب على الاخوين الموسرين في مسائلنا ولذا اقل في الذخيرة قال في الكتاب المجدي عزلة الاب في استحقاق النفقة عليه اذا كان الاب ميتا او كان الاب حيا لانه فقير لان الفقير ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اه وصريح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من انه لا يفرض النفقة على المجد وانما يؤمر بالانفاق ويكون دينه على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب ومناقض بنفقة الصغار على المجد ولم يرجع على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على المجد فكذلك نفقة الصغار اه وحاصله ان الاب اذا كان فقيرا

غير من تخب نفقة الاولاد على المجدد المومر خلافا للقدوري وان كان الاب فقيرا زمتا فهي على المجدد اتفاقا
 وبما هو التعليل الذي ذكره عن الكتاب ان ذلك ليس خاصا بالمجدد ولا يكون الاب زمانا بل يكفي مجرد
 فقره وهذا المختار لا يطلق المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده احدى لقول الخاتبة نفقة
 الاولاد الصغار والامات المسرات على الاب لا يشارك في ذلك احدى ولا تسقط بفقره اه وهذا الاشكال
 قوي جدا يصرفه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاما طويلا
 عن الذخيرة من جلته ما مر نقله عنها ثم قال بهذه وحاصله ان الوجوب على الاب المسرا انما هو اذا انققت
 الام الموسرة والافاق الاب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد
 من اصلاح المتون والشروح كالا يخفى اه كلام البحر يعني ان قول المتون والشروح لا يشارك الاب
 في نفقة ولده احدى ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان الاب موسرا او كان معسرا او كان للاولاد ام
 موسرة فان النفقة على الاب وانما تؤمر الام بالانفاق عليهم ديناعليه وأما اذا كان الاب معسرا ولم توجد
 في المسألة ام موسرة بأن وجد فيها المجدد الموسر مثلافان النفقة حينئذ توجب على المجدد بل لا رجوع على الاب
 بناء على ما صححه في الذخيرة من المحاق الاب الفقير بالميت ففي هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير
 الاب مع وجوده وهو وارد على إطلاق المتون والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقييدها بغير هذه
 الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل ما في المتون على ما اذا كان الاب موسرا لكن ما قدمناه عن
 الخاتبة مخرج في التميم وأجاب الخبير الزملي بقوله لا حاجة لاصلاحها لانها واردة على الرواية الثانية
 وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اه والظاهر انه أراد بالرواية
 الثانية ما قدمناه عن القدوري من انها لا تقرض على المجدد وانما يؤمر بها الرجوع بها على الاب اذا أيسر
 وحاصله انه لا فرق بين الام الموسرة وغيرها كالمجدد لان في النفقة انما توجب على الاب الفقير والسكن
 تؤمر الام أو غيرها بالانفاق على الاولاد لتكون ديناعلى الاب فكلام المتون والشروح ما شى على رواية
 القدوري بعدم حمل الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختيارا وترجيحا لتلك الرواية على خلاف
 ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غير
 زمني اذ لو كان زمانا توجب نفقة الاولاد على المجدد اتفاقا لان نفقة الاب نفسه واجبة حينئذ على المجدد كما مر
 فهذه المسألة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك ان قولهم في الاصل المار اذا
 كان المعسر يحزر كل الميراث يجعل كالمعسر ليس على إطلاقه ايضا بل هو مقيد بما سوى الاب الغير الزم
 لما علمت من ان الاب اذا كان غير زمني لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح * فافتم
 هذا التحرير الفريد * الذي يفوق الدرا المنضيد * (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله اولاد
 فامرون لامال لهم ولا كسب ولهم ام فقيرة عاجزة وعثمان عسديان موسران فهل تكون نفقتهم على
 البين (الجواب) نعم اقول اى بل لا رجوع على الاب اذا أيسر لانه هنا فقير زمني فيجعل كالميت
 بالاتفاق كما علمت مما حذرناه آنفا * (سئل) في يتيم ذى مال ويسار وله ام معسرة لا مال لها
 ولا كسب فهل تكون نفقة امه في ماله (الجواب) نعم واتقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه
 وعلى نفقة زوجته وعياله وقربائه كالبالغ اشباه من احكام المهيان * (سئل) في ذممة أسلمة
 ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم باسلام الولد تبعالامه وعلى الاب
 نفقته (الجواب) نعم ولا توجب مع اختلاف الدين الا بالازوجية والاولاد فشمع الابوين والاحداد
 والمجذبات والولد والولد بحسب * (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها اولاد ذكور وبنات موسرون
 فهل تكون نفقتهم عليهم باليسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشعرا وفي

مطلب
 في قول البحر لا بد من اصلاح
 المتون والشروح

مطلب
 نفقة اولاد المجنون على عيهم
 مطلب
 ينق من مال المبي على
 امه الفقيرة
 مطلب
 نفقة ابن المسلة على أبيه
 الذي
 مطلب
 نفقة الام على اولادها باليسوية

المخلاصة وبه يقتضى وفي القتح وهو الحق بصره * (سئل) في بئمة في حجرها مالها دارهم فاشترت الام
للبيعة ما لا بد لها منه بمن مثله فهل لها ذلك (الجواب) نعم الام والاخ وسائر المحارم لا يملكون
الاتفاق على الضمان من مالهم الا بما راجع اليهم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان اتفقوا ضمنوا
في المحكم لعدم الولاية وعن محمد انه استحسن في ما لا بد له من ماله دفعه للفساد والمختار انه اذا كان من
جنس النفقة يملك في حجره ام لا وان لم يكن طعاما ان دراهم يملك ان كان في حجره والا وان كان يحتاج
الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا ان يجعله المحاكم وصيا برأيه * (سئل) في ايتام لهم دار ليس
لهم مال سواها ولهم اخ لاب موسر وام وصى عليهم تكلف الاخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم
وتنفق عليهم من ثمنها وتقع الام من تكليف الاخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمسألة في البحر
وحاشيته للخير الزملى أقول وعبرة البحر عند قول الكثر واضفه الفقير وان كان للصغير عقار أو أرودية
أو ثياب واحتج الى النفقة كأن للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء اه وعبرة
الخير الزملى ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة الفتوى اذا أمر القاضي أمهم بالاتفاق عليهم وليس
لهم سوى حصته من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم او لا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم
من ثمنها والسكنى من النفقة واذا فرغ وجبت عليها اه وكذب في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة
الزملى المذكورة أقول الظاهر ان مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار الخ اذا كان الصغير
لا يحتاج اليه اما اذا كان محتاجا للسكنى عقاره وليس ثيابه وارديته لافائدة في بيع ذلك لانه لو باعها
الاب احتاج الى شراء غيرها وانظر ما يأتي عند قوله والفقير محرم حيث قال في البحر هناك واختلفو في حد
المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقل هو الذي تحمل له الصدقة وقل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل
يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختلافا لرواية الاخ
بالاتفاق عليها وكذا لو كانت بنتا أو اما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال
المسلا في الدر المختار بحيث تحمل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الحاشية
معصرة لها مسكن تسكنه ولها الخ موسر قالوا لا يبيع الاخ على نفقتها وقال الخصاص ببحر وقال شمس الائمة
الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها او خادم
يخدمه او دابة يركبها لا تجب نفقة على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب
النفقة وعندنا الكل سواء وملك الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها افضل بان يكون يكفيه ان يسكن
في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يبيعها ويشتري من ثمنها
خديسة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر
المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية التي قال انها الصواب بأن يبيع
المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل احد ان يسكن بالكرام والمنزل المشترك اه ومقتضى هذا التعليل
انها لا تباع وان كان فيها افضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فاعتزم هذا الكلام والسلام * (سئل)
في رجل اسكن زوجته في مسكنه الشرعى ولها ابنا كبار من غيرهما كنون معها في مسكنه بلا اذن
ويريد منهم من اسكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت
خال عن اهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وامته وام ولده وأهلها ولولو ولد هان من غيره علائق على
التنوير * (سئل) في بكر بالغة لا مال لها ولا كسب ولها اب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة
دون أمها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغة والابن بالغان ما اوعى على الاب خاصة به يقتضى وقيل
على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها كآثره ملق * (سئل) في المرأة اذا لم تكن زوجها من البدخول

مطلب
في ايتام لهم دار واخ موسر

مطلب
تحويلهم فيما اذا كان للفقير
دار او اتمعة هل تجب نفقته
قبل بيعها ام لا

مطلب
له منع اولاد هان غيره من
السكنى في مسكنه

مطلب
مطلب نفقة الولد على الاب
دون الام

في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسأله النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشرة
 لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم * (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل يجب
 نفقة على أخيه الموسر (الجواب) نعم * (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر مجهول معلوم دفعه
 لها ثم امتنع من الدخول بها والافتقار عليها وهي في بيت أهلها ولم يضاها بالنفقة وإذا طالها لا تمتنع
 ولا مانع من جهتها أصلا ثم طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج
 قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلاق وكذا
 لو منعت نفسها بحق برأيه * (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عيها ابن فقير لا مال له وله كسب
 لا يفي بنفقة عياله ولها ابن موسر فهل تلزمه نفقتها (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
 دفع لخطبته دراهم لنفقة عياله بنتها منه الصغيرة فتزوجت بأجنبي بعدما انفقت البعض وانتقلت حضنة
 الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل)
 في رجل سافر وله أب فقير عاجز ولها ثوب قدر استحقاق في وقف أهل تحت يد ناظر الوقف انقربه
 وبالأبوة وطالب الأب فرض نفقته من القاضى في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم
 وأجاب بمثل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد * (سئل) في حائضه ابتنتها السيمة طلبت
 من جد البنت لا ينفقها للبنت وأجرة لمضانتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب إلى ذلك
 (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة وصى على أيتامها أذنت لزوجها بأن يتفق عيها بم ويرجع
 بنظر ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فأنفق مبلغا معلوما ويريد الرجوع بنظره كذا كره هل له ذلك
 (الجواب) نعم والله أعلم

(باب ثبوت النسب) *

(سئل) في رجل تزوج حبلى من زنى ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من حين
 تزوجها وإذا دعيت أمها حبلى منه وإن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقهم ولا يثبت النسب
 منه بذلك (الجواب) نعم قال في التتوير وصح نكاح حبلى من زنى لا حبلى من غيره أه وفي فتاوى
 ابن نجيم من باب التمييز إن جاءت به لستة أشهر فأكثر ثبت منه والافلا إلا أن يدعيه ولم يقر أنه من
 الزنى وفي التتوير قال إن نكحتها فهي طالق فنكحتها فولدت نصف حول منذ نكحها لزمه نسبه احتياعا
 أه (سئل) في الزاني إذا أراد أن ينكح من زنيته المحبلى منه هل يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها
 والولد له وتلزمه النفقة أقول ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر كما يعلم مما
 قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الحية رجل زنى بأمرأة فحملت منه فلما استبان حملها تزوجها
 الذي زنى بها فالنكاح جائز فإن جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه لأنه
 جاءت به في مدة حملها فثبت نكاح صحيح وإن جاءت به لاقل فلا أه * (سئل) في رجل اشترى
 جارية فوطئها ابنه بلا وجه شرعي وحملت منه وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب)
 نعم ولو أنه تولد جارية أحد أبويه أو جداه أو أمهاته وقال ظننت حالي فلا حد للشبهة ولا نسب إلا أن
 يصدق فيه وإن ملكه بمواعتة عليه من شرح التتوير لعل في من آخر باب الاستيلاء وأجاب المؤلف
 بمثل ذلك أيضا فيمن وطئ جارية أمهاته * (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها
 ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وإن لم يدعه وتلزمه نفقته (الجواب)
 نعم * (سئل) فيمن ولدت بعد موت سيدة ما وأدعت أن الولد منه لكونه كان يضاها والمحال أن
 السيد لم يدع الولد ولا اقتربه فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم * (سئل) في المعتدة

مطلبه
 منته من الدخول إلى منزلها قبل
 أن تسأله النفقة فهي ناشرة
 مطلبه
 نفقة الزمن على أخيه الموسر
 مطلبه
 للزوجة النفقة قبل الزفاف
 مطلبه
 لها ابن فقير وابن ابن موسر يجب النفقة
 عليه
 مطلبه
 أنفقت على بنتها بعض الدراهم ثم
 تزوجت فله مطالبة بما بقي
 مطلبه
 له استحقاق في وقف تفرض فيه نفقة
 أبيه
 مطلبه
 لها طلب النفقة وأجرة الحضنة من
 مال الصغيرة
 مطلبه
 أذنت لزوجها بأن يتفق على أيتامها
 يرجع في مالهم
 مطلبه
 تزوج حبلى من زنا فحملت به لاقل
 من ستة أشهر لا يثبت النسب
 مطلبه
 يصح تزوج من زنيته المحبلى منه ويثبت
 النسب إن ولدت لستة أشهر فأكثر
 مطلبه
 وطئ جارية أبيه وولدت منه الخ
 مطلبه
 تزوج امرأة فولدت بعد ستة أشهر
 يثبت نسبه منه
 مطلبه
 لا تصدق الثقة بمجرد قولها الولد من
 سيدى

عن طلاق بائن اذ تزوجت بائن في العدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد للاول لفساد النكاح الثاني وللزوج الثاني أن يحدد العدة عليها برضاها (الجواب) نعم المعتدة عن طلاق بائن اذ تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم يتظر ان ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا خاتمة من فصل النسيب * (سئل) في رجل وطئ جارية امه فحبلت منه واقر بان الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه (الجواب) نعم وتقاهام الله تعالى أعلم

(*) كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاية والايق * (سئل)

في رجل قال للملوك هذا ابني عتق عليه بلانية بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية وكذا هذه امي وعنده ما لا يعتق ان يصلح أن يكون ابنه أو ابيا أو اماه * (سئل) في رجل قال لرفيقه انت مدبر فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال ويسعى في ثلثه ان لم يترك غيره وله وارث لم يجز التدبير وان اجازته عتق كله ويسعى في كله لومدينوا ويستخدم المدبر ويستاجر والمولى أحق بكسبه وارثه * (سئل) في رجل دبر جاريته في صحته ثم مات عن تركته فخرج الجارية من ثلثه او يريد بعض ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب) عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لان التدبير في حكم الوصية لكونه تبرعا مضافا الى ما بعد الموت فينفذ من الثلث * (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره فترجى الابن المذكور حررة بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فهل هم احرار (الجواب) نعم قال في المراج وولد الحررة من العبد حر لانه تبع لها * (سئل) في عبد مشترك بين صبي وكبير اعتق الصغير فكيف حكم حصه الصغير (الجواب) قال في البحر وان اعتق نصيبه فله شريكه أن يجزأ ويستعي والولاية لهما أو يضمن لوموسرا ويرجع به على العبد والولاية له ثم قال بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد برجع منه الاعتاق فلو كان الشريك صبيبا ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استعصى أو كاتب لانه ضمنان فنقل الملك فصار كالبيع واختيار السامية كالكتابة وللولى ولاية يبيع مال الصبي وكتابة عبده وللقاضي أن ينصب وصيا ليجزأ أحدهما وليس لهما اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي كافي البسائع اه * (سئل) في ام ولد مات مولاهما هل تعتق بموته من كل ماله ولا تسعي لدينه (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والدرر والاشباه * (سئل) في الامه اذا ولدت من سيدها سقط اظهر بعض خاتمه فهل تصير به ام ولد ولا يجوز له بيعها (الجواب) نعم ونقل الاولى من التنوير في الحبس والثانية منه في الاستيلاء * (سئل) في معتقة مات سيدها عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه الصبي فهل ينتقل ولاؤه لابن العم للصبي (الجواب) نعم والمسألة في الولاية من المتون * (سئل) فيما اذا ابقى عبد مديدا فآخذه عمو وأشهد أنه آخذه ليرده لمولاه ثم ابقى من يده بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وشرحه * (سئل) في امرأة مرضت جاريته فافقأت مجبراتها ان ماتت هذه الجارية من مرضها المزبور فهل حررة ثم برئت من مرضها المزبور وترغم انها عتقت بذلك فهل لا تعتق (الجواب) نعم وان اضافته الى ملك أو شرط صح أي ان اضاف الى العتق الى ملك بان قال اني ملكك فانت حر

مطلب
تزوجها فولدت لاقل من ستة أشهر فالنكاح فاسد ولا يثبت النسب منه
مطلب
استولد جارية امه واقربه وصدقته في احلاله وفي نسبه يثبت نسبه منه
مطلب
قال للملوك هذا ابني عتق عليه
مطلب
في حكم المدبر
مطلب
دبرة تعتق بموت سيدها من ثلثه
مطلب
ولدت الحررة من العبد حر
مطلب
فيمالوا اعتق شريك الصبي حصته من العبد
مطلب
عتق ام الولد بموت سيدها من كل ماله
مطلب
استطاعت سطة ظاهر بعض خلقه تصير به ام ولد
مطلب
ينتقل الولاية لابن عم المعتق دون بنته وأخته
مطلب
أخذ الا بقاء ليرده وأشهد ثم ابقى منه لا يضمنه
مطلب
العتق المعلق لا يقع الا اذا وجد شرطه

أوالى شرط كقوله لعبدته ان دخلت الدار فانت حر فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحره (سئل)
في رجل زوج امته من عبده الجاريتين في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم
(سئل) في الاب هل يملك اعتناق جارية ابنه الصغير اولا (الجواب) قال في البسيط
لا يملك الوصي اعتناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتناق اضرار محض
للعبد فقلت وكونه على مال ليس الاجل منه للعبد مديونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعتناق على مال ولا
يجوز كل منهما ادب الاوصياء من فصل الاعتناق (سئل) في مملوك اشتراه زيد من سيده بثمان
معلوم قبضه وتسليم المشتري للمملوك وذهب به متقاد للارق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المملوك
انه حر الاصل واقام بينة عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بينته ويقضى بوجوبها (الجواب) نعم
حيث انقاد للارق لا يقبل قوله الا يبرهان شرعي كما صرح بذلك في البرازية وغيرها (سئل) في رجل
اعتق عبده في صحته مخبزا الذي بينه شرعية ثم مات عن ورثة راعين انه لم يصح عتقه لكون سيده
لم يكتب له صك بالعتق فهل يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم (سئل)
في رجل اعتق عبده مخبزا الذي بينه شرعية والآن يريد بيعه زاعما انه كان مديونا عند عتقه فهل العتق
صحح ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم والله تعالى اعلم

(كتاب الايمان والنذور)*

قد متنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلاف بالطلاق فلتراجع هناك (سئل)
فيما اذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى ان لا يفعله وان فعله يكون دينه لكافرا ثم فعله فهل
عليه كفارة يمين اولا وهل يكفر بذلك اولا (الجواب) اما المحلف بالله تعالى ففيه كفارة يمين اذا فعل
المحلف عليه واما تديق الكفر بالشرط فيمين كما صرحوا به في كتاب الايمان واما الكفر فلا يصح انه
لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده انه يمين وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بما شارة
الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير
وشرحه والندور والبحر وغيره وفي التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جناس هذه المسائل ما اختاره
شمس الامامة السرخسي ان يظن ان كان المحلف يعتقد ان يمثل هذا اليمين كاذبا كفرا يكفر والا فلا لان
الاقدام عليها يكون رضي بالكفر اه وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على انه ان اعتقد الكفر به يكفر
والا فلا اه وافتي بذلك شيخ الاسلام على افندي (سئل) في رجل اشهد عليه انه ان اخذ بينته
من جدها يكن في ذمته لمطبخ والى البلدة كذا من القروش فهل اذا اخذها من جدها لا يلزمه شيء
(الجواب) نعم لان النذر لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى القاضي بالنذر وان
كان صحيحا كما في المحرقة وغيرها (سئل) في ذمي صباغ اشهد على نفسه انه ان صبغ صوبا صبغا
اصفر يكن عليه نذر لمخبر ومين كذا من الدراهم فهل اذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لعدم
صحته النذر لمخلوق وشرط النذر ان يكون من مسلم كما في البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير
مكلف ولا من سفيه بحال كما ذكره الزياي في الحجر واما المحرقة فليست شرطا فيصح نذر المملوك الخ من
رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق (سئل) في رجل قال ان فعلت كذا فعلى تجهة كذا
مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال انه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل اذا
فعله وكان النذر مستوفيا للشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاء النذر او كفارة اليمين ولا يقضى عليه
بالنذر ولو كان النذر صحيحا (الجواب) نعم اذا كان النذر معاقبا بشرط لا يريد به فهو مخير بين الوفاء
بالنذر او كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير وفي الدرر وبه يقتضى وفي البرلزبة وعليه الفتوى لكثرة

مطلب
زوج امته من عبده فالولد
رقيق

مطلب
لا يملك الاب اعتناق جارية
ولده الصغير

مطلب
حيث انقاد للارق لا يقبل قوله
انه حر الاصل الا يبرهان
شرعي

مطلب
يصح العتق وان لم يكتب به
صك

مطلب
يصح اعتناق المديون
مطلب
حلف لا يفعل كذا وان فعله
يكون دينه لكافرا

مطلب
قال ان فعلت كذا فعلى لمطبخ
الوالى كذا لا يلزمه شيء
مطلب
لا تسمع الدعوى بالنذر
ولا يقضى به القاضي

مطلب
لا يصح النذر من كافر ولا من
غير مكلف ولا من سفيه بحال
مطلب
اذا علق النذر بما لا يريد به
يخير بين الوفاء به وبين كفارة
اليمين

الباوى وفي الهداية لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهرة نذر فيخير ويجعل الى أى المجهتين شاء أى من الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يجبر القاضى على ذلك لانه لا يدخل تحت المحكم كما صرح به فى التنوير وغيره والله أعلم

(كتاب الشركة) *

(سئل) فى شريكى عنان شرط الربح والخسران بينهما بقدر المال وأذن احدهما للآخر بأن يدفع لعمال الاذن من ماله كل يوم كذا ويعمل فى الشركة فعمل ودفع ما اذن له بدفعه للعمال فى مدة معلومة وحصل خسران فى أصل المال بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال وقيل قول المأذون بيمينه فى ذلك وله احتساب ما اذن له بدفعه للعمال (الجواب) نعم قال قارئ الهداية القول قول الشريك والمضارب فى مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مغضلا والقول قوله فى الضايع والرد الى الشريك والاقرار (سئل) فى رجلين زرعوا فى أرض وقف ذرة مشتركة بينهما نصفين بقرهما وعلمهما حتى استحصدا ويريد احدهما الاختصاص بجميعه متعللا بكونه ساكنيا فى القرية ويطعم الضيوف والوارد من الیهادون شريكه الاخر فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) فى فرس مشتركة بين زيد وعمرو وزيد ربعها وهي تحت يده ولعمرو باقيها طلبها عمرو ومن زيد مرارا لتكون عنده فى نوبته فامتنع ثم كواها بنار بسبب علة بها غير اذن عمرو فحصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمرو ان يضمه ما نقص من قيمة حصته منها بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم قال فى الفتاوى الرحيمية سئل فى فرس مشتركة كواها أحد الشركاء لعلة بنار بغير اذن من السابقين وبغير معرفة تأذى ذلك الى هلاكها هل يضمن ما يخلصهم أحاب الشريك اجنبى فى نصيب صاحبه فليس له أن يعالج الا باذنه صريحا أو دلالة فيحيث انتفى الاذن مطلقا لكون المعالجة عملا متفاوت فيه الناس يضمن الشريك ما يخص بقيمة الشركة يوم التعمدى ضمان السراية بطريقه الشرعى اه ولا يخالف هذا ما فى الدر المختار دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كياها فكواها الحاضر لا يضمن اه ومثله فى المحاوى الزاهدى لان هنا اعتماد على قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر الى قوله بغير معرفة والى قوله صريحا أو دلالة يظهر لك وجه عدم المخالفة طه وراشافيا والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا تشارك زيد وعمرو وعنانا فى مبيع من الدراهم تسلمه زيد باذن عمرو وتجربه والربح على قدر المال وتجربه مدة ودفع امر ومنه مقدار معلوما بحسبه به اذا انفصلا الشركة ثم جحد عمرو ما اخذه من زيد من مال لشركة فهل يقبل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفا (سئل) فى دار مشتركة بين زيد وعمرو وغير قابلة للقسمه سكنها زيد وحده ولا يرضى عمرو بالسكنى معه فيها وقال اما ان تؤجر فى حصتك أو تستأجر منى حصتى أو يسكنها كل منا بمفرده بحسب حصته مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم وبأمر القاضى زيد باختيار وجهه من الالوجه الثلاثة أو يخرج منها زيد وتؤجر لاجنبى ويقسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفتى بذلك المرحوم المجتهد الزحنى فندى العمادى (سئل) فى مهرة مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد ندفعها للبستانى لترعى فى أرض البستان وفارقه بلاذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من البستانى ولا تقصير فى حفظها وتعدرا جزارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم والسرى ذلك أن الشريك حكمه فى حصته شريكه حكم المودع كفى المخبرية من الشركة فيكون البستانى مودع المودع قال فى التنوير من الوديعه ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان بخلاف مودع الغاصب فيضمن اياها واذا ضمن المودع رجع على الغاصب اه أقول يشكل عليه المسألة لآتية وما صرحوا به من أن كلا

مطلب
الذو لا يدخل تحت المحكم

مطلب
الخسران على قدر المال
ويقبل قول الشريك بما انفقه
على عمال الا تعريباذنه

مطلب
القول قول الشريك فى الربح
والخسران والضايع والرد
والاقرار

مطلب
زرعا أرضا بيدزرها فالخارج
بينهما

مطلب
كوى الفرس بلاذن فتعيب
ضمن

مطلب
دار مشتركة بين اثنين لا تقبل
القسمه أراد احدهما استئجار
نصيب شريكه أو اجارته
نصيبه الخ

مطلب
مهرة مشتركة بين اثنين دفعها
من هى فى يده لبستانى بدون
ن شريكه وفارقه الخ

من الشريكين في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقدين تأمل * (سئل) في فارس
مشتري كة بين زيد وعمرو وبكر زيدا نصفها وعمرو وبكر النصف الآخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل
وسلمها منه بأذن عمرو فقط ولم يأذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون
أذن من بكر أيضا وأر كها الشخص لا آخر فركبها فوقعت تحتها وأسقطت مهرة وماتت وصدر الأركاب
المذكور بدون أذن بكر أيضا ويريد بكر تضمين الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له
ذلك (الجواب) نعم وفي المحبة

ثم الشريك هاهنا لو باعا * حصته من فرس وابتاعا
فلا غشيه الأجنبي وهلكا * وكان ذا بغير أذن الشركا
فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدر ووا

لهما ذابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير أذن شريكه فهلكت عند المشتري فالشريك
يخير بين أن يضم شريكه أو للمشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فنصف الثمن له وان ضمن المشتري
رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحدكما هو حكم الفاسب من شركة
فتاوى قارئ الهداية والمنع صرة الفتاوى * (سئل) قارئ الهداية عن جماعة مشتركين في فرس
باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير أذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء
مخبرون ان شاءوا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع
في مسألتنا خيرية * (سئل) عن مواش لهما غاب أحدهما فودع الشريك الآخر كلها إلى
الراعي هل يضم نصيب شريكه (الجواب) انه يضم اذ يمكنه حفظها بغير أجرة فلا يصير مودعا
غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فينصبه قايما
ليحفظاه فعولين * (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي بيد زيد انتفع بها مدة ثم طلبها عمرو ومنه
مرار التكون في مدته ونوبته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضم نصيب شريكه منها (الجواب)
نعم اذ الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد
المنع كما أفتى بذلك الخبير الرملي * (سئل) في حمار مشتركة بين زيد وعمرو ونسفين وهي تحت يد زيد
فدفعها إلى بكر ليحملها وسلمها وفارقه فحملها وكل ذلك بلاذن عمرو ثم سلمها بكر إلى زيد ضعيفة بسبب
التعميل وماتت عنده ويريد عمرو ان يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم اذ رضى
الدابة استعمالها في الركوب أو حمل المتاع بغير أذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المقتى واعلم ان
محصل كلام الامم الزباني في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف
في نصيب صاحبه كغير الشريك من الأجانب الا بأذنه لعدم تضمينها الوكالة فتساوى التمراتى * (سئل)
فيما اذا دفع زيد حصانه لعمرو ليعلفه ويريه بنصفه فرباه وعلفه مدة فهل ليس له سوى أجر مثله وترتيبه
ومثل علفه (الجواب) نعم وقد أفتى بمثله الشيخ خير الدين الرملي والشيخ الرحيمي في الإجارة * (سئل)
فيما اذا قال أحد شريكي النان اني استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة
دون صاحبه (الجواب) نعم قال أحد شريكي النان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه
خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لازما للدين عليه وان أمروا أحد منهم صاحبه
بالاستدانة لا يصح الأمر لامتلاك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لاعلى صاحبه لان
التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستعراض والتوكيل بالاستعراض باطل لانه توكيل بالتكدي لا
أن يقول لو مكنت المقرض أن فلانا يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لاعلى
الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان أقول وبأن في تمام الكلام على ذلك فقيب هذا * (سئل) فيما

مطلبه
باع حصته من الفرس وسلمها
للمشتري بلاذن ضمن حصة
شريكه

قوله صرة الفتاوى هكذا
في النسخ ولعله وصرة الفتاوى
بالوا اه معججه

مطلبه
لهما مواش غاب أحدهما
فدفعها الآخر للراعي ضمن

مطلبه
حكم الشريك في حصة شريكه
حكم المودع

مطلبه
ركب الدابة أو حملها بلاذن
شريكه ضمن

مطلبه
دفع حصانه ليريه بنصفه
له أجر مثله ومثل علفه

مطلبه
فيما اذا قال أحد الشريكين
اني استقرضت من فلان
كذا

الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط * (سئل) في جماعة متشاركين هنا في نوع خاص من التجارة وهو البين ومال الشركة تحت يد زيد منهم يذنبهم فساقر زيد واشترى ببعض مال الشركة بنا وبعضه أمتعة معروفة لعياله من غير جنس تجارتهم فقامت فقدت الأمتعة المزبورة في إنشاء الطريق ويزعم زيد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه له خاصة ويهلك عليه (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو مشترك بينهما لأنه في النصف بمنزلة الوكيل بشرأى شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهم فله خاصة لأن هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الآمام السرخسي في باب ما يجوز لا حد شر بيكي العنان ومثله في البحر نقلا عن المحيط أيضا مجموعة الأقروى * وفي تساوى قارئ الهداية سئل إذا اشترى أحد الشريكين عينا وقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا إجاب ان كانت شركة عنان وله بينة أنه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالمشترى له وان لم يكن له بينة فان تقدم من مال الشركة فالمشترى على الشركة اه اقول لعل قوله فالمشترى له مقدم بما اذا لم يكن من جنس تجارتهم وقوله فالمشترى على الشركة مقيد بما كان من جنسها فلا يتأمل ثم رأيت بخط بعض العلماء معزيا للمؤلف ما نصه اقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعدل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارتهم ما لموافق عبارة المحيط وتحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاعه فنبهه * (سئل) فيما اذا مات الشريك بمجهلا مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ويضمن الشريك بموته مجهلا نصيب صاحبه على المذهب اه ومثله اذا مات المضارب عا دينا في تركته كما نقله السلافي في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية * (سئل) فيما اذا باع أحد شريكي العنان من زيد أمتعة معروفة من مال الشركة ثم دفع زيد المشتري ثمن ذلك الى الشريك الآخر الذي لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البائع (الجواب) نعم كافي البحر والمخلاصة والمنع * (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق الملك مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة شريكه والا ن يكلفه شريكه الذي لم يسكن الى دفع اجرة حصته في المدة المزبورة أو يسكن في الدار بدو ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحببة

مطلب

اشترى ما ليس من جنس تجارتهم لزومه خاصة قوله من غير جنس تجارتهم صوابه تجارتهم ليوافق ما قبله اه

مطلب

اشترى شيئا وادعى انه اشتراه لنفسه

مطلب

يضمن كل من الشريك والمضارب بموته مجهلا

مطلب

اذا دفع الشاري الثمن لمن لم يباشر العقد لا يبرأ من حصة البائع

مطلب

سكن احدهما فطالب الآخر اجرة عن المدة الماضية وأن يسكن بقدرها ليس له ذلك

مطلب

غاب احدهما فللمحاضر السكنى بقدر حصته

مطلب

غاب احد شريكي الدار لا ينفى للآخر ان يسكنها رجلا أو زوجا

• لو احد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن فليس للشريك أن يطالبه باجرة السكنى ولا المطالبة بأنه يسكن مثل الاول * لكنه ان كان في المستقبل يطلب أن يسكن الشريك * يجب فافهم ودع التشكيكا ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها * (سئل) في دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب احدهما لو يريد المحاضر أن يسكن فيها مدة در حصته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب احدهما وسع للمحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا اذا غاب احدهما فللمحاضر أن يستقدمه بحصته وفي الدواب لا يركبها المحاضر لتفاوت الناس في الزكوب لا السكنى والاستخدام فيتضرر الغائب بركوبها لاهما نور العين في الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العبادية والقضوليين من التصرف في الاعيان المشتركة آخر الكتاب وفيه ذكر في فصل غاب احد شريكي الدار فأراد المحاضر أن يسكنها رجلا أو زوجا لا ينبغي أن يفنى ذلك ديانة اذا تصرف

في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما بيده لولا يئازعه أحد فلو أجر وأخذ
 الاجر يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدروا لا يتصدق لتمكن الخبز في حق شريكه فكان كفاصبا أجر
 يتصدق بالاجر ويرد على المالك وأما نصيبه فيطيب له هذا لو أسكن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك
 ديانة قياسا وله ذلك استحقاقا اذ له أن يسكنها بلا إذن شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان
 في كل مرة فكان له أن يسكن في حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا إذن
 فكذا في غيبته وفي القنية عن واقعات الناطق في ارض بينهما فغاب أحدهما فليس بريكه أن يزرع نصفها
 ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القباضي يأذن الحاضر في زراعة
 كلها كيلا يضيع الخراج اهـ * (سئل) فيما اذا كان لكل من زيد وعمرو عقار جار في ملكه
 مفردة فتوافقا على أن ما يحصل من ريع العقارين بينهما نصفين واستمر على ذلك تسع سنوات والحال
 أن ريع عقار زيد أكثر ويريد بمطالبة عمرو بالعقد الذي دفعه لعمرو وبناء على أنه واجب عليه
 بسبب الشركة المزبور فهل يسوغ له بذلك (الجواب) الشركة المزبورة غير معتبرة فحيث كان ريع
 عقار زيد أكثر تبين أن ما دفعه لعمرو من ذلك بناء على ظن أنه واجب عليه ومن دفع شيئا ليس بواجب
 عليه فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القباضي كما في شرح النظم الوهابي وغيره من
 المقتررات * (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمرو وحوش مشترك بينهما نصفين ولزيد فيه معز خاصة به
 فاجتمع من بيعها قدر في الحوش ويرغم عمرو أن له نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش ولم يكن
 الحوش مع ذلك فهل يمنع عمرو من معارضة زيد بذلك (الجواب) نعم قال في البرازية آجوداره
 فأناخ المستأجر جاله وبعث فيه في المجتمع لمن سبقت يده اليه الا اذا كان المؤجر أراد أن يجمع فيه الدواب
 والبشر فيمنع ذلك له * (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وجاعة وكلهم
 ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون فيها الاجانب بلا إذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك
 (الجواب) نعم كما اتفق به الخبير الرأى بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان
 مشتركا وهو حرام والله اعلم دارين - ومن واختين وله ما زوجتان وللأختين زوجان فللاخوة أن يمتنعوا
 زوجي الأختين من الدخول فيه اذا لم يكونا محرمين لزوجاتهم - فاقية من باب الاختلاف بين الزوجين
 * (سئل) فيما اذا كان زيد وعمرو وشريكي عثان بمال تحت يدز بدفع زيد لعمرو ومبلغه من الدراهم
 بعضه من ثمن بضائع محضه بعمرو وبعضه من أصل مال الشركة وبقي تحت يده حطب من المالكين ويرغم
 عمرو أن المبلغ الذي قبضه هو ثمن البضائع فقط وزيد يقول انه من المالكين فهل يكون القول قول الدافع
 بيمينه (الجواب) نعم لانه أعلم بجهة الدفع ولو قال المستأجر دفعته اليك ما دفعته من الدين وقال
 الاخر من الاجرة قال قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع من اواخر الثاني من اجارها البرازية انقروى
 من القول لمن له عليه دينان من جنس واحد فدأى المدينون شيئا من المال صدق انه دفع بأى جهة
 فيسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه ايضا شري من الدلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من
 الثمن وقال الدلال دفعت للدلالة لي صدق الدافع بيمينه لانه يملك اهـ ومثله في امان المحكم والمهادية
 * (سئل) فيما اذا قرض احد شريكي العنان من مال الشركة بلا إذن شريكه الاخر وتلف القرض
 فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك اذا ناصر يحرم يضمن ولا يجوز
 له ما في عثان ومعاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا
 صرحا فيه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيك فله كل تجارة الا القرض والهبة خلا في واجب قارئ
 الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا المضارب بغيره فلهك بقوله الشريك اؤرب المال اذا قال

مطلب
 لو أجر يرد على شريكه قدر نصيبه
 مطلب
 له زرع حصته في غيبة شريكه
 مطلب
 لا تصح شركتهما في ريع
 عقاريهما
 مطلب
 من دفع ما ليس بواجب عليه
 على ظن وجوبه له استرداده
 مطلب
 ما اجتمع من البعير صاحب الدار
 ان أعداه
 مطلب
 لا يجوز للشريك ادخال الاجانب
 في الدار المشتركة
 مطلب
 له منع زوج اخته من الدار
 المشتركة
 مطلب
 القول للدافع بيمينه لانه أعلم
 بجهة الدفع
 مطلب
 اذا قرض بلا إذن صريح ضمن
 مطلب
 اذا خلط مال الشركة او المضاربة
 بغيره ضمن

الشريك يعمل فيه برأيه فخط مال الشركة أو المضاربة بماله أو بمال غيره لا يكون متمتعاً وإذا اهلك
 لم يضمن وإن لم يقل له ذلك يكون متمتعاً بالخط فيضمنه مطلقاً هلك أم لا وإذا اختلفا في الأذن فالقول
 قول المالك إلا أن يقيم الاستعينة على الأذن وأجاب عما إذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة
 فأخذها مذهبنا القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه
 إلا أن تقوم عليه بينة بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركاً بينهم فيتحاصصونه ثم يتقسم الباقي
 عليهم على قدر حصصهم أو يحيزون فعله وأجاب عما إذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة إلا واحد منهم
 عند أو المشتري لا يرضى إلا بشراء الجميع وكذا إذا آجروا إلا واحداً منهم بقوله لا يبيع أن يبيع مع
 الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط إذا أخذ الثمرة وتقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يبيع على الأجرة بل يؤجر
 شركاؤه حصصهم والمستأجرون يهايتون المتنع في السكنى بقدر انصيبائهم وأجاب عما إذا أذن لشريكه
 أو لأجنبي في صرف على عمارة فهل القول قوله صار له مال الزوج بقوله القول قوله ما في الصرف
 مع يمينها إن وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والأجنبي لا يرجع إلا إذا قال له صرف على
 أو صرف لفرج علي وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس
 لأحد الشريكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الآخر والله أعلم * (سئل) فيما
 إذا سافر أحد شركاء الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال
 الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة المخرج الشريك إذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لأنه لا يخر
 التعارف به ذكره الذسني في كافيته وصرح في النهاية بتوجوب باقي مال الشركة أه ومثله في العلاء وذكر
 في التارخانية عن الخانية قال شهد رجلاه الله تعالى هذا استسنان أه أي وجوب النفقة في مال
 الشركة وحيث علمت أنه الاستسنان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستسنان إلا في مسائل ليست
 هذه منها خير الدين على المنع وفي المنع من الشركة وهو ثلث السفر والكرا من رأس المال وقال شهد فان
 ربح حسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب أه
 ومثله في شرح التنوير للعلاء نقلاً عن الخلاصة * (سئل) فيما إذا مات أحد شريكي العنان وعمل
 الشريك الآخر في مال الشركة وربح فهل تنفسخ الشركة بموته ويتصدق بربح حصته مال الميت
 (الجواب) نعم تنفسخ الشركة بموته والعمل بعده كالمصنف فصار ربح من حصته نفسه بطيب له
 وماربح من حصته الميت يتصدق به كما في الأقروى عن النوازل وفي الجهر عن التارخانية سئل أبو بكر
 عن شريكين جنأ أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو ربح قال الشركة بينهم حائزاً إلى أن يتم
 أطباق المجهنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنفسخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله
 للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجهنون فيعطي للراعي ماله ولا يطيب ما ربح من مال المجهنون
 فيمتصدق به أه وتنفسخ الشركة بقوله لا العمل معك كما نقله العلاء في شرح التنوير عن الفتح
 وفي التارخانية سئل أبو بكر الأسكافي عن رجلين اشتراكاً في ثياب ممتعة ثم قال أحدهما للشريك
 لا تعمل معك بالشركة ولم يقسم شيئاً معاً وعمل الآخر وربح قال ما ربح فهو له وضمن لصاحبه قيمة
 نصيبه أه * (سئل) في أخوة خمسة ثمة وتركته عن أبيهم فأخذوا في اكتساب والعمل فيها جلة
 كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على أشركه غرامة دفعوها من المال
 فهل تكون الشركة وما حصلوا بالاكنتساب بينهم سوية وإن اختلفوا في العمل والرأي كثرة وصواباً
 (الجواب) نعم إذا كل واحد منهم يعمل لنفسه وأخوته على وجه الشركة وأجاب الخبير الرهلي بقوله
 هو بينهم سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحد منهم ولا يفرق بينه وبين الآخر

مطلب
 القول قوله في مقدار ما وضع
 يده عليه

مطلب
 لا يبيع برأيه أن يبيع
 أو يؤجر مع الشركاء

مطلب
 أذن لشريكه في الصرف على
 عمارة يرجع وإن لم يقل لفرج
 علي بخلاف الأجنبي

مطلب
 ليس له الفسخ في غيبة
 الشريك

مطلب
 إذا سافر الشريك فالنفقة
 في مال الشركة

مطلب
 تنفسخ الشركة بالموت وماربح
 بعده يتصدق منه بحصة الميت

مطلب
 تنفسخ الشركة بقوله لا عمل
 معك

مطلب
 قوله للراعي ماله أي ربح ماله فهو
 على حذفي مضاف أه مصححه

مطلب
 ثمة وتركته وعملوا فيها فهي
 بينهم سوية

إذا تفاوت ساقط كمنقط السائل إذا خاطما المقصود حيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما بقدر حصته إلا أن قولوا كان أحدهما صاحب يد والآخر خارجا واختارنا فالتقول الذي اليد والبيعة بينة الخارج اه وهذا بناء على الأصل في الشركة أنها بينهم دوية حيث لا يشترطوا شيئا وأما إذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولا يشترط المصنف لاستحقاق الزميج اجتماعهما على العمل لأنه غير شرط لتضمنها الوكالة ولذا قال في البراز ينشتركا وعمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر الغائب أي أن يعطيه حصة من الزميج أن الشرط أن يعملوا وشيئا كان من تجارتهم من الزميج فيبينهما على الشرط عملا وعمل أحدهما فان مرض أحدهما ولا يعمل وعمل الآخر فهو بينهما وفي المحيط ثم المسألة على ثلاثة أوجه الأول أن يشترط العمل عليهما والزميج بينهما صفتين والوضعية على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالزميج بينهما على ما شرطوا وان شرط العمل على أحدهما ينظر ان شرط العمل على أكثرهما ربحا جازوا ان شرطاه على أقلهما ربحا خاصة لا يجوزوا الزميج بينهما على قدر رأس مالهما اه اقول هذا انما يجري في شركة العتد والواقع في الدؤال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم ولأن الشركة تودا وعروض بيع بعضها لبعض فالأمر أن الشركة ملك لا يجري فيها تفاوت في الزميج بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية كما مر وهذه المسألة تقع كثيرا خصوصا في أهل القرى حيث يموت الميت منهم وتبقى شركته بين أيدي ورثته بلا قسمة يعملون فيها ورعا تعددت الاموات وهم على ذلك وقد يتوهم أنها شركة معاوضة وذلك باطل لأن شركة المعاوضة لها شروط منها العتد بلفظ المعاوضة فان لم يذكر لفظها فلا بد من أن يذكر كتمام معناها بأن يقول أحدهما لالا آخر وهما حاران بالغان مسلمان أو ذميان شاركك في جميع ما أملك من نقد وقدر ما تملك على وجه التقويض الامام من كل مثلا لا آخر في الثغارات والنقد والنسبة وعلى أن كلاهما من عن الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع كاف في الجبر ومنها أنها لا تكون بين صدي و بالغ وأنها لا تصح بالعروض وانها تبطل بالموت ولا يخفى أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فلا يسأل في أن يغني بأنها معاوضة ويلزمهم باحكامها بأن يلزمهم مثلا بأن ما لزم أحدهم من دين يلزم الآخر نعم ان صرحوا به بأنهم شركة معاوضة يفتيهم باحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كما لو سئل عن غيرها من العقود كما صرح به في البرازية ومما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة نقل عن التارخانية وغيرها مات رجل وترك اولاد صغيرا وكبارا وامراة والكبار منها أومر امرأة غيرها فحرفت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة تنما هدهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة قال صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقي لو كبارا او اذن الوصي لو صغيرا فالغلة مشتركة وان من بذر أنفسهم أو بذر مشترك بلا إذن فالغلة للزارعين اه فاعتنم هذه الفائدة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الرجعية سئل عن ملل مشترك بين اثنين وامرهم استرجعه الوصي للإيتام هل تستحق الام ربح نصيبها او لا اجاب لا تستحق الام شيئا اما استرجعه الوصي بوجه شرعي لغيرها كاحد الشريكين اذا استرجع من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خبيثا ومثله سيده التصديق على الفقهاء اه اقول أيضا ويظهر من هذا وما قبله حكم مالوكان المباشري للعمل والسعي بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقي (سئل) في اخوة أربعة متفاوضين تزوج اثنان منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاء من مال

مطلب

ملتقط والسائل إذا خاعوها

لا يختص أحدهم بزيادة

مطلب

الأصل في الشركة السوية

مطلب

الاجتماع على العمل ليس

شرطا في استحقاق الزميج

مطلب

ما يقع في زماننا من سعي الورثة

في الشركة ليس شركة

معاوضة

مطلب

فروع مهم زرع الورثة في أرض

مشتركة الخ

مطلب

لا تستحق الام ربحا استرجعه

الوصي من مال مشترك بينهما

وبين الايتام

مطلب

ما لزم أحد الاخوة المتفاوضين

من الدين يلزم الاخرين

الشركة وطالبها الباقين بنصيبهما من ذلك ولزم أحدهما دين بتجارة واستقراض فهل لهما مطالبة لهما
 به وما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي (الجواب) حيث كانوا متشاركين شركة مفادضة
 فما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه وللباقي مطالبة المترشحين بنصيبهم من المهر الذي
 دفعه والحالة هذه قال في التنوير اما مفادضة ان تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتصرفا وديننا الى أن
 قال فما اشتراه أحدهما يقع مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم وللبائع مطالبة ايها شاء بثمانهما ويرجع
 الآخر على المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على أحدهما بتجارة واستقراض أو غضب أو استهلاك
 أو كفالة بما لا يملك الآخر ولو باق قاره وإذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر أقول انظر كيف
 قيد المؤلف رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مفادضة الخ فانه يشير الى ما ذكرناه
 آنفا من أن كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مفادضة بدون عقد لها الشرعي وشروطها
 الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتمتبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصر حادثة في فتاوى المحائري ولله الحمد
 * (سئل) فيما اذا كان زيد وعمرو والاعوان شركتين شركة مفادضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة
 المزبورة دارا كوما فهل يقع ذلك مشتركا بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفادضة فاشترى
 أحدهما يقع مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم كافي المتون وفي الخيرية من الدعوى ضمن سؤال اذا ادعى
 المحصة بشركة المفادضة وأقام بينة انها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صلح التبايع
 انه اشترى لنفسه اذ تقرر ان أحد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ
 اه * (سئل) في اخوة خمسة بينهم وكسبه واحد وعائلاتهم واحدة حصلوا بسعيهم وكسبهم أموالا
 فهل تكون الاموال المذكورة مشتركة بينهم أخماسا (الجواب) ما حصله الاخوة الخمسة بسعيهم
 وكسبهم يكون بينهم أخماسا أقول هذا في غير الاب مع ابنه والزواج مع زوجته ما انفقا المؤلف في غير هذا
 انحل عن دعوى البرازية ونصه ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في اب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال
 فاجتمع لهما من اكتسب اموال الكل للاب لان الاب اذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى انه لو غرس
 شجرة فهي للاب وكذا الحكم في الزوجين اه وانظر الى ما سئذ كره في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية
 * (سئل) فيما اذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بثمن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر
 اشركني بنصفها فأفهمه زيد فيها وبكر علم ثمنها فهل تكون الشركة المزبورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها
 (الجواب) حيث كان بينهما قبض كما ذكرنا تكون الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ومن
 اشترى عبدا فقهال له آخر اشركني فيه فقهال فقلت ان قبل القبض لا يصح وان بعده صح ويلزمه نصف
 الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به تنوير * (سئل) في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وآجر
 المحاضر جانيهما باجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة المحاضر باجرة نصيبه التي قبضها فهل له
 ذلك (الجواب) نعم وقد تم ثقلها * (سئل) في أحد شرى بكى عنان باع زيد عبدا جلود معلومة بثمن
 معلوم من الدراهم وغاب البائع قام شرى بكى الاخر باع زيد المشتري بثمنه فهل لا يكون للشرى بكى
 قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا
 يخاضم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك الى الذي ولي القذفان قبض الذي باع او وكل وكذا جاز عليه
 وعلى شرى بكى خاتبة من فصل شركة العنان ومثله في البحر والمنع والخلاصة والعلائي * (سئل) فيما اذا
 اشترى أحد شرى بكى المفادضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البائع مطالبة شرى بكى الاخر الذي لم يتعاطا
 الشراء فهل للبائع مطالبة ايها شاء بثمانها (الجواب) نعم كما مر عن التنوير * (سئل) فيما اذا
 كان زيد وعمرو وشركتي عنان فاشترى كل منهما بطالب بثمانه فقط دون الآخر (الجواب) نعم

مطلب

اشترى أحد المتفاوضين دارا
 وكما فذلك مشترك بينهما
 وان كتب في الصلح انه له

مطلب

في اخوة حصلوا بسعيهم اموالا
 فهي بينهم سوية

مطلب

اب وابن اكتسبا اموالا فهي
 للاب وكذا الزوجان

مطلب

اشترى شيئا لنفسه فقال اخر
 اشركني فيه صح

مطلب

آجر بعض الدار المشتركة
 فاشترى به أحد اجرة حصته

مطلب

باع أحد شرى بكى العنان
 ليس للآخر قبض الثمن

مطلب

للبائع مطالبة كل من شرى بكى
 المفادضة

مطلب

ماشراه أحد شرى بكى
 العنان طالب بثمانه هو فقط

وما اشتراه احدهما طوب بتمته هو فقط لعدم تضمنها الكفالة ورجع على شريكه بحصته منه ان اذاه
من ماله اى من مال نفسه مع بقائه مال الشركة والا فالشراء له خاصة الا يصير مستدينا على مال
الشركة بلا اذن وذافي العنان لا يجوز كما في البحر شرح الملتقى للعلائي * (سئل) في الشركة الفاسدة
هل يكون الربح فيها على قدر المال (الجواب) نعم وان شرط الفضل كما في الكنز وغيره * (سئل)
في رجلين اشتركا في عروض ولم يبيع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الاخر فهل تكون غير صحيحة
(الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا دفع زيد امروا متعة معلومة لزيد واله ومهما ربح يكن بينهما مناصفة
فباع عمرو والمتعة ونحسرها فهل يكون الخسران على زيد وامررا حرم مثل عمله (الجواب) نعم ولو دفع
دابة الى رجل لبييع عليها البر والطعام على أن الربح بينهما ما كانت فاسدة بمنزلة الشركة في العروض لان
رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر متعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام
لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجر مثلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا
كالدابة لما قلنا خاتمة من آخر الشركة لفاسدة ومثله في جواه. والفتاوى من الباب الاول وأما كون
الخسران عليه فلما في التمار خاتمة من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها صور وقد ذكرنا بعضها في صدر
الكتاب ومنهم الشركة في اخذ المباح كالخطب والحشيش والسيد وما الشبهة ذلك من كل واحد منهما
ما اخذ وتمته ورجعه له ووضعته عليه اه ومثله في المحيط أقول ولا ينافي ذلك ما مر ذكره من أن الربح
في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان ذلك إنما اذا كان قيم اعمال من الطرفين ولذا
قال في البحر افاذ بقوله بقدر المال انها شركة في الاموال فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاسدة
فلا شيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابة الى رجل يوجرها على أن الاجر بينهما ما كانت الشركة فاسدة
والاجر لصاحب الدابة ولذا حرم مثل عمله وكذا الدابة يتقوا البيت الخ اه وقام الفروع فيه * (سئل)
فيما اذا كان لصباغ جاثقته فيمائل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيما على أن
يكون له نظير ذلك نصف الربح الجاهول المحاصل من ذلك فهل له حصة ويريد اخذ نصف الربح بدون
وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم * (سئل) في التمرين الرابع
واشترى وتعاين مع شريكه زيد اجالا ثم قام زيد بكنهه الى اليمن على قدر ما باع وما اشترى على وجه
التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكفي باليمن على الاجال ولا يبرر على التفصيل (الجواب) نعم
كما في ذلك قارئ الهداية والقرناني رحمه الله تعالى وفي فتاوى الشيخ ابي اسحاق عيل يكفي منه باليمن
على الاجال بان جميع ما باعه صرف منه في تعينات الشركة ولم يحصل منه خيانة في ذلك أقول
وفي التحريية سئل في شريك اتهم بشره وكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم المقيم
بمين اجاب لا يقبل قول شريكه في حقه ولو اذنت له على الخيانة المهمة لم يختلف كما في الاشياء لكن
في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه اه اى حيث ذكرناه يختلف لكن اذا اكمل زعمه أن بين مقدار
ما اكمل فيه واقول قوله مع بينه الخ وقان الحموى في حاشية الاشياء وانت خبير بان قارئ الهداية
لم يستشأ الى نقل ولا يمارض ما نقله المصنف اى صاحب الاشياء عن الخاتمة * (سئل) في أحد
شركاء العنان بمال تحت يده صرف منه مبلغ في مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشركة
في مدة تحته جملة والظاهر يصدق فيه اهل تحسبه له ويصدق فيه ما مع بينه (الجواب) نعم * (سئل)
في أحد شركاء العنان اذا ادعى الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم
* (سئل) في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمرو واذن زيد لعمرو بان يسافر بها ويوجرها وينفق
عليها من اجرتها فاسافر بها واجرهما يبلغ اقربه وزعم أنه لم ينفق نفقتها وأنه استدان مبلغا صرفه في تكملتها

مطلب
الربح في الشركة الفاسدة على
قدر المال
مطلب
الشركة في العروض فاسدة
مطلب
دفع اليه امتعة لبيعهها وان ربح
بينهما له اجر مثل عمله وان
خسر
مطلب
دفع اليه دابة لبييع عليها البر
قال ربح لصاحب البر والدافع
اجرة الدابة
مطلب
اذا لم يكن من احدهما مال
في الشركة الفاسدة فليس
له شيء من الربح
مطلب
صباغ استعان برجل يعمل
معه والربح بينهما ما فالرجل
اجر مثله
مطلب
يكفي من الشريك باليمن
على الاجال ولا يبرر على
التفصيل
مطلب
يصدق فيه امره بيمينه حيث
كان الظاهر صدقه
مطلب
ادعى الخسران وكان الظاهر
يكذبه لا يقبل قوله
مطلب
لا يصدق فيما يزعم انه انفق
على الجمال المشتركة بما
يكذبه الظاهر

نقتهما والمحال أن الظاهر يكذبه في ذلك وإنما بصدقه الظاهر في صرف ثلثي الأجرة فهل لا يقبل قوله
 فيما يكذبه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما يزعم أنه استدانته وانقته (الجواب) نعم
 * (سئل) في أحد شركاء العنان إذا فقد شيء مما تحت يده من عروض الشركة بلاتعد ولا تقصير
 في المحفظ فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة (الجواب) نعم
 * (سئل) في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمرو وهي عند زيد في نوبة باذن عمرو فربطها زيد
 في اصطبل داره لئلا يلفظ باب الاصطبل حتى سرقت منه والعرف بينهم أنهم يفتقرون باب اصطبلهم
 لئلا يلفظ هل يضمن حصصه شريكه (الجواب) حيث قرط في المحفظ يضمن * (سئل) فيما إذا كان
 زيد وعمرو وبكر شركاء عسائفا في بضاعة هي تحت يد زيد فبضاعة عمرو في غيبة بكر يبيعها
 للشركة ثم مات عمرو ومجها فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو حصصهما
 منها (الجواب) نعم أقول إما ضمان الشريك بموته مجها فلا كلام فيه كما مر أول الباب وإما ضمانه
 هنا مجرد قول شريكه ففيه نظر قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله
 بيمينه في مقدار الربح والخسران والضبايع والدفع لشريكه ولو أذاعه بعد موته كما في البحر مستدل بما
 في وكالة الولوالجية كل من حكى أمرا لا يملك استثناءه فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن فيه
 نفي الضمان عن نفسه صدق اه وأن عبارة الولوالجية هكذا ولو وكل بقبض وديعة ثم مات الموكل
 فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكرت الورثة أو قال دفعت إليه صدق ولو كان دينا لم يصدق
 لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمرا لا يملك استثناءه لكن من حكى أمرا لا يملك استثناءه أن كان فيه
 إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة
 فيما يحكي ينفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الميت
 وهو ضمان مثل المتبوض فلا يصدق اه أي لأن من كان له على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فإذا
 أوفاه المدينون دينه فذمت المدينين في ذمة الدائن مثل ما له في ذمته فالتبوض قضا صلا ولذا قالوا المدينون
 تقضى بأمتثالهم ففي قول الوكيل بقبض الدين أن قبضته من المدينين ودفعته إيجاب الضمان في ذمة
 الموكل فلا يقبل قوله في ذلك بظاهر من هذا الباب لا ولي عدم قبول قول الشريك في مسألة لأنه يوجب
 الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت بواسطة موته مجها فلا يشك أن ما في مسألة التامثل مسألة
 الوكيل بقبض الدين لا شرا كذا في الزام الضمان على الغير بخلاف مسألة الوديعة إذ قول الوكيل قبضت
 الوديعة ودفعته للموكل ليس فيه سوى نفي الضمان عن نفسه أماما استثناءه من نفي الضمان عن نفسه
 وإيجابه على الميت فيقبل قوله في حق نفسه دون غيره فليتأمل * (سئل) في تين مشتركتين بين زيد
 وعمرو ومناصفة باع زيد نصيبه منه من بكمريدون اذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا
 (الجواب) نعم أقول هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي المحصة المشاعة من شجرة أو زرع فإنه لا يجوز
 إلا باذن الشريك كما سيأتي تحريره في كتاب الرقف وكتاب البيع أن شاء الله تعالى * (سئل) في أحد
 شريكي عنان رقع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا
 والباقي للأخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرطنا (الجواب) نعم قال في المتقى ومع
 التفاضل في راس المال والربح ومع التساوي فيهما أو في أحدهما دون الآخر عند عملهما معا ومع زيادة
 الربح للأعمال عند عمل أحدهما فقط اه أقول وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرطوا غير ذلك كما في
 المتقى أيضا فتنبيه * (سئل) في شركاء العنان إذا شرطوا أن يملوا جميعا أو شتى والربح بينهم بالسوية
 فخرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط

مطلب
 فقدمه شيء بلاتعد ولا تقصير
 لا يضمن

مطلب
 إذا قرط في حفظ الفرص
 ضمن لشريكه

مطلب
 الشريك أمين فيقبل بيمينه
 في الدفع لشريكه وهل يضمن
 بموته مجها لا الخ

مطلب
 كل من حكى أمرا لا يملك
 استثناءه الخ

مطلب
 يصح بيع الحصة الشائعة
 من التين لغير الشريك

مطلب
 لا يجوز بيع الحصة الشائعة
 من شجرة أو زرع إلا باذن الشريك

مطلب
 أصبح زيادة الربح لأكثر عملا

مطلب
 الخسران على قدر المال
 وإن شرطوا غير ذلك

مطلب
 اشترطوا أن يملوا جميعا أو شتى
 فخرض أحدهم له حصته
 من الربح

(الجواب) نعم كافي البرازية أقول وقد تمت عبارة البرازية قبل ثلاثة اوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شتى أى متفرقين فتفيد انه لو كان الشرط أن يعملا واجعا فللمرضى ان يرجع المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرية عبارة المحيط السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فيما ذكره محمد في الاصل اذا جاء أحدهما بألف درهم والأخر بألفين واشتركا على أن يرجع بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز وان يصير صاحب الألف في معنى المضارب إلا أن معنى المضاربة تتبع لمعنى الشركة والعبارة للأصل دون التبعية فلا يشترط اشتراط العمل عليهما وان اشتراط العمل على صاحب الألف فهو جائز وان اشتراط العمل على صاحب الألفين لا يجوز وان اشتراط الرجوع على قدر رأس مالهما أو لانا والعمل من أحدهما كان جائزا وان شرطنا أن يكون الرجوع والوضعية بينهما نصفين فشرط الوضعية نصفين فاسد ولو كان هذا لا تبطل الشركة لان الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد اهـ وقد كنت في حاشيتي على الجذر أن قوله وان اشتراط الرجوع على قدر رأس مالهما المتخيف قد يقع كثيرا من أنه لو كان رأس مال أحدهما أكثر والأخر أقل كالموتى كان من أحدهما تسعة آلاف مثلا ومن الآخر ألف واشترط الرجوع الثلث للأول والثلث للثاني والعمل على الثاني فانه يرجع لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل مال الوكيل العامل صاحب الأقل مالا يرجع بشارك كمن يستفاد من عبارة المحيط أن الرجوع حينئذ يكون على قدر المال فراجعها هنا مثلا (سئل) في الذبايح أحد الشركاء نصيبه من الفرس المشتركة وسماه المشتري وطلب الشريك من البائع أن يشتره الفرس لئلا يمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف الشريك البائع يا شارها أن لا يشترها بغير بيعها (الجواب) نعم يكلف الشريك البائع يا شارها فان التوجيه بغير بيعها كنهه الشريك بغير بيعها من العمدى على عنه (سئل) في أحد شركاء في العنان شارها آخر بمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك الشركة الا باذن شريكه وتوزيعه لئلا يملك (سئل) فيما اذا باع أحد الشركاء من عندنا شيئا من مال الشركة بالبيع وهل لك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم راس كل من شريك العنان والمضاربة أن يبيع ما يملكه وتوزيعه في البرازية من الشركة والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشركاء انما باعته لغيري الى غدا ورجع ما يملكه من صحيح فلو جاز أن يبيع ما يملكه من نصيبه شركة والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال لا تباع بالقدح والاعتبار كانه لا يملك أن يبيع ما يملكه من نصيبه صحيح ثم اذا باع أحدهما نصيبه عن الرجوع نصيبه صحيح (سئل) في شركاء عنان سافر بمال الشركة قاصدا ببلدة كذا فاجتمع في رصونه اليها بئس جماعة كثيرين ذرى جذوة قاصدون الاغارة على أهلها فقتل في قرية امينة واخبر شركاءه بذلك فله من حيازة البرية وعن الذهاب المسال لملك البلدة كذا فقام ودخل البلدة فأغار الجماعة على البادية ونهبوا ما في مال الشركة فهل كان الحال ما ذكره ضمن الشريك المزدور نصيب شركائه لئلا يبيع بذلك (الجواب) نعم (سئل) في شريكين في صناعة عمل أحدهما فيها الآخر في غيبة شريكه ومات شريكه ويريد ان يملك الاختصاص بجميع اجرة ما عمله فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة مشتركة نصفين بينهما وبين المتوفى ثلث عنه (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمرو ومناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليهما وتضرر شريكه عمرو فهل يجبر زيد على الاتفاق (الجواب) نعم (سئل) في بئر مرقى مشترك بين زيد وعمرو يتقاطر منها الماء الخسيس اشترى ما لشريكه عمرو ويحبسها فطلب عمرو من زيد مرقىها وعمارتهما مع منع الضرر هل يجبر زيد على عمارتها معه (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضاء من البحر نقلا عن تهذيب القلانسي

مطلب
في اشتراط العمل على أحدهما
مطلب
الشركة لا تبطل بالشرط
الفاسد
مطلب
بيع الفرس وسماه بئلاذن
شريكه يكلف باحضرها
أو دفع القيمة
مطلب
ليس للشريك أن يشارك
بمال الشركة
مطلب
للمشريك البيع بالنقد
والقسط والفقر لا يمكن
مالم يقبله بئس
مطلب
نهو عن الذهاب الى بلدة
كذا في الف ضمن
قوله لا تباع بالنقد هكذا
نسخة المؤلف ولعله سقط لفظ
الا من قلته فراجع البرازية
اهـ من عامش
مطلب
اذا عمل أحد شريكين صنعة
شركة الآخر في الاجرة
مطلب
امتنع أحدهما من الاتفاق
على الفرس المشتركة يجبر
مطلب
يجبر الشريك على عمارة
البئر المشتركة

وفي شرح التنوير عن عدة كتب * (سئل) في حمام مشترك بين وقف بر ووقف أهلى احتاج
الى مرقة ضرورية لابد منها فاني ناظر الوقف الاهلى أن يرقة مع ناظر وقف البر فهل يأمره القاضي بذلك
(الجواب) نعم ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر ضرورة تعذر قيمة الخ علائق
من الشركة وافتي بذلك الخبر الرولى كافي فتاويده من القسمة وفي الاشهاد من الابيات منزيا الى الزوال الحجة
ولو عر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بخصمته اه وافتي الترتيب مؤيدا
ذلك بأنه مضطر اذا لا يمكن قيمة بعه الخ والمساءلة وقع فيها اضطرار كذا كر الرولى في القسمة وانت على
علم بان هذا في الملائمة اما الوقف فيعبر من مال الوقف من غير اشتباهه براه تعذر قسمة ذلك ولا وقد صرح
في الخبر بان امتناع المتولى من العمارة الضرورية فيعاند وفي الخبر من شتى القضاء بعد نقل كلام اذا اراد
أحد الناظرين المرقة والى الاخر فيجبر الا في على تعبير من مال الوقف اه اقول وفي الحاشية حمام
بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء عنده واحتاج الى المرقة فأراد أحد هذا المرقة وامتنع الآخر
اختلفوا فيه قال بعضهم وجرع القاضي ويرقى بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرقة من الاجرة
قال هذا قول أبي يوسف ومحمد لأن عند هباج بن الجرج على الحرة القسوى على قولها ما في الخبر وقال بعضهم
القاضي يأذن لغيره أى المتع بالاجرة عليه ثم يخرج صاحب من الارض رفعه حتى يؤدى حصته والقسوى
على هذا القول اه وهذا في شرح الرضاية ونقل في الخبرية من الشركة بأن يرد ولا يمكن افقي في الخبرية
من كتاب القسمة بأنه اذا اتفق أحدهما على ما لا يقبل القسمة لا يكون معتبرا حال يرجع بقيمة
البناء بقدر حصته كالحق في جامع الدول من جعل القسوى عليه في الزوال الحجة اه فان حل على ظاهره
من عدم اشتراط امر المتقاضى في رد قول آخر في رد فليكون في المسألة قولان صحيحان وان قيل بالاراف
الخلاف * (سئل) في دار لا تقبل القسمة من شركة بين زيد وعمر واستأجرا الى المرافة الضرورية
فأراد زيد أن يجرعها فاني عمر رأت يجرعها معه فمهرها زيد من مالهم ويريد الرجوع على من بقيمة ما يخصه
من العمارة الضرورية فهل له ذلك (الجواب) نعم وافتي بذلك الخ خبر الرولى كافي فتاويده من القسمة
* (ثم سئل) فيما اذا اراد أن يجرعها من الزورة ويأخذ نصف ما اتفق الى البناء من اجرتها فهل له
ذلك (الجواب) نعم دار بين شريكين اتفقت على أن أحدهما يبنيهما والى الآخر أن القسوى يقسم
الدار بينهما ولو كان من كان المأر حى أو حمام أو شيء لا يقبل القسمة كان لطلب البناء من بيني ثم يجرع
ثم يأخذ نصف ما اتفق في البناء من المألة خاتمة من فسيل قيمة الرضى والاب المشترك اذا ائتم فاني
أحدهما العمارة فان احتل القسمة اجبروا قسم والابنى ثم أجروا يرجع اشباهه من القسمة * (سئل)
في دار مشتركة بين زيد وعمر وميمون زيد وعمر بلا اذن من شريكه ولا وجه شريك ويريد الرجوع على عمرو
بما خصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة اتفقت فبني أحدهما بلا اذن شريكه فانه
لا يرجع على شريكه ببيع عماديه في الحائط المشترك وذلك في الدولين اقول اى عمرها قبل الاستئذان
والامتناع من عمارة بها معه فلا يخاف شريكه من عدم قسم اذا كانت قابلة للقسمة فانه لا يرجع مطالبها
* (سئل) فيما اذا بنى زيد قصرا بماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته يبيعون اذ منهم فهل
يكون البناء مأكلا (الجواب) نعم واذا بنى في الارض المشتركة بغير اذن الشريك له أن ينفق بناءه
ذكره في التارغيبية من مقرفات القسمة * (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم
بناء لانفسهم بالآلات هي لهم بدون اذن الباقين ويريد بقية الشركة قسمة نصيبهم من الدار والمذكورة
وهي قابلة للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابلة للقسمة وينفع كل بنصيبه
بعد القسمة فلبقية الشركة ذلك ثم البناء حيث كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب البانين بعد قسمة الدار

مطلب
الى أحد ناظر الوقف من
العمارة اجبر ولو قبل القسمة

مطلب
في تعبير ما لا يقبل القسمة
كالحمام اذا بنى أحد الشريكين

مطلب
دار لا تقبل القسمة له أن
يجرعها ويرجع على الآخر
وله أن يؤجرها

مطلب
رقم الدار بلا اذن من شريكه
ليس له الرجوع بشئ

مطلب
بنى له قصرا بماله في دار
مشتركة بلا اذن فهو له

مطلب
تقسم الدار فان خرج البناء
في قسمة فيها والا هم

فهم اوتعت والاهدم البناء كما في التنوير وغيره * (سئل) في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخرون صرف زبد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلاذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلاوجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا أحدث زيد سرابا في داره ويريد تسهيل أو ساعه الى سراب قديم مشترك بينهما وبين جماعة وكسرحا في السراب القديم بلاذن من الشركاء ولاوجه شرعي فهل ليس له ذلك الا برضاهم (الجواب) نعم والله اعلم * (سئل) في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة يجري منه الماء لاربابها بحق معلوم اراد احدا المستحقين فيه ان ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن بقية الشركاء ولاوجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

(باب الردة والتعزير)

*(سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى لم لا بد من قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكنز وارتدادا حدهما فصح في الحال وقال قاضيهان في باب الردة اجمع احصا بنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعدم الشافعي لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل بغير امر القاضي عمدا أو خطأ أو بغير امر السلطان أو اتلف عضوا من اعضائه لاشي عليه اه وقال في البرازية ولوارثه والعياذ بالله تعالى تحرم امراته ويحدد النكاح بعد اسلامه ويعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد يذبح قبل تحديد النكاح بالولاء بعد النكاح بكلمة الكفر ولدنا اه * (سئل) في رجل قال زوجته افعظ تركي ديني اغترني سكتيكم فقال له رجل آخر بافظ تركي آدم بوسوزي ديه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب النبي بافظ تركي بن كاورا مسلما ان اولام وانكرا المذبح ذلك وثبت عليه بالدين المزركاة تلفظه بذلك كله فايلزمه بذلك وهل بانته امراته بذلك (الجواب) قال في جامع التتاري من شتم فم المؤمن يكفر عند جميع العلماء فان فم المؤمن ووضع الايمان والقرآن وفيه أيضا الرضى بكفر نفسه كفر بالدين اه وفي الهاديته مسلم قال انما لمجد يكفر لان المجد كافر اه وفي الحاشية اجمع احصا بنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البرازية ولوارثه والعياذ بالله تعالى تحرم امراته ويحدد النكاح بعد اسلامه ويعد الحج اه وفيها وارتدادا حدهما شمع في الحال اه فانهر بما نقلناه الجواب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعود مانصه سماح فقط لزوجته سى عند اغترنه ودينه شتم الله شرعا ريدته لازم اولوراه الجواب تعزير شديد رقتيرد ايمان لازم دروه نديا وكى كسسته يد وارر * (سئل) في رجل قال لرجل من الاشراف بزوناك دينسز كاورفا ذايلزمه (الجواب) قوله بزوناك معناه بالعرسية المعرس بالسني وتقرله العوام بالصادق في التعزير كافي الملتقى وغيره وقوله دينسز معناه الذي ليس له دين يدين به وهو مردف لزنديق في الفتح ارتدق الذي لا يدين بدين وفيه التعزير ايضا كافي الملتقى وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعز الشاتم كافر وهل يكفر ان اعتد المسلم كافر انهم والا لا يفتى فعلى هذا يلزم هذا المسمى المذكور التعزير بالشديد اللائق بحاله الزادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافرا فانه يكفر وتجري عليه احكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح * (سئل) في ذي قال ان دخلت مكانا كذا اكن مسلما فدخل لا يكون مسلما

مطلب
اتفق في الفلاحه بلاذن
الشركاء ليس له الرجوع

مطلب
احدث سرايا في داره ليس له
تسهيله الى سراب مشترك
مطلب
ليس له نقل الطالع الى مكان
آخر الا باذنهم

مطلب
تقع الفرقة بنفس الردة

مطلب
المولود قبل تحديد النكاح
بعد الردة ولدنا

مطلب
مهم جدا من شتم فم المؤمن
فانه يكفر

مطلب
فمن قال لا تحر بالتركية
بزوناك دينسز كاور

مطلب
ذمي قال ان دخلت مكان
كذا اكن مسلما فدخل
لا يكون مسلما

يلقى اسلامه على فعل شيء لا يريد كونه غايه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف نجعله مسلما مع
تساعده عن الاسلام بتعلقه على ما لا يريد كونه والا سلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر
مسلما بمجرد اتيه وافتي بذلك التمرناشي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي ازياني ان الاسلام عمل
بخلاف الكفر فانه ترك ونظيره الاقامة والقيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر
مسلما بمجرد اتيه وصير أي المسلم كافر بمجرد اتيه لانه ترك فاذا اذنته المسلم على فعل وفعله فالظاهر
انه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام (صورة دعوى يعلم معنى ونها من جوابها
يقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكر أي بمجرد الانبساط بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في كل
يهودي ونصراني وكلهم في ذلك في الدرر وفتاوى ابن نجيم والتمرناتشي وغيرهما كما في الدر المختار وافتي
قارئ الهداية بانه يحكم بالاسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يشرأ ولم يتابع (مسئل) في صبي عاقل
عمره من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا
كان عاقل الاسلام ميراثي فاقى قارئ الهداية في ذي صبي ميراثي أسلم وهو سكران بوجه اسلامه كالبالغ
السكران لكن اذا زال سكره ان عاد الى دينه ما يثبت ان على العود الى الاسلام باليمين والشرب
ولا يقتلان اه والذي يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة
والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والدين لله والدين لله من
الله تعالى كذا في فتاوى الاقروى وروضة الطروسى يقول الذي يعقل أن الاسلام سبب النجاة
ومعنا الحديث من الطيب والجلوه من المركب كذا في التنبؤ وشرحه للعلاء وقد ذكره في المجتبى والدراجية يسبع
سنين ورويه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسنه سبع وكان
يفتخر به حتى قال

سنة فتكم الى الاسلام طرا * خلا ما ما بلغت أو ان حلى
وسنة فتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همته وسنان عزى

واذا ادعى أبو الهيثم ان عمره خمس سنين وادعت امه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول ان اجاب
قارئ الهداية بانه يعرض على اهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (مسئل) في النصراني اذا حصل له جنون في
عقله بسبع عشرة لكنه يستحضر الجواب ويغهم الجواب فأسلم وهدح الاسلام ودم الكفر والامر بذلك فهل
صح اسلامه (الجواب) اجاب قارئ الهداية بانه ميراثي يصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى
الاسلام (مسئل) في المرتدة ذامات ابن تدفن (الجواب) اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه
الشريعي ثم ماتت وهي كذلك ففي سير الاشياء واذا ماتت او قتل على رذته لم يدفن في مقابر اهل دله وانما
يلقى في حفرة كالأكاب (مسئل) في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعباد بالله تعالى فهل يلزمه
تجديد اسلامه ونسكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج (الجواب) لو ارتد العباد بالله تعالى فتم
امرأته ويحدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كما في الدر
المختار ويعيد الحج وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولود يات ميراثا قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم
بكلمة الكفر ولذا في ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يعزبه ما يرجع عما قاله لان باتيانها على
العادة لا يرتفع الكفر واثم التوبة والرجوع عن ذلك ثم يحدد النكاح وزال عنه موجب الكفر
والارتداد وهو القتل كما في الثالث من الترازية من الردة هذا اذا كان عالما ان ما قاله كفر واما الجاهل
اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا وعذر الجاهل وقال بعضهم يصير كافرا
بذلك ومن اتى باغظة الكفر وهو لم يعلم انها كفر الا انه اتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا
لبعض ولا يعذر الجاهل اما اذا اراد ان يتكلم فبجري على لسانه كلمة المكفر والعباد بالله تعالى

مطلب
يشترط التبري في كل يهودي
ونصراني لوجه اسلامه

مطلب
في حجة اسلام الصبي المميز

مطلب
يصح اسلام من حصل له
جنون بالعشق وهو يهضم

مطلب
في المرتد ذامات يلحق في حفرة
كالأكاب

مطلب
في أحكام المرتد والعباد بالله
تعالى من الردة

قوله اجاب قارئ الهداية
ان ينظر وجه ذلك ويراجع
اه معجمه

مطلب
لا يكفيه الاثبات بالشهادة
على العادة ما لم يرجع عما قاله

مطلب
اتى بكلمة الكفر جاهلا
يكفر وقبل لا يكفر

من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة * (سئل) في رجل عوانى مفسد غبار يسعى في الارض بالفساد ويوقع الشرب بين العباد ويغري على اخذ الاموال بالباطل وذبح العباد ويؤذي المسلمين بيده ولسانه ولا يرتدع عن تلك الافعال الا بالقتل فما حكمه (الجواب) اذا كان كذلك واخير جم من المسلمين بذلك يقتل ويذاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى * (سئل) في رجل عامى شتم رجلين من علماء دين الاسلام وآل بيت النبي عليه افضل الصلاة واتم السلام وحقرهما واستخف بهما وبالدين مع كونه شريرا ساعيا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعي يقتل (الجواب) نعم قال في البحر لو صغر الغتية أو العلوى قاصدا الاستخفاف بالدين كفر وقال الزيلعي في كتاب الجنائيات الساعى في الارض بالفساد يقتل بما يراه الامام اه وقال ابن الضياي شتمه على الكثر قال اصحابه لو نظر انسان الى عالم نظرة اهانة او ذكره بما يوجب الاهانة يكفر كما في عدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورثة الانبياء ورايت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للجهال ان يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس فواجب على السلطان أو القاضي ان يمنعه لان هذا استخفاف أو اهانة أو حقارة ولو جلس احد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طاعت امرائه ولو كان على وجه المزاح بهزوا جاسع الائمة العلامة ابراهيم اليرى على الاشياء من كتاب السير والردة * (سئل) في ذمى شتم ذميا مشاهيرا بالفساط قبيحة وآذاه بذلك فهل يؤدب وبما يقب على ذلك (الجواب) نعم * (سئل) عن يهودى قدف يهوديا بالزنا هل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير كازروى عن ابن تيميم * (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن دينة للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر ولا وهل عليه كفارة عيى او عيى (الجواب) ان كان الحالف جاهلا بدينه فانه يكفر بما شره الشرط في المستقبل يكفر وعليه تعديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده انه عيى فقط فعليه كفارة عيى بذلك وفي الحلف بالله تعالى كفارة عيى آخره ما تقرر بعد النظر في كتب اصحابنا ائمة الهدى رحمة الله تعالى * (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خلق السكون لاجله ما فعل رجل رجاء فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه منتف لو كما افق بذلك العلامة الخمينى الرضى نا قلا عن جامع الغصولين رافى بذلك السبكي والزمى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره وأظن انها الجماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورايت في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندى حفظه الله الملك السلام حين زارنى في المخينة وقت قدومه من المدينة المنورة على منورها افضل الصلاة واتم السلام سنة ١١٤٦ ماصورة ما قالكم دام فضلكم ورضى الله عنكم بنفع المسلمين بعد لومكم في سبب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البنى على السلطان أو الكفر واذا قلتم بالناسي فاسبب كفرهم واذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل توبتهم واسلامهم كما رتدوا ولا تقبل كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم واذا قلتم بالناسي فهل يتلون احدا أو كفرا وهل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجزية أو بالامان الموت أو بالامان المؤبد لا وهل يجوز استرقاق نساءهم وذرائعهم افتونا بما جورين انابكم الله تعالى الجنة الحمد لله رب العالمين اعلم استعذرك الله أن هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جهابدين اصناف الكفر والبنى والعناد وانواع الفسق وازند فتوا المحاد ومن توقف في كفرهم والحادهم وجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مشبه وسبب وجوب مقاتلتهم وجواز قتلهم البنى وللكفر معا اما البنى فانه مخرجوا عن طاعة الامام خلد الله تعالى ملكه الى يوم القيام وقد قال الله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تبنى الى امر الله والامر للوجوب فينبغى للمسلمين اغاد طاهم الامام

مطلب
يصور قتل العوانى المفسد
ويشأب قاتله

مطلب
شتم عالمين واستخف بهما
وبالدين فانه يقتل

مطلب
مهم جدا لو جلس احد على
من العالم والمتعلم

مطلب
ذمى شتم ذميا مزورا

مطلب
يهودى قدف يهوديا بالزنا
لا يلزمه حد القذف بل
يعز

مطلب
في قوله ان فعل كذا يكن
دينه للنصارى

مطلب
قال لو شفع رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا فعل
كذا لا يكفر

مطلب
في حكم الروافض ومن سب
لشيخين

الى قتال هؤلاء الباغين الملعونين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم ان يعينوه
ويقاتلوهم معه وأما الكفر فن وجوده منها انهم يستخفون بالدين ويستنزئون بالشرع المدين ومنها انهم
يهيئون العلم والعلماء مع أن العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يحشى الله من عباده العلماء
ومنها انهم يستحلون المحرمات ويهتكون المحرمات ومنها انهم ينكرون خلافة الشيخين ويريدون أن
يقوموا في الدين الشين ومنها انهم يطولون السنتهم على عاتق الصدقة رضي الله تعالى عنها ويتكلمون
في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى انزل عدة آيات في براءتها ونزاهتها فهم كافرون بالكذب
القرآن العظيم وسابن النبي صلى الله عليه وسلم ضمنا بنسبتهم الى اهل بيته هذا الامر العظيم ومنها انهم
يسبون الشيخين سؤدة الله وجوههم في الدارين وقال السيوطي من أئمة الشافعية من كفر الصحابة أو
قال ان ابا بكر لم يكن منهم كفر وتقلوا وجهين عن تعليق القاضى حسين فيمن سب الشيخين هل يفسق
أو يكفر والاصح عندي التكفير وبه جزم الخامل في الباب اه وثبت بالتواتر قطعا عند الخوفاص والموام
من المسلمين ان هذه القبائح محتملة في هؤلاء الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر
يجب قتله باتفاق الامة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة
على قوله أو جاء تائباً من قبل نفسه لأنه حذو جب ولا تسقطه التوبة كسائر الجود وليس سبه صلى الله
عليه وسلم كالارتداد اذ لا يقبل فيه التوبة لان الارتداد معنى ينفرديه المرتد لا حتى فيه لغيره من الادميين
فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حتى الادمي ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو احدا من الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فانه يكفر
ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كفره بالاختلاف وان تاب وأسلم فقد اختلف فيه
والمشهور من المذهب القتل حداً رقيق يقتل كفرا في الصورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهما
فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو امنهما يكفر ويجب قتله ولا
تقبل توبته واسلامه أى في اسقاط القتل وقال ابن خنيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم ان سب الشيخين
كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البينة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو امنهما
يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل لانا نجعل انكار ردة توبته ان كانت مقبولة
كما لا يخفى وقال في الاشياء كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا الكافر بسب النبي
أو سب الشيخين أو احدهما أو بالبحر والواو أو بالزندقه اذا أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء
الاشرار الكفار تابوا أو تابوا لا هم ان تابوا واسلموا قتلوا حداً على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل
أحكام المسلمين وإن بقاء على كفرهم وعنادهم قتلوا كفرا وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المشركين
ولا يجوز تركهم عليه بإعطاء الجزية ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبد نص عليه قاضيان في فتاويه
ويجوز استرقاق سائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما حقت بدار الحرب جائز وكل موضع خرج عن ولاية
الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز استرقاق ذراريهم تبعاً لاقهارهم لان الولد يتبع الام
في الاسترقاق والله تعالى اعلم ~~بكتبه~~ احقر الورى نوح الخنفي عفا الله عنه والمسلمين أجمعين اه
ما في المجموعة المذكورة بحروفه اقول وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لا زلات
مؤيدة بالنصرة العلية في الافشاء في شأن الشيعة المذكورين وقد اشبع الكلام في ذلك كثير منهم
والفوا فيه الرسائل ومن افق بنحو ذلك فيهم المحقق المفسر أبو السعود افندي الهادي وتقبل عبارته
العلامة الكواكبي الخنفي في شرحه على منظومته الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جلة ما نقله عن
أبي السعود ذكر قبائحهم على نحو ما مر فلذا أجمع علماء الاغصار على اباحة قتلهم وإن من شك في كفرهم

مطلب
كفرهم من وجوه

مطلب
نقيس في حكم سب النبي
صلى الله عليه وسلم أو أحد
الشيخين رضي الله عنهما

كان كافرا فعند الامام الاعظم وسفيان الثوري والاوزاعي انهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام
نجوا من القتل ويرجى لهم العفو كسائر الكفار اذا تابوا واما عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وليث
ابن سعد وسائر العلماء العظيم فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حداً لم يقدحهم بقبول توبتهم
عند امامنا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجوعة ويظهر لي أن هذا هو الصواب وهذه مسألة مهمة
ينبغي تحريرها والاعتناء بها زيادة على غير ما قد وقع فيها خبط عظيم وكان يخاف لي أن اجمع فيها
رسالة اذكر فيها ما حررت في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن اذكر في هذا المقام ما يوضح
المرام اسعافا لاهل الاسلام من القضاة والمحكمين وان استدعي بعض طاول في الكلام فنقول وبالله
التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سب الشيخين رضي الله تعالى عنهما في الدارين
لا تقبل توبته قد عراه في البحر الى المجوهرة شرح القدوري وقد قال في النهر هذا لا وجود له في أصل
المجوهرة وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالأصل مع أنه لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة
المجوى في حاشية الاشباه بدلتها كلام انهر اقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ المجوهرة لا وجه
له يظهر ما قدمناه من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافاً للالكية والمخالبة واذا كان كذلك
فلا وجه لقول بعدم قبول توبته من سب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الائمة
فما اعلم اه واعلم أن مسألة عدم قبول توبته سب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها
عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق الكمل بن الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه القمراشي
في متن التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشباه وافق به في الخيرية لكن العلامة القمراشي بعد
ما عزا ما في متنه الى البرازي قال في شرحه عليه المسمى من الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام
امين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن
البرازي تبع صاحب الصارم المسلول فانه عراه في البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد من
علماء الحنفية اه وفي معين المحكم معز يالى شرح الطحاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه
وسلم او بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين اه وفي التنف من سب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه مرتد وحكمه حكم المرتد ويعمل به ما يفعل بالمرتد اه فقوله ويعمل به ما يفعل بالمرتد
ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى ومن نقل انه ردة عن أبي حنيفة انما سب عياض في الشفاء اه
ما في من الغفار لم نصله اعلم ايضا أن البرازي قال انه كان يدينق لانه قد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يصور فيه خلاف لاحد لانه حتى تطاق به حتى المبدل فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين
الى أن قال ودلائل المسألة تعرف في الصارم المسلول على شاتم الرسول اه وقد راجعت كتاب الصارم
المسلول لعدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فرأيت ذكر ما ردد على البرازي حيث ذكر السبكي أولا
عن الشفاء للشافعي عياض المالكي أن الامام الشافعي موافق للامام مالك في ردة وعدم قبول
توبته وأن عماله قال ابو حنيفة واحكامه والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي انهم قالوا هي ردة
ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم ار من اصحابه من صرح عنه بذلك الى
أن قال هذا ما وجدته للشافعية والحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية
غير قبول التوبة واما المخالبة فكلامهم قريب من كلام المالكية هذا تحرير المنقول في ذلك
واما الدليل فمعه تمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يقرأهم ما قد سلف وقوله
تعالى قل يا عبادي الذين اسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات
نص في قبول توبة المرتدين وعمومها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أحضار من القواعد الفقهية ثم رأيت صريحاً في الفتاوى المحيرية في كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيما لو منع مولانا السلطان فضائه عن سماع مامضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستقر ذلك أبداً ولا أجاب لا يستقر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع للمنع (ق) بعد المنع جاز وكذا لو لم يغيره وأطلق له ذلك يعبر على إطلاقه

فيسمع كل دعوى وكذا الوصيات السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضياً ولم يمنعه بل أطلق له قاضياً ولتلك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى إذا أتى المدعى بشرائط صحة الشريعة والحاصل أن القاضي وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عمهم والقضاء بتخصص بأزمان والمكان والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في المنع والأطلاق فالمرجع هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للتداعيين به فإذا قال مدعى السلطان عن سماعها لا ينافي في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله مالم يثبت المحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد المحكم عليه لمصلحة فبين بطلان المحكم لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه فعلمه حكم الرعية في ذلك وإذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشاهدة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان الأمر أن تكشف له الحال والله تعالى أعلم اهـ منه

والتوبة تصب ما قبلها ولا نالاً لحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحداً بعد إسلامه والقول بأنه حق آدمي فلا يسقط باتوبة صحيح لكنا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورافقه ورجته وشفقته أنه ما انتقم لنفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته اهـ كلام السبكي لمختصاً بتمام الإجابة بسقوط فيه وقد أطل في ذلك إطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية ولا شبك أن التقي السبكي والقاضي عياضاً ثقتان ثقتان عدلان يكتفي بشهادتهما وتقلعهما عن الحنفية أن مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الإمام الطحاوي وغيره ممن هو أعرف بالمذهب من البرازي يقيين وقال في الدر المختار وقد صرح في التتف ومعين المحكم وشرح الطحاوي وحاول الزاهد في غيرها بأن حكمه كما ارتد اهـ وللعلامة الفخري الشهير بحسام جلبي من نظمائه علماء دولة السلطان سليم خان بن بابر يدخان العثماني رسالة أليفه ألفه في الزد على البرازي وقال فيها أنه تقبل توبته ولا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافاً للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف المسلول وذكر في المحاوي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفرونه ولا توبة له سوى تجديد الإيمان وقال بعض المتأخرين لا توبة له أصلاً فيقتل هذا الـ لكن الأصح أنه لا يقتل بعد تجديد الإيمان ثم قال وبالحجلة قد تدعى كتب الحنفية فلم نجد نقول بعدم قبوله توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه وما شأنا غلطه في أول الرسالة اهـ وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور الدين في إصلاح جامع الفصولين ومنه ما نقلناه عنه ثم قال فيه يؤيد ما ذكره من تخففة ما في البرازية ما ذكر في بعض الفتاوى ونقلنا عن كتاب الخراج للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر فإن تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافاً لما ذكره رحمه الله ثم قال في نور الدين وقد أجاب العلامة الفقيه أبو الراسي ود المذني رحمه الله تعالى عن هذه المسألة بما حاصله أن المسألة خلافية فقد عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين والرعاية للأئمة من أن الأولى أن ينظر إلى حال الشخص الساب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهم منه حقيقة التوبة وحسن الإسلام وإصلاح الحال يسجل بقول الحنفية في قبول توبته ويكتفي بالتعزير والتحبس تأديباً وإن لم يفهم منه الخير بعد حل بمذهب الغير فلا يعتمد على توبته وإسلامه ويقتل حداً إذا مر السلطان بجميع قضاة عمال كنه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله عليه يوم الحساب اهـ والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في لمرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أبو السمود ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان بجميع قضاة عمال كنه لا ينبغي إلى اليوم لأنهم ما تواؤموا رضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى يتفقد حكمه بمذهب الغير ليكون نائباً عن السلطان بمذنب المحكم وما اشتهر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويبيع عليه حين توليته لا يكفي ذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضاؤه مأموراً به بل لا بد لهم من أمر جديد حين يولاهم فاذا ولى قاضياً في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسألة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه سواء أفلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كالوکیل أحد وكلا يبيع شيئاً بمن معلوم ثم عزله ووكيل غيره أو وكله نفسه نائياً ولم يقيد باليمن تكون وكأنه مطقة حتى يأتي بالتقيد وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في المحكم ونائب عنه فاذا خصص قضاءه بزمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب تخصص والأفلا والقضاة في زماننا يؤثرون بالمحكم بما يصح من مذهب

قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الخ الحديث قال في الاشياء والنظائر القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات وهو حديث رواه السيوطي معزيا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وانرج ابن ماجة من حديث أبي هريرة اذ هو المحدود ما استطعت وانرج الترمذي والمحاكم من حديث عائشة اذ روا المحدود (٩٨) عن المسلمين ما استطعت فان وجدتم للمسلمين مخرجا فخذوا سبلهم فان

سندنا في حنفية رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن المقام لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلا فلا يذبح أحد من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذه الحنفى والمحصل أن هذا المقام من هذا جنس الأقدام قد وقع فيه فضلا عن مقامه وبمظهر النقل الصريح عن الأعلام كيف يضع العدول عنه لاستدناهم وساحته الشريفة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والأوهام لا يدينها سبب من الناس فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل المسلم من أعظم الآثام ولو ثبت أن قتل من يقول عن الإمام فخرج نفل خلافه يجب الاعتراض عنه والاحتجام لما صرحوا به من درء المحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الإسلام إقوله عليه أفضل الصلاة واتم السلام اذ روا المحدود عن المسلمين ما استطعت فان وجدتم للمسلمين مخرجا فخذوا سبلهم فان الإمام لا يخطئ في العفو غير من أن يخطئ في العفو بقره رواه السيوطي عن عدة كتب فتمامه والانتصار للرسول مقبول فيما به امره لا فيما عنه منى وزجره فهذا ما تقرره مما تقرره فأحفظه والسلام

*(كتاب المفقود) *

*(سئل) فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وله حقوق عند من يقرها فهل ينصب له القاضى من يحفظ ماله ويستوفى حقوقه بما لا وكيل له فيه (الجواب) نعم والمسألة في المتفق (سئل) في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك القاضى بيعها بالوجه الشرعى (الجواب) نعم وفي بيع فتاوى الديتارى اذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضى بيعها ولو كان المالك غائبا غير مفقود لا يملك بيعها (سئل) فيما اذا نصب القاضى زيدا قبيحا عن عمر والمفقود تسعادى مصالحه وهو أهل لذلك وللمفقود ابن بالغ بمرض الفيم في مصالحه ويريد مباشرتها فهل ليس لابن ذلك (الجواب) نعم الأبوجه شرعى (سئل) في صغيرة ماتت عن ابن مفقود لا تدري حياته ولا موته ولها ابن عم عصى يريد أن يرثه فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمرها (الجواب) نعم وفي الذخيرة ومدار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يتبرح حياته في ماله ميتا في مال غيره الى أن قال وبوقت نصب المفقود الى أن يظهر حاله اه باختصار (سئل) في مفقود مات أقرانه في بلدته فهل يحكم بموته بوجه الشرعى (الجواب) نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلدته على المذهب تنوير وفي البرازية بثبوت سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا يذمن القضاء بموته لانه أمر محتمل ويوزع ماله على من يرثه (سئل) في القيم المنصوب عن المفقود لمحفظ ماله فهل لا يكون خصما فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب) نعم قال في التنوير وينصب القاضى من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اه (سئل) في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور هل ليس للمفقود وكيل وله أم واخت شقيقة فاذا نصب القاضى اقامه قيمة عنه وكانت أهلا لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه الى أن يظهر أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها ما مر آنفا (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائبا وبنت حاضرة وللتوفي ابن ابن آخر بالغ نصبه القاضى قبيحا عن عمه القاتل لضبط الغائب قدر ما يخصه من مخلفات أبيه المتوفى فبسط له ذلك وصدر ذلك لدى حاكم شافعى حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وان كانت الغيبة ليست بمنقطعة وان كان الناصب حنفيا مجاداة ذلك كله غاب الدعوى الشرعية وكتب حجة افتى مفتى مذهبه بصحتها وانفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يشمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في أسير في دار الحرب لا يدري حياته ولا موته وله

الإمام لان يخطئ في العفو غير من أن يخطئ في العفو بقره رواه السيوطي عن عدة كتب فتمامه والانتصار للرسول مقبول فيما به امره لا فيما عنه منى وزجره فهذا ما تقرره مما تقرره فأحفظه والسلام

مطلب
ينصب القاضى للمفقود فيما يحفظ ماله

مطلب
يسع القاضى جارية المفقود

مطلب
ليس لابن المفقود مراضة القيم الأبوجه شرعى

مطلب
لا يرث بنت عمه المفقود قبل ظهور أمر أبيها

مطلب
يحكم بموته بموت أقرانه في بلدته وقدر تسعين سنة

مطلب
ليس القيم خصما فيما يدعى على المفقود

مطلب
ينصب القاضى أم المفقود قيمة عنه ولها أخذ قرضه

مطلب
يصح نصب الشافعى قبيحا عن غائب غيبة ليست بمنقطعة

عقار ومال في بلدته فهو لى اذا نصب القاضى ابنته الامينة وكيلا لتأخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله
وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا (الجواب) نعم هو غائب لم يدبر موضعه اذا علم بالسكان
ولو بعد لا يستلزم العلم بهما أى بالموت والحياة غالباً فدخل من اسره العدو ولم تعلم حياته ولا موته
كفى المحيط نهر وأوحه في البحر غاية الايضاح * (سئل) في موقوفه حصه معلومة من دار
وله قيم خاف نهبها وانهدمها وليس للنائب مال قمر به ويريد بيعها بادر القاضى بفتح المثل ويحفظ
عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم ويبيع القاضى ما يخاف عليه الفساد من مال الموقوف اه
بداية للقاضى بيع ملل المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له
بيعهما النفقة عيالهما وان باعها خوفاً الضباع فصارت دراهم أو دنائير يعطى النفقة منها بطريقه جامع
الفصولين وفيه وله بيعها للنفقة ولو فعل نفذ ولو باع القضاء دينه جاز ولا قاضى يبيع عبد المفقود وأرضه
اذا كان يقص بعضى الايام وفي المحيط ولو باعها القضاء دينه جاز وكذا الوعد علم حياته لكن لا يرجع
من ذنبن قتيبة مؤيد زاده * (سئل) في رجل مات عن اخت لام وعن اخ لام موقوف وعن اخ لاب
وخلف تركه فكيف يفعل (الجواب) تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخواجه شرعاً من ستة أسهم
للاخت لام السدس سهم واحد للاخ المفقود سهم واحد يوقف له الى أن يتبين حاله والباقي للاخ لاب

(كتاب المقيط والاقطة) *

(سئل) في صغير اقيط عمره سنة التقطه رجل حر ممل ينفق عليه ويريه ويريد رجل آخر
أجنى أخذه منه قهر ربه برضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره * (سئل)
فيم اذا التقط رجل عباءة ووجدها في يد غيره هل يملك المخصوصة ويدها حق (الجواب) الصحيح
أن له المخصوصة لأن يده أحق كافي النهر عن السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاج
وتجوه اذا أعجب بغيره فتركه فقام به غيره حتى عاد محاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج
في كتاب الاقطة عند أحمد والليث ما كره ويرجع بما صرفه عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه
ولا يرجع بشئ لا اذا استأذن المحاكم في الانفاق أو شهد عند فقده أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط
عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر ومن أخرجه ما عاغرق ما كره عند الحسن البصري ورد بالاجماع
على خلافه اه ولا شك عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشئ الا أن يأذن له القاضى أن ينفق ويرجع
وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح في ذلك فراجعهم وتأمل
كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب الاقطة

(كتاب الوقف) *

رتبه على ثلاثة ابوابه (الباب الاول) في احكامه المتعلقة به من صحة وبطلان واستبدال وشروط
وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان احكامه اللفظية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط
وغير ذلك (الباب الثاني) في احكام استحقاق اهل من ربه واستحقاق اصحاب الوظائف واحكام
بيع انقاضه وانجباره وقسمته وخصه واجارته واجرته ومساقاة انجباره وعمارته وسكنائه وأرباب
الشعائر وغير ذلك (الباب الثالث) في احكام النظار واصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل
وفراغ وإيجار وتمير واستدانة واقرار وقبض وصرف ونحو ذلك

(الباب الاول) * (سئل) في امرأة وقفت في مرض موتها وقفاً على شخص ثم على جهة برمتصلة
وماتت منه عن ورثة لم يصيروا الوقف وخلفت تركه يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف

مطلب
ينصب القاضى ابنة الاسير
وكيلا عنه

مطلب
للقاضى بيع عقار المفقود
والاسير اذا خيف عليه
الخواب

مطلب
يوقف ما ورثه المفقود الى أن
يتبين حاله

مطلب
ليس له اخذ المقيط من
ملقطه

مطلب
المنقط يملك المخصوصة

مطلب
فيم اعجب فاعخذ فتركه
وقام عليه غيره حتى عاد محاله

قوله عند فقده اى المحاكم اه
مصححه

(الجواب) نعم قال في الاسماع اذا وقف المريض ارضه اوداره في مرض موته مع في كلها ان نرجت من ثلث ماله وان لم تخرج واجازته الورثة فكذلك والا يبطل فيما زاد على الثلث اهـ (سئل) في وقف اهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في شيء من اموره وليس له رسم في دواوين القضاة ر علم اصل مصرفه على ذرية واقفه ويبدل واحد من الذرية قدر معلوم من غلته يتناوله من نضاره ثم مات شخص من الذرية لاعن ولد فهل يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه من غير تمييز ذكر على اني ولا تقديم بطن على بطن حيث علم اصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كفي البرازية في الخامس والخيريه وكذا قمين لم يذكروا واقفه سهم من يموت عن غير ولد الخ كذا في الاشعاف في باب الوقف على اولاده واولاد اولاده (سئل) في وقف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قواه صرف غلته الى جماعة مخصوصين جيلا بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستحقي ريعه عن غير ولد ولا اسفل منه يصرفون نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكلف احد منهم الى بيته في نسبه الى الواقف حيث كان في ايديهم جيلا بعد جيل (الجواب) نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف احد منهم الى بيته في اتصال نسبه الى الواقف (سئل) في وقف اهلي قديم يتصرف نظاره في ريعه يصرفونه للذكور من ذرية واقفه دون الاناث جيلا بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق التلقي من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلامعارض ولا منازع والا قامت امرأة من الذرية طالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف بيدها منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية اصلا بل التصرف للذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوته شرعا ولا عبرة بمحجر كتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم قال في الحناية رجل في يده ضيعة فباع رجل واحد وادعى انها وقف واحضر مكافيه بخطوط العدول والقضاة الماضية وطالب من التاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك الا ان التاضي انما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة والاقرار وما الصك فلا يصح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضي بالوقف ما يشهد الشهود اهـ (سئل) فيما اذا وقف زيد واخوته هند نصف دار لهما شائعا يمكن قسمته ولم يقرزاه وانشاؤه على انفسهما ثم من بعد كل منهما على اولاده ثم وم ولم يحكم حاكم بحصة الوقف في حادثة الشروع فهل للقاضي ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه صح وقف مشاع قضى بجوارته لانه محتم دفعه فللمخني المتلدان يحكم بحصة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح (سئل) في رجل له حصة شائعة معلومة من دار معلومة فوقها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة برمتصلة وحكم الحاكم بحصة وان كان مشاعا قبل القسمة وان كان على النفس فهل صح ذلك (الجواب) نعم اتفق ابو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الممكن فأجاز ابو يوسف وبه اخذ مناصح بلخ وابطله محمد بن اعلى اختلافهما المتقدم فنقول نرى على قول ابو يوسف واذا وقف احد الشريكين حصته من ارض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصح عند ابو يوسف جعل غلة الوقف والولاية لنفسه ملحق من الوقف (سئل) فيما اذا وقف هند حصة شائعة لها في غراس قبل

مطلب
الوقف في مرض الموت على
الاجنبي من الثالث

مطلب
فقد كتاب الوقف ولم يعلم كيف
تصرف نظاره ومات مستحق
عقيل الخ

مطلب
في وقف تقادم امره وله رسوم
في دواوين القضاة الخ

مطلب
لا عبرة بكتاب الوقف المنقطع
الثبوت

قوله قالوا الخ هذا اذا لم يكن
كتاب الوقف محررا في جعل
القاضي الموقوف والا عمل به
استحسانا فان لم يكن جعل
عمل بتصرف النظائر الماضية
وفي الفتاوى الخيرية اذا
كان الوقف كتاب في ديوان
القضاة المسمى في عرفنا بالجعل
وهو في ايديهم اتبع ما فيه
استحسانا اذا تنازع اهله فيه
والا ينظر الى المهود من حاله
فيما ملق من الزمان من
ان قوامه كيف كانوا يعملون
وان لم يعلم الحال فيما سبق
رجعنا الى القياس الشرعي
وهو ان من اثبت بالبرهان
حقا حكم له به اهـ منه

مطلب
وقف المشاع للقاضي ابطاله
اذا لم يحكم بصفته

القسمه قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم على جهة بتر متصلة به وجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحتمل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشعير من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الاعظم ابطال وقف المنقول كفي الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند ائمتنا الثلاثة كما أفتى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاويه من الوقف وفي فتاوى الشلبي وقف البناء بدون الأرض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقفه على نفسه اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجازه أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء بدون الأرض من قبيل وقف المنقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به مركبا من مذهبين وهو لا يجوز لكن الطرسوسي ذكر أن في منية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا يتفرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا النقط حكم بها القضاة السابقون ولعلمهم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت متفرقة للاحتكاك نزلت منزلة ما لو وقف البناء مع الأرض من جهة أن الأرض بيد أرباب البناء يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يرعهم عنها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده المخصاف هذا ما تحررت في من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور ما نصه فإذا كان وقف الدراهم لم يروا الا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شيء فلا يتأتى وقفها على النفس حينئذ على قوله لكن لو فرضنا أن حاكما حنفيا حكم بصحة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فتقول النفاذ مبني على القول بصحة الحكم الملقق وبيان التلقيق أن الوقف على النفس لا يقول به الا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به الا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملققا من قولين كما ترى وقد مشى شيخ مشايخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدرى على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب توفيق الحكام في غوامض الاحكام أن الحكم الملقق باطل باجماع المسلمين ومشى الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رآه في منية المفتي فليتنظره من أراد اه أقول ورأيت بخط شيخ مشايخنا خلا على التركاني في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ ابراهيم السؤالا في بعده هذه المسألة المنقولة عن فتاوى الشلبي ما نصه أقول وبالجواز أفتى شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه ما رأيته بخطه عن الشيخ ابراهيم المذكور أقول أيضا قد يوجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالاجماع لان المراد بما جزم ببطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بصحة نكاح بلاولى بناء على مذهب ابي حنيفة وبلاشه وبنائه على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملققا من اقوال اصحاب المذهب الواحد فانها لا تخرج عن المذهب فان اقوال ابي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد ابي حنيفة او هي اقوال مروية عنه وانما نسبت اليهم لاليه لاستنباطهم لها من قواعد ولا اختيارهم اياها كما اوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فأرجع اليه ويؤيده ما مر من الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القضاء في مجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا مذهبه نافذ عند ابي حنيفة ولو عامدا فقيه روايتان حيث قال ما نصه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفى اذا حكم على مذهب الشافعى أو نحوه أو بالعكس وأما اذا حكم الحنفى بما ذهب اليه أبو يوسف أو محمد أو نحوه ما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة امين الدين بن عبد العال ما نصه

مطلب
في صحة وقف المشاع على النفس

مطلب
لا يصح وقف حصه شائعة من الغراس على النفس

مطلب
في وقف البناء على النفس اشكال لانه مركب من مذهبين قوله وقف النفس لعل هذا تحريف والاصل الوقف على النفس اه محصيه

مطلب
في جواز الحكم الملقق من مذهبين

مطلب
وقف الدراهم على النفس ملقق

مطلب
الحكم الملقق باطل باجماع المسلمين

ومعنى أخذ المقتضى بقول واحد من اصحاب ابي حنيفة يعلم قطعاً ان القول الذى أخذه هو قول ابي حنيفة
فانه روى عن جميع اصحاب ابي حنيفة من الكبار كما في يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا
في مسألة قولنا الا وهي رواية عن ابي حنيفة واقعه هو عليه ايما غلاظاً فان كان لا مركباً والمحال هذه
لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره الا مجازاً وهو
كقول القائل قولى قوله ومذهبي مذهبه اهـ (سئل) في مرض مرض الموت وقف فيه عقاره على
اولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يميز والوقف المزبور لم يحكم به حاكم شرعى يرى صحته فهل
يكون الوقف المزبور غير جائز (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطالة فلا يجوز الوقف
المذكور والله اعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على اولاده وكتب في الصك وقف فلان على
اولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصديق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا موجب الفساد
لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطالة قال وينبغي ان يحتاط في ذلك فليكتب في حياته وصحته
قال وكذا سمعت من السيد الامام ابي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء
الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن له وارث آخر من اول التساع عشر من وقف التتار خاتبة
ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم فالوقف على من اصله لا يجوز
لان الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصاب حياً فتقسم
الفلقة في كل سنة على عدد رؤسهم فما اصاب ولداً الولد فهو لهم وقف وما اصاب ولداً الصاب فهو ميراث بين
جميع ورثته حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصاب فالفلقة تقسم على عدد رؤس
ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصاب فما اصاب الباقي من ولد الصاب يكون بين جميع الورثة الاحياء
والاموات كل من كان حياً عند موت الواقف اهـ من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسائلنا
الوقف على الاولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث الاباجازة
ورثته اهـ قال العللائي لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يميزها الورثة يعني عند وجود
وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسائلنا والحال انهم لم يميزوه فلا يجوز
الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق في المرض اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه وصية
فتعتبر من الثالث اهـ ولا شك ان هذا في حق الاجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ واصرح قول
الخلاصة فالوقف على من اصله لا يجوز لان الوصية للوارث لا تجوز اهـ واصرح كلام شيخ الاسلام ايضاً
فتحرر ان الوقف على الاولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة الورثة واذا لم يميزوه لا تجوز الوصية
فكذلك الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق أقول في الجرح عن الظهيرية رجل وقف داره في مرضه على
ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثالث من الدار وقف والثلاث مطلق يصنعن بهما ما شئن قال
الفتية ابوالليث هذا اذا لم يميزن اما اذا اجزن صار الكل وقفاً عليهن اهـ فعلم ان الثالث صار وقفاً
في مسائلنا وان لم يميز الاولاد لان نفاذ الوصية من الثلث لا يتوقف على الاجازة فتنفذ من الثلث وان
كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر منازع واما الثلثان فلا تجوز
فيهما الوصية وان كانت للوارث ولا منازع لان الشرع لم يجعل للوصي حقاً فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا
اجازة الوارث هذا ما ظهر لي في توجيه كلام الظهيرية وبه يعلم ان اطلاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه
نظر قد برأى كون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فبما في الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى
(سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بناتها المستترة في عصمتهم ثم من بعده على جهة
برومات عن ورثته لم يميزوا الوقف ولم تختلف غير الدار المذكورة فهل ينفذ الوقف من الثلث ويطل فيما

مطلب
وقف عقاره في مرض موته
على اولاده ثم مات ولم يميزوه
بطل الوقف

قوله لهم وارث الاول له
وارث اهـ مصححه

مطلب
وقفت دارها في مرضها على
زوجها ولم تختلف غيرها ولم يميز
بغية الورثة الوقف

زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يفجزه المريض بأن يقول وقفت على كذا أو يوصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا بأجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وأغبر الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة بين الوارث وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جهة بر في حيث لم تترك غير الدار المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها وبطل فيما زاد على الثلث حيث لم يفجزه الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاش بعلمها المذكور فإذا مات صيرت غلة الثلث كلها لمجهة البر المذكورة ثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمساواة في الخيرية من الوقف والمخاض والمخاضية والبحر وغيرها * (سئل) في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلاث ثم من بعدهن على أولادهن ثم على جهة بر لا تنقطع ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجته وأولادهن عصية لم يفجزوا الوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فيكيف المحكم (الجواب) يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلاث وللزوجة الثلث والباقي لأولادهم العصبية المذكورة تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فإذا من صيرت غلته لأولادهن على ما شرطه الرجل أقول وههنا فائدة ذكرها في البحر قوله ثم أعلم أنه لو وقفها في مرض موته ولا وارث له إلا زوجته ولم يفجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الأسداس تكون وقفها في البرازية من كتاب الوصايا ما لم يدع إلا امرأة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل أن أجازت فكل المال له والألف السدس لها والخمسة الأسداس له لأن الموصى له يأخذ الثلث أو الباقي أربعة تأخذ المرأة الربع والثلثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ ولا يخفى أن هذا حيث لم يخلف غير الدار الموقوفة * (سئل) فيما إذا استدان هندی من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ورهنت عنده على ذلك جميع دارها المملوكة رهنا شرعا ما سلبا ثم وقفت الدار وهي معسرة ثم باعتها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسر علائق من الوقف وأما وقف المرهون فإن اقتكاه أو مات عن وفاء عاد إلى جهة الوقف وأن مات عن غير وفاء يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ما عليه أن كان موسرا فإن كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا في الذخيرة والمحيط بحر من أوائل كتاب الوقف * (سئل) في رجل عليه دينان رهن بأحدهما دار ليس له غيرها ثم وقفها قصد الماطلة وقيمتها تزيد على قدر الدينين فهل ليس للقاضي تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين (الجواب) نعم * (سئل) في رجل صحيح مديون دينامستغرا إذا وقف وقفه على جهة بر لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلا شرعيا ثم مات فهل يتقضى وقفه لأرباب الديون أولا أجاب حيث صار الوقف مسجلا شرعا لا يتقضى لذلك لأن الوقف تبرع ولم يشترط لهجة براءة الذمة من الدين المستغرق بالأجاء هذا إذا لم يكن محجورا عليه بسفه أو بدين على رأى من يراه ولا يثبت الحجر إلا بالقضاء كما صرحوا به في الاسعاف وإن لم يكن محجورا عليه بمعنى المديون صحيح وقفه وإن قصد به ضرر غرماؤه اهـ وصرح به غيره فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحيط دينه بماله لتعلق حق الغرماء حينئذ بالعين وفنا بالذمة محضاً وبني علما أن الأحكام على ذلك وأما إذا كان محجورا عليه فأطلق الخصاص أنه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وهذا الكل إذا حكم به طاكم اهـ أقول قال العلائق في الدر المختار وبطل وقف رهن معسر ومريض مديون بجميعا بخلاف صحيح لو قبل الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود سئل عن وقف على أولاده

مطلب
فيما إذا وقف المريض على
بعض ورثته ولم يفجز الباقي

مطلب
وقف داره في مرضه وله
زوجة فقط ولم يفجز

مطلب
في بطلان وقف المرهون إذا
كان الواقف معسرا

مطلب
في وقف الصحيح المديون والمريض
المديون

وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من المحكم وتمجيل الوقف بمقدار
 ما شغل بالدين اه فليحفظ فقد استدرك العلائق بما في المعروضات وأقره وقد تبعه تليذه العلامة الشيخ
 اسماعيل الحائلي ففي فتاويه سئل في رجل عليه دين لا بدوله دار ملك فقط لا يفي عنها بقدر دينه
 وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لبيع صاحب الدين أجاب ليس للقاضي ان ينفذ هذا الوقف ويجبر
 الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما أفاده المرحوم المفتي
 الاعظم أبو السعود أفندي غمزه الله بفقرانه اه * (سئل) فيما اذا وصى رجل في مرض موته بمبلغ
 معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء في مكان مهيا للبناء في طريق لشرب منه المارة ووقف كرمه على
 ذلك تصرف غلته في مصاحمه ثم مات من مرضه المذكور عن تركه يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح
 (الجواب) نعم وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيا مكانا للبناء قبل أن ينفذ الاختلاف المتأخرون
 والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى أن تبنى واذا بنيت ردت اليها الغلة ابن الهمام على الهداية
 من الوقف ونقل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما اذا أنشأ رجل وقفه على مسجد سيعمره فان تعذر
 الصرف عليه فعلى جهة برأى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعد مكانا لتعميره
 فهل يكون الوقف المزبور باطلا وتقسيم الاماكن الموقوفة بين ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا
 الجواب الحمد لله ذكر في كتب الفتاوى رجل هيا موضعا للبناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه
 المدرسة قرى شرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض ببعثته أفنى القاضي الامام صدر الدين أن هذا
 الوقف غير صحيح معللا بأن هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه ببعثته ورجح
 بأن بعضا من المسجد بل هو الاصل فيها قد كان موجودا زمان الوقف وهو الموضع الهيا للبناء المدرسة وأما
 في هذه الصورة حيث لم يهيا موضعا للبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو آخرى بما علل
 به الامام القاضي صدر الدين من البطلان والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الحمادي عفى عنه * (سئل)
 فيما اذا وقعت هند دارها منجزا على اولادها الموجودين ثم على اولادهم ثم ثم على جهة بر ولم يحكم
 بموجب الوقف حاكم شرعي حاكم شرعا على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن اولادها المزبورين ثم افتقر
 اولادها فباعوا الدار بعد ما أطلق لهم قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكامه بطلان الوقف
 أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكامه بطلان الوقف حيث لم يحكم بلزمه حاكم شرعي بوجهه
 الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره وأفتى بذلك القمناشي والمولى
 أبو السعود والخير الزملي تقلا عن المتعبرات وفي الاسماعيلية فيما اذا وقف زيد غراسا على نفسه ثم ثم ثم
 على جهة بر متصلة وحكم به حاكم خبي في غير وجه خصم ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن
 الوقف مسجلا محكوما به فلما حكم أن يحكم ببعثته البيع ولا يكون المحكم الذي لم يكن على الدعوى
 الشرعية مانعا من ذلك اه وافتي بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن أفندي الحمادي
 مفتي دمشق اقول وبه ببيع غير المسجل أفنى ابن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفنى سراج
 الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال في بحره ان هذا على قول الامام المرحوم أي من أن الوقف انما
 يتم بالقضاء وعلى قوله ما اراجح المفتي به فان كان حنفا مقلدا فحكمه باطل لانه لا يصح الا بالبيع المفتي
 به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تقر بما على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى
 القاضي ببعثته وقد أفنى به العلامة قاسم وأما ما أفنى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية من صحة المحكم
 بدينه قبل المحكم بوقفه فهو ممول على ان القاضي مجتهدا وسهوا منه اه كلام البحر وأقره في النهر
 والدر المختار وزيده ان العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه ناسا خلافا لما ذكره أولا حكما نقله

مطلب
 القضاة ممنوعون من المحكم
 بوقف الهارب من الديون

مطلب
 وقف كرمه على سبيل سيعمر
 يصح ان كان هيا مكانه

مطلب
 وقف على مسجد سيعمره
 ومات ولم يعمر ولا هيا مكانه
 فالوقف باطل

مطلب
 في بيع الوقف الغير المسجل

في حاشيتي على البحر فراجعها وأما ما في الاسماء عليه فإنه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا وهو من
المتقول وكونه وقفاً على النفس فلا بد له من حكم حاكم يراه * (سئل) في قاعة قديمة عامرة محكمة
البناء في محلة آمنة مرغوب في السكنى فيها وتوحي بأجر المثل وأرضها مفر وشة ببلاط قديم من عهد
واقفها والآن يريد بعض مستحق الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعي وفي ذلك تغيير صيغة
الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر في عمدة القتاوى
لا يجوز بيع بناء الموقوفة قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قلعها بخلاف غير المثمرة اهـ بحرم
البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلو سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناسط تغيير
صيغة الواقف كما اتى به الخير الرملى والحسانون وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوغ شرعى
* (سئل) في اشجار الوقف غير المثمرة اذا ثبت بيعها وشلوها وعدم الانتفاع بها الا حطاً
وفي بيعها وقلمها الخط والمصلحة لمجة الوقف ثبوتاً شرعياً بعد دعوى شرعية فهل يجوز قلعها وبيعها
(الجواب) نعم وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم الصغير عن شجرة وقف يدس بعضاً وبقي بعضها فقال
ما يدس منها فسيهد له سبيل غلتها وما بقي فتمروك على حاليها اهـ وفي البرازية وقال الفضلى وبيع الاشجار
الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضاً اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع
ايضاً لانه غلتها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحرم من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف
وفي التارخاية ثبوت وقف على ارباب مسمين في يد متول باع ورق اشجار التوت جازلاً لانها بمنزلة الملة
فلو اراد المشتري قلع قوائم الشجر يمنع لانها ليست بمبيعة ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قلع
القوائم كان خيانة منه اهـ من الفصل السابع وفيها قيل الفصل الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة
اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانها هي الغلة بعينها والمثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف
اهـ * (سئل) في شجرة وقف غير مثمرة يريد المتولى بيعها بتمثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة
للووقف فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة
المذكورة بقائمة بيعة اخرى ان الغراس حين البيع كان مثمراً قد ترجع البيعة بكونها لمن يدعى صحة
العقد الذي وقع الاختلاف بيته وبين الآخر فيه مثلاً لو باع الوصى داراً للصغير من رجل قائلاً انها متوجهة
الى الخرباب وتصرف المشتري فيها زماناً وعمراً فلما كبر الصغير وصار بالغاً ادعى على المشتري بأن بيع
الوصى اياها باطل لان الدار كانت معمورة حين باعها الوصى منه كان القول للصغير اعنى قوله ان الدار
كانت معمورة حين البيع لانه ينكر العقد وتقبل بيعة المشتري على انها هي الدار كانت خربة وقت
البيع لانه ثبت صحة البيع وبيعة الصغير تفيها وتثبت بطلان بيع الوصى لان تصرف الوصى حال
كون الدار معمورة باطل لا يحيزله فتقبل بيعة المشتري ولا تقبل بيعة الصغير كذا في فتاوى البرازية
والقتاوى الصغير وغيرهما اهـ وكذا الوباغ المتولى اشجار الوقف وقلعت وادعى اهل الوقف انها كانت
مثمرة وقال يابسة واجبة التمتع فعدا الهالك يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه من الضمان وكذا بينته عند
تعارض البيعتين كذا في هامش التول لمن في البيوع وفيها نقلا عن الكافي من كتاب الشهادات اذا تضمنت الشهادة
نقض قضاء مرتد اهـ في المسألة بعد ثبوت الشلو وعدم الانتفاع بالحكم بيمينه البيع كيف تسمع بيعة
المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشياء من الدعاوى اى بيعة سبقت وقضى بها
لم تقبل الاخرى * (سئل) في دار موقوفة على الذرية سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها
وقد غير زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه اعادته ما غيره الى ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى
ابن الشهي يرفع أمر الشخص المذكور لولى الامر فبأمره بهدم بنائه واعادة الوقف على ما كان عليه

مطلب
لا يصح بيع بلاط مفروش
في قاعة وقف
مطلب
لا يجوز للناسط تغيير صيغة
الواقف
مطلب
لا يصح بيع اشجار الوقف اليابسة
مطلب
لو دس بعض الشجرة يباع
دون الباقي
مطلب
لا يجوز بيع اشجار الوقف المثمرة
الا بعد القلع بخلاف غير المثمرة
مطلب
لا تنقض البيعة على أنه يابس
بقائمة بيعة اخرى على أنه
حين البيع كان مثمراً
مطلب
ترجع بيعة مدعى صحة العقد
مطلب
لا تنقض الدعوى بعد انفصالها
على الوجه الشرعى
مطلب
اذا غير الساكن بعض معالم
الوقف يؤمر باعادته الى
ما كان عليه

ويؤدبه على ذلك التأديب الزاجله اللائق به ويشاب ولى الامر ايد الله به الدين وقمع الطغاة والمعتدين
على ذلك الثواب الجزيل اه وفيها جوابا عن سؤال آخر لشيخ الاسلام نور الدين الطرابلسي جميع
ما غيره يلزمه اعادته الى ما كان عليه وهدم البئر وقلع الاشجار وتغيير النول ونجب عليه ملزم به وكذا
يلزمه عمارة ما تلف بسبب البئر والسقي واجرة ما انتفع به اه وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه
ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه انفع لمجبة الوقف واكثر ربحا لخدمته الاجر يبق ما عزمه
الوقف وهو متبرع بما أنفقه في العمارة ولا يحسبه من الاجرة وان لم يكن أنفع لمجبة الوقف ولا اكثر
ربحا لزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيرها بيلقي بحاله اه والمسألة
مذكورة في الخيرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى الكازروني نقلا عن المحافوي في جواب سؤال مانصه
ويطالب بهدم ما غيره بصفة عين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة الخ ما حزره * (مسئل)
في ناظر وقف باع حيا ما وقفا لا احتياجه الى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشركة
فاستراه منه وقطع الحمام وبني مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور او لا وبعد ذلك فما يلزم
عليه ما (الجواب) اما الناظر فلزمه العزل واما ذو القدرة فيلزمه قلع ما بناه وضمان قيمة ما قلع
ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى ابي
السعود من الوقف * (مسئل) في انتقاض الوقف المشتملة على ايجار واخشاب مكسرة ملتقة في ارض
الوقف اذا تعذر عودها لمخاطها وعدم الانتفاع بها للوقف وباعها المتولى بسبب ذلك من رجل بمن هو ضعف
عن المثل الثابت ذلك مع الخط والمصلحة للوقف بالبيئة الشرعية فهل يكون البيع جائزا ام لا (الجواب)
مسألة بيع انتقاض الوقف صرح بها في كثير من المعترات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال
ما تهدم من بناء الوقف وآلته صرفه المحاكم في عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى
يحتاج للعمارة فيصرفه فيها لانه لا بد من العمارة ليبقى على التأييد فيحصل مقصود الواقف فان مست
الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والا أمسكها حتى لا يتهذر عليه ذلك او ان الحاجة فيبطل المقصود وان
تعدرا عاده عينه الى موضعه يبيع وصرف ثمنه الى المرمة صرفا للبدل الى مصرف البدل ولا يجوز ان
يقسمه يعني النقص بين مستحق لوقف لانه جزء من العين ولا حق للوقوف عليهم فيه وانما حقهم في
المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اه وقد حصل بما ذكر الجواب والله اعلم بالصواب
واجاب قارئ الهداية عن وقف الهدم ولم يكن له شيء يعمره ولا يمكن اجارته وتعميره هل تباع ابقاضه
بتو له اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشترى بثمنه وقف مكانه فان لم يكن رده الى ورثة
الواقف ان وجدوا والا يصرف الى الفقراء * (مسئل) في خرابة جارية في وقف اهل تعطل الانتفاع
بها وضعت عن الغلة وليس في الوقف غيرها حتى يعمرها وأدت الضرورة الى الاستبدال بها بطريقته
الشرعي ما فيه من الخط والمصلحة للوقف ولو بالهدم واشترى بها دار أخرى اكتب نفعا وأدرى بما أحسن
صحة ما فهل للتناضى أن يفعل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية مسئل عن
استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة واصحابه اجاب الاستبدال اذا تعين بأن كان
الموقوف عليه لا ينتفع به وغمه من يرغب فيه ويعطى بدله أرضا أو دارا هاربع يعود دفعه على جهة
الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان للوقف ربيع ولكن
يرغب شخص في استبداله ان اعطى بدله أكثر ربحا منه في صتمع احسن من صتمع الوقف جاز عند
القاضي أبي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز اه قال العلامة صاحب النثر في ذيل الفتاوى المذكورة
مانصه ورأيت بعض الموالى يعمل الى هذا ويعتده وانت خير بان المستبدل اذا كان قاضى الجنة فالنفس به

مطلب
ان كان ما غيره اليه انفع
للووقف يبق والا امر بهدمه
واعادته الى ما كان عليه

مطلب
اذ باع الناظر شيئا من الوقف
لا احتياجه الى المرمة

مطلب
في بيع انتقاض الوقف

مطلب
في استبدال الوقف

مطامنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدرهم والدنانير والله الموفق اه وقد أفتى بجواز الاستبدال
 بالطلقة و إذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخير الرملي * وتليذه الفهامة
 السيد عبد الرحيم اللطفي والمحقق الشيخ اسماعيل الحائلي وغيرهم من العلماء الاعلام روح الله تعالى
 روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم أقول قال في الدرا المختار وفيها أي في الاشياء لا يجوز
 استبدال العام بالخاص في أربع قات لكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الأمر
 الشريف بمنع استبداله وأمر بأن يصير بأمر السلطان تبعاً لترجي صدر الشريعة اه فليحفظ اه
 * (سئل) في دور متعذدة معلومات من قبل واقفها المتعذدين المختلفين بيعت دار منها بيعاً حكماً
 بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يرى ذلك وحكم ببعته بمن معلوم قبضه تطار الوقف ليشترابه
 عقاراً بده ولا أن احتاجت بقية الدور للتمير الضروري ولأمال في الأوقاف حاصل ولا من يرغب
 في استيجار الدور مدة مستقبلة بآجرة معجلة تصرف في التعمير ويريد النظر الاستدانة على الدور باذن
 القاضي العام لأجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من ثمن الدار
 المذكورة (الجواب) نعم لأن ثمنها صار وقفاً بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين
 ولكن في فتاوى اللطفي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدهم معلومة
 استبدال الأصححاً شرعياً وقبضها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف
 عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشترى بها ما يكون وقفاً
 مكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض يملك ذلك ويستوفي من فلة الوقف بعد العمارة
 ليشترى بها ما يكون وقفاً كالأول ولا تكون ملكاً للموقوف عليهم ولا إرثاً ومسألة الاستبدال بالدراهم
 معلومة وتحتاج إلى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم إلا متولى الوقف لا الناظر بمعنى المشارف ولا
 الموقوف عليهم كالأخفى على الفقيه الديني والله تعالى أعلم اه فتمت قضاء جواز صرف البدل في عمارة
 الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المال والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسماعيل
 في فتاواه بأنه يحرم من مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه ولكن
 ما في مؤلفات الواقفون متعددون ولا يصرف ربع وقف على وقف آخر فضلاً عن صرف بدله من حوادث
 الوقف ولو كانت الديانة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها المحس كالمشهد وأما بان الدار
 سائنة للاستبدال لانها مملوكة وحكم القاضي بشهادتهم وبيع كاذك ثم شهدت أخرى لدى حاكم
 بأنها عمارة أن الاستبدال إلى هذا الزمان وكان المحس يقضي بأن عمارتها أن الاستبدال هي العمارة
 القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذهب مبنى على بيته يكذبها
 المحس فهو بمنزلة مال لوجه خيما بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم خير يده من الوقف ومثله
 في فتاوى الشلي والشيخ اسماعيل * (سئل) في ناظرين على وقف أهلي استبدلتا بساتين
 معلومة تجارية في الوقف المرقوم من رجل استبدل شرعياً مستوفياً للشرائط الشرعية مع ثبوت الخط
 والمصلحة في ذلك لاوقف محكوماً ببعته ذلك من قاضي القضاء بعد الدعوى والشهادة الشرعيتين
 فهل يصح ذلك وان كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لديه (الجواب)
 نعم قال في البحر في أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان في بلد القاضي إذا كانت
 الدعوى في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار لا في ولاية فالصحيح المجاوز كما في الخلاصة والبرازية
 وأياك أن تفهم خلاف ذلك فإنه غلط اه واقصر على المحنة الامام فخر الدين قاضيجان في فتاواه
 المشهورة كما في الاشياء من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح

مطلب
 يجوز الاستبدال بالنقود

مطلب
 إذا بيعت دار الوقف بيعاً
 حكماً هل يعمر بمنها بقية
 دور الوقف

مطلب
 ولاية قبض دراهم الاستبدال
 للمتولى دون الناظر والموقوف
 عليهم
 مطلب
 بيعة الاستبدال إذا كان
 يكذبها المحس فالحكم بها
 باطل

مطلب
 يصح الحكم بالاستبدال
 وإن لم يكن في ولاية القاضي

وان لم يكن في ولايته والمسألة منصوص عليها في أدب القاضي للخصاف * (سئل) فيما اذا كان
النصراني دار معلومة فوقها في حقه منجزا على قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من بعدهم على
القساقس وان تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صك فهل يجوز الوقف ويكون الفقراء
النصارى (الجواب) يجوز الوقف المذكور قال الامام الخصاف في وقف اهل الذمة قلت فانه قول
ان قال جعلت داري هذه صدقة موقوفة تجري غلتها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل
انه انما يصرف في هذا الى الصدقة لا ترى انه لو وقف وقفنا على فقراء النصارى اني اجيز ذلك وكذلك
لوعلم ولم يخص فقال تجري غلة صدقتي هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فما تقول لو جعل الذي
ارضاه صدقة موقوفة قال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فان حرت هذه البيعة كانت غلة هذه
الصدقة بعد النفقة على اني الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء والمساكين
ولا ينفق على البيعة من ذلك شيء قلت وكذلك ان قال تجري غلة هذه الضيقة على الرهبان والقسيسين
قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي
فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذي على الكنيسة او البيعة فهل يجوز اجاب الوقف باطل ويجوز بيعه
ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز اه * (سئل)
في ذمي مريض مرض الموت وقف داره على بنيه الذميين ثم من بعده ما على كنيسة كذا ثم هلك من
مرضه المزبور بعد ثلاثة ايام عنهما وعن زوجته واخوين شقيقين لم يجزوا ذلك فهل يكون الوقف غير
جائز (الجواب) نعم قلت وكل وقف وقفه الذي فجعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة
البيع والكنائس ويوت النيران والاسراج فيها ومرتتها ليس ذلك باطلا قال بلى اه خصاف من
باب وقف الذمي ومثله في الاسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثالث ان كان
أجنبيا ولوارث لا يجوز الا باجازه الورثة ولم يجزوا ذلك في مسائلنا * (سئل) في ذمي وقف وقفا
على نفسه وعلى ذريته فاذا انقرضوا فعلى الحرميين الشرعيين بشرط ان لا يؤثر الا عقدا بمقدور لا يتجاسى
ولا يجعل بماله الا ضرورة ثم ان الواقف آجر من آخره يجعل لست سنين كل سنتين عقده يحكم به خبلي
ثم فرغ عن الوقف فهل بافراغ لا ولاده يفسخ الايجار يضيع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى
يستوفى ماله (اجاب) وقف الذمي على نفسه صحيح واما على اهل الحرميين الشرعيين فلهلول كلامهم انه
لا يجوز لان وقف اهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قرابة عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجد المسلمين
لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد اقدس لان ذلك قرابة عندهم الا ان يقال يصح على من ذكر من غير
اهل الحرميين الشرعيين ويلغى قوله على اهل الحرميين ويكون آخوه للفقراء بناء على مذهب ابي يوسف
انه يكون مؤبدا وان لم يذكر التأييد واما الاجارة المذكورة فان حكم فيها حكمكم راها بعد تنسدم دعوى
ارتفع الخلاف وهذا الجواب لم آت له من تحت يدي على ورقة السائل لعدم جزئي به والله تعالى اعلم
فتاوى الكارزوني من الوقف عن المخاتفي ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة ومرتة وسراج
واذا حرت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس او قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف
وتكون الغلة لاسراج او الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة منها شيء اه اسعاف من باب اوقاف
اهل الذمة فتأمل فلعله يفيد ما قاله المخاتفي من قوله الا ان يقال الخ وفي الخصاف من الباب المزبور
افصح من هذا واصرح فراجع * (سئل) في امرأة ذميمة لها خمسة معلومة في دار ووقف الحصة
المزبورة في حقه ما منجزا على فقراء اهل الذمة وفقراء بيعة كذا وحكمكم حاشي بيعة الوقف ولزومه
حكمنا شرعا فهل يكون الوقف المزبور صحيحا (الجواب) نعم صح وقف الذي بشرط كونه قرابة

مطلب
في وقف الذمي على القساقس
ثم على فقراء النصارى

مطلب
الوقف على فقراء بيعة كذا
صحيح وكذا على فقراء النصارى

مطلب
وقف ارضه على بيعة كذا ثم
على الفقراء يصرف الى الفقراء
مطلب
الوقف على الرهبان والقسيسين
باطل

مطلب
في وقف الذمي على نفسه
وذريته ثم على الحرميين

مطلب
وقف الذمي لا يجوز الا اذا
كان قرابة عندنا وعندهم

عندنا وعندهم كما لو وقف على اولاده او على فقراء اهل الزمة فان عم جازا صرف الى كل فقير مسلم او كافر وان خصص فقراء اهل الزمة اعتبر بشرطه كما نص عليه الخصاص بجر من الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز ان يكون قصد الصدقة اسعاف من باب اوقاف اهل الزمة * (سئل) فيما اذا انشأ ذمي وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده وذريته الخ وهل وانحصر ريعه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في ريع الوقف مستحقا له ولا يحرمه وشرط الواقف النظر للارشد صحيح يتولاه ارشدهم من الذرية دون غيره (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشام عفى عنه قال المؤلف ثم اني سئلت عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للارشد فالارشد من ذريته الموقوف عليهم وذلك وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة مسلبة هي ارشد الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا ثبتت ارشديتها بالوجه الشرعى تولى النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور * (سئل) فيما اذا وقف زيد حصته وهي النصف من جواميس على اولاده وذريته ولم يحكم بالوقف حاكم يراه ثم باع بالحصصة من آخره هل يصح البيع دون الوقف (الجواب) نعم يصح البيع والوقف غير صحيح * (سئل) فيما اذا كان لزيد غراس قائم في أرض الوقف فأقرانه وقفه على ابني أخيه ولم يسلمه الى المتولى ولا لهما ولا جعل آخره لجهة بر لا تتطع ولا حكم به حاكم شرعى أصلا فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح (الجواب) نعم لان الغراس من المنقول كما في البحر * (سئل) في رجل وقف جاموسا في بلد لم يتعارفوا وقفه ولا تعاملوا به فاذا صدر من واحد أو اثنين هل يعد ذلك تعاملأولا واذا لم يعد تعامل لاهل الوقف المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم (الجواب) اذا كان في بلد تعورف ذلك يجوز والا فلا قال في الفتاوى المتأخرة من الفصل الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة عن وقف بقعة على الرباط لشرب من لبنها البناء السبيل لا يجوز لانه غير متعارف حتى لو كانت في موضع يتعارف ذلك يجوز استحسانا اه وفي الخلاصة وقف بقعة حتى يعطى ما يخرج من لبنها وسمنها لالبناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت أن يكون جائزا اه زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقا لانه جرى التعارف في ديار المسلمين بذلك اه فاعتبر بعض المشايخ التعامل مطلقا في ديار المسلمين والذي عليه غالب المشايخ أن التعامل يعتبر في كل بلدة فاذا كان في بلد يتعامل به يجوز في تلك البلدة وان كان في بلد لا يتعامل به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ومتتضى قوله غلب ذلك في اوقافهم انه لا يكفي صدوره من واحد أو اثنين لانه ليس بغالب قال العلامة ابن الهمام في التحرير في بحث الحقيقة ان التعامل هو الاكثر استعمالا اه وبما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى اعلم بالصواب * (سئل) فيما اذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للوقام السابقين تصرف به أصلا فقام رجل من الذرية يكلف الناظر التصرف به بمجرّد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرّد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل اثباته على تليظ الواقف به قال في الخاتمة ولما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكره خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى انه لا تجوز الشهادة على شرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى اه وأفتى بذلك الم وغيره أقول في فتاوى الشيخ اسماعيل سئل فيما اذا كان لزيد وظائف في وقف ومشروط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر أن هذا الصك كتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من

مطلب

وقف الذمي على اولاده
فأسلم أحدهم لا يسقط حقه
من الوقف

مطلب

اذا كانت المسلبة ارشدا ذرية
الواقف الذمي تتولى النظر

مطلب

وقف حصّة من جواميس
ثم باعها صح البيع

مطلب

وقف غراسا ولم يسلمه الخ

مطلب

وقف الجاموس في بلد لم
يتعارفوا فيه وقفه لا يصح

مطلب

لا يكفي التعامل من واحد
أو اثنين

مطلب

التعامل هو الاكثر استعمالا

مطلب

لا تثبت الشرط بمجرّد ذكره
في كتاب الوقف المنقطع الثبوت

مطلب

لا تجوز الشهادة على شرائط
والجهات بالتسامع

مطلب

اذا اعترف الناظر بكتاب
الوقف يؤمر بالعمل بالمشروط
فيه

مطلب
إذا عاق الوقف بموته له بيعه
ويُلزم بمعد الموت من الثلث

مطلب
لا يجوز تعاق الوقف بالوقت
الا اذا اضافه الى الموت فهو
وصية

مطلب
يعمل بوضع اليد والتصرف
لا بكتاب الوقف المنتطع
الثبوت

مطلب
حجج الشرع ثلاثة

مطلب
لا ينزع شيء من يد احد الا بحق
ثابت معروف

مطلب
يبطل الوقف باشتراط بيعه

مطلب
لا يعتبر مجرد الشهادة انها
وقف فلان

مطلب
فما تقبل فيه الشهادة بالوقف

مطلب
ينبغي أن تقبل الشهادة
بالإجماع لو الوقف قديما

الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف ليحل بموافقه اه والظاهر انه يلزم بذلك اذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ اسماعيل وحينئذ فيحمل ما في مسائلنا على ما اذا لم يعترف به انه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما اذا كان زيد عقار فقال اذا امت فقد وقفت عقارى على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه (الجواب) حيث علقه بموته فلا يزول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فليزم بمعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذ حكمه حكم الوصية فيصح بيعه وقال في التتارخانية ولا يجوز تعلق الوقف بالاضافة الى وقت الا اذا اضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه صح رجوعه (سئل) فيما اذا كان بيد زيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولورثته قبله من مدة تزيد على ستين سنة والآن قام ناظر وقف أهلى يعارضه فيها مدعيان بها في الوقف المزبور مستندان في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب وقف بيده متقطع الثبوت ولم يسبق له ولا من قبله من نظار الوقف وضع يد عليها المجمة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من معارضة زيد فيها ويعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى لمجتمعة الوقف المزبور (الجواب) نعم لان حجج الشرع الشريف ثلاثة البينة والاقراء والنكول وكتاب الوقف انما هو كاعديه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا ولا ينزع شيء من يد احد الا بحق ثابت معروف (سئل) في امرأة وقفت وقفها وشرطت لنفسها فقط بيعه اذا ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن اولاد يريدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في الذريعة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف ان له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاص اه وقال في الاسعاف من باب الوقف التاثل ولو قال على أن لي ابطاله ارده من سبيل الوقف أو بيعه أو رهته أو قال على أن لفلان أو لورثتي ان يطلوه أو يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وملال وجائزا على قول يوسف بن خالد السعني لا بطلاله الشرط بالمحاق اياه بالمتق اه وفي الخلاصة ولو وقف على ان يبيعها أو يصرف ثمنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن البرازية فتخلص أن المفتي به البطلان (سئل) فيما اذا كان بيد زيد دار معلومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعى انها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة بينة على ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بمجرد ما ذكر قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها على زيد بن عمرو وذو اليد يجحد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعى بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعد اجارة او عارية أو نحو ذلك اه وقد افتى بمثله العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدع شق كما هو مذكور في فتاويه بخلاف ما اذا شهدت البينة انها وقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فانها تقبل اقول قد صرح بذلك ايضا في الخيرية من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كرايس من الوقف ايضا مانعه وقد ذكر في جامع الفصولين رامرا للعدة ينبغي ان تقبل بمعنى الشهادة بالسمع لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعرف واقعه استولى عليه ظالم فادعى المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالختار انه يجوز اه فاما ان يحمل ما مر على خلاف المختار او يحمل ما نقله في الخيرية عن جامع الفصولين

على ما اذا كان غصب العالم ثابتا باحدى النجج الثلاث او يجهل ما مر عن الاسما في والخصاف على ما اذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق احسن لا يمكن علم الشهود بملك الواقف له بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بأنه عرقها وهو يملكها فليتناقل * (سبئل) في الشهادة بالسمع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة * (الجواب) * لا تقبل الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والتدوير واقفى على أفندي أيضا بان الشهادة بالسمع على شروط الوقف غير مقبولة * (سبئل) * فيما اذا كان بيدز يد عفا معلوم يتصرف فيه هو وأبوه من قبله من مدة تريد على اربعين سنة بلا معارض ثم مات عن ورثة قام عمره والآن يدعى عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمره وبذلك ولا منعه مانع شرعي والكل في بلدة فهل لا تسع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا وقدر أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي الفتى بالممالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضى تلك الشهادة وحكم بنزع العتار للوقف من يد الورثة وكتب به بجهة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضى فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر بجهته ويعدل اه * (سبئل) فيما اذا وقفت هذه حصة مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قابلية للقسمة على نفسها ثم وثم وذلك لدى حاكم حنفى ولم يحكم بحكمته حاكم براها بوجهه الشرعى فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم * (سبئل) في امرأة وقفت مبالغها لوما من الدراهم على ولدي بذتها فلان وفلان وقفا صحيحا منقولا مسما للثولى مسجلا بحكوما بجهته وجعلت آخره لجهة بتر لا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزا (الجواب) نعم واقفى بذلك مفتى الدولة العلية الرحوم على أفندي وفي الخاتبة من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم والطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم تصدق بفضلها على الوحيد الذى وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة كالدرهم اه ومنه في الدرر عن الخلاصة عن الانصارى وكان من اصحاب زفر اه * (سبئل) في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك العلامة لا كحل في نزائمه وقال في الوهبية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام خطيب والمؤذن يعبر

* (سبئل) في مدرسة معلومة جعل واقفها لها مالا وجعل له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقدار من الشمع يوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشمع المرقوم مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعد مدة والآن قام بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في اخذه فاضل الشمع المذكور مع ان الواقف شرط لنفسه الزيادة والتقصان والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه (الجواب) نعم بحث شمعها الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن المدافع ولو كان المعروف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذه من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه قنينة من متفرقات الوقف * (سبئل) في بناء دار موقوف على النفس مسلم أراد وقفه الرجوع متمسكا بقول الامام الهام فعارضه المتولى في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول الصالحين وحكم الحاكم بجهته على قولهما هل صحيح حكمه * (الجواب) * حكم القاضي لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كافي للمتنقي ولا قول أبي يوسف من جهة وقف المنقول لان أبا

مطلب

لا تقبل الشهادة بالشهرة والسمع على شرط الواقف

مطلب

لا تسع دعوى الوقف بعد مضي ٣٣ سنة

مطلب

لا يصح وقف حصة مشاعة منقولة لم يتعارف وقفها

مطلب

يصح وقف النقود

مطلب

يدخل المؤذن في الوقف على مصالح المسجد

مطلب

للإمام أخذ فاضل الشمع حيث جرى العرف به

مطلب

في وقف البناء على النفس

يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكرع كالحبل والابل في سبيل الله تعالى فقط لافي غيرها فالحكم ملحق وانه باطل بالاجاع وعبارة الملتقى ترشدك الى هذا أقول ومرا الكلام في ذلك
 * (سئل) * في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مدعي ملكه ويريدناظر الوقف
 الآن الدعوى على الرجل بجران الغراس في الوقف وبصرف النظر قبله فيه لمجبه الوقف واقامة بينة
 عادله على ذلك فهل تسمع دعواه وبينته وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم * (سئل) فيما
 اذا كان لاختوين عقار وقفاه على انفسهما ثم من بعدهما على اولادهما ثم وثم وشرط انه مادام كل
 منهم حيا له ان يدخل في الوقف ويخرج من شاء ومات احدا لآخرين عن بنات ثلاث ومات احدا من
 عن اولاد فخرج الوقف المحي اولادهما من الوقف ثم جعل لهم حصصا مفرزة معلومة من ريع الوقف
 ويريد الا اولاد المخرجون ان يضموا ما اقرره الوقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الانحراج فهل ليس لهم
 ذلك والانحراج صحيح (الجواب) نعم * (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل
 واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبيته الثلاثة ما يخصه وقرره القاضي
 في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للاذان ولم يعين الوقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصا بل اطلق
 وقال على مؤذن الجامع المذكور فهل يدخل البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف
 (الجواب) نعم والمسألة مسطورة في الخيرية من الوقف * (سئل) في انتقاض الوقف اذا تعذر
 عودها لمحلها وخيف ضماؤها وعدم الانتفاع بها اذا باعها ناظره بن من الدراهم هو ثمن المثل
 الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر
 الفتاوى من الباب الثالث من الوقف اهل مسجد افتروا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبة
 يستولون على خشب المسجد فانه يجوز ان يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض
 المساجد والى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسألة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب
 وهو في بعض الطرق ولا تنتفع به المارة وله اوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان
 الوقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد
 حسام الدين من القسم الثاني بئر بنيت بالآجر في قرية فخرت التربة وانقرض أهلها وعين هذه
 التربة قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر من تلك البئر يجوز ان يؤخذ الآجر من تلك البئر وينفق
 في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا باذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فالطريق
 في ذلك ان يتصدق بها على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو اراد القاضي ان ينفق
 من غير هذا الطريق لا بأس به اه وكتب على صورة دعوى ماصورته انا تأملنا شرط الوقف
 فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد اولاده الموجودين فهذا يعنى سائر اولاده الموجودين وقوله وهم فلان
 وفلان فذكر الثمن لا ينفي ما عداه فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله
 تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا الاية مع انه تعالى قد حرم اشياء كثيرة وقال
 عليه الصلاة والسلام لا صحابه الا احدهم يا كبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله
 وعقوق الوالدين مع انه ورد اشياء كثيرة انهما من كبر الكبار وان قلنا ان قول الوقف وهم فلان
 وفلان هذه مفسرة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيكون معناها ان اولاده الموجودين هم فلان وفلان
 لا غيرهم اى لا موجود له من الاولاد غيرهم فبعد الرجوع المذكور لا ينكر بقية اهل الوقف انه ابن ابن
 ابن الوقف فيكون بمقتضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صوتا لكلام الوقف عن اللغو وقد شرط
 الوقف في كتاب واقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد وما يحجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الوقف

مطلب
 تسمع الدعوى في الوقف وان
 مضى نحو عشرين سنة

مطلب
 وقفا وشرطا لهما الادخال
 والانحراج فخرج احدهما يصح

مطلب
 وقف على مؤذن جامع كذا
 يدخل كل من اتصف بهذا
 الوصف

مطلب
 يجوز بيع انتقاض الوقف اذا
 تعذر عودها لمحلها

مطلب
 مسجد افترق اهلها وتدعى
 الى الخراب

مطلب
 رباط خرب في بعض الطرق
 ولا تنتفع به المارة

مطلب
 في كيفية صرف بناء مسجد
 أو بئر الى مسجد آخر أو بئر
 اخرى اذا عدم الانتفاع به

مطلب
 وقف على اولاده الموجودين
 وهم فلان وفلان

مطلب
 ذكر الثمن لا ينفي ما عداه

مطلب
 تعين الاولاد بالعدل لا ينفي من
 عداهم من الاولاد

فهذا شيء لا ينبغي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومتصرفا بحصة من الوقف فان وضع اليد حجة قاطعة
 وأما قولهم وضع يده مكان بطريق المصادقة وقدمات المصادقون فبطلت المصادقة وبراءهم للحجج
 المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى انبسات كونه كان واضع اليد ومتصرفا قبل المصادقة
 اقول اول كلام المؤلف يوهم أن تعيين الاولاد بالعد لا ينبغي من عداهم والمنقول خلافه ففي اوقاف
 الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مانعه ولو قال على ولد زيد وهم فلان وفلان فعند خمسة انفس
 ومن بعدهم على الفقراء كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولد زيد ولا من
 يحدث له من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا
 الحال في كل من يموت منهم كان سهمه للمساكين اهـ ومثله في الاسعاف وغيره * (سئل) في عتار
 وقف بيد اخوين مات أحدهما عن اولاد اختلفوا معهم في شرط الواقف العلم يدعي أن شرط الواقف
 بطن بعد بطر وانهم لا يستحقون في حياة العلم المنهي كور حصة وأولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقا وأنهم
 يستحقون حصة ابيهم وكل برهن على ما ادعاه فأى البيتين أولى (الجواب) بيعة مدعى الوقف
 بطن بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والتنبيه وغيرهما والوقف بين أخوين مات أحدهما وبقي
 في يد الحي وأولاد الميت ثم الحي برهن على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب
 والواقف واحد قبل وينتصب خصما عن الباقي ولو برهن أولاد الاخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا
 في بيعة مدعى الوقف بطن بعد بطن أولى كذا في القنية درر من آخر الوقف اقول ولعل وجهه ما قالوا ان
 البيعة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الاطلاق ولذا إذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف على الذرية
 يصرف الى الجميع بالسوية كما مر فأتى ثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر فترجح لانها تثبت الزيادة
 فمما زاد علم وهذا كله قبل القضاء باحداهما والا فلا وسبقت احداهما وقضى بها تلقى الاخرى لما
 قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باحداهما غلبت الاخرى فتنبه * (سئل) في دار معلومة
 جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصة معلومة فيها فوقها على نفسها ثم من بعدهما على
 جهة برمتصلة وشماها المتول وصدر ذلك منهما في صحة فهل يكون الوقف جائزا (الجواب) نعم
 ولو كانت الارض بين رجلين فتصدق بها جالة صدقة موقوفة على المساكين ودفعها معا الى قيم واحد
 جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو الشروع وقت القبض لا وقت العتد ولم يوجد ههنا الوجودهما
 معا منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل التيم واحدا وسلماء معا جاز اتفاقا لعدم الشروع
 وقت القبض اسعاف * (سئل) في رجل وقف كتابا من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده
 وذريته ثم على جهة برمتصلة وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع عنه واخذ الكتاب من زيد فهل
 صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم تنسل في البحر تحت قول لما تن ومنقول فيه تعامل وجوز
 الفقيه ابو الليث وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اهـ * (سئل) في بستان جار
 في وقفين له حائط محيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع
 الناظران من عمارته والوقفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم قال في البحر تنقلا عن الخصاص
 اذا امتنع يعني الناظر من العمارة وله أي للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والا أخرجه من يده خيرية
 او ائيل الوقف * (سئل) في مواقف جمل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك
 جائزا (الجواب) نعم ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز للواقف عند أبي يوسف أن يشترط
 انتفاعه من وقفه وقوايته لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقة أي من وقفه
 ولا يحل ذلك الا بالشرط فعلم أنه مشروع الا أنه لو لم يكن امينا فلقاضي عزله ولو كان شرط الواقف

قوله في الصفحة الماضية وكتب
 على صورة دعوى ما صورته الخ
 الارتباط له بما قبله ولا مناسبة
 بينهما تظهر كما لا يخفى

مطلب

بيعة مدعى الوقف بطن بعد
 بطن أولى من بيعة مدعى
 الاطلاق

مطلب

أحد المستحقين ينتصب
 خصما عن الباقي

مطلب

اذا تعارضت البيتان وسبق
 القضاء باحداهما غلبت الاخرى

مطلب

وقف دارهما على نفسها يصح

مطلب

يصح وقف الكتب

مطلب

اذا كان للوقف ريع يصير
 الناظر على تعميره

مطلب

اذا امتنع عن العمارة يخرج
 من يده

مطلب

يجوز جعل غلة الوقف والولاية
 عليه لنفسه

مطلب

اذا كان الواقف غير امين
 يعزل عن التولية وان شرط
 ان لا يعزل

أن لا يعزله أحد لا يلفث اليه لانه محض اني لا شرع ذو فالضرب عن الاقراء ولو صار عدلا بعده لا تترك
الولاية اليه كذا في المحيط شرح المجمع لابن ملك (سئل) في قدور نحاس موقوفة وقفها زيد على
ذريته قام رجل من المستحقين يكلف الناظر بهما بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم * (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه على جهات بر معينة وجعل
فاضل الوقف لذريته وان يكون توجه جهات البر المذكورة لتولي الوقف فتسام جماعة من مستحق
الوقف يدعون انهم فقراء وانهم اولى بالميراث من غيرهم فكيف المحكم (الجواب) قال
في الاسعاف يجب صرف الغلة على ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم
والدلالة والذي رأيناه في الخيرية من جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما إذا كان موقفا على
ميراث عنها وسماها الواقف أنه لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية فلم نره الا أن مع ضيق الوقت
والله تعالى المستعان وأما إذا وقفه على ابواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن
الاسعاف * (سئل) فيما إذا شرط واقف أن مات عن غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته يقدم
الا قرب اليه فالأقرب مات واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقه واخ لاب فلن تؤول حصته
(الجواب) للاخ الشقيق لانه اقرب اليه دون الاخ لاب قال الخصاص في باب الرجل يتف الارض
على اقرب الناس منه فان قال اقرب الناس الى اوهني وذكر بعد كلام ما نصه قلت فان كان للواقف
ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لاخيه لا بيه وامه قلت فان كان له اخ لاب واخ لام قال الغلة لهما جميعا
لان الاخ من الاب قرابته منه بأبيه والاخ من الام قرابته منه بأمه وليس يكون الوقف على قدر حال
الموارث ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد ارتكض مع
الواقف في صلب الاب فليس واحد منهما بأقرب اليه من صاحبه اه ثم اذا لم يقيد الواقف الاقربية
لا الى الواقف ولا الى المتوفى ينصرف الى المتوفى كما في فتاوى المرلى الهمام الشيخ عبد الرحمن أفندي
الهادي من كتاب الوقف اقول ووجهه ظاهر فان من في درجة المتوفى كلهم في الترتيب الى الواقف سواء
بمخلاف قريتهم الى المتوفى فان قرابة أهل درجته منه تتفاوت كالاخوة والاولاد لهم ونحوهم والاصل
استعمل افضل التفضيل فيما يتفاوت فكان انصراف الاقرب الى المتوفى اولى تأمل وقد افاد الشيخ
اسماعيل تقديم ذى الجهتين على ذى الجهة وان كانت احدى الجهتين من غير اهل الوقف حيث سئل في
وقف شرطت فيه الاقربية الى المتوفى فوجد اولاد عمه وابن عمه ثانية هو ابن عم المتوفى والعم الزور ليس
من اهل الوقف فأفتى بتقديم ابن العم المذكور وان كان العم المذكور من غير اهل الوقف وسأني الكلام
في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربية الى الواقف لا الى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره الخصاص من
استواء الاخ لاب مع الاخ لام هو قولهما وأما عند أبي خنيفة فانه يبدأ بالاخ لاب كما في الاسعاف وذكره
الخصاص ايضا وظاهر الخصاص ترجيح قولهما (سئل) من طرابلس الشام فيما إذا وقف زيد عقاره
على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة ارباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على اولاده ثم على الفريضة
الشريعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولد واسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات
منهم عن غير ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف الى أن قال والربع الرابع
يكون وقفا على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على اولادهم ثم وهم والمحكم في هذا كما حكم فيما وقفه
على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذرية من اولاد الواقف عاد نصيبه الى اقرب الناس اليه من
اولاد الواقف فاذا انقضت ذرية الواقف فعلى جهة برعيتها هذا نص كتاب الوقف مات واحد من
ذرية الواقف عن امه واخيه وخاله الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه

يصح وقف التدوير الحسن
وليس لهم بهما

مطلب
اذا وقف على جهة بر معينة
والغاضل لذرية فهل
يصرف مال البر الى فقراء
الذرية

مطلب
شرط الواقف كنص
الشارع

مطلب
الاخ الشقيق اقرب من
الاخ لاب

مطلب
الاخ لاب والاخ لام سواء
في القرب

مطلب
التراتبية في الوقف ليست على
حال الارث

مطلب
اذا لم يقيد الاقربية تنصرف
الى المتوفى

مطلب
يقدم ذوا الجهتين وان كانت
احدهما من غير اهل
الوقف

في أربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى أقرب الناس إلى الميت من أولاد الواقف ناسخا للشرط الأول في الثلاثة أربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون اخته وخاله (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما عندنا لأنه ناسخ كما في الدر المختار آخر الواقف وذكره في الأشباه في قاعدة أعمال الكلام أولى من إهماله ونقله الكازروني عن الخصاص فيعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون اخته وخاله لكونها أقرب إليه منها قال في الاسعاف ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل إلى أقرب الناس مني أوقال إلى ومن بعده على المشاكن إلى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الغلبة لأمه دون أخوته لكونها أقرب إليه منهم أم ومثله في الخصاص والذخيرة البرهانية * (سئل) في وقف أهل ثبث من شرط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده هات امرأه من أهل الوقف لا عن ولد لبطنها بل لها ابنا بن مات في حياتها فهل ينقل نصيبها من ريع الوقف لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) حيث شرط الواقف أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ينقل نصيبها من ريع الوقف لابن ابنتها المزبور بن حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يعمد دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة وفي ولد الصلب أو البطن للأبني فان لم يكن ولدا الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كما في الدرر والأشباه وغيرهما وقف على ولده أو وصى لولد زيد لا يدخل ولد له ولد له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد لواقف ولد لرجع من ولد الابن إليه لأن اسم الولد حقيقة وفي ولد الصلب وهذا في المفرد أما إذا وقف على أولاده دخل النسل كذا كرات الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والأقوال مفردة أوجما حقيقة وفي ولد الصلب أشباه والله تعالى أعلم أقول في مسألة الوقف على الأولاد بلفظ الجمع كلام سيأتي قريبا * (سئل) في واقفة وقفت وقفا على جهات مبرات ومهما فضل من المبرات المذكورة بصرف لاولاد أخيها خليل المذكور والابن سواها فمات أخوها خليل عن أولاده الثلاثة وهم عيسى وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم مات محمد بن عيسى عن أولاد وأولاد دامت آباءهم في حياتهم ثم مات أولاد وأولادها عن أولاد والموجودون الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد وأولاد دامت خديجة فهل يختص بالفاضل من ريع الوقف المزبور بعد المبرات المذكورة عثمان بن خليل بمفرده (الجواب) نعم كما صرح به في الاختيار شرح المختار بقوله ولو قال وقفت على أولاد يدخل فيه البطون لعموم اسم الأولاد لكن يقدم البطن الأول فاذا انقضى فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون على السواء قريتهم وبعيدهم أم وأما إذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذا كرات الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والأقوال مفردة أوجما حقيقة وفي الصلبي أشباه من قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها للعلامة المقدسي لكنه يحتاج إلى تعريفا في البرازية ما يناقاه ظاهر إقراره قال ولو وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء هات بعضهم بصرف إلى الباقي وإذا ماتوا بصرف إلى الفقراء ولا يصرف إلى ولد ولده أم وأجاب المؤلف بأن بين الكلامين فرقا فان الذي في الأشباه وقف على أولاده فقط وأما ما في البرازية فانه جعل آخره للفقراء فيحصل على ولد الصلب وبعيد للفقراء وأما ما في الأشباه فانه بصرف إلى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التناقض أقول وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الأشباه اختصارا لأن كل وقف

مطلبه

إذا ذكر الواقف شرطين

متعارضين يعمل بالتأخر

منهما

مطلبه

الأم أقرب من الأخوة

مطلبه

شرط أن من مات فنصيبه

لولده فوجد ولد ابن استحق

مطلبه

أن لم يوجد ولد الصلب استحقته

ولد الولد

مطلبه

قال وقفت على أولادي

يدخل فيه البطون لكن

يقدم البطن الأول

خليل

عيسى عثمان خديجة

حسن أولاد

محمد أولاد

أولاد

مطلبه

وقف على أولاده دخل النسل

كله

لا بد أن يكون مؤبداً ويكون ما له للفقر أو أن لم يصرح بلفظ التأييد على قول أبي يوسف المعتقد
وعندهم إلا بد في صحة الوقف من التصريح به ويأتي عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشباه
*(سئل) من قاضي الشام في محرم سنة ١١٤٩ هـ فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده
على أولاد أخيه رمضان هما علي وشعبان وعلى خضر أغا سوية بينهم ثم من بعده علي وشعبان المذكورين
على أولادهما المذكورين الإناث ومن بعده خضر أغا على أولاده وأولاد أولاده المذكورين الإناث على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم واعتابهم على
الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم واعتابهم
عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده أو الأسفل من ذلك ومن مات
منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسأهم واعتابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا عقب عاد نصيبه
من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طاقته من أهل الوقف يتقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى
المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل
من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فإن اتراضوا بأجمعهم
وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على مصارف ومصالح
المحرمين الشريفين هما مكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة والسلام وعن ميراث ومات
الواقف المرقوم وآل الوقف شعبان وعلى وخضر أغا المذكورين أعلاه ثم مات خضر أغا المرقوم عن غير
ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف على نصيبهم ما من ريع الوقف
أكونه في درجته ما وقرب إليه ما مدة تزيد على أربعين سنة هو وأولاده وذريته لا انتقال ذلك اليهم
عن ذكرك حتى انحصر في الإناث من ذرية علي المذكور ومن فقره قام إلا أن متولى وقف المحرمين يريد
نزع الوقف من أيديهم بعتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للمحرمين مادام
أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (الجواب) الحمد لله الهادي إلى سواء السبيل
وهو حسي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للمحرمين الشرعيين مادام أحد من نسل
أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بعتضى ما ظهر لأن من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف
قال في الأسعاف في باب الوقف على أولاده النسل الولد وولد الولد ابداً ما تناسلوا ذكراً أو أنثى أو أنثى
أه وقد شرط الواقف المذكور انتقاله للمحرمين الشريفين إذا لم يبق لهم نسل فمع وجود النسل لا ينتقل عملاً
بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الأصول في بحث الحروف
أن على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا يشركن بالله شيئاً وذكر بعده أن على للشرط
حقيقة وفي شرح المنار لابن مالك كلمة على تدل على الشرط حقيقة إلى أن قال فيحصل عليه إذا أمكن أه
والشرط إذا تم بجملة متعاطفة مصلحتها فإنه للكل كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحر من شئني
التضاء ومثله في المنحود كره المحقق العلامة العيني في شرح مختصر المنتهى أصول بهال العرب العلامة
ابن الحاجب فقال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع وذكره أيضاً العلامة ابن قاسم المبادي
الشافعي في حاشيته على جمع الجوامع المسماة بالآيات البيئات ونص عبارته وقد نقل الأمام عن
الحنفية موافقتنا على عود الشرط إلى الكل إلى أن قال لأن الشرط وإن تأخر لفظاً فهو مقدم تقديره
وقال أيضاً أنه لا يوسط الحرف الموضوع للتشريك والتجميع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة أه فيكون
قول الواقف على أنه راجع للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكرنا أن الواقف
لم يذكر التفضيل والمساواة في أولاد علي وشعبان كما هو دأب الواقفين إذا رجعنا له ولا بد خضر فقط

مطلب
لا يؤول الوقف للمحرمين مادام
أحد من نسل الواقف المذكور

مطلب
النسل الولد وولد الولد ابداً
ما تناسلوا

مطلب
على تستعمل للشرط

مطلب
الشرط إذا تعقب جملة متعاطفة
كان للكل

ويؤكد راجعه لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم ويعضده تعريف النظار السابقين
من على وذريته المدة المذكورة بحصة خضر في الفسوى المحيرة لا يحتمل فعل النظار على المخالفة أى بشرط
الواقف لانه فسق يبعد عن المؤمن اه وهو ايضا اقرب الى غرض الواقفين الذى يصلح مخصصا كما
في حاشية الاشياء للامامة ابراهيم يرى زاده نافلا ذلك عن التقويم وفي الاشياء من قاعدة افعال الكلام
أولى من اهماله اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارض لا ترجح فيه فالاعطاء
أولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقف اه وقوله الذى كوردون الاناث خاص بأولاد على وشعبان
الصليبين فقط لانه وصف الاولاد به على ما أفنى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود له ما دى من أنه اذا
وقف على أولاده فقط يحتمل على أولاد الصلب ومثله في الحاشية وعبارته ارجل وقف أرضا على أولاده
وجعل آخره الفقراء فبات بعضهم قال ملال يصرف الوقف الى الباقي فان ما تولى يصرف الى الفقراء لا الى
ولد الولد اه وينفقه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتبقي فقيده المذكورية
مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فأدخلهم به وله على أنه اوقبال على انه
شرط متأخر ما في الأول لما ذكره الإمام الجليل الخوصاف في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان
فالعامل بالتأخر منهما لان الشرط الأخير يفسر عن مواده فذلك أعلمناه اه وفي حاشية يرى زاده الشروط
اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب والأعمال بالآخر منها وسواء في ذلك الواو وثم كما هو ظاهر لا غبار
عليه وان ارجحنا العنان وقتنا ان الأولاد يدخل فيه النسل كله لعدم اسم الأولاد في الاشياء
والاختيار وان كان قولنا محال لما في المشاهير المتبررة من عدم شمول النسل كله وقوله على أنه أى مع
ملاحظة صفة المذكورية في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بها وقد انترضا فتقول لا يقول أيضا للمعمرين
الشريفيين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد انتطاع النسل ولا شك أن
النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه
لفقرهما كما هو المشهور عندنا والمنظار على السنة علمنا شامع ذلك حيث انهن بصفة الفقير يجوز انصرف
اليهن بل هو الأفضل لانه يصير صدقة وصلية ومقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر ثوابا
واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقره لأمراة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما حين سأله التصدق
على زوجها لك اجر أن أجر الصدقة وأجر الصلاة اه ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ
نسكرة في سياق النفي فتعم الاموال والحقوق والاستحقاق فلا ينزع الوقف من ايديهن ويبقى معهن الى
انقراض النسل فيعود للمعمرين الشريفيين هذا ما ظهر لنا بعد التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق
والانعام وهو الهادى وعليه اعقادي ايضاح ما شغل عليه الجواب مع تمامات في رسالة أبي يوسف رحمه
الله تعالى ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ نسكرة في سياق النفي فتعم
الاموال والحقوق فحسبوا التمرنا شئ ووافقنا في عود الشرط الى الشكل الشافعي رحمه الله تعالى ففي
فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رفعت اليه في عود الوصف بالمذكورة
الى جميع من يتهم من المتعاطفات ام يختص بالآخرين وله يعود الى الجميع جملة باعادة الشافعي رحمه
الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى
جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخرية ثم يدعى من خالف في ذلك وأطال فيه بما يؤيد أنه لا فرق
بين الواو وثم اه وكذلك وافقنا الخبلى في شرح الافناع فلو تعقب الشرط ونحوه جملة عاد الى البطل قال
الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أمهنا أى في عود الشرط ونحوه للكل انه لا فرق بين المظف بالواو
أو بالفاء أو بين عموم كليهم ام مخصصا وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الأولاد

مطلب

لا يحتمل فعل النظار على
المخالفة لشرط الواقف لانه

فسق

مطلب

غرض الواقف يصلح مخصصا

مطلب

اذا تعارض اعطاء بعض الذرية
وحرمانهم فالاعطاء أولى

مطلب

اذا قال على أولادى يعمل
على أولاد الصلب فتط

مطلب

اذا تعارض شرطان فالعمل
بالتأخر منهما

مطلب

منقطع الوسط للفقراء كما هو
المشهور عندنا

مطلب

لا ينزع شئ من يد أحد الا
بحق ثابت

مطلب

الوصف بالمذكورة يعود الى
جميع المتعاطفات عند الشافعية

مطلب

وقف على أولاده ثم على الفقراء
هل يدخل فيه أولاد الأولاد

مطلب

وقف على أولاده ثم على الفقراء
هل يدخل فيه أولاد الأولاد

مطلب

وقف على أولاده ثم على الفقراء
هل يدخل فيه أولاد الأولاد

المجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل واقتى به على أفندي قوله أي صاحب الدرر
والفرار وقال ابتداء على أولادى يستوى فيه الأقرب والابعد وهذا يخالف لما في الحاشية صريحا
والخلاصة والبرزانية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والنصف نعم قال في الاختيار لو قال على أولادى
يدخل فيه البطون كلها مع موم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فإذا انترض فالثاني ثم من بعدهم
يشترك جميع البطون فيه على السواء قريتهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضا ما يوافقه وقد استفتى
بعض العلماء من مولانا أبي السعود وادرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما تلمناه عن
الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسألة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما حاصله أن هذه المسألة أخطأ
فيها رضى الدين السرخسى في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حتى يطابق الكتب
المعتبرة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الأقوال لا بحال ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه المذكور
جعل الله سميه مشكورا وعمله مبرورا ثم إن ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضا كما طنبه لأن
مؤدى كلامهم تقديم البطن الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الأقرب والابعد بخلاف ما يدل
عليه كلام صاحب الدرر في استواء الأقرب والابعد أولا وآخر اه عزى زاده على الدرر أقول ويخالف
ما في الاختيار والمحيط أيضا ما ذكره الامام الخفاف في الباب الحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد
وعلى أولادهم فهى لولد زيد أصله ولا أولادهم فإذا انترضوا فلا مساكين وإن قال على ولد زيد وعلى ولد
ولده وأولادهم فلهم جميعا ولن أسفل منهم لأنه سمي ثلاثة بطن فصاروا بمنزلة الفخذ الخ لكن مثل
ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الاشياء معزيا الى قبح التقدير ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال ولو
قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أيضا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء
مادام واحد منهم باقيا وإن سفل لأن اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط فيه ذكر
ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا اه ويعد كل البعدان يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواردا
على الخطأ فالمناسب التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث نقل كل من التولين في عدة كتب
معتمدة يتوقف القول بتصحح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد من أرباب التصحيح وال ترجيح
والله تعالى أعلم * (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الإدخال والخراج
والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لاغيره وأنه بالمقتضى المزبور
ادخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله
صحيا (المجواب) نعم * (سئل) فيما إذا كان لزيد مال معلومة وقفها في حجة على
نفسه ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تتقطع وقفها صحيا هل أحدهم
الأولاد في حياة أبيه الواقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد
الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعى فهل لا يستحقون شيئا مع إجماعهم
الرقومين (المجواب) نعم (سئل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه التنازل المضمون تنقص
القسمه بانقراض الطبقة وانقرضت فهل يعمل بشرطه وتنقص القسمه * (المجواب) نعم أقول تنقص
القسمه بانقراض الطبقة في الوقف المرتب وإن لم يشترطه الواقف كما سئله (سئل) في واقف شرط
في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا استحق
ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق متامه خات ابنة الواقف في حياة
أبيه عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابني بنته المتوفاة في حياته ويريد ابوالناصرين
مطالبة النساظر بما يخص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (المجواب) يستحقان ما كانت

مطال

في تخطئه إلى السعود لصاحب
المحيط السرخسى وصاحب
الدرر في أن لفظ أولادى نعم
البطون كلها

مطال

الفرق بين ذكر الولد
والأولاد مفردا وجمعا

مطال

إذا شرط الواقف لنفسه
الإدخال والخراج دون
غيره يصح

مطال

وقف على نفسه ثم على أولاده
الموجودين مات أحدهم عن
أولاد فليس لهم شيء

مطال

تنقص التسمية بانقراض
الطبقة وإن لم يشترطه الواقف

والدتهما تستحقه ان لو كانت حية ولو ادهما مطالبة الناظر بذلك مما لا شرطا الواقف المذكور اقول قد
 اتفق بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن السلي في فتاواه المشهورة ورد على من اتفق بخلاف ذلك
 زعمانه ان بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون
 المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها وسيأتي غمام الكلام على مسألة الدرجة الجمالية
 هذا وقد وقعت في زماننا حادثة القنوي في رجل وقف داره على نفسه ثم على اخته فلانة ثم على أولادها
 ثم على أولادهم على ان من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف ثم اخته
 المذكورة عن أولاد ومن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق
 اولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب بعض اهل عصرنا بنعم واجبت بل لا يكون الابن المتوفى قبل الوقف
 ليس من اهل الوقف لاحقية ولا حكمة لانه غير مستحق ولا بعرضية ان يصير مستحقا لكونه ميتا حين
 الوقف فلم يدخل فيه أصلا لان اهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سيوجد بعده والميت عند
 الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه اذ لا استحقاق له بل ليسوا من اهل الوقف أصلا
 كما يهيم وللدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على اولاده وأولاد أولاده ولوقال على ولدي
 وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم ابدا ما نسا مسلوا وكان له أولاد وقدمات بعضهم عن أولاد قبل
 الوقف يكون على الاحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الاحياء
 ومن سيحدث دون الاموات وقد نسبته الى اولاد الاحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم يعود الضمير اليهم
 دون غيرهم ولوقال على ولدي وولد ولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله على
 ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله وولد له اه وحاصله انه اذا قال على أولادى وأولادهم بالاضافة
 الى ضمير الغيبة يختص بأولاد الاحياء المذكورين اولاد لان الوقف لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف
 أولاد الميت قبل صدور الوقف واذا قال أولادى بالاضافة الى ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت
 من اولاده لانهم أولاد أولاده لكونه نسبهم الى نفسه في حادثة القنوي لما قال ثم على أولاد اختي
 اختص بالاحياء منهم دون من كان قد مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على
 أولادهم عماد الضمير الى المذكورين أولادهم الاحياء لما قلنا وأولاد ابن اخته الميت ليسوا من اهل الوقف
 أصلا نعم لوقال ثم على أولاد أولاد اختي دخلوا كما تقدم والله تعالى أعلم * (مسئله) فيما اذا كان
 زيدا وهندام امرأته دار معلومة جارية في ملكهما فوقها على نفسها ايام حياتهما ثم من بعدهما على
 زوجة زيد بنت هذه المذكورة وعلى اختها لهما وعلى ابن اخيهما فلان بينهم أثلاثا ثم ثم على جهة بتر
 لا تطلع فمات زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى ان تموت هند (الجواب) نعم فاذا ماتت
 هند يصرف الى ما شرط * (مسئله) في وقف اهل فقد كتاب وقفه ولم يعلم شروط واقفه غير ان
 نظاره تصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولد لولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى من
 الزمان فماتت امرأة منهم عن غير ولد ولا اسفل منه ولها ابن اخت من المستحقين فهل اذا ثبت تصرف
 نظاره كذا في تصرف نصيب المرأة من ربيع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الاخت وحده (الجواب)
 نعم * (مسئله) في وقف اهل موقوف على اولاد المذكور دون اولاد الاناث خسم جارى تصرف
 نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من اولاد المذكور من الاناث لانها واختها من
 اولاد المذكور دون اولاد الاناث فان لم يوجد لها أخ واخت فلفغيرهم من اولاد المذكور دون اولاد
 المتوفاه ودون اولاد الاناث وماتت امرأة من اولاد المذكور عن اولاد المذكور واناث ولها قدر استحقاق
 معلوم في الوقف ولها اخت لاب من اولاد المذكور المتناولين ومن اهل الوقف جماعة غيرهما من

مطلب
 في الدرجة الجمالية يستحق
 الولد ما كان يستحقه اصله
 ان لو كان حيا

مطلب
 وقفا على نفسها ثم على كذا
 فمات احدهما فنصيبه الى
 الفقراء الى ان يموت الآخر

مطلب
 يعمل بتصرف النظر في دفع
 نصيب الميت عن غير ولد
 لكل المستحقين

مطلب
 يعمل بتصرف النظر
 في الصرف لاولاد المذكور
 دون الاناث الخ

أولاد الذكور فهل يمل بتصرف النظار بعد ثبوته ويصرف نصيب التوفاة المذكورة لاختصاص المذكورة
 (الجواب) نعم * (سئل) في وقف أهلي ثبت من شرط واقعه بتصرف نظاره ان من مات
 من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولد مفات امرأة من اهل الوقف لاعتد ولد لطنها بل لها ابنا بن
 مات في حياتها فهل يمتل نصيبها من ريع الوقف لابني ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لطنها
 (الجواب) نعم حيث لم يكن لها ولد لطنها ولم يمتل دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد
 الصلب أو البطن لا لاني فان لم يكن ولد الصلب أو البطن استحقته ولد الابن كما في الدرر والاشباه
 وغيرهما أقول نعم لم منه ان الواقف اذا قال فنصيبه لولده أو لولد ولده من المراد عود النصيب لولد الولد
 حيث لا ولد فلو كان المتوفى له ولد وله ولد أيضا لاشي لولد الولد وبه أفق العلامة الشلبي وواقعه
 جماعة من علماء عصره كما هو مبسوط في فتاواه * (سئل) فيما اذا أثبت ناظر اوقف أهلي أنهم ما ومن
 قبلهما يصرفون غلة الوقف لا وولد الذكور دون أولاد الاناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه
 أخوين يدعيان حصة آلت اليهما من اتهما المتلقية ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم أثبت الاخوان
 بوجه أحد الناظرين المذكورين ان الناظرين السابقين قبلهما كانا صرفان غلة الوقف لا وولد الذكور
 والاناث وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأي التبتين يعمل (الجواب)
 ان الثبوت الثاني غير صحيح لوجوه الأول كون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حضرة الآخر ولا رايه
 وقد صرح في الجوهره باشتراط رأي الآخر ولو وجد الثاني أن البينة اذا تقصت نقض قضاء ترد كما صرحوا
 به الثالث أن المقضى عليه لا يمتل منه البينة قال في التتارخانية من العشرين في الدعوى متول ذويد
 برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج فلو برهن المتولى بعده على الوقف لا تسمع
 وبه يفتى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى باقي
 الوقف من جهة اه الرابع أن البينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران
 والقول لمدعى التعميم على الذكور والاناث وهما المدعيان لانهما متساويان بالاصل وهو الاطلاق
 والتعميم وقد صرح في ترجيح البينات أن بينة مدعى التخصيص أولى من بينة عدمه موصرح في الدرر
 أن بينة مدعى الوقف بظنا بعد بطن أولى كما مر نقل عبارته وفي الخامسة رجل مات وترك ابنتين وبني يد
 احدهما ضيعة يدعى انها وقف عليه من جهة أبيه والابن الآخر يقول انها وقف علينا قال أبو حمزة
 التول قول الثاني وقال غيره التول قول ذي اليد الأول اصح اه وفي الذخيرة وهو المختار لانها متصادقا
 على انها كانت في يديهما فالا ينفرد احدهما باستحقاقه الاجمعة اه وبالله تعالى التوفيق
 * (سئل) فيما اذا وقف زيد املا كه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده وأولاد اولاده
 الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية على ان من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات
 منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك
 الاقرب فالاقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي احدى اربعة عشر قيراطا فبات الشهابي
 احمد عن ابن يدعى عمرو وبنتين احدهما تدعى بزيخان والاخرى بيزدان ثم مات عمر عن ابنتين احدهما
 يدعى عليا والاخرى عبد التادر ثم مات بيزدان عن ابن يدعى محمدا وبنت تدعى ستيمة ثم مات بزيخان
 عن بنت تدعى فاطمة ثم مات فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولده والموجود اذ ذلك ولد اخا لها وهما محمد
 وستيمة وابنا خالها وهما علي وعبد التادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد ولده والموجود اذ ذلك شقيقة
 ستيمة وابنا خاله وهما علي وعبد التادر ثم مات علي عن غير ولد ولا ولد ولده والموجود اذ ذلك أخوه عبد
 التادر وبنت عمته ستيمة والحال أن بعض من في درجة المتوفى ينسب الى الواقف بأبيه وامه وهو محمد

مطلب
 حيث لم يكن ولد السابق
 أو البطن يستحق ولد الولد

مطلب
 انما يمل على ولد الوالد حيث
 لا ولد

مطلب
 فيما اذا ادعى الناظر انه
 وقف على اولاد الذكور الخ

مطلب
 الدعوى على احد الناظرين
 لا تصح

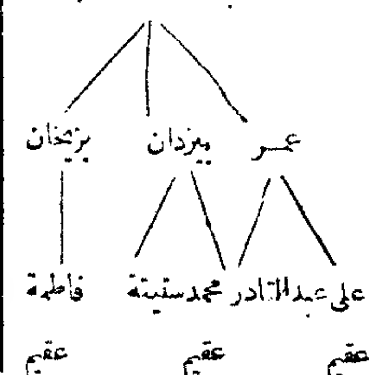
مطلب
 البينة اذا تضمنت نقض
 قضاء ترد

مطلب
 لا تسمع بينة المتولى على انه
 وقف بعد القضاء عليه
 للخارج بالملكية

مطلب
 ادعى احد الابنين انها وقف
 عليه والاخر انها وقف
 عليه ما فاقول للثاني

في الاقرب الى الواقف

مات ابن الواقف الشهابي احمد



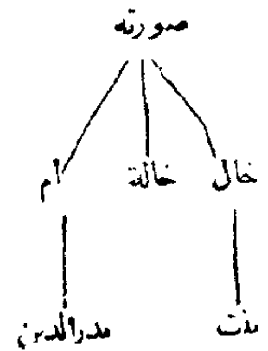
واخته سنيته والبعض الآخر ينسب ما يسه فقط فهل يكون من ينسب الى الواقف من هوفي درجة
التوفي عن غير ولد من جهة آية واقته اقرب الى الواقف من ينسب اليه بجهة آية فقط عملاً بقول
الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف فتستحق سنيته بمفرده انصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين
مضافاً الى نصيبها في الوقف المذكور اولاً (الجواب) الحمد لله يكون من ينسب الى الواقف من
هوفي درجة التوفي عن غير ولد بجهة آية وجهه اقته معاً اقرب الى الواقف من ينسب اليه بجهة آية
فقط عملاً بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ويكون المراد بالاقربية الاقربية في القرابة
لا في الطبقات للثلاثة بشرطه الاقربية من حيث ان كل من في الدرجة بالنسبة الى الواقف في الطبقة
سواء فتستحق سنيته بمفرده انصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين مضافاً الى نصيبها في الوقف المذكور
والله تعالى أعلم كتبه عبد الرحمن عفي عنه اعني به المرحوم العلامة المحمد الكبير عبد الرحمن افندي
العمادى ومن خطه نقلته أقول قد سئل العلامة الخيرازي عن نظير هذا السؤال مما شرطت فيه
الاقربية الى الواقف لا الى المتوفي فعلى في تقديم ذى جهتين على ذى جهة أفوا لا ثم ذكر انه حيث
كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين فالذى يظهر ارحيته هو مساواة الجميع
من يدلى من قبل آية او آية لانه يلزم من اعتبار ارحيته ذى الجهتين على ذى جهة في ابن هوان ابن
عم وانحر من اجنبي كأمراة تزوجت بابن عمها واهلها منه ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقفت على الاقرب
فالاقرب اليها من اولادها ونسلها وذريتها ترجح احدا بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر
وهذا بعيد جداً عن أغراض الواقفين وأما من ادلى بالام فقط فقه تردد لوقضى القاضي به عن اجتهاد
نفذ قضاءه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قدرته لك اه ثم أفق الخيرازي على ذلك في محل آخر قائلاً
لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعها اذا نظر لها في قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقربية اليه لا القوة وهذا مما لا يشك
فيه الخ اه لكن أنت خير بأن هذا ظاهر لو لم يذكر الواقف الدرجة اذ مع ذكرها يلزم الغاء هذا الشرط
بالكلية اذ كل من في الدرجة مستوون في القرب اليه فيترجح ما قاله هذا المؤلف من المصير الى أن يراد
بالاقربية زيادة القوة في قرابة الولادة أيضاً كما في قرابة الاخوة لان اعمال الكلام اولى من النسائه
لكن ينبغي تخصيص ذلك بما عدا الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان
وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع الالزام المذكور بان ذى جهتين هذا ما ظهر لفهمي القاصر والله
تعالى أعلم * (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف اهلى في كتاب وقفه الثابت المضمون شروطاً منها
أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ريع الوقف الى من معه
في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفي فمات رجل من الموقوف
عليهم اسمه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آل اليه عن امه زين المتوفاة
المستحقة من الوقف وفي درجته وذوى طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جلتهم أبوه أحمد بن كاتبة
المستحقة المتوفاة عنه ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوى طبقته
الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد وأولاد داخل وخالة كاتبة ام أحمد المذكور والبعض أولاد وأولاد
أولادهم جدة أحمد المذكور ولا أحمد المذكور أولاد داخل وخالة كاتبة ام أحمد المذكور والبعض أولاد وأولاد
عنهم في حياة أحمد بن عزمون أن نصيب أحمد من ريع الوقف يعود اليهم لا قربيتهم لا جد وان كانوا انزل
درجة منه بهذه الصورة

الواقف القاضي فتح الدين المالكي

هذا
اذا شرط نصيب من مات
عنه للاقرب الى الواقف
من أهل الدرجة فهل يقدم
من ينسب اليه بالابوين على
من بأحدهما

قوله ترجح بالرفع فاعل
قوله يلزم اه منه

فهل يعود نصيب ابراهيم من ربيع الوقف لابيه احمد ثم تعود حصته احمد مع ما آل اليه من ابنه ابراهيم
المذكور للاقرب من أهل درجته وهم أولاد أولاد خال وخالة كاتبة أمه دون أولاد أخته وغيرهم من أهل
الدرجة المذكورين أم لا (الجواب) نعم عملا بشرط الواقف أن من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن
هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فقد شرط
الأقرب بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة أقول وحاصله أنه حيث شرط الأقرب
من أهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم أقرب للآتوفى من بعض ووجد أيضا في أنزل منها من هو
أقرب نسبًا للمتوفى من الجميع قدم الأقرب من أهل الدرجة وإن كان الأنزل منه أقرب نسبًا لئلا يغوا اشتراط
الدرجة والواقف قد اعتبر الأقرب في أهل الدرجة لا مطاقا وسيأتي سؤال في ذلك أيضا قال المؤلف
ثم رأيت بعد عدة سنين جوابا للشيخ محمد بن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى موافقا لما ذكرنا مسورته
فيما إذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل
الوقف يقدم الأقرب فالأقرب فمات مستحق يدعي بدر الدين ويبيده ثلث عن غير ولد وله بنت خال
وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله
الذي فقه من أراد به خيرا في دينه ووقته لتخير مصلته وبراهينه والسلام على مظهر الحق
بلا خلاف في حينه وعلى آله وأصحابه الذين معروا من غث الشئ سمينه صلاة دائمة إلى يوم كل نفس بما
كسبت رهينة وبعد فقد اختلف جوابا من نسب إلى العلم نفسه ولم يخش التجويز على الخارجين يحمل
رسمه فكاتب أولا أنه ينتقل ما بيده لخالته لكونها أقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل
الأقربية وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له أدنى انانية ولو علم شرعا معناها واشتقاقها لكانت ومثناها لم
يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال
بنداه فوضح ثم بلغني أنه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء من كرامات من ثم رائية التحقيق
وبسط الكلام في إرد عليه عما لا يليق فأقول الحق في المسألة وبالله التوفيق إن أريد بالدرجة والطبقة
المساواة في النسب إلى الواقف وهو الأرجح فالحصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قاله



مطلب
الأرجح أن الدرجة والطبقة
المساواة في النسب إلى الواقف

فقد رزى اللطف المحنى محمد بن محمد البهنسى الحنفى حامدا مصليا مسلما أقول هو وجه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث أنه أعطى المحصة لبنت الخال لكونها في الدرجة وإن لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط الخالة مع أنها أقرب نسبا للمتوفى لأن الواقف اعتبر الدرجة أولا ثم الأقربية فيها والخالة أعلى درجة فلا تعطى وإن كانت أقرب حيث وجد في الدرجة أحد وإن انفرد والحاصل أنه حيث شرط الواقف الانتقال للأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسبا فيها سواء وجد معه فيها غيره أولا وسواء وجد من هو أقرب نسبا منه في غيرها أعلى منه درجة أو أنزل أولا ثم تفسر الدرجة بما ذكر لا ينافي ما مر عن فتاوى هذا المؤلف من أنه إذا رقب الأقربية تنصرف إلى المتوفى لا إلى الواقف لأن هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بانها مساواة المتوفى في النسب إلى الواقف وذلك في بيان المراد بالأقربية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه إذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساوونه في النسب إلى الواقف وقد أطلق الواقف الأقربية يقدم من هؤلاء الجماعة المساوين له في الدرجة من هو أقرب نسبا ورجا إليه لا إلى الواقف * (سئل) أيضا عن المسألة التي قبلها فيها إذا وقف زيد ووقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والإناث على الفريضة الشرعية بالذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم مثل ذلك ثم على أنسائهم وأعقابهم وإن سفلوا بطن بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على أنه من توفي منهم اجمعين عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عادما كان جاريا عليه على ولده ثم ثم لأن كرم مثل حظ الأنثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا على المتوفى إلى من هو معه في درجته وذوى طبقاته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب ويستوى فيه الأخ الشقيق والأخ لأب فإن لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف ثم على ولد من انتقل إليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة بزمصلة بوجوب كتاب وقفه الشرعي ثم مات الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو إبراهيم بن زين عن غير ولد ولا أسفل منه وله نصيب في ريع الوقف آل إليه عن أمه زين المذبورة وأقرب من في درجته من جهة أمه المذبورة أبو أحمد ابن كاتبه المستحق المتوفاه عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته ساوون له في الطبقة السابعة التي من جهة أبيه فلن يعود نصيبه في الوقف إلا آل إليه عن أمه زين المذبورة (الجواب) يعود نصيبه من الوقف إلا آل إليه عن أمه زين المذبورة لا ييه المذبور لكونه أقرب من في درجته إليه عملا بشرط الواقف المذكور ولا يعود لأولاد عمته المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى عملا بقول الواقف الطبقة العليا منهم تحجب السفلى وبوله في ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقد أفنى المرحوم العلامة العم محمد العمادى على سؤال رفع إليه في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه بما ملخصه أن ما آل إليه من الاستحقاق من جهة أبيه يعود لمن هو معه في درجته من جهة أبيه وما آل إليه من الاستحقاق من جهة أمه فلن هو معه في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثا مفيدا فتألى لأن كل واحد من النصيبين آل إليه من جهة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف غود نصيب من مات عن غير ولد لمن هو معه في درجته وذوى طبقاته من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلو أعطيت جميع ما آل إليه من الاستحقاق لأهل الدرجة العليا دون من كان مساويا له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل الدرجة الأخرى من

مطلب
حيث شرط الأقربية
في الدرجة يعطى لمن فيها وإن
انفرد أو وجد في غيرها من هو
أقرب منه

مطلب
فمن له درجتان درجة من
جهة أبيه ودرجة من
جهة أمه

غير مخصص يقتضيه كلام الواقف واهمال ما دل عليه صريح كلامه مع امكان العمل به واعمال الكلام
 أولى من اهماله وكذلك لو خصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضا حرمان إحدى الدرجتين
 من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء ومتى احتمل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي
 هو اقرب الى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسألة ولوقلتنا باستحقاق
 جميع أهل الدرجتين للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير
 ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع امكان اهماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساويا للتوفي
 فيها وكذلك في أهل السفلى والاعمال أولى من الاهمال فآل اليه من جهة الدرجة العليا يعود لمن كان
 مساويا له فيها من أهل الوقف وما آل اليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان مساويا له فيها
 من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم اقول اننا انما نتول تختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع
 أهل الدرجتين لان لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولان المضاف بهم كما
 صرحوا به في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل أمر لله تعالى وقروا عليه ما لو أوصى
 لولد زيد أو وقف على ولد زيد وله أولاد ذكور وبنات كان لكل وتمامه في اواخر الاشياء قيل
 الدعاء برفع الطاعون فكذلكا يتم في مساواتنا وليس في كلام الواقف ما يخص احدهما حيث وجدنا ولا
 ما يمنع ارادتهم تمامه لالفة ولا اصطلاحا ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهم ما ببعض ما في يد التوفي
 ولفظ ما من ادوات العموم فتقول الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جارا عليه
 ينتقل الى من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود الى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو
 أكثر وتخصيص بعضها به من تخصيصه بلا تخصيص على انه لو كان الذي آل الى التوفي من جهة درجة
 واحدة وقلنا ان ذلك الذي آل اليه ينتقل بعد موته الى أهل تلك الدرجة فتطيلزم عليه ترجيح تلك
 الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات واعمال ما اقتضاه كلام الواقف من اطلاق
 الدرجة وعدم حرمان أهلها والاعمال أولى من الاهمال وأما قوله انه يلزم عليه اشتراك إحدى
 الدرجتين بنصيب الأخرى فانما يريد لو سلمنا أن ما انتقل اليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس
 كذلك لانه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله اليه من تلك الدرجة عوده اليها بعد
 موته لانه خرج عن كونه نصيبها بعد صيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله اليه لم يلزم انه لو مات ولم يوجد
 من أهل تلك الدرجة احد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه اهمال كلام الواقف بالكيفية
 ويلزم عليه اشياء أخر تظهر لمن تدبر نعم اذا رتب الواقف بين الطبقات وشرط حجب الطبقة العليا للطبقة
 السفلى فيمنع يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقة التوفي بما في يده كانه من أي طبقة كان ذلك
 منتقلا اليه بغير شرط الواقف لانه حينئذ يمكن العمل بشرطه ترتيب الطبقات بشرطه انتقال نصيب من
 مات الى من في درجته في هذه الصورة وان كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة
 كما اذا كان للتوفي درجة واحدة وفوقه درجة والمحاصل أن الذي يتعين المصير اليه في مسألة من له
 درجتان متعاقبتان ومات لاعن ولد مع شرط الواقف عود نصيبه الى من في درجته أنه يعود الى كل من
 في درجته سواء كان نصيبه اصليا أو آثرا اليه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم الترجيح الا اذا
 كان الوقف مرتبا بمشروطا فيه بحسب الطبقة العليا للسفلى فيمنع انتقال نصيبه للعليا من درجته كما
 في مسألتنا في دفع نصيب ابراهيم لابيه أحمد لكونه في الدرجة العليا والله تعالى اعلم (سئل) فيمينا
 اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه على ابنته واحتة وانصب الثاني على فقراء
 النشيدية المقربين بدمشق النسوبين بالتمدة له وهم فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم

مطلب
 وقف على فقراء كذا المقربين
 بدمشق ايسر لمن غاب عنها
 شيء

على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد من القتراء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بد مشق زوجة ولا بنت ولا تعلق أصلا وله بنت تطالب المتولى بنصيب أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم * (مسئل) فيما إذا وقف زيد وقفا على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فادعت امرأة أنها من تلامذة زيد وطالبت حصة من ريع الوقف لكنهم ليست من المنصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقفت على أولاد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كمتري قد نفى الدخول بالتعيين والعد كذا في أوامر وقف الخيرية * (مسئل) فيما إذا وقف زيد وقفا على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسأهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لأهل الطبقة السفلى شيء مادام واحد من العليا (الجواب) نعم * (مسئل) في وقف أهل مرتب بهم للذكور كمثل حظ الانثيين ومن شروطه أن من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من ريع الوقف من هو في درجته وذوى طبعته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إليه ثم ماتت امرأة من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبعته ولا في الطبقة التي فوقها أحد وفي الطبقة التي تلي طبعته إجماعة من أهل الوقف ليس منهم أقرب إليهم من ابن أخيها وبنت اختها لا غيرها فهل يعود نصيب المرأة إليها للذكور كمثل حظ الانثيين (الجواب) نعم * (مسئل) في وقف إنشاء واقعه على نفسه ثم من بعده على بناته لأبيه الأربع وعلى أولاد ابنه إبراهيم للذكور كمثل حظ الانثيين ثم من بعدهم جميعا على أولادهم وعلى أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم ثم ومنهم على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد يرجع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه يرجع نصيبه إلى من هو في درجته وذوى طبعته من أهل الوقف ثم على جهة بر متصلة ثم مات الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم ماتوا عن أولادهم ماتت الآن امرأة من الذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد اختها وأولاد ابنتي عمه أبيها فلن يرجع نصيبها من ريع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف المذكور أولاد ابنه إبراهيم في درجة أولاده وطبعتهم وأولادهم كذلك ورتب الطبقات بهم وجعل نصيب من مات عن غير ولد من هو في درجته وذوى طبعته ولم يكن في طبقة المرأة المذكورة أحد فيرجع نصيبها من ريع الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد اختها وأولاد ابنتي عمه أبيها والله تعالى أعلم أقول في كونه يعود إلى أعلى الدرجات فقط كلام ستعرفه وقد نبه المؤلف بقوله حيث جعل الواقف الخ على أن أولاد أولاد ابنتي عمه أبيها في درجة أولاد اختها وإن كانوا من ذرية إبراهيم ابن الواقف وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا من مدة سنين حيث زعم في نظير هذه الحادثة أن أولاد ابن الواقف أنزل درجة من أولاد الواقف وكذا أولاد الابن أنزل من أولاد أولاد الواقف وهكذا حتى إن مات من أولاد الواقف أو أولاد أولاده عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن الواقف أو أولاد أولاده زعم أنهم أنزل طبقة باعتبار إياهم ولا شبهة في أنه زعم فاسد منشأ اشتباه الطبقة النسبية بالطبقة الاستحقاقية فإن أولاد ابنه من حيث النسب أنزل طبقة من أولاده ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم وفي فتاوى العلامة ابن الشلبي عن المحقق ابن الغرس صاحب الفواكه البدرية المعقربات الاستحقاق

مطلب

قال وقفت على أولادى وهم فلان وفلان الخ لم يدخل من لم يعدهم

مطلب

في المرتب بمن لا يعطى أحد من أهل السفلى مادام أحد من أهل العليا

مطلب

في المرتب بمن إذا لم يوجد في الطبقة ولا في التي فوقها أحد يعطى من يليها

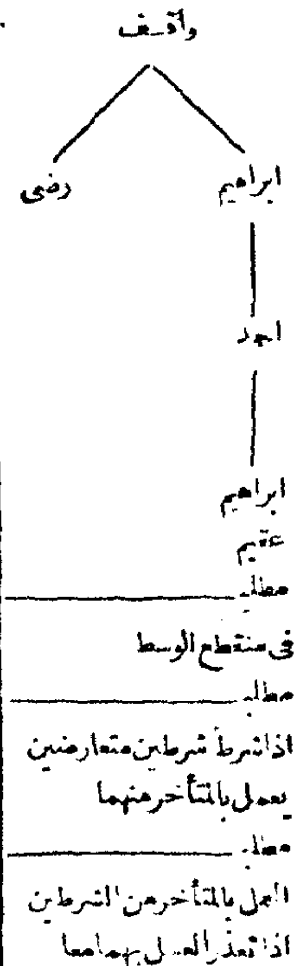
مطلب

جعل أولاد ابنه في درجة أولاده

مطلب

المعقربات الاستحقاقية الجمعية لأطبقات الأرض النسبية

المجمله لاطمئنان الارث التسمية وربما كان الاقرب طبقة بعد نسبها والفرق ظاهر بين قولنا هذا اقرب طبقة وهذا اقرب نسباً، اذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في اهل نسب واحد لا يكون مناسط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما اجزل عبارته اه ما في فتاوى الشهاب ابن الشامي ثم ليت شعري ما قول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على اولاده وعلى رجل آخر اجنبي ادخله معهم ثم على اولادهم ونسبهم اما يضطر الى ان يجعل ذلك الاجنبي في درجة اولاد الواقف واولاد الاجنبي في درجة اولاد اولاد الواقف نظر الى الطبقات الاستحقاقية المجملية التي جعلها الواقف ولو كان المعبراً بالطبقات النسبية لزم انما ذلك الاجنبي واولاده من الوقف أصلاً فهل هذا الاعتناء ظاهر وقد عتد لهذه المسألة مجلس حافل من أعيان الأفاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرد في غلطه ولم يزل الى الآن زائداً في شسطه نعوذ بالله من شرور انفسنا وبيئات اعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه مخبزاً على ولده ابراهيم وعلى بنته رضى مادامت حية بل لا زوج لزيد كمثل خط الانثيين واذا تزوجت سقط حقها واذا تاهت عاد حقها وليس لاولادها في الوقف حق مطلة انما هم من بعد ولده ابراهيم المذكور على اولاده واولاد اولاده ونسبهم يطنا بعد بطن وطبقة بعد طبقة المذكور دون الاناث على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولد او ولد ولد كان نصيبه لولده او ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على اقرب عصباء الواقف على الشرط والترتيب المشروح فاذا انقرضت عصباء الواقف وحدث الارض منهم كان ذلك وقفاً على مصالح المحرم الشريف فمات ابراهيم عن ابنته احمد ثم مات احمد عن ابنته ابراهيم ثم مات ابراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف الى عصباء الواقف (الجواب) لا يؤول الوقف المذكور لعصباء الواقف لان الواقف شرط عوده لعصبائه بعد انقراض الموقوف عليهم ولم يتقرر صوامع وجود رضى المذكور وشرط في نصيب من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوي طبقة ولم يوجد احد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا يؤول للعصباء لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا رضى لكونها ليست في درجة المتوفى بل يؤول للفقراء فقراً خذ رضى حصتها وهي الثلث مدة حياتها ومن بعدها لاولادها لان قوله على انه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للاول والامتنان للفقراء كما ذكر الى انقراض رضى وذريته فبؤول الوقف جميعاً الى عصباء الواقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضا فعلى اولادهما ابداً ما تناسلوا اذا انقرض احد الولدين وخلف ولداً يصرف نصف العلة الى الباقي والنصف الآخر الى الفقراء المحرومين ونحوه في الخاتمة والخلاصة والمرازية والتأخرانية وافتي بذلك المحافى والعلامة الخير الرمي رحيم الله تعالى هذا اذا كانت رضى غير فقيرة واما اذا كانت فقيرة فيصرف اليها حصصة المتوفى ايضاً مع حصتها لانها بنت الواقف وذرية الواقف احق من غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة وصلة لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق نقول وقوله ومن بعدها لاولادها الخ افتى بمثل الخير الرمي في فتاواه حيث اعطى اولاد بنت في وقف مشروط فيه اعصاء اولاد الظهور ثم قال فان قلت ما تفعل في قوله اولاد انظروهم ومنهم دون اولاد الباطون قلت قد تقررت ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يجعل بالمتأخر منهما وقوله على انه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر افعاهم التماس ومن ظهر له خلاف ذلك فليغده له الاجر الوافر وما برزت هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والاختصاص المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى اعلم اه كلامه واقول ايضاً العمل بالمتأخر من الشرطين المتعارضين انما هو حيث لم يمكن العمل بهما معاً وهو



في مسألتنا يمكن بأن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ إلى إبراهيم
 وأولاده ونسبه دون بنت الواقف وهي رضى المذكورة لما دل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس
 لأولاده في الوقف حق مطلقاً فهذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه العام المتأخر بعوده إلى إبراهيم
 ونسبه دونها. وحينئذ فلا تعارض بل فيه العمل بفرض الواقف الذي هو صريح في كلامه وقد قال
 في الخيرية قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصوليون ان الغرض يصلح مخصصاً له فليست أم
 وانظر أيضاً ما أتى في الصفحة الثانية (سئل) في واقفة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم
 من بعد ما على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده وذريته ونسبه
 وعقبه أيداً ما تسألوا وادماً ما تروا على الفريضة الشرعية فماتت الواقفة وآل الوقف إلى زوجها ثم مات
 زوجها عن ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم مات البنت عن الابن الثاني وعن أولاد
 فهل يعود نصيبها إلى شقيقتها أم إلى أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف يتم ف يعود نصيبها إلى
 شقيقتها ولا يعود لأولادها مادام شقيقتها موجودة قال الامام الخفاف في باب الرجل يجعل أرضه
 صدقة موقوفة لله عز وجل على ذرية زيد أداماً تسألوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز
 ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فإذا ائرضوا كانت للمساكين اه وتقل في الاسعاف في باب الوقف
 على الأولاد وأولاد الأولاد ولولود كالبطون الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب أو قال على ولدى ثم على
 ولد ولدى ثم و ثم أو قال بطناً بعد بطن يهدأ بما بدأ به الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شئ ما بقي من
 الاعلى أحد اه وفي فتاوى قاضيهما والخلاصة والبرازية ما يزيد ذلك أقول وهذا حيث لم يجعل الواقف
 نصيب من مات عن ولد لولده فان شرط ذلك أخذ الولد نصيب أبيه مع أهل طائفة أبيه كما هو ظاهر
 (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق
 بمفرده ثم من بعده على أولاده المذكورين الاناث ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده
 نظير ذلك ثم على نسائه واعتابه شبه ذلك على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد
 أولاد أولادهم ونسائهم واعتابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه لولده أو ولد ولده
 أو الاسفل منه ومن مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم ونسائهم واعتابهم عن غير ولد ولا ولد ولد
 ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف المذكورين
 الاناث يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى الخ وبعد انقراض ذرية ولده المزبور يعود ذلك وفقاً
 شرعياً على من يوجد من أولاد الاناث المذكور أيضاً دون الاناث والمحكم فيهم كالحكم في أولاد ولد
 الواقف على الشرط والترتيب المعين اعلاء فإذا انقرضوا باجمعهم فعلى جهة برعها ثم مات عبد الرزاق
 عن ثلاث بنات لهن أولاد ذكر وقلن يعود ريع الوقف المذكور (الجواب) الذي ظهر لنا من هذا
 الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فانه يرجع لأولاد عبد الرزاق
 المذكورين وأما البنات فانهن خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك بامه ان النظر وبالله سبحانه التوفيق أقول
 يعني ان قوله على الخ لو عاد إلى عبد الرزاق وأولاده لكان ريع الوقف لبناته المذكوريات دون
 أولادهن المذكورين مع أن البنات خارجات في صدر كلام الواقف وهذا يخالف لما أفتى به المؤلف نفسه
 في مسألة رضى المتقدمة قبل ورقة حيث جعل المتأخر ناسخاً للاول مع نص صريح الواقف بأنه ليس
 لأولاده في الوقف حق مطلقاً لكنه مؤيد لما قلناه هناك والظاهر انتقال ريع إلى أولاد البنات
 المذكورين دونهن كما ذكرنا عاد قوله على الخ إلى عبد الرزاق أيضاً لان الواقف لم يرد على الاناث
 في وقفه حفظاً لمطامنا في جميع الطبقات حيث قد بدأ بالذكور في الطبقة الاولى ثم قد أيضاً به فيما بعدها

مطلب
 الغرض يصلح مخصصاً

مطلب
 حيث رتب يتم ف يعود إلى شقيقتها
 لا إلى أولادها

مطلب
 صيغة الوقف المرتب أن يقول
 الأقرب فالأقرب أو يعطف
 البطون يتم أو يقول بطناً بعد

مطلب
 وقف على أولاده المذكورين
 قال على أن من مات منهم الخ
 فهل يدخل الاناث

قوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله شبه ذلك ثم يديه بعده أيضا في الشروط فلا شيء لبيان
عبد الرزاق بعد موته نعم ينتقل لأولاده من المذكور أخذ من قول الواقف وبعداته راض ذرية ولده على
من يوجد من أولاد الأناث المذكور والله تعالى أعلم * (سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن
من مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبعته المتناولين رابعه يقدم في ذلك
الأقرب منهم فالأقرب إلى المتوفي فماتت امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجتها سوى أولاد ابن خالة
أما المتناولين وأما أولاد أخت متناولون أنزل منها بدرجة فلن يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة
(الجواب) يعود نصيبها إلى أولاد ابن خالة أمها المتناولين المرقومين لكونهم في درجتها ومن ذوي
طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أختها المتناولين وإن كانوا أقرب إليهم لاعتدادهم عليه كلام
الواقف فإنه اعتبر الأقرب بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله سبحانه أعلم كنية محمد
العمادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع
قيد الأقرب وقد علم تساوى أولاد ابن خالة أمها في القرب والدرجة يعود نصيبها إليهم والحالة هذه
والله تعالى أعلم كنية القنبر حامدا للعمادى المقتى بدمشق الشام * (سئل) فيما إذا شرط واقف
وقف في كتاب وقفهم شروطا منها أن الوقف متصل بالأبناء والوسط رال انتهاء فابتدأه على الواقفين مدة
حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود نصيبه وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على نسائه وأعتابه على
الفرصة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو نسل أو عتبا
عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسائه وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل
ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفا على من هو في درجته وذوي طبقاته من أهل الوقف مات
الواقفون ثم مات جماعة من مستحقى الوقف المزبور كورا وإناثا عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
ولا عقب فترافع بعض مستحقى الوقف مع بعضهم لدى قاضى القضاة بحضور ناظر الوقف المزبور
في خصوص حصة من مات عتبا على من في درجته وذوي طبقاتهم فطالب بعضهم توزيعها للذكر مثل حظ
الأنثيين وطالب بعضهم توزيعها بالسوية فساوهم الحاكما كالمنداعى لديه وهكذا شرط الواقفون وهل وقع
مثل هذه المحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فأجابوا بأنه هكذا شرط
الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه المحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما وقع النزاع
فيه الآن وأبرزوا كتاب الوقف فوجدوه مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور فتأملوه وعرفهم أنه ليس
ثم شرط مناقض لأول الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناسخا للأول أو مستبلا بنفسه ليس
بتابع للأول بل هو ناسخ للأول وهو تفصيل بعد إجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم وهم للذكر مثل حظ الأنثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا إن من مات
عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقاته من
أهل الوقف فتدأجملوا أولا ثم فصلوا وبينوا بعده فالشرط مقدم لأن الشرط وإن تأخر فضا فهو مقدم
تدبرا وليس بشرط مناقض للأول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط مقدم للأول ومبين
أخرية توزيعه مع ملاحظة للذكر مثل حظ الأنثيين لاسيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك
والجمع فيجعل الكل بمنزلة جملة واحدة ويمكن جملة أيضا على أنه بمعنى مع فيسقط الوصف المذكور
ملاحظا في جميع ذلك فحكم الحاكم بأنه يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل
درجته من أهل الوقف للذكر مثل حظ الأنثيين وأما الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكما وأما
شرعيين بالقياس شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمقتضى ما بعده ثبوته شرعا (الجواب) نعم

مطلب
يعطى الأقرب من أهل الدرجة
إذا شرط الواقف وإن كان
الأمم درجة أقرب نسبا

قوله على من في درجته هم
متعلق بحدوف تقديره توزع
مثلا أم محضه

والحالة هذه أقول وحاصل المسألة أنه إذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وقف على الفريضة الشرعية
لذلك كمثل خط الانثيين ثم شرط أن من مات عقيما فمصيبه لاهل درجته فإذا مات أحداهم عقيما وفي
درجته ذكور وإناث يرفع نصيب المتوفى بينهم لذلك كمثل خط الانثيين وإن ترك الواقف التصريح بذلك
ولا يقسم بينهم على السوية لأنه أغماية سم بالسوية لولم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمة ربع
الوقف على أولاده وأولادهم ومن جملة ذلك قسمة نصيب المتوفى عقيما على أهل درجته فينصب الشرط
عليه وإن لم يصرح به فيه لأن قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام
في غاية المحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الإسلام القاضي زكريا بما
حاصله أن زيد أم لك فخر الأجنبي أرضا بقية فباعها عليه ثم على أولاده فلما مات كذا عمر ووقفها على زيد ثم على
أولاده الخمسة وعندهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه إليه ومن مات عقيما فمصيبه
لن في درجته ثم على أولادهم ونسألهم بطنه بطل فمات زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم
ماتت البنت عقيما وفي درجته الخ ولأولادهم فأجاب شيخ الإسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها
للاقرب إلى الواقف وهو الرجل الأجنبي الذي جعل واسطة لانتفاع الواقف في حصتها علة قضية شرط
الواقف في الأولاد ويحتمل أن ينتقل لمن في درجته وأولادهم أو تسوية بين المتعاطفين في الانتفاع
وإن كان متوسطا وهذا الوجه لا لا طراده بل لا قرينة وهي الغالب وغرض الواقف إذا التال اتصال
الوقف في مثل ذلك وإن يكون منافع الموقوف له ولذريته ما لم يمنع من ذلك مانع ظاهره وحاصله أن
اشتراط انتقال نصيب المتوفى عقيما إلى من في درجته أغماذ كفي أولاد زيد الخمسة فقط ولم يصرح به
في أولادهم ونسألهم لكن لما عطف أولادهم عليهم اشترط كوا في الشرط المذكور فصار منسجبا على الجميع
تسوية بين المتعاطفين للقرينة المذكورة وهي صكون التسوية بينهم هي الغالب وكون غرض الواقف
الاتصال وعدم الانقطاع إذ لو لم يصرف نصيب البنت إلى أولادهم صار منقطع الوسط فصرف نصيبها
إلى الأقرب إلى الواقف عند الشافعية في ذلك تأييدا لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم بما لا يقال
بخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية مما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه
ثم على أولاده خمس الدين ورجب ورجعة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكورين دون
الأنثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة برهات الواقف وماتت بنته رجعة
عقما ومات ولدها خمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على أولاد
المذكورين المستقرين في الدرجة ولا يفضل الذكر الأنثى فيهم إذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير
ولم يشترطه في غيرهم فبقى معلقا وفيه يستوى الذكر والأنثى اه لاننا نقول ان اشتراط التفاضل في مسائلنا
المسألة مذكور في أولاد الواقف وأولادهم ونسألهم فينصب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان
نصيب من مات عقيما أذهوم من شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما في الخيرية فإن اشترط لم يذكر إلا
في أولاد الواقف فقط ثم أطلق في أولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط
التفاضل ولم يشترطه فلا يدل من الاصل ولم تتم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوى بين
المتعاطفين فتأمل وقد أفتى بتظهير ما في الخيرية شيخنا شيخنا الساجي واستشهد
بما في الخيرية ثم أعلم ان في مسألة الخيرية تنبيهها على فائدة سنية وهي ان قول الواقفين على الفريضة
الشرعية معناه المفاضلة لا التسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين في غير هذا الموضع أيضا وأفتى به
أيضا الشيخ إسماعيل كما هو مפור في فتاواه وكذا شيخنا شيخنا الساجي وكذا جده المؤلف عبد الرحمن
افندي كما سنسبه عليه في محله وكذا أفتى به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحمد الشاذلي

مطلب

قال على أولادى ثم وقف على
الفريضة الشرعية يكون
نصيب أهل الدرجة مقسوما
كذلك لا بالسوية

قوله ملك فخر الخ اغماصنع
ذلك حيلة لأن عند الشافعية
لا يصح وقف الرجل على نفسه
فوجب المداولة فلو فوضها
على زيد وأولاده اه منه

مطلب

وقف على أولاده على أن من
مات عقيما فلن في درجته
ثم على أولادهم الخ

مطلب

وقف على أولاده على الفريضة
الشرعية ثم على أولادهم الخ

مطلب

الاصل في باب الوقف القسمة
بالسوية إلا إذا اشترط
التفاضل

مطلب

قولهم على الفريضة الشرعية
معناه المفاضلة لا التسوية
بالسوية

المخفى بالسلامة المتراشي والامام الباقرين الشافعي والشهاب احمد الى الكبير الشافعي وغيرهم
 يشاء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا يكادون يفهمون غيره ولذا ردفون هذا اللفظ في أكثر
 الواضع وتولهم للذكر مثل حظ الانثيين تصريحاً بمعناه المراد ولو صح كان معناه القسمة بالسوية
 لكان تناقضاً وكان الصواب أن يردفوه بقوله هم سوية بين الذكر والانثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم
 يسمع أصلاً بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناه المفاضلة بين الذكر والانثى سواء صرح بعدها بأنها
 للذكر مثل حظ الانثيين أو لا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلاً عن النواص وقد قال في الاشياء
 والنظر في قاعدة العادة محكمة فلا عن وقف فتح التفسير أن النقاط الواقعة تدل على عرفهم اه فها
 أفتى به ابن المتنازل ألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وإن تبعه من أهل عصره
 بعض الاخبار وأقره في الذرية المختار وقد اوضحت ذلك في رسالة مهمة تلزم هذا العمل الكلي ذي أهمية فإن
 فيها من الكشف عن هذه المدللة ما يبرح عن الفوائد غيرة رحمه الله تعالى الحمد * (سئل) فيما
 إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة ثم بعد ومجود وموقوف وعلى
 من سيحدث له من الأولاد الذكور سوية بينهم ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جارياً عليه على أولاده
 الذكور والانات بينهم على الغريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين مدة حياة لانات ومن مات من
 الاناث عاد ما كان جارياً عليها من ذلك على اخوتها واخواتها دون أولادها ثم على أولاد أولاده كذلك
 ثم على أنسبها وأحقها وذرية له نظير ذلك على أن من مات منهم اجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه
 من ذلك إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات منهم اجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه
 من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى ملبته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب منهم إلى
 المتوفي فتح فئات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد ذكور وانات ثم مات الذكور
 والانات عن أولاد وذرية ذكور وانات فهل يدخل أولاد الاناث مع أولاد الذكور في هذا الوقف بمقتضى
 قوله آخره على أن من مات منهم اجمعين الخ أو لا يدخلون بينهما الجواب بما يظهر ليكم من الصواب
 (الجواب) الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الاناث يدخلون لأن الواقف
 عم آخره قال على أن من مات منهم اجمعين لما ذكره الفقهاء ارجعهم اه تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين
 متساويتين فإن أمكن الجمع بينهما بأن يحصل كل منهما على حال وجب المصير إليه فإن لم يمكن فعل
 بالآخر منهما ويكون ناسخاً للأول وقالوا أيضاً إذا تعارض عبارتان في كلام الواقف أحدهما مقتضى
 حرمان بعض الموقوف عليهم والآخر مقتضى هدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم لا يقصدون
 حرمان أحد من ذرية تهم فيترجم الكلام الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالباً فكانت
 الواقف رجوع عن الشرط الأول لما لم يرد من حرمان بعض ذرية فعم بقوله على أن من مات منهم اجمعين
 فقد نص أولاً في كلامه على أولاد الظهور دون أولاد الباطن ثم عم بقوله على أن من مات منهم واكد
 ذلك بقوله اجمعين فيعمل به لأنه متأخر والعمل يكون بالتأخر كما مر جواب ذلك في كتب الأصول
 في بحث العام ولا يمكن جعل الثاني على الأول لأن التغيير في قوله منهم راجع إلى ما تقدم أو كد بقوله
 اجمعين والمتقدم الذكور وانات الذكور فبرجع الأمر إليهم أي أنه قد دخل في ذلك أولادهم وإن ارجعنا
 التغيير إلى الذكور فقط تصحح الكلامين فيحتاج إلى شيء يدل عليه وليس هنا شيء يدل عليه من الجملة
 الثانية فبقي شرطان متناقضان فيعمل بالتأخر منهما وهو إدخال أولاد الذكور والانات جميعاً كما دل عليه
 قوله اجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما اجاب به الشيخ الخافقي رحمه الله تعالى في بعض فتاويه بقوله وأما أن نص
 في أول كلامه على أولاد الظهور ودون أولاد الباطن ثم عمهم بالذرية فيعمل به أيضاً لأنه متأخر والعمل

مطلب

الفاظ الواقعة تدل على عرفهم

مطلب

وقف على الذكور ثم قال على
 أن من مات منهم عن ولد
 دخل الاناث

مطلب

إذا أمكن الجمع بين التناهيين
 وجب ولا يعمل بالتأخر

مطلب

يقدم ما يقتضي الاعطاء على
 ما يقتضي الحرمان لأن الحرمان
 ليس من مقاصد الواقفين
 غالباً

مطلب

العمل بالآخر من الشرط

على المتأخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اهـ ويشهد لما ذكرنا ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو
قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لاسي ما داموا احياء مجرى ذلك عليهم ولا يخرج
عنهم شيء منها الى غيرهم حتى ينترضوا وانما اذا انترضوا تسكنون الغلة لولد ولدي واولادهم ونسبهم ابدا
ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على ولدي لاهلي كان نصيبه لولده ثم من بعده
لولده ثم لولد ولده ابدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا الى
اصل الوقف وجاريا بجماعة كان الوقت جائزا تصرف غلته لما شرطه ثم اذا مات أحد من اولاد الصلب
ينقل نصيبه الى ولده على ما شرطه ثانيا من انتفاءه الى ولد ولده والتصح به قوله لا يخرج عنهم شيء منها
الحل لكونه متاعا خرافا مفسرا اهـ ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على اولاده وهذا ما ظهر لنا الآن عما
ذكر في السؤال من ابواب واقعه سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما اذا شرط واقف
وقف اهلي شروطا منها ان من مات من اولاده واولاد اولاده واولادهم وذريتهم عن ولد فنصيبه لولده
ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من اهل
الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفي ثم مات منهم رجل عقيما والموجود بنت خالته واولاد ابن خالته
وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الاصل والاولاد ابدا بشرط الواقف
فتسام اولاد ابن خالته مع ارضون البنيتين في نصيب الرجل المتوفي المزبور الا ان ابنتيهما راعين انه ينقل
اليهم بموته فهل لا ينقل اليهم ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم اقول متعاضدا انه لا ينقل اليهم شيء
اصل من النصيب الا ان من الرجل الى بنت خالته بعد موتها وان كان اولاد ابن خالته مساويين لها تين
البنيتين في الدرجة وفي الاقربية الى الرجل المتوفى عنه ذلك النصيب لان ما آل عنه الى بنت خالته صار
يسمى نصيبا فينقل مع نصيب الاصل الى بنتيهما ويشكل النقل ما آل اليها الى بنتيهما بما في شرح الاشياء
لليرى حيث قال في القاعدة المناسبة ما نسبه وهاهنا حقيقة اخرى وهي ان النصيب المنتقل بشرط فيه
ان يكون المنتقل عنه اسبقه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن المنتقل اليه نصيب ابيه
لا ينقل هذا النصيب الى ابنه لانه ليس بنصيب ابيه بل نصيب هذه ونصيب ابيه هو الذي استحقه ابوه
من الوقف بنفسه فتأمله تدبره له الكثير من اهل العسراء لكن فيه نظر فان غالب الانساب
في الاوقاف المشروطة فيها انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولد ولده فتكون بطريق الانتقال من
الاب الى ابنه ثم منه الى ابن ابنه وهكذا ما انتقض القسمة بانقراض كل طبقة على ما يأتي بيانه
ومثله الانتقال الى اهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الاصل الى الاما نقله المؤلف عن مفتي
طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت المضمون شرط واقعه في كتاب وقعه شروطا منها ان من مات من
المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا على المتوفي من ذلك الى من هو
معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين
فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه الى زيد الذي هو اقرب من يساويه في درجته
وضم زيد ذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه عن اصوله فهل اذا مات زيد ايساعن غير ولد ولا نسل ولا عقب
يكون هذا النصيب الذي تلقاه بكونه اقرب درجة لمن يلي زيدا في اقربية الدرجة من الميت الاول عملا
بتول الواقف يتقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن اصوله لا قرب من
يساويه في درجته او يكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في درجته اقدونا ما جورين الجواب لا يكون
لاقرب من يساوي زيدا في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن اصوله واما النصيب الذي تلقاه بكونه
اقرب درجة من الميت الاول فيمكن ان هو اقرب اليه درجة بعد زيد عملا بتول الواقف يتقدم في ذلك

مطلبه

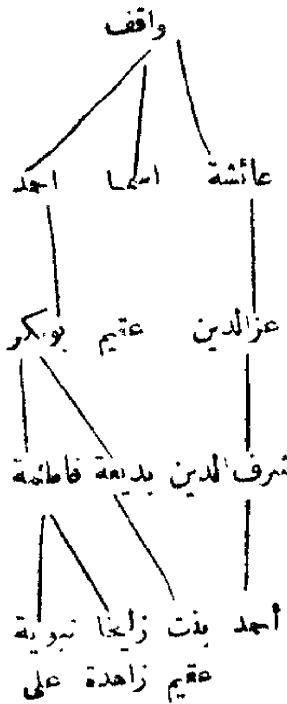
العام قطعي يعارض الخاص
عندنا

مطلبه

هل ينقل الى الابن نصيب
ابيه الاصل والاول الى
الاب والنصيب الاصل فقط

الاقرب اليه فالاقرب فحيث مات زيد انتقل ذلك النصيب لمن هو اقرب من الميت الاول بعده لان اول
 جملته لا قرب من يساوي زيد في درجته لزم الغناء قول الواقف فالاقرب ونص الواقف كنص الشارع
 قال ابو بكر الخصاص رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرابته الاقرب فالاقرب ولو ان
 رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على قرابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على
 المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها الاقرب قرابة منه واحدا كان اقربهم أو أكثر من
 ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا اقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم اه وقال ايضا في الباب
 المذكور فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على فقره قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم
 فالاقرب قال الوقف جائز فاذا جاءت الغلة أعطى اقربهم الى الواقف فان مات اقربهم وهو الذي كان
 يأخذ الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب وأعطى الغلة لاقربهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم
 بحكمته محمد المفتي في طرابلس الشام عني عنه واقول وفي هذا نظر ظاهر وما استدلل به من كلام الامام
 الخصاص لا يفيد مدعاه بيان ذلك ان من استحق شيئا من ربيع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء
 نصيبه سواء استحقه من جهة اصوله أو آل اليه من أهل درجته فجميع ما استحقه زيد المذكور وما آل
 اليه يسمى نصيبه وجاز يا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب
 الى المتوفى الاول عملا بقول الواقف عاد ما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شمله قول
 الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامة والصغير في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عائد
 على كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى اول متوفى
 والازم اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بأن ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم
 الاقرب الى آخر الدهر وبني فحين سواء وايضا يلزم عليه انه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جاريا
 عليه الى زيد لكونه اقرب اليه ثم مات زيد عن ولده لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي
 زيدا في القرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الغناء قول الواقف من مات عن ولد نصيبه لولده وكون ذلك
 ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب
 زيد فيقول الى ولده على ما شرط الواقف والحاصل أن الموقوف اليه في مسائلنا بالنسبة الى الاقربة ليس
 شخصا واحدا بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب
 فالاقرب أنه ينظر أولا الى الاقرب اليه كالاخ الشقيق مثلا فان وجدنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى
 الاخ لاب وهكذا او اما نقله عن الامام الخصاص فالموقوف فيه الاقربة الى شخص واحد وهو الواقف
 فكل مات من هو اقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف وهكذا كما لو كان
 للواقف اخ وعم وابن عم تحكم بربيع الوقف أولا للاخ ثم للعم ثم لابن العم ولا تنظر الى الاقرب للاخ المتوفى
 لان الواقف شرط الاقربة اليه لا الى المتوفى كما في مسائلنا حتى ننظر كلمات احدا الى الاقرب اليه
 فظهر أن بين المسألتين بونا بيدا وبما قررناه ايضا اندفع ما قدمناه عن البيروني ولم نرم عول على ذلك
 من اصحاب الافتاء ولا رأينا له شيئا يعضده أصلا بل نراه ينظرون الى ما في يد المتوفى مما انتقل اليه عن
 اصوله أو آل اليه عن أهل درجته فيعطونه لولده أو لأهل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر
 الى الأذهان ويقصده الواقفون من اطلاع على نقل ما يرجح مخالف لذلك فليثبت هنا وله الاجر والثواب
 والله اعلم بالصواب (سئل) فيما اذا انشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الثلاثة وهم
 عائشة واسماء والشهابي احمد الرضابي ثم على اولاده بالسوية المذكور والاشقي فيه سواء ثم من بعدهم
 على اولاد المذكور ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على انسابهم ثم على اعقابهم مثل ذلك يتقدم

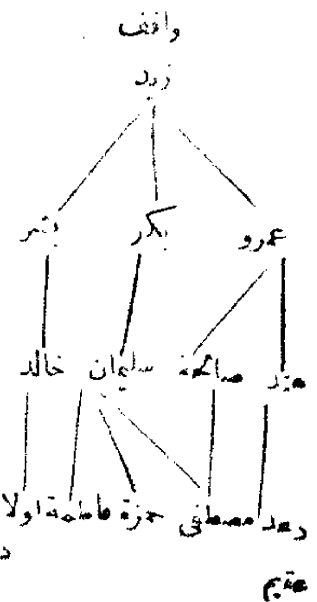
اولاد الذكور على اولاد الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور باجمعهم عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من اولاد الاناث من الذكور منهم والاناث على الفريضة الشرعية على انه من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد وان سفل بما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولد ولده ثم نسله ثم عقبه بينهم على الفريضة الشرعية ومن مات منهم اجمعين عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طبعته بتسليم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة برقة صلة ومات الواقف عن اولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت اسماء ولم تعقب ثم ماتت اجمع من ابنة أبي بكر وماتت عائشة عن ابنتها عز الدين وانحصر الوقف فيها بالسوية ثم ماتت أبو بكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنته شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونبوية وماتت بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن احمد وماتت زليخا عن بنتها زاهدة وماتت نبوية عن ابنتها على فهل يختص احمد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكرا من ذكر عملا بشرط الواقف المذكور في اولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك احد من ولدي زليخا ونبوية لكونهما ولدي اناث من اناث وهل يكون الضم المحرور المتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق باولاد الاناث على انه من مات منهم راجعا الى اولاد الاناث لكونهم اقرب مذكور فيستلزم ارجاع اليهم اعمال جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو اولى من الاهمال اولا (الجواب) الحمد لله اللهم يا حي يا قاضي الحاجات صل على ما شرعنا هذا الواقف انه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة اصناف الصنف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالانثى من غير مزية وهم اولاده الثلاثة المذكورون ثم اولادهم من بعدهم على هذا المحك وهم أبو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون الوقف لاولاد الذكور دون اولاد الاناث وهم اولاد أبي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على انسا لهم ثم على اعقابهم مثل ذلك يقدم في الجميع اولاد الذكور على اولاد الاناث بمعنى انه لا يستحق منهم الا من كان ابوه من ذرية الواقف ولا يستحق معه من كان ابوه اجنبيا وامه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم ونسبهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور ثم ذرية شروط الصنف الثالث بقوله على انه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك ان احمد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوية لان الجميع الا من من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر انه يقدم في هذا الصنف من كان ابوه من ذرية الواقف وهذا صادق على احمد بن شرف الدين فقط وانه لا يستحق معه من كانت امه من ذرية الواقف وابوه اجنبيا وذلك صادق على ولدي زليخا ونبوية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر بعد انضاء شرط هذا الصنف الثاني والشرع في شروط الصنف الثالث من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا فاولادهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم اقرب مذكور ولتتقدم جميع الشروط في سلك النجعة والسداد والالزام ان تكون الشروط السابقة لغوا فليسا عن المراد ولا شك ان اعمال الكلام مهما امكن اولى من اهماله كما هو مقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنسب الشارح قال ذلك وكتبه الفقير الى لطف ربه المحقق عبد الرحمن بن عماد الدين المحنفي اقول قد جعل الصنف الثالث مقابلا للصنف الاول من حيث القيمة فذكر في الاول انها بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القيمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر ان يقول بدلها بالسوية فدل على تفاوتها وعلى ان الفريضة الشرعية معناها المفاضلة كما بينها عليه قبل ذلك * (سئل) فيما اذا وقف زيد عتقاره على نفسه



ثم من بعده على اولاده وذويته مرتبا بين الطبقات ثم على الذريضة الشرعية على انه من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عادما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف يقتسم الاقرب فالاقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته أحد من اهل الوقف وله في الدرجة السفلى اولاد اناحت ثلاثة ذكور وثلاث اناث وابنا أخ اثنان والكل لا يورثون ليس له اقرب منهم فهل يعود نصيبه اليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه اليهم والحالة هذه في شرح المنهاج لارملي في شرح قوله وان مصرفه اقرب الناس رجلا لا ارثا فتقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم وواحد منه صحة ما فني به العراقي ان المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الوقف او المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح به ما في مستويين في الترتيب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في شرح المنهاج لابن حجر خيرية من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن تكون الغلبة للبنت لانها اقرب اليه منه لادلائها بواسطة وادلائها بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث ولو قال على اقرب قرابة متى وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف ما لا يقال لهم قرابة اسما في من فصل الوقف على قرابته واقرب الناس في مسائلنا اولاد اناحت وابنا أخ والكل لا يورثون ليس له اقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لانك قد علمت ان المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة ففي الدرجة والرحم هم سواء مع ان الارث لا يورث الابن الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله اعلم اقول لكن اذا اقتد بالدرجة ففي بقائه اعتبار شرط القرابة كلاما مستعرقه بعد اوراق (سئل) في وقف مرتب بين الطبقات ثم من شروطه ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ربيع الوقف الى من هو معه في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الا ان امرأة من المستحقين عقيما وفي درجتها جماعة منهم رجل يدعى مصطفى بن سليمان وابن صاحبة وله اتصال من جهة الى الواقف وهو ابن حالة المرأة المزبورة وابن ابن عم اعمها والرجل اخوان هما حصة وفاطمة مع بقية اهل الدرجة هم اولاد اناحت اعمها فلن يعود نصيب المرأة المزبورة (الجواب) يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها واقرب الموجودين اليها ككتبه القدير محمد الهادي المغربي بدمشق الشام الجواب كما به المرحوم اجاب ككتبه القدير حامد الهادي المغربي بدمشق الشام عفي عنه فلو كان له اخوان اراختان احدهما لابييه والاخر لابييه بيد ابن لابييه ثم من لابييه وحكم اولادهما كحكمهما ما ساف من فصل في بيان الاقرب من قرابته وقامه فيه اقول هذا هو المشهور والممول به من ترجيح الاقرب على غيره من اهل الدرجة حيث شرط الواقف كل هذا وبذلك افتى في الخبرية وعليه فادفع في الخبرية ايضا في محل آخر من كتاب الوقف حيث شارك بين جميع اهل الدرجة فالظاهر انه ذهول عنه عن اشتراط القرابة الواقع في سؤاله والالزام للنساء شرط الواقف فتدبره ثم رايت في انفع الوسائل للامام الطرسوسي ان ابا يوسف لم يعتبر افظ اقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الابعد ثم ذكر ان بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الاخ الشقيق والاخ لابي في وقف اشتراط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان قاضي القضاة تقي الدين الشافعي السبكي قد تحدث معي وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو وجه عندك في مذهب الشافعي واحمد وفي الجملة فانه ضعيف لانه يلزم منه القامصيغة افضل بلا دليل والقامصقود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا (سئل) فيما اذا وقف رجل وقما على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على اولادها واولاد

مطلب
في الاقرب فالاقرب الى المتوفى
مطلب
المراد بالاقرب قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة

مطلب
لا يدخل الوالدان والولد في قوله على اقرب قرابة متى



أولاده الذي كوردون الاناث ثم وثم الخفاف الواقف وبنته فاطمة وانقرضت أولادها اولاد اولاد
 فهل يكون لفظ الذي كور قيدا لاولاد اولاد فاطمة فيدخل الذي كرمهم سواء ادلى بذكرا وبأنثى أو يكون
 قيدا لاولاد فاطمة وأولادها فلا يدخل من أولادها من يدلى بأنثى (الجواب) اعلم
 أن التمسك الذي كور اعني به لفظ الذي كور قيدا للشافع فيدخل جميع الذي كور سواء ادلى بذكرا وبأنثى كتبه
 الفقير ابراهيم المفتي بدمشق المحروسة عني عنه طاب الجواب وطابق السواب كتبه الفقير محمد الدين
 عني عنه ما افادته العلامة اعلاه والمحقق بتوفيق الله كتبه احمد بن بونس الفياشوي الشافعي اقول فتى
 العلامة ابن نجيم بخلاف هذا حيث قال في الاشياء والنظر ثمر من الوقت وقمت حادثة رقت على اولاده
 ثم على اولادهم ولادهم ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ولادهم
 ثم على ذرتهم ونسلهم وعقبهم من الذي كور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذي كور صرف الى كذا
 فهل قوله من الذي كور قيدا لآباء والابناء حتى لا تستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيدا في الابناء دون
 الآباء حتى يستحق الذي كور ولو من اولاد الاناث ام هو قيدا في الآباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذي كور
 ولو كان انثى فلم يجز بأنه قيدا في الآباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف بسببه متعاطفين فلا خير
 كلام رحوا به فباب المحرمات في قوله تعالى من نسائكم الملاقى دخلتم بهن بعد قوله تعالى وورياتكم
 واقمهات نسائكم ولان الظاهر ان متصرده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آباءهم ذكورا
 كانوا واناثا وتخصيص اولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه بترية قوله بعده فاذا انقرض
 اولاد الذي كور ولم يزل ابنا الذي كور ولا ابنا لاولادهم باعني أن بعض الشافعية جعله قيدا في الآباء
 والابناء وافقه بعض الحنفية فرايت الامام الاسنوي في التمهيد يفعل أن الوصف بعد الجمل يرجع الى
 الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو واما
 بنم ذمهم والى الاخير اتفاقا اه ما في الاشياء والنظر اثره حاصله انه جعل الوصف الذي كور قيدا للشافع
 اليه في قول الواقف اولاد اولادهم فيدخل فيه جميع الذي كور والاناث من اولاد الذي كور وما ذكره من
 عود الوصف الى الاخير قال المفتي ابن الهمام في التحرير اياه الواجهة والحاصل أن لفظ الذي كور يحتمل
 أن يكون قيدا للشافع فقط أو للضاف اليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كما علم من
 صدر عبارة الاشياء والاول افتى به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في الدوال الذي كور والثاني افتى به
 صاحب الاشياء ولم يعول احد منهم على كونه قيدا لكل من المتضايفين وقدم شئ عليه العلامة ابن حجر
 في فتاواه ونقله عن الولي أبي زرعة عملا بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات الذي كور بدخول
 او مفردات من شرط أو استثناء او وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالانterior بل الفرق
 بين العطف بالواو وشم وتقدم فتل المؤلف هذه القاعدة عن المحنابلة أيضا لا يمكن هذه القاعدة
 انما يظهر جريانها في المتعاطفين دون المتضايفين وقد اختلف كلام علماء ثنائي مسألة الوصف بالذ كورة
 هل هو قيدا لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لاخره وأما جعله قيدا للضاف اليه
 فقط فلم أره لغير صاحب الاشياء ففي أنفع الوسائل عن وقف هلال البصري مانعه قال فأت رأيت
 ان قال علي ولدي وولد ولدي الذي كور قال فلهي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده فأت والذي كور من
 ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي لكانت ائتمرا في
 اعطى من كان فتسيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذي كور وقوله الذي كور والفقهاء
 واحدا فنجد جعله قيدا للضاف المعطوف وكذا جعله قيدا للمعطوف عليه حيث خصه بذ كور اولاده
 لصلبه وبذ كور اولاد اولاده ولو كانوا اولاد بنات ولو جعله قيدا للضاف اليه كما في الاشياء

مطلب

لفظ الذي كور قيدا للضاف

مطلب

فما أحاب به صاحب الاشياء

من جعله الذي كور قيدا

في الآباء يعني المضاف اليه

مطلب

الواجهة عود الوصف الى

الاخير

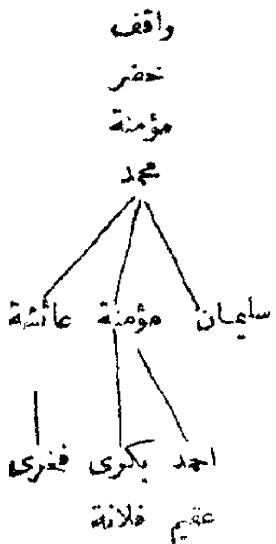
لكن للذكور والاناث من اولاد الذكور وما قيل ان هذا لا ينشأ في ما في الاشياء لانه مبني على رواية دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو هم ظاهر لان قول هلال فهي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده صريح في كونه جعله قيد للمضاف المعطوف والمطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذكور من ولد البنين والبنات سواء فعدم دخول اولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينشأ في كون لفظ الذكور يقيده للمضاف في عبارة دلال كما لا يخفى على ذوي الكمال وفي الاسماء ولو قال على ولده وولد ولده الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث وهم فيه سواء اه فهو صريح ايضا في انه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمطوف عليه ايضا ونقل المؤلف عن جواهر الفتاوى رجل وقف عتارا وجعل ولايته الى نفسه مادام حيا ثم الى ولده فلان ما عاش ثم من بعده الى الاعز الارشد من اولاده فانها منصرفة الى الابن دو الواقف لان الكناية تنصرف الى اقرب المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احداها اذا وقف على زيد وعمره ونسب له ان الهاء تنصرف الى عمره فحسب وكذلك اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور ان كورية راجعة الى ولد الولد دون ولد الصلب والمسألة الثانية على عكسه اذا قال وقفت على بنى زيد وعمره لا يدخل بنو عمره في الوقف لانه اقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي حكاهما في الامتعة المخطيب بأصغهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا صريح في انه قيد للمطوف لتأخره دون المطوف عليه ودون المضاف اليه فقررنا في جعل الوصف قيد للمتعاطفين معا والله مطوف فقط بخلاف مشي على الاول دلال وصاحب الاسماء وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجه ابن الهمام في التحرير كما مر ويظهر لي ان الوجه الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمنى انه لا يستحق احد منهم من ربيع الوقف الا اذا كانوا ذكورا وقد صرح ائمتنا في كتب الاصول والفروع بان الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متصلا بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسألة الوقف على زيد وعمره ونسب له وبها صرح المضاف ايضا واما جعل الوصف قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشياء فلم اره لغيره والقول بان الوصف للاخير من المتعاطفات لا يدل عليه لان المطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يؤتى به للتعريف او التخصيص لا لذاته بخلاف المطوف فانه متصوفا بذاته كالمضاف نعم قول الاشياء ولان الظاهر الخ قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله نعم هو عند الخلوع القرينة اللفظية التحالفة في حيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف او الضمير او الاستثناء او نحوه للمتعاطفين والمتضايقين اولوا حدم من كل منهما تتبع كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا المحل فانه مهم ولم ار من اهتدى بتحريره من علمائنا والله اعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسألة الاستثناء حيث ذكرناه للاخير الاليل ومن ذلك ما في التحرير حيث شئ عن وقف على ولده المفضل المدع وحسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولاده الذكور ان قال فاذا انقرض الذكور فعلى اولاده الاناث واولادهن الخ ثم حدث للواقف ولدا سمى محمدا ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له من الاولاد راجع الى حسن لانه اقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف ام هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فاجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن النربلاي بانه راجع الى الواقف ولا يتوهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المسام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى الواقف مما لا يشك ذو فهم فيه انه هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد

مع
الكناية تنصرف الى اقرب
المكنيات وعليه ثلاث مسائل

مع
الضمير في قوله على ولده وعلى
من سيحدث له الواقف لا للولد

تقر في شروط الواقفين أنه إذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالقرض وإذا أرجعنا الضمير إلى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكوراً من أنثى من المخطور وهذا الفأية ظهوره غنى عن الاستدلال له أنه فقد أرجع الضمير إلى غير الأقرب عملاً بالقرينة ومن ذلك أيضاً ما في فتاوى الشيخ اسماعيل فحين وقف على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه خضر ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه يستوي فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى فإذا انقرضوا فإلى جهة برمتصلة فبات خضر عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنتها محمد ثم مات محمد عن أولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولدها أحمد وبكرى ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكرى عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها فخرى فهل الفخرى بنت عائشة وفلانة بنت بكرى شئ مع سليمان أم لا إجاب يكون الوقف وقف ترتيب مادام أحد من أولاد أولاد أولاد خضر موجودا وسليمان المرقوم من أولاد أولاد أولاد خضر فيختص بغلة الوقف عملاً به ولا يستحقاق الفخرى بنت عائشة ولا فلانة بنت بكرى لكونهما في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يستوي فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى فيدل على خير الذي هو درجة النسل والعقب ولا يقد وصفاً كان أو حالاً أو غيرهما إذا وقع في حيز العطف يتم المقيدة لترتيب الطبقات كان لا خير كاذ كره العلامة ابن نجيم في الأشباه وغيره وهذا يندفع التعارض بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين المتعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد إجاب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البعلبي كراهية في فتاواه فهذا أيضاً فيه بيان المراد بالقرينة وهي عدم التعارض في كلام الماقل وانظر إلى محمولوا قوله يستوي فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى ناسخاً للترتيب المستفاد من ثم يجعلها للترتيب في الذكور فقط دون الترتيب في الأنثى فيكون ذلك المتأخراً جاعلاً إلى جميع ما تقدمه فيكون ربيع الوقف بين سليمان وفخرى بنت عائشة وفلانة بنت بكرى ويرشحه ما مر من أنه إذا كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي إعطائه ترجيح الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الإمام الخنساء في ذيل مسألة قالت فقد شرط الأمرين جميعاً فلم أعلمت الأخير قال لأن الشرط الأخير يفسر عن مراده فذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذه الصدقة على ولدي لصلبي فإذا انقرضوا كانت للأساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي لصلبي ردت عليه على ولده وولد ولده ونسله أبداً إلى أود نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولد عليهم ولا أجعله للأساكين إلا بعد انقراض آخرهم اه وكذا يقال هنا أن الشرط الأخير يفسر عن مراده بتم أنها ليست لترتيب الطبقات وكون القيد للأخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال إن هذا القيد يبين إرجاعه للنسل لأنه لا ترتيب في بطونه وإنما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد كيد المراد لا نأقول إن الواقف إذا عطف النسل والعقب بعد ذكر ثلاثة بطون مثلاً معاطفة يتم المقيدة للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيها يتم مقدماً على الخامس والسادس وهكذا إلى انقراض النسل والعقب وإن لم يصرح بالواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطناً بعد بطن يدل على ذلك ما في الخامسة ونصه ذكر هلال في وقفه إذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الأقرب والأبعد فيه سواء إلا أن يذكر الواقف في وقفه الأقرب فالأقرب أو يقول علي ولدي ثم من بعدهم علي ولد ولدي أو يقول بطناً بعد بطن فبعد تذييداً بما يبدأ به الواقف اه زاد في الأساف ولا يكون للبطن الأسفل شئ ما بقي من البطن الأعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي

مطالع
إذا كان للفظ محتملان يجب
تعيين أحدهما بالقرض



مطالع
انما يعمل بالشرط الأخير لأنه
يفسر عن المراد

مطالع
إذا عطف البطون الثلاثة يتم
كان الوقف مرتباً دائماً

التوفيق والعون جوابي كما أجاب به شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلومه العباد اذ لا وجه لانتقال ما كان لهما للخال والعلم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وعمته - جالا عن أحد من طبقة جارجع استحقاقها ما اصابه الواقف ورثته والله سبحانه أعلم كتبه الفقير خيرا الدين بن أحمد المحنفي الازهرى حامدا مصدا محمدا اقول هذه الحادثة بعينها ألف فيها العلامة الشرنبلالي رسالته المشهورة بالابتسام بأحكام الأفعام ونشق نسيم الشمام ورد فيها على مفتي الشام والظاهر أنه عماد الذين المذكور لان الترتيب يتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باشتراط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسبب في تمام الكلام على ذلك * (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعد وفاته على أولاد ابنته فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى ونور الدين ومنصور سوية بينهم ارباعا ثم من بعدهم على أولادهم المذكور دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد اولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم واعقابهم شبه ذلك المذكور دون الاناث على أن من مات منهم - ومن أولادهم وأولاد أولادهم - وان سفل عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده ثم للأسفل منه المذكور دون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد اولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقة من أهل الوقف بقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقرضت أولاد المذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم والمحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور ثم على جهة بر لا تقطع فانقرض الاثنان أولاد المذكور والموجود الاثنان من اولاد الاناث من الموقوف عليهم - مذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم أم للذكور والاناث والمحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد المذكور أن يعطى للذكور دون الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد المذكور يعود الوقف المذكور للذكور سوية بينهم دون الاناث عملا بشرطه المذكور والله أعلم اقول رأيت في هذا المحل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزالي الساماني رحمه الله تعالى ما نصه قوله دون الاناث - هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم وايضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل أو اخوانه مع عموم لفظه فضلا عن صريحه نعم يحل قوله والمحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من مات وقد صرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح مخصوصا انتهى وحاصله أن المحكم في قول الواقف والمحكم فيهم الخ ليس على عمومه وقد وقع في نظير هذه المسألة اضطراب في الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على أولاده ثم على أولاد اولاده ثم على أنساليه واعقابهم على الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستقل به الواحدة منهم اذا انفردوا بشرط فيه الانسان ما فوقها فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانترضا عاد ذلك وقفا شرعا على من يوجد من اخوته لايه ذكورا كانوا واناثا بينهم على الفريضة الشرعية على المحكم المعين أعلاه فاذا انقرضوا باجمهم عاد ذلك وقفا على الزاوية الغلانية الى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب فتناولوا الوقف ثم انترضا عن آخرهم وله من أولاد واولاد اولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم ولا اجاب الأقرب الى غرض الواقف انتقل الى اولاد اخوة ابراهيم لامرين الاقل الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على المحكم المعين أعلاه فانه عرقه باللام وذلك للعموم والاعتبار عموم اللفظ والعام يبقى على عمومه حتى لا يتم معه خصوص السبب

مطلب

وقف على أولاده ثم على أولادهم وبعد ان مضى على أولاد الاناث والمحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور

قوله كيف يعطى الفرع الخ أي لو خصص بالذكور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجدت امرأة لها ابن وبنت أن يعطى الابن فقط دون اصله أي امه ودون اخته وهو بعيد اه منه

مطلب

لفظ المحكم عام

وقد ذكرنا كمال ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار او سكوت
 او انكار كل ذلك جائز وله تعالى والصلح خبير فانه باطلا له يقتضيه ما يهتدى به في الثلاثة وان كان في صلح
 الزوجين قال لان الاعتبار عموم اللفظ لا بخصوص السبب فهو منادى في مسائلنا بتحقيق اولاد اخوة
 ابراهيم لهذين الامرين اللذين هما غرض الواقف وافادة اللفظ له والحق أحق بالاتباع والله اعلم انه
 ما في الخبرية ورأيت بهامشها بخط المرحوم الشيخ يحيى الساجي البعلبي ناقلنا عن العلامة الشيخ بس البقاعي
 المحنفي ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف انما يخالفه ما أفتى به المرحوم يحيى أفندي مفتي الديار
 الرومية والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من
 المذاهب الاربعة في عصرهما وعصر من قبلهما وورد الواقف بعدموت الاخوة للزوايا لا لاولاد الاخوة
 وردوا المحكم المعين اعلاما الى قوله على الفريضة الشرعية يستعمل به الواحد منهم اذا انفرد وشترك
 فيه الاثنان خافوقهما وجملاوه بيانا لذلك وقيداله ورجوعه الى مستحق موجود دون غيره الذي
 لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على الفريضة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص ورجوعه
 الى هذا متيقن لوجوده في لفظه والى اولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم المتيقن على
 المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يقول عليه اه ولا
 يخفى على من اعمن النظر في هذا التقسيم اتجاه كل من الكلامين والترجيح لاحدهما على الآخر صعب
 ولكن ذكر العلامة البيرى في شرح الاشياء انه متى اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر (سئل)
 فيما اذا انشا واقف وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة نفيسة بنت
 عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنفلة وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم
 على اولاده واولاد اولاده واولاده واولاده واقفا على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انفردوا
 بأجمعهم عاد ذلك وقفا شرعيا على اولاد اخي الواقف المرقوم حسن اغا وهم كاتبة وصفيّة ومروقة ورجلة
 سوية بينهم ثم من بعد وفاة كل منهم على اولادها واولاد اولادها واقفا على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ
 الانثيين ثم على جهة ترتمصلة ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنفلة وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا
 عقب وبقيت نفيسة لا غير فهل تقسم غلة الوقف من خمسة اجناس لنفيسة خمس واحدا والاجناس الاربعة
 تصرف للفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقراء واحداهن فمن احق بذلك من الفقراء الاجانب
 (الجواب) نعم اقول قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت تصرف الكل الى
 بنات اخي الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف واولادهم
 واعقابهم فسادا من وجود الاستحقاق بنات اخي الواقف شيئا ويكون الوقف منقطع الوسط وفيه
 تصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقراء يصرف اليهن اصفه الفقير بطريق
 الاولوية لا الاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في ابواب البر لو قال هي صدقة موقوفة في ابواب
 البر فاحتاج ولده او ولده او قرابته يصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم من ابواب البر وكذلك
 لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه من الغلة لانه من المساكين
 واقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة من محتاجة فيكون ولده وقرابته احق ولكن
 لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل
 القاضي او هبط يجوز ان يلى بعده ان يحريه عليه وان يطله اقدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم
 او استغنى سقط حقه وملكهم ورثته حكمهم ان كانوا اقارب الواقف وكذا جيران الواقف ان كانوا فقراء

مطلب
 الاعتبار عموم اللفظ لا بخصوص
 السبب

مطلب
 متى اختلف في مسألة فالعبرة
 بما قاله الاكثر

مطلب
 وقف على جماعة ثم على اولاد
 اخيه مات بعض الجماعة
 فنصيبه للفقراء حتى يموت
 الكل فيصرف لاولاد الاخ

مطلب
 في منقطع الوسط يصرف فيه
 نصيب من مات الى الفقراء

مطلب
 اذا وقف في ابواب البر فاحتاج
 ولده يصرف اليه على وجه
 الاولوية

ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الفلّة ما يرى أنه يمكن قيد ذلك في الخنائية بأحد شرطين حيث
قال رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فأحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف إليه
وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين أن يصرف البعض إليهم والبعض إلى الجانب أو الكل إلى
ورثة الواقف في بعض الأوقات لأنه لو صرف الكل إليهم على الدوام يظن الناس أنه وقف عليهم فربما
يخذلونه ملكاً أهـ (مسئل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بثم شروطاً منها أن من مات
من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ربيع الوقف إلى من هو في درجته
وذوي طبقته من أهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوي طبقته الموقوف
عليهم أخواه وجاعة آخرون البعض منهم متناول والبعض غير متناول فحجبه بأصله فهل يعود نصيب
الرجل المتوفى الزبور من ربيع الوقف لجميع أهل درجته المازبورين ولا يختص بذلك أخواه المذكوران
علا بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل منه من ربيع
الوقف لجميع أهل درجته ولا يختص بذلك أخواه المذكوران عدا بشرط الواقف المذكور لأن المراد
من أهل الوقف من له حق ما حالاً أو ما لا والله أعلم بالصواب كتبه الفقير محمد بن محمد العمادى المفتى بالشام
عفى عنه الجواب كتابه المرحوم أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكارونى عن الخافقى
ضمن سؤال أجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أخ ولا اخت انتقل ما كان له إلى كل من هو
في طبقته وذوي درجته عدا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الخ لأنه فيما عدا عن قوله الطبقة
العليا تجب الطبقة السفلى والعامل على ما تأخر من الشروط كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع
من في طبقته سواء كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجوباً بأصله عدا بقول الواقف انتقل إلى
من هو في درجته وذوي طبقته المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجته وذوي طبقته لأن كلامهم ما
مضاف والأصل فيه أن نعم وأما قول الواقف مضافاً إلى ما يستحقه فليس قيد المدفع استحقاق من لم
يكن له استحقاق سابق في الوقف وإنما هو لدفع توهم من يتوهم أن من كان منهم له استحقاق سابق
لا يستحق من ذلك الميت شيئاً أكتفاه بما له من الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يفيد أن من فرض
له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعاً له من الاستحقاق من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد الخ بل
يستحق منه مضافاً لما كان يستحقه سابقاً وما يدل على أنه ليس قيداً احترازياً أنه لو فرض أن جميع
من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنقل حصّة ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول
الواقف مضافاً إلى ما يستحقه فلم أنه ليس قيداً احترازياً بل لدفع التوهم كإيتائه أهـ مخلصاً قول وحاصله
أن الإضافة في قول الواقف مضافاً إلى ما يستحقه عندما كان أهـ على تقدير أن له استحقاقاً وبؤيده
ما في الأسعاف مما حاصله أنه لو قال للذ كرميل حظ الانتدين ولم يوجد إلا ذ كور فقط أو أضاف فقط يقسم
بينهم أو يبنون بالسوية لأن المراد التفاضل على تقدير الاختلاف أهـ وبإتيان قريباً ما يفيد ذلك من وجه
آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقدّر (مسئل) في وقف من شروطه أن من مات عن غير ولد
ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف بقدم في ذلك
الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد ولد له عن غير ولد ولا أسفل منه
هو صالح بن عبد الله وليس في درجته سوى ابن عمه محمد هو عمر لكنه محبوب بأبيه فحق الاستحقاق في الوقف
بالفعل فهل يعود نصيب صالح المذكور له من الموقوف (الجواب) نعم أقول رأيت بخط شيخ مشايخنا
العلامة الفقيه منلاء على التركاني أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الفقهية الكبيرة ما حاصله
إذا كان في الذرية جماعة غير متناولين فقط محجوبون بأصولهم فالحكم فيهم أنه ينتقل حصّة المتوفى

مطلب
إذا شرط الواقف نصيب الميت
لأخ ولد إلى من في درجته
ولم يذكر الأقرب انتقل
جميع أهل الدرجة الأقرب
والأبعد

مطلب
المراد من أهل الوقف من له
حق ما حالاً أو ما لا

مطلب
فما إذا وجد في الطبقة
محجوب بأصله

اليهم لان اجمال الكلام اولى من اجماله والمحبوب بصدد الاستحقاق قسميته من اهل الوقف جائزة
كما صرح به الامام السيوطي واختاره في الاشياء وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته خبرهم واما اذا كان
في درجته متناول ومحبوب فاختلف الاقتناء فيه فبعضهم ابقى بعدم مشاركة المحبوب للتناول منهم
المولى عبد الرحمن افندي النمازي ومحمد افندي الميرزا الميرزا بن دمشق لان المتناول من اهل الوقف
حقبة والمحبوب من اهل الوقف مجازا واعمال الحقيقة اولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار الى المجاز
الا اذا لم يمكن السمل بالحقيقة اولى تسكن الحقيقة موجودة أي بان لم يكن في الحقيقة الا المحبوب وأبقى
البعض بمشاركة المحبوب للتناول منهم العلامة السكاكيني وتاج الدين الخنفي الازهرى ومحمد بن شاهين
الخنفي له وم من الدرجة في قول الواقف ان في درجته وذوى طبعته لان الصافي يعم والاصل فيه أن
يعم المتناول والمحبوب والعلم وم في الاوقاف حجة بلا خلاف ذكره الباقر بن رحمه الله تعالى في الدلالات
والعام هذا الخنفة قطعي كالتخصص اه وأقول أيضا قد يقع في بعض عبارات الواقفين تعيين اهل الدرجة
بالمستحقين أو المتناولين من ربه ولا يخفى حينئذ في عدم دخول المحبوب ورأيت بخط من لا على المذكور
أيضا تارة عن الخنفة لابن حجر المكي الشافعي من فصل احكام الوقف اللغوية ما نصه فائدة يقع في كتب
الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين
تأسيسا لائنا كيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من
الوقف حال موته من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز أيضا بان مراد الاستحقاق ولو في المستقبل
لان قوله من اهل الوقف كاف في ارادة هذا فيلزم عليه التمسك بقوله المستحقين وأنه لمجرد التمسك كيد
والتأسيس خبر منه فوجب السمل به ويقع فيها لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون
والمتاخرون في أنه هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا القربنة وهو ما عليه جماعة كثير من وكاد
السبكي ان يتقل اجاع الائمة الاربعة عليه أو يختص بالحقبة لانه الاصل والقرائن في ذلك ضمه فهو
المذكور وعليه جماعة كثير من أيضا ويؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قوا هذا الفتنة والفتنة أن
ذا الدرجة الثانية مثلا المحبوب بغيره يعنى موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفا
عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذا لموقوف على اقراض غيره انما هو اخذه لادخله في الموقوف
عليهم وعلى هذا أفيت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقة فلان على ان من توفيت منهما تكون
حصتها للآخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد بن الآخرى وفلان بان لها الثلثين
ولم يتبق الثلث ويؤيد ان الواقف لما جعل المتبق في مرتبتهما حتى انه ربما انفرد مع احدهما فبناصتها
فأخرج ذلك قوله على انه الخ وبين ان احدهما متى انفردت مع المتبق لم تناصفه بل تأخذ ضعفه
وينت في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة
كما هنا ثم رأيت في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة مل ليجلان على ما بالقوة نظرا
لقصد الواقف انه لا يحرم احدا من ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه
والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض ليساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته
في كتاب سوابغ المدد ان الراجع الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا في القاضي زكريا بعد اقتضائه بالاول
ورده على السبكي وآخرين ومنهم الباقر بن اعتماد الاول اه وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن
حجر مؤلف المسألة اهل الاقتناء من علمائنا الخنفة انه اذا قيد الواقف بالمستحقين لا يدخل المحبوب
بأنه له وان لفظ النصيب والاستحقاق يخص بالمحقيق لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى
هذا الوقال الواقف في شروطة على ان من مات عن ولد او ولد ولدا انتقل نصيبه او انتقل ما كان مستحقه

مطلب
المعروف في الاوقاف حجة بلا
خلاف

مطلب
فيم الوفاء الدرجة بالمستحقين
والمتناولين

مطلب
لفظ النصيب والاستحقاق
هل يعم النصيب المقدر مجازا
لقربنة أولا

مطلب
المحبوب بغيره يسمى موقوفا
عليه فيكون له نصيب بالقوة بل
بالفعل

مطلب
الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها
بمجرد غرض ليساعده اللفظ

الى ولده او ولد ولده الخ خاص بمن مات عن استحقاق بالفعل امام مات قبل الاستحقاق لا يقوم
ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما اُفتي به في الخيرية في غير موضع وتلقه في وانحراب الوقف عن
فتاوى الشيخ امين الدين وفتاوى ابن نجيم وقال في المسئلة معترك عظيم واضطراب طويل الخ نعم لو شرط
الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه فمبنيذية ومقامه فيما كان ينتقل الى أبيه لو كان
أبوه حيا على ما فيه من الكلام الآتي في الدرجة الجمالية وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب
مسئلة الحاجة اكابر المذكورة في الفتاوى التاجية للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى
الاسماعيلية فلنذكرها تسميها للقائدة قال في الفتاوى التاجية سئلت من مدينة طرابلس الشام
سنة ١١١٠ عجا اذا أنشأت الواقعة وقفها على نفسها مدة حياتها لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها
يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة اكابر والثلاث على أولادها على حالي وهم محمد ومصطفى
وحسن ثم من بعد وفاتها بنتها الحاجة اكابر يكون الثلث على أولادها ثم على أولادها ثم على
أنسائها وأعتاقها للذكر مثل حظ الانثيين ويكون الثلثان من بعد وفاتها أولادها المذكورين على
أولادهم ثم على أنسائهم وأعتاقهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه
الى ولده أو ولد ولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوي طبعته ماتت
بنت الواقعة الحاجة اكابر قبل موت أمها الواقعة وخلفت الحاجة اكابر ابنا وبنتا ثم ماتت الواقعة فهل
يرجع نصيب الحاجة اكابر الى ولديها المذكورين أولا فأجبت لاشك في انتقال الثلث الموقوف الى
ولدي اكابر المذكورين لكن لا بطريق التناهي عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب بناء على
ما هو الراجح في المسئلة من كون النصيب المشروط انتقاله ممن مات من أولاد الواقعة وأولاد أولادها عن
ولد الى ولده خاصا بالتناول بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب
طويل بين العلماء مبني على ما ذكرناه بلي باعتبار دخول أولاد اكابر في أعداد الموقوف عليهم وشمول
بول الواقعة ثم بعد وفاتها بنتها الحاجة اكابر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد من مات
قبل الاستحقاق في الوقف عملا بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم أن استحقاق أولاد اكابر الثلث
الموقوف محل اتفاق ممن يقول باختصاص النصيب بما هو بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أيضا
وغير خاف انه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف استحقاق الثلثين الموقوفين في ذلك أصلا لأن كلا منهما
وقف مستقل لا دخل لاحدهما مع الآخر فافهم والله أعلم انتهى ما في الفتاوى التاجية ورايت بخط
أخي مؤلفه الشيخ يحيى التاجي على الهامش أن اخاه وضع في مسئلة اكابر رسالة سماها رفع الجدالي
والشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورايت بخطه أيضا اجوبة للعلماء في ذلك فنها ما اجاب به
مفتي مصر الاهرة العلامة على العقدي الحنفي الازهرى بمثل ما مر وكذا اجاب العلامة اجدافندي
الكواكبي مفتي حلب الشهباء وذكر ضرورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي انه
حيث مات اكابر في حياة والديها فلا شيء لها وبموت أمها بعد ما لا يكون لولديها شيء بل يصرف الثلث
الى الفقراء ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغني النابلسي المفتي بدمشق الشام والى
الشيخ عبد الفتاح السباعي المفتي بمدينة جص فمكتبا بالموافقة للشيخ اسماعيل * (سئل) في وقف
على مرتبة بن علي انه من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل
ولا عقب فالى من في درجته وذرى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفي فانصرم ريعه
في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته
الحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي على طبقته جماعة من مستحق الوقف وليس فيهم

مطلب

في مسئلة الحاجة اكابر
التي وقع فيها اضطراب بين
العلماء الاكابر وهي انها ماتت
قبل تناولها شيئا من الوقف
عن أولاد

مطلب

الانتقال نصيب من مات عن
ولد الى ولده خاص بالنصيب
بالفعل لا بالقوة وفيه معترك
عظيم بين العلماء

مطلب

مات عقيما وليس في درجته
ولا في التي فوقها أحد بل
في التي تاليها ينتقل نصيبه
الى الاقرب من فيها

أقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه للسيد خليل فقط (الجواب) نعم حيث كان الوقف مرتباً به ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها أحد من أهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ربيع الوقف المذكور لأعلى الدرجات وهي الدرجة التي تلي درجته فقد قامت الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة القريبة وليس في أهل الدرجة المذكورة أقرب إلى المتوفى من السيد خليل المذكور فيخص به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى مما لا يقول الواقف بقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ولأن مراد الواقف بقوله الأقرب فالأقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لا قرب الأرض والعصوبة فإن قرب القرابة ادعى إلى غرض الواقفين بالعرف بسببه ومفهوم أيضاً من قول الواقفين يقدم الأقرب فالأقرب وفي التحويل على غيره النساء ظاهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار الأقربية التي هي الداعية إلى الشفقة ومزيد الرحمة وإلى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الأقربية أوفق لغرضهم المتبرع عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف يصلح خصصاً هذا ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض المتأخرين من علماءنا المحققين والله الموفق وبه استعين أقول انما هي درجة السيد خليل أعلى الدرجات لأن فرض المسألة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات وما أفق به هنا فيه كلام يأتي قريباً * (سئل) في وقف أهل إنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على أولاده أو أباؤهم تناسلوا على الفريضة الشرعية مرتباً بين البطون يتم على أنه من مات منهم عن ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو الأسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل فنهذه من معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فبات مستحق عن غير ولد ولا أسفل هو عبد النبي ابن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف رجل واحد من معه في درجته وذوي طبقته هو محمد بن زانج بن بنت سلمة ابنة الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت أمه قبل الاستحقاق في حياة أبيه المستحق وانتهى البيهقي بموته نصيبها المفروض لها من استحقاق أبيه أن لو كانت موجودة ويريد أن يشارك محمد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلاف في ذلك فنهم من ذهب إلى ما قاله السبكي من أنها يشاركان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقته ومنهم من ذهب إلى ما قاله السيوطي وحقيقته الإلزامية أن أبي شريف من الشافعية وأشار إليه محشي الأشباه العلامة الشيخ على المقدسي من المنفية من أن محمد يخص بذلك دونهما وأن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لا يلزم الجمع بين التباديل وإعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضاً على إعطائه فيه كما إذا مات المتوفى أبوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فإن أعطينا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقة أبيه واجعتنا بين الحقيقة والمجاز وإن أعطينا أهل واحدة منهما دون الأخرى فإن كانت طبقته نكون أهلنا المجازية وقد كنا فرضناه من أهلها وإن كانت طبقته أبيه نكون أهلنا الحقيقة بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها بصرح شرط الواقف فأبقتنا الطبقة في كلام الواقف على حقيقةها وأهلنا الكلامين بحسب الإمكان وقلنا إن غرض الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروماً بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوه حياته لالتزمه عن أبيه وأمه نصيبه الولد من مات قبل الاستحقاق لو ولد من مات بعده في الإعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن تثبت للشبه قدر الزيادة على المشبه به

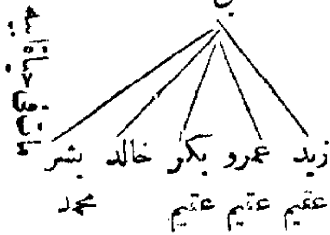
مطلب
في تحقيق مسألة الدرجة
المجلية

هـ قد اشتبه الأمر على السائل
لأن السبكي قائل بعدم
المشاركة والسيوطي رد عليه
وقال بالمشاركة كما بسطه
في الأشباه اهـ منه

صورة ذلك

واقف

ابن



اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأي التولين عليه يقول وهل يعتمد الثاني ام الاول
 افتمنا ما جورين انا بكم الله الجنة بمنه وكرمه آمين اقول لم ار المؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن
 ترتيب السؤال على هذا السؤال يشير الى اختيار اقول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن شرح
 الاقناع الحنبلي ما نصه فائدة لوقال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفل واستحق ما كان أصله
 في الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل واستحق ما كان أصله
 يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فافحص الوقف في رجل من اولاد الواقف ورزق خمسة اولاد مات
 أحدهم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن اولاده الاربعة وولد ولده ثم مات من الاربعة ثلاثة
 عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي أربعة أخماس ريع الوقف وولد أخيه
 الخمس الباقي افتى به البدر محمد الشهاوي الحنفي وتابعه النصار الطبع لاوى الشافعي والشهاوي أحمد
 البهوتي الحنبلي ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور
 على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه الى من مات من اخوة والده عن غير ولد
 بعد موته بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد الخ
 اذ لا يمكن إقامة الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حمل اللفظ على
 حقيقة وفي ذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل منهما في محله وذلك أولى من الغناء أحدهما اه شرح
 الاقناع الحنبلي من الوقف قبيل فصل والمستحب أن يتسم الوقف على اولاده لاذ كرم مثل حظ
 الاندين اقول وللعلمة الشيخ حسن الشرنبلالي رسالة في هذه المسألة وذكر الافتاء بذلك عن الجماعة
 المازنين في عبارة شرح الاقناع وعن الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي والشيخ شهاب الدين الباقيني
 الشافعي والشيخ محمد المسيري الحنفي والشهاب أحمد بن شعبان الحنفي والشيخ زين بن نعيم الحنفي وغيرهم
 ونقل نصوص عباراتهم وكرر على كل واحد منها بالتص والرد والرفض ونقل عن المحتق الشيخ
 على المقدسي أنه خالفهم وافتى بأن الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فيما أخذا كان يأخذ به أبوه من
 أصوله ومن فروغ أصوله فإخذ ولد الولد في صورة المسألة المذكورة في عبارة شرح الاقناع نصف
 الوقف مثل عمه لاجسه قال وقد افتى بذلك طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان وقالوا انهما
 في القسمة متساويان لان لفظ مقام في قول الواقف قام مقامه مضاف وقد صرحوا بأن المضاف يعم
 وكذا لفظ ما في قوله ما كان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله ويستحق ما يستحقه
 ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه اخوته في حصة أبيهم وكذا
 في حصة من مات منهم عقيما فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لاني حصته التي استحقها أبوه لو كان
 حيا من أبيه فقط وقد خص الامام المضاف الذي أذن له أهل الوفاق والخلاف على أن العبرة
 للاخير من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك
 افتى الشيخ اسماعيل أيضا ونقله في الاشباه عن السيوطي خلافا لما زعمه السائل حيث ذكر أن
 السيوطي قائل بالاول كما ذكر في السؤال لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعة مشوا
 على ما في شرح الاقناع كما سمعت على أن المحتق الشيخ عاليا المتدسي قدوافتهم في حاشيته على الاشباه
 ورد على السيوطي بما مر في السؤال من قوله لئلا يلزم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الافتاء بما عليه
 جمهور أهل الاقناع وان كان ما عمل به المتدسي للقال فيه مجال أعرضت عنه خشية التطويل والاملال
 بقي هنا شيء لم أر من نبه عليه وقد صار حادثة القوي في زماننا وهو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب
 من مات من ولد أو ولد ولدا الى ولده أو ولد ولده ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله

كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجده مستحق اسمه زيد له ابن وبنت ماتا في حياته قبل استحقاقهما الشيء وخالف الابن خمسة اولاد والبنت ثلاثة ثم مات زيد المذكور عن اولاد ابنته وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم نصيبه بين جميع اولاد ابنته وبنته على عدد رؤوسهم عملا بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد لولد الى ولده أو ولد لولده فيقسم بينهم اثمانا لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد أو يقسم نصيبه على ابنته وبنته على تقدير كونها حيين ثم يعطى ما اصاب ابنته الى اولاده وما اصاب بنته الى اولادها لقيام اولاد كل مقام أصله عملا بالشرط الثاني فيقسم نصيب زيدا في الصورة المذكورة من ثلاثين للاثني عشر على مخرج النصف وتبين عدد الرؤوس فيخرج لكل واحد من اولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من اولاد البنت خمسة حيث لم يشترط تفصيل المذكور على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي ظهر لي الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا انه لا يلغى واحد منهما لا مكان الجمع بينهما يجعل الثاني مخصوصا لسموم الاول عن مات عن ولد ولد فقط ترجيحنا للتأخر من الشروط كما هو الاصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول ويبان ذلك ان قوله في الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد لولد معناه انه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد الى ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه انه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي فشرط الشرط الثاني وهو ان مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه بشاركه معه في نصيب جده بان يقسم على الطبقة الاولى ويفرض الميت منها حيا واحدا كان أو أكثر فما اصابه يعطى لولده واحدا كان أو أكثر واما اذا لم يوجد ولد صلي أصلا بل وجد اولاد أو اولاد فقط مات اصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤوس الفروع عملا بالشرط الاول اذا الحاجة الى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لم يخرجوا وهنالم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى اعلم ثم اعلم ان صاحب الاشياء ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتسكم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني التول بتقص القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره المؤلف فلنعرض له تقيما للفائدة لكثرته وقوعه فتتول حاصل المسئلة ان الواقف اذا رتب بين البطنين ثم أو بالاول ولكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة اولاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحدهم عن اولاد انتقل نصيبه اليهم عملا بالشرط المتأخر وهكذا اذا مات اولاده عن اولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى ان يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى اولاده لو كان له اولاد وانما انتقض القسمة وتقسّم على الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكور والانثى ويحرم من كان من أهل الطبقة الثالثة والرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صاروا الآن مستحقين بانفسهم عملا بقول الواقف ثم على اولاد اولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد الى ولده الى ان تنقضى الطبقة الثانية فتتقض القسمة أيضا وتقسّم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أتى بتقص القسمة السراج البلقيني من محقق الشافعية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت قديما فأتيت بهذا فيها ووافق عليها اكابر العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح بها في اوراق الخصاص وفيه المجزم بما أتيت به اه كلام البلقيني واقره المحقق ابن حجر في فتاواه وأوضحه وقال قد تبين على ذلك السيد السهمودي ونقل عبارة السيد المذكور وقد نزل في الاشياء القول بتقص القسمة عن الامام السبكي والجلال السيوطي

مطلب
مهم في مسألة تقص القسمة

وقال افتى به بعض علماء العصر أخذوا من كلام الامام الخصاف ثم اعترضهم بأنهم لم يتأملوا كلام
الخصاف ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين البطون ثم وبين ما اذا كان بالواو فتعنى القسمة
في الاول دون الثاني ولعل في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلماء في حواشي الاشباه
وغيرها كالقدسسي والبيري والخير الزملي والمجوى وقد بسط المسئلة الامام الخصاف وكذا صاحب
الاسعاف وافتى بذلك ايضا الخير الزملي في عدة مواضع لكنه غفل عن ذلك في موضع وكذا افتى بذلك
العلامة الشهاب احمد الشامي الحنفى في فتاواه فتعنى القسمة بانقراض الطبقة الثانية وقسم على اهل
الثالثة قسمة مستأنفة وحرم من كان يستحق من اهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث افتوا بخلاف
ذلك وقال انه غير صحيح والصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح عبارة الخصاف ولا اعلم احدا من
مشايخنا خالف في ذلك بل واقفه على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر ان ما في الاشباه
غير صحيح حتى الف العلامة المقدسى رساله في الرد عليه ذكرها العلامة الشرنبلالى في مجموع رسائله
فلنذكر حاصلها مما يوضح المسئلة مع ترك التعرض لرد كلام الاشباه فانه مبسوط في الحواشي وذلك
ان العلامة المقدسى سئل في شخص وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فضل
فعلى من يوجد من اولاده ذكورا وانما نأب السوية بينهم ثم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم
طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة السفلى على ان من مات وترك ولدا
أو ولد ولدا واسفل انتقل نصيبه اليه ومن مات لاهن ولدا واسفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له
في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى من في درجته فان لم يكن في درجته غيره فالى اقرب
الطبقات الى المتوفى وعلى ان من مات قبل استحقاقه اشئ وترك ولدا واسفل منه وآل الوقف الى حال
لو كان المتوفى حيا باقيا لا يستحق قام ولده أو ولد ولده مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان اصله
يستحقه لو كان المتوفى حيا باقيا ثم على جهة بر لا تنقطع فئات الواقف عن ستة اولادهم شرف الدين
وزين الدين واجد وزين وعائشة وفاخته ثم مات شرف الدين عن ولدين على وحياة النفوس ثم مات
زين عن بنتها سيدة الانا ثم ماتت سيدة الانا عقيما ثم مات على عن ابنه شرف الدين ثم ماتت حياة
النفوس عقيما ايضا ثم ماتت عائشة عقيما ايضا ثم مات زين الدين عقيما ايضا ثم ماتت وفاخته عن بنتها
نسب ثم مات احمد عن اولاد ثم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فهل تنقض القسمة بموت احمد المذكور
لانه آخر اولاد الواقف الستة ويقسم رابع الوقف على اولاد احمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين
على عدد رؤوسهم بالاتفاق بينهم ام لا تنقض القسمة بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين ويختص كل
واحد منهم بما تلقاه عن والده قل او كثر الجواب تنقض القسمة بموت احمد المذكور لكونه آخر اولاد
الواقف موتا ويتسم رابع الوقف على عدد رؤوس هذه الطبقة فمن كان موجودا اخذ نصيبه ومن كان ميتا
وله ولد قام ولده مقامه واخذ نصيبه عملا بتول الواقف المذكور وقد وقعت هذه الواقعة وافتى فيها مشايخ
مشايخنا وبعض مشايخنا بنقض القسمة منهم الشيخ المحقق الحافظ الزينى قاسم وذكر ان بعض المحققين
من الشافعية كالسبكي والبقيني قدّموا الامام الخصاف في ذلك والف في ذلك رساله سماها العممة
في نقض القسمة ومن طالعها اطلع على ميفيشى العليل ومنهم شيخ الاسلام عبد اليربى الشنخنة الحنفى
وتبعه الشيخ الحق نور الدين المصطفى الشافعى والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسى الحنفى
وقاضى القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسى وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملى الشافعى وقاضى القضاة
البرهان بن أبى شريف الشافعى وتبعه العلامة علاء الدين الاخميمى وغيرهم وانما تنقض القسمة
موت آخر كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لاولاده وتركنا قول الواقف على ان من مات عن ولد فنصيبه لولده

٣ قوله ومن كان ميتا وله ولد
التم انما قسم على الميت أيضا
لاستتراط الواقف ذلك في
صورة السؤال المذكور في
قوله وعلى أن من مات قبل
استحقاقه شيء لم يكن
الظاهر انه لا يقسم على كل
ميت مطلقا وانما يقسم عليه
لومات قبل أن يستحق
في دفع نصيبه لولده عملا
بالتشرط المذكور اما لومات
بعد الاستحقاق وله ولد
فانقل نصيبه الى ولده من
اهل الدرجة النازلة عنه ثم
تقتضى القسمة وقسمت الغلة
على اهل درجة ذلك الميت
لا يقسم عليه شيء ولا يدفع
لولده شيء بل يحرم ولده أصلا
لانه لم يصدق عليه انه مات
قبل الاستحقاق تأمل اه
منه

الح لانا وجدنا بعضهم أى بعض أهل الطبقة التى تليه يستحق بنفسه لأبائه فعمانا بذلك وقسمنا الغلبة على عددهم **ك**ذا قاله الخ صاف وتوضيحه أن الواقف قدرته في وقفه ترتيبا يقتضى استحقاق البطن الأعلى مقدما على غيره مع قصده مصلحة بعض البطن الأسفل مع وجود البطن الأعلى فجعل نصيب الميت من الأعلى مردودا للولده وان هسفل قصد الدم حرمانه من الوصول الى شئ من وقفه بعد موت أبيه الذى صلته صلته أبيه غالباً فكان كلامه مشتملاً على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على أصله وترتيب جلة وهو ترتيب استحقاق جلة البطن الثانى على انقراض جلة البطن الاول وهو ترتيب جلة فيه يكون الوقف منحصر في البطن الذى يابيه ويبطل حكم ما انتقل عن الميت في البطن الأعلى الى ولده من الأسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثانى لانه في البطن الثانى يستحق بعوم قوله ثم على اولاد اولادهم ولم يبق حينئذ صورة يحتاج فيها الى انتقال نصيب أحد الى ولده لاستواء أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الخ صاف يقتضى أن كلامى الواقف متعارضان ورجح الثانى لاستحقاقهم بأنفسهم واستحقاقهم في الاول بأبيهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة وما ليس بواسطة ارجح اه ما في الرسالة لمخصا وتتمام الكلام فيها * (سئل) فيما اذا شرط واقف وقفها على في كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات بتم شروطاً منها أن من مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فبات رجل منهم عن غير ولد ولا اسفل منه وليس في طبقته أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التى هي اعلى من درجة المتوفى عمه شقيق والده وعمه لأمه من أهل الوقف المستحقين المتناولين لريعه فلن تنتقل حصة المتوفى (الجواب) تنتقل لم المتوفى الشقيق لكونه اقرب اليه * (ما قول العلماء رضى الله عنهم) فيما اذا كان الوقف على الذرية مرتباً بين الطبقات بتم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وعلم المحاكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالعلمة ومنع أهل السفلى عملاً بالترتيب الذى شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه الحمد لله نعم يختص من في الدرجة العليا بغلبة الوقف كسبه فميم الدين الغزى الشافعى عفى عنه الحمد لله وبه ثقتى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك والله اعلم بما هنالك كسبه الفقير أبو القاسم المالكي عفى عنه أقول المنصوص عليه عندنا في الاسعاف وغيره انه اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف الغلبة أى فيقسم على جميع المستحقين من الغلبة كما ند كر تحتيقه قريباً ثم اعلم أن ما افتي به المؤلف في هذا السؤال وقيله من بقا اعتبار الاقربية حيث فقدت الدرجة موافق لما افتي به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصاراً ونزل المواقف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلى الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بتم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولداً اسفل منه عاد نصيبه لولده أو ولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى فبات امرأته منهم اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا فى التي انزل منها أحد وفي الطبقة التى هي فوقها جماعة من المستحقين اقربهم اليها خالتها آمنة وفي الطبقة التى هي اعلى من آمنة جماعة أيضاً خالتها اقرب منهم فلن ينتقل نصيبها الجواب ينتقل نصيبها من ربيع الوقف لخالتها فقط عملاً بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجة خالتها ومن هو ابعدها وذلك لشرط

مطلب

لم يوجد في طبقته أحد وفي الدرجة الاعلى منها عم شقيق وعم لام

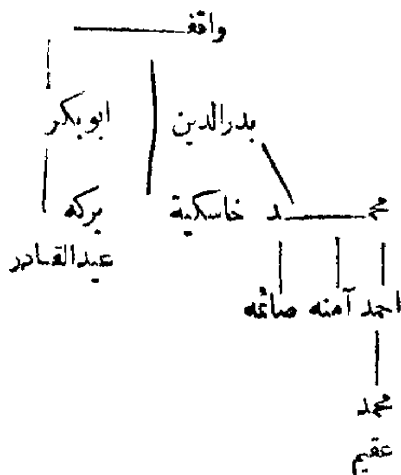
مطلب

فما اذا لم ينص الواقف على حكم من مات عن غير ولد

مطلب

فما اذا قال لمن في درجته الاقرب فالاقرب ولم يوجد في الدرجة أحد

الواقف الاقربية في الدرجة وحيث تعدرت الدرجة لفقدها التي قوله لمن في درجته وبقى قوله الاقرب
 فالاقرب فيجب اعماله صوابه عن الالغاء لشرط الواقف ما يمكن اذ شروط الواقف كنصوص
 الشارع في الاعمال كذلك ولو اعطى نصيب المتوفاه عن غير ولد لمخالفتها التي ليست في درجتها ولم يشارك
 خالتها في درجتها مع عدم الاقربية فيهم لانهما قوله الاقرب فالاقرب ايضا مع امكان اعماله بتقدير
 الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها ودون من هو اعلى درجة من خالتها المذكورة
 والترتيب بنم لا يذهبها عطاء من هو اعلى درجة من المتوفى نصيب المتوفى فضلا عن كونه يقتضيه اذ علق
 الدرجة ونزولها لا يدخل له في الترتيب بنم مع قوله على أن من مات منهم الخ الا ترى أنه في صورة الوقف
 المذكورة في السؤال لو مات احد اخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن الابن يرث نصيب أبيه المتقل
 الى أبيه من أبيه عملا بقول الواقف على أن من مات منهم الخ مع وجود عم أبيه الذي هو اعلى منه
 في الدرجة فعلم انه لا يدخل في الدرجة مع الترتيب بنم بعد قوله على أن من مات منهم الخ وهذا ما تلخص
 من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فانه اطال في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي اقول
 نقل المؤلف عقب ذلك سؤالا آخر في وقف مرتب بنم على أن من مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه عاد
 نصيبه الى من في درجته من أهل الوقف المتناولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب مات منهم
 شخص عقيم وليس في درجته من المتناولين أحد وفي اعلى الدرجات من المتناولين رجل اسمه
 زين الدين بن أحمد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى الى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله
 من أصل الوقف لكونه وحده اعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين المذكور ويختص به
 لكونه وحده اعلى الطبقات من أهل الوقف كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عفى عنه
 قال المؤلف وبمثل هذا أفتى أحمد افندي المهمة دارى والامام المحدث الشيخ ابو المواهب الحنبلى والعلامة الفقيه
 الشيخ عبد الغنى النابلسى معللين بما علق به كما رايته بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى مخالف لما افتى به
 الخليلي ووجه ما هنا أن قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب قيد لاهل الدرجة لاشترط مستقل
 حتى يقال انه يجب اعمال شرط الواقف ما يمكن ولا شك ان المقيد اذا انتفى انتفى القيد ويؤيد كونه
 قيد اقوله الاقرب في ذلك فان اسم الاشارة راجع الى الدرجة فالمحاصل انه قيد لاشترط لاشترط مستقل
 تأمل اقول ووجه المخالفة أنهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور اقرب من غيره بل اعطوه مجرد كونه
 من اعلى الدرجات فدل على عدم اعتبارهم الاقربية حيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفى لمن
 في اعلى الدرجات وان كان تحت من هو اقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الفاء الاقربية
 حيث فقدت الدرجة وقد افتى بذلك ايضا وقال وافتى بمثله شهاب الدين افسندى العمادى والخير
 الرملى والذى افتى به شهاب الدين افسندى في وقف مرتب بنم على أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن
 في درجته الاقرب فالاقرب اليه مات شخص منهم اسمه محمد عن غير ولد وليس في درجته احد والموجود
 من ذرية الواقف عمه ابنى المتوفى المذكور وهو خاسكية بنت بدر الدين ابن الواقف وعمه المتوفى وهما
 آمنه وصانعة بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر بن بركة بنت ابي بكر
 ابن الواقف فاجاب بانه ينتقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى احد يعود اليه
 ولم يذكروا الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته احد فكان الشرط منقطع الوسط فرجع
 الحكم الى أصل الوقف المرتب المتعاضى لان يقدم أهل الدرجة العليا على أهل السفلى ولا شك أن
 خاسكية اعلى درجة من المذكورين فلا جرم انها اختصت بنصيب محمد المذكور كتبه الفقير شهاب الدين
 العمادى ولا يخفى ان هذا مخالف لما افتى به أولا كالعلامة الخليلي فقد ناقض المؤلف نفسه حيث افتى



باعتبار الاقربية المشروطة ثم اُفتي بالغائها وقد من قبل أوراق ما نقله المؤلف عن العلامة عماد الدين
 حدث أفتي بالغائها أيضا وأعطى نصيب المتوفى لمن في أعلى الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ خير الدين
 وقد من أن العلامة الشرنبلالي رد على مفتي الشام عماد الدين أفندي ابن العلامة عبدالرحمن
 أفندي العمادي المذكور في رسالته سماها بالانقسام بأحكام الانقسام ونسب الشام فلنذكر
 حاصلها ثم نذكر ما تلخص في هذه المسألة فنقول ذكر الشرنبلالي جواب الشيخ عماد الدين الذي قد مناه
 قبل أوراق وهو انه ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف
 انكرونها على طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة تم دون خال الصغير
 ودون هم الصغيرة وعرضا المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشرنبلالي
 قلت هذا الجواب خطأ نقلًا وعقلا ما نقلنا فيما قاله الامام الخصاص ان كان الواقف ذكر حال من يموت
 منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضي على ما شرط من ذلك والانظرنا الى من كان موجودا يوم تقع القسمة
 فقسمة الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميت الا أن يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت الغلة قبل وقت القسمة
 فيكون سهمه ذلك لورثته اهـ كلام الخصاص فقد صرح بخط ذلك الجيب لانه ان كان معتدا على عدم
 بيان نصيب الميت لمن يصرف في نص الواقف فلا وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين
 وان كان معتدا على بيان نقل فلا وجود له وأما خطأ عقلا فانه لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب
 المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين درجة علمية وسلفية بنصيب
 الميت الذي لا فرع له دون الأدنى درجة لان الترتيب المحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحبوب
 بأصله لا غيرهم ولا فائز بغير ما من مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت
 لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والاعلى في مساواة في الاستحقاق
 وان تفاوتت الانصاء وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد
 للاقرب فالأقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الأقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه اليه بوجود
 مساو له في طبقته كاشخ وابن عم فينتفي المشروط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الى
 العمل بتم واجريت الترتيب الذي ذكرته فتقول في رده الطبقة تكون طبقة استحقاق جهلية لا طبقة
 ارث نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الأقرب فالأقرب الى المتوفى والأقرب الخصال لابن
 اخته والعم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي ولمنعه ان الواقف حيث رتب وقفه
 بين الطبقات بتم وشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الأقرب فالأقرب منهم
 ولم يرجع في درجة المتوفى أحد ينتقل نصيبه الى الأقرب اليه من أي درجة كانت ولا يلغى اشتراطه
 الاقربية وان فقدت الدرجة وهذا وافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن
 الجماعة المذكورين من أهل الافتاء بد مشق الشام واقول أيضا التحقيق بخلاف ما أطالته كل من
 الفريقين فالتقوى قول السعيا * واجمع حواشي الكلمات جما

مطلب
 في رد الشرنبلالي على من أفتى
 بالقاء الاقربية حيث فقدت
 الدرجة

مطلب
 اذ لم ينص الواقف على حصة
 الميت تقسم الغلة كلها على
 المستحقين الموجودين

مطلب
 من مات بعد طلوع الغلة
 فله لورثته

مطلب
 الترتيب بتم لا يوجب اختصاص
 الدرجة العليا بنصيب من
 مات عقيما

مطلب
 تحقيق مهم في مسألة ما اذا
 فقدت الدرجة مع اشتراط
 الاقربية فيها

واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاجبة للتي تليها ثم شرط أن من
 مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الأقرب فالأقرب في ذلك فقد
 نسخ بهذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الواقف محتص
 بالطبقة العليا ثم بالتي تليها وهكذا الا اذا مات أحد عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في
 درجته فقد أدخل ولد المتوفى وأهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق فاسخا عموم ترتيبه السابق

باستثنائه الملاحق ونفسه قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تم له الثلث فان كان له اخوة
فلا تم له الثلث اذ المعنى والله تعالى اعلم فلا تم له الثلث الا ان يكون له اخوة فاذا انقضى أن يكون له اخوة
كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع المات في مسائلنا اذ مات ميت لا عن ولد وليس في درجته
احد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى
المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم باقي غلة الوقف ولا يختص بذلك
النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا وغيره حيث قيد الواقف الاقرب بكونه من اهل درجة
المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لمطلق الاقرب بل لا قرب خاص فاعطاؤه للاقرب من غير
درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه فتعين الغاء الاقرب حيث فقدت الدرجة بخلاف ما قاله
الشرنبلاني ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ريع الوقف كما قلنا ولا يختص
به اهل الطبقة العليا فقط بخلاف ما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلاني عن الامام الخصاص
فيما مر انما من أنه يسقط سهم الميت ويقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاص ايضا في باب
الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد
ولدي ونسلي وعقبى ماتنا سلوا على أن يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهي
ذلك الى آخر البطون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي وأولادهم فنصيبه مردود
الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي ونسلهم
وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولدا ولا نسل ولا عقب كان نصيبه راجعا الى البطن الذي فوقهم قال هو على
هذا الذي شرط الواقف فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى أصل الغلة ويكون لمن
يستحقها اه كلام الخصاص واختصره في الاسماء بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على أحد منهم
ولم يترك ولدا ولا نسل كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد
أو لم يترك في سهم من موت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة وجار يا حبرها
ويكون لمن يستحقها ولا يكون للساكنين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسلهم أبدا اه
واختصره الغلاتي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه
ولم يكن فوقه أحد أو سكنت عنه يكون راجعا الى أصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقيا اه فهذه القول
صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما لو سكنت
ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه انه لو وجد جماعة متناولين في خمس طبقات مثلا وقد
شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقيما الى اهل الطبقة التي فوقه خات من اهل الطبقة الثانية
رجل عقيما فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة والخامسة
ولا يختص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الآن وهو نص في مسائلنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه
لاهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص بنصيبه أحد دون أحد بل يسقط سهمه ويقسم الغلة بتمامها
على المستحقين بقدر انصابتهم كأن هذا المتوفى لم يوجد فيهم وليس في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات
المستغاد بنم أو بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب المذكور ان الطبقة العليا تحجب التي تليها سوى
أولاد من مات من اهل العليا فيشاركون اعمامهم ومن في درجة اعمامهم وكذا الوفيات هؤلاء الاولاد
عن اولاد في الطبقة الثالثة يشاركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف
مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلة سنة
وكان بعضهم ميتا سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف

مطلب

اذا قال من مات عن غير ولد
فنصيبه لمن فوقه ولم يوجد
فوقه أحد رجع نصيبه اليه
أصل الغلة

شرط ان تصيب ذلك الميت الى أحد فحينئذ يتظر فان كان ذلك الاحد موجودا دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كما انه لم يموت والابقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على اهلها الا حياء ولا يقتضى الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى اهل الطبقات حين عدم من يتلقاه في نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذوا ولا المتوفى أكثر مما كان يأخذه ابوههم والواقف انما شرط دفع نصيب ابههم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لزم زيادتهم على ابههم لانا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في اخرى فاذا كان ابوههم في حياته بلغ سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما اما كنت تدفعها لاولاده فكذا اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنفق وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وارجع نصيب المتوفى المذكور الى اهل الطبقات فقط فان كان مجرد فهمه فقد اوضحنا لك ما خالفه وان كان بالنقل عن احد فليذكره لنا حتى نقابلهم مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتضى به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص * الذي اذعن بفضله اهل الوفاق والخلاف * وصار عمدة اهل المذاهب في مسائل الارواق وتبعه صاحب الاسعاف * شعر

اولئك آباءى فجئنى بمن لهم * اذا جئنا يا جري المجمع

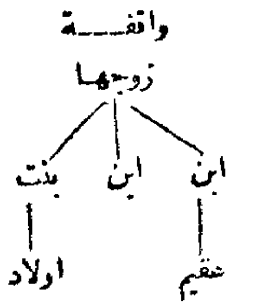
والمحاصل ان الوقف اذا كان مرتباً بغير مرتب وقد سككت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لاهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشروط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف الغلة ولا يصرف الى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كما قدمناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو انه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فتارة يقول لمن في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشكال انه جعل الاقرب قيدا في اهل الدرجة فحيث فقدت الدرجة لفت الاقربة لانه اعتبر الاقربة في نوع خاص وهو اهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلا عما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمنبأ درمته أن مراده تقديم الاقرب من اهل الدرجة أيضا لا مطبقا ولكن يمكن أن يراد تقديم الاقرب مطلقا بقربة قطعه عما قبله بقوله يتقدم وكان التحليل لمحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربة عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى أن صلة اقل التفضيل اعنى لفظ الاقرب محذوفة تقديرها منهم والضمير فيها عائد الى اهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فتأوله في ذلك اشارة الى اهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه اشارة الى النصيب أى يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الترتيب لالى محظ هذا المعنى فاعتبر الاقربة حيث فقدت الدرجة ولكن لا يخفى أن المراد الاقرب من اهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقديرها منهم أى من اهل الدرجة كما قلنا ولو قدرتها من اهل الوقف يلزم عليه انه لو مات أحد وفي درجته جماعة وفي غيرها رجل اقرب اليه من اهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الاقرب اليه دون اهل درجته ولم نر احدا قال بذلك أصلا فنعين الغاء اعتبار الاقربة حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى الى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به اهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب اليه الجماعة المذكورون لانه مخالف للمعقول فان قلت قد افنى الخبر الرملى في فتاواه بما تقدم عن الجماعة المذكورين وعليه بقوله لا انتطاع الذى صرحوا بانه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح اه فهذا يقتضى أن ما نقلته

عن الخصاص وغيره خلاف الاصح فلم يبق لك مستند على دعواك قلت لم أر أحدا من أهل مذهبنا قال ان
المنقطع يصرف الى الاقرب للواقف وانما قالوا يصرف الى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكانه
سبق قلنا في ذلك واشتبه عليه مذهب بذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الحيرية حيث قال
والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتطابق على السنة علمائنا
ثم قال بعد أسطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي
فالمشهور أنه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف اهـ ولا يخفى عليك أن مسائلنا هذه ليست من قسم
المنقطع المصطلح عليه بل لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال في الاسعاف يكون نصيبه
راجعا الى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شيء الا بعد انقراضهم أي المستحقين لقول الواقف على ولدي
ونسلمهم ابدا اهـ والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الاول
وصورته ما في الخاتمة لوقال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد لم يصح هذا
الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجب بعده الى هذا الولد
ثم قال ولوقال ارضى صدقة موقوفة على بنى وله ابنان او اكثر فالغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد
وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء الخ فالمسألة الاولى منقطع الاول في جميع الغلة والثاني
في نصفها وأما منقطع الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تنقضى الذرية والجماعة
الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفقراء وقد أخذت هذه المسألة حقها من البيان فلنكشف عنان
العلم فيها عن الجريان * (مسئله) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على
أولادهم وأنسابهم واعتبارهم للذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المعينين اعلاه ومات
وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا السفلى من مدة مديدة فهل يعمل
بما ذكره فلا يطى لاهل الطبقة السفلى شيء مادام احد من العليا (الجواب) يعمل بما ذكر * (مسئله)
في واقفة انشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على الفريضة الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها
عن ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود
نصيبها الى شقيقها أم الى أولادها (الجواب) حيث رتب الوقف بنم فيعود نصيبها الى شقيقها ولا يعود
الى أولادها مادام شقيقها موجودا قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد ولو ذكر
البطون الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب أو قال على ولدي ثم على ولدي ثم ونم أو قال بطنا بعد
بطن يبدأ بما بدأ به الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى احد اهـ ومثله
في الخاتمة من باب الوقف على الاولاد والاقربا ومثله في الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة الخبير
الرملي عن مثل هذا بقوله لا شيء لا اولاد ولا اولاد الواقف مادام احد من اولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى
لترتيب الاستحقاق بنم مؤكدا له بقوله الطبقة العليا تحجب السفلى الخ والمسألة ايضا في فتاوى
الحانوتي في موضعين * (مسئله) فيما اذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما لفظه ان الوقف المذكور
تجوز اجوره ونساقفه على السادة الاشراف بنى أو الجن الحسيني وعلى أولادهم وذريتهم من أولاد
الظهر وورود أولاد البطون والاقربات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد وله اخت شقيقة وبقيّة
مستحقين منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصّة الميت المذكور تعود على اخته المذكورة
او عليها وعلى بقيّة الذرية الموجودين يومئذ من أهل الوقف حيث أطلق الواقف ولم يترضى لذكر من
مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك اقتونا (الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت

مطلبه
في حكم الوقف المنقطع

مطلبه
الوقف المنقطع ثلاثة اقسام
منقطع الاول ومنقطع الوسط
ومنقطع الآخر

مطلبه
في الوقف المرتب بنم



مطلبه
اذا ذكر البطون الثلاثة ثم قال
الاقرب فالاقرب أو عطف
بنم أو قال بطنا بعد بطن كان
الوقف مرتب الطبقات

مطلبه
اذا لم يترتب بين البطون تقسيم
الغلة بين الجميع بالسوية

المذكورين جميع مستحق الوقف من أولاد الظهور بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد واخت المبت
تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله أعلم كنية الفقير يحيى البهنسي الحنفي عني عنه الحمد لله ما أجاب به
مولانا هو الجواب كنية أجدين بنونس القيساوي الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب كنية الفقير أجدين على الوفاي الحنبلي عني عنه في واقف وقف وقفه على نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ
الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من
يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق
الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة خير الدين الرملي * (سئل) قيسا إذا شرط واقف وقف
أهل أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد عادنيصيه من ريع الوقف إلى من هو في درجته وذوي
طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفي ثم مات الآخر شخص من الموقوف عليهم
عن غير ولد وترك أقالما ملا من عمه العصة الذي هو من جلة الموقوف عليهم ثم وضعت الحمايل بنتا بعد
شهر من موت الشخص المزبور ومن طلوع الغلة وليس في درجة الشخص أقرب إليه من اخته المزبورة
التي كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه لاخته المزبورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث كان الحال
ما ذكر * (سئل) في وقف آخر مشروط فيه كما ذكر قبله فمات من الموقوف عليهم امرأة وليس في درجتها
وذوي طبقته أسوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متناولين محجبهم بأصولهم والكل في القرب
اليها سواء في بعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد ابن عم أمها والبعض أولاد بنت عم أمها والبعض
بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتناولين من أهل طبقة أعلى من طبقته يزعم أن نصيبها
من ريع الوقف ينتقل إليه دون أهل طبقته المذكورين فلان ينتقل نصيبها من ريع الوقف
(الجواب) ينتقل إلى من هو في درجتها وذوي طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا في القرب سواء
علا بشرط الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر * (سئل) قيسا إذا وقف زيد
وقفه مفجزا على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من الأولاد ثم من بعدهم على
أولادهم ثم ثم على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده إلى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقرضوا
بأجمعهم عاد وقفها على من يوجد من أولاد الواقف وأنسالهم والمحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد ومات
الواقف وابنته محمد وانقرضت ذرية محمد والوجود الآن من ذرية الواقف ولدا ابنته هما أحمد وأبو الصفاء
وابنا بنت ابن الواقف هما درويش وسليمان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وأبي الصفاء
دون درويش وسليمان (الجواب) ينتقل لأحمد وأبي الصفاء دون درويش وسليمان عملا بقول
الواقف المحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد محمد الواقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم
إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم أقول لقائل أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة الموجودين
من ابني ابنته وابني بنت ابنته المذكورين عملا بقول الواقف عاد وقفها على من يوجد الخ فإن لفظة من
عامة تشمل الجميع والترتيب إنما يتبع بعد الدخول في الوقف لأن المرتب لا يلقه من مرتب عليه والأربعة
المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم
ويستبرفهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والطف إنما يكون بعض المعطوف عليه فيدخل الأربعة
المذكورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم ثم فيتحقق الترتيب بعد دخولهم أما قبله فلا يتحقق
ولعل المؤلف لم يخط المعنى المحاصل من العطف بهم وهو تقديم كل طبقة عليا على التي تليها فإنه حكم العطف
بهم فقول الواقف والمحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد

مطلب
مات وفي درجته حل ولد
بعد شهر

مطلب
إذا استوى أهل الدرجة قريبا
تشاركوا وقدموا على الأقرب
من غير الدرجة

مطلب
إذا قال فإذا انقرضوا فعلى من
يوجد من أولاد الواقف
ووجد جماعة مختلفو الدرجات

الزمى الكبير الشافعي مؤالا حاصله فيمن وقف على اولاد الظهور مرتباً بهم وعند انقراضهم فعلى اولاد
البنات ثم على اولادهم ثم وقف على الشرط والترتيب فبات اولاد الظهور ووجد من اولاد البنات جماعة
مختلفة الدرجات فأجاب بانتقال الوقف الى اقرب الدرجات الى الواقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف
فتأمل * (سئل) فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده
ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن غير
ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه الى من هو معه في درجته وذوى طبقته ثم على جهة برمتصلة فبات
الواقف وارلا ده واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل والعقب
من ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أخيهما عن اولاده فهل يدخل اولادهما في النسل
ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد الولد ابداً ما تناسلوا
ذكوراً كانوا أو إناثاً اه والله اعلم اقول هذا الجواب يحتاج الى بيان زائد فلا بأس بإيراد ما
عادتنا في هذا الكتاب من الالتفات بفرائد الفوائد وهو أن دخول اولاد المرأتين المذكورتين مبنى على
مسألتين قد طال فيهما الجدال وكثر القيل والقال أما المسألة الاولى فهي ما اذا شرط الواقف في الوقف
المرتب انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو
الواقع في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولد الى ولده أم لا وقع نظيره في الفتاوى الخيرية
فأجاب بقوله لا شيء لا اولاد اولاد الواقف مادام واحد من اولاد الواقف ذكراً كان أو أنثى لترتيب
الاستحقاق بهم مؤ كذا له بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات
منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بغزة
جوابي كذلك هذا وقد أفتى برهان الدين الطرابلسي الخنفي في مثله باستحقاق اولاد الميت مع وجود
من بقي من اولاد الواقف قال لفهوم اقيد المسكوت عن تقيمه بمعلوميةه ولغفلة الكاتب عنه ولضرورة
انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير
معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق اولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم
اذ مفهومه أن الاستحقاق عند الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لا اولاده
والاصل عدم الغفلة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد لا يلزم منها استحقاق
اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصارى افتى
بما أفتيت في واقعتين وانه لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكر قال وان أفتى به أي يرجع
الاستحقاق لا اولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى عملاً بمفهوم الشرط اذ مفهومه أن
الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لا اولاده بل يرجع
استحقاق الميت لآخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسيط واخوه اقرب الناس الى الواقف
اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الزملى الانصارى الشافعي بمثل ما أفتى به الشيخ ولي الدين
العراقي والله اعلم اه ما في الفتاوى الخيرية ولا يخفى عليك ما في ذلك أما أولاً فقوله ان المفاهيم غير
معمول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لافي كلام الناس كيف وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب
حجة وهونفسه قد مر بذلك أفتى في موضع آخر وقوله شرط الواقف كنص الشارع لا يخرج عن كونه
من كلام الناس فيعمل بمفهومه والالزم أنه لو قال وقف على اولادى المذكور مثلاً أن يلغى مفهوم
تقييده بالذكور ويحكم بشاركة الاناث معهم لدخولهم في لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلغى تقييده
انتقال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ما ينافيه قوله

مطلب
فيما اذا شرط نصيب المتوفى
عن غير ولد وسكت عن
نصيب المتوفى عن ولد

مطلب
في قولهم ان المفاهيم غير معمول
بها عندنا

اذمفهوم الخ تقول هو كذلك لكن قد صرحوا بأن غرض الواقف يصلح بمقتضاها وهما الماشيرون
 انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى اهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده
 لانه الموافق لا غرض الواقفين ولذا ترى عاقبتهم يصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالا
 بعيدا لان الحمل على اقرب المحتملات أولى فعلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي
 والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب أحمد الزملي الشافعي هو الاظهر وبمثل ما أفتى القمري صاحب
 التنوير وقد رأيت تأليفامسئلة في هذه المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد
 في العمل بمفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح الروياني
 في بحره ووالده واقترهما الاذرى وأفتى به الامام السبكي والولي أبو زرعة والباقيني وغيرهم ورد على شيخه
 القضاة زكريا وأطال في ذلك وأطاب فراجع فاتفق هؤلاء الاثمة مؤيد لما أفتى به البرهان الطرابلسي
 نعم رأيت في كتاب الامام الخنصاف في باب الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به
 الخنصاف الزملي وهي اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على الممسكين على أن من مات منهما
 ولم يترك ولدا كان نصيبه للباقي منهما مات أحدهما وترك ولدا يرجع نصيبه للفقراء لا للباقي منهما
 لان شرطه أن لا يترك ولدا ولا لولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت اهـ لمخصاف لم يعتبر مفهوم
 قول الواقف من مات منهما ولم يترك ولدا الخ اذ لو اعتبره لا عطي نصيب الميت لولده لكن قد يفرق
 بين المسألتين بأن الاولاد في مسئلة الخنصاف ليسوا من اهل الوقف أصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان
 المذكورين يستحقه المساكين فلذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره إلغاء شرط الواقف وادخال من ليس
 من اهل الوقف في الوقف بخلاف مسألتنا فان الاولاد فيهما من اهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من
 اعتباره مفهوم كلامه شيء من المحذرين بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال
 نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أفتى به في الخبرية لم يقد بقوله من مات عن غير ولد بل كان
 يقول من مات مطلقاً هذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم * وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل
 يدخل أولاً البنات في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في نسل الاولاد والذرية وقد كنت عزم
 على أن اضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغثت عن ذلك بما احترمه هنا فأقول قد ذكر
 هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعد ما اطال في القول ما حاصله ان في دخول
 اولاد البنات في لفظ الاولاد اولاد اولاد الاولاد واختلاف الرواية في رواية الخنصاف وهلال يدخلون وفي
 ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف
 الرواية وفي التجريد لا كرماني وكذا لفظ الآل والجنس واهل البيت المحكم فيهم واحد ولا يدخل اولاد
 البنات قال ونظمت ذلك في بيتين وهما

آل واهل واولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا
 فلا دخول لاولاد البنات فقل * فيما ذكر كرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادى واولاد اولادى واولاد اولادى ان اولاد
 البنات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاب
 يراد ذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونه منسوبين الى آبائهم
 دون امهاتهم اهـ لمخصاف ذكر العلامة البيهقي في قاعدة الاصل في الكلام المحققة ان الذي عليه غاب
 المشايخ ان الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون اولاد البنات وعليه الفتوى وانه اختلف هل
 يدخل ولد الميت في قوله على ولدي وولد ولدي قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى

مطلب
 في تحقيق مسئلة دخول
 اولاد البنات في الوقف على
 الاولاد والنسل والعقب
 والذرية

لأنهم ينسبون إلى الأب لا إلى الأم واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده المناخرون منهم الشيخ قاسم الحنفي
وقال وهو الذي يفتي به وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو يبحث منهم ما ولا يقول
عليه عند المقابلة لمقاله نقلة المذهب بل ولا يسوغ لأحد إلا أخذه لأن المقرر عند المشايخ أنه متى
اختلف في مسألة فالمعبر لمقاله إلا أكثر والأكثر على عدم الدخول ومقاله المخصف مضاف
لظاهر الرواية إلا أن عند انقراض أولاد الألا وديفتي بدخول أولاد البنات كما في خزنة الأكل ووقف
هلال اهـ ملخصا لكان في الحاشية ما ملخصه لوقال علي ولدي فاعلة لولد الصلب ذكر أو أنثى لأن
اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه
وله ولد ابن فاعلة له دون من دورته من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال
وذكر المخصف عن محمد أنه يدخل أيضا والصحيح ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ينسبون إلى آباءهم
لأن آباءهم ماتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيم قال أهل الحرب
آمنونا على أولادنا أن أولاد البنات لا يولدوا بآبائهم ولوقال صدقة موقوفة علي ولدي وولد ولدي
يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيه ولا يندم ولد الصلب لأنه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال
هلال نعم وقال علي الرازي إذا وقف علي ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولوقال علي أولادي
وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لأن اسم ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد
البنات فإنه ذكر في السير إذا قال أهل الحرب آمنونا على أولادنا ولا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد
البنات قال شمس الأئمة السرخسي لأن ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده ابنته يكون
ولد ولده حقيقة بخلاف ما إذا قال علي ولدي فان ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لأن اسم
الولد يتناول ولد الابن لأنه ينسب إليه عرفا وعن محمد أن ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا اهـ
ما في الحاشية ملخصا ومثله في الأسعاف ومقتضى ما نقله عن شمس الأئمة أنه إذا أقي بالبن الثانی
كقوله علي أولادي وأولاد أولادي لا خلاف في دخول أولاد البنات وإنما الخلاف فيما إذا اقتصر
على البطن الأول وبه مرجح في الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف علي قول شمس الأئمة إذا وقف
علي أولاد أولاد فلان يدخل أولاد البنات رواية واحدة اهـ لكن ذكر الطرطوسي عن كثير
من كتب المذهب التصريح بأن ظاهر الرواية عدم الدخول في ذلك وبعبارة ابن الشحنة في شرح
الوهابية هكذا نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة إذا وقف علي أولاد أولاد فلان يدخل تحت
الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السعدي والشيخ الإمام شيخ الإسلام أن هذه المسألة على
الروايتين وكذا ذكر المخصف رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف
وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم
وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اهـ كلام ابن الشحنة وأقره عليه الشرنبلالي في شرحه
على الوهابية وكذا ابن نجيم في رسالة ألفها في هذه المسألة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى
بمخلافها قال فيها في المسألة اختلاف صحيح وترجح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو
لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب فهو صافي أكثر الكتب أن المفتي به عدم الدخول اهـ وفي
فتاوى العلامة أحمد الشافعي ما نصه ورد علي سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد وأولاد
الأولاد ونسبهم وعقبهم أم لا يدخلون فذكرت ذلك لقاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فبجئ إلى
ما اختاره المخصف من الدخول فدل له أن القوي بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل
وغيره ويقدّم المصاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي إن عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة

مطل
متى اختلف في مسألة فالمعبر
لمقاله الأكثر

والحديث على دخولهم كما اختاره الخصاص فينبغي الاقتضاء بما اختاره مع التنصيص على اختياره والله
الموفق اهـ والمحاصل من هذا كله ان في دخول اولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم
الدخول وهو المقتضى به مطلقا سواء كان بلفظ الجمع كما ولادى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولد
وسواء اقتصر على البطن الاول كما قلنا أو ذكر البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى ضمير
العائد على الواقف كما ولادى وأولاد ولادى أو العائد على الاولاد كما ولادى وأولادهم على ما في أكثر
الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكره على ما قاله على الرازي ان ذكر
البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولد وولد وولد لا يدخلون وان ذكره بلفظ
الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كما ولادى وأولاد أولادهم دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي
لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر رواية الدخول
وهو اختياره يقول هلال بن يحيى تلميذا لأمام محمد وصحبه في الخاتمة مستدلا بما في السير وقد قالوا ان الامام
قاضيخان من أجل من يعتقد على صحبه لانه فقيه النفس وقال أيضا ان السير الكبير للامام محمد هو
أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهروا الرواية التي صنفها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصديقا
فيه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد
انما هو في الامان قد دخلوا الاحتياط بخلاف الوقف لانا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره
الامام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا ايضا في اولادى اعنى
البطن الاول مع انهم لا يدخلون فيه كما ترفع من دخولهم لتناول اللفظ لهم حقيقة وافي لا يجب من
القول بعدم الدخول فان الولد اصله من الولادة ويصف بها كل من الاب والام ولذلك سمي والد ابن
واكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولدا لابي كذلك يكون ولدا لامي بل هي
احق بذلك لما قلنا فاولاد الشخص كل من ولده من ذكر وانثى ويدخل فيه ولد ابنته لكونه ينسب
اليه وان لم يكن مولودا له بخلاف ولد ابنته لانفساء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يوصيكم الله
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه للذكر والانا من اولاد الصلب واولاد الابن دون اولاد
البنات فاذا كان كل من ولد لرجل أو امرأة يسمى ولده حقيقة ذكرا كان أو انثى فكذا كل من ولد لها
الولد يسمى ولدا له كذلك يدخل في قوله اولاد اولادى كل من اولاد الابناء واولاد البنات حقيقة
اذ لا شك ان البنات من اولاده فولدها ولد وله حقيقة ويكون ولدها ينسب لابيها لا لاهلها ولا لابيها
لا يخرج عن كونه يسمى ولدا لها والالزم ان لا يدخل في الوقف على اولادها فسلم ان الوجه الوجيه
دخولهم فيه بخلاف كما ذهب اليه هلال والخصاص اللذان عليهما الموقوف في مسائل الاوقاف وتبهما
صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهروا الرواية تصديقا ومشى عليه
شمس الأئمة السرخسي الذي املى الميسر من صدره في عدة محظرات وهو محبوب في البر وناهيك به من
امام وقد صححه فقيه النفس قاضيخان ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلهم عليه قدما
وحديثا حتى لو فرضنا انه لا رواية في الدخول اصلا ينبغي ان يفتى بالدخول لما في الاشياء من فتح
التقدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلاف الزمان معتبر في تغيير بعض
الاحكام ولهذا كثير ما تراهم يقولون في بعض خلافات اصحاب الامام له ان هذا اختلاف عصر
وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو خلف لا يتخذى فالغناء في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال
فليس في حمل اليمين على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب
عن القينة وغيرها انه ليس للفتى ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف اى فيما لا يخالف

النص كما ذكرنا من العرف في مسائلنا موافق لنص القرآن العظيم كما تلونا ولو وضع اللغة كما قررنا
وظاهر الرواية كما قلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك أنهم لو أرادوا الخراج أولاد البنات من
الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم أن قام في القضاة نور الدين الطبراني حتى جئنا إلى
رواية الدخول ورافقه العلامة الشلبي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة
الطبراني والعلامة البكري نظرهما على مجرد الرواية قالاما قالوا ولو لم يخطا ما قلنا لما خالفنا لأن
ما استند إليه من النقول مبنى على ما إذا لم يتعارف خلافه لما قلنا ولما في جامع القصولين من أن
مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة
وهو ظاهر لانا لو قلنا كلامه على اللغة وخالفنا عرفه لسلكنا زمنا بما يقصده كما لو أوصى لصهره مثلا
وفي عرفه أن الصهر اسم الزوج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والعقهاء كل
ذي رحم محرم من عرسه فلو قلنا الصهر عليه لزم دفع المال إلى غير من أراد الموصي ومنه الوقف وفي
الخاتمة ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لأن النسل يتضمن القريب
والبعيد القريب بحقيقة نفسه والبعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخلنا بالعرف ما لم يدخل
في حقيقة اللفظ فلم أن ما قالوا أنه ظاهر الرواية المقتضى به لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على ظني أن هذا
هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ويرتضيه كل قتيه بنيه فاعتنم هذا التحرير الذي لا شك تحديه
في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب وحيث أتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا
عليه ما هو أنفع الوسائل من درر القلائد وفرائد الفوائد وأتينا منها بأقوالها وحررنا منها أجل مهماتها
فليكن في هذا القدر كفاية لذوى الدراية والمحمد لله رب العالمين

الكتاب الثاني في أحكام استحقاق أهـ بل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف وبيع
أنقاضه وأشجاره وقسمته وغصبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارتها وسكنائها وأرباب
الشعائر وغير ذلك

(سئل) فيما إذا كان زيد وظيفة في وقف متصرف فيها بما لها من المعلوم المعين بموجب
مستندات بيده بطريق التلقين عن أبيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض
ولا منازع قام ناظر الوقف الآن بمعارضته في ذلك متعللا بأن براءة أبيه ليس فيها ذكر المعلوم
الذكر كور بل فيها أربع غامضة لا يعرف هل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة
بتملله (الجواب) نعم *(سئل)* فيما إذا وقف زيد مسجد أو وقف له وقف أو شرط ما فضل
من مصالحه لذريته ثم بعد مدة وقف مكانا آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لأعلى الطبقات من
ذريته وله ذرية محتلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور إلى عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد
المولى أخذ الزائد من بقية وقف المسجد الأول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف
الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الأول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلاف الجهة
واقعد الواقف لا يجوز له صرفه إلى ذلك (الجواب) نعم كما في البرازية وغيرها والمسألة في الدرر
والتنوير من الوقف *(سئل)* في رجل باع حصص معلومة من دار معلومة من زيد بمن معلوم
قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تنفع دعواه (الجواب) لا تنفع دعواه الوقف بعد
أقدامه على البيع أقول أفنى بذلك الخبر المسمى في المسألة اختلاف تبعية وتفصيل مبين في الخيرية
وخبر ما في الدرر المختار في مسائل شتى أن الواقف كتاب أنها تقبل على الأصح خلافا لما ذهب إليه الزبلي اه
وكتبت في حاشيتي رد المحتار على قوله تبلى على الأصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال القبيصة قال بعض

مطلب
يعمل تصرفه في الوظيفة
بمعلومه من القديم

مطلب
اتحاد الواقف واختلاف الجهة
لا يصرف فاضل ريع أحدهما
إلى الآخر

مطلب
لا تنفع دعواه به المبيع
أنه وقف عليه إلى آخر ما فيه

الناس لا تقبل البيعة الاكلنا لا نأخذ به تارخانية وبه أى بالقبول نأخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة
وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزازية وحججه في كثير من الفتاوى وقيدته في البحر بما اذا برهن انه وقف
محكم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي
أن يعول عليه ما فاده في المنع قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقفت اه ما كتبه أى ان التفصيل
المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله اعلم وفي الفتاوى الخيرية ايضا اجاب لا تسمع دعواه ولكن
اذا اقام البيعة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بأن
الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكم
به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك
المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله اعلم اه وقوله وجبت الاجرة اى وجبت اجرة
مثل الوقف على المشتري وان كانت مسكنه بتأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل
الملك انما هو في المدة لا في الوقف كما يأتى وما فى الاسماء على من عدم لزوم الشارى الاجرة في
الوقف ضعيف والمعتمد ما مر كما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم ان قبول البيعة مقيد بما اذا كان الشاهدان
لم يؤخر اشهادتهما بعد العلم بالبيع فلو آخراها بلا عذر لم تقبل لفسقهما بالتأخير كما اتى به المؤلف في
كتاب الشهادات اخذنا مما فى الاشياء وغيرها من أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعى مع
تمكنه من ادائها لا تقبل شهادته * (سئل) فممن اشترى دارا من زيد بن مالموم مقبوض ثم مات
البائع عن اولاد وتركه وظهور ان البائع وقف الدار على اولاده وذريته وقفا صحيحا بموجب كتاب وقفه
الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على اولاد البائع نظار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد
بالوقف والرجوع بالثمن في التركة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ادعى المشتري على بائنه
ان الارض التى بيعت لى وقف على كذا تقبل ويقتضى البيع عند الفقيه ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث
وبه نأخذ وقيل لا تقبل والا قول اصح كما فى الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى هو
المختار اه معين المفتي من الوقف وقد اتى بذلك العلامة الخيزرالى فى فتاوى مفصلة فراجعها فى باب
الوقف من فتاواه اقول حاصل ما فى الخيرية قبل آخر الوقف بنحو كراس ونصف تقلا عن عدة كتب
ان دعوى المشتري تسمع على البائع ان كان هو المتولى والا فعلى المتولى وان لم يكن له متولى
فالقاضى ينصب متوليا فيخصمه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائنه اه وظاهره ان الذى يقيم
البيعة على الوقف هو المشتري في وجهه المتولى وهو الذى يفيد ما فى الخيرية عن المحيط ولكن فها عن
فتاوى التجنيس والنسقية ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر * (سئل) فيما اذا كان
زيد ارض حاملة لغراس قبا عها مع الغراس من عمرو بن مالموم مقبوض ثم ادعى المشتري الا ان
الارض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه المخصوصة (الجواب)
لا يملك المشتري هذه المخصوصة اقول أى لان البائع ليس هو المتولى وانما له مخدومة المتولى فاذا ثبت
على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا آتفا وبه ظهر أنه لا منسافة بين هذا الجواب
والذى قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون اولاد البائع نظار الوقف * (سئل) فى متولى وقف
بر دفع ارض الوقف لى يد بغيرس فيها ولم يعين لذلك مدة ولم يفرس الوجهل فيها شيئا ثم دفع المتولى
الارض لعمرو واذن له أن يفرس فيها اغراسا فى مدة معلومة على أن ما يحصل من الاغراس والثمار
يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو فيها على المنوال المزبور فهل تكون المناصفة
الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسألة فى الخاتمة والخيرية من الوقف وهى شهيرة

مطلب
اذا ظهر رت الدار وقفا وجب
على الشارى اجرتها

مطلب
اذا اشترى دارا ثم ظهر أنها
وقف له الدعوى بذلك

مطلب
انما تسمع دعوى المشتري بانها
وقف على البائع لو كان متوليا
والا فعلى المتولى

مطلب
دفع ارض الوقف لرجل
ليفرس فيها ولم يبين مدة
ثم دفعها لآخرين المدة تصح
الثانية دون الاولى

(سئل) في امرأة وقفت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم وثم ثم على جهة بر لا تقطع وأطلت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستقلال وللناظر إيجارها بأجر المثل من شاء (الجواب) نعم أقول وسيأتي في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها * (سئل) فيما إذا أذنت هند على ناظر وقف أهلي لدى حاكم شرعي بأن لها استحقاقا في الوقف قدره كذا بتضي أنها خديجة بنت محمد بن شهاب بن أحمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر وتبين أنها ليست ابنة محمد هذا وإن اسم أبيها يوسف بن محمد الحريري المحلي وأنه وقف عليها مقصدا من دار وأجرته وسميت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الأمر وثبت في وجهها بالبدنة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأنها حوت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض بحجة الوقف بسبب ذلك وأسقطت دعواها واعترفت أنها حوت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعي فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا كان لهند قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة انتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف فمن حين موت هند وأخذها للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات وحوائث يؤجرها الناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الأجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة وطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الأشياء * (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم متمصرف به يتناوله من ناظر الوقف آبل إليه ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى الناظر رجل يتكسر استحقاق المستحق المزبور وثبوت نسبه للواقف فهل إذا ثبت المستحق ما ذكر بوجهه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه المزبور (الجواب) نعم أقول وأفتي بمثل له الشيخ إسماعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف في القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسؤالنا حيث جهل الحال يعمل بتصرف الناظر السابقين ويؤمر الناظر بإعطائه اه ~~يكن~~ في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل ما نصه الشهادة بأنه هو والد له وجده متمصرفون في أربعة قراريط لا يثبت به المدعى إلا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وقما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور أو رقة الطريق على آخر وبرهن أنه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماؤنا ومما امتلأ به بطون الدفاتر أن الشاهد إذا فرس للقاضي أنه يشهد بما يملك اليد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وجده متمصرفون فقد ~~يكون~~ تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه ما في الخيرية ويؤيده ما في الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من التتارخانية وإذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعي أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يهبطه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق بهذه الشهادة شيئا وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلانا كان يدفع إليه مع الترابية في كل سنة شيئا ولا ~~يكون~~ دفع القاضي حجة اه فليتناقل في ذلك فان سدا باب التصرف القديم يؤدي إلى فتح باب نخل عظيم * (سئل) فيما إذا غيّر المستأجر طائفة من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيّر إلى ما كان عليه (الجواب) نعم والمستعمل في الخيرية من الإجارة وسئل أن شاء الله تعالى في الغصب أقول وقد مر بعض الكلام عليها في الباب الأول عن فتاوى قارئ الهداية والمفتي أبي الهود وغيرهما فراجع قال المؤلف رجل

مطلب
عند الإطلاق يكون الوقف
للاستقلال

مطلب
أذنت استحقاقا لكونها
فلانة بنت فلان وأثبت حجة
ثم ثبت أنها ليست بنت فلان

مطلب
للوصي مطالبة الناظر
باستحقاق القاصرة

مطلب
لهم طلب استحقاقهم بما قبضه
الناظر مشاهرة ومياومة

مطلب
له أخذ استحقاقه الجارى
في تصرفه من قديم

مطلب
في إثبات دعوى الاستحقاق
بالتصرف القديم

مطلب
لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر

مطلب
إذا غيّر المستأجر معالم الوقف
تلزمه إعادة ما غيّر

استأجر حائوتا وقفها على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويتفجع بها قالوا إن كان المستأجر لا يريد في اجرة الحائوت على مقدار ما استأجر فإنه لا يطلق له في البناء إلا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وإن كان هذه الحائوت معطلا في أكثر الأوقات وأما برغبة المستأجر لا لاجل البناء عليه فإنه يطلق له ذلك وإن كان لا يزيد هو في الاجرة فاجرة في اجرة الوقف * (سئل) فيما إذا أجرة تولى الوقف عتار الوقف من آخر بأجرة معلومة من الدراهم هي دون اجرة المثل بعين فأحش فهل يكون الاجرة المزبورة غير جائزة (الجواب) لا يجوز الوقف إلا بأجر المثل فأجرته بعين فأحش غير جائزة قال المحقق في فتاواه شرط جواز اجرة الوقف بدون أجر المثل إذا ناله نائبة أو كان دين اما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وإن شرط الواقف ذلك لما فيه من تميز نزل اجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف إذا كان على شخص واحد وحده وكان مستحقا لريعه بانفراده وكان ناطرا ليس له أن يؤجر بدون أجر المثل اه اقول وسيأتي في الباب الثالث نقل المسألة مع بيان ما لو ادعى الناظر في ائتماء المدة أن الاجرة دون اجرة المثل وقت الاستئجار * (سئل) في مستأجر حائوت جارية في وقف بر من متولى الوقف مدة شهر معلوم بأجرة مقبوضة اجارة شرعية فرد زيد عليه في ائتماء المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبها المستأجر المذکور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم * (سئل) في مصدقة وقف جارية في تواجيد وعمر وبدون اجرة المثل بعين فأحش وله ما عاها مرصده معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثته وضعا أيديهم مع عمر وعلى المصينة وانتهوا بها مدة فاحترق بعضها ثم باعوا بعض انقضاءها وعمرها بالباقي وبأنتقاض جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل ذلك بلا إذن متولى الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولى محاسبتها بقيمة ما باعوه من النقض من مرصدهم السابق وتلك ما بنوه بالانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع حيث أضر قاعه بالوقف ومقاصصهم بتمام اجرا المثل في مدة انقضاءهم وانقضاء مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من صرف بالبناء غير صحيح (الجواب) نعم * (سئل) في أراض معلومة جارية في أوقاف بر وفي مشد مسكة زيد وتواجده من اربابها بالوجه الشرعي ففرس زيد فيها غراسا معلوما في مدة تواجده بغير إذن من المتكلمين عليها والغرس لا يخرب الارض إلا أن انتهت مدة اجارته فهل زيد ذلك ويبقى الغراس (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس في الاراضى المذكورة بدون مرجح الاذن من المتولين لاسيما له فيها حق القرار المبرع بمشدة مسكة * (سئل) في دار جارية في وقف مستخدم سكنها امرأة مدة معلومة بلا عدا جارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف اجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها بتمام اجرة المثل في المدة المزبورة بعد ثبوت اجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكنهم في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة وامرأتين ونصفها الآخر في وقف عليهم من قبل جدهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها مدة معلومة ثانيا فلما بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعي ولا اجرة وتريد المرأتان مطالبتهم بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرط فهل له ما ذلك (الجواب) نعم قال في الاشياء من كتاب النصب الوقف إذا سكنه أحد من الغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجراء ومثل في البرازية وصور المسائل وصرة القباوى * (سئل) فيما

مطلب
أراد المستأجر أن يبنى على
الحائوت غرفة الخ

مطلب
اجارة الوقف بعين فأحش
لا يصح ولو كان الوقف على
شخص واحد

مطلب
في شرط جواز اجارته بدون
اجر المثل

مطلب
إذا قبل المستأجر الزيادة
يكون أولى من غيره

مطلب
استئجار المصينة بدون اجرا المثل
وتغيرها بلا إذن لا يصح

مطلب
للمستأجر غرس الاشجار وله
الاستئجار لاسيما إذا كان له
مشد مسكة

مطلب
للمتولى الرجوع عليها بتمام
اجرة المثل

مطلب
لو سكنوا في أكثر من حصتهم
فأشركهم أخذ الاجرة في
المستقبل

مطلب
الوقف إذا سكنه أحدا بالغلبة
يجب فيه الاجراء

إذا كان له نقد قد استحقاق معلوم في وقف أهلى مشغل على دار لاسه فلال تحت نظارة امرأة وله نقد
المزبورة زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من الناظرة ولا اجرة ولا وجه شرعى وقد دفعت الناظرة
له نقد قد استحقاقها من الوقف في المدة المزبورة وتريد الناظرة مطالبة زوج من يد أجرة مثل الدار في المدة
وايجارها من الغير بأجر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا حوت زيدا أرضا
موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها عمر وبلا اذن الناظر ولا وجه شرعى ونبت الزرع ولم يدرك
وقامه لا يضر بالارض فهل يؤثر عمره وبقلمه (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها ونبت فللمالك أن
بأمر الغاصب بقاءه ولو أنى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين
نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها قطنا فزرعها ربا شيئا آخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضى
فصواب من ٣٣ في انواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر بقلعه وفي فتاوى سمرقند
اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها ما اخدمته لا يفرق على اهل الوقف بل يصرف الى مرتبة
لان حقهم في العلة لا في الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زاد من عند نفسه فان
كانت شيئا ليس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فاما خذوا الغراس والبناء
امر القاضى الغاصب برفعه وقامه الا اذا كان بضر بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد أن يفعل ويضمن القيم
او القاضى قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت ولا يؤجر الوقف ويعطى من اجرة عمادية من العاشري
دعوى الوقف والشهادة عليه ومثله في القصاين من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم
ومال الوقف والمعد لا يستغلل منافع المعد لا يستغلل الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت
سكنه أحد الشرىكين في الملك أما الوقف اذا سكنه احدهما بالعلبة بدون اذن الاخر سواء كان موقوفا
للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجور يستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر
ليس له ما ذلك ولا اجر عليه ما كذا في وصايا القنية اشياء * (سئل) فيما اذا سكن احد الموقوفين
عليه في دار الوقف المشروطة سكنها هم في عدة مساكن منها تزيد على حقه الشروط له مدة معلومة
بدون اذن الباقيين ومنعهم الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه مرارا وامتداعه من ذلك
والآن يريدون مطالبة باجرة المثل فيما سكنه وشغلوا زائدا على حقه المشروط له في السكنى في المدة المزبورة
فهل لهم ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في اراضى قرية معلومة جارية في وقف أهلى
وعشرها جار في تيمار عمر ورو عليه اقسام معلوم يتناولها التيمارى المذكور في كل سنة ويصرف فيه نفسه
ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغا من الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك
عقب فاحش ويريد الناظر المزبور اخذ ما يخص الوقف من قسم اراضى الوقف
وردمه قبضه من التيمارى من المبلغ المزبور له في المدة بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم
* (سئل) في قطعة ارض جارية في وقف أهلى تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حامله لبناء
جارى فملك زيدا واخته بالوجه الشرعى وهما يدفعان لمجبة الوقف في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم
على طريق المحاسبة بلا عقدا جارة وذلك دون اجر المثل بعين فاحش ويريد الناظر مطالبة ما يتقام
اجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في اجارة دار
اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم
كدار الوقف وهي لا تؤجر اكثر من سنة واحدة قوله ولا ترادى الاوقاف على ثلاث سنين الخ اقول
وفي الجوهرة وعلى هذا ارض اليتيم واقول قد افنى صاحب البصرى المحقق عقار اليتيم بالوقف وكذا
تليذه الشيخ العلامة القزوينى واكثر كلامهم في المسئلة يدل على انه المختار وانه المقتضى به وحلته انه كما

مطلبه

سكن مع زوجته المستحققة

في دار موقوفة للاستغلال

لزمه اجر المثل

مطلبه

غصب أرضا وزرعها ونبت

فلما نظر الوقف أمره بقلعه

مطلبه

اذا ضمن الغاصب نقصان

الارض فما اخدمته لا يفرق

على اهل الوقف الخ

مطلبه

اذا زاد الغاصب فيها ما ليس

بمال اخدمته مجانا والا امر

برفعه الا اذا بضر بالوقف فله

قيمه

مطلبه

منافع الغصب لا تضمن الا

في ثلاث

مطلبه

اذا سكن بالعلبة في ازيد من

حصته فله الاجر

مطلبه

اخذ التيمارى القسم ودفع

حصه الوقف دراهم ليس له ذلك

مطلبه

تجب اجرة المثل في الارض

المستكررة

مطلبه

دار اليتيم كدار الوقف لا تؤجر

اكثر من سنة

بمان الوقف بمان مال اليتيم من دعوى الملك بطول المدة بل مال اليتيم اولى بالتصريح الموجبة له
المرحلة بالتي عن قربانه فليكن عليه الموقوف واقول ايضا من اجل ان اليتيم عتار اليتيم عتار بيت المال
فتأمل خبر الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى الكارزوني من الاجارة نقلا عن فتاوى
المرشدي ضمن سؤال وما كون اراضي بيت المال هل تؤخر مدة طويلة او قصيرة لم اجد من مخرج بذلك
لكن لم يقيدوه بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وارض اليتيم والاطلاقهم يقتضي جواز الاجارة
مطلقا قلت المدة او ككثرت الخ اه فقطضا ما نه جزم بأن ارض اليتيم لا تؤخر الا بالمدة القصيرة
وما ذكره في ارض بيت المال من جواز اجارتها مطلقا يخالفه ما مر عن الشيخ خبر الدين والوجه في ذلك
ما قاله الخبير الرملي كما علم ذلك من عباراتهم اقول وايدت ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار اقول
الاجارات بما في دعوى الخيرية من ان اراضي بيت المال جرت على رقبتهما احكام الوقوف المؤبدة
«(سئل) فيما اذا كان لزيد واخته هند دار معلومة له ثلثاها ولها ثلثاها وقفاها منجزا على جهة ثم
على جهة بر متصلة وشرطا للولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجته زيد وكتب بذلك صلح ثم اجر زيد الدار
من عمر ومدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم حيث شرط فيها السكنى لهما
والمسئلة في البحر وغيره من المعتبرات وستأتي «(سئل) في ارض صغيرة جارية في وقف وفي مشد
مسكة زيد وله فيها اشجار قائمة فبات عن زوجة واخت لها ابن بالغ اخبرها ان الارض سليخة ليس
فيها اشجار ووضع يده عليها ثم ماتت امه عنه وعن اخت طابت منه حصتها من الاشجار وضبط ما قايها
من الارض باذن المتولى فهل اها ذلك (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لا ختمه ووضع يدها على
ذلك وعليها اجرة مثل ذلك لجهة الوقف ولها ايضا وضع يدها ان كان في وسطها اشجار فان كبيرتان
بجلاف مالو كانت في جانب من الارض كالمسناة والجداول كما في الخانصة وقد افقي بذلك العلامة
الكارزوني من الاجارة «(سئل) في متول آجر حوائت الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة
والحال ان الواقف اهل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المقتضى به كما
لغى به المهنداري «(سئل) فيما اذا اجر المتولى بساقي الوقف من زيد مدة طويلة معلومة
منتظرة غير نالية لعدا اجارة لزيد قبلها باجرة معلومة واذن المتولى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالفرس
في البساتين لجهة الوقف ومهما يصره يأخذه من غلة الفراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي آفتي مفتي
مذهبه ببطلان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا
(الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو طال الكثر بطل
ما في ضمنه فالاجارة لم تصح ليصح ما في ضمنها قال في الاسماء اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى
قولهم اذ بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن وبني عليها فروعا الى ان قال وقالوا كما في الخزنة لو اجر
الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للمستاجر في العمارة فانفق لم يرجع على احد و كان
متما وعاقلت لان الاجارة لم تصح ليصح ما في ضمنها اه «(سئل) فيما اذا عين واقف في كتاب
وقفه ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة فهل يرجع الامر الى القاضي
حتى يؤجره اكثر من سنة «(اجاب) نعم وان خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ اسماعيل عن
البحر في ناظر وقف آجر عقار الوقف بالتقدم مدة معلومة مستقبلة باجرة مجعولة وقبض من المستاجر بدل
التمدد المزبور اسبابا معينة فهل يكون الناظر مستريا لنفسه وهايه ضمن مال الوقف دون المستاجر
اجاب نعم من فتاوى احمد افندي المهنداري نقلا عن فتاوى ابن نجيم المنقبة «(سئل) في ناظر
وقف اعلى آجر ارض الوقف من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضها له ولستحق الوقف ثم مات الناظر

مطلب
عقار بيت المال كعقار اليتيم

مطلب
اذا وقف وشرط السكنى له
لا يصح اجاره

مطلب
له اشجار ومشد مسكة في ارض
وقف تملك لورثته بعده

مطلب
آجر الحوائت سنتين بلا شرط
الواقف لا يصح

مطلب
الاذن بالفرس في ضمن
الاجارة الطويلة فاسد

مطلب
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

مطلب
آجر غير الناظر واذن له بالاجارة
قصور فهو متطوع

مطلب
اذا لم يرغب في استئجاره سنة
بوجه القاضي اكثر وان خالف
شرط الواقف

مطلب
لا تنسخ الاجارة بموت الناظر
ولا عزله

في أثناء المدة فهل لا تنسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنسخ الاجارة بعزل الناظر كما في المنع والعلائي وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدى الاجارة والمساقاة في ثلثي مزرعة واشجارهما بموت الناظر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الخنفي له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الارض مزرعة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لا هل الوقف بخلاف مالومات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه اهـ * (سئل) في قطعة ارض وقف استأجرها زيد من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولى باجرة المدة الثانية فانكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فطالب ان يستأجرها من المتولى وخيف على رقبته الوقف فهل لا تؤجر منه (الجواب) حيث تبين ان المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فلو كان مستأجرا يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخفاف ولو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه من يده اسعاف * (سئل) في رجل استأجر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أبقى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأبني بذلك علامة فلسطين الخير الرملي أقول في هذه المسئلة كلام أوضحته في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم * (سئل) فيما اذا كان زيد حائوتا فاقم في ارض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة ببناء بماله لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف المحكر المرتب على الارض وهو اجر المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد رفع الحائوت بدون وجه شرعي فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهلى وفي تواجز زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل فزاد عليه رجل فانه كزيد زيادته وادعى انها اضرار برهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعت فاذن ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه موقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد باجر المثل والا فان كانت اضرارا وتعتت لم تقبل اشباهه من الاجارة ونعاه فيه * (سئل) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرة معلومة ما من الدراهم والآن يدعى الناظر ان المبلغ المذكور دون اجر المثل بغير فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ اجر المثل فهل القول له في ذلك بيمينه واليمين على الناظر (الجواب) نعم قال في الخبرية من الاجارة التول قول المستأجر ان الاجرة اجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البينة اهـ وفيها وصرحوا قاطبة بأن القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة اهـ * (سئل) في دار جارية في وقف وفي تواجز زيد من ناظرها مدة معلومة باجرة كذلك وفيها تخذلة ممرة تصرف زيد بثمرتها في المدة بدون مساقات عليها ولا وجه شرعي فهل يلزمه للوقف مثلها بعد الثبوت حيث لم يقطع المثل (الجواب) نعم ثمار التخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التقربا للقرملا بمثل عمادية وستأني عبارتها مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى * (سئل) في ارض وقف حاملة لغراس وبناء جاريتين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون اجرة مثل الارض المزبورة فهل يلزمه اجر مثلها خالية من البناء والغراس وان ابي يؤثر بالقلع حيث تستأجر باكثر مما يدفعه (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره حائوتا وقف وعمارته ملك لرجل ابي صاحب العمارة ان يستأجرها بجر مثله ينظر ان كانت العمارة

مطلب

لا يبطل عقد المزرعة والمساقاة بموت الناظر

مطلب

اذا خيف من المستأجر على رقبته الوقف تفسخ الاجارة

مطلب

للمستأجر استبقاء الغراس بعد مضي المدة باجر المثل

مطلب

ليس للمتولى رفع الحائوت من الارض المحتكرة بلا وجه شرعي

مطلب

يقبل برهان المستأجر ان الزيادة اضرار وتعت

مطلب

القول للمستأجر بيمينه أن الاجر اجر المثل وعلى الناظر البينة

مطلب

اذا تصرف المستأجر بثمرتها الدار المستأجرة بلا مساقاة لزمته

مطلب

يجب اجر مثل الارض خالية من البناء والغراس وان ابي يقلع

لوقفت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان التمتع
عن اجرة التمل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف وترك في يده بذلك
الاجرة لان فيه ضرورة اه بحر * (سئل) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها
لمدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدرس ايجارها واخذ اجرتها لنفسه فهل
ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان ابي او عجز عرا لما كم اجرتها ثم ردها بعد العمارة الى من له
السكنى رعاية للفقير (الجواب) نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارتها على من له السكنى ولو تمعددا
من ماله لان الغلة اذا لغرم بالغرم درر ولم يزد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها
الواقف ولو ابي من له السكنى او عجز لغرمه عرا لما كم ايجارها لما كم منه او من غيره وعمرها باجرتها
كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برضى من له السكنى زيادتي ولا يحجر الا بي على العمارة ولا تصح
اجارة من له السكنى بل المتولى او التناضى ثم دها بعد التعمير الى من له السكنى رعاية للفقير علائي وعلى
التنوير * (سئل) في وقف اهلى له ناظر شرعى وبعض مستحقه قاصر فون في عاياه من ايجار
وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في ارض الوقف واستغل زرعه ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها
قسم معروف فكيف المحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما
لناظر لا للمستحق والزرع للزراع وعليه اجرة مثل الارض لجهة الوقف * (سئل) فيما اذا
استأجر احد المستحقين دار الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة باجرة معلومة اجارة شرعية فهل يصح ذلك
(الجواب) نعم ولو اجر القيم من يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليه في غلة الوقف لا في
رقبه اسعاف * (سئل) في رجل ادعى على آخر ارضاً في يده انه امر وقوفة عليه من جهة ابيه
فانه ككر المذمى عليه وقال هي ملكي وحقى وتماحما على مال من ذلك فهل يصح ذلك (الجواب)
لا يصح لان المصالح يأخذ بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالعساوضة وهذا لا يكون في الوقف
لان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بعوض لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك
الوقف فلا يجوز له بيعه فنهنا ان كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا يأخذ
بدل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير
ادعى وقفه ارض ولا يدينه له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطالب له لو صادقا وقيل لا اه قائله
صاحب الاجناس لانه يبيع معنى ويبع الوقف لا يصح علائي فتأمل اقول مقتضى ما في التنوير اعتماد
جواز الصلح لكن يجب تقييده بما اذا عجز مذهب الوقف عن استرداده ففي البحر عن الحاشية لو استولى على
الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده واراد الغاصب ان يدفع قيمته كان للمتولى اخذ القيمة او الصلح
على شئ ثم يشترى بالماخوذ من الغاصب ارضا اخرى فيجعلها وقفاً على شرائط الاولى لانه حينئذ صار
بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين * (سئل) في
رجل اذن لم يستأجر حانوته بتعمير ما يحتاج اليه فعمير المستأجر باذنه في المحانوت عمارة يرجع معظم
منفعة المالك الا ان ويريد الرجوع على المالك بنظر ما انفق في التعمير بالوجه الشرعى فهل له ذلك
(الجواب) نعم وفي القنية قال المالك والقيم لمستأجرها اذنت لك في عمارتها فعميرها باذنه يرجع على
القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضربان بالدار
كالبلوعة او شغل بعضها كاستنور فلا مال بشرط الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم به انه يرجع على
القيم بشرط الرجوع الا في كل شئ يرجع معظم منفعة على المستأجر جوى على الاشياء من الوقف ومثله
في البحر والمنع غيرهما * (سئل) في الموقوف عليه الغلة اذا جردا لوقف بدون تولية او اذن

مطلب
تعمير الدار المشروطة لادرس
على من له السكنى الخ
مطلب
لا تصح اجارة من له السكنى بل
المتولى والتناضى

مطلب
زرع بعض المستحقين فالزرع
له وعليه اجرة مثل الارض
مطلب
يصح استئجار احد المستحقين
دار الوقف

مطلب
لا يصح الصلح عن دعوى ارض
الوقف

مطلب
استولى على الوقف غاصب
وعجز المتولى له اخذ قيمته او
الصلح الخ

مطلب
اذا عجز المستأجر بالاذن يرجع
بلا شرط الرجوع الا فيما يعود
معظم نفعه عليه

مطلب
الموقوف عليه لثمة لا يملك
الاجارة بلا اذن متولى او قاض

قاض فهل تكون اجارته الزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة الا بتولية او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا يعين شرح التنوير للعائى * (سئل) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز عمرها المحاكم باجرتها ثم ردها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسألة في شرح التنوير والعلامه الشرنبلالى رسالة في ذلك سماها تحقيق السودد باشتراط البيع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذى له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا للورثة دون اهل الوقف وتوثر الورثة برهعه فان اراد المستحق للسكنى اخذ البناء بقيمته ليس له ذلك الا برضى الورثة واصطلاحهم على شئ فان كان الميت عمر بالاجرة حيا طائفا وجسمها وادخل فيها الجذوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولو ضى به المستحق لان للسكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك لاداروقه واستحققت بعده العمارة فان له تحمل الضرر لاختصاصه به ويتسأل للذى صار له السكنى الا ان شئت فأعط الورثة قيمة مرقمهم الساعة فتكون له فان ابى أوجرت فأعطى الورثة قيمة مرقمها من اجرتها ثم تدر بعد المذكر المستحق فان كانت المرممة التى رملها الميت ليست قائمة بعينها ولكنهما مستهلكا لا ترى ولا تنال مثل غسيل الحيطان بالجص ومثل الاثارة فى الارض وسقى النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد انفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كمن غصب ثوبا وقصره لم يستحق اجرة وبأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شئ ولكن انما ارض غيره ليس على صاحبه شئ اه واعلم ان من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالى فى الرسالة لمزبورة والعلامة ابن نجيم فى بحره وصاحب التتارخانية وفتح القدير وأما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل فى التتارخانية انه يملكها وهو الذى صححه ورجحه الفاضل المزبورى فى الرسالة تسلعا عن المعبرات ومن جعلها أوقاف الخصاص اه وفى التتارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى اولادهم ابدان ما تناسلوا فاراد السكنى ليس لهما حق السكنى اه قال المحوى فى حاشيته هذا صريح فى ان الاوقف اذا اطلق الوقف فى الدار كانت الغلة للسكنى وهى كثيرة الوقوع فالتحفظ وبالعيون تلحظ اه أقول وهو صريح ايضا فى ان من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذى فى البرازية ومشى عليه الخصاص فى محل آخر وكذا فى فتح التدبر وتبعه فى البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلالى وفى شرح الوهبانية سن الظهيرية الموصى له بغلة الدار اذا اراد سكنها بنفسه قال ابو بكر الاسكاف له ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية تحت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى فى الوقف على هذا بل أولى لانه لم يتقل فيه اختلاف المشايخ اه وبه اثنى المؤلف فى جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال فى النظم الوهبانى

ومن وقف دار عليه فماله * سوى الاى والسكنى فانتقرا

(سئل) فى دار وقف تصرف نظارها فى ايجارها وتوزيع اجرتها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلامعارض فادعى الآن بعض مستحقها انها مشروطة للسكنى ولم يصدقها الناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الاوقف به فهل يكفى الى ذلك فان عجز فلناظر ايجارها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وقف زيد داره على ذريته للسكنى والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وافق بذلك الخبير الرملى * (سئل) فى دار موقوفة ذات حجرو ومقاصير شرط فيها الاوقف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد ان تسكن زوجها معها فهل لها ذلك

مطلب

العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة

مطلب

بنى من له السكنى ثم مات فالبناء لورثته خلاف

مطلب

من له السكنى لا يملك الاستغلال وفى عكسه

مطلب

اذا اطلق الاوقف الوقف كان لليلة للسكنى

مطلب

ادعى انها موقوفة للسكنى يكفى اثبات ذلك

مطلب

اذا كان فى الدار حجرو ومقاصير فلا راق ان تسكن زوجها معها

(الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر * (سئل) في دار صغيرة موقوفة على سكتى ذرية وافقها واديس فيها حجرو مقاصيرو كثيرا ولاد الوائف ويريد الذكور ان يسكنوا نسايتهم معهم والاناث ان يسكنن أزواجهن معهن فهل ايس اهم ذلك (الجواب) حيث الحال ماذكر يكون سكنها الم جعل الوقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر * (سئل) فيمن جعل له الوقف السكتى هل اذا آجر تكون الاجرة له أم لا وقف (الجواب) من له السكتى ليس له ان يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حة الاستعير لانه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا باجارته وقد نهوا أن الغاصب تكون الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردها لجهة الوقف وهذا نظير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وآجره تكون الاجرة له كذا في تساوى الكزرونى والاسعاف والبحر وفي المحاوى الزاهدى سكن رجل دار الوقف بأحله وأولاده وخدمه فاجرة المثل عليه أقول وافق في الاسماعيلية بأنه ملك الاجرة ملكا خبيثا وأنه يجب عليه رد ما على جهة الوقف على أظهر القولين اه * (سئل) في مدرسة موقوفة مسكنها رجل بماله واشغل اما كتب بذلك مدة بالتغاب بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعى وطالبه متوليا باجارة مثلها مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ماذكر شرعا (الجواب) نعم اذ منافع الغصب غير مضمونة الا ان تكون وقفا أو مال يتيم أو مدة الاستغلال كفى التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة المحيذ عبد الرحمن العمادى والعم ارجو من محمد المادى وافق بذلك أيضا فقيه النفس الخير الرملى قائلا نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم القندسى بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه اجرة مثله مدة شغله بمافعله ويعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اه والله أعلم * (سئل) في مسجد له متول آجر قطعة منه لرجل لينى فيه دارا بلا ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون اجبارا له كور غير صحيح ويهدم ما بنى (الجواب) نعم حيث لا ضرورة داعية الى ذلك واما اذا كان هناك ضرورة بان احتياج للمارة الضرورية وليس هناك ما يعميه فقد اختلف فيه فالذى صرح به في الخلاصة الجواز به افتى الخير الرملى عن الناطقى وحيث كان الناظر مصلحا لا يفتنى الفساد والله يعلم الفساد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسى في انفع الوسائل عدم الجواز قائلا بأن المسجد اذا قيل بأنه أوجره مدة معينة للمارة يؤدى الى تغييرين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقبى من الاول فان كان مسجدا تسم فيه الهالة فاذا اوجر يفتى بمرضة أن يصير اضطلا ولا سكتى الناس فكان التغيير الى حالة أرزى من الحالة الاولى فالتصرف فى الاوقاف باعتبار الاعظم اه لا باعتبار الادنى اه فحيث لا ضرورة فلا يجازى المذكور باطل فيه دم ما بنى * (سئل) في مدرسة خرب بعضها واديس فى وقفها مال حاصل بمرته ما خرب منها واولها عقارات معلومة موقوفة عنها ويريد متولى وقفها اجبار بعض المقارات مدة معلومة مستقلة بأجرة مهيأة بصرفها فى تعميرها الضرورى فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في رجل وضع جذوع بيته على حائط مسجد ثم بدأ وطلب متولى المصدر رقبها وفى ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل للتولى ذلك (الجواب) نعم وفى البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع المذبح على جدار المسجد وان كان من أوقافه اه ثم قال فى بنى بيتا على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز اخذ الاجرة * (سئل) فيما اذا كان زيد غراس جار فى ملكه قائم بالوجه الشرعى فى ارض بستان وقف فباعه من عمرو ثم قلعه عمرو وغرس مكانه غراسا لنفسه بلا اذن ناظر الوقف ولا وجه شرعى فاحكم فخره (الجواب) حيث كان

مطلب
من له السكتى له ان يعير لان
يؤجر فان آجره هو غاصب المذبح

مطلب
من سكن دار الوقف بأحله
وأولاده فاجرة المثل عليه
مطلب
من سكن مدرسة تغلبا يلزمه
اجرة المثل

مطلب
تعدى على مسجد فبعله بيت
قهوة يلزمه اجرة المثل

مطلب
لا يجوز اجبار بعض المسجدا لا
لضرورة

مطلب
خرب بعض المدرسة فلم يتولى
اجبار بعض عقاراتها مدة
مستقلة لتعميرها

مطلب
لا يوضع المذبح على جدار المسجد
ولو من أوقافه

مطلب
فى الغراس بلا اذن الناظر
ولا وجه شرعى

غرس عرو والمذكور لنفسه بلاذن الناصر فلما نظر على الوقف فكيفه قلعه ان لم يضر فان اضر بقلعه
 الناصر باقل القيمين للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليترص الى
 خلاصه كما في الاشياء وغيرها اقول هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار
 والكروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الحياض وانما
 يحل للمتولي الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قاله احب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة
 فيها اما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اه كذا قاله في البحر واختصر المصنف
 في الدر المختار بقى الكلام فيما جرى به عرف اهل ديارنا من ان المستأجر اذا اراد ان يغرس يستأذن من
 ناظر الوقف حتى انه لو غرس بلاذنه ينارعه ويخصمه في ذلك اذ لم يكن مشروطا في عقد التواجر
 وينبغي ان يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا بالمشروط
 شرطا مع انهم شرطوا الحصة اجارة الارض ببيان ما يزرع فيها او يغرس او تعميم الاذن بان يزرع
 او يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل * (سئل) في ارض وقف حاملة لغراس جاري ملك زيد
 وفي مشتمسكته وتواجره بالتعاطي من مدة تزيد على خمسين سنة وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة
 الوقف فغرس فيها اشجارا بماله افسه بلاذن المتولي فهل له ذلك ويكفون الغراس للغراس
 (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسماعيل رقل في ارغى قرية عليها في كل سنة مال متطوع
 يدفعه اهلها للملك على القرية على طريق المخرج الموطف من مدة تزيد على مائة سنة وتصرف اهلها
 في اراضي القرية بالبيعة وغيرها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي وبني بيعة بها
 تسكنه ورقت الاراضي الاخرى على التسكنه ويدفع نظار الوقف في كل سنة لمن فوضت اليه القرية
 المخرجات الموطف كما كان قبل شرائها لها وتصرف النظار بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد
 من فوضت اليه القرية مطالبة زراعي الاراضي المجاورة في الوقف بالتسم لجهة زراعي ان الوقف على هذه
 الصفة غير صحيح فهل الوقف المزبور صحيح وايس لمن فوضت اليه القرية مطالبة الزراعي بالتسم وانما
 له المبلغ المعين على الاراضي المزبورة الجواب نعم اقول وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الخيرية واما
 الاراضي التي حازها السلطان لبث المال ويدفعها لئلا يناس مزارعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع
 اليد الذي تلتها اشراء او ارضا او غيرها مما من اسباب الملك انها ملكه وانه يؤدي نواحيها فالقول له وعلى
 من يخصمه في الملك البرهان ان يحدث دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك
 لسكينة وقوعه في بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا المحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين
 والله اعلم اه وهذا يقع في بلادنا كثيرا ايضا ونقاط فيه كثير فجزاه الله خيرا على هذا التنبيه
 قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالفلاحين والفصل والمخراج واجرة السكن واجرة المثل في الكرم وغيره
 يؤيد ما اقتنينا في دعوى من خصوص بستان الجمعي وحوادث المجاري ذلك في رفق الجامع الاموي
 ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جذهم فما قاله الواقف في كتاب وقفه انه رفق
 وحسن جميع القرية القلاية المشتملة على اراضي كذا وكذا ومنه عامرة برسم سكنى فلاحيهما ويحيط
 بهما ويحيط بها كلها حدود اربع وذكرها ثم ان الفلاحين سكان القرية غرسوا اشجارا وكرموها وعمرها
 بونا بلاذن من المستحقين قبل لهم ذلك وهل الدمنة داخله في الوقف مع جميع ما حوته الحدود الاربعة
 من جبل وسهل ووعرو هل يلزم الفلاحين اجرة السكنى وهل لهم ان يعمر واقدرا زيدا على سكنهم ويلزمهم
 اجرة او يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحيهما اذنا لهم في السكنى بلا اجرة واذا كانوا يدفعون
 كل سنة قدر ما يسير اعوانه خراج عن الكروم والاشجار فهل يكون قبض المستحقين لذلك رضى منهم

مطلب

غرس في ارض جارية في تواجره
 وفي مشتمسكته فالغراس له

مطلب

اذا ادعى ذواليد ان الارض
 المخرجة ملكه فالقول له
 وعلى من خصمه في الملك
 البرهان

مطلب

في حكم غراس الفلاحين
 وتمرهم البيوت في قرية الوقف

عن اجرة الارض المحاطة بهذا الفرس أم لهم مطالبتهم بأجرة المثل عن الدقة الماضية ومما سبقتهم بها
قبضوا الجواب ليس للفلاحين بالقربة المذكورة أن يفرسوا أو يبنوا فيها من غير إذن شرعي فإن فعلوا
هن له ولاية الاذن شرعا مخيران شاءوا بقى ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أم يملح بمجهة الوقف وإن شاء
قلعه مجانا وما كان داخل في حدود القربة المذكورة حتى الدمنة فهو داخل في الوقف وجار عليه حكمه
فليس لأحد سكناء ولا أحداث عماره به بغير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في الدمنة المذكورة
أنها برسمه سكنى فلا حياها نعم هو وصف لها لا شرط وإذا كان كذلك فعليهم اجرة السكنى بمجهة الوقف
وأجرة مثل ما اشغلوه بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تنقطع الاجرة عنهم بما يدفعونه مما يسهونه وجار على
عليهم اجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل يتسام هذا عليهم من اجرة المثل
ويستوفى الماسي منها كتبه عمر بن الصبري الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا نحوه وفي آخره كتبه ابو الفضل
الشافعي الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما الدمنة فانه من جهة الوقف وليس قوله برسم سكنى
فلا حياها اذنا لهم ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كتبه محمد بن
حزق المحمدي الشافعي ثم ذكر نحوه أيضا وفيه والدمنة داخل في الوقف وليس لأحد أن يعمر قدر اثارها
على مسكنه وفي آخره كتبه محمد بن الناسخ المالكي ثم ذكر نحوه الاول وفيه والوقف شامل لكل
ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه مما هو داخل في الحدود وفي نسخة الوقف عليهم كتبه ابراهيم بن ابي
شريف الشافعي ثم ذكر جوابا آخر لنا طر على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الارض ومنعه من أن
يفرسوا شيئا فيها لا بطريق شرعي وله ان يقطع ما عرس بغير طريق شرعي مجانا ولا يجوز لأحد أن يحصى
الفراس ولا يمينه على ما يخالف الشرع والله اعلم كتبه زكريا بن محمد الانصاري الشافعي حواي كما
افاده شيخ الاسلام واضع خطه اعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطرابلسي المحمدي ثم ذكر اجوبة
آخر قربة من ذلك * (سئل) فيما اذا كان له نذر غراس قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف متحركة
وهي واضعة يد ما عليه بطريق الارث من اقرارها للمتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة
ويدفعون المحكر المرتب على الارض بمجهة الوقف بلا مراض ثم باعت حصه من الفراس من زيد وتريد
بيع الباقي وبما راضها ناظر الوقف في ذلك يريد اخذ شي من ثمن المبيع ويرغم ان البيع يتوقف صحته
على اذنه ويكلفها الى اظهار كتاب احترام يشهد لها وان قبلها بالامانة كية فهل البيع المزبور صحيح ولا
يتوقف صحته على ذنه وليس له تكليفها (الجواب) نعم * (سئل) في قرية جارية في اوقاف
برمتة ممتدة ولها زراع يزرعونها ويدفعون اجرة منها بمجهة الاوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية
والآن يمتنعون من دفع ذلك متمسكين بمجهة يأيدهم متفهمة أنهم ترافعوا الذي قاض شرعي مع احد
التولين على الاوقاف وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدراهم في القديم وان التاضي المترافع اليه عرف
ان القديم يترك على قدمه والحال أن ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره دون اجر المثل ينبغي
فاحش فهل يكون التعريف المذكور خيرا معتبرا والمعتبر في اراضي الوقف اخذ الانفع للوقف من اجرة المثل
أو القسم المتعارف (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان بيد زيد ارض جارية في وقف مسجد
يزرعها حطة ويدفع عنها في كل سنة زاطة واحدة بمجهة الوقف هي دون اجرة مثلها بنين فاحش
بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولي الآن اخذ قسم الزرع من الخس حسمما يؤخذ من الاراضي
المجاورة لها وهو انفع لا وقف فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم ما في الوقف فان فيه تحب الحصة
أو الاجرة بأي وجه زرعها او سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى ذلك استة رفقوى عامة المتأخرين فصولين
من ٣٢ * (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف اجرة ثقلار الوقف بمجهة له عن سنة كذا واقسمها

مطلب

لا يحتاج الى اظهار كتاب احترام
في غراس الارض المتحركة
ولا يتوقف البيع على اذن
الناظر ولا شيء له من الثمن

مطلب

المعتبر في ارض الوقف اخذ
الانفع من اجرة المثل أو القسم
المتعارف

مطلب

يجب في الوقف الحصة أو الاجرة

الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض استحقاقا وفي الظهيرة وغيرهما من الكتب فان عتقت الاجرة واقسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذي مات حصة من الاجرة بقدر ما عاش وان كنا نستحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط بحمل الاجرة اهـ ومثله في نزاهة المقتنين يبرى على الاشياء من الوقف ولو مات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجرة يكون ما وجب من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد موته لمجتمعات الوقف وهكذا المحكم لو كانت الاجرة بمجتمعة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في التماس وقال ملال غير اني استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لا ارد القسمة واجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد اقوام امروا ان يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبوا ورثوا اسماهم اليهم واخرجوا الدراهم على عددهم فان واحد من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه اهـ اقول ومنه يعلم حكم الامانات الواسلة لاهالي مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه وقد اقيمت بدفع ذلك لورثته بقية والله اعلم اهـ يبرى على الاشياء من الوقف * (سئل) فيما اذا اقر الموقوف عليه ان يزيد او يحرق يستحق ربيع الوقف دونته وصداقته على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا تصادق مستحق ووقف اهلى مع جماعة اجانب غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون من ربيع الوقف الحصة وقد راسب ما من وثلاث سبع من سبعة اسباع وكتب بذلك صل وصفت مدة ثم مات اثنان من الجماعة عن اولاد ومات الباقيون عن غير ولد ويزعم اولاد الميتين ان حصة ابويهم مع حصة الباقيين من ربيع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة (الجواب) نعم قلت فان كان الواقف جعل ارضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز فاذا اقر زيد لهذا الرجل هذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للاسكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي اقربه زيد للاسكين والنصف لزيد بنصف من باب الرجل الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه وعلى رجل آخر * (سئل) فيما اذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على ان ربيع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب واثنين من ذرية الواقف لكل واحد حصة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه (الجواب) نعم ونقلها ما في الخصاص المتقدم وبمثله اقر الخبير الرمي نقلها عن الناصبي والتمارخانية ومثله في الاشياء من الوقف لان الاقرار حجة قاصرة اهـ وفي الاشياء اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه هكذا اوانه يستحق ربيع دونته وصدقة فلان مع في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على ان الواقف رجع عن شرطه وشرط ما اقربه المقر ذكره الخصاص في باب مستقبل واطال في تقريره اهـ اقول وفي آخر الاقرار من التنوير والدراختار اقر المشروط له الربيع او بصفة انه اى ربيع الوقف يستحقه فلان دونته مع وسقط حقه ولو كان الوقف بخلافه ولو جعله لغيره او انقطعه لا احسم مع وكذا المشروط له انتظار على هذا كما ترى الوقف وذكره في الاشياء وهما وفي الساقط لا يعود فراجه اهـ وبخاترة الدراختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو اقر المشروط له الربيع او انتظاره يستحقه فلان دونته مع ولو جعله لغيره لا وسجي آخر الاقرار اهـ اقول ايضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاص المقدمة ان المصادقة حصة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصادقة

مطلبه
اذا قسمت الاجرة المجتمعة بين
الموقوف عليهم ثم مات بعضهم
قبل الاجل لا تنقض

مطلبه
ما وجب من الغلة الى موت
المستحق لورثته وما وجب
بعد موته لمجتمعات الوقف

مطلبه
اقرار المستحق ان فلانا يستحق
الربيع دونته يصح

مطلبه
اذا مات المصدق له لا تنتقل
الحصة الى اولاده
قوله اقربه هكذا في النسخ
وصوابه بها كما لا يخفى اهـ
مصححه

مطلبه
اقراره بان فلانا يستحق معه
يصح في حق المقر دون اولاده

مطلبه
المصادقة تبطل بموت المصدق
لا بموت المصدق له بل تنتقل
الحصة لغيره

عليها الى من بعده من شرطه الواقف لان اقراره حجة قاصرة على نفسه ولومات المصادق له لا تنطلي
المصادقة بمعنى انه لا ترجع الحصة المصادق عليها الى المصادق لاقراره بأنها ليست له فترجع الى المساكين
لعدم من يستحقها ثم ان الخصاف فرض المساكين موقوفا عليهم بعد زيد المصادق كما مر في كلامه ومثله
يتناول فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكين فاذا تصادق زيد مع عمرو على ان
غله الوقف بينهما ثم مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذريته ولو كان الميت عمر المصادق
له رجعت حصته الى المساكين لا الى زيد لما قلنا ولا الى ذريته لان استحقاقهم بعدهم ولتتبعهم ثم نصارت
المسألة في حكم مسألة منقطع الوسط وصورتها كما في الاسعاف وغيره لو وقف على ولديه هذين ثم
على اولادهما ابدا ما تناسلوا فمات احدهما بن ابن يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي منهما والنصف
الاخر الى الفقراء فاذا مات الولد الاخر يصرف جميع الغلة الى اولادهما لان مراعاة شرطه لازمة وهو
انما جعل الاولاد الاولاد بعد ائراس البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء اه
نعم اذا كان اولاد زيد فقراء يصرف اليهم الفقراء على ما مر في الباب الاول في ان ما قد مناه عن
التنوير وشرحه من ان الاقرار بالنظر كالاقرار بالبيع يقتضي ان الشروط له النظر لو تصادق مع آخر على
انه يستحق نصف وظيفة النظر مثلا لا يؤخذ باقراره مادام ما حيين فومات المصادق فالحكم ظاهر
وهو ان المصادقة تبطل وتثبت وظيفة النظر كلها من بعده من شرطه الواقف واما لومات المصادق له
فهى مسألة تقع في زماننا كغيرها وقد تناسلنا منها مرارا ولم نرفها انما صيرعنا والذي يقتضيه النظر بطلان
المصادقة ايضا كالمومات المصادق ان لا يمكن ان يقال هنا بان قال حصة النظر الى المساكين اذ لا حق لهم
في وظيفة النظر فيعين الاول بطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصة الى المصادق - واخذة له باقراره
وانما يوجهها القاضي لمن اراد من يستحقها من اهل الوقف لاننا سمعنا الاقرار بناء على ان الواقف يرجع
عما شرطه بشرط ما اقربه الموقوف كما رجع عن الاشياء وحيث لا يصير مكان الواقف شرط النظر اهـ واذا مات
احد الناطرين المشروط اهـ ما اقام القاضي بدله آخر فكذا عاينا هذا ما ظهر الى والله اعلم * (سبئل)
فيما اذا كان زيد قد استحقاق معلوم في وقف جده فاقرز زيد في صحته بأن القدر المزبور من غلة وقف
جده له في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه وزمه الاقرار له بذلك وتصادق على ذلك تصادقا
شرعيا مقبولا منه بالذمة شرعية ثم بعد ذلك اقرز زيد المزبور ان غلة الوقف المرقوم له في المدة
المرقومة ولم يصدق عمره والتمس له الاول ولا اجازة فهل يكون الاقرار الاول معتبرا دون الثاني (الجواب)
نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفه وزمى الاقرار له به قال الزمته بذلك
وجعلته كائن الواقف والذي جعل ذلك للقر له قلت وكذلك ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان
ابن فلان هذا عشر سنين اولها عشرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلع شهر كذا من سنة كذا وفي بأمر حق
عرفه وزمى الاقرار له به قال الزمته ذلك واجعل الغلة للقر له مادام حياة هذه العشر سنين فان مات المقر
قبل ذلك ردت الغلة الى من جعلها له الواقف بعد المدة ردت فان لم يمت الموقوف في السنين العشر انقضت
قال ترجع الغلة الى المقر له ابدا مادام حياة فاذا مات ردت بها الى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل
الموقوف عليه قرأ ان الوقف عليه وعلى رجل آخر اقول قوله ترجع الغلة الى المقر له هكذا رأيت في غير هذا
الموضع معزيا للخصاف وكذا رأيت في نسختي كتاب اوقاف الخصاف ثم راجعت نسخة اخرى فرأيت كذلك
وهو مشكل اذ مقتضاه ان التقييد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو اقر رجل بألف مؤجلة
وصدقه الرجل ويظهر الى ان الاصل ترجع الغلة الى المقر بصفة اسم الفاعل بدون لفظة له وان لفظة له
من زيادة النسخة قرينة قوله ترجع والا لالتحق لان الغلة في المدة كانت للقر له لم تخرج عنه حتى ترجع

مطلب
مسألة منقطع الوسط

مطلب
في بيان المصادقة على وظيفة
النظر

مطلب
تصادق على غلة الوقف مدة
معلومة ثم تصادق مع آخر لا تصح
الثانية

اليه بعد المدة ولما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعد ما لان الاقرار تم قبضها ومجهل ان يقال
ان الجار والمجور في له متعلق بالمقر بصفة اسم الفاعل والضمير في له عائدا على الشخص الا ان المقر له
اي الذي اقر له عند المقر والمحصل انه اذا قرى المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الجار والمجور
نايب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المذكورة فتأمل والله تعالى اعلم (تنبية)
قال العلامة الميرى بعد عبارة الاشياء المارة اغتر كثير من اهل العصر بهذا الاطلاق واقترب وط
الحق بمجرّد لا قرار والحق له وبأن السقوط عقيد قبيح يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص
اقر قال غلة هذه الصدقة لفلان ابن فلان هذا دوني ودون الناس جميعا امر حق واجب ثابت لازم
عرفته له ولزمني لا قرار له بذلك قال نعم اما دقه على نفسه والزم ما اقر به هذا الرجل مادام حي الجوار
ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اه ونؤخذ
من هذا ان الناضي لو علم ان المار بما اقر بذلك لاخذ شي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي
يستبدل بالوقف ان ذلك الاقرار غير معقول به لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه مما قاله الامام الخصاص
وهو الاقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة الا بالله اه كلام الميرى للخصاص والى ذلك يشير ما مر عن
الدر المختار من انه لو جعله لغيره او لصفة لا لاحاد في صحيح وفي اقرار الاسماعيلية في امرأة اقرت بأن فلانا
يستحق ربع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بقيت انها قبضت منه ما قام معلوما فأجاب بأنه
باطل لانه يسع الاستيفاء في المدة وموقت الاقرار بالمال في الميرى والطلاق قولهم لو اقر بالمشرط لدرج ان
يقضه فلان دوني صحيح ولو جعله لغيره لم يصح في سبيل الله فان الاقرار به موضع معاوضة قال المؤلف
مسألة في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف انه وقف جده على ذريته واقام على ذلك بذكر وقضى القاضى
بها وبعد هذه اقر المذنب الميرى بانه لا حق له في الوقف لم يورثه بل يملك القضاء المذكور الجواب بغير
اقراره في حق نفسه وبسطة حقه من بربع الوقف واما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من الاستحقاق
فتاوى ابي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما قبل الاقاط وما لا يقبله من هذه المسألة منه
ثم لا لان هذا محض اقرار لا لاقاط حق والله اعلم قول مريح ابن نجيم في تلك الرسالة اخذ بما في الخاتمة
بأن الاستحقاق لا يسهل على الاستقاطوبه اتي الخبير الرمي في فتاواه ان كتاب الوقف فيتمين حل ما اقر به
المعقب ابو السعود على ما قاله المؤلف من انه محض اقرار اى اقراره بانه لا حق له في الوقف ليس اسقاطا
حتى وان قبل هو مجرد اقراره بقبض الله من اجل في دعواه في واخذ به وحده والله تعالى اعلم * (مسئل) في
وقف اهل مشيئة على عذرات قبض ناظره اجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقفه
تقديم المارة وطلب مسحة والوقف استحقاقهم من المارة وض المذكور فهل يسوغ لهم (الجواب)
حيث لم تكن عذرات الوقف محتاجة للمارة ولم يشترط الواقف في ائتمار المارة يسوغ للمستحقين ذلك
وليس للناظر ان يذخر شيئا عند عدم الاحتياج كما في الاشياء وان كان كتاب الوقف وعبارتها فقد استغنى
لواقف اذ شرط تقديم المارة ثم الغاضل عنها للمستحقين كما في الواقع في اوقاف القاهرة فانه يجب على
الناظر ان يسلك قدر ما يحتاج اليه المارة في المدة بل راسا كان الا ان لا يتجاوز الموتوف الى المارة على
القول الحق والفقيه وعلى هذا في فرق بين اشتراط تقديم المارة في كل سنة والله كوت عنه فانه مع
السكوت بتقديم المارة عند الحاجة اليها ولا يذخرها عند عدم الحاجة اليها مع الاشتراط تقدم عند
الحاجة ويذخرها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل السائل عنها لافرا نعم اذا شرط
الوقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يذخرها عند الاستغناء فعلى هذا يذخر الناظر في كل سنة قدر المارة
له وتماهه فيها قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه ابو الليث هو القول المعتمد المختار للفتوى في المذهب

مطلبه
لا يستطاع الحق بمجرّد الاقرار
خلاف لما اغتر به كثير من
اهل العصر

سطح
المسألة على الاصل
بدل باطله
مطلب
أثبت انه وقف جده ثم اقر انه
لا حق له فيه سقط حقه وحده
مطلب
الاستحقاق لا يستطاع لاشياء
مطلب
لهم طلب استحقاقهم اذ اشر
الواقف تقديم المارة لم يكن
الوقف محتاجا للمارة

كل في جامع المضمرات اه جوى * (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط
الوقف واحتاج المسجد لتعمير ضروري وغله الوقف لا تفي بالصرف للجميع واذا قطع على المذبح كورين
يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف
شرط الوقف اول بشرط الا اذا كان مما لا يمكن تركه عمله لضرر بين كالا امام ونحوه فيعطى معها واما
ماليس في قطعه ضرر بين فانه لا يعطى زمن العمارة اذا لم تقف بالصرف للجميع مع العمارة * (سئل)
فيما اذا ضاق ربيع مدرسة وللمدرسة مدرس ومطول وكاتب ومعتد وقارئ حديث وقارئ ما تيسر فكيف
يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالميا تقيد و كانت تعطى
بغيره اذا لزمه ايدفع له المشروط ولا يكون المدرس من ارباب الشعائر الا اذا لزم التدريس على حكم
شرط الوقف والمتولى من ارباب الشعائر والكاتب من ارباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وبقية
الاسواق من ارباب الشعائر كذا أفنى المهمندارى وفي الفتاوى ارحمة سئل في وقف مسجد عامر ضاق ربيع
عن ارباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن وغيرهم وعن ارباب وظائفه من يقدم اجاب يقدم ارباب
الشعائر الذين هم اقرب الى العمارة اذا باشروا العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية
ويصرف اليهم ما شرط ثم الى المباشرين كما نص الوقف من سائر ارباب الشعائر كما المتولى ثم من ارباب
الوظائف كل في البحر عن الحاوى القدسي وفي الاشياء ايضا اه وفي فتاوى السكارى وفي عن الحاوى
سئل هل يتقدم الامام والمؤذن في الصرف على مؤذن الا يتم وعلى الا يتم مع ان الوقف عين لكل قدرا
اجاب هذه المسئلة لم تقف على من نص عليها الا بعض من الخفية ونصه والذي يتقدمه من ارتفاع
الوقف عمارته ثم ما هو اقرب الى العمارة واعمل للمصلحة كالا امام المسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليهم الى
قدر كفايتهم ثم السراج واللساط وكذلك الى آخر المصالح لكن قد هذه الكلام بمذلل قوله هذا
اذا لم يكن معناه ان كان الوقف معناه على شيء يصرفه اليه بعد عمارة البناء اه فقطضي كلامه ان الترخيم
المذكور لا يربى الشعائر محله اذا كان غير معين كما لو وقفه على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير
تعيين اما اذا عين وجعل لكل شخص قدر ما يلزمه فلا يتقدم احد يدل على ذلك قوله بصرف اليهم الى
قدر كفايتهم لانه اذا كان هذا التعيين انما يصرف اليهم ما هو المأمور والله اعلم اه وقوله بعض من الخفية
مراده صاحب الحاوى ولم أر احدا حرره هذا الخبر الحسن فعليه به فانه نفيس جدا أقول حاصل هذا
ان تقديم بعض ارباب الشعائر على بعض انما هو فيما اذا لم عين الوقف لكل واحد قدرا معينة فانه يتقدم
من هو اعلم مصلحة اما اذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم بعض على بعض لا يتأتى فيما اذا
كان ربيع الوقف يكفي الجميع بل فيما اذا ضاق عنهم وحيلت فلا بد من تقديم بعض على بعض سواء كان
الوقف معين او لا فيقدم من هو اقرب الى العمارة ان من يلزم من قطعه تعطيل المسجد كالا امام والمؤذن
ونحوهما وكذا مدرس المدرسة التي تعطى بان تطاعه بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد
ذلك سؤالا مع جوابه للشيخ قاسم الدنوشري وفيه بيان ان قول الحاوى هذا اول ما يمكن معناه المرجح
لقوله بصرف اليهم قدر كفايتهم لا الى اصل المسئلة وصورة السؤال مع جوابه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى * وسلام على عباده الذين اصطفى * وبعد فقد رفع اعلى الاسلام * الاثمة الاعلام * سؤال على
سان اهل الحرم الشريفين * والمقامين المتدينين * وهما يفيدوا السلام * ادام الله تعالى
الاتقياد اليهم والاستسلام * في واقف شرطي كتاب وقفه خطيبا واما مؤذنين وبواين وخدمة
ومدرسين من المذاهب الاربعة وطابة وقراءة وغير ذلك ثم شرطي كتاب وقفه المذكور اذ ضاق ربيع
الوقف عن المسارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للمربين الشريفين والحال ان الوقف عين لكل

الامام والمؤذن والفراش
ملحقون بالعمارة فلا يقطع
عليهم

مطلب
ماليس في قطعه ضرر بين
لا بد من العمارة

مطلب
في ارباب الشعائر ومن يقدم منهم
مطلب

فيما اذا ضاق ربيع المسجد عن
ارباب الشعائر

مطلب
فيما اذا شرط الوقف لكل قرا
معينا وضاق ربيع عن

الصرف الى الكل

من المذكورين قد راعينا ما شرط للمحرمين الشرعيين قد راعينا ما فعل اذا ضاق ربيع الوقف على المحكم
 المذكور تقدم جهة المحرمين بما شرط لهم مما لا بشرط المذكور او يلغى هذا الشرط ويسوى في هذا
 الوقف بين جميع المستحقين من اهل المحرمين وغيرهم ام تقدم ارباب الشعائر بما شرط لهم وان شرط
 الواقف تقديم المحرمين اقولنا ما جورين انا بكم الله تعالى الجنة آمين . المجواب الحمد لله رب العالمين
 وبزدي على قال في المحاوي القدسي من كتاب الوقف ما لفظه الذي يسد آية من ارتفاع الوقف
 عمارته شرط اولاً ثم ما هو اقرب للعمارة واعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للدراسة يصرف اليهم
 قدر كفايتهم ثم السراج والناسط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشياء
 والنظائر من كتاب الوقف ظاهر هذه العبارة ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والقراش ومن
 كان معنهم لتمييزه بالسكاف وظاهرها يفيد ايضاً تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند
 الضيق لانه جعلهم كالهـ مارة ولو شرط الواقف استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر بشرطه وانما تقدم أى
 العمارة عليهم فكذلك اه ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى وعلى مقتضى ما افاده من ان عبارة المحاوي
 تقدم ان ارباب الشعائر تقدمون على غيرهم من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب
 ان يقال تقدم ارباب الشعائر في هذا الوقف المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء ارباب الشعائر
 غيرهم لا تحرم ارباب الشعائر السكافية ومع ذلك انبغى شرط الاستواء فالغاية في حالة تقديمهم فيها
 بالسكافية وهي حالة شرط تقديم اهل المحرمين عليهم بقية ان لا يفضل شيء لارباب الشعائر عليهم بالاولى
 ثم توقف فيما افاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض ما لا يخفى احوال الله بقاءه وحاصل توقفه انه قال لان سلم
 اولاً ان يقاس حكم ارباب الشعائر على حكم العمارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة شعائره ليس
 كانه ظاهراً ببقاء عينه ليقاس عليه الا ترى الى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم العمارة على غيرها وان شرط
 تأخيرها من قولهم لا نالوا تعبرنا شرطه ادى ذلك الى اضمحلال العين الموقوفة في حدود الامر على ما قصد
 من الوقف بالايمان لقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الاشياء من تقديم ارباب الشعائر
 على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمارة قياساً مع الفارق
 وتفسير اسلمه فالشيخ قد اذعن بعبارة المحاوي وجهه ما لا يلا على ما ادعاه مع ان الظاهر من تمة كلامه
 يتنافى ما ادعاه الشيخ وتمة عبارة المحاوي هو انه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا اذا لم يكن معيناً
 فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء اه كلام المحاوي والظاهر من هذه التمة
 انها قيد راجع لاصل المسئلة فيفيد كلام المحاوي ان تقديم ارباب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة
 مخصوصة وهي ما اذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى لكل مستحق اما اذا عين لكل قدر معين فلا يصلح
 ان يكون كلام المحاوي دليلاً على هذا المدعى هذا حاصل ما افاد المتوقف في كلامه ويمكن ان يجاب
 عن التوقف الاول بان يقال ان المنظور اليه في تقديم ارباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس
 هو كونهم حكم العمارة من كل وجه وانما هو من حثية اشتراكهم في عموم النفع بالنسبة الى بقية
 المستحقين وان تفاوت النفع بين العمارة وارباب الشعائر فلما اشتركوا في عموم النفع بالنسبة الى الغير اشتركوا
 في هذا الحكم وهو تقديمهم على الغير وان شرط الواقف خلاف ذلك من استواء او تقديم واذا تأملت كلام
 المحاوي القدسي وجدته شاخصاً على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بان اسم الاشارة
 الواقع في تمة كلام المحاوي وهو قوله هذا اذا لم يكن معيناً الخ ليس راجعاً لاصل المسئلة ليكون قيداً
 لها وانما هو راجع لا قرب له كور في كلامه وهو قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان محل
 تفويض امر الصرف للذولى اذا لم بشرط الواقف قد راعينا ما فعل اما اذا عين فانه يتبع شرطه

مطالع
 فيما يجتبه بعضهم في كلام
 صاحب الاشياء في وجهه
 الشعائر كالهـ مارة

مطالع
 في الجواب عن كلام الاشياء
 وبان معنى كلام المحاوي
 القدسي

وقد اجمع عن هذا الامام الزاهد في كتابه فنية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للدرس والمعلم والامام ما نصه الاوقاف في بخاري على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا فالتيم ان يفضل البعض ويحرم البعض اذ لم يكن الوقف على قوم يحدسون وكذا الوقف على الذين يتلفون الى هذه المدرسة وعلى من علمهم الا وعلى علماءهم يجوز لهم ان يفضل البعض ويحرم البعض اذ لم يكن الواقف قد مر ما يعطى كل واحد اه فلهذا المارة وهي قول صاحب الفقيه اذ لم يعين الخ ازاله للبس واوضحت لكل فقه من هذا من هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما تقدمناه من ان المنظور اليه من جهة بلاني في وجه تقديم ارباب الشعائر على غيرهم انما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد باقامة شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه من ما اذا عين الواقف قدرا من المال لكل وبين ما اذا لم يعين بخلاف تقويض امر لتصرف للتولي بان عرض الواقف يختلف فيه بين ما اذا عين لكل قدرا معين او بين ما اذا يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكيفية العمل بعد التغيير الواقع بالوقف الحق قاسم الدنوشي المحقق في شرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩ و الحمد لله وحيد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه آمين (مسئل) في دار جارية في وقف اعلى وحفظها مأكلة من زمن واقفها ثم بعد ذلكها ويريد الناظر اعادته من امره ما على الصفة التي كانت عاملا من واقفها وتريد الامور به فهل له ذلك (الجواب) نعم وانني بالمشكلة التحاوي في كتابه عنه السكازوني في كتاب الوقف وبه في الخبر ايضا قيل الورث والاول وفي الحيرة من الوقف ايضا في الوقف المدة للاسنة فلان اذا عرفت صهر عده العلماء الاشقة هل يجب عمارة من اجرتها احاطت بعمارة من اجرتها فانه حوا وجوب المارة في الاوقاف على الدفعة التي كانت عاملا من الواقف حتى قالوا انبساط والحجرة في الحيطان ان لم تكن في زمنه لانه لا يملك ولا يعمل اه (مسئل) في الساطر اذا عرفت دار الوقف عمارة غير ضرورية وغير لازمة فمقدورها من نقش ومصب يدون خط ومصلحة ولم يكن الوقف فهل مثل ذلك ولا يمكن في ذلك اسكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على من ينفق الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما لتحقق العمارة عليه بقدر ما بقي من الوقف على الصفة التي وقفه الى ان قال وبه اعلم ان عمارة الاوقاف وباداة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا يجوز الا برضى المستقرين وظاهر قوله بقدر ما بقي الموقوف على انفسه منع البساط والحجرة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا يصح وبالله افي الخبر ان لم يوقفه القوي في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعرفهم بما عمارة ولا يمكن الناظر اذن له في شيء منها فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم ياذن الناظر له في ذلك ام لا وهل الناظر الرجوع على المستأجر المذكور اي بالاجرة ام لا فاقول افي سبدي الجدي شيخ الاسلام محمد الدين بان اعم عمارة المذكورة تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين ان يقللها جهة الوقف بقيتها مخلوعة او يكلف المستأجر قاطبا وتسوية ارض الوقف فيعمل الا تقع الاوقف والله الموفق لسان المحكم من احوال الفصل الثامن عشر في الاطارات (مسئل) فيم اذا اذن مقول وقف لمستأجر مستقل من مستغلات الوقف بتمير ما سكنان ضروريا ويرجع عنهم من مفعلة الاوقف والصرف على ذلك من ماله فيكون مرصدا له على الوقف فعمد المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدرهم مصروف للمثل ويريد المستأجر الرجوع الى الاذن بما صرفه بالاذن اشري فهل له ذلك (الجواب) نعم ومرة لها عن الفقيه وغيرها في فتاوى الشيخ اسماعيل ما نصه العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة له ان ثبت في وجه الناظر الا ان على الوقف به دعوى صحيحة شرعية اه قول وقيل في السؤال بقوله ما كان ضروريا بالمعنى فتاوى الشيخ اسماعيل ايضا في جواب سؤال ان الاذن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

البراض والحرق في المحيطان
لا تمل لا اذا كانت زمن
البراض

اعمال الطائر بحار و در و در

زيادة الحارة على ما كان
من الوقت لا يجوز الا بمرمي
عاش

لا يغفل البياض والحجره من
الوقوف الخ

امر المستأجر بلا اذن والتأخير

از جوی علی الشاطر برصده
 مذی عمره باده

مما لا يبرهن ضرورة لالتزام
الوفاة

زيد من قبل الناظر وان ما يصرفه على العمارة المزبورة يكون مرصدا له على الدار غير معتبر كونه غير
مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تكون العمارة المزبورة ملكا للعمير يصح بيعها او فناءها ولم يقيد
المؤلف هنا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر ان اذن المتولى يكفي لان ذلك كعميره
بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانة على الوقف كما سيأتي في تقريره في الباب الثالث عند
الكلام على مسائل الاستدانة * (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف للعمير الضروري
ولا يمكن في الوقف مال حاصل فيتم منته ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مستقلة باجرة مخجلة تصرف
في تعميرها فاذن ناظره لزيد بتعميرها من ماله ومعه ما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعدما اذن القاضي
الناظر المرقوم بذلك تعمير زيد من ماله ليرجع في مال الوقف واشهد على ذلك ثم انبت ذلك بموجب
حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم * (سئل) في خان جاري
وقف برقي في تواجر زيد من متوليه مدة سنة باجرة معلومة تحمل عليه في نصف السنة قد حلت الاجرة
واحتاج الخان للتعمير الضروري واحتج المتولى من تعميره منها او يكلف زيد تعميره من مال نفسه ام يحل
له مرصدا على الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم
المتولى تعميرها من مال الوقف حيثما له مال موجود * (سئل) فيما اذا كان رجلين بائع معلوم
من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفا باذن المتولى في تعميرها الضروري بطريقه الشرعي قد دفعته عند
البيع باذن المتولى لدى حاكم شرعي حكم بعهدة ذلك رازم - رد ذلك بدون اذن القاضي موافقا
لمذهبه ثم اقرت لدى بيعة شرعية أن المبيع المذكور لا وجه لزيد يستحقه دون الاخر اهامه فيه وان
اسمها في صلح الدفع عارية وصدفها زيد على ذلك فهل يعمل باقرارها المزبورة بعد ثبوت شرعا (الجواب)
نعم * (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين
قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة ويأخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار كانت في تواجر جده مورثة وله عليها
مرصدا وان ما قبضه من اجرتها ائذ ادعى ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد المزبور
الموروث له عن جده والباقي صرفه في تعميرها في المدة ككل ذلك بدون اجارة لها من ناظر الوقف
ولا اذن منه في التعمير ولا وجه شرعي ويريد الناظر تكميله برز الخان لجهة الوقف والحال أن الاجرة
اجرة المثل او مقاصته به من المرصد بعد ثبوتيه فهل لناظر ذلك ولا ربح للمرصد ولا يجب له ما صرفه في
التعمير بدون اذن شرعي (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا
له على دار وقف ثابت له بوجه الشرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وتريد ورثته حبس المأجور
لاستيفاء مرصده ولا يمكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضروري
باذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري
ولما مال في الرقف ولا من يستأجرها باجرة معجلة فاذن ناظره لزيد بتعميرها والصرف عليها من ماله
ليرجع به في مال الوقف بعد اذن القاضي العام لئلا يظن بذلك تعمير زيد وصرف مبلغا معلوما اثبت بوجه
الناظر لدى نائب القاضي غلب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتوقعها فحكم بجهة ذلك
وازم الناظر بدفع المبلغ زيد قد دفعه له باذن النائب ايرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك
وبأنه غير متبرع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم
* (سئل) في ناظر وقف اذن لزيد المساجد دار الوقف المزبورة بان يصرفها فقصر اثم رجع عن الاذن
ونهاه عن العمارة لما رآه ناظر من الخط والمصلحة لجهة الوقف وعلم زيد بالنبى وارجوع عن الاذن فلم
يتعمه وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد الناظر ان يكلفه رفعه حيث لا يضر رفعه بالوقف فهل له ذلك

مطلب

اذا لم يقيد العمارة بالضرورة
تكون ملكا للعمير

مطلب

في اثبات المرصد والتعمير
باذن الناظر

مطلب

في دفع المرصد لصاحبه باذن
المتولى

مطلب

اقرت بأن المبلغ المرصد لزوجه
لاحق اهامه فيه

مطلب

لا ربح للمرصد ولا يجب له
ما صرفه في التعمير بلاذن

مطلب

اصحاب المرصد حبس الدار
لاستيفاء مرصده

مطلب

في اثبات المرصد للناظر

مطلب

اذن له بالعمارة ثم نهاه فعمير
قصر يكلف برفعه

(الجواب) نعم اذا لم يضر رفعه بالوقف وان ضرت بما كرهه الناظر لجهة الوقف من روعا من مال الوقف وقيل هو المبيع لماله فليتر بص الى خلاصه * (سئل) في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قناة ماء مختصة بها جارية فيم لها القرية جارية مع جميع أراضيها وبيوتها في وقفين وتيمار لكل حصه معلومة في ذلك فتمتد بعض البيوت واحتاجت القنطرة للتعزيل فهل يكون تعمير ما انهدم من البيوت وتعزيل القنطرة على جهات الاوقاف والتيمار بحسب الحخصص (الجواب) نعم * (سئل) في بستان مشتمل على جذر قديمة محيطة به وحق شرب جاز ذلك كذلك في وقف أهلي وعليه عشر وتحتاج جذره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيل طريقه ويحتاج الى تحديد نصب وله مستاجر فهل يكون ماذكر على جهة الوقف دون مستأجره (الجواب) نعم * (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في تواجرجل ساكن فيها يعمرها من اجزها ويريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من اجزها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكثر الدار ويستعين بالكرعاء على عمارة الدار لا بالشجرة كذا في البحر عن الظهيرية * (سئل) فيما اذا استدان رجل بادن متولى الوقف دراهم لامارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما شرح به في البحر وغيره وأفتى به الخبير الرمي أقول وبأن في تمام ذلك في أوائل الباب الثالث * (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال فمحصريهات في زيدنا طرمارأخته وأخويه فتمت بائني ريد مع أخوته على أن يسكن زيد وأخته في دار مبنية من هياوسكن كل اثنين من الاثنين في دار من الدارين الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدار للتعمير وكان اثنين عشر فرش يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمرون ربيع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهمت الدار التي مع زيد وأخته وكلفت تعميرها ترديد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ربيع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم * (سئل) في علوجار في ملك زيد وقته سفل جار في وقف بركة كسبر بعض أخشاب السفل فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسألة في الخبيرية من الوقف * (سئل) في وقف بركة وقته واقفه على مبرات سبتها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكون لذرية فدفع الناظر المبرات لمستحقها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصدت الذرية على أن اعمارة الزبيرة حتى وصديق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصديةهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في تواجرجل ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجارة عن أولاد فأنفذت الاجارة ويريد المتولى تكليف أولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت اجرة المنزل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول وكأنه بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصدة من الاجرة فدصاربه المرصدة تسطا ومؤجلا وقد أفتى في الفتاوى التاجية في مثل هذه الصورة بأن المتولى يجبر على دفعه حالا اذا طالبه المستأجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالناجيل صرح بذلك شيخ مشايخ الخبير الرمي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اهـ لكن أفتى الشيخ اسماعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بأنه ليس للمستأجر أخذه حالا حيث رضى بتأجيله وتقسيمه كل سنة كذا اقتضاه من الاجرة وعليه يقتضى كلام المؤاب فليتبأ قبل (سئل) في دارين موقوفتين للسكنى لا للاسكان يريد أحدهما وقف عليهم اعارة ماله من حق السكنى في دارين المذكورتين فهل له ذلك (الجواب)

مطلب
تعمير بيوت القرية وتعزيل
قناتها على جهات الاوقاف
والتيمار بالحخصص
مطلب
التعمير والتعزيل والنصب
على الوقف دون المستاجر
مطلب
لا يتابع شجرة الوقف لاجل
التعمير بل تؤجر الدار وتعمير
مطلب
اذا استدان لامارة بمراجعة
لا رجوع له بالمراجعة
مطلب
تعميرها على السكنى في دور
الوقف وتعميرها من ماله من
الامارة على اثنين عشر قرشا
مطلب
تعمير أخشاب السفل الوقف
على الوقف لا على صاحب العلو
مطلب
يعمل بتدقيق الذرية الناظر
على عمارة الوقف
مطلب
للاظر أن يقتطع جميع المرصد
من جميع الاجرة
مطلب
يجوز للوقوف عليه سكنى الدار
اعارة لا اجارة

نعم لمن له حق السكنى في الدار أن يسكن غيره بطريق المارية دون الاجارة لان المارية لا توجب حقا
للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة كما في الاسعاف والبحر وغيرهما * (سئل) في دار
معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم ساكنون فيها فساخر شخص منهم وغاب مدة باختياره
من غير أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة راعيا أنهم
سكنوا جميع الدار ويريد أيضا إيجار حصته من الآن وقبض أجزائها فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم * (سئل) فيما إذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي فغاب عن بلدته وهو بالغ
ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب
وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في درجته وتقديم الأقرب للمتوفي
وفي درجة زيد جماعة من الذرية الموقوف عليهم فهم من هو أقرب للمتوفي من غيرهم فهل إذا شهد عدلان
بموت أقاربه ببلدته يقضي بموته وينتقل نصيبه من ربيع الوقف للأقرب اليه من أهل درجته (الجواب)
نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقاربه في بلدته على المذهب كما في التنوير وفي البرازية تسعون سنة قال
الصدر الشهيد وعليه الفتوى * (سئل) في بيع الحصة الشائعة من الغراس المستحق للبقاء في أرض
الوقف من غير الشريك فيه وبدون تعديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا (الجواب)
نعم يـكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أن في يد الملائكة على أفندي معنى السلطنة المملكية سابقا
وكذلك العلامة القرطاشي وغيره وهو المعتمد كما حذر العلامة قاسم أقول سيأتي الكلام على هذه المسألة
في أوائل البيوع * (سئل) في أشجار مثمرة يانعة جارية في وقف جامع قائمة في أرض الوقف
تعمد رجل وقامها ونصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم قطعها ويعز بعد ثبوت ذلك
شرعا (الجواب) حيث قطعها ونصرف بها يلزمه قيمتها بأرضها يوم قطعها لأنه ألتف غير المثل في الأشجار
والخشب والمحطب من ذوات القيم كما في العمادية والقنواي الهندية ولما لم تعزير بها يلق بحال لأنه
تعاطى معصية لا حذفها قال في الأشباه وكل معصية ليس فيها أخذ مقدرة فيها التعزير رجل قطع شجرة
في دار رجل بغير أمره فخير صاحب الدار أن شاء ترك الشجرة على القاطع وعلمته قيمة الشجرة قائمة لأنه
ألتف عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن
فضل ما بينهما خاتمة من الغصب رجل قطع أشجارا ناسا في كرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بأن يقوم
الكرم مع الأشجار المقلوعة ومع الأشجار التي هي غير متلوعة فيضمن فضل ما بينهما مازارية * (سئل)
في ساعه ترك وادعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بل مانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة
سنة وهم بالغون مقيمون في بلدة الوقف هم ونظاره وقد منع الساطع أن أعز الله أنساره سماع الدعوى في
غير عين الوقف التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف ساطع
فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة للمنع الساطع (الجواب) نعم لأن دعوى الاستحقاق من
قبيل الملك المطالب لاهي في نفس الوقف المستثنى بالسماع إذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه فـكون
الدعوى به سكا الدعوى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه يجوز هبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لأنه
ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الأشباه من أقول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وإن لم
يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات المالية إلى أن قال والوقف قال العلامة
الحوي المراد منافع الوقف والافارقة الوقف لا تملك عندنا لأن الملك في الوقف يزول عن المالك لا إلى
مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو عيننا اه * (سئل) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد
ناظر وقف هي قدر استحقاقه في الوقف أحال المستحق بها أدائه على الناظر وقبل كل منهما الجوال فهل

مطلب

إذا سافر من له حق السكنى
باختياره ليس له أجرة حصته

مطلب

إذا حكم بموت المفقود بموت
أقاربه في بلدته ينتقل نصيبه
للاقرب

مطلب

في بيع الحصة الشائعة من
الغراس في أرض الوقف

مطلب

من قام أشجار وقف مثمرة يضمن
قيمتها ويعز

مطلب

كل معصية ليس فيها أخذ
مقدرة فيها التعزير

مطلب

دعوى الاستحقاق من غلة
الوقف لا تسمع بعد خمس
عشرة سنة

مطلب

الاستحقاق ملك مستحقه

مطلب

أحال المستحق على الناظر
معصية إذا كانت دراهم
الاستحقاق في يد الناظر

في الوقات المستحق قبل تمام
السنة قبل فسخ الغلة أو بعدها

تكون الحوالة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في مستحق في وقف أهلي مات في
أثناء السنة بعد ما قبضت نظار الوقف ربعه وأجوره وعلى المستحق الزبيرة دين لا مافهسل ما يخصها من
ذلك بمير مير الماعنها في قضى به دينها (الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة
الاجارة فيكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لمجرات الوقف وكذا الحكم
لو كانت الاجرة معجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أني استحسن اذا قسم المجل بين
قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لا أرى القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي
فتاوى الكاظمي عن المحامد في سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على
الاقساط فأجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضي القسط أو عند تمامه
بأنه لما استحق له من ذلك في مسألة ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعلوم قال ان العبرة لوقت
ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة ارض الوقف لمن يزرعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة اقساط
كل أربعة أشهر فسط فيوجب اعتبار ادراك لسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام
الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا أقول هذا اذا مات واقعه أعلم اه
(سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب قدر استحقاق في وقف أهلي تحت يد الناظرة على الوقف ولزيد
ابن عمه مستحق في الوقف يريد تناول حصته الثالث من الناظرة بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل
ليس له ذلك (الجواب) نعم ويبقى ذلك تحت يد الناظرة الى ظهور حاله لان مال المستحق امانة
تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر (سئل) في دار عدة قرايط
منها ملك لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيدا مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضي والوجه الشرعي فهل
تكون القسمة صحيحة (الجواب) نعم ولو اقسمت الشريكان وأدخل في القسمة اراهم معلومة
فان كان المعطى هو الواقف جاز وبصير كما أنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه
بدرامه وأنه جائز ان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصته الوقف وقف وما
اشترى ملك له ولا يصير وقفا اسعاف من فصل المشاع (سئل) في قسمة ارض الوقف بالتراضي بين
مستحقيه على طريقة انها يؤوالتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية والاسعاف
وفي فتاوى الشافعي وغيره (سئل) في قسمة العين الموقوفة بين مستحقيها قسمة تلك هل تكون
غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في ارض وقف سألته أراد بعض ارباب الوقف قسمتها
بينهم قسمة جبر واختصاص فهل تقسم أولا (الجواب) لا تقسم كما مرح به في الاسعاف وغيره أقول
وما في البحر عن الخصاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقيه اجاعا محمول على هذا فلا ينافي في
الاسعاف لو قسمة الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف
على رضاهم ولو قبل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وان أبي منهم بعد ذلك ابطاله اه كمله على قسمة التهاوي
كما حرره الخبير الزملي في حاشية البحر (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلي ان لا يقسم ولا يهاين
به فقس على ما يريد مستحق في الوقف نهيب الصغير في الوقف مع متوليه قسمة حفظ ثم بلغ الصغير
رشيدا ويريد رد القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول ليس ثبوت الرد له بسبب شرط الواقف
المذكور بل لما علمت آتيا من ان لكل من أبي منهم بعد ذلك ابطاله (سئل) في عقرات
موقوفة مستحق ربه ما جاءه توقفه على قسمة أبيهم قسمة مهاداة ثم ماتوا عن اولاد انتقل نصيبهم اليهم
ويريد الاولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك ولناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين (الجواب) نعم
(سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يد ناظره وبأخذ اجرة البعض

مطلب
مال المستحق امانة في يد الناظر
فلا يدفع له يره بغيره

مطلب
قسمة الوقف من الملك صحيحة

مطلب
في حكم التعديل في قسمة
الوقف والملك

مطلب
قسمة الوقف بالتهاوي والتناوب
جائزة

مطلب
لا يقسم الوقف قسمة تلك
واختصاص

مطلب
شرط الواقف أن لا يقسم
ولا يهاين به

مطلب
تقاء عموال الوقف قسمة مهاداة
ثم ماتوا فلا ولا لهم نقضها

مشاهدة والبعض مشاهدة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهدة عن اشهره معلومة
بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب)
نعم في وقف على الذرية اجرة الناظر باجرة معجلة مدة تأتي وقبضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر
على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجله أو لا يدفع لهم الا ما يفي سنة بسنة فأجاب الشيخ على
المقدمي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين معجلا وانما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كما مضى
سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازروني من الوقف نقلنا عن فتاوى المحاسني في رجل له
قدر استحقاق في وقف أهلي والوقف جهات تحت يد زيد الناظر على الوقف المزبور يؤجر ذلك ويأخذ اجرة
البعض مشاهدة والبعض مشاهدة ويطلب الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له قدر استحقاقه من ذلك
على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه
فتاوى الشيخ اسماعيل من الوقف أقول قيد بوله بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبل انقبض
ولا قبل الاستحقاق وان كان الناظر قبض الاجر معجلا وهو ما أفتى به العلامة المقدسي آنفا
(سئل) في داري وقف متلاصقين لكل منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب احدهما
وقطع لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلا نفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير اسفة الوقف
فهل يبادر كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة ذات مساكن
موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فيها من نفسه فهل لا يستحق اجرة
ان لم يسكن (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف (سئل) فيما اذا كان الهند
قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي فماتت عن ابن وبنت وضعا عيده ما عليه وتساولا من ناظر الوقف
في مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والا ن ظهر لها ابن ابن مات في حياتها وله
استحقاق في نصيبها يطالب الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لا على
الناظر اعدم تعديده بعدم علمه وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية من
الوقف أقول وسيأتي بقية الكلام على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر ان فرض المسألة فيما اذا اعترف
المتناولان باستحقاقه أو كان لذلك المدعى عذر مسوغ لسماع الدعوى والا فقدم أن دعوى الاستحقاق
لا تسع بعد خمس عشرة سنة (سئل) فيما اذا كان الهند القارئة وظيفه قراءة ما تيسر قراءته من
القرآن العظيم واهذا ثواب ذلك لواقف مدرسة كذا الجاهل المعلوم بموجب تقرير شرعي بطريق الفراغ
من أبيها المتصرف في ذلك قبلها بموجب تقرير أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة ثم انكسر لها عند المتولي فحو
سبع سنوات مباشرة انقراة فيها ويمتنع من دفع ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف
في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان نجاعة استحقاق قراريط معلومة
في ربيع وقف أهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة دراهم معلومة دون ما يخص الحصة المزبورة
ويريدون الا أن قدر ما يخصهم بقدر الترابط المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في مستاجر حانوت وقف مضت مدة اجارته فقفل الحانوت وعطائها وامتنع من تسليمها لجهة الوقف راعيا
أن له كذا وكذا مرصدا عليها صرفه باذن الناظر وان له حبسها من غير اجرة حتى يدفع له مرصده فهل
يلزمه اجرة مثلها في مدة تعطيلها (الجواب) نعم منافع الغصب استوفها أو عطائها فانها لا تضمن عندنا
الا أن يكون وقفا أو مال يتيم أو ممتلك للاستقلال تنوير الابصار وفي المزاينة من الاجارة قبيل مسائل
العذر مانصه وفي الاجارة الطويلة اذا انقضت يبقى المستاجر محبوسا بمال الاجارة كما في موت احد
المتعاقدين اه فغاد عيارتها ان الحبس بمال الاجارة لانه يحبس حين الوقف ويطلبها فانهم أقول هذا

مطلب
له طلب معلوم وظيفته بعد
الاستحقاق من المشاهدة

مطلب
لا يجبر على دفع الاستحقاق
معجلا اذا قبض الاجرة معجلة

مطلب
سد باب احدى الدارين
وجعلها دارا واحدة ليس
له ذلك

مطلب
ليس للممتنع من السكنى اجرة
مطلب

من اثبت أن له استحقاقا فطلبه
على من تناوله لا على الناظر

مطلب
له نطلب معلوم وظيفتها في
قراءة ما تيسر

مطلب
لهم أخذ ما يخصهم بقدر
قراريطهم

مطلب
تطل حانوت الوقف تلزمه
الاجرة

مطلب
اذا انقضت الاجارة ليس له
حبس المستاجر بمال الاجارة

المعاد غير ظاهر من العبارة بل الظاهر منها أن الباء للسببية لا للدلية أي له حبس المأجور لاستيفاء مال
الاجارة الذي يحمله قال في التنوير في مسائل شتى في آخر كتاب الاجارة ففتح العقد بور تعجيل البدل
فلا يجعل حبس المبدل حتى يستوفي مال البدل اه وفي جامع الفصولين ما جاء عليه انه لو استأجر يدينا
ولربعة فادار فان قبضه ومات المؤجر فله حبس البيت لا جرحه وان لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كله
ما يدل على لزوم الاجرة في مدة الحبس نعم قد يقال بلزوم اجر المنزل في الوقت لما علمت من ضمان مناسفوه
ولا يلزم من كون الناظر ظاهرا عدم دفع المجهل للمأجر سقوط ضمان منافع الوقت بخلاف ما لو كان
المأجور مـ كفافهم

الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نسب وعزل وتوكيل وفرار واجبار
وتعريض واستدانة واقرار وقبض وصرف ونحو ذلك

* (سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية لوقف وليس فيه فسق
يعرف هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لا يولي الامين قادر بنفسه او نائبه ويستوى في ذلك الذكر
والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدث في فقه ان تاب ويشترط للصحة عاقل وبلوغه بحروفه فني
بعدم صحة أن يكون الصغیر ناظرا على الوقف العلامة ابن الشلي رحمه الله كافي فتاويه في كتاب الوقف
قائلا نعم يصح الاستدلال بالانثى حيث كانت متقدمة بما ذكره وأما الاستدلال بالصغير فلا يصح بحال لا على سبيل
الاستقلال بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولي عليه
لغيره فلا يصح أن يولي على غيره والله أعلم اه سكن في الاشياء ما يشاققه فانه قال في أحكام الصديان
ويصلح وصيا وناظرا وتسمي القاضى مكانه بالنمالي بلوغه كافي منظومة ابن مكيان من الوصايا اه أقول
لم يذكر ابن مكيان قوله وناظرا وكأن صاحب الاشياء المحقة بالوصى لا استواء الناظر والوصى في غالب
الاحكام على ان البيرى في حاشية الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصيا خلاف المشايخ وذكره عباداتهم
وعبارة البحر عن الاسعاف ولو اوصى الى صبي تبطل في القياس مطاعا وفي الاستحسان هي باطلة مادام
صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له اه وذكر في حاشيتي على البحر عن احكام السغار للامام الاسير وشي
عن فتاوى رشيد الدين ان العاضى اذا فوض التولية الى صبي يجوز اذا كان اهلا للفظ وكون له
ولاية التمرف كان الغاضى بذلك اذن الصبي وان كان الولي لا يأن ذلك التولية اه فتوليه يجوز
اذا كان اهلا للفظ لا بان يكون عاقلارعا بقيد التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان صغيرا
لا يعقل وما تقدم عن البحر من اشتراط بلوغه بحمل على القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولوشروط النظر
للارشاد فالارشاد من اولاده فاستويا اشتراكه افنى المولى ابو السعود مع اللابان افعال التفضيل ينتظم
الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهر عن الاسعاف شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلا منهم ولو احدهما اوسع
والا تنوع علم بأموال الوقف فهو اولى اذا امن خياله اه وكذا لو شرطه لارشادهم كافي انفع
المسائل علائى على التنوير من فروع الوقف ولواى فضلهم فلان يديه استقصا فانهم لان افعال التفضيل
البح ذكره البضاوى عند قوله تعالى ذابعت اشقاها علائى على المئني ولو استويا ارشادا وكان احدهما
عالمافاه يقيم هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا افنى الشيخ اسماعيل (مسألة) رجل
وقف وقدر شرط فيه الناظران يصلح من الذرية فثبت صلاح واحد منهم وحكمهم له بالنظر ثم بعد
ذات ائب هاكم آخر صلاح امرأة منهم وحكمهم لها بالنظر فهل يشتركان او تقدم المرأة بجواب اذا شرط
الواقف الناظران يصلح من الذرية ولم ير دعى ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكمهم له بالنظر فلاحق
للمرأة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا يطن اختصاص ذلك بصيغة افعال التفضيل بل هو في هذه الصيغة ايضا

مطلبه
اذا حبس المأجور لاستيفاء
المصدأ والاجرة المجهلة فهل
عليه اجرة أولا

مطلبه
في بيان الصالح للنظر
مطلبه
في حكم وصاية الصبي ونظارته
والانثى

مطلبه
شرط الارشاد فالارشاد استويا
اشتركا
مطلبه
استويا في التفضل فلا منهم
مطلبه
لواى الافضل فلان يديه
مطلبه
شرط الناظران يصلح من الذرية
فصلح واحد لا يزيل صلاحية
الآخر ولا يشتركا

لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره لم يتعد به بل لو شرط الواقف بصيغة اقول التفضيل كالاصلح
والارشد وثبتت الاصلاحية والارشدية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار اصلح او ارشد لم ينتقل له
الحق لان البرهنة من فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والالم يستمر نظرا لاحد ونظير ذلك اذا قلنا
لا تتم اتمام المفضل مع وجود الفاضل فذلك في الابتداء لا في المداوم ومتصوذا الوقت تفويض النظر
الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والا لا دى الى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا صالحين ويحصل
سبب ذلك من اختلاف الحكمة ما يؤدى الى فساد الوقف فالاولى حمل ما في سكر لاهم الواقف على
الذكر الموصوفة لا على الموصولة وحينئذ لا عموم فانها انكرت في الاثبات فلا تعم بل لو فرض فيها عموم كان
من عموم البدل لا من عموم الشمول حاوى السيوطنى من الوقف اقول ما ذكره علماء اناخذ ان اها فى
البحر عن الاسعاف ولو صار المفضل من اولاده افضل من كان افضلهم ثم تنتقل الولاية اليه بشرط اياها
لا فضلهم في نظر في كل وقت الى افضلهم كالموقف على الا فقر فالأقرب من ولده فانه يعطى الا فقر منهم
واذا صار غيرهم اقرب منهم يعطى الثاني ويحرم الاول اه وفي السادس من التنازل خاتمة ولو لم
القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه اعتبارا بشرط الواقف اه ورايت
التصرع بذلك ايضا في اوقاف الخساف وسحقه المماثلة بما لا مزيد عليه * (سئل) فيما اذا
شرط واقف وقف اهلى نظروقه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ثم تولى الارشدهم ثم نظر الوقف
وثبت ارشدهم بالوجه الشرعى ثم فوض النظر واسنده في مرض موته لزوجته الاهل للنظر العدل
الكافية بمصالح الوقف الرشيدة وهى من جهل الموقوف عليهم المستتعة بالفعل لبعض ريعه وقررها
قاضي القضاة في وظيفة النظر فادعى واحد من الموقوف عليهم انه ارشد عنها وطلب النظر في ذلك فهل
يكون التفويض الصادر من لارشد المزبور في مرض موته لزوجته المبرورة صحيحا ولا يخرج عنها وان
اثبت المزبور الارشدية ام لا (الجواب) حيث صدر التفويض في مرض موته التاثير الارشدية المزبور
لزوجته المرقومة الرشيدة يكون صحيحا اذ حكمكم ذلك الرضى المختار للواقف لانه شرط النظر
للارشد وقد ثبت ارشدية المفضول المذكور فقد صار مشروطا بالنظر من قبل الواقف وقام مقامه
في حيث فوض النظر لذلك كورة فادعى اختارها واختار آخر فقد صار مختارا للواقف بعد موت
اختار ولا يخرج النظر عن ما وان اثبت الغير الارشدية لا بخيانة ظاهرة قال في البحر اذا مات المشروط له
بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره بشرط ان لا يكون المتولى اوصى به الى رجل عند
موته فان كان اوصى لا ينصب القاضي غيره اه وقال في الاشياء مسائل عن ناظر معين بالشرط ثم
بعد وفاته محكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للعالم أم لا فاجبت بأنه اذا فوض
في صحته ينتقل للعالم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل مادام الموصى له باقيا
لقيامه مقامه اه وفي حاشية البيرى ليس للقاضي ان يعزل وصى الميت العدل الكافي لانه قائم
مقام الميت فليس للقاضي ولاية تجر على العدل الرشيد وكذا من قام مقامه فينفذ كافي
ولو اجمعه اه وفي البرازية المصنوعة بالوجيز وان مات التيم وقد اوصى الى احد فوصى القيم بمنزلة القيم
وهذه المسألة دليل على ان القيم ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصى والوصى
ان يوصى الى غيره ولو اراد ان يقيم غيره مقامه في حياته ومنحته لا يجوز الا اذا كان التفويض على
سبيل العموم اه وقال في الذخيرة البرهانية وان مات التيم بعد اتمام الواقف فان كان القيم
قد اوصى الى غيره فوصيه بمنزلة وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها
المتولى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللموصى ان يوصى الى غيره

مطلب
في اثبات الارشدية اذا فوض
واستند في مرضه لغيره ثم مات
فأثبتت ارشديته
على المازن ان يعلم لا

مطلب
لا يسمع التفويض في الصحة

اه وفي المنظومة المحبة

لوفوض الناظر للغير النظر * يصح مطلقا اذا كان استعارة
تفويضه له بشرط الواقف * وليس في ذلك من مخالفته
او لم يكن شرط فان في صحته * فوضه ذلك وفي سلامته
ما يصح اذا وان يكن قد فوضا * في مرض الموت صحبا قد مضى
فالفعل في الصحة صاح اسنى * ليكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في صفة الفتاوى نقلا عن الفتية والتممة وقد اتي بحجة التفويض في مثل هذه القضية وان اثبت
الغير الارشدية كل من المرحومين والوالد والعم والجدة الخ في عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المفتين
روح الله ارواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العالم اقول اذا كان الواقف شرط الناظر للارشيد
ثم فوض الارشيد لغير الارشيد كان ذلك مخالفا لشرط الواقف الذي قالوا فيه انه كنص الشارع فكيف
يصح مخالفة في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفه الصغير كما يقع كثيرا مع وجود الارشيد حقيقة من كل وجه
وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة تولية الصغير ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقول
سوى ما في الاشياء نصريح بما ادعاه اذ ليس فيها نصريح بان الواقف شرط الناظر للارشيد ولا ان المفوض
فوض لغير الارشيد واما في الاشياء ففيه دلالة على ما قاله واسكنه فدا عرشه بحاشية المجوى فقال
بل يجب ان ينتقل للحاكم لانه لو فوض الا تسر لا تحركه كذا يغوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه
وهو مؤيد لما قلنا ويؤيده ايضا ما في فتاوى المحنفين فيمن شرط الناظر للارشيد من ذريته ففرغ الارشيد
زوج ابنته ومات فأجاب بأنه ينتقل لمن بعده عملا بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى الشيخ
اسماعيل الهالك اذا شرط الارشيدية ففوض الارشيد في المرض لغير الارشيد وظهرت خيالاته بولي القاضى
الارشيد لان التفويض انما لف شرط الواقف لا يصح اه ورايت في مجموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه
الشيخ ابراهيم الغزى السامحاني بخطه قل أولا ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء الشام ثم رده
عافد عنه عن حاشية المجوى وعن الاسماعيليه ثم قال وقال سيدى عبدالغنى السامحاني قدس سره
عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل الناظر لعبد الله ثم من بعده يزيد فأوصى عبد الله بكره ومات يكون
الناظر يزيد ولا يشاركه بكر قال يعنى سيدى عبدالغنى وقد نص على رد جواب صاحب الاشياء
فأجاب عنه بضموم بأنه يحمل ما في هلال على حاله العدة فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره
بان مقتضى الوصية ان تكون في المرض وأجاب عن افتاء الشام بأنه حمل على ما اذا كان المفوض اليه
ارشيد لان المفوض الارشيد يفعل الاصلح وأما اذا فوضه لغير الارشيد فخالف شرط الواقف ولا يصح اه
يقول الفقير امان نص هلال فيجوز على اطلاقه ولا يخفى جواب صاحب الاشياء المقدم فيه مع أنه
فهم مخالف لشرط الواقف على أنه تقدم أن الناظر اذا لم يراع شرط الواقف بمنزل بمنزل التامى فكيف
يهدر شرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المقتول لا يعارض بالعقول وتوفيق
الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول الخالف ان الارشيد مختار الواقف فاذا اختار غير
الارشيد صار غير الارشيد مختارا مختارا فيكون مختارا ممنوعا لانه تعليل على مخالف لاطلاق المنقول
عن هلال ولان الواقف اختار الارشيدية فكيف يكون غير الارشيد مختارا له وايضا لو كان كل مختار
الناظر مختارا لواقف ما كان بمنزل اذا لم يراع شرط الواقف والعجب من جل نص هلال على حال الصحة
وعدم الحمل في افتاء الشام على الناظر الذي يملكه المفوض وهو كونه للارشيد اه كلام الشيخ ابراهيم
الغزى أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقول حقيقة قد أوضح اللبس وزال كل تخمين وحسد

هى لاز هلال قال فأوصى
عبد الله بكره ومات اه منه

وقد أيد ما قلناه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تحفظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ إبراهيم الفزري
المذكور ما نصه في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارث من ذرية ثم أقام ابنه المعلوم ناظرا
في حياته وبعد موته لا مشارك له ومات قام ابنه الآخر يدعى أرشد بنه على الابن الناظر وانتهى
وطاب الحكيم له بالنظر ليس له ذلك يقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان مسجلا ولا يمكن
يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمؤذن والامام والمعلم وإن كان أصلي اهـ ولا تغفل عن
قوله المشروط وإن كان أصلي في البحر التوايه تضاف سائر الشروط بأن له التغيير فيها من غير شرط اهـ
كلامه رحاه له الفرق بين الوقف والنظر من حيث ان الواقف له التفويض لغير الارث بخلاف الناظر
(سئل) في ناظر وقف مرض فقوض واستند بنظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور
وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة بقضى التفويض والاستناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض
والاستناد المذكورين والتصرف المذكور في مدة المذكورة غير صحيح (الجواب) نعم كما في
الاشياء * (سئل) فيما إذا نصب القاضى امرأة من مستحق الوقف ناظرة عليه فتسام رجل منهم
بعارضها في ذلك زاعما أنه أحق منها الكونه ذكر أو أرشد منها بحال انها أمانة أهل للتجارة كافية
بمصلح الوقف ولم يشترط الواقف النظر للارث فهل يمنع من معارضتها والحل هذه (الجواب) نعم
يمنع حيث الحال ما ذكرنا لا بوجه شرعى ولا عبرة برفعه المذكور والانزعة لا تمنع الرشد * (سئل)
في ناظر وقف شرعى حصل له داء الفالج فأقعده في الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه وعجز عن
تعالج مصلح الوقف بالكتابة فأخرج القاضى عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلا من مستحق
الوقف انزاجا ونصب شرعيين فهل صح كل من الانزاج والنصب المذكورين (الجواب) نعم لأن
تصرف القاضى في الاوقاف مقيد بالمصلحة ويجب الاقتضا والتضام بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى
القاضى المصلحة في عزله تعطل مصلح الوقف بذلك فصح عزله قال في المنهر وينزع المتولى لو خالفنا أى
يجب على الحاكم نزعها إذا كان غير مأمون على الوقف وكذلك لو كان عاجزا ناظرا للوقف اهـ ومثله في الدر
المختار عن الفتح وفي البرازية فإن كان في نزعها مصلحة يجب عليه انزاجه دفعا للضرر عن الوقف وإن شرط
ان لا ينزع أحد فشرطه مخالف للشرع اهـ وفي البحر عن الاسعاف ان الولاية مفيدة بشرط النظر
وليس من النظر تولية الخائن لانه يحل بالتصودد كذات الولاية العاجل ان المقصود لا يحصل به
(سئل) في ناظر أمين على وقف أهلى طرأ عليه العمى وهو قادر على تسامى أمور الوقف ومصلحته
يريد بعض المستحقين عزله بغير العمدى فهل يصلح الاعمى ناظرا ولا يعزل (الجواب) نعم كما في الاشياء
* (سئل) في ناظر وقف بعث مع جابي الوقف الى بعض مستحقيه استحقاقه في الوقف والجابى يدعى
الابصال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجابى فهل يكون القول قول الجابى في براءة نفسه عن
الضمان بيمينه لانه رشول والقول قول المستحق في انه لم يقبض حتى انه لا يسقط حقه عن الناظر
(الجواب) نعم لما في فتاوى الاقروى عن شرح الطحاوى للاسبغى وكذا في الثلاثين من وكالة
التتارخانية ونص عبارتها واذا دفع رجل الى رجل مالا يدفعه الى رجل فذكر انه قد دفعه اليه فكذبه
في ذلك ألا أمروا المأمور له بالمال فاقول قول الذى يدعى الدفع الى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان
واقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب اليمين عليه ما جيعا وانما يجب على
أحدهما لانه لا بد للامر من تصديق أحدهما وكذب الآخر فيجب اليمين له على الذى كذبه دون
الذى صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه محلف الاخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر
القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر دينه وان صدق الآخر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه

مطلب

فوض النظر في مرضه لابنه

ثم عوفي لم يصح التفويض

مطلب

إذا لم يشترط للارث يمنع

المعارض والانزعة لا تمنع الرشد

مطلب

إذا حصل للناظر فالحص

للقاضى انزاجه ونصب غيره

مطلب

ينزع المتولى الخائن أو العاجز

مطلب

يصلح الاهلى ناظرا لا مزل

مطلب

دفع الناظر مع الجابى استحقاق

رجل فأنكر أن رجل الوصول

فالقول للجابى في براءة نفسه

مطلب

في نقصيل مسئلة المأمور بدفع

المال إذا قال دفعته

يختلف الماء وخافه بالله قد دفعه اليه فان حلف برئ وان سكل لزمه ما دفعه اليه وكذلك لو اودع عند
رجل ما لان امر المودع ان يدفع الوديعة الى فلان فتسال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اه
ومثل في وكالة الاشياء مع حاشية اليرى وامان المحكام والمحانية وقفاوى ابن نجيم من الوكالة فتساوى
قارى اهداية من الدعوى * (مسئل) في ناظر الوقف غاب وترك الوقف بلا وكيل مباشر عنه
وتعانت مصانع الوقف فهل للقاضي اقامة قيم عنه الى ان يتدم (الجواب) نعم ويصرف القيم في
الوقف بما فيه من النفع للوقف والمسألة في الخيرية عن الاسعاف واجاب قارى الهداية عما اذا لم يعين
النظر لاحد بأنه اذا مات عن غير وصى فالنظر للعامة كم وان مات عن وصى في تركته فالوصى متمكلم
في وقفه * (مسئل) في ناظر استئذان لاجل ضرورة في الوقف مبالغ من الدراهم باذن القاضي ثم
عزل عن النظر ويزعم انه استئذان المبلغ بوجهة تقتضى انه اشترى من الدائن شيئا يسيرا بما عاين
اصل الدين وان له الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك وضمن الزيادة من مال نفسه
(الجواب) نعم والمسألة في التنازل خانية والخيرية والبحر غيرهما وفي الحاوى الزاهدى قال اهل البصر
للقيم ان لم يندم المسجد العامر يمكن ضرره في القابل اعظم فله هدمه وان خالعه بعض اهل المدينة وليس
له التأخير اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر
في سنة واشترى من المفروض شيئا يسيرا يرجع في غلته بالعشرة وسيله الزيادة اه اقول هذا مخالف لما
في الاشياء حيث قال وهل يجوز لفلان ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويصرفه على العمارة
ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان اه وتبعه في الدراخمة قال الرمل في حاشية
البحر الا ان يقال الم يلزم الاجل في مسألة القرض بقى شراء يسير بغير كثير فتحضض ضررا على
الوقف فلم يلزم الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسألة شراء المتاع ويحتمل لزوم الاجل في جملة الثمن اه
وكتبت فيما عاينته على الدراخمة عن اليرى ان منشا ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم من تقدمه
ثم ذكر ما رعن الحاوى وقال هذا الذى يقتضى به اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما رعايناه اندفع
عاذ كره ابن وهبان من انه لا جواب للشايع فيها اه فعلم ان ما ذكره ابن وهبان بحث مخالف
للمعقول ومن حفظ نسخة على من لم يخطئ * (مسئل) في ناظر وقف اهل ثقة قبض احد ارباب الوقف
وصرف بعضها في تجارتهم ما اذروا من اللازمين من صرف المنسل في مدة تحمله وانما هو
لا يكاد يده في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك (الجواب) نعم وفي نقارى الكاظمى عن الحسناتى
التول قوله مع يمينه كفى الاسعاف وقيل كفى القليلة ان كان معروفيا لا مائة لا يحتاج الى اليمين وافى
الشيخ اسماعيل بأنه يقبل قوله من غير يمين ويكتفى منه بالاجال ولا يعبر على التفسير شيئا فسيا اه وفي
الحاوى الزاهدى من كتاب ادب السامع ان الوصى بالدفعة على القيم والقيم على الوقف ومال الصبي
والوقف في يده او فحود ذلك من الامانة بل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بيمينه اذا كان ثقة لان
في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان تهم قبل استعملت بالله ما كنت تحت في شئ مما اخذت به الخ
(مسئل) من قاضى الشام سنة ١١٥٣ في صرف الناظر المستحقين قبل عزله وبه وكذا لارباب
لوظائف هل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا (الجواب) الذى صرحوا به انه يقبل قوله فيما
يدعيه من الصرف على المستحقين بلا يمين لان هذا من جملة عمله في الوقف وانفى به انما يثنى رجه الله
تعالى وقال واختاروا في ثبائه واعتمد شيخنا في الفوائد انه لا يخلف اه قال العلامة الخبير الرملى
في حاشيته والقوى على انه يخلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن ارباب المالعى اذا
آجر الواقف او قيمه او وصى لواقف او مينة ثم قال قبضت الغلة فضاءت اوفرقها على الواقف لم يجر

مطلب
غاب الناظر فله ان ينيب
قيم عنه الى حضوره
مطلب
اذا لم يعين ناظرا ومات عن
وصى صار الوصى ناظرا
مطلب
لا يلزم المراجعة الوقف بل
يستعمل الناظر

مطلب
يقبل قول الناظر الثقة بيمينه
وقيل بلا يمين
مطلب
في قول الناظر في الدفع
للمستحقين وارباب الوظائف
مطلب
الدعوى على انه يخلف في هذا
الزمان

فأذكروا فالقول قوله مع يمينه اه وفي حاشية المحوى على الاشياء في باب القضاء والشهادات والظاهر
من كلام صاحب القنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعى عليه شيء معين
وفيما ليس هناك منكرو معين مع كلام فراجع ان شئت وفيها ايضا من باب الامانات الناظر اذا ادعى
المصرف قال بعض الفضلاء يعني الخير الرضائي ينبغي أن يعمد ذلك بأن لا يكون الناظر معروفا بالخيانة
كما كثر تنازع ما نسا اه وأفتى المولى أبو السعود بأنه اذا كان مفسدا مذكرا لا يقبل قوله بصرفه مال
الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يتقبل قوله في الدفع
للمستحقين مع يمينه ما دام ناظرا اه المكن في حاشية الاشياء من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء
انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد العزل فانه
قال لم يتعرض المصنف لمحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت
يده أم لا لم أره صريحا لكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصرفهم
بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه يبيع ما وكل في بيعه وكانت امين حال كونه رقيقا اذا ادعى
انه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد موت اليتيم انه أتفق عليه كذا يقبل قوله
وعلاوة بأنه أسنده الى حالته منافية للضممان وقد صرحوا بأن المتولى كالموكل في مواضع ووقع خلاف
في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاقول وقال محمد بن الحسن في دعواه وصرح في
قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرغ في القنية قال وكلاه وكالة عامة بأن يقيم بأمره ويستقي على أهله
عن مال الموكل ولا يدين شيئا لا لنفاق بل لاتباق نعم مات الموكل فطال به الورثة يدين ما أتفق ومصرفه
فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وائس عليه بيان جهات الانفاق ومن أراد الخروج
من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من اليمين اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى
الانفاق لو بعد العزل وتلقاه أن العزل لا يخرج عن كونه مينا فبني أن يقبل قول الوكيل
بقبض الدين انه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه
ما في المحوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالموكل في قبض
الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار
المال في يده ودية فصدقهم له بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حاب برى وان لم يكن له من المال
وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه ما دام ناظرا ولم يذكروا في المسألة تحتسج الى نقل صريح
من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما يرى في الكتاب والله الموفق للصواب
وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح المتفق في أواخر الوقف
وكذا يقبل قوله لو ادعى الدفع للوقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة خالت الفأهر اه أما
في دفعه لأرباب الوظائف فتدبر المولى الهمام عدة الأنام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود أفندي
الهامي مفتي الساطية المليحة عن سؤال رفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للطبيب أو الامام
أو المذنب هل يتقبل قول الناظر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة ولو استأجر
أجير الصالح لما سجد ثم ادعى الدفع اليه لا يتقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للوقوف عليهم كأرباب الوظائف
فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد بقوله الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة عليهم والله
أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزالي القزويني في فتاويه بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن
فأعمل به اه وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسألة
مضى مسألة قبول قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في متا اليه كخدمة فهي أجرة لا يملك تولي من إحيات

مطلب

ان كان الناظر عسفا مذكرا

لا يقبل قوله بصرف مال

الوقف بيمينه

مطلب

في قبول قول الناظر بعد العزل

مطلب

المتولى كالموكل في مواضع

مطلب

في قبول قوله بعد موت المستحقين

مطلب

لا يقبل قوله في الدفع لأرباب

الوظائف

الاداء بالبنية والافهى صالة وعطية يقبل في ادائها قول المتولى مع عينه وأقنى من بعده من المشايخ
الاسلامية الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتقوي المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال
القرطبي المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو ثقة حسن غير ان علماءنا
على الاقضاء بخلافه اه قلت فأنذ كور في الاسعاف والخصاف ووقف الكرابيسي والاشياء
من الامانات والراهدى عن وقف الشاصحي وغيره انه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون
تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بلامن وقد اعتمد
تفسير المولى ابى السعود ابن القرطبي المذكور في كتابه الزواهر على الاشياء والنظر لكن بدون
عزوا الى كتاب وقاله اللاتى في شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية اخى زاده من العاربية بزيادة
انه لا يضمن ما انكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اه فليحفظ قال العلامة المحرر الرملى في حاشيته
على البحر والجواب عما تمسك به الهادى انها ليس لها حكم الاجرة من وكل وجه وقد تقدم أن فيها شوب
الاجرة والصالية والصدقة ومقتضى ما قاله انه يقبل قوله في حق براءة ناسه لافي حق صاحب الوظيفة
لانه أمين فيما في يده فليزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالاقضاء بما قاله العلماء
متعين وقول النزي هو تفصيل في غاية المحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضمين الناظر اذ دفع
لهم بلا بنية له عليه فافهم اه قلت تفصيل المولى في السمود في غاية المحسن باعتبار التيسر بالاجرة
اذا استعمل الناظر رجلا في هارة يحتاج الى البنية في الدفع له فهي مثلهما وقول العلماء بمحمول على
الموقوف عليهم من الاولاد لا ارباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى انهم اذا لم يعملوا لا يستحقون
الوظيفة فهي كالاجرة لا محالة وهو كما انه اجير فاذا اكتفى بتأجيل الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما
نظار هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاراء على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو
الهادى وعليه في كل الامور اعتمادى * (سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفى
من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من اهل الوقف فادعى رجل آخر من مستحق الوقف انه يشارك
الجماعة في الاستحقاق المذكور وطالب الناظر بما خصه من ذلك في السنين الماضية فهل اذا أثبت
دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على المتأولين لذلك لا على الناظر (الجواب) نعم اذا الناظر دفع
مالا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم
علمه المستحق وله مطالبة به مع عدم الضمان وقد أفق بذلك الخبير الرملى في الوقف والعلامة الشيخ
اسماعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل تقلا عن تعداد المسائل من انه اذا دفع للجماعة بغير قضاء رجع
بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة اخذ من مسألة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم
ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع الدائن عليه والا على القابض الخ اذا دفع في مسألة لتباحق
بالصرف وليكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء قول تأمل فيما اجاب به عن دفع المناقاة فانه لم يظهر لي
وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ يحيى بن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية
فوزق الناظر الغلة سنين على جماعة منهم ثم اثبت واحد منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه
في الماضي فهل له ذلك اجاب ان دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة
اخذ من مسألة الوصى اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع
بغير قضاء رجع الدائن عليه والا على القابض ولا يعارضه ما في النونية لو قضى بدخول اولاد البنات بعد
مضى سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لافي الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف
فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مررت به عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سؤالا

مسألة
فما اذا أثبت رجل انه من
المستحقين هل يرجع على
الناظر أو على المستحقين

آخره وما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقف عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسألة
أنه إذا برهن على القرابة رجع عليهم فيما قبضوه وألا ذلك نظيره وهو أنه لو صرف الناظر بعض المستحقين
وأحرم الباقي للبحر والرجوع على الناظر أنه قد بدأ وعلى المستحق لا يحدده مالا يستحقه والناظر هنا لم يمتد
فتميزت الجهة الأخرى ومما يدل على ذلك ما قلناه من أن الوصي إذا وفى الدين بعد موته وأذن القاضي
ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع عليه وإنما يشارك الله أسلم وبمثل ذلك أفنى الخبز الزملى أيضا وهذه المسألة
تقع كثيرا فاحتفظنا بها مهممة وأقضى المهم من دارى في أشد دفع لاخته نصف الوقف فلما ناله بينهم
استأفا فظهر أنه ثلاث بأن له الرجوع عليهم بما قبضته * (سئل) فيما إذا احتسب ناظر الوقف مع
المستحقين على ما قبضه من غلة الوقف في سنة مع لومة ومما صرفه في مصارف الوقف الضرورية وما خص
كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر
من الحاسبة والصرف والتصديق بعد موته شرعا وليس لهم تقص الحاسبة بدون وجه شرعى
(الجواب) نعم وقد أفنى بذلك الشيخ اسماعيل أيضا * (سئل) فيما إذا كان زيدة تولى
على وقف برتوفى كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه عرفه القاضي بموجب دفتر يرضى بأمنائه
والآن أخذ شخص التولية عن زيد بكاف زيدا أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية
فأجاب هل يعمل بدفاتر الحاسبة المدة المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر الحاسبة المدة
بامضاء التولية ولا يكفى إلى الحاسبة تأييد كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب
كتبه محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب كتبه على بن إبراهيم بن عبد الرحمن
العمادى عفى عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب
كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد بن على بن إبراهيم
ابن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذا وجد بخطواهم رحمه الله تعالى * (سئل) فيما إذا كانت
هذه الناظرة على وقف مع لوم زيدا فى تعاطى مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك
مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها فى لوازم الوقف ومما له اللازمه مصرف المثل فى مدة تعمله
فهل يقبل قوله حينئذ فى ذلك حيث لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والمسألة فى الخيرية من
الوقف فى موضعين وفى البحر وغيره قول وسياق تمام الكلام عليها وأخبر هذا الباب * (سئل)
فيما إذا بنى ناظر وقف أهلى فى أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بيعة وهو يدفع اجرة مثل الأرض
مجهدة الوقف المردوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله رغبة ليرمى إلى الأرض
(الجواب) نعم قال فى الأشباه وأما البناء فى أرض الوقف فإن كان الباى المتولى عليه فإن كان يعمل
الوقف فهو وقف وإن كان من ماله لاوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له أه أقول لئلا يترك
المؤلف فى محل آخر ما نصه سئل خاتمة المحققين الخبير الرملى عن رجل بنى فى أرض الوقف بغير مسوغ شرعى
فما حكمه لجواب أن كان الباى هو المتولى فإن كان من مال الوقف فهو وقف وإن كان من ماله
لاوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له وبكون متديبا فى وضعه فيجب رفعه لولم يضر فإن أضر
فهو المضيع ماله لأنه لا يملك رفعه ما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من التصرف معه بأرض
الوقف فقد ضيع ماله وفى هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لتهذيبه هذا التصرف وأقضى كثير من
بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف فى صورة الضرر وإن كان الباى غير المتولى
فإن بنى للوقف فهو وقف وإن لنفسه أو أطلق رفعه أن لم يضر بأرض الوقف فإن أضر فالحكم ما تقدم ذكره
قد عملت الأحكام مستوفاة فى هذه المسألة أه * (سئل) فيما إذا غرس ناظر وقف أهلى

مطلب
دفع لاخته نصف الوقف
أنها ثلث الوقف يرجع

مطلب
ليس للمستحقين من الحاسبة
مع الناظر بدلا وجه شرعى

مطلب
يعمل بدفاتر الحاسبة للمدة
من التولية

مطلب
يقبل قول وكيل الناظر
ببينة حيث لا يكذب الظاهر

مطلب
فيما إذا بنى الناظر لنفسه فى
أرض الوقف

مطلب
فيما إذا غرس الناظر لنفسه
فى أرض الوقف

وعلمهما فلا يجوز انفراد احدهما وقد اُفتي بذلك كثير من العلماء وان قلنا انه اى الناظر بمعنى المشرف
ففي ادب الاوصياء لا يجوز للوصي ان يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه وفي الخيرية من الوقف
وانت على علم بأن الوقف يستتقي من الوصية وان مسائله تنزع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه وناظره لا نقبه
يادنى امله انظر اليه اه وفيها وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف المتولى اه
فان كان الناظر بمعنى المتولى او بمعنى المشرف وهما ما وكيلان عن الواقف او وصيان فعلى كل منهما
لا يجوز للمتولى الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر واطلاعه على ما ظهر لنا ان ذكرناه واما اذا كان الناظر
منصوباً من قبل المتولى فيكون وكيله عنه او مأذوناً من قبله وقيل الوكيل والمأذون يتقدم على الموكل
والأذن والله سبحانه المؤتى اقول لا يخالف هذا ما نقله المؤلف في مثل آخر من فتاوى الشافعى من
الوقف من القسم الثاني ونسبه نعم لولده المذكور ان يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف
المذكور اذ لم يوجد في شرط الوقف المنع من الجمع بين وظيفة من اذلاء عارض في القيام بالوظيفة
المذكورة بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد من شأنه فان الغالب ان مباشر الوقف اعم من ان يمتنع
على اداء الجباية والله اعلم اه لان هاتين الوظيفتين متباينتان بخلاف النظر والتولية فانهما يجمعان
واحد على الآخر فاذا شرط الوقف ناظر ارض او اياها فكل شرط وظيفة انظر المرادة للتولية لا تعيين
ولا يجوز ان يحددها واحد من الوقف لان مقصوده اجتماع رأى شخصين في اعطى امور الوقف
وليس رأى الواحد كراى الاثنين فليس مقصوده تعاد الوظيفة بل تعدد صاحبها المباشرة والمباشرة
فما كانا متباينتين كان مقصوده تعاد الوظيفة فبين ما عاينته من شخص واحد أو في شخصين كما
لو شرط وظيفة امامة واذان فقام بهما واحد محصول مقصود الوقف وقد قيل في الخبر ان المتولى ان يستأجر
المؤذن لخدمة المسجد بأجر المثل اه وسأفتى قريباً ما يزيد اه (سئل) في نظار وقف بر
يعارضون متوليه في التصرف في امور الوقف الا باذنه ولم يعلم ان نظارهم بشرط الوقف فهل ليس
لهم ذلك الا ان تثبت نظارهم بشرط الوقف (الجواب) نعم كما اُفتي به الشيخ الامام ع (سئل)
فيما اذا سكتت هند في داره موقوفة للاستقلال عذفت من بالقباب بلا اجارة ثم طأ لها النار فتم
بالاجرة فامتعت بلاوجه شرعى فاذا عى ما يربا بذلك لدى حاكم شرعى والزمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك
ما اعادته من مال الوقف لا بد له من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم
كما في الخيرية (سئل) في متولى وقف أهلى سخر في الوقف عمارة ضرورية وصرف ما بها من مال
الوقف بصرف المثل فلم يسدقه المستحقون ونسبوا له ما لا يحل له الكسب والكشف والوقوف على
صرفه المذكور وعلى اما كن الوقف المتسابقة للتعمير والترميم والحاسبة على ايراد الوقف ومصارفه
فكشفت عليها اكل القموا فاذا العمارة المذكورة ثابتة في محلها فمقرر المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه
الشرعى وكتب بذلك جهة شرعية ودفعتمضى بأعضاء الناسى وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا
يد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى ان يد الناظر على
الوقف يد امانة لا يد عدوان فحيث اخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفعه الاخذ عن
انده فلناظر احتسابه على الوقف وفي الخبر وكثير من الكتب للقيم صرف شئ من مال الوقف الى كتب
الفتوى ومخاض الدعوى لا يستعمل في الوقف من اياها سوى الشئ كغيبية من الوقف ومثل في التنية
من باب تصرفات القيم وفيه ما يشاء وقد صرح علماؤنا فاقطعة بأن يد الناظر على الوقف يد امانة
لا يد عدوان قال في الذخيرة وان باع الارض في حق من القس في يد فلا ضمان عليه ويكون الناس
عنده امانة وان ائتمسوا بالمال كذا في السوصى وقد قال كثير من علماؤنا ان من عي قضاة

مطلب
الوقف يستتقي من الوصية
ومسائله تنزع منها
مطلب
يجوز الجمع بين وظيفة الجباية
والمباشرة

مطلب
ليس للناظر معارضة المتولى
الاذا ثبت نظار بشرط
الوقف
مطلب
لناظر احتساب ما غرم من
مال الوقف على الوقف
مطلب

فبأن شئ من المذخور على
الناظر لا يستعمل في
من مال الوقف
مطلب
يد الناظر على الوقف يد امانة
لا عدوان

مطلب
لناظر صرف شئ من مال
الوقف لا يثبت التمسك به
المذخور

فهل له ذلك * (الجواب) * حيث كان المشراجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئاً له أخذه من كامل الغلبة قبل حساب المصارف * (سئل) * في ناظر وقف أهلي جعل له القاضي عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه * (الجواب) * نعم له أخذ ذلك من الغلة إذا عمل في الوقف إذا كان ذلك قدراً جر مثله كما في الخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من المشراجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرره معلوم ويؤيده أن صاحب الوفا الحجة بعد أن قال جعل القاضي للقسم عشر غلة الوقف قال قدراً جر مثله ثم رأيت في إجابة السائل ومعنى قول القاضي جعل له عشر شيء التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الأغراض الفاسدة الخ يرى زاده على الاشتباه من القضاء أقول وكتبت في حاشيتي على البحر عن حاشية الخبير الرمي عليه بعد كلام مانصه فتحرر رأيت الواقف أن عين له شيئاً فهو له كثيراً كان أو قليلاً على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وإن لم يعين له الواقف وعين له القاضي أجره مثله جاز وإن عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل هذا إن عمل وإن لم يعمل لا يستحق أجره وبمنزله صرح في الاشتباه في كتاب الدعوى وإن نصبه القاضي ولم يعين له شيئاً ينظر أن كان المعهود أن لا يعمل إلا بأجرة المثل فله أجره المثل لأن المعهود كالمشروط والافلاشي له فاعتنم هذا التحريم فإنه يجب إليه المصير لأنه المفهوم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اهـ * (سئل) * فيما إذا وكل ناظر وقف زيداً يتعاطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك * (الجواب) * نعم ولا أجر له ولا وكيل إلا بالشرط اشتباه من الأمانات وفيه العامل لغيره أمانة لا أجر له إلا الوصي والناظر فيه - فتحتان بقدر أجر المثل إذا عهده إلا إذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان إلا بالعمل اهـ * (سئل) * في ناظر الوقف الأهل إذا مات معجلاً غلات الوقف بعد قبضها ولم توجد فهل لا يضمنها * (الجواب) * نعم كما في التوير وشرحه أقول هكذا أطلقت المسألة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الأول أن قاضيان قيد ذلك بموتى المسجد إذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة ليبري أما إذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلماتهم فيما إذا كانت الدار وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض المحاضر غلاته سبع سنين ثم مات المحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر إذا كان المحاضر الذي قبض الغلة هو القائم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن هو القائم إلا أن الأخوين أجرا جميعاً فكذلك وإن أجرا المحاضر كانت الغلة كلها له في المحكم ولا يطيب اهـ كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشتباه من الأول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل اهـ وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما إذا شرط ترك شيء في يد الناظر للعمارة والله اعلم كذا حشره شيخنا شيخنا من لا على أن ترك في رجة الله تعالى الثاني أن الإمام الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكره في حاشيته ضمن إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما إذا لم يطلب فإن مجرد معرفته بالامانة لا يضمن والأضمن وأقره في البحر على تقييد ضمانه بالغائب أي فلا يضمن بدونه أما به فيضمن وهو ظاهر وبه أفق الشيخ السمعيل الحائلك لأنه صار متعدياً بالمانع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن وإن لم يطلب له المستحق لأنه لما مات مجهولاً فقد ظلم وقيد ضمانه إذا لم يمت فمات أما إذا مات على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات عرض وفدوه وأقره العلاني في الدر المختار وكتبت فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فماتاً يظهر لو مات عقب قبضه الغلة

مطلب
للساظر أخذ العشر إذا عمل

مطلب
الصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله

مطلب
تحرير مرفيد فيما يستحقه
الناظر على عمله وما لا يستحقه

مطلب
وكيل الناظر لا أجر له
إلا بالشرط

مطلب
في حكم الناصر إذا مات معجلاً
غلة الوقف

تأمل والحاصل ان المولى اذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلاً بأن لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها
لا يضمنها في تركته معاً كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا يصح كلام في ضمانه بطلب المستحق
ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون مال كون لها
هل يضمنها طلقاً على ما يفهم من تعبير قاضيان او اذا كان غير مجرد ولا معروف بالامانة كما يحتمل
الطرسوسى او اذا كان موته بعد مرض لا فجأة كما يحتمل في الزواهرى فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف
لا في عين الوقف كما يأتى قريباً * (سئـل) * في ما ع من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على
عتقائه محكوماً بعهده وهو تحت يد امرأة منهن ناظرة عليه فانت عن تركته مجهلة له ولم يوجد في تركتها
هل يضمنه في تركتها * (الجواب) * نعم الناظر لو مات مجهلاً لمال البدل فضمنه كفى الاشياء أى لمن
الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول بجوازه قاله المصنف يعنى
صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهرى اهـ علاني على التنوير من الايداع * (سئـل) * في دير
له أوقاف تحت يدرابه الناظر الشرعى فذلك الناظر وعين غلة الاوقاف موجودة تحت يده وللناظر
بعده بينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل اذا أقامها تقمىل
وتصرف في مصارفها المعلومة * (الجواب) * نعم * (سئـل) * فيما اذا كان زيد مقرراً في وظائف
عمل مشغولة على امامة وتولية وغيرها من وظائف العمل المعلوم المعين من جهة الوقف في زاوية
بموجب مستند شرعى بيده وباشر ذلك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في اثناء السنة بعد مباشرته
فهل يستحق من المعلوم بحساب المدة التي عمل فيها والحالة هذه * (الجواب) * نعم كفى الاشياء وانفع
الوسائل * (سئـل) * فيما اذا رقب زيد عقاراته على ذريته فزعم رجل منهم أنه مقر في وظيفة عمل
في الوقف المزبور مستنداً في ذلك لذكرهما في براءة بيده ويطالب متولى الوقف بمعلومهما عن مدة
ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة أصلاً والمتولى ينكر وجود الوظيفة في الوقف
فهل على تقدير ثبوتها لا يستحق معلومها في المدة المذكورة * (الجواب) * نعم في البحر لا يستحق
الامن باشر العمل وفي الاشياء وقد اتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا ما لم يباشروا من غير
مباشرة اهـ ومرتقاه وفي فتاوى الشافعى القول قول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لا بهم ولم
أخذهم من ريع الوقف اذا ثبت الوظيفة في شرط الواقف واذا ذكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة
المذكورة فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين لانهم قائلون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع
اليمين لانه أمين فكذا ورثته والله اعلم اهـ * (فائدة) * افتى علامة لوجود المولى ابو السعود مفتى السلطنة
الاسلامية بأن أوقاف الملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية
الاشياء قبيل قاعدة الاجتماع الحلال والحرام وذكر السميوطى في رسالة النقل المستور في جواز
قبض المعلوم من غير حضوره بأنه افتى بجميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزملكانى وابن عدلان
وابن المرجل وابن جماعة والا زاعى والزركشى والبلقيني والاسنوى وغيرهم بأن هذه ارسادات
لا أوقاف حقيقة فلهذا الملتزمين أن يأكلوا منها وان لم يباشروا وظائفهم اهـ وفي شرح الوهبانية ما يأخذه
الغهاء من المدارس لاجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى يأخذها بل اعانة لهم على حدس
انفسهم للاشتهال حتى لو لم يحضر والدرس بسبب اشتغال أو تعلق جاز أخذهم الجسامة كمين المقتى
من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علماؤنا أن من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمفتين
والغهاء يفرض لاولادهم تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وذلك في مال القنارى أن لكل قارى
في كل سنة في بيت المال مائتى درهم أو ألفى درهم ان أخذها في الدنيا ولا يأخذ في الآخرة من رسالة

مات الناظر مجهلاً للدراهم
الموقوفة عندها

مطلب
مالك ناظر الديبر وعين غلة
الوقف تحت يده تقبل بينة
الناظر بعده على ذلك

مطلب
اذا عزل يستحق من المعلوم
بقدر ما عمل

مطلب
اذا لم يباشر وظيفة العمل
لا يستحق المعلوم

مطلب
القول للورثة في عدم وصول
المعلوم لا بهم وكذا في أن
المورث باشر الوظيفة

مطلب
أوقاف الملوك والامراء
لا يراعى شرطها لانها من بيت
المال

مطلب
من له حق في ديوان الخراج
كالقاتلة والعلماء يفرض
لاولادهم تبعاً الخ

السيد أحمد الحموي فيما رتب وأرصد بأوامر الوزراء المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا
عن ميسو فخر الاسلام بنص واذ مات من له وظيفة في بيت المال لمحق الشرع واعتزاز الاسلام كاجراء
الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وليت أبناء يرعون ويقومون حق الشرع
واعزاز الاسلام كما يرعى ويقوم الاب فلا امام ان يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لا غيرهم محمول
مقصود الشرع والتجبار كسر قلوبهم والامام مربي فمخلف المولى باذن الشرع والشرع امر بابقاء ما كان
على ما كان لابناء الميت لا غيرهم اه قلت هذا ما يؤيد ما هو عرف المحرمين الشريفين ومصر والروم المعجزة
من غير تكبير من ابتداء ابناء الميت ولو كانوا صغارا على وظائف ابائهم مطلقا من امامة وخطابة وغير
ذلك وامضاء على التقرر في الفراغ لهم بذلك وتقرر برهم بعد وفاته عرفا مرضيا مائة ولا لان فيه احكام
خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشغال بالعلم وقد اُفتي بجواز ذلك طائفة من اصحاب
الفضلاء الذين يقولون على اقتضاءهم والله اعلم بيري زاده على الاشياء من كتاب الفرائض * (سئل) *
فما اذا كان لواقف وقف ذرية صلحون للتولية فهل يولى احد من الاجانب مع وجود الذرية
(الجواب) * مادام احد يصلح للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب كافي التنوير من
الوقف * (سئل) * فما اذا كان زيدا مقرر من قبل القاضي في وظيفة قراءة ما تيسر من القرآن
الظيم وهو مباشر له تصرف في معلومها فانهم غيروا للقاضي انها شاعرة عن مباشرة رعا عليه بناء
على انها له المخالف فهل لا عبرة للائها المخالف * (الجواب) * نعم كافي الخيرية وفي الاشياء ليس
للامام ان يخرج شيئا من يدا احد الا بمقتضى نيات معروف اه وفي الخيرية في رجل عزل عن وظيفته
بخطبة وولى رجل غيره شهذاهل المحلة بعد التبع وعفته ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود
له بغير جرحه هل ينزل اولا للقاضي ابقاؤه على التولية اجاب قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر
ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير جرحه ولا القاضي ابقاؤه على وظيفته اه وفيها في رجل مات فقرر القاضي
في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان امر الميت فقرر في وظائفه بناء على شعورها بالموت غير
عالم بتقرر القاضي السابق فهل العبرة بتقرير القاضي ام لتقرير السلطان مع انه انما قرره بناء على
ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضي اجاب العبرة بتقرير القاضي لا بتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه
كسالة الوكيل اذا انجز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصاً لو وجد من السلطان تنصيص على عزل المقرر
فالصادق منه مبنى على امرتين خلافة فلا يصح اه ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بلحاظ
ولو عزله لا يصير الثاني متوليا كذا في الاشياء لكن قال بيري زاده ينبغي ان يعيد بما اذا لم يكن فيه فائدة
لوقف اما اذا كان عزله خيرا للوقف عزله كافي جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز اعطاء النظر لغير
المشروط له اذا قبله لا اجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك الا باجر لم بشرط في الوقف حيث كان
فيه نفع الوقف ويؤيد قول المؤلف يعني صاحب الاشياء فيما يأتي ويتعين الافتاء في الوقف بما هو الانفع
والاصح للوقف كافي الحموي القدسي ورايت في الذخيرة مانصه ويختار في الوقف ما هو الانفع والاصح
لوقف اه ثم بعدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحموي المحصري ناقلا عن وقف الانصاري فان لم
يكن من يتولى من جيران الوقف وقرايته الا برزق ويفعل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي
ينظر في ذلك ما هو الاصح والاجسب اه * (سئل) * فيما اذا دعي ناظر وقف على رجل بان تقر به
في قراءة ما تيسر محدث احداثه الناظر الذي قبله وأنه غير شرعي لعدم مشروطة التوجيه له فهل اذا ثبت
الاحداث وعدم مشروطة التوجيه له يعمل بتقريره اولا * (الجواب) * اذا ثبت الاحداث لا يعمل
بتقريره لان القاضي ليس له الاحداث بدون مسوغ شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة

مطلب
تعطى وظيفة الميت لابنته

مطلب
مادام احد يصلح للتولية من
اقارب الواقف لا يجعل من
الاجانب

مطلب
لا عبرة للائها المخالف

مطلب
لا يجوز عزل الناظر ولا احب
وظيفة ما بغير جرحه

مطلب
قرره القاضي في وظائف
ثم انتهى رجل الى السلطان انها
شاعرة فتقرر فاعبرة بتقرير
القاضي كسالة الوكيل

مطلب
اذا كان في عزل الناظر
المشروط خيرا للوقف يعزل

مطلب
يتعين الافتاء بما هو الانفع
لوقف

مطلب
ليس للناظر احداث وظيفته
بلا شرط الواقف

والولاء الحجة وغيرهما بأن القاضى اذا قرره فترشا للمجدد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل
للقاضى تناول المعلوم اهـ وحيث لم يكن مشروطا للمتولى توجيه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير
الوظائف للقاضى لا للمتولى الذى لم يشترط له الواقف لانه تصرف فى الموقوف عليهم بغير شرط الواقف
وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط الواقف كما صرح به فى البحر اخذنا مما فى الفتاوى الصغرى اقول ذكر
فى البحر ان تصرف القاضى فى الاوقاف مقيد بالمصلحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح
المصلحة ظاهرة ثم نقل ما مر عن الذخيرة ثم قال فان قلت فى تقرير القاضى مصلحة قلت يمكن خدمة
المسجد بدون تقريره بان يستأجر خادما للمتولى فترشاه والمذموم تقريره فى وظيفة تكون حقاله ولذا صرح
قاضي خان بأن للمتولى ان يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستفاد منه عدم صحة تقرير القاضى فى بقية
الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحومة المرتبات بالاولى بالاولى اهـ كلام
البحر قد برر ثم هذا كله فى غير اوقاف المولى والا مرأى لانه لا يراعى شروطها كما مر تقريره عن المولى ابنى
السعود * (سئل) * فيما اذا وقف رجل وقفا على جهة بر أو عمل فبها وظائف وشرط توجيهها
وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه اطرف الدولة العلية فقرر غزير عن وظيفة له وجب تقرير قاض
وبراءة عن كرية فوجهها المتولى الوقف المشروط له ذلك لانه كروى عن عرض بذلك للدولة العلية فوجهها
السلطان عز نصره لانه المزمور وصدرا مرشريف بعدم العمل بالتقرير المذكور والبراءة العسكرية
المرفوعة فقام عمر وعارض بكرافى ذلك بدون وجه شرعى فهل يمنع من معارضته فى ذلك وهل يتوجه
المتولى والامر للشرىف السلطاني * (الجواب) * نعم اقول ومثله فى الخيرية حيث سئل فى واقف نص
فى كتاب وقعه على ان تقرير الوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فأجاب ولاية القاضى فى تقرير
الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضى معه والله اعلم اهـ
* (سئل) * فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف أجداده ففرغ عن النظر فى مرض موته وامر المستحق
فى الوقف الامل لذلك لدى قاض قزوه فى ذلك قام بعض المستحقين الآن يعارض عمرافى ذلك انه قرر
فى الوظيفة عن محلول زيد بمذوقاته فهل يقدّم انتفويض ويمنع المعارض * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا وقف زيد السلطان ببلدة كذا اعتقارات له بعضها فى بدارته المزبورة وبعضها
فى دمشق وشرط التولية على الجميع لذريته وتولوا كذلك واحدا بعد واحد ومن عادت منهم أنهم يقيمون
مقامهم رجلا فى تولية الوقف الكش بدمشق وهم فى بلدة جدهم بعد ان ينهوا ويعرضوا امرهم لحضرة
السلطان عز نصره وبلته وامنه نصب الرجل فيما ذكر فينصبه بموجب براءة شرعية فتولى وقف دمشق
رجل بموجب براءة سلمانية بمرض متولى الوقف الذى هو من ذرية لواقف المقيم فى تلك البلدة وقرره
قاضى القضاة بدمشق على ما ذكر لئلا تعطل امور الواقف وصار الرجل يباشر امور الوقف بدمشق بما فيه
الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم لان الناظر التصرف فى الوقف بما فيه الحظ والمصلحة
وحيث عرض المتولى المشروط له النظر للسلطان دام ما حكمه ان يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف
الذى بدمشق فأقامه السلطان عز نصره فقدم ارم متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة عن المشروط
له بدلالة الاقتضاء وهى جمل غير المنطوق منطوقا تحييا للسلام وصوناه عن الالغاء فيه يكون
عرض المتولى المشروط له ذلك كأنه قال وكانت فى اقامته عني فى ذلك وقد مثل صدر الشريعة
فى توضيح للاقتضاء بخواتم عبدك عني بألف فصار كأنه قال بع عبدك عني بألف وكفى وكفى لا
فى الامتناع فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرره القاضى فى ذلك لكون الناظر غائباصونا
للووقف عن الصياح قال فى الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضى مقامه رجلا الى ان يقدم

مطلب
تصرف القاضى فى الاوقاف
مقيدا بالمصلحة

مطلب
للمتولى ان يستأجر خادما للمجدد

مطلب
يجوز توجيه المتولى المشروط
له ذلك دون توجيه القاضى

مطلب
ولاية القاضى فى تقرير
الوظائف متأخرة عن الناظر
المشروط له التقرير من الواقف

مطلب
يقدّم انتفويض الناظر فى مرض
موته عن تقرير القاضى

مطلب
للمتولى الغائب ان يقيم رجلا
مقامه

مطلب
فى دلالة الاقتضاء

مطلب
يقيم القاضى رجلا قام الناظر
الغائب الى حضوره

فإذا قدم ترذاله اه والله سبحانه أعلم * (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل
 مباشر عنه وتعلقت مصالح الوقف لعدم ناظر مباشر فهل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغيبة ناظره
 الى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق لناظر المتنازل هو مقامه * (الجواب) * نعم والمسألة
 في الخيرية من الوقف نقلا عن الاسعاف * (سئل) * فيما اذا صدق ناظر الوقف رجل بشئ
 على الوقف وأقر له به هل يكون اقراره صحيحا أولا * (الجواب) * اقراره على الوقف غير صحيح
 قال في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف اه وفي الفصل السابع من العاديات اقرار
 المتولي على الوقف لا يصح اه ومنه في جامع الفصولين وفي فتاوى المحائري من الاجارة والتصادق
 غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي الفتاوى الخيرية من
 الوقف تكول الناظر واقراره على الوقف لا يصح اه * (سئل) * فيما اذا أقر الناظر أنه موصل
 من زيد بأجرة دار الوقف التجارية في نواجره فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي مخصص بربعه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف أن عند
 الاجنبية تستحق من ربه في كل سنة كذا من الدراهم وأنهم من أهل الوقف وهم يكررون ذلك فهل اقرار
 الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقتطاع شيء منهم من استحقاقهم من ربح الوقف بدون وجه شرعي
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى متولي وقف برعي على زيد متولي وقف برعي آخر
 وقفه عمرو بأن وقف عمرو جار في وقف البر المزبور فأقر زيد بدعوى المذعي فهل يكون غير صحيح
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي بأن مستأجر حائز الوقف يستحق
 على الحائز المزبور مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تجهيزها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون
 اقراره على الوقف غير صحيح * (الجواب) * نعم والمسألة في العاديات * (سئل) * فيما اذا
 أقر المتروك له النظر في الوقف أن فلا تبا صدقة دونه وصدقة فلان فهل يكون الاقرار صحيحا
 * (الجواب) * نعم قال في التوير من كتاب الاقرار اقر المتروك له الربيع أنه يستحقه فلان دونه صح
 ولو جعله لغيره لم يصح وكذا لشروطه النظر على هذا اه وذكره في الاشباه في مواضع اقول ومتر الكلام
 مستوفى على هذه المسألة في الباب الثاني * (سئل) * فيما اذا رقب زيد داره على نفسه ثم على
 بناته الاربع ثم وثم وشروط النظر لنفسه ايام حياته ثم تصادق مع أخويه على أن مسكاهم ما منها
 مشترك بينهم أم لا ثم ماتت عن بناته المزبورات ويريد أخواه أخذ حصتهما من المسكن بمقتضى المصادقة
 لاذ كورة واقراء أخيهما بذلك فهل يكون اقرار الناظر على الوقف بعين من اعيانه غير صحيح
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه أن مات من الموقوف عليهم
 عن ولد أو سفل منه انتقل نصيبه من ربح الوقف الى ولده أو لأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك
 وتصرف النصار والناظر المعترف بذلك والا أن أنكر الناظر اعترف ان الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ
 باقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره * (الجواب) * نعم يؤخذ باقراره الموافق لشرط الواقف
 ولا عبرة لانكاره * (سئل) * فيما اذا شرط واقف وقف أهلي نظرو وقفه الارشدا فلا يشهد من
 الموقوف عليهم ثم تولى الارشدا منهم نظار الوقف وثبتت ارشديته بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن
 وظيفة النظر لمزبور بعض الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض عاما فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح
 * (الجواب) * نعم في رجل آل اليه النظر الشرعي على وقف جذه وقصدت مفع قوته عن الخدث على
 الوقف المذكور فهل له أن يأذن لاحد أن يتحدث عنه على الوقف المذكور بقبية حياته أم لا وهل له
 أن ينزل لاحد عن النظر أم لا * (الجواب) * لا شيع الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستقيد

مطلب
 اذا غاب الناظر فللقاضي
 اقامة قيم عنه
 مطلب
 اقرار الناظر على الوقف
 وتكوله لا يصح
 مطلب
 اقرار الناظر وأنه موصل
 بالاجرة يؤخذ باقراره
 مطلب
 اقرار الناظر أن هذه الاجنبية
 تستحق كذا وكذا المستحقون
 لا يسرى عليهم
 مطلب
 اقرار الناظر بان الوقف جار
 في وقف آخر باطل
 مطلب
 اقرار الناظر بان المستأجر
 يستحق على الحائز كذا باطل
 مطلب
 اقرار الناظر بالمشروط أن فلا ما
 يستحق النظر صحيح
 مطلب
 اقرار الناظر على الوقف بعين
 من اعيانه غير صحيح
 مطلب
 يعمل باقرار الناظر الموافق
 لشرط الواقف
 مطلب
 اذا فرغ الثابت الارشادية
 في صحته من وظيفة النظر
 لغيره لا يصح

من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل ووافقه شيخ الاسلام
 الحنبلي والدميري المالكى والحنفى فتساوى الطرابلسى من الوقف بجمع شهاب الدين احمد الشافعى
 بالشافعى اقول وفي الاسماعيلية جوابا عن سؤال نظير سؤالنا المذكور وفيه اشتراط الارشدية مانسته
 اذ لم تكن المرأة المفروغ لها معادلة بل رأة الفبارغة في الارشدية وفي كونها من ذرية الوقف لا يصح
 فراغها لها ولا تقريرها في النظر وان عزت نفسها لم تنزل ولم. الطالب بعد العزل اه ومقتضاه
 ان المفروغ له لو ساوى الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية يصح الفراغ لكن تقدم قول هذا الباب
 عن البرازية والمظومة المحيية وغيرهما ان النساظر انما يصح تفويضه في مرض الموت واما في الحياة فلا الا
 اذا شرط له الوقف ذلك فتم اقل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية مانسته سبب فيما لو شرط الوقف
 النظر لنفسه ثم من بعده لا ارشد من الموقوف عليهم ومات فذهب القاضي احدثهم ناظرا والحالة انه صبي
 والارشد فيهم امر اهل تستحق النظر الا ان دونه اوليا جاب حيث انتظم فعل التفضيل المعترف بسلام
 الجسد المذكور والائى الواحد والتعدد كلاهما وظاهر واقفي به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر وحدها
 ان لم يساوها احدى الرشيد المذكور او معه والارشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصلحا في ماله
 فقط كمنه واعليه في كتاب الحجر واما في الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر صلاح المال وهو
 حسن التصرف اه ولا يخفى ان الرشيد بالمعنى الاخير يتل في الضمي بخلاف المرأة والحالة هذه والله
 اعلم اه (مسئل) * فيما اذا ثبت زيد في وجه عمر وانه ارشد منه في نظر ارقاف اجدادهم بالبينه
 الشرعية المزكاة وقررى النظر عن رفع عمر به اعترافهما بشرط لواقفين الارشدية ثم ادعى عمر والاش
 ارشد من زيد فهل تقبل بينته ام لا (الجواب) * حيث اثبت ارشديته في وجه المدعى بالبينه لمزكاة
 وحكم له بها وقررى ذلك ولم يصدر منه بعد ما يوجب عزله بحكمه ببقاءه عالم بوجود المزيل ولا تقبل بينته
 المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعدده قال في الاشياء من القضاء المفضى
 عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته الا اذا ادعى التالى المالك من المدعى أو الناتج أو برهن على ابطال
 القضاء كما ذكره العمادى اه وفيه ايضا منه أى بينه سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى اه وفي الكفاية
 الشهادة اذا ثبتت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد
 وفي حاوى السيوطى من الوقف لو شرط لواقف بصيغة اقبل التفضيل كالأصلح والارشد وثبتت الارشدية
 والاصحوية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار اصلح او ارشد لم ينتقل له الحق لان العبرة من فيه
 هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والام يستقر نظر لاحد اه اقول تقدمت عبارة السيوطى بأبسط
 من ذلك اقول هذا الباب وكتمانها عن البحر والخصاف والتأخرانية انه اذا صلح المفضل افضل
 تنتقل الولاية اليه وكما ان المؤلف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم ان مذهبا
 لا يقضى على مذهب ووجه مذهبنا وهو الاعل انه يلزم على ما مر من مخالفة شرط الوقف الذى هو كنص
 الشارع فيما لو ثبتت امرأة مثلا ارشدية على صبي ثم بلغ الفى وصار عالما عارفا بأمور الوقف بياشربا بنفسه
 قادر على تحصيل غلاته بتأدينا افضل منهما من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تنزل واما كونه
 صارمة فبما عليه في حادثة فجوابه ان هذه حادثة اخرى لانه قضى عليه في حالة عجزه وعدم رشده وهذه
 حادثة اخرى على أن ما عزاه الى حاوى السيوطى قد اعتمد خلافه لامة ابن حجر كما رأيت في فتاويه تابعها
 في ذلك للرويانى من ائمة ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا قال لرشدت بينه بأرشدية زيد
 ثم أراد آخر ان يثبت ارشديته فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما
 تعاضتا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان حال فتقضى المذهب أنه يحكم بالثانية فان صرح

مطالب
 المشروط له النظر لرؤعه - نزل
 نفسه لم ينزل

مطالب
 المرأة اذا كانت رشيدة أولى
 من الصبي

مطالب
 معنى الرشدى الوقف صلاح
 المال وهو حسن التصرف

مطالب
 فيما اذا ثبت زيد انه ارشد
 من عمر وانه ادعى عمر وانه
 ارشد منه

مطالب
 المفضى عليه في حادثة لا تسمع
 دعواه ولا بينته الخ

مطالب
 أى بينه سبقت وقضى بها
 لم تقبل الاخرى

مطالب
 فيما اذا ثبت الارشدية ثم صار
 غيره ارشد منه

أن هذا امر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبه ان كان قبل المحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها ارشد اشتركا لان افعل التفصيل ينتظم الواحد والاكثر كما تروا ان كان بعده وقصر الزمن فقد تقررت عندنا ان البيتين اذا تعارضتا وسبق الحكم بأحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبها بصارا لان ارشد من الاول فتقبل وهو المراد من كلام ائمتنا فاعتنم هذا التحرير المفرد * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وظيفة اذان في جامع كذا بماله من المعلوم المعين من وقف الجامع بموجب تبرير قاض شرعي ففرغ عنها لدى قاض شرعي لاخوين قررهما فيها واعطاهما حجة تقرير وباشراهما مدة والا ن قام عمه روي عارضه ما فيها زاعما ان زيدا صاحبها الاول كان فرغ له عنها قبلها لدى جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي فهل يعتبر الف راغ الصادر للاخوين فقط * (الجواب) * العبرة للف راغ الصادر من زيد للاخوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررهما في ذلك دون ما يزعمه عمر ومن الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانصه ومنه ان من اسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يكن بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم في فتاواه افتى بسقوط حقه بالفراغ غيره وان لم يقرر الا نظر المنزول له ولم يستند الى نقل وخولف في ذلك اه وتقل ذلك السيد اجد في حواشي الاشياء وافتي بذلك الخبير الرملي * (سئل) * فيما اذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمرو بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان السلطان اعز الله نصاره لم يقبل فراغه وقرره وابقاه على تيماره كما كان يريد عمر والا ن الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمرو ذلك * (الجواب) * نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المنزول ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وابقاها عليه والمسألة في الخيرية من الوقف في مواضع ثم قال فيها الا ن مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكرها في الاشياء واطال فيها المحشى أقول ظاهر تقييد المؤلف الرجوع بالخيرية المذكورة انه ليس له الرجوع لوقبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد اجد المحوى محشى الاشياء ان بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وأن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم الصك كنز استخراج حجة ذلك من فرع ذكره السرخسي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المتناج للشمس الرملي عن والده انه افتي بحجة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخيرية انه لا يصح وافتي به مرارا قال لان التأمل بجواز بناءه على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الاشياء الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاعتياض عنه كالا اعتياض عن حق الشفعة اه وأما اذا جعله من باب المجازاة على الصنيع او كحقه ببراء عام أو براءة منه خاصة فلا قائل بالرجوع اه ما في الخيرية من الوقف لمخصم ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن البرزية وغيرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز النزول عن التيمارات وأن المنزول له يرجع بمادفع كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلا لنفسه المحررات بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام على افندي مفتي السلطنة بما يوافقه ونصه بالتركية (زيد برجاهم عدة خطيب اولان عمره وخطا بتي كندويد فراغ ايتك ايتون ايكي وزغروش وبروب عمرود خي خطا بتي زيد فارغ ايلسه زيد مبلغ مزبوري عمره من استرداده قادر اولور مي الجواب اولور اه * (سئل) * فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن وظيفة كانت عليه بموض معلوم من الدراهم دفعه عمر وله ثم ابرأ زيدا ابراء عاما لدى بيعة شرعية ومضت مدة والا ن يريد عمر والرجوع ببديل الفراغ على زيد مع التلاية عدم محبي براءة له بها وان الغير أخذها فهل اذا ثبت البراء العام المذكور ليس لعمرو ذلك * (الجواب) * نعم

مطلب

لا عبرة للفراغ بلا تقرير قاض

مطلب

من اسقط حقه من وظيفة لم يسقط وكذا من فرغ عنها عند غير قاض

مطلب

له الرجوع ببديل الفراغ اذا لم يقبل السلطان

مطلب

في حكم الاعتياض بالمال عن الوظائف والتيمارات

مطلب

بديل الفراغ لوجه له الدافع من المجازاة أو براءة منه لا يرجع به

مطلب

لا يرجع له ببديل الفراغ بعد الا براءة له ثم وان لم تجبه البراءة الى الخطانية

(سئل) * فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن غنامه معلومة في جوامك العسكر بين بغير عوض واجاز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفارغ عن ورثة يكافون عمر ابلاوجه شرعى ان يدفع لهم مبلغا من الدراهم ثمن الغنامه فهل لا يلزم عمر اذ ذلك لا يوجه شرعى * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمر اذ ذلك (سئل) * في ناظر شرعى على وقف اهلى سافر من دمشق بعد أن وكل رجلا من مستحق الوقف أعلا للقيام عنه بمصالحه وكالة شرعية عامة أئتمها نفس الوكيل عنه بموجب جهة شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وانهى اليه أن وظيفة الناظر المزبورة شاغرة عن مباشرتها شرعا وطالب منه أن يقرره فيها اشغورها فقرردها فيها بناء على أنها له المخالف لما في نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم (الجواب) * لا تعد الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما وانهى هو الوكيل على أنه مجرد السفر لا تصير شاغرة وحيث قد التزم بالقبول على الانهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعى (سئل) * فيما اذا كان زيد مؤذنا وكاسا في مسجد قريه فأقام عمرائته بمكة في ذلك مدة معلومة وجعل له نظير ذلك اجرة معلومة وباشرها عمر وفي المدة المزبورة ويريد مطالبة بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) * نعم وقد قلنا في البحر والخير اني أقول ذكر العلامة البيهقي عن المفتي ابي السعود أن الاستتابة تصح فيما يقابلها كالتدريس والافتاء لا فيما لا يقابلها كطلب العلم واقرانه وذلك بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصيل أو خيرا منه ثم تصح الى زوال العذر خلا أن المعلوم بتمامه يكون للنائب ليس للاصيل معه شيء الا ان يتبرع به النائب عن طيب نفس ورضى كامل لا يحوم حوله شيء من الخوف والحياء اه وأقره البيهقي والذي حرره في البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد يستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئا فالظاهر أنه يستحقه لأنها جارة وقد وفى العمل ببناء على قول المتأخرين من جواز الاستتجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وشرح الخصال بأن للقيم ان يوكل وكيله ليقوم مقامه وله ان يجعل له من معلومه شيئا وكذا في الاعراف اه وبهذا أفق الخبير الرملي ولعل محل ما مر عن المفتي ابي السعود ما اذا ائتمه ولم يعين له اجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لان المقر في الوظيفة قد اقام مقامه فيستحق معلومه كاملة فقرر فيها له التفاضل ما اذ جعل له اجرة معينة من معلومه فليس له أن يزيد من ذلك فلا تأمل ثم لا يخفى أن هذا كانه اذا كانت الاستتابة بمذشر شرعى والا فلا يستحق شيئا وليس من العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الاهلية لا يصح تقريره فيها فلا يستحق شيئا كما حرره في أواخر القرن الثالث من الاشياء وحيث فلا تصح ائتمه بغيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم هذا ورايت سوءا لا اجاب عنه المؤلف تبعا لمجده ولم يثبت في الفتاوى وقد رأيت في مجموعة منسلا على الترتيب كافي امين فتوى المؤلف ونصه فيما اذا كان المؤذن في جامع مرتبات في اوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة ادعية مباشرتها الواقعة في المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نوابا يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب كما به جدى المرحوم اجاب والله الموفق للاصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادى المذكور عفا الله عنهم آمين واجاب مولانا حامدا فندى عن سؤال طبع سؤال جده المرقوم أعلاه بما لفظه حيث شرطها الواقعة المذكورين المباشرين يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين والمحال هذه والله تعالى أعلم اه مارأيت بخط منلا على (سئل) فيما اذا كان لآخرين وظيفة عمل معلومة في جامع كذا بما لها من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب

مطلب
فرغ بلا عوض عن غنامه
ثم مات ليس لورثته أخذه

مطلب
لا نصير الوظيفة شاغرة مع
التوكيل

مطلب
التقرير المبني على الانهاء
المخالف غير معتبر
مطلب
في الاستتابة في الوظائف
بالاجرة

مطلب
هل يكون المعلوم بمقامه
لنائب أم للاصيل

مطلب
اذا شرطت المرتبات للمؤذنين
المباشرين فلا شيء للاصلاء

تقرر القاضى العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما مباشران لها ومتصرفان
بها ومعلومها يقضاه من المتولين واحدا بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية
من قديم الزمان بلا معارض وتولى الوقف الآن رجل قام بمعارضتهما في الوظيفة ويكلفهما اظهار براءة
تشهد بهما بذلك زاعما أنه لا يكفى تقرير قاضى البلدة فهل يكفى ويمنع من معارضتهما * (الجواب) *
حيث كان المتصرف كما ذكره معهما تقرير شرعى يمنع المتولى المذكور من معارضتهما في ذلك الا بوجه شرعى
* (سئل) * في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان اعز الله انصاره بمجاعة معروفين ببني القدسي
بوجوب براءة شريفة سلطانية وذات رقابة فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم
* (الجواب) * حيث لم يعين أحد منهم فيشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم * (سئل) *
فيما اذا كان زيدا مشد مسككة في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان ومات لاهن ولد فهل
دفع أرض الوقف مفوض الى متوليها وأرض الوقف لا تورث * (الجواب) * نعم كما اجاب بذلك
في الخبرية من الوقف * (سئل) * فيما اذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة ذات الصبي المذكور
وقر قاضى البلدة الغير المفوض له التوجيه اخويه الصغيرين في التولية المرقومة ثم عرض للدولة العلية
بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرقومة لرجل مستحق من أهل العلم والصلاح
قام الآن ولّى الصغيرين يعارض الرجل المذكور في ذلك متمسكا بمقرر تقرير القاضى المزبور فهل يعمل
بتوجيه السلطان عز نصره ويمنع وليهما من معارضة الرجل بذلك * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى الرحيمية
سئل عن خللي فرغ من وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضى مصر القاهرة ووجهها
قاضى مصر الى المفروض له فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه اجاب حيث لم يكن قاضى مصر مشروطا له
ذلك ولا في ولايته ما ورابه لا يعتد بتوجيهه كما انه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة قاضى
يملك التوجيه لذلك اه * (سئل) * في ذى وظيفة في مدرسة يكلف متوليها دفع معلوم وظيفته
من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها الى يده فهل يمنع من تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه
والقول له بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا وقعت هندا رما على خطيب جامع
معين وعلى امامه وعلى زيدا وعليه ان يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه لها ثم على جهة بر متصلة
ثم ماتت وصار اخوه الناظر اعلى الوقف وصار زيد المزبور خطيبا وامامها بالجامع وتنازل من ربيع الوقف
من الناظر المزبور جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر
وصار ابن اخيه ناظرا مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيدا من جهة الامامة والخطابة من ربيع الوقف
بلا وجه شرعى فهل يؤمر بدفع ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يريد الدعوى على
متولى وقف بر بأنه مقرر من القاضى في وظيفة بوابة في وقف المزبور ومضت مدة تزيد على ثلاث
وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعى وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف
في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه * (الجواب) * حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضت المدة
المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسمع دعواه اقول دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق
معلومها من ربيع الوقف وقد مر في الباب الثاني ان دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل
* (سئل) * في مسجد له امام ومؤذن وفراس لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتعمير
ضرورى والغلة لا تفي بالكل واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم
ولحقون بالعمارة * (الجواب) * نعم اقول ومرة ام الكلام على ذلك في الباب الثانى * (سئل) *
في الناظر المباشر هل يكون من ارباب الشعائر التي تقدم بعد العمارة * (الجواب) * نعم كفى البصر

مطلب
يكفى التصرف القديم في
الوظيفة ولا يكلف الى اظهار
براعة
مطلب
وجه السلطان الوظيفة لبني
فلان اشترك فيها جميعهم
مطلب
اذا مات من له مشد المسككة
لا عن ولد فدفع أرض
الوقف مفوض الى متوليها
مطلب
يعمل بتوجيه السلطان
دون القاضى الغير المفوض
له التوجيه
مطلب
ليس لذى وظيفة طالب
معلومه من مال المتولى قبل
حصول الغلة والقول للمتولى
بيمينه
مطلب
يلزم الناظر دفع ما يخص
يدا من جهة الامامة والخطابة
من ربيع الوقف
مطلب
دعوى صاحب الوظيفة بعد
ثلاث وثلاثين سنة لا تسمع
مطلب
لا يقطع على ارباب الشعائر
ولحقون بالعمارة
مطلب
الناظر المباشر من ارباب
الشعائر

وشرحي العلائق* (سئل) في ناظر وقف أهلى قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة
 كذا ويريد أن يذخرها للعمارة ولم يشترط الواقف تقديم العمارة وطلب مستحق الوقف استحقاقهم منها
 فكيف المحكم* (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشترط الواقف
 تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس لناظر أن يذخرها شيئاً عند عدم الاحتياج للعمارة
 كما صرح بذلك في الأشباه في أوامر كتاب الوقف* (سئل) فيمن دفع للمستحقين وأخر العمارة
 الضرورية هل يضمن وإذا قلتم بالضمن هل له الرجوع على المستحقين* (الجواب) قد أجاب الخبر
 الرملى رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليد صورته سئل فيما إذا صرف المتولى إلى المستحقين وأخر العمارة
 الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يخش ضررين
 قال في الخاتمة إذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج إلى
 الإصلاح والعمارة أيضاً يخاف التيم لو صرف الغلة إلى العمارة يفت ذلك البر فإنه يتظر أنه إن لم يكن
 في تأخير المرممة إلى الغلة الثانية ضررين يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة إلى ذلك البر وتأخر المرممة
 إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرممة ضررين فإنه يصرف الغلة إلى المرممة فإن فضل شيء يصرف إلى
 ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية إذا لم يخف
 ضررين فإذا تردد هذا علم عدم جواز الزام المتولى المعزول بما دفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت
 الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فإنه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف
 في ذلك هل فائل بعدم الرجوع مطلقاً أو لا يصح على إطلاقه ومن قائل بفتح الرجوع عليهم مادام
 المدفوع قائماً لا هالكا أو مستهلكا ومنهم من قال أنه يرجع به قائماً وضمن بدله مستهلكاً كالأنه ما دفعه
 على وجه الهبة وإنما دفعه على أنه حق المدفوع إليه وهذا أصح الوجوه ففي شرح النظم الوهابى الشيخ
 الاسلام عبد البر أن من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده إلا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه
 القابض اهـ وقد صرح حواشيان من ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع
 بدله والله أعلم اهـ ما فى الخبرية قلت وقد ألفت فى ذلك رسالة بطلب شيخ الاسلام مفتى الممالك العثمانية
 عبد الله أفندى سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين* فى مسألة الرجوع على المستحقين* فراجعها
 أن شئت فأنها مفيدة اهـ كلام المؤلف أقول وفى عبارة الخبرية إجمال فإن الذى وقعت فيه المناظرة
 ما إذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية وصار ضماناً فهل يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم
 فقال فى البحر بحثاً ينبغى أن لا يرجع وقال فى النهر يرجع لوقائماً لا هالكا لأنه هبة وقال القندسى
 فى شرح الكنتريز ينبغى أن يرجع أى مهلة لأنه لم يدفعه بترعافصار كما لو دفع لزوجه نفقة لا تستحقها
 بنشوز أو غيره له الرجوع عليها وهذا الذى حققه الخبر الرملى فى حاشية البحر وحاصل الكلام حينئذ
 أنه إذا دفع للمستحقين وأخر العمارة كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد
 وإن كانت ضرورية يضمن ما دفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذى ينبغى ترجيحه الأخير
 إذا لحق للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية فهى كسألة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرملى فى الحواشى
 والله أعلم* (سئل) فى متولى وقف عمره ثم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارة فهل
 يضمن ما صرفه من الغلة لغير العمارة لكون الدين مقدماً على نصيب المستحقين ولا حق لهم فى الغلة إلا بعد
 أداء الدين أم لا* (الجواب) يضمن المتولى ما صرفه من الغلة لغير الدين المصروف فى العمارة المحتاج
 إليها والله أعلم كنبه الفقير أحمد المفتى بدمشق الشام عفى عنه إذا لحق لهم فى الغلة زمن الاحتياج
 إلى العمارة كفى الأشياء من الوقف قوله أعطى المستحقين نصيبهم أى سهامهم مما لا حق لهم فيه وهو الغلة

مطلب
 ليس لناظر أن يذخر الغلة
 للعمارة عند عدم الاحتياج

مطلب
 فيمن دفع للمستحقين وأخر
 العمارة الضرورية هل
 يضمن وهل يرجع عليهم

مطلب
 من دفع شيئاً ليس بواجب
 فله استرداده

مطلب
 إذا صرف المتولى الغلة إلى
 المستحقين وعلى الوقف دين
 ضمن إذا لحق لهم فى الغلة
 إلا بعد أداء الدين
 قوله أحمد المفتى هو المهمندارى
 الحاشى اهـ منه

الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب لضمان عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت مما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبدا وصدة بخلافة وبدون الصرف اعمارة بقوت ذلك بخراجه فاذا لم يخف هلاكه خوفا يئذنا ساغ الصرف الى المستحقين فطعاما من تحصيلات الشيخ ابراهيم السؤلا في رحمه الله تعالى اقول مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فاجره الناظر عقار الوقف بأجرة أذن له باقتطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار يأخذ منه باقى الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا انه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين وانه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى يتخلص رتبة الوقف من الدين أو يصرف ما يقبضه في العمارة اللازمة ويوافقه ما في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في دار وقف عليها مبلغ مرصد لمجاعة صرف في عمارتها الضرورية والآن تحتاج الدار الى التعمير ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذي عليها من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذي عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اه فليتأمل فيما هو الشائع في زماننا فان ذلك يفيد انه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يتضي جميع الدين ثم رأيت أيضا ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا من علا على التركا في بخطه ونصه في ناظر وقف ولا أحد مستحقه على رتبة ذلك الوقف مبلغ مترتب نصرف الناظر الغلة على المستحقين مدة من غير اذن حاكم ثم ادعى عليه بعض المستحقين بأن ذلك الصرف لم يصادف محلا يكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو مترتب بذلك الصرف وضامن له فشهد اثنان عندنا كم بأنه ما أذن له بالدفع من قبل قاض واحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا فرعه ولعود المنفعة عليه أم لا الجواب الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو أمره القاضى كما في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كتبه الفقير محمد المفتى بمدينة حلب عفى عنه اعني به المولى محمد أفندي الكواكبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اه مارأيت بخط من علا على رحمه الله تعالى (سئل) * فيما اذا قبض متولى وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعسومة ومات بجه لا وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة أخرى تلى الاولى وطالبه أرباب وظائف الوقف بالملك كسر لهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة التالية للاولى ظاهرا لزمه لهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم يشترط الوافق صرف ربع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في قوائمه ويريد الرجوع عليهم بنظر ما دفع لهم ومحاسبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولى ذلك (الجواب) * نعم وللشيخ خير الدين في فتاويه كلام ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر دين انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجهين ففي شرح النظم الوهابي للشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بأن من ظن أن عليه ديننا قبل ان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بدله اه وفي الخيرية أيضا لا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرطه الوافق أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشلبي اه (سئل) * عن متول قبض الغلة وفي دينه بها وترك العمارة مع الحاجة اليها هل تبطل خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (الجواب) * نعم تبطل خيانتة بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في الخبر بأن امتناعه من التعمير خيانة

مطلب
فيما اذا كان على الدار
مرصد ودفع الناظر بعض
الاجرة للمستحقين

مطلب
التعمير ودفع المرصد مقدم
على الدفع للمستحقين

مطلب
فيما اذا دفع للمستحقين
عما قبضه الناظر الاول

مطلب
من ظن أن عليه دينا قبل ان
خلافه رجع بما دفعه

مطلب
لا يجوز صرف ربع سنة
في سنة الخ

مطلب
امتناعه من التعمير خيانة
وعزل الخائن واجب

مطلبه
أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم
أنفق مثلها في الوقف برئ

مطلبه
يفسق الناظر بتقديم
الصرف على العمارة الخ
مطلبه
إذا صار الناظر فاسقا لا يتبل
قوله الابينة

مطلبه
إذا ثبتت خيانتته في وقف
هل يعزل من الاوقاف
مطلبه
إذا باع الناظر عتار الوقف
يعزل أو يضم اليه ثقة

مطلبه
إذا ادعى الناظر أن دار
الوقف ملكه يعزل

مطلبه
إذا قطع الناظر أشجار الوقف
الغير اليابسة يستحق العزل

مطلبه
الناظر بالشرط إذا ثبتت
خيانتته في مال الوقف يعزل
وينصب أمين

مطلبه
إذا ألتف الناظر مال الوقف
فلما حكم بحسابته

مطلبه
إذا شرط الواقف الولاية لنفسه
وهو غير مأمور فلا يقاضى
عزله

مطلبه
عزل المتولى الخائن واجب
عزل القاضى

وصرح في البرازية بأن عزل القاضى للخائن واجب عليه فتساوى الخيرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرة الوقف يبرأ عن الضمان لأنه أدى الواجب الى محله وهو صرفه ولو جاء بمثل ما أنفق في حاجته ونخلطه بدراهم الوقف صار ضامنا للباقي لأنه صار مستمرا كفا ولو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الوقف بحيط السرخسى من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشافعى من تنهاى كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناظر بتقديمه على عدم العمارة وتقديمه الصرف عليها وتهاونه في استخلاص الربيع وضياعه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن انتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الابينة ويرجع عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم اهـ (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف ثبتت خيانتته في وقف منها فهل يعزل عن الكل (الجواب) ما وجدنا الا أن نقلا في ذلك لكنهم قالوا إذا ثبتت الخيانة فقد ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر قولية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا تولية الغائب لان المقصود لا يحل به ويستهوى فيها الذكر والانثى وكذا الاعشى والبصير وكذا المحدود في القذف اذا تاب لانه أمين اهـ والله سبحانه أعلم أقول ثم رأيتني كتبت في حاشيتي على البحر في كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ نقلا عن خط شيخ مشايخنا من لا على التركا في مانصه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا الناظر اذا كان ناظرا على أوقاف عديدة وثبتت فسقه بسبب خيانتته في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله أن الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبى السموود العمادى المفسر ونصه في فتاوى من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف متعددة ظهرت خيانتته في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل أولا الجواب لا بد من ذلك البتة اهـ بحرفه اهـ (سئل) في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالما بكونه وقفاً فهل اذا ثبت ذلك عليه يفسق بكون خيانتته منه يعزل بها (الجواب) نعم يعزل أو يضم اليه ثقة كما في البحر والتقنية وغيرهما (سئل) في ناظر وقف أهلى أنكر جريان دار معلومة في الوقف أنها لا وقف وادعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره له يصير بذلك خائناً ويخرج الوقف من يده (الجواب) نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف لو أنكر المتولى الوقف وادعى أنه ملكه يصير غاصباله ويخرج من يده لصيرورته خائناً بالانكار اهـ وبجمله أفتى العلامة ابن نجيم كما في فتاوى من الوقف (سئل) في ناظر وقف قطع أشجار بستان الوقف المباحة الغير الشالية ولا اليابسة وباعها بالوجه شرعى فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعى يستحق العزل (الجواب) نعم وأفتى الشيخ اسماعيل بمثل ذلك (بروقفت) شروطه وزره وتولى زيدك مال وقفه خيانتته ثابتة ارسه حاكم زيد عزل ايدوب برينه برمتدين كسسته في متولى نصب ايتمه كقادر اولورمى الجواب اولور (على افندى) بروفتك وتولى زيدك مال وقفه خيانتته احتمالى وأولغله حاكم محاسبه سنى كورمكه قادر اولورمى الجواب اولور (على افندى) ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمور على الوقف فلا يقاضى أن ينزعها من يده نظرا للفقراء كماله أن يعزل الوصى وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضى أن يخرجها من يده وبوليها غيره لانه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واستيفيد منه أن للقاضى عزل المتولى الخائن غير الواقف بالطريق الاولى وصرح في البرازية أن عزل القاضى المتولى الخائن واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله وينزع لو خائنا

وفي أوقاف الناصح الواقف أو المتولي إذا أخرج القاضى عنه أو بمن يتفانى منه على الوقف فصح القاضى
 القاضى القائم بالوقف عن الولاية ان لم يكن مأموفاً كان سهواً منه فصح القرض وقوله على الولاية
 يرى على الاشياء من القضاة قبل من سعى في نقض ما تم من جهته (فروع) * اذا لم يراع شرط الواقف
 فإنه ينزل بمنزل القاضى وهذا إشارة الى أنه لا ينزل بمجرد الخلاف بل يستحق المنزل متى وقف بقرينة
 القاضى امتنع عن العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضى ليعلم آخر مقامه فإنه لا ينزل بالحيثية والتمتع
 بل يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن نقض ما على المتقبلين زماناً فإنه يأثم فإن هرب بعض المتقبلين
 لا يضمن المتولى الكل من جواهر الفتاوى منع من آخر الوقف قال في القمع وينزل الناظر بالجنون المطبق
 اذا دام سنة فاذا عاد إليه عقله عاد إليه النظر والظاهر ان هذا في المشرط له النظر اما منصوب القاضى
 فلا نهر ولو حل بالنظر آفة يمكنه معها الامروا نهى والاخذ والاعطاء فله الاجر والا فلا يجزله ولو ما من
 أهل الوقف في أمانيه لا يخرجها المحاكم لا بخيانة ظاهرة وان رأى أن يدخل معه رجلاً آخر فعل ومعلومه
 باق له اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف (سئل) * في متولى وقف اذن لساكن
 دار من دوره أن يعمرفيها من ماله بطريق الاستدانة على الوقف ومهما يصرفه فيها يتطعمه من اجرتها
 في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف ويدون اذن من قاضى القضاة فهل تكون الاستدانة المبرورة
 غير جائزة (الجواب) * نعم ونفاه في البحر مفسلاً (سئل) * فيما اذا استدان ناظر وقف من آخر
 مبلغ من الدراهم لاجل الوقف بلا اذن القاضى ويريد اخذه من غلة الوقف فهل ليس له ذلك
 (الجواب) * نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف الا باذن القاضى اذا لم يشترط الواقف الناظر ذلك قال
 في البحر الملة في المذهب أن ماله منه بد لا يستدينه طاقاً وان كان لا يذله فإن كان بأمر لقاضى جازوا لا
 اه (سئل) * فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه
 الضرورية مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعدما شهد عليه بيعة شرعية أنه صرف ذلك بنية
 الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضى له بذلك وثبت صرفه واشهاده لدى حاكم شرعى
 فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف (الجواب) * نعم أقول قال في البحر المتولى لو ادعى أنه استدان
 باذن القاضى هل يقبل قوله بلاينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة
 وهو ما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذن القاضى يحرم عليه أن يأخذ من الغلة
 لما أنه بغير اذن متبرع وقد علمت مما تقدم انما عن قاضيه ان له لو اتفق من ماله أو أدخل جده على
 في الوقف لا يكون من باب الاستدانة لانها مخصصة في القرض والتمتع بما تبيته وعلى هذا فلو صرف
 المتولى للمستحقين من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لسكن قاضيه ان قبه بالانفاق على المرمقة
 وقيد في جامع الفصولين بأن يشهد أنه اتفق ليرجع فوقع الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا
 وقع الاشتباه في زمانه في ناظر اذن لانسان في المصرف على المستحقين من ماله قبل مجي الغلة ليرجع به
 اذا جاءت الغلة هل يكون من باب الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كصرف الناظر
 لهم من مال نفسه فله الرجوع ان قلنا يرجعه اه أى ان قلنا يرجعه في مسألة صرفه من ماله على
 المستحقين كما في الانفاق على المرمقة وكما في حاشيتي على البحر في هذا المجل اقول في فتاوى المحنفين
 مانعه الذى وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر اذا اتفق من ماله نفسه على عمارة الوقف ليرجع
 في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد من أن يشهد أنه اتفق ليرجع كما في ٣٠ من
 جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضى أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والمسا جاز لا باذن
 القاضى ولم يكف الاشهاد وحيث لم يكن من الاستدانة فلا مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله

مطلب اذا اجر من فاحش
 أو بمن يتفانى منه على الوقف
 فصح القاضى العقود وعزل الخ
 مطلب اذا لم يراع شرط الواقف
 ينزل
 مطلب المتولى لا ينزل بالحيثية
 والتقصير بل يستحق العزل
 مطلب ينزل الناظر بالجنون
 المطبق اذا دام سنة
 مطلب لو طعن أهل الوقف
 في أمانة الناظر لا يخرج
 المحاكم لا بخيانة ظاهرة
 وان رأى ادخال غيره معه
 أدخله وأبقى له معلوم النظر
 مطلب اذا اذن لساكن
 أن يعمرفيها من ماله
 ما في الوقف وبلا اذن القاضى
 لا يصح
 مطلب استدانة الناظر للوقف
 بلا اذن القاضى لا تصح
 مطلب اذا اتفق من ماله
 في مهمات الوقف بعد الاشهاد
 واذن القاضى له الرجوع
 مطلب ادعى المتولى أنه استدان
 باذن القاضى لا يقبل
 مطلب الانفاق من ماله
 ليس باستدانة
 مطلب الاستدانة مخصصة
 في القرض والتمتع بالنسبة
 مطلب فيما اذا اذن لآخر
 في الدفع للمستحقين قبل
 مجي الغلة هل هو استدانة
 مطلب الناظر اذا عمر الوقف
 من ماله نفسه ليرجع له الرجوع
 ديانة لساكن لو ادعى لا يقبل
 مطلب اتفق الناظر من
 ماله ليس من الاستدانة

مطلب
الاستدانة للصرف على
المستحقين لا تجوز

مطلب
إذا عجز المستأجر باذن القيم
يرجع عليه

مطلب
عمارة مأذون الناظر
كعمارته

مطلب
أذن للمستأجر بالعمارة ثم مات
يرجع على ورثته وهم على
الوقف

مطلب
الوقف لازمة له
قوله فعلى المستأجر المثل
أى لان الاجارة الطويلة
الرائدة على سنة فاسدة
اه منه

مطلب
يرجع المستأجر من المتولى
بما أنفق به باذنه في غلة
الوقف

مطلب
إذا أنفق المستأجر من غير
المتولى باذنه فلا يرجع له
لا على المؤجر ولا في غلة الوقف

مطلب
أذن محصرى أن يكسب والمسيح
وعزل يلزم الناظر الثاني
دفعه من ريع الوقف

مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لأجل الصرف على المستحق لا تجوز وإنما
جوز وما لا بد للوقف منه كالعمارة إذا ما ظهر اه كلام الحنفى والحاصل أن اتفاق المتولى من
ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على اذن القاضى لانها منحصرة في الاستمراض والشراء
بالنسبة وانما هو أن اتفاق مأذونه كافيه لانه وكيل عنه فلا يوقف على اذن القاضى أيضا
وتقدم أول الباب الثاني عن القنية ما حصله انه اذا عجز المستأجر باذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا
كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستأجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع
باذن القاضى واقفى بما فى القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كآرائه فى فتاويه وكذا اقضى به
العلامة الخبير الرملى حيث سئل فى غلة جارية فى وقف تدمت فأذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها
من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة لا وقف بعد منازعة الناظر له فالحكم فى ماله
الذى صرفه باذنه على عمارتها ألجأ اعلان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب
الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر فى جامع الفصولين فى عمارة الناظر بنفسه
قوله بن وعمارة مأذونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم فى القنية والحاوى الزاهدى بالرجوع
وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اه فلم يقيد أيضا باذن القاضى
مع تصريحه بما استطعنا من أن فعل مأذونه كفعله وما ذاك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة
كما قررناه ويظهر من ذلك انه اذا اذن للمستأجر بعمارة الدار الضرورية ليعكون ما أنفق مرسدا على
الدار وجهه الوقف يكفي ذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلى وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا
ومن قبله فليتنامل فى ذلك وفى الفتاوى الحنبلية سئل فى ما اذا من متولى الوقف للمستأجر فى الصرف
على مرسته ليعكون دينه على جهة الوقف فصرف مالا معلوم ثم أجره المتولى لا آخر بعد انقضاء مدة
المستأجر الاول فماب دية فاعتذر المتولى بأنه لا مال للوقف تحتيد فأذن للمستأجر الثاني أن يدفع
اليه دينه ليعكون دينه على جهة الوقف كما كان للاول فودع ومات المتولى فهل للمستأجر الثاني الرجوع
بما دفع للمستأجر الاول على المتولى الجديد فى مال الوقف الذى تحت يده وفى تركته المتولى الاول
وترجع ورثته على الثانى فى مال الوقف أجاب المصرح به أن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيم
لا تثبت الدين فى الوقف اذ لازمة له ولا يثبت الدين الا على القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم
مقامه فى الرجوع عليهم فى تركته الميت ثم يرجعون فى غلة الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اه
ملخصا ومما يؤيد ذلك ايضا ما نقله المؤلف بقوله أجرة منزل اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه
كان وقفه عليه والده وعلى اولاده ابداما تناسلوا فانفق المستأجر فى عمارة هذا المنزل بعض النفقات
بأمر المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية فى الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستأجر لا المسمى وذلك للمؤجر
بصدق به وان كان له ولاية فى الوقف فعلى المستأجر ارجاء المثل فى المدة التى كانت فى يده لا عبرة بما سمى من
قليل الاجرى السنين الاول ويرجع المستأجر بالذى أنفق فى غلة الوقف ان كان للمؤجر ولاية فى الوقف والا
فهو متوقع فيما أنفق لا يرجع به لا على المؤجر ولا فى غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمؤجر ولاية صار وجود
الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد من الاجارة
فى ناظر على مسجد والمسجد وقف فأذن الناظر محصرى أن يكسب والمسجد ويكون ثمن المحصر من ريع الوقف
ففعلى وعزل الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحوال أن الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيئا
فهو يلزم الناظر الثانى تخليص حق المحصرى لان حقته معلق برىع الوقف اهل يلزم الناظر الاول
الجواب للشيخ ناصر الدين القافى يلزم الناظر الثانى تخليص حق المحصرى ودفعه له من ريع الوقف

ولا يلزم ذلك الناظر الا قول حيث عزل ووافقه سيدي المجدد والشيخ تقي الدين المحبلي نعمه الله تعالى
برحمته فتاوى الشلبي من الوقف اقول لكن قال في البرازية قيم المسجد اشترى شيئا مؤنة المسجد بلا
اذن المحاكم بماله لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي
سواء كان انفق ليرجع او لا وسواء رفع الى القاضي او لا وسواء مره على ذلك او لا وكفى في البحر قبل ذلك
عن المحامية قيم الوقف اذا اشترى شيئا لمرة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد
وله ان ينفق على الممرة من ماله كالوصي في مال الصغير وان ادخل المتولي جذعا من ماله في الوقف جاز
وله ان يرجع في غلة الوقف اه وكتب الرملي في حاشيته قوله وفي المحامية الخ اقول في فتاوى شيخنا
الحانوتي اذا شهد عند الانفاق انه انفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسياق ذكره منقولا عن جامع
الفصولين اه كلام الرملي فافاد محل ذلك على ما اذالم يشهد وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين
قيم الوقف لو انفق من ماله في عمارة الوقف فلو اشهد انه انفق ليرجع فله الرجوع والا لا ووافقه
ملا في البرازية ايضا من قوله قيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصي
مع مال الميت وان كان لو ادعى لا يكون القول قوله المتولي اذا انفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له
ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك ايضا يحمل كلام البرازية السابق الا ان يدعى
الفرق بين الشراء والانفاق في الممرة فليتم اه (سئل) * في وقف برفيه وظائف ليست من الشعائر
وهي مقررة على اربابها بما الهامن المعلوم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولى الوقف اجور عتاراته
عن سنة اثنتين واربعين ومائة والفسلفا وغاب ولم يدفع لارباب الوظائف شيئا من علائقهم عن السنة
المذكورة وله وكيل في الضبط فقط يكافه ارباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة على الوقف لاجل
دفع معاليهم اربق قبض اجور العقارات المذكورة سلفا عن سنة ثلاث واربعين ودفعها اليهم بدون نص
من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) *
نعم وانما قيد في لسؤال بأنها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر يستدين قال في البحر لكن
وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام والمحيط والمؤذن باعتبار انه لا بد له من ذلك فيكون
باذن القاضي فقط او لا الظاهر انه يستدين لهؤلاء باذن القاضي لقوله في جامع الفصولين ضرورة مصالح
المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف او نص السلطان عليه في توليته صرح
بالمسألة شيخنا الحانوتي في فتاواه خيرية ضمن سؤال طويل من الوقف * (سئل) * فيما اذا استدان
متولى الوقف دراهم للعمارة بمرجحة ويريد الرجوع بالمرجحة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك
* (الجواب) * نعم كفاي لبحر وغيره واقفي به الخير الرملي اقول وقد تمت تمام الكلام عليه او اذل
هذا الباب * (سئل) * فيما اذا عمر الناظر من ماله طبة في دار الوقف تبرعا للوقف والمحقها بالوقف
فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم وفي مسألة رفق البناء بجهة وقف الارض وهو صحيح كفاي العملا في
وغيره * (سئل) * في قطعة ارض جارية في وقف يرأس فيها بناء ولا داخله في تواجرا احد يريد
توليها ان يبنى فيها بمال الوقف للوقف لما فيه من الحظ والمصلحة بجهة الوقف فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في ناظر وقف اهلى يؤجر ارض الوقف من نفسه فهل لا يجوز
لناظر ذلك * (الجواب) * نعم اجر الوقف من نفسه او سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا اجره من ابنه
او ابنيه اوعبده او مكاتبه للتممة ولا نظر معها اسعاف من فمسل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز
لوقبل المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا قبله من القاضي لنفسه
فحينئذ يتم لقياسه باثنين اسعاف من باب اجارة الوقف * (سئل) * في ناظر وقف اهلى انحصر ربع

مطلب

لا يكلف وكيل الناظر بالاستدانة لدفع معاليه من ليس من الشعائر

مطلب

يستدين الناظر لارباب الشعائر باذن القاضي

مطلب

لا يصرف الناظر ربع سنة في سنة بلا شرط واقف او اذن سلطان

مطلب

اذا استدان للعمارة بمرجحة ليس له احتسابها على الوقف

مطلب

عمر من ماله طبة في دار الوقف والمحقها بالوقف يصح

مطلب

للمتولى ان يبنى في ارض الوقف بمال الوقف لا الوقف

مطلب

ليس للناظر ان يؤجر الوقف من نفسه او ابنيه او ابنيه

مطلب

تقبل المتولى الوقف من القاضي لنفسه يجوز

الوقف المزبور فيه نظرا واستحقاقا أبرأ راضى الوقف المزبور مدة معلومة بأجرة المثل اجارة محظقة ممن له عليه دين وقاصصه بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة * (الجواب) * نعم قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصى لو باع مال الصغير ممن له عليه دين بصير قاصصا اذا الوقف والوصية اخوان لا سيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده والمحالة هذه وبذلك أفتى الشكازروني من آخر الوقف وقال العلامة الشافعي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال نظير ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقا للأجرة كلها وتمت المدة والدين من جنس الاجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق وان كان مستحقا لبعضها ووقع التقاص بها فالتقاص صحيح أيضا هذا أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويقع الناظر وقال أبو يوسف لا يسبح التقاص ثم قال ولا بأس بذلك ما يشهد من القول لصحة الجواب ثم ذكر نقوله الى أن قال فهذا كما ترى صريح في صحة ابراء الناظر المستأجر عن الاجرة وصحة التقاص مبنية على جواز ابراء كما صرح الزيلعي به اتفاقا فقد وضع بماد كذا الجواب والله أعلم بالصواب اهـ * (سبئل) * في ناظر وقف أبر عقار الوقف من آخر بدون اجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم واذا أبر القسيم الدار بأقل من اجرة المثل قدر ما لا يغبن الناس حتى لم تجز الاجارة لو سكت عنها المستأجر كان عليه اجر المثل بالغما يبلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك اذا أبر اجارة فاسدة ذخيرة من الوقف في ١٤ ولا يجوز الوقف الا بأجر المثل فلا يجوز فيفسد بالاقل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ الاجارة كما في فتاوى قارئ الهداية لا ينقصان سيرا واذا لم يرغب فيه الا بالاقل كما في الاشياء شرح الملتقى للعلائي تحت فصل اذا باني مسجد دار مسجلة اجرة مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظفر القيم بمال الساكن فله ان يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه قضاء وديانة حاوي الزاهد من الوقف من فصل تصرفات القيم * (سبئل) * فيما اذا أبر ناظر وقف بستان الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى الناظر على المستأجر حين الاستئجار بأن الاجارة المزبورة بدون اجرة المثل بغبن فاحش وان هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعا وأنه أبر الرجل بالزيادة المزبورة فأجابه زيد بأنه استأجره بأجرة مثله وان الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت فلانكر الناظر والرجل ذلك فأحضر زيد عشرة أنفاس شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد وأجره مثل البستان المزبور بقطعة وافرة ومصلحة للوقف وان الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وتعت فقبل شهادتهم المحاكم الشافعي بعد التزكية وحكم بجهة الاجارة المذكورة وبكونها اجرة المثل وبكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم فسح الاجارة المزبورة الى انها فمذتها وان زادت اجرة ذلك في المدة وبعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها حكما شرعيا ما وافق مذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفى حكم بجهة الاجارة ولزومها وعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها وانفذ حكم الشافعي المذكور غيب حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة اخرى ثم في اثناء المدة ادعى الناظر المذكور ان الاجارة المزبورة بدون اجر المثل واحضر لاشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينتقض بشهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا * (الجواب) * الاجارة بدون اجر المثل بغبن فاحش غير جائزة كما صرح حوايه وحيث ثبت ان الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح به في الاشياء قال فان كان اضرازا وتعت لم تقبل اهـ اي هذه الزيادة واما دعوى الناظر في اثناء المدة فلا يخفى لو أمره وأمر شهوده اما ان يشهدوا ان الاجارة وقعت حين العقد بدون اجر المثل وانه زاد السرفه الا ان حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود

مطلب
اذا أبر الناظر وقاصص
بالاجرة من دينه يجمع

مطلب
يصح ابراء الناظر المستأجر
عن الاجرة وكذا التقاص
بها

مطلب
اذا أبر الناظر بغبن فاحش
لم يصح الاجارة

مطلب
ظفر القيم بمال المستأجر
له انخذ تمام اجر المثل منه

مطلب
فما اذا أبر الناظر ثم ادعى
ان الاجارة دون اجرة المثل

مطلب
لان الغبن الزيادة ثابت انها
ضرر وتعت

مطلب
لا عبرة بكثرة الشهود

كما صرحوا به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي اعماءا عين الاجارم زيد وحكم بصفة الاجارة
من حاكمين حنفى وشافعى وشهود هذه تمنع نقض قضاء والشهادة من تمنع نقض قضاء ترد ويثبت
الاثبات بانها اجرة للمثل مقدمة على انها يبدون اجر المثل وان كان الثاني ادعى زيادة السعر بان كانت
الزيادة من قبل تمتع او رغب في رغب لا تقبل كذا اذا زادت بقول من نصف المستاجر واما اذا كانت
الزيادة في نفسها بخلاف سعرها عند الكل ففيه روايتان قال في لسان المحكم من انتم فصل الاجارة متولى
الوقف اذا اجر ارض الوقف باجرة مثله يجوز فان ازادت اجرة ما لم يتغير سعرها او كثر الرغبات فانه
يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا سار فيما مضى من المدة يجب المسمى بدهه فقط وبعد ذلك
يجب العقد ثانيا على اجرة معلومة كما زادت كذا ذكره الاول المحمى وفي ادب القضاء للامام السروجى ما يخالف
ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي اجرة المثل حالة العقد وان زادت بدرجة والبدرة
عشرة آلاف درهم وفي الختامية والاسعاف رجل استاجر ارض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين باجرة
معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر رغبات الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها
قالوا ليس للمتولى ان ينقض الاجارة بتقصان لاجر لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان
المسمى حالة العقد اجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك اه وفي حادى المحصرى لا ينقض لان العقد صرح
وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر في القيمة ثم ذلك غير مفيد فكذا هذا قال مولانا ان زادت زيادة
فاحشة كان للمتولى ان يفسخ الاجارة الزيادة فا حاشة من راسها نصف الذى آجره أولا لان الاجارة
تعتد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكذلك آجره هذه الساعة بتقصان فاحش ولا كذلك البيع
اذا تغير سعر المبيع اه وفي الذخيرة واذا زاد آجره ما لم يمتد مسمى مدة فعلى فتاوى سمرقند لا يفسخ العقد
وعلى رواية سراج الطحاوى يفسخ ويعد العقد وحكى الباقي فى شرح المتن فى صحيح كل من الرواية بين وفي
المنع اذا زاد اجر المثل فى نفسه من غير ان يزيد احد فللمتولى فسخها وعليه الفتاوى وما لا يفسخ كان على
المستاجر المسمى كفى الصغرى وكذا فى الزيادة الزينة اه ومثله فى الاشباه وقال العلانى ولو دعى رجل
انها غبن فاحش بان اخبر القاضى ذو خبرة انها كانت كذلك فسخطه او تقبل الزيادة وان شهدوا وقت
العقد انها ابرام المثل والابان كانت اضرار او تمتع المثل وان كانت لزيادة اجر المثل فالتجارة قريها
فيفسخها المتولى فان امتنع فالتقاضى والمستاجر احق ان قبلها ولمنه الزيادة من وقت قبولها فقط وان انكر
زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان زاد اجر المثل بنفسه من غير ان يزيد احد
فللمتولى فسخها وعليه الفتاوى وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى اشباهه من زيادة الصغرى اه وفي فتاوى
المخاوى فى جواب سؤال مانعه حيث حكم المحنبلى بعدم قبول الزيادة لتكون الاجارة وقعت باجرة المثل
وحكم بعدم قبولها بسبب تغير اجرة المثل بعد وقوع الدعوى فى خصوص ذلك امتنع الزيادة المنح وفي
حاشية البيرى وقد سئل هو الدين على الطراىلى عما لو حكم حاكم بصفة اجارة الوقف وان الاجرة اجرة المثل
بعد ان اقيمت البيعة بذلك ثم اقيمت بيعة انهادون اجرة المثل فهل يعمل بيعة بطلانها ام لا اجاب بيعة
الاثبات مقدمة روى التى قد شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض واجاب بذلك
ناصر الدين القافى المالكي واحمد بن النجار المحنبلى اه والحاصل انه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات
الناس كلهم وزيادة السعر تقبل وان شهد الشهود حين العقد ان الاجرة باجر المثل هكذا ذكره والظاهر ان
المراء بشهادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعى واما اذا
كانت حادثة ودعوى وحكم من حاكم شافعى يرى ان الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونفذ الحاكم
المنحى حكمه فانظروا انها لا تقبل لانه ارتفع بالتحكم المذكور الخلاف اقول يعنى ان المحنبلى او الشافعى

مطلب

اذ تمتعت الشهادة بنقض

قضاء ترد

مطلب

بينة الاثبات بانها اجرة

المثل مقدمة على انها يبدون

اجر المثل

مطلب

اذا كانت الزيادة من

تمتع او من رغب لا تقبل

كازيادة باقل من نصف

مطلب

اذا زاد اجر المثل فى أثناء المدة

ففى فسخ الاجارة روايتان

مطلب

الزيادة الفاحشة مآذرها

نصف الذى آجره أولا

مطلب

فى حكم المحنبلى بعدم قبول

الزيادة

مطلب

بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة المنح هكذا

فى النسخ واعل الظاهر

حذف كلمة كانت او زيادة

انها قبلها فليثبت اه محمده

لو حكم بعدم قبول الزيادة المعارضة بمحاذنة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنع الزيادة كما مر عن فتاوى المحنفين ولا سيما إذا نفذ حكمه حاكم حنفى وأما إذا حكم الحنفى وقت العقد بحصة الاجارة وبأن الاجرة اجرة المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لانها حادثة اخرى لم يعرفها حكم حاكم بعد دعوى ونفايه لو اقيمت الدعوى لدى شافعى بفسخ الاجارة الطويلة فحكم بحصة اقدم ففسخها ثم مات المستأجر مثلاً للعنفى ففسخها بالموت ما لم يحكم الشافعى بفسخ ذلك وما اوتى كما صرح به ابن لفرس وبما قرناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم فى فتاواه ولا يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنفى بالصحة لانه غير صحيح اه أى منع حكم الحنفى المذكور لقبول الزيادة غير صحيح فقول من نظره فيه بأن حكم الحاكم برفع الخلاف فيه نظرية تدبر وقد صرح المحنفون فى فتاواه بمثل ما فى فتاوى ابن نجيم وتتمام ذلك فى حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والمحصل أنه اذا ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا يقبل منه ما لم يبرهن على ذلك فان برهن المستأجر بضاعى أنها اجرة المثل قدمت بيمينته لانها مثبتة وان حكم حاكم بحصة الاجارة وبأن الاجرة اجرة المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا يثبت له الا اذا ادعى أن اجرة المثل قد زادت فى نفعها فان اقيمت الدعوى لدى حنفى ففسخها وجدد العقد ثانياً باجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا جرحه من غيره وان اقيمت الدعوى لدى شافعى أو حنفى وحكم بالغاء لزيادة المعارضة وبعدم فسخ الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للعنفى ففسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذ لارتفاع الخلاف قال المؤلف نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن اندى الهادى التفتيح إحكام المحكم الصادر من الحاكم وتقريره الى موجب ما حكم به وبه يكون المحكم متفقاً عليه وهو أن يكون بعد خصومة من مدعى على خصم اهـ * (سـسـثـلـ) * فيما اذا قبض ناظر رفق اجرة مكان من مستغلات الوقف ثم مات وتولى الناظر غيره قام بطالب مستأجره دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك * (الجواب) * ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً مع مولا به شرعاً ولا يلزم المستأجر أن يعطى اجرتين للناظر وبمثله أفق الجدة * (سـسـثـلـ) * فى وقف اهـ الى من مستحقه ناظر شرعى وبعض مستحقه تصرفون فى عقار من حجار وفين وغير ذلك بدون وكالة عنه ولا اذ شرعى وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل زرعاً ولم يدفع لجهة الوقف شيئاً ولا يكره فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا غيره والزرع لزاعه وعليه اجرة مثل الأرض لجهة الوقف * (الجواب) * نعم * (سـسـثـلـ) * فى ناظر رفق اجر حجام الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة المثل لدى حاكم شرعى حكم بحصة الاجارة ثم قابل للناظر فقد الاجارة مع زيد وأجره من عمر وبدون الاجرة الا ان بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون الاقالة المربورة ذير صحيحة * (الجواب) * حيث قابل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المتأيلة والاجارة بالغبن الفاحش غير جائز * (سـسـثـلـ) * فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض اجوراً قلام الوقف من مستأجر بها سلفاً عن مدة معلومة فهل يكون قبض المذکور صحيحاً * (الجواب) * نعم * (سـسـثـلـ) * فيما اذا اجر متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها من المستأجر افا للضرورة الداعية لتعويض الدار فهل يكون قبضه صحيحاً * (الجواب) * نعم أقول ان نظر فائدة التقييد بالضرورة وله ان يكون واقعة الحال كذلك او تكون المدة طويلاً فانه يجوز ان يرد دار الوقف اكثر من سنة مصلحة لكفى الدر المختار وحينئذ فله قبض الاجرة سلفاً حيث صحت الاجارة وانما قل هذا وفى الاسماء ليدل على ان ناظر اجر خان الوقف سنة تالية لمدة المستأجر بأجرة حاله قبضها منه ثم نزل فى اثنتى المدة ويريد انظر مجدداً أخذ الاجرة من المستأجر فاجاب فانبت قبض الاول الاجرة قبضه صحيح وليس للناظر لثانى أخذها من المستأجر ثانياً اهـ فأفاد جواز

مطلب

فى دفع التنفيذ

مطلب

ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بقبضه منه ناظر الاول

مطلب

ولاية التصرف للناظر والزرع للزراع وعليه اجرة المثل

مطلب

اقالة الناظر مع المستأجر بدون مصلحة لا تجوز

مطلب

قبض الناظر الاجرة سلفاً

مطلب

اجر الختان مدة تالية وقبض الاجرة ثم عزل ليس للناظر لثانى مطالبة المستأجر

قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث لم يقيد ما اضروته ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض الاجرة
حيث شرط تجديدها على المستأجر وهي واقعة الفتوى في زماننا * (سئـل) * فيما اذا كان بيد الناظر
وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي عنده اشتري به عقار الوقف
بدل الاول فقام بعض مستحقي الوقف يكلف الناظر الى كفايل يكفله بالمبلغ المذكور او يكتبه الناظر
على نفسه بالمراجعة ويدفعه له وبقية المستحقين يدفعوه بالمراجعة فهل لا يكلف الى ذلك بدون وجه
شرعي ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقار الوقف * (الجواب) * نعم ولا تصح الكفالة بالامانة
كمال الوقف كما في فتاوى الخانوقى من الكفالة وبما افق الشئح الزملى في فتاواه وسئل السلامة
الرملى اذالم صرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار أو تعذى عليه أو ضاع من يده أو غاب به
هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمان أو خسران أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته
في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسران ويدفعه ليدل خرج عن عهده وبقي في عهده
الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصى بمال الصبي هل يجبر على القارة قال لا لجمع الفتاوى * (سئـل) *
في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف به فيها في مهمات الوقف
الضرورية فيما لا يكذبها فظاهر محلف على ذلك وتعد رتبة اصلي ذلك سائيه ولم يصح كنهه الا الاجال
فهل يقبل قوله في ذلك براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجال * (الجواب) * حيث عرف
بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفى منه القاضى بالاجال ولا يجبره على التفرير
شيئا فشيئا وان كان متمتعاً بغيره القاضى على التفرير شيئا فشيئا ولا يجبره وان كان يحضره يومين وثلاثة
ويحضره ويهدده ان لم يفسره ولا يكتفى منه باليمين كذا في الحساوى الزاهدى والجزع عن الغنية وبما افق
القرنائى وفي احكام الامور في القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امره يكذب الظاهر
فيجوز تزلزل الامانة وتدهار الحجة فلا يصدق يمينه على الاشهاد وعلى هذا الوجه تخرجت حجة ناظر
لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة لوقوع الوقف والمحافظة اقول ومرة تمام الكلام في اول هذا الباب على
قبول قوله وعدمه * (سئـل) * فيما اذا اذن متولى وقف بر تجاى الوقف في قبض اجور حوانيت
الوقف ودفعه مستحقها من ارباب الوظائف فقبض البعض وتعد رتبته استخلاص الباقي ورفع بعض
ما قبضه لا رباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جرد المتولى ما دفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين
يصدق في ذلك مع اليمين * (الجواب) * نعم فيما لا يكذب الظاهر * (سئـل) * فيما اذا كان
زيد مقررا في وظيفة جباية في وقف بر بموجب براءة تسلم اليه واقرب بر قاض شرعى ويتصرف بهما من مدة
مديدة فقام المتولى لان يزعم ان دفع المستأجر الاجرة للجباى غير صحيح وار له الرجوع بها عليهم فهل
يكون قبض الجباى على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولى الزبور * (الجواب) * نعم لما في
وقف البحر من ان جمع المال من المستأجرين هلالا او نرا حيا وظيفه الجباى مات المتولى والجباية تدعون
تسليم الغلة اليه في حياته ولا يدينه فأنهم صدقون باليمين لان سكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم
ان الجباى والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفه الشرعية وتسليمه الى من له حق
القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عدا في حيفه واما عندهما فينبغي ان لا يصدقا
لان كلامهما ما اجر مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بيمينه عنده لاعتداهما فان المال ليس
أمانة في يد الاجير المشترك عندهما على ما تقرر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجباى والمتولى على
ما ارفغناه ولزم الضرر للوقف فينبغي للقاضى ان يعمل بمذهب مانظر للوقف فتأمل من القول لمن للولى
عبدالحام انذى اخى زاده * (سئـل) * فيما اذا مات الرافق وارص لرجل ولم يذ كر الوقف هل يصير

مطلب
للساظر ان يبقى مال
الاستبدال تحت يده ولا يلزمه
كفايل ولا ان يدفعه بالمراجعة
مطلب
لا تصح الكفالة بالامانة
كمال الوقف
مطلب
اذا تعذى الناظر على مال
الاستبدال لاشئ على المستبدل
مطلب
لو لم يتجر الوصى بمال الصبي
لا يجبر عليه
مطلب
حيث عرف المتولى بالامانة
يقبل قوله ويكتفى منه بالاجال
مطلب
ان كان متمتعاً بغيره
باليمين
مطلب
اذا ادعى الناظر امره يكذب
الظاهر تزلزل الامانة فلا
يصدق بيمينه
مطلب
الجباى الامين يصدق باليمين
مطلب
قبض الجباى الاجرة من
المستأجرين صحيح
مطلب
ادعى الجباى تسليم الغلة
للمتولى في حياته يصدق باليمين
مطلب
الجباى والمتولى اجر مشترك
عندهما فينبغي للقاضى
ان يعمل بمذهبهما اذا لزم
ضرر الوقف

مطلب
نصب الواقف وصياؤه لم يذكر
أوقف صار وصياؤه في أوقافه
وأمواله وأولاده

مطلب
وقف على المحرمين وشرط
النظر المأمور وذرية فليس
لمتولى المحرمين معارضة

مطلب
فما إذا مات المتولى بجهلا
وعلى لوقف حكر لوقف
آخر

مطلب
لا يضمن المتولى بجهلا
لغلات الوقف

مطلب
لله النظر إن عدا قدر ما يحتاج
إليه الوقف من العمارة
في المستقبل حيث شرط
الواقف تقديمها

مطلب
لا يعتبر الانتهاء المخالف
للواقع

مطلب
فرغت لبنتها عن النظر وقررها
القاضي

وصياؤه في أوقافه وأمواله وأولاده * (الجواب) * نعم قال في النفع الوسائل في المسألة السادسة عشر ناقلا
عن خزائن الأكل لومات الواقف وأوصى إلى رجل ولم يذكر الوقف فإنه يصير وصياؤه في أوقافه وأولاده
وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصي في كله عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف بنفذه بما خصه به
* (سئل) * فيما إذا وقف زيد عقارا له معلوما متجزعا على المحرمين الشريفين وشرط وظيفة النظر
لمرو وذريته ثم من بعدهم اتولى المحرمين الشريفين مات الواقف وعمره وصرف بوظيفة النظر المأمور
رجل من ذرية عمره وهو أهل لذلك قام بتولى المحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف
المأمور بخلاف الشرط الواقف فهل ليس للمتولى المحرمين معارضة في ذلك * (الجواب) * نعم حتى
تفرض ذرية عمره المذكور عقارا بشرط الواقف المأمور لانه كنص الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم
وللدلالة كما صرح بذلك في الاشياء * (سئل) * من قاضي الشام سنة ٤٧٠ هـ إذا مات متولى الوقف
بجهلا غلات الوقف وإتوجد في تركته وعلى الوقف حكر لوقف آخر منكسرة عدة سنين ويريد متوليه
طالبه من تركته المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركته المتولى المتوفى
* (الجواب) * المحكم المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى المتوفى
شي من ذلك كذا أفق المرحوم العلامة الشيخ سماه على المتولى المذكور عدة مات بجهلا غلات الوقف
ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية وغيرها وعبارتها
وكل أمين مات والدين قصر * وما وجدت عندنا من تفسير
سوى متولى الوقف ثم مقارض * وهو دفع مال الفهم وهو المومر

أقول وقد مناقشة الكلام على هذه المسألة في هذا الباب * (سئل) * في وقف مشقلى على عقارات
قبض ناظره أجورها بعد ستين سنة كذا وشرط واقفه تقديم العمارة ثم الغاضل عنها المستحقين
وأما المستحقين فقدر ما يحتاج اليه الوقف من العمارة في المستقبل فطاب مستحقه والوقف استحقاقهم من
ذلك القدر المأمور للعمارة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف
تقديم العمارة ولم يقده عند الحاجة اليه لانه حينئذ يجب على الناظر ما يكفيه قدر ما يحتاج اليه للعمارة
في المستقبل وإن كان إلا أن لا يحتاج الوقف للعمارة على القول المختار للفقهاء لمجوز أن يحدث للوقوف
حدث والموقوف بحال لا يغفل ويؤدي الصرف إلى المستحقين من غير أن يضر شي للتمجير إلى خراب العين
المشروط بغيرها ولا كما في الاشياء قال محشيته المحوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى هو المتمد المختار في المذهب كما في جامع المضمرات أقول ومتر في هذا الباب ما لم يشرط لواقف
تقديم العمارة * (سئل) * في ناظر أهل النظارة ولا قاض وأكده براءة سلمانية فأنهى جهاتة
أنها شاعرة وأتوا بفرمان بنص مخالف فهل ينعون باعتبار أنها منهم المخالف للواقع أم لا * (الجواب) *
نعم ينعون فإن عزله وأعطاهم بنية على ما أنموه وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والبنية عليه مثله وحيث
بنى على ما أنموه فالظلم والتعدي من الآخذين ومنصوب القاضي والسلطان حيث كان أهلا للولاية
ليس لاحد رفعه بغير جهة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الخانية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر
والاشياء والعلاقي في شرح التنوير وأفتى بمثله العلامة المخير الزملى مفصلا كما هو مذكور في فتاويه
من الوقف أقول ومتر في ذلك * (سئل) * فيما إذا قرر القاضي هديا في وظيفة النظر والتكلم على
وقف أهلى بطريق الفراغ من أمهات المقدرة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهذا أهل لذلك وكتب لها
حجة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مفهومها بشرط * (الجواب) * نعم أقول تقدم
الكلام في مسألة الفراغ عن النظر فراجعها متأملا * (سئل) * في ناظر وقف أهلى أمره القاضي

العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المربور مفسا فهل يكون الناظر
غير ضامن للمال المزبور (الجواب) نعم فان قلت اذا امر القاضى القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس
بشرعى او فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلنا قال في الفتية طالب أهل الحلة القيم أن يقرض
من مال المسجد للإمام فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الإمام مفسا لا يضمن القيم اهـ مع أن القيم
ليس له أقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس له أن يتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا ممن
في عياله ولا أقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد
ليأخذ منه عند الحاجة وهو أحرز من امساك فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة
الوقف لو أحرز اهـ بجزء من الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه
والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون إذن المشرف واطلاعه ومعرفة به ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم قال الفضلي يكون الوصى أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا أو اثر كونه
مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه اهـ كذا نقله الشيخ تحي الدين عن الحنابلة وكذا نقله في أدب
الاصياء ثم قال وفي الخصامى وقول الفضلي يقتضى اهـ وأنت على علم بأن الوقف يستقى من الوصية ومسائله
تتبع منها كمن نقله الشيخ تحي الدين فيما في فتاوى الرحيمى من أن المتولى لو أقرضه بأجرة المثل اجارة شرعية
تتبعه ولا يملك الاظره ما رخصته لانه في زماننا معنى المشارف فيه نظروا في البحر قال في الحنابلة وقف له
متول ومشرف ليس له مشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولى والمشرف مأمور
بالحفظ لا غير اهـ وهذا يقتضى بحسب المعروف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اهـ أقول وتقدم بقية
الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاطة لغراس حصه منه جارية تبعها للارض في وقف
أهل وبقية غراسه لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصه الجارية في الوقف
من غراسه لجهة الوقف وأخذ أحر من نبات الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة
للووقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا لجماعة مال الوقف من
مستأجرى اقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرين ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى الناظر غيره
ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بمبينة في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب)
نعم قال في مختصر الطحاوى وشرحه للاستيعابى واذا دفع الرجل الى رجل مالا لا يدفعه الى رجل فذكر
أنه دفعه اليه وكذبه الا ترى في ذلك والمأمور له بالمسال فانقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول
قول الآخر انه لم يقبضه ولا سقط دينه عن الامر ولا يجب اليقين عليه ما جعلا وانما يجب على أحدهما
لانه لا بد لا أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر فتجب اليقين على الذى كذبه دون الذى صدقه فان
صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الاخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل
ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وان صدق الآخر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة
بأنه قد دفعه اليه فان حلف برى وان نكل زمه ما دفع اليه وكذلك لو ادفع ماله عند رجل ثم أمر
المودع بأن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولودفع المودع الوديعة
الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه بأمر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الامر فاقول قوله مع مبينة
انه لم يأمره بذلك ولو كان المال قبضه ونا على رجل كالتصوب في يد الغاصب أو الدين فأمر صاحب الدين
أو المصوب منه بأن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فاقول قول فلان
انه لم يقبض ولا يصدق المأمور وعلى الدفع الا بالبيينة لان في ذلك ابراء نفسه من الضمان الا اذا صدقه
الا ترى في الدفع حينئذ يبرأ ولا يصدق ان على التماسى واقول قوله انه لم يقبض مع مبينة ولو كذب الآخر

مطلب
اذا أقرض الناظر مال الوقف
بأمر القاضى لا يضمن
مطلب
ليس للمتولى ايداع مال
الوقف ولا اقراضه الا لأحرز
مطلب
ليس للمتولى التصرف بدون
إذن المشرف أى الناظر
مطلب
الوقف يستقى من الوصية
مطلب
مهم للناظر طلب أرض
البستان مع حصه الوقف
من الشجر وأخذ أجرة
منابت شجر الشريك
مطلب
يقبل قول رسول الناظر
في الدفع الى الناظر المعزول
مطلب
القول للمأمور بدفع المدين
وللداش بعدم قبضه منه
مطلب
في دعوى المودع دفع
الوديعة الى رجل بأمر المودع
مطلب
في دعوى المدين والناصب
الدفع الى رجل بالامر

مطلب
إذا وكل الناظر وكيلًا
في مباشرة أمور الوقف
فصرف مالا يمتنع له الرجوع

مطلب
لناظر الاستئانة فيما لا بد
منه بأمر القاضي

مطلب
يصح توكيل ناظر الوقف
مطلقا وناظر القاضي إذا عمل له

مطلب
إذا ناب الوقف نائبة له دفع
شيء من مال الوقف

مطلب
يمنع المتولي من تكليفهم بأن
اغراس موضوع بوجه
شرعي بعد تصرفهم من
الغريم

مطلب
يقبل قول الناظر الأمين
بالبين فيما لا يكذب الظاهر
مطلب
للمتولي الرجوع بما دفعه
للمستحق من ماله زيادة على
قدر استحقاقه

مطلب
ليس للمتولي المعزول قبض
الغلات والأجود وإذا لم
يأشر التولية لا يستحق
معلومها

مطلب
تصرف أحد الناظرين دون
رأي الباقي لا يصح

المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور بيمينته فأبى يخالف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فإن حلف أخذ منه الضمان
وان تسكت عنه الضمان له من فدية الشهاب السلي من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة الافتقار
(سئل) * في وكيل شرعي عن نظار وقف أهلي في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي
استخلاص عقاراته من مستغلهما وفي سائر أمور الوقف مباشرة الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته
وصرف على ذلك دراهم معلومة فلا يستخلصه فيما لا بد من صرفه لكتب حجج وغير ذلك مصرف المتولى
لبعض من مال الوقف والبعض استدانته باذن القاضي حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب
في استئجار عقاره مدة مستقبله باجرة مجعلة وفي ذلك مصلحة للوقف ويرى الآن الرجوع بذلك في غلبة
الوقف بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) * نعم المعتقد في المذهب أن ماله منه بذلا يستدين
مطلقا وإن كان لا بد له فان كان بأمر القاضي جازر لا لا يجوز من بحث الاستئانة وفي أوائل التحيرية
من الوقف مانصة قد تكرر محنة توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي إذا عمل له اه والمسألة
في الحائسية والقبضية والغصون وفيها وجهات عمل الوكيل وناب الوقف ناشئة بل يمكن دفعه الأشياء من
مال الوقف ودفع لأهله (سئل) * فيما إذا كان لارض وقف غراس يديم حار في وقت
آخرو أهله متصرفون فيه ويدفعون للمتولى الارض أجرتهما وطلبتهم متولى الارض بأثمان وضعت بوجه
شرعي فهل يمنع من تعرض أهم بذلك ويترك القديم على قدمه (الجواب) * يمنع من التعرض لهم
بعد تصرفهم بدفع أجره المثل لجهة الارض في هذه المدة المديدة من غير نزاع في الغراس كذا أفتى به
الشيخ عبد الرحمن العمادي كتيبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عني عنه الحمد لله جوابي كذلك
كتبه الفقير أبو المواهب الحنبلي عني عنه الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير حامدين علي من إبراهيم
ابن عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام عني عنه (سئل) * في ناظر وقف أهلي ثقة قبض
غزل لوقف وصرف بعضها في ثمر برز وغراس لارض الوقف وشيئا من اللوازم الضرورية للوقف
مصرف المثل في مدة تعمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينته في ذلك (الجواب) * نعم
كتبه الفقير حامد العمادي عني عنه الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير محمد بن الغزي المفتي
الشافعي عني عنه الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أبو الفتح الحنبلي المسالك المفتي بالشام
الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الحنبلي الواهبي المفتي بالشام أقول ومر أوائل الباب تمام الكلام
على هذه المسألة (سئل) * فيما إذا كان زيد وظيفة في وقف بماله من المعلوم بقدره ثلاثة
دراهم عثمانية مقرر فيها براءة سلطانية ودفاتر الوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله زيد
معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر عثمانيا طائفا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة
ثلاثة شمانية ويريد المتولى الرجوع عليه بأزيد الذي دفعه من ماله في المدة طائفا أنه يستحقه فهل له ذلك
(الجواب) * نعم أقول ومر الكلام على هذه المسألة في هذا الباب عند مسائل الاستئانة
(سئل) * في متولى وقف غزل وتولى على الوقف غيره براءة سلطانية وتقري قاض وللوقف غلات
وأجور فهل يكون قبض الغلات والأجور للمتولى المنصوب حال دون المعزول وإذا لم يباشر المعزول
وظيفة التولية لا تحقق معلوم التولية (الجواب) * نعم (سئل) * في ثلاثة أنفار متولين على
وقف برأجر أحدهم بعض عقارات الوقف من أنفادون رأى من الباقي ولا اجازة فهل تكون الاجازة
المذكورة غير صحيحة (الجواب) * نعم في دار وقف أهلي لها ناظران فتح مستأجرها بما ياذن من
أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بصدقه ويكون تصرف أحدهما بدون إذن الآخر باطلا (الجواب) * حيث
كانا شريكين واقبابة بر من القاضي أو بأمر لمطاني فلا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والحالة هذه

كتبه الفقير على العمدى عفى عنه * (سئل) * فيما اذا كانت هدمقرة في نصف وظيفة نظروفي
جدها فلان وفلان فوكات شريكه اريد في النظر وفي تملطى امور الوقفين فاق الوكيل المزبور ان دعوا
المستحققة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكاة ولم تصدقه الموكاة على ذلك فهل يكون اقراره عن
نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكاة المزبورة * (الجواب) * نعم أقول ومرة تمام الكلام على هذه
المسألة في الباب الثاني * (سئل) * في وقف أهلى له ناظر أمين وجماعة مستحقون لريه به ارضون
الناظر المزبور في النصف في امور الوقف من قبض وصرف وإيجار وتعبير وغير ذلك زاعمين أنه ليس له
ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل يمنعون من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمهم ولا يشترط حضورهم
واطلاعهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * في وقف أهلى له مستحقون وناظر وفي ربيع الوقف
عوايد قديمة معه ودية لولها كل من كان ناظرا على الوقف بربيع معهم في امور الوقف من مدة تزيد
على خمسين سنة يجوز دفن الوقف الممضاة بامضاء القضاة هل للناظر تشاؤمها كما جرت به العادة
القديمة * (الجواب) * نعم أقول في تقدم أن للناظر اخذ العشر حيث كان قد راجع مشيل عمله والا فليس له
أخذ الزائد الا ذا شرط له الواقف شيئا فهو له مطلقا وهذه العوايد ان كانت مثل العوايد التي يأخذها
النظار في زماننا كالذي يأخذونه من المستأجر ويسمونه خدمة فهي في الحقيقة تركه لاجرة
المثل لانهم يؤجرون عقار الوقف بدون أجر منه حتى يأخذوا الخدمة لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق
وفي الدار اختار عن فتاوى العلامة لقرناشي ليس للناظر اخذ زيادة على ما قرره اواقف اصلا ويجب
صرف جميع ما يحصل من ثمنه وعوايد شرعية وعرفية لما دار في الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر
المرشئ برد الرشوة على الراشي غلب الدعوى الشرعية اهـ

* (كتاب البيوع) *

* (سئل) * في رجل باع آخر عذرة من التلابين لم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع فهل البيع
الذي كونه صحيح * (الجواب) * نعم بطل بيع المدوم كافي البيوع الناسخ من التلابين غير * (سئل) *
فيما اذا اشترى زيد من عمر دارا معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها انا وقال البائع بعناها فقل
القول منهما * (الجواب) * القول لم يدعى البات بيمينه والبيدة على مدعى الوفاء لانه يدعى بخلاف
الظاهر والبيدة للمدعى خلاف الظاهر قال في الخانية في أحكام البيوع الفاسدون ادعى أحدهما بيمينه
الوفاء والاخر بيمينا انا كان القول لمن يدعى البات والبيدة على مدعى الوفاء * (سئل) * في دار معلومة
ذات بيوت متعددة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل منهم حصة معلومة شائعة فيها فباع زيد بيتا
منها من غير انهما من زوجته بمن معلوم فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم لا شريك له قال
في البرزخية في مسائل بيع المتاع دار بين اثنين باع أحدهما بيتا من بيتين من دار لا يجوز وعن الثاني أنه
يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيتين فلهما آخر
أن يبيع له اهـ وهو يلهي في الخانية والعمدانية معالين يتضرر الشريك بذلك عند القسمة وأفتى الرمي
رحمه الله تعالى بعين المسألة * (سئل) * فيما اذا كان له يد طبقية ومربع جار يشان في ملكه
بالوجه الشرعي كائنتان في دار مشتركة يملكها وبين أخوته فيما عداها مزبور من عمره وبيعها انا
شريعتا بمن معلوم مقبوض فهل يصح البيع * (الجواب) * نعم لا ينافي ذلك ما أفتى به الخبير الرمي
لان ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهذا المبيع كله ملك محتص بألأربع * (سئل) * في مريض
مريض الموت باع فيه جارية وبيع داره من زوجته الوارثة المستقرة في عهده حين البيع بمن معلوم
هو دون بمن المثل بغبن فاحش واقترع قبضه منها حين البيع وكان الغالب من حاله الضئيل ولزم القرأش

مطلب
اقرار أحد الناظرين ان فلانة
تستحق كامل النظر يسرى
اقراره على نفسه فقط

مطلب
للناظر لتصرف في امور
الوقف بدون حضور المستحقين

مطلب
للناظر في العوايد القديمة
المعروفة

مطلب
ليس للناظر زيادة على ما قرره
له الواقف ويجب صرف
المناء والعوايد لمصارف
الوقف

مطلب
يجب ما ليس في ملكه باطل

مطلب
القول الذي البيع البات
والبيدة للمدعى الوفاء

مطلب
باع بيتا مبيتان دارا
بيوتها مشتركة لا يصح

مطلب
باع نصيبه من بيتين
فشريكه لا يتناول بطله

مطلب
باع بيتين مختصين به اثنين
في دار مشتركة
صح البيع

مطلب
بيع المراض في مرض موته
من داره واقترع باساقه
المن لا يصح

وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه
عن زوجته وعن اخوة اشقة لم يميزوا البيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح كل من البيع والاقرار
المذكورين والمحالة هذه * (الجواب) نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصدقهم قال في العبادية
مريض باع من وارثه شيئا واقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنا
ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكره
فاضل بن في وصايا فتاواه * (سئل) فيما اذا كان زيدا دارا واولاد فمرض مرض الموت وصار غالب
حاله الضنا ولزوم الفراش وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من اولاده
المذكورين بمن اقر بقبضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن اولاده المذكورين فهل
يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازه الورثة والمحالة هذه * (الجواب) * البيع في مرض
الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضى الورثة وان كان يمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات
نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال وهو الصحيح وعندهما يجوز
اكن اذا كان فيه غبن او محاباة بخلاف الوارث المشتري بين الفسخ وانما قيمة المثل قلت المحاباة لو تكررت
كما في العبادية واما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو قبض دينه من ثمن او غيره فباطل
الا ان تصدق الورثة كما هو مخرج به في المعترات * (سئل) فيما اذا باع مريض مرض الموت فيه
نصف داره المعلومة من جماعة معلومين اجاب عنه بنى معلوم هو ثمن المثل فاصوه به عما يستحقونه
في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تاريخه باعترافه بذلك وببقائه في ذمته وليس عليه دين
غير المبلغ المقاصص به لان دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولان دين لزمه في النجاسة ومات من ذلك
المرض عن اخ شقيق لم يميز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين * (الجواب) *
نعم قال في التنوير وشرحه للاملائي اقرار المريض بدین لاجني نافذ من كل ماله لانه مرضى الله عنه
ولو لم يكن فكذلك الا اذا علم ان له في مرضه فبقية الثلث ذكره المصنف في معينه وانما الارث عنه
ودين النجاسة مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف ببقية او بمائة قاض فقدم على ما اقر به في مرض موته
ولو المقر به ودعيه وعند الشافعي رحمه الله تعالى السكك سواء والسبب المعروف ما ليس يتبع كالكاح
مشاهد به المثل اما الزيادة فباطلة وان جاز الكاح عيانة لا بالقطع ومثله في شرحه على المائتي وفي العبادية
من احكام المرضى من كتاب البيوع المرض الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عينا من اعيان ماله
من اجنبي بغبن يسير لا يصح المحاباة عند السكك اجازت الورثة ام لا يميزوا ويقال للثمن ان شئت
فيلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت المحاباة بقدر الثلث اه
بافطه وذكر شيخ الاسلام من باب مراعاة المريض على سبيل الاستقهاد ومثله شراء المريض من وارثه
وقال لا ترى ان مريضا لو اشترى من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه الثمن كان جائزا اذا لم يكن فيه
محاباة كما لو اشترى من اجنبي قال ثمة الوارث انما يخالف الاجنبي في الاقرار واما فيما ثبت بمعاينة فالوارث
والاجنبي فيه سواء ولم يذكر في المسألة خلافا لهذه المسألة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند
السكك اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من بيع الذخيرة وفي الفتاوى المخبرية سئل في مريضة
باعت لابن بنتها المحجوب عن ارثها بدين عها وبنتها فبراطا وسبعة اثمان فبراطا بثمانية قروش ثم مات عن
ذكرها المحكم اجاب لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحس صح البيع ولا شيء على
المشتري وان كان علمه ان مستغرق لا يجوز المحاباة ويصح البيع وان كانت المحاباة بغبن فاحس او يسير
فالمشتري يتم القيمة او يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم على المحاباة وان لم يكن الدين مستغرقا وخرجت

مطلب
البيع في مرض الموت للوارث
لا يجوز ولو يمثل القيمة

مطلب
بيع المريض لاجنبي واققرار
له فيه يصح

مطلب
اقرار المريض بدین لاجنبي
نافذ من كل ماله المح

مطلب
لا تصح المحاباة في بيع المريض
المذكور بمحيط من الاجنبي
بغبن يسير

مطلب
شراء المريض من وارثه بدون
محاباة جائز

الحياة من الثالث سلم له المبيع بغير شيء كما الوصية لأجنبي والله أعلم * (سئل) في امرأة بها
داء سعال طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة فراش فباعت فيه زوجها حصه معلومة من عقار يثن معلوم
مقبوض لدى بدنة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون المبيع والقبض صحيحين
* (الجواب) نعم والمقعد والمملوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب الجرح
والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كافي فتساوى قاضيتان وذكر في أوامر هذا الفصل
من فتاواه المسلول إذا طلق امرأته وقد طال ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمملوج قال
في الكتاب أن لم يكن قديماً فهو بمنزلة المريض وإن كان قديماً فهو بمنزلة الصحيح لأن هذه عدله مرضه
وليس بتقائه وذكر في العدة كذلك وقال إذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه
قال محمد بن سلمة أن كان مريجاً برؤيه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والافه بمنزلة المريض وقال أبو جعفر
الهندواني أن كان يزداد كل يوم فهو مريض وإن كان يتقص مرة ويزداد أخرى يتظر أن مات بعد ذلك
بسنة فهو كالصحيح وإن مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر العراقي عن أصحابنا أنه يتظر أن كان
يصلى مضطجاً فهو كالمرضى وتكلموا أيضاً في الرجل إذا عجز عن القيام بمصالحه قال مشايخنا إذا قدر
على القيام بمصالحه وحواله سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا إذا عجز
عن القيام بمصالحه خارج البيت يعتبر مريضاً وفي وصايا الجاهل الصغير المقعد والمملوج والمسلول
إذا تناول ذلك وصار يتحال لا يخاف منه الموت فبقيته من جميع المسائل وذكر أبو العباس الصغاني
في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد والمملوج إذا وعى في أول ما أصابه ثم مات
في أيام تكون الهبة من الثلث لأن الله لم تصر عادة وذكر قاضيتان في الجاهل الصغير صاحب السل
والدق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قلما يتخلو عن قليل
مرض فإدام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا يعتبر مريضاً عند الناس عادية
من أحكام المرضى من كتاب الطلاق ملخصاً قول وكنت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار
ما نصه وفي المراج وسئل صاحب المنظومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ
واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة
لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه
الزيايى قلت والله إنه مقيّد بغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم ينف من الموت كالفايح ونحوه
وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يتخلف ما جرى عليه أصحاب المتون والشرح
هنا اهـ * (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالدين فباست الورثة من عمر وماذن
القاضي والغرماء ثمن المنزل وأدوا به الدين للغرماء فهل صح المبيع * (الجواب) نعم * (سئل) *
في مريض مرع الموت باع فيه جميع ماله من عقارات من أجنبي يثن فيه غبن فاحش وبعه منه
ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يميز وذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر
وصية ويعتبر من الثلث * (الجواب) نعم قال في التوير في كتاب الوصايا اعتاقه وعجابه وبعه ووقعه
وضمانه وصية فيعتبر من الثلث اهـ * (سئل) في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي
تساوى ألف قرش بخمسمائة ولا مال له سواه ثم مات من مرضه المزروع ورثة لم يميز وذلك فهل
يكون محايي بخمسة مائة فتتخذ الحياة بقدر الثلث ثم يقال للشري ما أن تبلغ الثمن إلى الثلثين وليس
له أن يرد من المبيع شيئاً وأما أن تفسخ * (الجواب) نعم والمسألة باعتبارها في العمادية من بيع المريض
* (سئل) في امرأة أدار جارية في ملكها أرضاً وبناها باع نصفها شائعاً من جماعة معلومين بشر

مطلب
باعث زوجها وبها دأ سعال
لم تصر به ذات فراش يصح

مطلب
بيان الصحيح من الأقوال
في حذر مرض الموت
قوله ما جرى الخ أي من أن
الأمراض المزمنة كالفايح
ليست مرض موت اهـ منه

مطلب
بيع الورثة تركه الميت
المدون باذن القاضي
والغرماء صحيح

مطلب
بيع المريض من أجنبي يثن
فاحش وبعه الثمن له يعتبر
من ثلث ماله

مطلب
يصح بيع نصف الدار شائعاً

مطلب
بيع الفضولي نصف الدار
المشتركة

معلوم بيعاً بآناً فهل صح البيع المذكور * (الجواب) نعم كفي العمادية باع فضولي نصف الدار
المشتركة بين رجلين ينصرف البيع الى نصيبهما فان أجازا أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المميز وهو
قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فان
ثم يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف الى نصيبه أما بيع الفضولي انصرف الى النصف
الشائع فإذا أجازا أحدهما صحت أجازته في ربع الدار فصول العمادية من ٢٤ في تصرفات الفضولي
وفيها أيضاً من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع به كلام الى أن قال فالوجه الأول وهو بيع المبيع
من أجنبي على صنفين إما أن كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه
فاليوم جائز في المواضع أجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوع وأجمعوا على أن يبيع سهم
واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من يبيع التارخانية ونقل الترانشي في فتاواه من باب الشركة
الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الاجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد اجارة المشاع
الامن شريكه بعد بطلان الكلام الا ترى أن هبة الشائع لا تجوز ويبيعه يجوز اه فتحرر أن يبيع الشائع
جائز من الشريك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزروع وقال العلامة قاسم في رسالته
في مسائل الشيوع سئل عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت عن بعض من يزعم
العلم بالحقه أن ذلك غير جائز قلت لا أعلم خلافاً في المذهب فيما ذكرنا من اختلاف في بيع الحصة
الشائعة من العمارة والحجج المجوز قال جمال الاسلام في فتاويه أرض بين رجلين أنلنا والزروع فيها
نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزروع مشاعاً من أجنبي صح في الأرض دون الزروع وقال
ثوب بن مينا باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يحزه شريكه لم يضر في نصيب البايع ومثل ذلك في العبد
المشتركة وقال باع نصف حصة مملوكة أو نصف عمارة مشاعاً جاز وان كان في قسمتها ضرر قال وأما
بيع نصف العمارة مشاعاً ففيه اختلاف الروايتين والمشايع والمجوز أصح وارفق اه قلت العمارة البناء
في الشيعة والرقبة للوالي قالوا لأن العمارة للبقاء فاشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء بين رجلين باع
أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يحز وكذا الشجرة والزروع ولو باع من شريكه جاز اه
ما في الرسالة وفيها فوائد (سئل) في بيع الحصة الشائعة من البناء ولا أرض بغير الشريك هل يصح
أم لا * (الجواب) قال في فتاوى الترانشي من باب الشركة وفي شعبة جواهر زاده في باب العروض
إذا باع نصف البناء مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه ولا شفع في الشفعة وإذا باع
نصف البناء دون الأرض من أجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا إذا كان البناء بحق وأما إذا كان
بغير حق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لأن البناء إذا كان بغير حق كان القلع مستحقاً ومستحق
القلع كالمملوك ولو كان مملوكاً حقيقة جاز وهذا في غالب الفتاوى أقول قد علمت أن المجوز أصح
ورفق وبأني تمام الكلام عليه * (سئل) فيما إذا كان لزيد مائة مسكة في أرض وقف
سألته نصف غراس شائع جاز نصفه الا تحرق في ملك عمره قائم بالوجه الشرعي في بعض الاراضي
المزبورة فباع لزيد المزبورة نصف الغراس المزبورة من زيد الا جني بدون إذن عمره والشريك ومتولى
الوقف ولا وجه شرعي فهل يكون البيع المزبور غير صحيح * (الجواب) نعم كما أفقته به
الترانشي والمجدد عبد الرحمن العمادى والوالد والعم وهو المجدد كما قرره العلامة قاسم في رسالته
وهكذا في أنفع الوسائل أقول وبه أفقته المرحوم الشيخ اسماعيل في مواضع من فتاواه واضطرب
الافتاء من الشيخ خير الدين فأفتى أولاً بأن يبيع أحد الشريكين حصة في الغراس في الأرض المشتركة
من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفقته به ابن نجيم في نحو ذلك وأفقته ثانياً بخلاف ذلك حيث قال في باب

مطلب
قول نفيسة في حصة بيع
المشاع

مطلب
الحصة الشائعة من الغراس
والزروع لا يجوز بيعها

مطلب
اختلاف في بيع الحصة
الشائعة من العمارة والحجج
المجوز

مطلب
في بيع الحصة من البناء
بغير الشريك

مطلب
بيع الحصة من الشجر بغير
الشريك غير صحيح

البيع الفاسد يبيع نصف الشجر المستحق للباقى غير الشريك فاسد كما صرح به علماءنا فاطمة اه
 * (سئل) * في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبذو صلاحها من غير الشريك
 فهل يكون غير جائز * (الجواب) * نعم كافي البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل
 * (سئل) * في بيع نصف الثمار ما قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا
 * (الجواب) * ببيع ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة * (سئل) * في بيع
 نصيبه من الزرع المشترك وهو قبل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا وال
 المانع * (الجواب) * نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك
 الزرع جاز زوال المانع كالموابع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خاتمة
 في فصل بيع الثمار والزروع بين رجلين أو ثمار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل
 الادراك لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر صاحبه لانه يصير على القلع للحال وفيه ضرره ولو باع بعد
 الادراك جاز لانه دام الضرر أنفع الوسائل * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وجماعة شجرة ففاح مشترك
 بين الجميع لزيد نصفها وللجماعة الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شائعا من رجل أجنبي حال
 كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبذو صلاحها فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيد زرع غير مدرك فباع حصته منه معلومة بدون الأرض بثلث معلوم
 من عمره فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * حيث كان الزرع غير مدرك فالبيع المذکور
 فاسد فلولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال
 وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من انسان بدون الأرض ان كان الزرع مدركا يجوز
 وان لم يكن مدركا لا يجوز لان هذا البيع يشتمل على الحاق الضرر بالبائع في غير ما يتأوله البيع فيكون
 فاسدا كبيع الجذع في السقف واذا لم يجز يبيع نصف الزرع فلولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب
 جائزا لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسألة كثير من المسائل الخ وتقدم نقلها عن الخاتمة
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك
 بينهم ونصفه الآخر تنوع للأرض جاري الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمره بثلث معلوم فهل يكون
 البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجز
 وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وان باعها جماعة يجوز اه ومثله
 في أنفع الوسائل أقول قد حرر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعدما طال في سرد القول ما حاصله
 الذي تحررنا من هذه القول ان يبيع الحصة من الزرع المشترك والمصلحة المشتركة والثمره بغير الأرض
 لا يجوز من الأجنبي فلو رضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخمانية
 يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حل الاول على ما اذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع
 لانه لا يجبر على تحمل الضرر كما قالوا فيما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه
 يطالبه المشتري بالرفع فيضر البائع فيما لم يبيعه وهو النصف الآخر فصار كبيع الجذع في السقف
 وحل الثاني على ما اذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله الى الادراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل
 المحيط بقوله لان فيه ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به اه ثم ان دام الحال ولم يطالب
 المشتري القلع فالبيع جائز الى وقت الادراك والالم يجب الى ذلك نظر الشريك فان طلب هو أو البائع
 النقص ففسخ البيع لانه فاسد مستحق الفسخ وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائزا زوال المانع
 وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كأرض بينهما وفيها زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه

مطلب

بيع الحصة الشائعة
 من الثمرة قبل ادراكها
 من أجنبي لا يصح

مطلب

بيع الحصة من الثمار
 والزروع بعد الادراك يجوز

مطلب

بيع الحصة من الثمار والزروع
 قبل الادراك لا يجوز

مطلب

اذا كان الزرع كله له فباع
 نصفه ان مدركا جاز والا فلا

مطلب

بائع نصيبه من الزرع من أجنبي
 أو من أحد شركائه لا يجوز
 وان من كلهم جاز

مطلب

تحرير مسائل بيع الحصة
 الشائعة من الزرع والثمره
 والغراس والبناء

من الزرع اشريكه بدون الارض ففي رواية يجوز في أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تحمل على ما اذا كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقلع كبيع رب الارض من الاكارصة من الزرع فلا يجوز لانه يكلف الاكار القلع فيتضرر اما لو باع الاكار حصته من الزرع او الثمرة لرب الارض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع بماله بالقلع ليفرغ نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقلع السكك فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه الخ فتخلص انه ان باع من شريكه الذي لا حق له في الارض لا يجوز على المختار واما بيع الحصة من الغراس المشتركة من الاجنبي او الشريك فان كانت الارض لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الاخر بدون الارض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيرهما بان غرسا بحق فان بمناصبه وبيع من له الارض جاز ومن الشريك الذي لا ارض له لا يجوز وان باجارة لا يجوز بيعه لامن شريكه ولا من اجنبي وان كانت الارض لاحدهما فان باع رب الارض لشريكه لا يجوز ولا لغيره يجوز واما بيع الحصة من البناء فان الارض لهما وبيع احدهما منه من الارض والبناء جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فان من اجنبي لا يجوز وان من شريكه يذبح في عدم الجواز سواء كانت الارض للبائع او للمشتري وان كانت لغيرهما باجرة فان اجر البائع نصيبه من الارض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا لا لزوم الضرر لانه يمكن البائع تكليف المشتري القلع وان باعارة لهما مدة معلومة فان باع بمدة ضمها صح والافندي جريان الروايتين وان بقصص بيع البيع من الشريك والاجنبي لانه مستحق للقلع فمكان كالمقاييس حقيقة والحاصل اذا رفع الى القاضي بيع حصة من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له ان البناء المذكور مستحق للبقاء في القرار عمل فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده انه غير مستحق للبقاء انبت البيع وحكم به وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حره الامام الطرسوسي في هذه المسائل في كتابه أنفع الوسائل ونافع فيما في القريب من أن في جوار بيع العمارة مشاعا لاختلاف الروايتين والمشايع والجوار أصح ورفق بأند لا يعارض ما نقله القدوري عن الأصل وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القريب اختيار فتوى لبعض المشايخ واما اختلاف الروايتين فهو في الشريك أما في الاجنبي فلا يخفى وقد نقل ابن حنبل في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسألة بيع الحصة من البناء على التفصيل المذكور وقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البحار أقول أيضا الحاصل ان المناط في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم عريحا ولا بد وعليه فما من فيه الضرر جازي به وما لا فلا في بيع الحصة من الثمرة من نضجه والزرع بعد ادراكه يبيع ولو من الاجنبي بل ان شريك اذا ضرر على الشريك لو طلب الشاري القرض ومثله الشجر بعد بلوغه أو ان القطع كالحور والمصاف في الحنسية والولوية اذ باع نصيبه من مثمرة بغير إذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان المشتري لا يضرر بالقسم وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يضرر بالقسم وعلى هذا حكم الزرع انه يمكن البيع قبل الاكثار وكذا بيع الثمار قبل النضج فيه التاميل المار الذي اقمه الطرسوسي توفيقا بين عباراتهم وكذا في مسألة بيع البناء ثم اعلم ان غالب ما يقع في زماننا ان البناء انما يكون في الارض المتكسرة وفي اراضي القرى المتصانفة فاذا كانت الارض الحاصلة للبناء جارية في تواجده لشريك في البناء وبيع احدهما حصته من الاخر به باجارة حصته من الارض المتكسرة وفراغه عن من ذمته في الارض المتصانفة ورفع يده عنها يجوز البيع اذ لا يدل البائع على الارض حتى يكلفه القلع واما بيع ذلك لغير الشريك فالمتنصوص عليه في عدة كتب انه لا يجوز البيع معلا بأنه لا يمكن

تسليمه الا بتقص البناء وفي ذلك ضرر لكن ظاهر كلام القنينة المأجور مطلقا ومثله
ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم وبؤيده أيضا أنه لا فرق بين المحصة من البناء والمحصة
من الذوب أو العبد وقد قال شيخنا شيخنا من لا على التمسك بما في بعد نقله عبارة القنينة وغيرها
بيع المحصة الشائعة من العسارة يجوز على الامح لانها اشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى
في زماننا بدمشق والعلامة قاسم ثبت ثقة اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه
على القنينة وحاصل الجواب أن المناقيل لا اختلاف الرواية في ذلك اثبات والثبت مقدم على النافي
واقه اعلم وأما التجر فالتألف فيه أيضا أن يكون قائما بمحض ما في أراضى الوقف أو بيت المال بالاجرة
فاذا باع الشريك من شركته وأجره حصته من الارض والتزم الشاري بمساحة الجهة الوقف أو بيت
المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما البيع من غير شركته بلا اذنه فلا يجوز لكن تغفل في أنفع
الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من اجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك
المشتري انقلب البيع الاول جائزا لان المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما الوبايع الشريك من
الاجنبي باذن الشريك فالذي عليه الانتهاء في زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف
وما وقع به الطرسوسي أخذنا من قول قاضيه أن لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز بيع الشريك هل له
أن لا يرضى به بعد الاجازة قال له ذلك لان قاعه ضرر الانسان لا يصير على أن يتحمل الضرر اه
وقاضيه أن ذكر ذلك في مسألة المطبخة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والقرية أيضا فاذا أجاز
الشريك البيع من الاجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القاطع أو القاطع له أن لا يرضى بعد
ذلك فيفسد البيع ما لم تنفج القرية أو يدرك الشجر أو ان القاطع لعدم الضرر حيث ذكروا وهذا كله اذ لم يبق
للبيع يد على الارض والالم يصح البيع لزوم الضرر على المشتري بأمره بالرفع وأما لو كان الجميع
للشائع ولا شريك له فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الارض الا اذا ذكر الزرع فيقلب جائزا كما مر
في كلام المؤلف وظاهره أنه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنينة والعلامة قاسم فيفسد الجواز فيه
ووجهه أن البناء أشبهه رقبة الارض في كونه معدا للبقاء لا يقصد قايه ورفعه بخلاف الزرع
والظاهر أن القراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلا وأجره نصف الارض
لهى حاكم يرى اجارة الشائع وحكم بذلك أو فرغ له عن نصف مشد لو كانت الارض سلطانية فانه يصح
كما يظهر من تعليلهم بالضرر لانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له يد على أرض المحصة المسبعة
من القراس واذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقسمعة
لأن قسمه القراس ممكنة فاعتتم هذا التحرير المستجاب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب واقه اعلم
بالصواب * (سئل) * فيما اذا كان زيد ببناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق
المساكرة فباعه من غيره ويبيعها شرعا بمن معلوم مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحا نافذا
ولا يتوقف على اذن متولى الوقف * (الجواب) * نعم * (سئل) * في غراس مشتريين
زيد وعمر ووليا الغن وأخييهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد اشكل منهم حصته معلومة فباع
البائعان حصتهما من بكرة يبيعانها شرعا باذن الوصي المذكور واجازته لذلك فهل يكون
البيع المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والوصي
شك المالك وفيه أيضا الوصي قائم مقام الوصي * (سئل) * في شجرة حور يملكه
جارية في وقف أهلى يريد بعض مستحقى الوقف بيع نصيبه منها بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي
ولم تبلغ الاشجار أو ان قطعها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لاسيما والشجرة لم تبلغ

مطلب
لا يتوقف بيع بناء الدار
على اذن المتولى

مطلب
بيع المحصة من القراس
باذن وصي اليتيم الشريك
صحيح

أوان قطعها والمسألة في البحر من البيوع * (سئل) * فبأن باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزاً لزال المانع * (الجواب) * نعم كما صرح به قاضيتان * (سئل) * فبأن باع نصيبه من الغراس القائمة في أرض وقف من أحد شركائه بلا نصديق ولا إذن من بقية الشركاء بموجب صك ولم يحكم بحتمه حاكم برأه فهل يكون البيع المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم قال في أنفع الوسائل عن الثانية إذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وإذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وإن منهم جازاه * (سئل) * في شجرة بين زيد وعمرو لم تبلغ أوان قطعها يريد زيد بيع نصيبه منها بلا إذن شريكه بغير الأرض ويكلف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويمنعه نصيبه كذا كرفاسد * (الجواب) * نعم ليس له ذلك ويمنعه نصيبه كذا كرفاسد حيث لم تبلغ أوان قطعها لتضرر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين * (سئل) * فيما إذا كان زيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفع له عمرو متاعاً مقصداً بفضة بثمن معلوم من الدراهم قاصده زيد به من دينه المزبور وجهل كون الثمن زائداً على ما في المبيع من الفضة أم سادياً أو قتل فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار والأصل أنه متى بيع نقد مع غيره كفضة ومزركش بنقد من نفسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط اهـ * (سئل) * في رجل اشترى من أخته زوج أساور ذهب زنتها كذا مثقالاً رساعاً فضة وعقصة فضة وخمسة فضة بمقومات بالذهب بثمن معلوم من القروش الفضة تقسطة عليه في أقساط معلومة وسلم المبيع ونصرف به واستهلكه فكيف الحكم * (الجواب) * البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف * (سئل) * فيما إذا كان زيد خاتماً ذهب فباعه من عمرو بثمن معلوم من الدراهم مقسطة عليه في أقساط معلومة وترقا ولم يقبض زيد شيئاً من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلاً * (الجواب) * نعم فلو تجانس أي التقيدان شرط القابل والتقابض والاشترط التقابض أي وإن لم يتجانس يشترط التقابض قبل الافتراق دون القابل يجوز لمخصا ثم قال فان تفرقا قبل القبض بطل اهـ وتماه في البحر والنهر والمنع وغيرها * (سئل) * فيما إذا كان زيد مقسم معروف من دار معلومة وأمة وأواني نحاس وزينة فضة وحلق ذهب وسيف فولاذ مقومات فباعها من ابنه البالغين بثمن معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والأمة والأواني والسيف والبعض فضة معلومة عن المذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بيعة شرعية وكتب بذلك صك شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوته شرعاً * (الجواب) * نعم وتقدم نقلها في بيع المفضض والمزركش أقول مما يناسب ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من غطر الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا فقد ذكر المسألة السيد محمد أبو السعود الأزهرى في حاشيته على شرح متلهمسكن واستنبط عدم الاشتراط من قولهم إن ما يدخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن إلا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسألة وبين مسألة بيع أمة في عنقها طوق فضة وبيع سريفة محلى تخلف حليته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيها بالافتراق من غير قبض ما يقابلها بأن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لأن الطوق غير متصل بالأمة والسيف اسم للحلية أيضاً وإن اتصت به فكأن الحلية من مسماها بخلاف علم الثوب فإنه ليس

مطلب
بيع الحصة من الشجرة قبل
أوان قطعها لا يجوز

مطلب
باع نصيبه من الغراس من
أحد الشركاء بلا إذن الباقين
لم يجز وكذا الزرع

مطلب
في بيع القصب والمزركش

مطلب
بيع الفضة بالفضة تبديلة
غير صحيح

مطلب
بيع خاتم ذهب بفضة تبديلة
باطل

مطلب
في علم الثوب أو الشاش من
الذهب أو الفضة

من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابل له حصصه من الثمن اهـ لمخالفة السكن
يشكل عليه مسألة المفضض والمزركش الآن يفرق بأن ما في ذلك مقصود بالشرع كالطوق والحماية
وبأنه ليس بشيء آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بتقل المسألة في الذخيرة وإذا ما ع
نوباء لم يجازى به بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر
وفي المتن في بالنون أن في اعتبار الذهب في المسئلة روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة
وأبي يوسف أنه يعتبر اهـ وقال في التارخانية وفي البقاء أن في اعتبار الذهب في المسئلة روايتين
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياثية ولو باع داراً في سقوفها ذهب بذهب في رواية
لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعاً لغيره إلا في علم الثوب فإنه لا يعتبر لأنه تبع محض اهـ
فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لأنه تبع محض وبتمام الكلام على هذه المسألة
في ما علقته على الدر المختار وأجابه * (سئل) * في امرأة باعت حذتها في دار شتركة
بينها وبين أخيها من أخير المزبور ثمن معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع
المزبور فاسداً * (الجواب) * نعم رجل باع داراً على أن يسكن البائع شهرًا أو دابة على
أن يركبها البائع يومًا يكون فاسداً لحاجة من فصل الشرط * (سئل) * في رجل اشترى
من آخر قوة مغبية في الأرض ماؤها وجودها فيها ثمن معلوم ويريد ردها إذا رآها أو بعضها فهل له ذلك
* (الجواب) * بيع ما أصله غائب ولم وجوده يجوز له خيار الرؤية إن شاء رده وإن شاء أخذه وتكفي
رؤية البعض عندهما وعليه الفتوى كما في شرح المجمع والتنوير ومثله في الجبر اهـ وكذلك أفتى قارئ
الهداية بأنه يجوز بيع ما هو غيب في الأرض كالنخل والبصل والجوز والقياس وإذا قلعه البائع
فلا يشتري الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض فهو شراء لم يره وحكمه
أن لا يشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لأنه ليس يلزم في حقه أن لم يقبضه وقاع المشتري بعضه
بأذن البائع أو البائع قلع البعض بخير المشتري إن شاء رضى وإن شاء فسخ وان رضى بالملووع لزمه البيع
في الباقي إذا كان على صفة الملووع وأجاب أيضاً بأنه يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله
مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار إذا رآه بأزالة قشره وإن شاء أخذه وإن شاء رده فإن قلع
شيئاً منه من الأرض بطل خياره * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو بصلًا مذكراً
بأنه في أرضه معلوماً وجوده فيما اشترى وطلسم المبيع وقامه من أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه لبايعه
ثم امتنع من دفع الباقي فهل لا بأنه خسره فيه فهل لا عبرة بتعلمه * (الجواب) * نعم يلزم المشتري دفع
بقية الثمن للبائع ولا عبرة بتعلمه المذكور لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح
المجمع المبكى عن الحنابلة وحكمه في شرح التنوير للملائي من البيع القياس * (سئل) * في رجل
باع عدة الأجاث حال كونها غير موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز
* (الجواب) * نعم لأنه بيع معدوم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد بئار مملوء بصلًا معلوم فباعه من عمرو
ببعض ثمنه عاين ثمن المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمرو والمشتري أنه إن دفع
له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا يكن بيعه مردوداً عليه ومقالا فيه وإن لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحقاً له
في بيعه ومضت المدة ولم يدفع زيد ذلك له عمرو ومات عمرو عن ورثة باعوا المبيع من بكر وسلموه منه فقام
زيد يكلف بكرارداً المبيع له بالثمن معسكاً بالأشهاد المذكورة فهل ليس لزيد ذلك * (الجواب) * حيث
كان البيع بغير المثل والأشهاد المذكورة بعد البيع المزبور فهو وعده من المشتري فلا يجوز على رده والمسألة
في الخيرية من البيع ومثله في التمر تاشي والنزاري * (سئل) * فيما إذا كان له ندف لائحة باعها من

طلب
باعت داراً على شرط أن تسكنها
مدة فقد البيع

طلب
يجوز بيع مغيب في الأرض
كالنخل والبصل وله الخيار

طلب
بيع ما أصله غائب إذا ثبت
وعلم وجوده جائز
طلب
بيع المادوم غير جائز

طلب
إذا كان البيع بغير المثل ثم
وعده برد المبيع إذا رد الثمن
لا يجب الوفاء به

أخبرنا بغير معلوم فيه عن قاض وأطلقت البيع ولم تندكر الوفاء إلا أن المشتري عهد لها بعد البيع لدى
 ينة شرعية نها إذا رقت له مثل ثمنه يفسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قبل إيفائها له مثل الثمن وتريد
 إيفاء الورثة مثل الثمن واسترداده معها بمذنبوت ماذكرنا بالوجه الشرعي فهل لهذا ذلك؟ (الجواب) نعم
 ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام على ما عليه الأكثر كما في المحررية والمحاوي
 الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفقاوي وقد بسط البرازي فيه الأقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري
 وفاء فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم
 بذمة عمرو فباعه عمرو ببيعة بغير معلوم ومليك عند البائع قبل تسليمه للمشتري بأقعة معاوية فكيف
 الحكم؟ (الجواب) * يبطل البيع بلاكه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو وبدينه
 والمالة في البرازية * (سئل) * فيما لو اشترى شيئا وبعت رجلا له قبضة فقبضه ومالك فعلى من يملك
 * (الجواب) * يملك من مال المشتري لا من المالك وإنما قبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر
 الفقاوي من البيع * (سئل) * في مبيع باع شيئا ولم يقل في بالغ والإنا قال في حين البيع لم أكن
 بالغ فهل يصدق * (الجواب) * نعم وفي تفرقات يبيع الذخيرة مبيع باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال
 بعد ذلك لم أكن بالغاً قال في وقت يبيع مثله في ذلك الوقت لم يلتفت إلى بخوده ووقته انقضا عشرة سنة
 وهناك فقرة أخرى وهو أنه يشترط بعد بلوغه ثلثي عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يستلم مثله أحكام الصغار
 للاسترواش في مسائل المبيع ادعى الإقرار في الصغار وأنكره المقر له فالقول للمقر لا سنده إلى حالة
 معهودة منافسة للضمان القول لمن في الإقرار المدعى عليه جاء بخط البراءة فقال المدعى كنت صديقا وقت
 الإبراء فقول له لانه أسنده إلى حالة منافسة للضمان القول لمن في الدعوى مبيع باع واشترى وقال أنا
 بالغ وهو ابن اثنتي عشرة سنة ثم قال لست بالغ لم يلتفت إلى قوله ولو كان ابن إحدى عشرة سنة ثم قال لست
 ببائع صدق جامع الفقاوي من المبيع * (سئل) * فيما إذا كان أصغار نصف عا لموجار بيقته في ملك
 أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للنفقة وبريد أبوه يبيع جميع الملو بغير أن له فهل له ذلك
 والحالة هذه * (الجواب) * نعم وفي الخاتمة يبيع الأب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه لان
 الأب إما عدل أو مستورا فاسد في الوجهين الأولين يجوز نفقه ولوعقارا ويسير الغن فلا يكون للطفل
 القبض بعد البلوغ لأن للاب شفعة واقرة ولا معارض له فالظاهر أن مباشرة على المحررية فتنفذ فلو ادعى
 الأب بعد ما طاب منه الثمن بعد البلوغ ضامه أو الانفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق بيمينه وعلى
 الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار إلا أن يكون بضعف لجهة معارضة الفساد ظاهر الشفقة في عالم تظهر
 المحررية لا ينفذ فالنفقة ضمه بعد البلوغ وهو المختار وتقام مسائل يبيع الأب في أدب الأوصياء من البيع
 الأب المبذر المفسد المالف إذا باع أرضا الولده الصغير وأتق ثمنها على نفسه أم يبيعها فثبتت أصلا
 الولاد وليكن من الواجب أن لا يدفع الثمن إليه ويتزعد القاضي من يده ويسلط إلى نفقة ينفقه بالمعرف
 جواهر الفقاوي من الباب الخامس من المبيع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من أن يبيع الأب
 نفقة الصغير إذا كان مفسدا لا يجوز لأب نفقة القيمة اللهم إلا أن يحمل على الضعف فتأمن أقوا
 حصار رواية أن نص عليه في أحكام الصغار للاسترواش في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه الاستوى أن
 الأب إذا باع نفقة الصغير يمثل القيمة ومن يبيع يجوز للموجود عند الناس أو مستورا لم ينفذ إلا في
 البضع القيمة والوصى في بيع لعقار مثل الأب المفسد لا يجوز بيعه إلا بضعف القيمة وأما حاجة الصغير
 أولدين الأب وفي عروض حكم الأب والوصى أحدهما يبيع الأب أو الوصي عرض الصغير يمثل القيمة

مطلب
 يبيع الوفاء حكمه حكم
 الرهن في جميع الأحكام
 هو الصحيح
 مطلب
 إذا مات المشتري وفاء
 فورثته تقوم مقامه
 مطلب
 يبطل البيع بلاكه قبل
 القبض
 مطلب
 يبع رجلا له قبضة فقبضه
 فله ملك من مال المشتري
 مطلب
 إذا باع العبد ولم يقل
 في بالغ ثم قال لم أكن بالغاً
 صدق
 مطلب
 قال كنت صديقا وقت الإبراء
 فالقول له وكذا الإقرار
 مطلب
 يبيع الأب مال طفله من
 الاجنبي على ثلاثة أوجه

الحياة من الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية لأجنبي والله أعلم * (سئل) * في امرأة بها
داء سعال طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة فراش فباعت فيه زوجها حصته معلومة من عقار بمن معلوم
مقبوض لدى بيعة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون المبيع والقبض صحيحين
* (الجواب) * نعم والمفعد والمولوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب الحجر
والوجه الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كافي فتساوى قاضيهان وذكر في أوائل هذا الفصل
من فتاواه المسلول إذا طلق امرأته وقد طال ولم يرضه كان بمنزلة الصحيح وأما المفعد والمولوج قال
في الكتاب أن لم يكن قديماً فهو بمنزلة المريض وإن كان قديماً فهو بمنزلة الصحيح لأن هذه عدة مرضية
ولست بقاتلة وذكر في العدة كذلك وقال إذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه
قال محمد بن سلقان كان يربح برؤيه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والأفوه بمنزلة المريض وقال أبو جعفر
الهندواني أن كان يزداد كل يوم فهو مريض وإن كان ينقص مرة ويرداد أخرى يتظر أن مات بعد ذلك
بسنة فهو كالصحيح وإن مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر الرازي عن أصحابنا أنه يتظر أن كان
يصلى مضطجاً فهو كالمرضى وإن كان يمشي أو يضيق الرجل إذا عجز عن القيام بمصالحه قال مشايخ بلخ إذا قدر
على القيام بمصالحه وحواليه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا إذا عجز
عن القيام بمصالحه خارج البيت يعتبر مريضاً وفي وصايا الجماعة الصغير المقعد والمولوج والمسلول
إذا طاول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهتبه من جميع المسال وذكر أبو العباس الصغاني
في أحكامه أن أصحابنا قدروا الطاول بسنة وقال فيه المقعد أو المفلوج إذا ذهب في أول ما أصابه ثم مات
في أيام تكون الهبة من الثلث لأن العلة لم تصر عادة وذكر قاضيهان في الجماعة الصغير صاحب السل
والدق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان كلما تخلو عن قليل
مرض فإدام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا يعتبر مريضاً عند الناس عمادية
من أحكم المرضي من كتاب الطلاق مخلصاً أقول وكنت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المختار
ما نصه وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ
واعتمادنا في ذلك على قول الغزالي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة
لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصحبه
الزايحي قلت والظاهر أنه مقيّد بغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفاالج وقنوه
وان صيرته ذا فراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشرح
هنا اهـ * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالدين فباعته الورثة من عمره وبادن
القاضي والغرماء بمن المثل وأدوا به الديون للغرماء فهل صح المبيع * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في مريض مرع الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بمن فيه غبن فاحش وبه منه
ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يميز وأذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر
وصية ويعتبر من الثلث * (الجواب) * نعم قال في التنوير في كتاب الوصايا اعتناقه ومجانيته وبهته ووقته
وضمانه وصية فيعتبر من الثلث اهـ * (سئل) * في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي
تساوى ألف قرش بخمسائة ولا مال له سواها ثم مات من مرضه المزروع ورثته لم يميز وأذلك فهل
يكون مجابياً بخمسائة فتنفذ لمصاوبة بقدر الثلث ثم يقال للشئري أما أن تبلغ الثمن إلى الثلثين وليس
له أن يرد من المبيع شيئاً وأما أن تنسخ * (الجواب) * نعم والمسألة بعينها في المداينة من بيع المريض
* (سئل) * في امرأة تدارجارية في ملكها أرضاً وبها باع نصفها شائعاً من جماعة معلومين بمن

مطلب
باعت زوجها وأهداه سعال
لم تصر به ذات فراش يصح

مطلب
بيان الصحيح من الأقوال
في حد مرض الموت
قوله ما جرى الخ أي من أن
الأمراض المزمنة كالفاالج
ليست مرض موت اهـ منه
مطلب
بيع الورثة تركته الميت
الديون بأذن القاضي
والغرماء صحيح

مطلب
بيع المريض من أجنبي بمن
فاحش وبه ثمن له يعتبر
من ثلث ماله

مطلب
يصح بيع نصف الدار مشاعاً

الأراضي المذكورة يبيع الفراس دون الأرض كافي فاضحة وغيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وعنده أن يهبه قطنا بالسعر الواقع ثم أرسل له القطن بالسعر الواقع يوم الأرسال وكان السعر معلوما مضت المدة غلا سعر القطن فيها بعد ما تم استيفاء القطن على من التطن بالسعر الواقع أولا والآن يريد زيد مطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكفي له لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم كما تقي به الترتاوي والمخير الرملي وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتهبي معزيا إلى النصاب (سئل) فيما إذا استدان جماعة من زيد بمائة معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر ما علموا من المخطئة منها أقل من الباقي بعد ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالمخطئة ثم طالبهم بقيمة ماله واستنع من احتساب المخطئة من أصل الدين زاعمة أنه نظير صبرهم عليه فكيف الحكم (الجواب) تكون المخطئة المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتحتب بسعرها الواقع المذكور من أصل الدين كافي المجتهبي والقضية ولا عبرة بالزعم المذكور ولزيد مطالبة الجماعة بعد ما ذكره بقيمة ماله والمخالفة هذه والمسألة في الخيرية مفصلة بقولنا وخصه بدلائلها إلى أن قال والاصل أنه يبيع بالتعاطي (سئل) فيما إذا طالب زيد من عمرو دينه عليه فدفع له عمرو قدر ما علموا من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون بيعا بغير قيمته من الدين حيث كان السعر بينهم معلوما (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدره معلوما من الأرز وأدعى بعد قبضه أنه وجد ناقصا ولم يقر وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بعد دارما قبض بهينه (الجواب) نعم لأنه هو المتكبر وهذا إذا لم يكن الثمنان من الهواء أو تعصانا يكون بين الوزين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والمخالفة هذه كافي النوازل والخلاصة والبحر وأقني بذلك قارئ الهداية والمخير الرملي وسئل قارئ الهداية إذا اشترى شخص مكيلا أو موزونا فأحضر البائع القباقي ووزن البضاعة بخفض والمشتري وتساها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب إذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه بهينه ولا يسمع قول القباقي وحده إلا إذا شهد معه آثر أنه قبض جميع المدة ودفعه وهو وكذا وكذا اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة أطال من الغزل فوزنه بعد أيام فتقص وكان رطبا فيس فولى له الردان صدقه البائع في الرطوبة (الجواب) نعم وفي الحماوى الزهدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا منفا فوزنه بعد أيام فتقص فان كان رطبا فيس فله الردان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لأنه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل القباقي ابرسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا باعه اهـ أقول والظاهر أن هذا فيما إذا كانت رطوبته غير أصلية أو كانت خارجة عن العادة بحيث تمدعيا فلا ينافي ما مر من أنه إذا كان الثمنان من الهواء فلا شيء على البائع كجمله على الرطوبة الأصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما إذا ساءم زيد من عمرو ساعة فقال عمرو أبيعها بتسعة وقال زيد لا آخذها إلا بثمانية وكانت الساعة وقت المساومة في يد عمرو والبائع فدفع عمرو الساعة إلى المشتري وقال مجيزا ببيعها بثمانية تصرف كيف شئت فتصرف بها زيد بثمانية على ما ذكر من الإجارة فهل تكون الساعة بما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في الذخيرة رجل ساءم رجلا ثوبا فقال البائع أبيع به بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ إلا بعشرة فان كان الثوب بينا المشتري حين ساءمه فهو بخمسة عشر لأن المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه إلى المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو

مطلب
أرسل إليه قطنا على السعر
الواقع المعلوم فهو يبيع

مطلب
بعث إلى دائته خطبة من
دينه على السعر الواقع
المعلوم فهو يبيع بالتعاطي

مطلب
ادعى الثمن بعد القبض
أنه وجد ناقصا

مطلب
لا يسمع قول البائع وحده
ما لم يهدمه آخر
اشترى غزلا فوجد ناقصا
لدار كان صدقه البائع أنه
كان رطبا فيجب

مطلب
قال المشتري لا آخذ
إلا بعشرة فدفع له البائع
فوه رضى بالعشرة

عشرة لان البائع رضى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري اه وذلك في استثنائية والاولوية
 (سئل) هل يدخل الحمل في بيع ثمة تباع (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف
 المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وملاكه فهل نقول للمشتري مع يمينه ولا تحالف
 (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية وغيره اقول الصواب ان نقول للبائع مع يمينه وصيانة الهداية
 وان اختلفا في الاجل او في شرط التحية ارا وفي استيفاء بعض الثمن فلا تحلف بل يضمن ما ولفق قول من ينكر
 التحية والاجل مع يمينه فان ملك المبيع ثم اختلفا لم يتحلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول
 المشتري وقال محمد يتحلفان ونسج المبيع على قيمة الهالك اه قال في معراج لدرية قوله فان ملك
 المبيع اى بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه ففسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا اى في مقدار ثمن هكذا ذكر
 في المدسوط اه فعلم ان قولنا هذا يتفقان على غير ما راجع الى قوله وان اختلفا في الاجل الخ بل الى
 ما ذكره قبل ذلك من الامة لاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختلفا في الاجل او شرط التحية
 او استيفاء بعض الثمن كان القول بالسكر اوفى الثمن بعد هلاك المبيع امر محمد بالتحالف والفسخ على قيمته
 وجعلنا نقول للمشتري اه قوله اوفى الثمن اى لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لاسيما ذلك وقوله كان القول
 للمذكر مر مح في ان نقول للبائع في استيفاء بعض الثمن لان الهالك المذكور ذكر في البحر عن النهاية ان التقيد
 ببعض الثمن اتفاق الامة لاف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باستيفاءه مفروغ عنه بمنزلة
 سائر الدعاوى اه (سئل) في رجل باع من زيد بضاعة معلومة بثمن معلوم اجل بعضه معلوم على
 المشتري الى اجل معلوم وقبض باقيه اساطم معلومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل والتقسيم
 فهل يبقى كذلك ولا يدخل الثمن بموت البائع (الجواب) بموت البائع لا يدخل الثمن المؤجل
 وموت المشتري يدخل كمال البرزخ والاشباه (سئل) في اشجار جارية في ملك زيد وفي مساقاة عمرو
 منه بالوجبة المزمعة فباعه زيد وحى ثمرة من بكره هل يكون المبيع هو قواعلى اجازة عمرو
 (الجواب) نعم كافي الذخيرة (سئل) في احد الدائنين اذا باع نصيبه من الدين الذي على
 زيد من شركة فهل المبيع غير صحيح (الجواب) نعم كافي لاشباه من القول في الدين واقفى به
 المهور دارى (سئل) اذا اشترى عبد المبيع بعزمه موت البائع ففسد وكان المشتري اقرضه الثمن
 وعلى البائع ديون مجامعة وتركت له لا تبقى بجميع ديونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري
 احق بما لى المبيع من سائر الخمره كما ذكره في البحر واقفى به المهور دارى (سئل) في فرس
 مشترك بين زيد وعمرو نصفين وهى عند زيد وفي قرية باذن شريكه فباع زيد حصته من آخر ولو سلمها
 وليقه من ثمنها فباعت عند زيد ويزعم عمرو ان له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم لان هلاك المبيع باننا لا تخيمر السوط في يد البائع يبطل المبيع كافي البرزخ وغيره
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بقرة على انها تحلب كذا رطل لافهل يسكنون المبيع فاسدا
 (الجواب) نعم كافي في الخاية (سئل) في رجل باع غراس كرمه المخرج من المبيع من آخر فهل
 لا يدخل الثمن في المبيع (الجواب) نعم لا يدخل لانه عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع الا ان
 يشترطه المتبايع والمساومة في التزوير (سئل) فيما اذا قال رجل بعث دارا من ابني الغائب ثم بلغه
 خبر المبيع بعد موت ابيه فقبل فهل يكون المبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث عبدى
 هذا من فلان الغائب بكذا واغده الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت ابيه
 فالبيع المزبور غير منقذ (سئل) فيما اذا سكن زيد قدر من القسلى موضوع في بيت من قرية
 فباعه من عمرو على انه اربع مائة قنطار كل قنطار بكذا اذهب عمرو لقبض المبيع فوجده باثني قنطار

مطلب
 يدخل الحمل في بيع ثمة تبعا
 عطليه
 اذا اختلفا في قدر الثمن
 قبض المبيع وملاكه
 للمشتري

مطلب
 لا يصح للمشتري ان يبعث
 البائع ويحل بموت المشتري
 مطلب
 بيع المبيع المسمى بالها
 ينوق على اجازة المسمى
 مطا
 بيع المدين غير صحيح
 ماما

اذا فسد المبيع فالمشتري احق
 بمساومة المبيع
 مطلب
 هلاك المبيع في يد البائع
 يبطل المبيع
 مطلب
 اشترى برة على انها تحلب
 كذا فالبيع فاسد

مطلب
 لا يدخل الثمن في بيع الشجر
 مطلب
 باع داره من ابنه الغائب
 لا يصح

لا غير بعدما دفع ثمن الكل لزيد ويريد اخذ الاقل بحصته من الثمن ومطالبة البايع بشئ الباقي فهل له ذلك * (الجواب) نعم وان بايع صبرة على انها مائة فقير بمائة درهم وهي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته ان شاء او فسخ لفترق الصفقة وكذا كل مكمل وموزون ليس في بيعه ضرر وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدم عين علائق من البيوع * (سئل) فيما اذا بايع زيد جارية من عمرو بثمان مائة شرعا بمن قدره ثمان مائة قرش حال في الدقة ثم بعدما تسلمها عمرو وصلى شهران طالب زيد بمسرها بالثمن فباعه الجارية سابعة بمائتين وخمسين قرشا ودفع عمرو لزيد خمسين قرشا ببقية الثمن الذي اشتراه منه من زيد فكيف الحكم * (الجواب) حيث باعها من البائع باقل مما اشترى قبل نقد الثمن والثمن متحد بكون البيع الثاني فاسدا ولزيد مطالبة عمرو ببقية الثمن الاول والله اعلم وفسد شراءها ما باع بنفسه او وكيله من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه بالاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز وان رخص السمر لارباخا فلا شافى رجه الله تعالى شرح التنوير لاسلائي من البيع الفاسد * (سئل) فيما اذا ساءم زيد من عمرو دابته المملومة وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمرو ثمنها وهل كانت عند المداوم فهل تكون مضرة بالقيمة * (الجواب) لمقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالقيمة ما بلغت كفاي النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرزنية كفاي العلائق في خيار الشرط * (سئل) فيما اذا استام زيد من عمرو ورأس غنم ولابين الثمن وقبضه وهلك عند المداوم فهل يكون غير مضمون * (الجواب) المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقهاء ابو الليث في بيوع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضىته اشتريته بشرة فهل كان فيه تضمين القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة فروق الاشياء لشيخ عمر بن نعيم المتبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن والافه واما انه والفرق انه اذا بين ثمننا علم انه لم يرض بيده الاعقاب بل وعند عدم ذكره هو قبض اذن فيكون امانة اه اقول واما المتبوض على سوم النظر فقير مضمون مطلقا كفاي الدراختار اى سواء ذكر الثمن او لا وصورته ان يقول هاتنه حتى انظر اليه او حتى اريه غيره ولا يقول فان رضىته اخذته كذا في النهر * (سئل) في رجل اشترى من زيد اربعة اجمال من الشعر والكرسنة المطحونتين المسمى عرفا بالابوك فمن معلوم ثم باعها الربيل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح * (الجواب) لا يصح بيع منقول قبل قبضه كفاي التنوير وغيره * (سئل) في رجل باع سدس غراس زيتون من شريكه في الباقي وسله منه وتصرف المشتري به نحو عشرين سنين والا ن يدعى الرجل انه كان فضوليا وان المبيع الغير ولم يجز فهل لا يقبل قوله * (الجواب) نعم كما اتي به الخبير الرملى * (سئل) في رجل رهن داره من زيد بدين وقال له ان لم اوفك الدين الى وقت كذا يكن في مبيعك ثم اجر المورث من الرهن من الزمان اجرة معلومة دفعها للمورثين ويريد الرجل ان يحاسب المورثين بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح * (الجواب) نعم والسئلة في الرهن من الفتاوى الحنفية * (سئل) فيما اذا كان لزيد دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو وقد دفع زيد قدرا معلوما من الحنفة وقال خذها لحاسلك به من دينك بمسرا بالامة والدمر معلوم بينهما ولم يذكر ثمنها * (سئل) في رجل باع ثوبا لزيد بدينين بدينين بالسر يوم الاخذ * (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة طلقه زوجها ثلاثا في حصة ما وسلا بينهما ثم بعد شهر مرضت المرأة رباعته فيه ثلث كرم وجنيانة ارضا وغراسا وثلاث بيت بالوجه الشرعى وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثة غيرهما فهل لا يرثها والبيع الزر صحيح * (الجواب) نعم والسئلة في بيع

مطالبة
باع صبرة على انها مائة فقير بمائة درهم ومضى اقل او اكثر الخ

مطالبة
فسد شراء ما باع بالاقل قبل نقد الثمن

مطالبة
المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة

مطالبة
المقبوض على سوم النظر لا تضمين

مطالبة
لا يصح بيع المتقول قبل قبضه

مطالبة
باع ثم ادعى انه فضولي لا يقبل

مطالبة
قال ان لم ادفع لك الدين الى وقت كذا فالرهن في مبيعك لا يصح البيع

مطالبة
دفع له ثمنه - منطة بسعر البلد المعلوم فهو بيع

مطالبة
طاعها ثلاثا ثم باعته في مرضها فالبيع صحيح

المخيرية وفي البدائع من العدة * (سئل) * في رجل باع أرضا سليخة له من آخر بش معلوم من الدراهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر * (الجواب) * نعم كما نص عليه في الكنز وغيره * (سئل) * في رجل باع دارا من آخر بش معلوم وإن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع فأدعى ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة * (الجواب) * حيث باع وابنه حاضر يعلم به لا تنفع دعوى الابن والمسألة في التنوير من شتى الوصايا ومثله في الملتقى والكنز وافتى به الزهلي * (سئل) * فيما إذا كان زيد قد قطع مع ذى قبايع منه عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم كما مر في شرحه في بيع البخر * (سئل) * في رجل اشترى من آخر فرس على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الخاتبة وعبارته في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة وانما هو موهبة لا يدرى وجودها فلا يجوز اهـ ومثله في البرزبية وقيل بذلك القزناشي وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيبا ما جاب يستحق البائع فان حلف بركي وان نكل ردت عليه * (سئل) * في رجل اشترى من آخر مقدارا معلوما من القطن بث معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفسا قبل نقد القطن والقطن موجود عنده فهل يكون البائع اسوة للفرماء * (الجواب) * نعم كما في آخر بيع التنوير وغيره * (سئل) * فيما إذا كان زيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عمرو بث معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة أشجار غير شجر الكرم وضوطة قيم القرارين ثم البائع أنها لم تدخل في بيع الكرم اهـ دم ذكرها فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم وان لم تذكر * (الجواب) * نعم قال في التنوير ويدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر * (سئل) * في رجل باع آخر ثمرة خيار بزرأفها دون الاثني عشر فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المحق * (سئل) * في رجل باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه * (الجواب) * نعم بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاني من البيع السادس * (سئل) * فيما إذا كان لجماعة زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من اجني بدون اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا في حصته دون حصته شركائه * (الجواب) * حيث كان مشتركين بينهم ومالكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لاجني في حصته البائع صحيحا دون حصته شركائه والله سبحانه أعلم لأن المشترك في الابتداء كخطة اشتريها كانت كل حصة مشتركة بينهم بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لا تخير فاذا باع نصيبه لاجني لا يقدح في تساميه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه بحسب من كتاب الشركة ملخصا * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو وخطة معلومة بث معلوم واكثها الكمال فهل تكون اجرة الكيل على البائع * (الجواب) * نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم واجرة كيل وعد ووزن وذرع على بائع واجرة وزن ثمن ونقده على مشتر تنوير من كتاب البيوع * (سئل) * في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع * (الجواب) * نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال ذاباع العين بنفسه ثم اراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو الذي قد حقه وتجب على البائع الدلالة لانه فعل بائرا البائع فكذا الجواب ثم قال ولو سعى الدلال بينهم ما باع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهم ما فاعلمها عمادية من احكام الدلال وما يتعلق به

مطلب
يدخل البناء في بيع الأرض
بلا ذكر
مطلب
بائع وابنه حاضر لا تنفع
دعوى الابن
مطلب
بيع شرين من هذا القطع
غير معينة ليس بصحيح
مطلب
بائع فرس على أنها حامل فسد
البيع
مطلب
اشترى جارية على أنها بكر
فظهرت ثيبا
مطلب
مات المشتري مفسا والمبيع
موجود عنده فالبائع اسود
للفرماء
مطلب
يدخل الشجر في بيع الأرض
بلا ذكر
مطلب
بيع ثمرة طهر أفلها دون الاكثر
غير صحيح
مطلب
بيع جلد الحيوان وهو حي
فاسد
مطلب
بائع جميع المشترك بغير الخلط
والاختلاط من اجني
البيع في حصته
مطلب
اجرة الكيل على البائع
مطلب
في اجرة الدلال

ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلائي من البيع * (سئل) * في دلال سعي بين البائع والمشتري
وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع قام
البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ذكر في المغري
دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وان انسخ
المبيع لأنه لم ينظر أن البيع ليكن فلا يطل عمله عمادية من أحكام الدلال * (سئل) * في دلال
قال له زيد اعرض داري على البيع فزدم أنه عرضها وأن رجلا طلب شراءها بكذا فلم يرز زيد واعرض
عن بيعها وأجرها من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له
ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة بتقاضيها في جامع الفصولين من الأحكامات آخر الكتاب أقول
وفي نور العين سئل بعضهم عن قال للدلال اعرض أرضي على البيع وبها ولك أجرة فعرض ولم يتم
البيع ثم ان دلالا آخر باعها للدلال الأول أجرة بقدر عمله وعنده وهذا قياس والاستحسان لا أجر له
إذا أجرة المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الأمر أجرة أو به تأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى اه
* (سئل) * فممن اشترى فاسدا ثم باعه بغير بائنه يباعا تاجحا وفساده بغير الاكرام فهل نقض البيع
الفساد وامتنع الفسخ * (الجواب) * نعم فان باعه أي باع المشتري المشتري فاسدا يباعا تاجحا بانا
بغير بائنه وفساده بغير الاكرام نقض البيع الفاسد شرح التنوير ومثله في الملتقى * (سئل) *
فيما إذا أقر زيد في صحته بأن المكان الفلاني تاعمر ثم ادعى زيد أن الاقرار المزبور صدر منه لعمرو وعلى
سبيل النتيجة والمواضعة وفسرها وأقام بينة شرعية عليها وعمر روية كذا فكذلك فهل إذا أقامها على الوجه
المدكور تقبل ربه على وجهها * (الجواب) * نعم وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان
تجئة والاخر ينكر التجئة لا يقبل قول مدعى التجئة الابدية ويستتلف الاخر بصورة التجئة
أن يقول الرجل لغيره أني أبيع داري منك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تجئة وشهد
على ذلك ثم يبيع في الظاهر من شرطه فهذا البيع يكون باطلا بغير تجئة يبيع البازل وعن محمد رحمه الله
نعم في بيع التجئة إذا قبض المشتري العبد فاعقده لا ينفذ عاقبه ولا يشبه المشتري من المكرة لأنه
في المحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كمال لا يجوز البيع بالتجئة لا يجوز
الاقرار بالتجئة بأن يقول لا تنزاني فذلك في العلانية على وقاضا على فساد الاقرار لا يصح اقراره
حتى لا يملكه لمقرله من البدائع وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل والتجئة وادعى الاخر أنه جسد
فالقول المدعى لجدة وعلى الاخر البينة من الشامن من بيوع التشارخاتية * (سئل) * فيما إذا كان
لزيد فرس لهامه فباع الفرس من رجل يثن معلوم ولم يأت بالمهر لجل البيع فهل لا يدخل المهر
في البيع * (الجواب) * حيث لا يذهب به مع الاتم الى موضع البيع لا يدخل للمهر كما صرح بذلك
في البحر وفسيل النافقة وقلنا زمكة وبخش الاتان والعجل للبقرة والحمل للشاة ان ذهب به مع الام
الى موضع البيع دخل فيه للمهر والا فلا يخرج من فصل ما يدخل في البيع تعاوفيه وفرق في الظهيرنة
فقال ان العجر يدخل وبخش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع العجل ولا كذلك الاتان اه
أقول قال الخبير الرمي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الام الخ هذا صريح في أن الام لو كانت
غائبة هي وولدها وباعها ساسا كذا عنه لا يدخل لفقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل
اه * (سئل) * في رجل باع ثمرة كرمه البارزة من زيد فقال زيد انها تخسر فقال البائع بعها
فان خسرت فعلى فباعها وبرزعم أنه خسروا أنها تلزم البائع فهل لا تلزمه * (الجواب) * نعم
قال المشتري انه يخسره فباع البائع بعها فان خسرت فعلى فباع لا يلزمه شيء برأيه من نوع الاقالة

مطلب
ليس له مطالبة الدلال
بالدلالة إذا اشترى المبيع
على البائع

مطلب
إذا انسخ المبيع لا تسترد
الدلالة

مطلب
إذا لم يتم البيع لا أبرر الدلال

مطلب
إذا اشترى فاسدا وباعه بغير بائنه
ممن وامتنع الفسخ

مطلب
إذا اشترى أن البيع كان تجئة
لا يقبل الابدية

مطلب
صورة التجئة في البيع

مطلب
كأن لا يجوز البيع بالتجئة
لا يجوز الاقرار بالتجئة

مطلب
لا يدخل المهر مع الفرس
في البيع إذا لم يذهب به معها
الى محل البيع

مطلب
إذا قال له البائع ان خسرت
فعلها لا يلزمه شيء

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدر معلوم الوزن من الحربر بثمن معلوم شراء صحيحا ووزنه بنفسه بأوزانه بحضرة البائع واذنه وأقر بقبض جميع المبيع لدى بيته شرعية ومعت مدة ثم ادعى أنه نقص كذا دراهم فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره المزبور؟ (الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع للقباض لانه المذكور الى أن قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقسا لا اذا سبق منه اقراره قبض مقدار معين كافي صلح الخلاصة اهـ ومثله في البحر بأبسط عبارة وبجمله أفتى علامة غداطين الشيخ خير الدين * (سئل) فيما اذا باعت هذا بكذا عدا البائعة أم متعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم رمانت دعوا قبل اداء الدين عنها وعن ورثة وتركته فهل يحل الدين بموتها ويقدم على الارث؟ (الجواب) نعم في البرزانية بموت البائع لا يحل الثمن المؤجل بموت المشتري يحل * (سئل) في الآخرس اذا باع بالايحاء المعروف منه هل يكون بيعه صحيحا معبرا؟ (الجواب) ايحاء الآخرس فيما ذكره متبركا بحوايه والمسألة في شتى القرائن من التنوير والمقتضى والتمسك بآثار الاشياء من احكام الاشارة * (سئل) فيما اذا كان لزيد رطلية وبقول حرة عتق فباعها من حرره بثمن معلوم على أن يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور غير جائز؟ (الجواب) نعم باع زيدا وهو قل على أن يقطعه أو يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز ومعكذا الرطلية والقول خاتمة من فسل بيع الثمار والمزروع * (سئل) في امرأة باعته لابنها لبايع أرضا حاملة لتفراش وسكنت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا؟ (الجواب) نعم ولو باع شيئا قال بملك بغير ثمن أو قال بملكك على أن لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكنت عن ذكر الثمن كان فاسدا كافي قاضين في المبيع الباطل * (سئل) فيما اذا كان زيدا مقداره من الورد اليابس موضوعا عند جمر وفي منزله على سبيل الامانة فباعه من جمره على انه كذا قطارا فوزنه جمره فوجدته ناقسا قال له زيد والمحال ان يبيع الميرة وقت الشراء منه قد استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول جمره بيمينه؟ (الجواب) نعم حيث لم يقرأه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدرة المقبوض فالقول قوله لانه قابض اذا لم يسل اذ انتقص من الهوا ولم يكن النقصان مما يعبرى به الوزنين كما صرح بذلك ابن نجيم في تبيينه من البيوع * (سئل) فيما لو باع داره الملك ووقفا فكيف الحكم؟ (الجواب) هذه مسألة بيع الملك ضم الى وقفه وصحيح بيمينه الملك فقط خلافا لما أفتى به المولى أبو السعد ومن عدم الصحة فقد رده صاحب البحر * (سئل) في رجل اشترى من آخرين قطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعلى المشتري رده مثله حيث لم يتقاع المثل * (الجواب) نعم حيث كان الثمن مجزولا فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رده مثله حيث لم يتقاع المثل وكون جهالة الثمن فاسدا للبيع صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به المخير الرعالي وكون حب القطن مثليا صرح به في التتار خاتمة من الشركة وسيأتي نقل ذلك في الغصب ان شاء الله تعالى * (سئل) فيما اذا كان لزيد واخوته نصف معصرة وباقيها لرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم الى أجل معلوم وقال له ان لم أدفع لك دينك عند حلول الاجل يكن سدس المعصرة ملكا لك في مقابل دينك ثم حل الاجل ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل أن الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعومه وله أخذ مبالغه * (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقبضا معلوما من دار بثمن معلوم ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن ان المقسم المذكور له اسكون بعض الثمن من ماله اخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها هيا تاعنا ولا عبرة بزعومه * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان جماعة

مطلب
اذا اقر بقبض جميع المبيع ثم ادعى النقصان لا تسمع
مطلب
موت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبعت المشتري يحل
مطلب
بيع الآخرس بالايحاء المعروف صحيح
مطلب
بايع رطلية وبقول حرة عتق ولا على أن يتركها حتى يدرك لا يجوز
مطلب
البيع بلا ذكر الثمن فاسد
مطلب
قول للمشتري في مقدار ما قبض اذا لم يقر باستيفاء ما وقع عليه العقد
مطلب
اشترى ملكا ورثه فباعه في الملك بيمينه
مطلب
اشترى برزقطن على السعر الواقع في آخر السنة وفاسد
مطلب
ان لم ادفع لك الدين عند حلول الاجل يكن كذا ملكا لك لا يصح
مطلب
اذا اشترت لنفسها فلا عبرة لزعم ابنها أن الشراء له كآنها أخذت بعض الثمن منه

طريق ماء معلوم مع حقه من الماء الجاري الى دورهم فيساووا منه حصته معلومة بحقه من الماء المعلوم
من رجلين يبعان شرايين بمثل معلوم فهل يكون البيع صحيحا * (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرور
والشرب تبعا كافي في الخانية * (سئل) في رجل وطئ جارية امرأته بلا وجه شرعي وحملت منه ولم تصدقه
المرأة على ذلك وتريد بيعها من شامت فهل لها ذلك ولا تسكف على بيعها منه * (الجواب) نعم
ولو استولدت جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظننت حلالا فلا حد ولا نسب الا أن يصدق فيه ما وان ملكه
يوما عتق عليه تنوير وشرحه للعلائي * (سئل) فيما اذا كان زيد حصتان في دارين فباع الحصتين
من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) *
حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع * (سئل) فيما اذا اشترى
زيد من عمرو بصلا مذكر كانا باقيا أرضه معلوما وجوده فيها شرايين صحيحا وتسلم المبيع وقلعه وباعه بعد
ما دفع بعض ثمنه فهل يلزمه دفع باقيه * (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لان بيع
ما أصله غائب اذا ثبت وعلم وجوده صحيح كافي شرح المجمع الملكي ناقلا عن الخانية والمسألة في شرح
التنوير للعلائي من باب البيع الفاسد * (سئل) في رجل باع شعير من آخر شعير متفاضلا
نسبة في الذمة وهضمت المدة والا ن قام بطالب الثمن من المشتري ويكفيه أخذ المبيع فهل ليس للبائع
ذلك والبيع المذكور فاسد * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل باع في حقه
من ابيه البالغين عقارات في بعضها أمة له وأغنام وخميل وبقر وخص معلومة في خميل آخر معلوم
ذلك كله يباعا باثنا شرعا مسلما بمن معلوم أبرأ ذمتهم مأمونه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغبن
ابرا شرعا مقبولا لدى حاكم شرعي وكذب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمه ونهايته شرعا والبيع
المزبور صحيح نافذ * (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع ما يملكه
من نفود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح البيع
ولا يضر جهل البائع بمقدار ما وفي الخلاصة رجل قال لا تحرقك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق
أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار لثلاثة البيوت اربعة الصندوق الخامسة
الجواني وكل وجه على وجهين أما ان يعلم المشتري بما في هذه الموضع أولا يعلم ان علم جاز والاف في القرية
والدار لا يبرز في البواقي جائزا * (سئل) في امرأة اشترت من آخر حصاة شائعة من غراس مستحق
للبقاء قائم في أرض وقب بالوجه الشرعي بدون اذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بقرعة الحصاة مدة
ثم حكمها كم بفساد البيع اعدم اجازة الشركاء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكته
من القرعة * (الجواب) نعم لان الزيادة المنفصلة متولدة تضمن بالاستهلاك لا بهلاك كافي في الخيرية
من البيع الفاسد ومثله في البحر والفصولين وغيرهما * (سئل) في درج الدار المتصل بها اتصال
فراهل يدخل في البيع * (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل البناء والمقاييس والسلم المتصل
والسرير والدرج في بيعها * (سئل) فيما اذا كان زيد نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية
معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرو وهما يدمشقي بمثل معلوم مقبوض
ولم يسلم المبيع حتى مضت مدة وتحت جناح ارتقت الى نواحي حص وجاءه الا أن طلب عمرو من زيد تسليم
المبيع له في المكان الاول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف النواجع تابعا للمبيع
(الجواب) نعم كما اقتضاه في الفصل الرابع من بيوع الذخيرة حيث قال الاصل أن مطلق العقد يقتضي
تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر
مذهب أصحابنا حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب تسليمها بالسودان ومن الناس

مطلب
صح بيع حق المرور والشرب
تبعا
مطلب
وطئ جارية زوجته وحيات
لهما
مطلب
جهل المشتري مقدار الحصاة
المبيعة يمنع الجواز
مطلب
بيع ما أصله غائب اذا ثبت
وعلم وجوده جائز
مطلب
بيع الشعير بالشعير متفاضلا
نسبة فاسد
مطلب
باع جميع ما يملكه صح ان علمه
المشتري ولا يضر جهل البائع
بقدره
مطلب
اشترت حصاة شائعة من غراس
بلا اذن شركاء ثم فسخ البيع
نفس ما استهلكته من القرعة
مطلب
يدخل لدارج في بيع الدار
مطلب
يجب تسليم المبيع في المكان
الذي كان فيه وقت العقد
لاني مكان العقد

من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اهـ ومثله في الهندية في الفصل السادس نقل عن المحيط رسل
قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر دارا ببلد اخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها
بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التخلية الشرعية ليتسلمه فهل يصح ذلك وتكون التخلية كالسليم
اجاب انه لم تكن الدار بحضرتهما وقال البائع سلمتها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن
الدار قريبة منهما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فيعتمد يكون قابضا وفي مسائلنا
ما لم تقض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اهـ * (سئل) * فيه اذا ارسل
زيد رجلا معروا ان يرسل له قدرا من الحرير ف ارسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر
بدون اذن من زيد وعمره ولا اجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بغبن فاحش ونعذر
استرداده من مشتريه فهل يضمن البائع مثله لصاحبه * (الجواب) * نعم قال في البحر من فصل
الفضولي فلو سلمه فذلك فلما لك ان يضمن ايها شاء فأيها اختار ضمانه برئ الآخر * (سئل) *
فيه اذا دفع زيد لعمره وخبر اليه ثم طالبه بالثمن فقال بعتك من رجل لا اعرفه وسلمته ولم أقدر عليه
فهل يضمن * (الجواب) * نعم قال وكيل البيع بعتك من رجل لا اعرفه وسلمته ولم أقدر عليه وهذا
بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال ادفعها لي من يملكها فدفعتها ولم يعلم الي من دفعها
لم يضمن كن وضع الدببة في بيته ونسبها وقدمت له لم يضمن مؤيديه وفيها ايضا دفع الى دلال ثوبا
ليبيعه فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حانوت وضعت يضمن بيزارية اهـ
* (سئل) * فيه اذا باع زيد قمعة معلومة من عمره وروها بدينه شق الشام بقر معلوم القدر من القروش
الفضة الغير المشار اليها وأطلق الثمن وماليته ورواجه مستويان ويريد البائع ان يأخذ من المشتري
الثمن على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد
* (الجواب) * نعم وان أطلق الثمن بعد تسمية قدره من الوصف والاشارة وتعد البلدان استوت
مالية النقود ورواجها صحيح المبيع ولزم دفع ما قدره من أي نوع كان في دفع المشتري أي نوع شاء
وان اختلفت رواجه استواءه المالية واختلافها في الارواح في بانه لانه معلوم عرفا وهو كالمعلوم شرعا
وان استوى رواجه الامالية فسد البيع للجهالة ما لم يبين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به
البائع لا ارتفاع المصدق بل تفرقه فالمسألة رابعة شرح الملتقى للسلافي * (سئل) * فيه اذا كان
زيد بقرة معلومة فباعها بخرقة من عمره وتسليمها عمرو وبقيت عنده ممتدة ونجحت عنده نتاجا
قامت الا ن زوجة زيد تدعى أن البقرة لها فهل لا تسمع دعواها * (الجواب) * حيث كانت حاضرة
حين البيع تعلم به لا تسمع دعواها والمسألة في شئ الفرائض من التنوير والملتقى والكثير وغيرها عبارة
المنع باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته حاضر يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا تسمع دعواه
بخلاف الاجنبي ولو جازا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعا وبناه فلا تسمع دعواه اهـ وقد اوضح المسألة
في الخيرية من الدعوى فواجهها * (سئل) * فيه اذا قبض زيد عمرا داهم له عليه وقضاها عمرو
من غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زيوفا فرددها على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم كافي البحر من خيار التقيب اقول وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في باب الخيارات
* (سئل) * فيه اذا اشترى زيد من عمرو مسكنا معلوما شرعا بكل حق له ولما كان المقرور شرب
معلوم فهل يدخل الشرب * (الجواب) * حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له
قال في البحر ولا يدخل الطريق والمسبل والشرب الا بفحوى كل حق بخلاف الاجارة أي لا تدخل
الثلاثة في بيع الارض أو المسكن الا يذكر كل حق ونحوه * (سئل) * فيه اذا اشترى زيد من عمرو

مطلب
اشترى دارا في بلاد اخرى
وخلى البائع بينه وبينها
لا يصير قابضا ما لم تقض مدة
يتمكن من الذهاب اليها
مطلب
اذا سلم الفضولي المبيع
فذلك للمالك تعين ايها
شاء
مطلب
اذا قال الوكيل بالبيع بعتك
من رجل لا اعرفه وسلمته
ولم أقدر عليه يضمن
مطلب
اذا باع وهو ما في دمشق ليس
له أخذ الثمن على حساب
معاملة حلب
مطلب
باع بقرة بخرقة زوجة
لا تسمع دعواها انما لها
مطلب
تسمع دعوى الاجنبي الا اذا
تصرف المشتري زرعا وبناه
مطلب
اذا ردت عليه الداهم بغير
قضاء له ردّها على الاول
مطلب
لا يدخل الشرب في بيع
المسكن أو الارض الا بفحوى
كل حق له

قطعة أرض معلومة للاستطراق من ذلك لداره وفيها بناء متدل بها التماس قرار شرعاً بين معلوم
 فهل يدخل البناء في البيع تبعاً * (الجواب) * نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الأرض بلا ذكر
 لكونه متصلاً بالقرار فيدخل تبعاً للتحجر * (سئل) * فيما إذا كان زيد داره معلومة جارية في ملكه
 فباعه عمرو على أن يدها منه أجاز به وتراضى على أن معلوم دفعه عمرو في الجاس يد البائع ثم ذهب
 عمرو وقبل أن يسلم لدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحاً وبه كفي الاعطاء من أحد الجانبين
 * (الجواب) * نعم وهل قبض البدلين شرط فيه أو أحدهما كافٍ خلاف أفق الحق بالاول
 وفي البرازية وهو المختار وفي الهندية قال صاحب المحيط وهو المختار عندي واكتفى الكرماني بتسليم
 المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز الا اذا كان بيع مقايضة والبيع
 ان قبض أحدهما كافٍ لنص محمد على أنه ثبت قبض أحد البدلين وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله
 في الجاسع ان تسليم المبيع يكفي لا يفي الا يخرج نهر تحت قوله ويلزم أيضاً تبعاً ومثله في الجور والنهر
 والمخ وشرح الملقى * (سئل) * فيما اذا سكن زيد تابع أرسله الى تاجر عنده بضاعة ليأخذ بها
 بعد أن يقوها ففعل التابع ذلك وجمها لزيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر يد البائع التابع أرسل
 المزبور بالثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * ليس له مضالبة لرسول والمضالبة
 في التحيرية من البيع أقول وأرى قريباً من كلامهم فيها * (سئل) * فدخل باع من أنو
 متعة معلومة بثمن معلوم من الدار ثم اشترى من تاجر عنده ثمن المشتري عهد الى البائع بعد
 البيع المداق انه ان أوفى مثل ثمن المزبور له المبيع المزبور لذي يذنه شرعية فهل حيث كان البيع
 بثمن المثل يكون البيع بائناً لهما * (الجواب) * نعم * (سئل) * في معتدل اللسان
 اذا باع باشارته المعهودة ومات على عقته فهل يكون البيع جائزاً * (الجواب) * نعم وظاهر كلامهم
 في هذا الموضع أنه اذا قبل الاشارة أو طاق به أو باع أو اشترى يجعل ذلك موقفاً فان مات على عقاه
 جاز ذلك كله مستنداً الى فلا وعلى هذا الترتيب بالاشارة لا يحمل له وطاً الزوجه لادم فإذ لم يكن اذ مات
 بضالته حكمه نافذ فليس يغشها أخذها من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن
 ظاهراً كلامهم يذهب من شئ الفرائض وقام التحقيق فيها والمساكنة في التون والاشباه وغيرها
 * (سئل) * في بيع المتأجر اذا أجاز المستأجر ووصل اليه ما يفي له من الاجرة فهل ينفذ البيع
 وينزع المأجور منه يده * (الجواب) * نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر
 ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر ولو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة الى
 التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ما له اذ رضاه
 بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا للانزاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل
 حق الباع ولو أجاز البيع لا التسليم لا يملك حق الباع اهـ اشترى داراً في اجارة انسان فقال له
 أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك بارف هذا اجارة من يبيع القنية في البيع
 المرفوف * (سئل) * فيما اذا كان زيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمرو بقطعة أرض
 مثله لبيع مقايضة بيعاً ناشراً عما سأل الذي يذنه شرعية فهل صح البيع المزبور * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في مسكن مشترك بين اخوين مناصفة باعاه من رجل بثمن معلوم واستثنى منزله المعلوم
 وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين * (الجواب) * نعم
 والمسألة في التحيرية ولو قال أبيع هذه الدار الا طر يقام منها من هذا الموضع الى باب الدار ورصف الطول
 والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لان الاستثناء تكلم بالبائع بعد التناهي فكون جميع

مطالع
 يدخل البناء في بيع الأرض
 تبعاً
 مضطرب
 يكفي في البيع بالتعاطي
 الاعطاء من أحد الجانبين
 قوله ومثله في الجور والنهر
 الظاهر ان قوله والنهر سبق فلم
 لانه قد عز المدالة الى النهر
 كما روى اهـ أحمد
 مطالع
 لا يطالب الرسول بالثمن
 مضطرب
 حيث كان البيع بثمن المثل
 لا يصير البيع بيع وقاء
 بمنزلة الزهني
 مطالع
 اذا باع معتدل اللسان
 باشارته المعهودة ومات على
 عقته يجوز
 مطالع
 اذا أجاز المستأجر لبيع نفذ
 مطالع
 اذا أخبر المستأجر بالشراء
 فقال مبارك فهو اجارة
 مطالع
 يبيع المقايضة في الاراضي
 مطالع
 باع مسكناً استثنى منزله يصح

الذين يقابلهم غير المستثنى فلا يفسد البيع بحرم من البيع تحت قوله ولو استثنى منها الرطال معلومة صح
* (سئل) * فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة
* (الجواب) * نعم والمسالمة في التخيرية من الدعوى مفصلة * (سئل) * وفي رجل باع زباجة محضور
صاحبها وهو مكتف فيكم المالك * (الجواب) * سكتة لا يكون رضى كما صرح به في الاشباه
* (سئل) * وفي رجل له جارية ولدت منه يريد بيعها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ولدت امة
من السيد لم يملكها فأقاد بقوله لم يملك أنه لا يجوز له بيعها ولا اخراجها عن المالك بحرم الاستيلاء
* (سئل) * فيما اذا كان لرجل ابن قهده في أموره ومصره وقهره ما طيها له من ماله فآخذ الآمن
من التجار غروضا بغير معاوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الآن أرباب العروض يطالبون الرسول
بذلك قائلين اننا بما اهداهم تلك ونعمنا عليك وقال الرسول كنت رسول والذى ولا تمن انكم على فهل يكون
انقول قول لرسول يبيحه في ذلك ولا يطالب الرسول * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكره في الدرر
من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل أقول وكذا آفتى في التخيرية وعزالات الى
الملاصة ونحوها ثم قال وعادة الخسائية في آخر كتاب البيع امرأة اشترت من رجل ثم اختلعتا قالت المرأة
كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس عني * (سئل) * وقال البائع لا بل بعتهامك
ولي ذلك المالك كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمة المعتمدة
وهذا صريح في واقعة الحال أشرا أقول ايضا عند ذكر في الباب الآتي الفرق بين الوكيل والرسول
أن الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد الى الركن والرسول لا يستغنى عن إضافته الى المرسل ومن
المعلوم أن الشراء متى وجدته في المتوقف فاذا لم يضاف الرسول عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل
بل يقع للرسول ففي مسائلنا اذا كان المشتري اضاف العقد الى نفسه وقع الشراء له ولم يرضه الثمن ولا يقبل
منه قوله كنت رسولا عن فلان والى هذا يشير قول الخسائية كنت رسول زوجي اليك وكان البيع
على وجه الرسالة قوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافا الى المرسل وحينئذ
فروع كون القول للمشتري أنه منكر إضافة العقد الى نفسه والبائع يدعى عليه ذلك وانقول قول
المستثنى من قوله في الجور في كتاب الوكالة عند قوله والمحقق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ
ما نصوب كذا في قول وقال البائع انه وكيل وطالبه بان يضمن فالفول للمشتري والبيعة على البائع اليه اشير
في الاضافة الى مرسله اه أي شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى
نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله اعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى
زيد مقدار ما علم ما من البصل من عمرو ثم خبر فيه ويريد الرجوع على عمرو والبائع بما خبره زائما أنه ضمن له
ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلا * (الجواب) * نعم لانه اما ضمان ما يخسر من ما يخسر كما قال
بعضهم نظرا الى قوله على لانها لا وجوب ولا يجوز كما لو قال رجل باع في السوق فساخرت فعلى
الخسائي من البكة وفي شرح التنوير لا في لانه اما ضمان الخسران أو وكيل مجبوع وذلك باطل
اه وهذا المخلص ما في الزيلعي وغيره ومسألة باع في السوق صرح بها في الخسائية بقوله رجل قال لا آخر
بايع فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على لا تصح الكفالة * (سئل) * فيما اذا اختلف
المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمذعي الصحة يمينه * (الجواب) * نعم اذا اختلف
المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعي الصحة
والبيعة بينة الفساد اتفاق الروايات وان كان يدعي الفساد في صلب العقد بان ادعى أنه اشترى بالفساد
درهم في ثم المشتري والاخر يدعي البيع بالفساد درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية

مطلب

بينة الصحة مقدمة على بينة

المرض

مطلب

سكوت المالك عند بيع

المتنول لا يكون رضى

مطلب

لا يجوز بيع اثم المولد

مطلب

لا يطالب الرسول بالثمن

لانه معبر وسفير

مطلب

التول للرسول انه كان

رسولا والبيعة على البائع

مطلب

ضمان الخسران باطل

مطلب

بايع فلانا على أن ما

دعيت فعلى لا يصح

مطلب

القول لمذعي الصحة والبيعة على

مدعي الفساد

القول قول من يدعي العجة أيضا والبينة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعي
 الفساد خاتمة من احكام البيع الفاسد والمسا له في الاشياء من الدعوى * (سئل) * فيما اذا اشترى
 زيد من عمرو دارا بمن معلوم من الدراهم ونحلى المشتري بين الثمن وبين البائع على ربحه يتسكن من قبضه
 من غير حائل وقال له خلت يديك وبينه وصدر ذلك الذي بينة شرعية وحكم شرعي فهل يكون البائع
 قابضاً لا من * (الجواب) * نعم قال في التجريد وتسليم المبيع والثمن أن يحل بينه وبينه على وجه يتسكن
 من قبضه من غير حائل وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول خلت يديك وبين المبيع فاقبضه فهو
 من البيع فيل ياب خيار الشرط ومثله في الجور بأبسط مما هنا وكذا في المنع * (سئل) * فيما
 اذا اشترى زيد من عمرو دارا بمن معلوم من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم احد من الناس في المجلس
 وتصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسداً وعليه رد مثله حيث المثل موجود
 * (الجواب) * نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح والابطال
 شرح التنوير للسلافي من فصل بيع الفضولي * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة أمتعة وغراسات
 فباع ذلك في صحته من ابنتها المتيعة بمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه ابراء شرعية أم لا
 من عمها الوصي الشرعي * (الجواب) * نعم لما اشترى المبرور لها الذي بينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم
 عصبة يزعم أن البيع كان في المرض والوصي يدعي أنه في الصحة فهل اذا أقام البينة تقدم بينة العجة
 * (الجواب) * نعم رجل كان صامحاً ففسد وجرح القاضى عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئاً فقال
 المشتري كنت اشتريته قبل الجرح عليك وقال لا بل بعد الجرح على * (سئل) * فاقول قول المجور عليه لان البيع
 حادث فيضاف الى اقرب الاحوال وان أقام البينة فالبينة بينة المشتري لمعنيين أحدهما انه ثبتت
 العجة وبينه مثبت البينة أولى والثاني أنه ثبت التاريخ قال وكذا لو اطلق عنه الجرح ثم قال اشتريته مني
 في حالة الجرح وقال المشتري اشتريته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي أمرا
 حادثاً فيضاف الى اقرب الاوقات انقروى من ترجيح البينة عن صحة مخرج ادب القضاء في آخر باب
 الجور واذا تعارضت بينة العجة والمريض فالبينة العادة من الزوجة انه كان في صحته مرجحة لانها المدعية
 والورثة يكرهون والبينة لا تدعى لا للمكره صرح به غير واحد من علماءنا على ما في الدعوى ضمن
 سؤال وفيها من الوقف واذا تعارضت البيتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في العجزية من انه
 العجة صرح به غير واحد من علماءنا المخوضين باع شيئاً فادعى الورثة على المشتري مع بطلان في المرض قدمت يد
 بعد الغزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة انه كان وصياً اوقف الشراء فيبيته لا البيع أن الوصي باعه منذ
 من اثبات انقضاء الشراء وسبق التاريخ حاوى الزاوي من فصل البينتين المتضادتين * (سئل) *
 في رجل اشترى رقيقة وعقد نكاحه عليها ووطئها ولم يعمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها
 فهل له بيعها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان له ذمتان يتيمين في حجرها اشترت لها
 مالا بثلثهما منه كاللغة والكسوة فهل يكون ذلك جائزاً منها * (الجواب) * حيث كانتا في حجرهما
 يكون شراؤهما ذلك جائزاً منها واقعا وموقعه الشرعي * (سئل) * فيما اذا كان قصاصاً ببيعة حصاة
 معلومة في دار معينة ولها مال وحصاة في اوقاف أهلية تحت يد أخيها الوصي الشرعي عليها الناظر على
 الاوقاف المزبورة والحصاة في بيعة تها وكسوتها ويريد أخوها بيع حصتها في الدار المزبورة فزيدون
 مسوغ لا وجه شرعي فهل ليس لذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد
 من عمرو بضائع معلومة بمن معلوم من الدراهم معاملة المدة التي وقع فيها عقد البيع * (سئل) * فيما اذا اشترى
 ولم يتعد الدراهم حتى تعبر وتقص قيمتها لا أنها رابحة في التجارات فهل على المشتري رد مثله انما
 مال يكفيها

طلب
 القولية بين الثمن والبائع قبض

طلب
 تباعا على سائر الناس ولم يعلم
 الم عرف المجلس فسد

طلب
 القول للمجور انه باع بعد الجرح
 والبينة لا تخرى انه قبله

طلب
 بينة العجة أولى من بينة الفساد

طلب
 تقدم بينة ان البيع في الصحة
 على أنه في المرض

طلب
 البينة لا تخرى أن الوصي باعه
 قبل الغزل

طلب
 له بيع جاريتة التي عقد نكاحه
 عليها ووطئها لم يعمل منه

طلب
 يصح شراء لام لا يتام في حجرها
 مالا بثلثهم منه

طلب
 ليس للوصي بيع حصاة
 القاصرة في دار اذا كان لها
 مال يكفيها

*** (الجواب) *** حيث نقصت قيمته قبل تقبل الثمن وهي رابحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها
 لعمره والبائع قال في الجوهرة قيد بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا
 في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فصل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدينار لم يقبض حتى
 تغيرت قار كانت لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الرابحة فكسدت
 قبل القبض وقدم وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انقصت قيمتها لا يفسد البيع
 ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف انه ان يفسخ في نقصان القيمة ايضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم
 كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند شهود عليه القنوي اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية
*** (مسئله) *** فيما اذا كان زيد حصصه شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض
 مذكورة وباقية في ماله جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعه اذا أجاز
 الشركاء وحكم به حاكم يرى حصته من غير الشريك *** (الجواب) *** نعم أقول تقدم الكلام مستوفى
 على هذه المسألة ونظائرها *** (مسئله) *** فيما اذا اشترى زيد من عمره وبقائه معلوما شرعا مسلما بثمان
 معلوم مقبوض ثم ظهر ان المبيع مرتين عند بكرة مسلمة فقول يكون البيع مرتين فاعلى اجازة المرتين
 والمشتري بالخيار ان شاء صبر على فك الزهن أو يرفع الامر لثاني فيفسخ البيع *** (الجواب) *** نعم
*** (مسئله) *** فيما اذا أودع زيد عند عمره مقدار ما من الثمن وسلمه عمر منه ثم باعه عمره من بكر
 وسلمه له بدون اذن من زيد ولا اجازة ولا جبهه شرعي وقد عرفه بكره الا ان يريد زيد ان يضمن بكره
 قيمته بعد اثبات الشرعي فهل له ذلك *** (الجواب) *** نعم قال في البصر في باب بيع الفضولي فلو سلمه
 فذلك فللمالك ان يضمن أيا ما شاء فأيما اختار ضمانا برئ الآخر لان في التضمنين تملكه منه
 فاذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر فاذا اختار ضمان المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة
 كالأخذ العين ويرجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار ضمان البائع ينظر ان كان
 قبض البائع مضمونا عليه فله ان يضمنه بالثمن لان سبب ملكه تقدم عقد دار كان قبضه امانة فاعلى
 صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا يضمنه بالثمن انما يضمنه ما ملكه عن العقد ودد كرهه
 في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتخيير البائع ووجهه أنه سلم أولا ثم صار مضمونا عليه ثم باعه نصار
 كالغصوب كذا في البرازية اهـ

*** (باب الخيارات) ***

*** (مسئله) *** في رجل اشترى من آخر قد رآه معلوما من العلك في ظروف عدّة ورأى ما في ظرف واحد
 منها فقط فوجده جيدا ثم فتح الباقى منها فوجده ما فيه رديئا معيبا ويريد فسخ البيع في الباقي فهل له
 ذلك وانقل له يمينه ان هذا هو المبيع الذي قبضه منه *** (الجواب) *** نعم له رد الخيار العيب
 كافي بالجر وغيره والغرض من القبض هو التاخيير فقدر أو فسخ أو تعين كما في شرح التلويح عن القنوي
*** (مسئله) *** فيما اذا طاع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالها البائع فاطعمها أو امسكها
 وليتم صحتها فيما يابديل على الرضى فهل يردّها عليه اذا حضر ويرجع بتقصان العيب اذا هلك
*** (الجواب) *** نعم اطاع على عيب في الدابة فلا يجد مالها فاطعمه أو امسكه لم يتصرف فيه
 بما يبدل على الرضى يرد ولو لم يرد ويرجع بالتقصان ان هلك في الحياوى القدسي انه اذا امسكه بعد
 الاطلاع على العيب مع القدرة على الرذكان رضى وهو غريب والمعمد انه على الترخي يبر من خيار
 الب رجل اشترى بعيرا فبضه ثم وجد به عيبا فذهب الى بائعه ليرده فطبخ في الطريق فانه يملك على
 المشتري ثم المشتري ان ائتم العيب يرجع بتقصان العيب على البائع كداني وهو المائل في فصل

مطلبه
 فيما لو نقصت قيمة الدراهم
 أو غلت قبل رد الثمن
 مطلبه
 يصح بيع الحصص الشائعة
 من البناء باجازه الشركاء
 او يحكم حاكم براه
 مطلبه
 بيع الزهن موقوف والمشتري
 بالخيار
 مطلبه
 باع الفضولي وذلك المبيع
 فللمالك ان يضمنه او يضمن
 المشتري

مطلبه
 له الرد بخيار العيب والتول
 له بأن هو المبيع
 مطلبه
 فيما اذا طاع على عيب وكان
 البائع غائبا له الرد اذا حضر

العيوب من بيع الخبائية * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جلا فاطاع على عيب قديم به بدعية
بائعة فهل يضعه القاضي عند عدل فابره من المشتري * (الجواب) * نعم ظهر عيب بمشترى البائع
الغائب وأثبته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا علم ذلك على المشتري الا اذا قضى القضاة بالرد على
بائعة لان القضاء على الغائب بلا تخمير ينفذ على الاظهر على لاني عن الدرر اقول ومثله في البرازية
وفي القضاء على الغائب كلام يأتي ان شاء الله تعالى في القضاء وكنت فيما علقته على الدرر المختار
قال الرمي في حاشية البحر وقد ثبتت من نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت اخذها
في الذخيرة في آخر النفقات انه لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق
والمشتري هو المالك والمالك يفتي عليه ديانة بأن ينفق عليها ولا يحبره القاضي اه * (سئل) *
في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده فطواحيهم على الناس ينطحهم ولا يتقاد المعرث ولا لغيره وقد كان
كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع بعد ثبوت ما ذكره هل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي
مختصر لاصل النفس عيب وهو بالنون والحاء المحجمة الطعن وفي جواهر التناوي باقظ الرمح وفيه ايضا
الطبع عيب من لوازم القضاة والحكام من القسم الثالث رجل اشترى بقرة على أنها لا تنطح وتولد
فاذا هي تنطح وترمح فأرددها ليس له ذلك لانها لما ولدت لم يكن له ردها بل يرجع عليه بقصان العيب
جواهر التناوي اقول قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة عيب حادث لا يمكن في البرازية أن الولادة
في الهام لم يثبت ببيع الآن توجب نفصانا عليه الفتوى اه وقصامه فيما علقته على الدرر المختار
(سئل) * في رجل اشترى من آخر فرسا بمن معلوم فوجدها عرجا قديما كان عند البائع ويريد ردها عليه
بسبب ذلك ولم يرجد ما يدل على الرضى به لرؤية العيب فهل اذا ثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه
* (الجواب) * نعم ولو اشترى حمارا فوجده أعرج فعاوجه فعه لم أنه قديم لم يملك الرد لان له المصلحة
بالعاجة فله رضى بالعيب جواهر التناوي وفيها رجل اشترى دابة وجوها قليل عرج فقابل البائع هذا
عارض يزول بيومين فدفع له دراهم ابتاعها ففعل ولم يبرأ وظاهر أن العيب قديم فأرددها ليس له
ذلك لان له المصلحة بعد علمه بالعيب سقط حق الرد * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو بوابيع
وجزئات في وعاءين وقبضها ولم يرها ثم باع بعضها ويريد أن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك
* (الجواب) * نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لانه يوجب ترقى الصفقة وهو بعد التمام جائز لاقوله كما مر حوا
بذلك * (سئل) * في رجل اشترى من آخر بقرة معلومة بفق معلوم على أنها تلعب كذا رطل من الحباب
فوجدها تلعب أقل من ذلك فهل يكون البيع المزبور فاسدا * (الجواب) * نعم ولو باع حيوانا على أنها
تلعب كل يوم كذا وان لم يبين مراده ففسد البيع لان الناس يريدون القلة فيما يستقبل خائفة
* (سئل) * في قروي اشترى من آخر بقرة فوجدها لا تلعب ومثلها اشترى للعب فهل له الرد
* (الجواب) * نعم ولو اشترى بقرة للعب فوجدها لا تلعب فله أن ردها لا لو اشترى لها اللحم كافي الذخيرة
كذا في الخبائس والمزيد وتناوي السكر كرم والوالو الجنية وهذا فيما اذا لم تلعب اما اذا تلعبت ونجس شيء
قليل من اللبن متقوم فليس له الرد لوجود الزيادة المنفعة له من الاصل الا الرجوع بالنقصان لما مر الخ لوانم
انقضاء وفي التناوي اشترى بقرة فوجدها لا تلعب ان كان مثلها اشترى للعب فله الرد لان المعروف
كالمشروط وان كان يشترى اللحم لا ترد ذخيرة * (سئل) * فيما اذا باع زيد دابته من عمرو وبمن
معلوم على أنه ان تقدمتها الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم يتقدمه الثمن فهل يكون البيع
المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم فان اشترى على أنه ان لم يتقدمه الى ثلاثة ايام فلا يبيع صحيح
في أربعة فلا فان تقدم في الثلاثة جاز تنوير من خيار الشرط ثم هذه المسألة على وجوه اما ان لا يبيضا

مطالب
ذهب بالرجل ليرده على
البائع فخطب في الطريق
يرجع على البائع بنقدان
العيب

مطالب
اثبت العيب عند القاضي
فوضعه عند عدل حتى يحضر
البائع الخ

مطالب
في نفقة الدابة حين وضعها
عند عدل

مطالب
وجد الثور نطوحا فهو عيب

مطالب
اذا ولدت الدابة عند المشتري
ثم وجد بها عيبا لم يكن له
ردها

مطالب
وجد الحمار أعرج فعاوجه
فعلم أنه قديم لم يملك الرد

مطالب
باع بعتها ثم اراد رد البائع
بخيار الرؤية لم يكن له ذلك

مطالب
اشترى بقرة على أنها تلعب
كذا فهو فاسد

مطالب
اشترى بقرة للعب فوجدها
لا تلعب له ردها

مطالب
المعروف كالمشروط

مطالب
باع على أنه ان لم يتقدم الثمن
ان عشرين يوما فلا يبيع فسد
البيع

الوقت أو بينا وقتنا وهو ما هو معلوم أو ما هو ما قلنا ان يبتعد في الثلاث لما قلنا وان يبتعد وقتنا وهو ثلاثة ايام أو دونه فإنه يجوز
منح * (سئل) * فممن اشترى من زيد جلابن معلوم على أنه ان لم يبتعد ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع ولم
يبتعد في الثلاثة فهل يفسد البيع * (الجواب) * نعم على الصحيح كما في النهر عن الحنابلة ولو باء
على أنه ان لم يبتعد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بيننا ما صح واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع بعد أن لم يبتعد
في الثلاثة ينفي عن قول في الحنابلة والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة نفذ عتقه ان كان
في يده ثم من خيار الشرط * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو كرا معلوما بممن معلوم من الدراهم
وتمررنا في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون أن مورثهم لم ير البيع زاعمين أن لهم خيار الرؤية
فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم خيار الرؤية يبطل بمعدوث القمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله
وبعد ما حدثت على يده ليس له الرد بحال تناولها أو لم يتناولها انقروى من فصل خيار الرؤية ولا يورث
خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط خائبة ومثله في خزائن المفتين لكن في يرى على الاشياء من كتاب
الفرائض وفي شرح المجمع لابن الصياغ وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورث له قبل وفعل ابن الصياغ لا يقاوم
المتمون الموضوع للقول المذهب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارية سائمة ومكثت
عنده مدة ثم زعم ان بها عيبا قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول
للبيع يمينه وعلى المشتري البينة * (الجواب) * حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع
ان العيب لم يكن عنده لانه حاث فيحال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فله
تحليف البائع بالله بعتقه وسلمته وما به عيب فان نكل رده لالو حلف كما في القول لمن * (سئل) *
في رجل باع من آخر عدة جمال وأمتعة معلومات بممن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انها
يساويان الثمن المذكور ثم ظهر وتبين انها يساويان أكثرية دراهم في الجمال ونسب العشر
في الامتعة وفيه غبن فاحش ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد دنيوت الغبن
والتغريب بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولا رد بين فاحش هو ما لا يدخل تحت نفوذهم
المقومة في ظاهر الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا كما في الغنية ويقتى بالرد وفقا للناس وبنايه أكثر
روايات المضاربة ان غره أي غره المشتري البائع وبالعكس أو غره الدلال فله الرد والا فلا وبه افتى
صدرا الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما أتلفه ويرجع بكل
الثمن على السوابه علا في على التنوير من المراجعة والتولية وأجاب قارئ هذه اية اذا اشترى بممن فيه
غبن فاحش وكان البائع غره بأن قال أعطيت فيه كذا فاشترى بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له
الرد أما اذا كان ما أخبر به هو قيمته فلا يس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبر به * (سئل) *
فيما اذا اشترى زيد جارية فوجدها حبل فهل له ردها * (الجواب) * نعم له ردها بسبب الحبل والحبل
عيب في الجارية لا في الهائم والنسكاح في الجارية والغلام عيب عني على الكثر ولو اشترى الجارية
وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسع دعوى المشتري الا ان
يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب للداء فان ادعى بسبب الحبل تسع دعواه ويرى القاضى الداء
فان قلن هي حبل يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير
ما ذكرناه في الثيابة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء
يرد بشهادة رجلين اذا شهد انه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال ككالقرون والرقق ونحوه اختلف فيه
الروايات وأخبرنا روى عن محمد انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد بشهادة النساء

مطلب

باع على انه ان لم يبتعد ثمنه

الى ثلاثة ايام فلا بيع صح

البيع

مطلب

يبطل خيار الرؤية بمعدوث

القمرة في يد المشتري أو وكيله

مطلب

خيار الرؤية لا يورث وكذا

خيار الشرط

مطلب

القول للبائع ان العيب

لم يكن عنده لومما يحدث

مثله في المدة

مطلب

للبيع الفسخ بخيار الغبن

للفاحش والتغريب من المشتري

قوله فيرد مثل ما أتلفه قال

الشيخ العلائي بعده بقى ما

لو كان قويا لم اده اه اى

فقد مل ان يقال يرد الباقى

وقية ما تصرف فيه او لا يرد

شيئا ويرجع به لدر الغبن اه

منه

مطلب

الحبل في الجارية عيب

لا في الهائم

مطلب

في دعوى الحبل يرجع

الى النساء وفي الداء الى الأطباء

وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحمل فيثبت بقول النساء في حق
الخصومة ولا يردها بشواهد من خاتمة من فصل العيوب رجل اشترى جارية امتد طهرها لا يردها لم يمتدح
ارتفاع الحيض بالداء أو بالحمل والرجوع الى الأطباء في الداء ويشترط اثنتان وفي الحمل الى النساء ويكتفى
بالواحدة وارتفاع الحيض لا بأحد هذين الدين ليس بعيب فلو ادعى سبب الحمل عن محمد وروايتان
في رواية ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام سمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا
وفي رواية شهران وخمسة أيام وعاشه عمل الناس اليوم الشيخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أخبرت
امرأة أنها حبلت وامرأة أخرى أنها لا حبلت بها أصحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو
قال المصانع ان هذه المرأة ليست لها بصيرة فاقاضي بختار من لها بصيرة وتوضع الجارية على يد امرأة
أمانة حتى يتبين حالها ان أنكره البائع والنقطة على المشتري لانها ما مكه كما في جواهر الفتناء ويرزول
عيب الحمل بالولادة على رواية كتاب البيوع فاذا قبضها فوجدها حاملا فولدت فلا رد ولا رجوع
الا ان يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كافي للذخيرة لوازم القضاة من القسم الثالث في تعداد العيوب
أقول ومن ذكر بعد أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها * (سئل) * في رجل اشترى
من آخر جارية بكرافوطها وزال عند رثم أو مضت مدة ولا أن يدعى أن بها جنونا قبيحا كان عند البائع
ويرد ردها به فلو ليس له رد عابه وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر * (الجواب) * نعم اشترى
جارية فوطها أو قباه أو مضها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردها مطلقا أي سواء كانت بكرافوطها أو مضها
الوطء أو لا لان كسلا من ما عيب حادث ورجوع بالنقصان لا امتناع الزد الا اذا قبلها البائع أي رضى
أخذها لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعتمرات ويعود الرد بالعيب
لعدم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرده
لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعدم المدة وفي بزوال المانع من الغنا أقول ما ذكره
من امتناع الرد بالوطء ونحوه مبرح به في الخاتمة أيضا وشي عليه في الدرر ولكن ذكر في الخاتمة أيضا
في موضع آخر ثم انا على أن البكر ثم قل ان البائع وقول البائع ان البكر فالقاضي يريه النساء ان قلن بكر
فالقول للبائع باليمين وان قلن ان البكر فقول له بيمينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطء فلو رآها كما علم
أنه البكر لا يكر بل لا يكر له الرد والامتناع الجارية ولا يردها له ثم رأيت في نور العين نقل هذا ثم نقل عن
كتاب آخر أنه لو علم البائع بالوطء مع الرد ثم قل فابتاعها فبها هو الصواب انه فأت قديرا ويد الناس
بموافقته لما هو المذكور في كثير من المعتمرات كما ذكر عن المصنف تأمل ثم على القول بأن الرد يلزمه ارش
الوطء اذا قبل الرد لا ارش مخالف للاجماع كما قلناه في كتابنا التفسير في باب الاجماع
وقد لا شارحه لتحقيق ابن امير حاج عن المصنف حدث نقل عنه حكاية القواين المسارين عن الصحابة وانهم
انواع على ان الرد لا يسلم للمشتري مما ان قلن يردها ولا يردها شيئا فقد خالفنا قول الصحابة وكفى
بهم حجة انه ثم نقل بعده عن ابن المذران شريحا في النفي بقر لا لا لو كسر او ردها وردها مع عذر قيمتها
ولو يرددها معها انفس عشر قيمتها وعن علي بن ابي رافع عن المشتري قد رماه بنقص ذلك العيب من ثمنه او به
قال ابن سيرين وزكريا والعمري والسجاني يعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو يرددها ولا
يردها شيئا ولو يكره ذلك يرددها مع ما نقص من نقصانها وعند الشافعي لا يردها بل يرجع بنقصان
العيب انتهى ثم قال ابن امير حاج وحكي ابن قدامة عن أحمد في التبر رواية لا يردها كما قال
الشافعي لا يردها بل لا شيء كقول مالك والشافعي انتهى فاعلم من هذا ان مذهب اصحابنا عدم الرد مطلقا
وعوالى ذلك ابن المذران عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر ان المراد به أبو يوسف تليد

مطلب
في ادنى مدة طهرها والحمل
مطلب
أخبرت امرأة بالحمل وأخبري
بعدها صحة الخصومة
مطلب
يرزول عيب الحمل بالولادة
فلا رد ولا رجوع
مطلب
اذا وطئها المشتري ثم رأى
بها عيبا لم يردها ورجع بالنقصان

اما من النعمان وهو مؤيد لما تقدم من منع الغفار فاعتنم هذا التعبير فانه من منع الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية انه سئل عن رجل اشترى جارية واقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فقامت عنده نحو شهرين ووطئها ايضا ثم ظهرت حاملا فذفي كل من المشتريين الولد واراد الرد على البائع فاجاب اقل ما يتحقق الولد في اربعة اشهر فان ادعى المشتري الحمل اريت للنساء فان قلن بها جمل وانكر البائع حلف انه ما باعها وسلمها الا واپس بها جمل فان حلف برئ وان لم يكل ردت عليه وكذا حال الثاني مع الاول اه وقوله ردت عليه يعني ان رضى بأخذها ليوافق ما مر عن المنع والرد فقدر * (سئل) * في رجل اشترى من آخر مقدار من الحديد ليستخدمه آلات مخصوصة وجعله في الكور ليخبر به بالاسار فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فكيف المحكم * (الجواب) * يرجع بالنقصان ولا يرد كذا في الحاوي الزاهدي فيما يمنع الرد بالعيب * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حصانا رسله وزعم انه وجد به عيبا فديما كان عند البائع ثم ركب به مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركوب رضى بالعيب * (الجواب) * ركوبه له لم حاجة نفسه رضى بالعيب فليس له رده واقى قارئ الهداية بأنه اذا اطلع فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وان طالت المدة اه * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها كيات على ظاهر بطنها عن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك * (الجواب) * حيث كان الكى عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضى ببدروية العيب يسوغ له ردها والمسألة في التنوير والبحر والبرازية وغيرها * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية وبها عيب قد رجم اطلع عليه ورضى به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك * (الجواب) * حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعا له ردها بذلك حيث لا مانع هناك * (سئل) * فيما اذا اشترى من آخر عيدا فابقي من عنده مرارا الى دار سيده وانكر البائع اباقة عنده فكيف المحكم * (الجواب) * الا باق عيب يوجب الرد على البائع الا اذا ابقى من المشتري الى البائع في البلدة ولم يمتنع عنده فانه ليس بعيب كالكى التنوير وشرحه للعلاء وفي الخلاصة والبرازية الفخيم ان الاستدراك بعد العلم في المرة الثانية رضى اى بالعيب فيمتنع الرد وهذا اذا ثبت اباقة عنده بائعته ثم عند شتره اذا انكره البائع كما مر حوايه وفي فتاوى قارئ الهداية لا تقبل بيته بالعيب مادام ابقا فاذ ثبت موته واقام بيته انه كان ابقى عند البائع بعد البلوغ رجوع حيفه بنقصان العيب وان كان ابقى عند البائع قبل البلوغ فباعه فابقى عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشئ لا اختلاف سبب العيب والله اعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر بغلا وسافر به ثم وجد به عيبا فديما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه بعد رؤية العيب ما يدل على الرضى به فهل له رده * (الجواب) * نعم اذا ثبت ما ذكر لا يكون المضى على الوجه المذكور رضى بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون رضى بالعيب اه ومثله في التنارخانية والبرازية أقول في البحر عن فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فعمها فاه وعذراه * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو هرة فوجد بها حونا قديما عند البائع هل له ردها به * (الجواب) * الحزن على وجه لا تستقر ولا تنقاد للراكب عند العطف والسير عيب كافي في الحزن فحيث كان قديما ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكره * (سئل) * في رجل اشترى من آخر برز بطيخ وزرعه فلم ينبت فهل ليس له الرجوع بمثله * (الجواب) * ليس له الرجوع على بائعه بمجرد عدم نباته لانه يكون بأسباب انحراف لم ينبت انه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما دى حيث لا مال له له وان كان له مال به بان ضلح لئى آخر يسقط بقدره ويرجع بما ابقى وقيل لا كبرز القطن اذا لم ينبت

مطلب
اذا جعل الحديد في الكور
فوجد به عيبا يرجع بالنقصان
ولا يرد
مطلب
الركوب بعد رؤية العيب
رضى به
مطلب
الركوب عن داء عيب
مطلب
اذا رضى بعيب ثم ظهر عيب
آخر له الرد به
مطلب
الباقي عيب الا اذا ابقى الى
البائع الخ
مطلب
الاستدراك بعد العلم بالعيب
رضى به
مطلب
لا تقبل البيعة بالعيب مادام
آبقا
مطلب
وجد في البغل عيبا قديما وهو
في السفر الخ
مطلب
وجد بها عيبا في السفر فعمها
فاه وعذره
مطلب
الحزن في الدابة عيب
مطلب
اشترى برز بطيخ وزرعه فلم
ينبت

مطلب
بصح البيع بشرط البراءة
من كل عيب

مطلب
اشترى فرسا معقبة الجنس
ثم ظهر انهما من جنس آخر رد
له الرد

مطلب
اشترى فرسا على ان سنه سنة
فظهر انه سنان له الرد

مطلب
اشترى سمورا على انه ظهر فاذا
هو قفا ورجل له الرد

مطلب
اشترى مداسا من السحتيان
على ان بطاته من السحتيان

مطلب
اشترى عبدا على انه خمار
او كاتب فـ كان بخلافه فيغير

مطلب
باع شاة على انها حامل او تحب
كذا ففسد البيع

مطلب
باع ثوبا على انه هروي فاذا هو
بلخي فالبيع فاسد

مطلب
اذا ظهر المبيع من جنس آخر
بطل البيع وان اتحد مع فوات

الوصف صح ونحوه
قوله الوذاري يفتح الواو وكسرهما
واغمام الدال ثم راه مهملة

نسبة الى وذاري قرية من قرى
سمرقند والزنديجي براى ثم
نون ثم دال مهملة ثم باء ثم جيم

نسبة الى زنديقة يفتح الزاي
والنون الاخير والجم زيدت
على خلاف القياس اه منه

كذا افتى الشيخ الرملى رحمه الله تعالى وهذه المسألة كورة في الفصولين والعمادية وصرة الفتاوى
وافتى قارئ الهداية بأنه اذا ثبت انه كان معيبا يرجع بتقصان العيب (مسئل) في رجل باع آخر
قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن معلوم من الدراهم ونسلم المشتري المبيع ويزعم انه
وجد به عيبا يريد رده به بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وصح البيع بشرط البراءة
من كل عيب وان لم يسم خلافا للشافعى لان البراءة عن المحقوق المجهول لا تصح عند مواعع عندنا
لعدم افضائه الى المنازعة ويدخل فيه الموجود والمخائب بعد القبول قبل القبض فلا يرد عيب ونحوه محمد
ومالك رحمه الله بالموجود كونه من كل عيب به ولو قال بما يحدث صح عند الثاني وقد عند الثالث نهر
اه علائى على التنوير (مسئل) في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع انها معقبة
الجنس وهو جنس مشهور بالجمود بثمن معلوم ولم توصف بذلك لما اشترى ما به هذا الثمن ثم ظهر انها من
جنس آخر ولا تساوى هذا الثمن وبين الثمنين تفاوت فاحش ويرد ردها بعد تبوت ما ذكره الوجه الشرعى
فهل له ذلك (الجواب) نعم وافى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فبمن
اشترى من آخر فرسا ذكر البائع انها من نسل خيل فلان لغرس مشهورة بالجمود ثم تبين كذبه هل له الرد
ام لا فاجاب اذا اشترى ابناء على ما وصف له بثمن اولم يصفها بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت
بين الثمنين فاحش وهى لا تساوى ما اشترى ما به له الرد اذ تبين بخلاف ذلك اه وسئل ايضا عن رجل
اشترى فرسا على ان سنه سنة فظهر انه سنان فاجاب ان كان كبر السن اوصفه مما يقص قيمة المبيع
ويعد عيبا عند اهل الخبرة رده والا فلا والله اعلم اه ولو اشترى سمورا على انه ظهر فاذا هو قفا ورجل
او اشترى وشقا على انه فاجع فاذا هو ظهر ينفى ان يكون للمشتري الخيار لان القفا غير الظاهر في الرغبة
والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب وفي المحل المذكور اشترى
مداسا من السحتيان على ان بطا من السحتيان كذلك فاذا هي من غيره ينفى ان يكون
للمشتري الخيار لان البطانة تدفع الظاهرة وهى وصف مشروط ففواته يوجب الخيار اه وفي الزيلعي
ولو اشترى عبدا على انه خمار او كاتب فـ كان بخلافه اخذه بكل الثمن او تركه لان هذا وصف مرغوب فيه
مستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التخيير لانه لم يرض به ودونه بخلاف ما لو باع شاة على انها حامل
او تحب كذا وكذا رطل حديث يفسد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد
اذ لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل انه لبن او انتفاخ حتى لو اشترى انها حلوب اولبون لا يفسد لانه
وصف ولو قال يغير كذا صاعا او كذا قدرا يفسد لما ذكرناه وفي البحر ولو اشترى ثوبا على انه هروي فاذا
هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزانة الفتاوى اقول ولعل وجهه ان الهروي والبلخي جنسان
مختلفان فاذا وقع البيع على الهروي فظهر انه بلخي ففسد البيع لعدم وجود حقيقة العقود عليه بخلاف
بيع العبد على انه خمار فاذا هو غير خمار فانه صحيح لوجود الحقيقة و يغير لفوات الوصف وكذا
الفرس في مسألة ناويدل على ذلك ما في البيع الفاسد من البحر عند قول الكفر فيما لا يجوز بيعه وامة تبين
انه عيب وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع ككباش فاذا هو ذبحة حيث ينعقد البيع ويتخير والفرق ان
الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا في مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمجهى ويطلق لانعدامه وفي مقصدى
الجنس يتعلق بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويغير لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على انه خمار فاذا هو
كاتب والذ كروا لاني من بني آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب
فيما هو والامة يردون الاصل كالحمل والذبس جنسان والوذاري والزنديجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد
اصلهما كذا في الهداية والبيع في مسألة الكتاب اى الكتاب باطل لعدم المبيع والجنس في الققه القول

طلب
جد جذوع الدار منكسرة
له الرد بخيار العيب

طلب
اشترى فروث ثم ظهر عيب له رده

طلب
ما أوجب نقصان الثمن عند
التجارة فهو عيب

طلب
العت في الذر وعيب

مطلب
بل الحرج ثم وجد به عيبا
امتنع الرد ورجع بالنقصان

طلب
بل الحرج ولو لم يولد مانع من الرد
وكذا جعل الحديد في الكور

طلب
قوله فانه يرجع بالنقصان
ولا يرد به اي لا يرد ما دخله

طلب
في النار ما لو كان منه شيء لم
يدخله النار فانه يرد ويرجع

طلب
بنفسان ما دخله النار كما يعلم
من اقرناه انما والله اعلم منه

طلب
طلب الرد بخيار العيب على
التراخي

طلب
مطلب لو كان العيب مما يحدث
مثله في تلك المدة فلا خيار للبائع

طلب
مطلب ظهر على الدار عوارض
سائطية له ردها

طلب
مطلب ظهر ان ارض الدار
مختلطة له فسخ البيع

طلب
مطلب ظهر ان شرب لارض
على ناوقة له الرد

طلب
مطلب اذ عي رجل ميل ماء
في الدار وابتدع فاشترى بالخيار

طلب
مطلب ليس له ردها بمجرد
قولها ان بها عيبا

جد وعه منكسرة فهو عيب كذلك في خلاصة الفتاوى وقصة الاصل لوازم القضية من باب دعوى
الدور والاراضي * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فروث ثم ظهر بها عيب قد عي نقص
الثن عند التجار ويحدث به عيبا ويريد زيد ردها بخيار العيب به بثبوت شرعا فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم ومن وجد به عيب ما ينقص الثمن عند التجار اخذه بكل الثمن اوردته تنويرا وكل ما أوجب نقصان الثمن
عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصناعة منج فهو عيب شرعا ملحق وما أوجب نقصان الثمن
عند التجار فهو عيب كمنز ولا شك ان العت في الفرو ينقص الثمن فهو عيب فيرد به قال في البرازية
في الثالث من كتاب الرهن وان انتقص الرهن عند المرتين ذاتا او وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف
لنقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجماع فلورهن فروا قيمته اربعون بعشرة فأفسده السوس حتى
صارت قيمته عشرة يفة كذا الزا من بدره من ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من الفرو
ربعه فيبقى من الدين ايسار به اه * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير وبعد ما قبضه
وبله بالماء وجد به عيبا قديما كان عند بائه ينقص ثمنه نقصانا فاحشا عند تجاره ويريد الرجوع على بائه
بنقصان عيبه بعد ثبوت شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابريسما وعلم
بالعيب بعد ابل لا يرد ويرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد ابل والبل عيب فيمنع الرد اه ومن العيب
الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليجريه في النار فوجد به
عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد به كافي القنية وفيه ايضا بل الجلود عيب حادث
يمنع الرد بعد بيه وكذا ابريسم بحجر * (سئل) * في الرد بخيار العيب بعد رؤيته هل يكون على التراخي
* (الجواب) * خيار العيب بعد رؤيته العيب على التراخي على المعتمد ولو خاسم ثم ترك ثم خاصم فله الرد
ما لم يوجد مبطل كدليل الرضى كذا في التنوير وغيره * (سئل) * في رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا
فاحشا قديما عند البائع يريد ردها به فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والسهال القديم هو ما كان عن داء
اما المعتمد فلا كافي الفسخ وهو المراد بكونه قديما لان دوامه يدل على الداء ولذا قال في جامع الفصولين
السهال عيب ان فحش والافلاتح ومثله في المتني ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فاقول للبائع ان
العيب لم يكن عنده لانه حادث فيحدث الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والافله تخليفه
بالله بعتة وسلمته وما به العيب فان نكل برده لا لولحلف القول بل من (سئل) * في رجل اشترى دارا ثم ظهر
ان عليها عوارض سائطية ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في ذلك التحير
الرملي وفي شرح النجاة عن التارخانية اشترى ارضا ودارا على انها حرة من النوايب فاذا طواب المشتري
بالنوايب له ان يرد هاتين على البائع حيا وعلى ورثته بعده وبنه * (سئل) * في رجل اشترى من آخر دارا
بما اشتملت عليه من البناء فظهر ان ارضها روق مختلطة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك
فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في الخبرية من البيع بتقلها رجل اشترى ارضا او كراما فظهر
ان شربه كان على ناوقة أي ميزاب توضع على شرفه او موضع آخر كان له ان يرد لان ذلك بعد عيبا عند
الناس خاتية من فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها ميل ماء وقام البيت قال
هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكه او يجمعه الثمن وان شاء ردها خاتية من فصل فيما يرجع
بقصان العيب * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها امنة ثم بعد ايام زعم انه ظهر بها
عيب قد عي كان عند البائع مستند في ذلك لجرد قولها وقول طيب ذمي وان له ردها بذلك فهل
ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ردها بمجرد ما ذكره وقال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه

مطلب
ملا يعرفه الا الاطباء يقبل
فيه قول واحد اولاً
من العدد
مطلب
لا يقبل قول الطبيب الذي

الا الاطباء كذات جنب وسل وحى قديمة ونصوها فعلى التقاضي ان يريه واحدا منهم والاثنان باحوط
كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من المدد كالشهادة
ومثله في العمادية واجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بمعرفة الاطباء قيل انما ثبت بقول
عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كما عيوب بالنساء
اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل ايضا هل يتقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحده
اذا لم يكن بالبدانة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فأجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم
ولا ثبت بشهادته حكم على مسلم والله اعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زده يقبل قول الاطباء من اهل
الكفر في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والمحكام انحكى افندي وفيه
كلام طويل ومثله سنة في كيفية تحليف البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم
انه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع في الجبل الى قول الذباع وفي الداء الى قول
الاطباء لان محل اعتبار قول الامة انما لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت
اليه بقولها وعين المشتري انه عن جبل رجعنا الى قول النساء العالمات بالجبل لتوجه اليهن على البائع
وان عين انه من داء رجعنا الى قول الاطباء الى ان قال نقلا عن الخانية لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال
انها لا تبض قال الشيخ الامام محمد بن الفضل لا تنفع دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع الحيض بالجبل
او بسبب الداء فان ادعى بسبب الجبل يريه التقاضي للنساء ان قلن هي جملتي يحلف البائع ان ذلك لم يكن
عنده وان قلن ليست بجملتي فلا يمين اه اقول وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخانية وان الجبل
ثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن
ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا يرد بقوله بل لابد من تحليف البائع كافي الزيلعي
والمنع وجامع الفسوان والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض لا ترد
بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان
قبل القبض ذكر الخصاص ان علي قول أبي يوسف ترد من غير عيب البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف
البائع وعن محمد في التودر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض
اه ورايت في مجموعة صمى افندي عن نقد الفتاوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا اخبرت
امرأة واحدة به ثبت العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا ظهر ان ما في البحر
عن فتح التديروم مثله في النهر من انه ثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك
قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقه في كتاب الشهادة ان نصابها
فيما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة مجبول على ما قبل القبض او يكون المراد انه تقبل شهادتها
في حق توجه الخصومة على البائع لافي حق الرد كذا حرره فيما علقته على البحر وبهذا ظهر جواب
حاشية الفتوى فيمن اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها مرارا فوجدها ارتقاء واخبرت النساء انها ارتقاء
فأجبت بأنها لا ترد ولكن يحلف البائع فان نكل رجعت المشتري عليه بنقصان العيب لان ما شرعتها
مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها
عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكرا أو لا نقصها الوطء ولا بخلاف الاستحسان وكذا لو قبلها أو أسقطها بشهوة
ويرجع بالنقصان الا ان يقول البائع انا قبلها اه ونحوه في الخانية وكذا في البحر عن الظهيرية وفي الفنية
قال ابو القاسم اشترى اعلى انها بكر فباشرها فوجدها عقيمة فأنها ياب فان زابطها بلا ياب فله الرد والالزمت

ثم رزق وقال الوطه يمنع الرد وهو المذهب اه والله تعالى اعلم والحاصل ان العيوب اربعة اقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مثله كاصبع زائدة يقضى القاضي بازرد ولا تخلف الا اذا ادعى البائع رضى المشتري أو البراء عنه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو حدث في مثلها فأنكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ما له حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كدق وسيل وهي قدمة يقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لاثباته عند البائع فبرء عليه اذا لم يدع الرضى به كفى الزيلعي وقاضيان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع ما لا يعرفه الا أهل الخبرة كالباق وسرقة وبول في الفراش وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ما سرق أو ما أتى أو ما جنى أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا فلا ولولا يثبت للمشتري على عيب في يده فعندهما يحلف البائع انه ما به لم أنه سرق عند المشتري أو أتى أو جنى أو بال في فراشه ولا يحلف عند أبي حنيفة اذا العين تتوجه بعد صحة الدعوى واليمنية على العيب شرط توجه الخصومة ولم يوجد وتقام الكلام على هذه الاقسام مبسوط في جامع الفسواين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجعهما * (سئل) * فيما اذا بيع عرض بعرض مفايسة ثم وجد بأحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار العيب وينتقض البيع في الباقي * (الجواب) نعم باع العرض بالعرض ثم استحق أحدهما أو وجد به عيب فانه ينتقض البيع في الباقي كافي الذخيرة من آخر الفصل الثامن اه لو ازم الحكام اشترى عبدا بثوب وتقاضاهم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رد بدله وقد عجز عنه فيلزمه رد قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت من السيد واستحقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقري عن محيط السرخسي * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حصانا بثمن معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعدما اطاع على عيب قديم به كان عند بائعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك استحسننا عندهما وعليه الفتوى اذا لم يصدر منه ما يفيد الرضى بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلائي من باب خيار العيب * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عدة ابطال من الغزل المسمى بالمعزولة فوزنه بعد ايام فنقص وكان رطبيا فيبس فهل له الرد ان صدقه البائع في الرطوبة * (الجواب) * نعم اشترى غزلا من فوزنه بعد ايام فنقص فان كان رطبيا فيبس فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه يبيع كرو وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الغلياق ابر سمعنا ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حارى الزاهدى من فصل المسائل المنفردة من البيع * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو الاجنتين بثمن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا راعا ثم ظهر أنهما أقل من الذرع المزبور فهل للمشتري الخيار ان شاء أحدهما بكل الثمن أو تركهما * (الجواب) * نعم كما صرح به في الدرر وغيرها من وكذا لو اشتراهما بناء على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصا عن الذرع المعتاد كما أفتى به العلامة الشيخ اسماعيل * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا لم يره ويريد يذفع البيع قبل الرؤية فهل له ذلك * (الجواب) * ومنه قبل الرؤية صح فسحقه في الاصح كذا في الدرر المختار من خيار الرؤية * (سئل) * فيما اذا باع زيد من عمرو بضاعة وزنية من جنس واحد في واه وأرى عمرا قد را جیدا منها فرأى الباقي منها رداً مما رأى ويريد ردها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو اشترى شيئاً قد رأى به منه أولاً ثم رآه شيئاً

الحاصل أن العيوب أربعة
أقسام

بيع عرض بعرض فوجد
أحدهما عب برده
وبتخص البيع في الباقي

وہاں
مات الحسن بعد مارآی
فیہ عیادہما لہ الرجوع
علی الدائمہ بالنفسان

مطلب
اشترى ارطالا من الغزل ثم
بعدها بام جف ونقص له الزد
ان صدقه الساع

رجع بالنفسان بخلاف
ما اذا ما عه

ظلم
ذا لم يمت إلا بالاجتهاد ناقصة
نحذرها كل من أوردناها

معنى الفصح قبل الرؤية

بعضی از آرای بعضی دین

فاشتهراه ثم رأى بعضه فان كان مما فيه الاغوذح كالكيلى والوزنى فروؤية بعضه كروية كله في ابطال
الخيار الا ان يجد ما بقي مخالفا لما رأى الى شرفي ثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد
أو أوعية مختلفة بعد أن يتحد الكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة الا جناس والاوصاف فالحال بر
كل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر
الكرخى في مختصره أن له الخيار اذا رأى الباقي وجعله كالعددى المتفاوت بأن يرضى الكل أو يرد الكل
ولو اشترى جماعة من العددى المتفاوت كالعبيد والجواري والبقر والغنم والثياب في الجراب وغير ذلك
فراى جميع ما اشتراه الا واحدا منهم فله أن يرد الكل أو يملك الكل ولو اشترى ثيابا في عدل ورأى
طى الكل ولم يشرها وليس منها موضع مقصود يقصد بالرؤية كالعلم والطرار ونحوهما أو كان ثوبا واحدا
فراى ظاهره ولم يشره بطل خياره في هذه كلها الا أن يجد باطنها مخالفا لظاهرها لشر فيثبت له خيار العيب
دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوبا ذاعلم فراى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان له كس
لا خيار له ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل والنوم فله الخيار اذا رأى جميعه واذا رأى بعضه
ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة كفي الثياب وقالوا اذا قلع شيئا منه يستدل على الباقي
ورضى به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو قلع المشتري شيئا منه أو قلع جميعه بغير اذن البائع لزمه الجميع
بجمله الثمن لا دخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع انى أخاف ان قلعت لا ترضى به
وقال المشتري انى أخاف ان قلعت لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فأيهما تطوع بالقلع جاز وان تشاحا
فسمى القاضى البيع بينهما شرح القدورى المسمى بالبائع من باب خيار الرؤية وتسامه في البحر والنهر
* (سئل) * في رجل اشترى من آخر بندقية على انه بالخيار الى يوم وتسلمها فحدث بها عيب في مدة
الخيار ونقصت قيمتها به ونقصت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد * (الجواب) * نعم قال
في الكنز وقبضه يهلك بالثمن كمنعه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز
ارتفاعه كالمرض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة واما اذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع
لتعذر الرد * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قدرا من اللوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختباره
والباقي منه كذلك ويريد رده بآقيه بجمته من الثمن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل اشترى من آخر نصف اغنام مملوءة وليرها وكل زيد بالقبضه او اها زيد ويراعم الرجل ان له
خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكيله بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل
* (الجواب) * نعم وكفى رؤية وكيل قبض وكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية
ونظر الوكيل بالقبض اى قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كالموكل بالشراء يعنى
كما اذا نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالوا هو كالرسول يعنى نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في انه
لا يسقط الخيار قيد الوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكل اتفاقا كذا
في الخسانية الخ ما ذكره الشارح ابن مالك والمسألة في المتون واطال فيها في البحر فراجعه وصورة لتوكيل
بالقبض كن وكيله اعنى قبض ما اشترته وما رآته كذا في الدرر اقول ولم يذ كر الفرق بين الوكيل
والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد
الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسول وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول
المشتري اغنيه كن وكيله في قبض المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولا عني
في قبضه او امرتك بقبضه لو ارسلت لك قبضه او قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقيل لافرق بين الرسول
والوكيل في فصل الامر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكثير فيما علقته

مطلب
اشترى اجناسا متفاوتة
فراى الجميع الا واحدا منها
له الخيار

مطلب
فما اذا اشترى شيئا مغيبا
في الارض كالجزر والبصل
له الخيار اذا رأى جميعه

مطلب
اذا حدث العيب في مدة
الخيار ونقصت المدة لزم
البيع

مطلب
وجد اللوز مراً بعد الاختبار

مطلب
نظر الوكيل بالقبض
مسقط خيار رؤية الموكل

مطلب
الفرق بين الوكيل والرسول

عليه ان قوله وفي القوائد الخ لا ينافي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له
من اضافة العدة الى مرسله لما مر عن الدرر من انه معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العدة
الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والمخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى
لو اضاف النكاح لنفسه كان له وما في القوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيل الرسول رسولا وحاصله
انه يصير وكيل بالفاظ الوكالة ويصير رسولا بالفاظ الرسالة وبالا مر لا يكر صرح في البدائع ان افع
كذا واذن لك ان تفعل كذا توكيل وؤيد ما في الولوالجية دفع له ألفا وقال اشترى بها اوبس
او قال اشترى بها اوبس ولم يقل لي كان توكيلا وكذا اشترى بهذا الف حارية وأشار الى مال نفسه ولو قال
اشترى هذه الحارية بألف درهم كان مشورة والشراء للمور لا اذا زاد على أن أعطي لك لاجل شرائك درهما
لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اهـ وأفاد انه ليس كل امر توكيل بل لابد مما يفيد كون فعل
المأمور بطريق النيابة عن الآخر فيحفظ * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين أحدهما
بخمسة وعشرين قرشا والآخر بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما زيد من بكر قوله بستين قرشا ثم
ظهر وتبين بالوجه الشرعي انه خان في التولية باثني عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخيانة
من المسمى المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم فان ظهرت خيانتة أى خيانة البائع في مراجعة باقراره
أى البائع او برهان أى بينة قامت على ذلك أو شككوله أى شكول البائع عن اليقين وقد ادعاه المشتري
هذا واختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة مناقض فلا تصوره بدينته ولا شككوله والحق
سماعها كدعوى العيب وكدعوى الخط فانها تسمع أخذه بكل الثمن أو رده وله الخط في التولية يعنى
عند ظهور خيانتة فيما وهذا عند أى حذيفة وقال أبو يوسف يحط فيهما وقال محمد بخير فيهما الخ قوله وله
الخط أى اسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا
بثلاثة وقبضه ثم قال لا تخراشترته بعشرة ورايتك بما اشترته فاطاع على ذلك وبينان الخط
في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربع خمسة ثم ظهر ان اشتراه بثمانية فانه يحط
قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان ومقابل له من الزمجه وهو درهم وبأخذ الثوب باثني عشر درهما
* (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو حارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيد باعها من بكر
وتسلمها بكر ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضى من غير قضاء القاضى ويريد زيد الا أن ردها
على البائع الاول فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس لزيد ذلك باع ما اشتراه فرد عليه بعيب
رده على بائعه لورده عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله في السكر والمتون
* (سئل) * فيما اذا قبض زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو من غريمه بكر فوجد الغريم
بعضها زبوا فردا بكر على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردها على زيد فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها
الغريم زبوا فردا عليه بغير قضاء فله أن يردها على الاول اهـ أقول وقد افق بذلك أيضا الخبير
الزمى تيمم المسمى فتاوى قارئ الهداية فتاوى ابن نجيم وقد حذر المسألة تحريرا احسننا العلامة
الطرسوسى في انفع الوسائل وحاصله انه ان كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا
ثم جاء ليرد منه شيئا لم يقبل منه لتناقضه وينبغى أنه لو اختار تحليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه
أن يحلفه القاضى فادان بكل يرده عليه وان لم يقر القابض بما ذكر وانما أقر بقبض دراهم مثلا لقول
لدمع اليقين لانه مذكرا مستغفرا حقه ولا يقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذي يرده زبوا
وهى ما يقبلها البعض دون البعض أو به رجعة وهى ما لا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر

مطلب
الفرق بين الوكيل والمرسل بزيادة
الوكيل

مطلب
الامر والاذن توكيل

مطلب
لا يكون الامر توكيلا اذا دل
على الانابة

مطلب
اذا باعه بما قام عليه ثم ظهر
للمشتري خيانتة له اسقاط
قدرها من المسمى

مطلب
اذا رده عليه المبيع بالتراضى
ليس له رده على بائعه

مطلب
وجد بعض الدراهم زبوا
فردا على الدافع بازنى
فلا ردها أيضا

مطلب
في تحرير مائة ما اذا وجد
القبض بعض الدراهم
زبوا

وأما إذا كانت ستوقه وهي التي نصابها كثر من الزغل فلا يحتل حقه بها أمراً بهض الدراهم لتناقضه
 لأن الستوقه ليست من جنس الدراهم بخلاف الزبوق والنهرجة أم ملتصقة بقتضاه أنه لو لم يقر قبض
 حقه ولا قبض الدراهم ببل سكت حتى قبض له رد الستوقه لعدم تناقضه أصلاً ولأنه أعلم هذا وقد ذكر
 المؤلف في المدائيات عن القنية بمر القاضى عبد الجبار إذا أخذ من دينه ديناراً فباعه في الروث ليروج
 ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليرجع ليس له الرد كما لو أدى عيب مشريه
 ليس له الرد وعلى هذا لو دفعه إلى دائنه أو شري به شيئاً بعد علمه بعيبه ليس له الرد أيضاً وهذه تقع كثيراً
 فلتحفظ * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو فوسفرها فباعها ثم رجع ويريد ردها
 على البائع بعيب قديم قدره قبل ركوها وسفرها فهل يكون ركوه رضى بالعيب * (الجواب) *
 نعم إذا ثبت رؤيته للعيب قبل ركوه وسفرها يكون ذلك رضى بالعيب فليس له ردها * (سئل) *
 فيما إذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد ردها عليه
 بذلك العيب فهل ليس له ردها * (الجواب) * نعم كما في الأشياء والمداية أقول هـ إذا رأى العيب
 علماً بأنه عيب لما في جامع الأصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم ينظر
 إن كان عيباً لا يخفى على الناس كموروشل لا يرد ويعلم منه مسائل كثيرة وفي الخاتمة أراد شراء أمة
 فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردها لأن هذا مما يشتبه على الناس فلا يثبت
 الرضى بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب المحيط شري قنبر كبتة ورم فقال البائع أنه ورم
 حديث أصابه ضرب فأورمه فشره على ذلك فظهر قدمه لا يرد وكذا لو شره على أنه حديث فظهر قدمه
 وفي الخاتمة هذا إذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب آخر فله الرد إذا العيب يختلف باختلاف
 السبب اهـ واستشكل صاحب نور العين كلام الخاتمة بمسألة الأمة التي بها قرحة بأنه لا فرق بينهما يظهر
 قلت والجواب بأن حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو إما أن يكون
 ظاهره لا يخفى على الناس أولاً فإن كان ظاهراً فليس له الرد ولا فلا يخلو إما أن يكون البائع بين سببه
 أولاً فإن لم يبين السبب فله شري الرد وإن بينه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً إلا فلا فإذا رأى
 في الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لأنه مما يشتبه إذ ليست كل قرحة عيباً وفي مسألة
 الورم قد بين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أى من ضرب قديم
 فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد لما يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي فتدبره * (سئل) * فيما
 إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يغير المشتري في الباقي إن شاء رضى به بخصته من الثمن
 وإن شاء رده * (الجواب) * نعم كما في التنوير وسياق في الاستحقاق * (سئل) * في فرس مشترك
 بين زيد وعمرو نصفين فاشترى زيد من عمرو نصفه منها بمثل معلوم فوجلبها عيباً قديماً سمونه بجعل لم يره
 حين الشراء ولم يوجد منه ما يدل على أرضى بعد رؤيته ويريد رد المبيع بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارية فظهر به عيب قديم بعدما حدث عند
 المشتري عيب آخر فهل يرجع به إلى القديم وليس له الرد به * (الجواب) * نعم قال في متن الوقاية
 فإن ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده آخر فله نقصانه لا رده إلا برضى بآثمه ومثله في التنوير والكنز والمجمع
 وغيرها * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثمرة بستانه البارزة بثمن معلوم شره فباعها ويريد الآن
 رد المبيع على بائعه زاعماً أن بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * حيث كانت الثمرة موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحالة هذه والصقعة
 الساقط من السماء بالدليل صكه أنه تلج وقد صقعت الأرض وأصقعت بثمنها وأصقعتها الصقعة فأموس

مطلب
 ركوب الدابة رضى بالعيب

مطلب
 رأى العيب ولم يعلم أنه عيب
 فإن كان ظاهره لا يخفى على
 الناس لا يرد

مطلب
 شري قنبر كبتة ورم الخ

مطلب
 استحق بعض الدار المبيعة
 بعد القبض يغير المشتري
 بين أخذ الباقي أو الرد

مطلب
 اشترى نصف فرس من شريكه
 فباعه فوجد به عيباً له رده

مطلب
 رأى بائعاً عيباً قديماً بعدما
 ما حدث به عيب آخر ليس
 له الرد ويرجع بالنقصان

مطلب
 أصاب الثمرة صقعة بعد
 البيع ليس له الرد

(سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو قدرا معلوما من النشادر له حل ومؤنة وسافر به من دمشق الى حلب ثم رجع وزعم انه وجد به عيبا يوجب الرد ويردقه على بائعه وانزاهه بمؤنة حله فهل تكون مؤنة الرد على المشتري *(الجواب)* نعم وجد بالمبيع الذي له حل ومؤنة عيبا وردده بمؤنة الرد على المشتري بخبر *(سئل)* فيما اذا اشترى زيد من عمرو أرضا معلومة بثمن معلوم من الدراهم يساع على قول الدلال ان المبيع يساوي الثمن المزور وتبين أن في المبيع غيبا فاحشا في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار العين الفاحش بتغير الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك *(الجواب)* نعم أقول ومثل كلامي على تغيير البائع أيضا بقله ويأتي قريبا تغيير المشتري للبائع *(سئل)* فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا لم يره ويريد زيد فسحه قبل الرؤية فهل له ذلك *(الجواب)* نعم والمساألة في متن التدوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسحه قبل الرؤية صح فسخته في الاصح بخبر عدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما *(سئل)* فيما اذا اشترى زيد من عمرو جملا ثم ظهر ان به عيبا قديما كان عندنا نعم وهو قوله الا كل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بدوئيه شرعا فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وقوله الا كل عيب كما في الخلاصة وغيرها ومثله في الدر المنثور وفي المحرقة الا كل في البقر عيب *(سئل)* في المعبون غيبا فاحشا اذا اشترى فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا *(الجواب)* نعم وفي تبين الكثر وقالوا في المعبون غيبا فاحشا ان يرد على بائعه بحكم العين وقال أبو علي النسفي فيه رواية عن أصحابنا وفي رواية الرد فاعاد الناس وكان صدر الاسلام أبو اليسر يفتي بأن البائع ان قال للمشتري قيمة متاع كذا أو قال يساوي كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه له الرد بحكم أنه غره وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيفما كان والتحجج أنه يفتي بازدان غره والافلا اه وكما يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى فائز الهداية منع *(سئل)* فيما اذا كان زيد دار ورثها من أبيه ولم يرها فباعها من عمرو بثمن معلوم يباعا شرعا ويرد على البائع الا ان له استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا في المتن وفيه في التدوير *(سئل)* فيما اذا اشترى زيد من عمرو عذة فافترسك على أنها معلومة من المسك ففقتها فوجد فيها ترابا فاحشا فطالبه ويريد ردها على البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب قال أبو حنيفة المشتري بالخيار بين الاخذ والرد قال أبو يوسف يرد الرصاص بحسابه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يحيط من الثمن بقدر الرصاص وفي فتاوى قاضيخان من فصل العيوب جعل أبو يوسف لمجنس هذه المسألة أصلا فقال ما باع في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يباع في قليله يميز كثيره وبما في المحنطة وأما لها قليل التراب فلا يميز كثيره والرصاص في المسك لا يباع في قليله فيميز كثيره وبما في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية اه ففي مسائل المسك غلط كثير من التراب فلا يميز التراب وترده بحسابه من الثمن لعدم امكان تميزه بخلاف الرصاص فإنه يمكن تميزه ويرد الرصاص بحسابه وأما اذا كان التراب في المسك قليلا فباع في قليله ومساألة اذا ادخله تحت قول قاضيخان وبما في قليل التراب فلا يميز كثيره فنخلص أن ما يمكن تميزه غيره وترده بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تميزه فلا يميزه ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تميزه فتأمل ثم رأيت في الحاشية من فصل خيار الرؤية ما عساه واذ اشترى نافع مسك فأخرج المسك منه لم يكن له ان يرد بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه يتعيب بالخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له ان يرد بخيار الرؤية والعيب اه

مطاب
مؤنة الرد على المشتري
مطاب
له الرد بخيار العين الفاحش
بتغير الدلال
مطاب
اذا اشترى ما لم يره ففسح
البيع قبل الرؤية
مطاب
قله الا كل في الدابة عيب
مطاب
للبيع فمضى البيع بالعين
الفاحش مع التغيير
مطاب
كما يكون المشتري مغبونا
مغرورا فكذلك البائع
مطاب
ليس للبائع خيار الرؤية
مطاب
وجد في نوافج المسك ترابا له
الرد
مطاب
يسامح في المحنطة ونحوها
قليل التراب

(سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بالغة بثمن معلوم ثم اقبلت الجارية عنده ويريد ردّها على
البائع بعيب الابق وعمر وينكر ذلك ويكلفه اثبات ابقائها عنده ايضا ليردّه المبيع فهل لعمر وذلك
(الجواب) * نعم من وجد بمشريه ما ينقص الثمن عند التجار اخذ به كل الثمن اوردّه ككالا باق
والبول في الفراش والسرقة وكلها اختلاص صغرا وكبرتا ويرى قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الحالة
بأن ثبت ابقاؤه عنده ما ثبته ثم مشريه كلاهما في صغره أو كبره له اذ لا اتحاد البعب وعنده الاختلاف
لأن كونه عيبا حادثا كعبد حم عند بائه ثم حم عند مشريه ان من نوعه له ردّه والا فلا عيني اه وحقيقه
العلامة العيني في شرح البصائر (سئل) * فيمن اشترى مالم يره فهل يجوز له ردّه اذا رآه
اذا لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها (الجواب) * من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه
ان شاء اخذ به وان شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه اه وكذا
انما قال رضي فله الخيار اذا رآه كفاي الله داية وغيرهما وهذا اذا لم يوجد ما يبطله (سئل) *
فما اذا اشترى زيد من عمرو بئنا معلوما ثراء شرعا بثمن معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر انه مرتين عند
بكر مسلمائه فهل يكون البيع موقوفا على اجازة المهرتين والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فلت الرهن
او يرفع الامر الى القاضي ليقيض البيع (الجواب) * نعم

(باب الاقالة)

(سئل) * فيما اذا اشترى زيد بالو كالة عن بئنه هذا البائعة من عمر وكما معلوما بثمن معلوم
من الدراهم وتصرفت هند بالكرم مدة ثمان والدّها اقل عمر من بيع الكرم وودّ عمر وله الثمن بدون
اذن من ابنته المنزورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المازورة ولم تجزها فهل ترتد الاقالة
بردّها (الجواب) * نعم ترتد الاقالة بالرة وقد اقي بمثل هذه العلامة التمرناشي كفاي فتاويه من البيع
وأجاب بقوله نعم ترتد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشراء الاقالة
اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة ويضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم أقال لا تصح كفاي شرح
المجمع لابن ملك والفتاوى الزينية (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو ثمرة كرم عنب مدركة بثمن
معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد أن الثمن كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرفض وتسلم المبيع وتصرف به
وردا للبائع بعض الثمن زيدا وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلاوجه
شرعي فهل يلزمه ردّه (الجواب) * نعم وتصح بالتعاطي ولو من احد المجانبين كالبيع
هو الصحيح بزازية علائي أقول ولا بد من قبول الاخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كالموقفه
او قبضه فور قبول المشتري اقلتك كفاي التوير وشرحه وكنت فيما علقته عليه عن المنع ان مما يفرغ
على اشتراط اتحاد المجلس ما في القنية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له
البائع لا دفعه بهذا الثمن فاجابه المشتري فقال انا لا اريد اياها لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ
ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول بشرط في الاقالة ولم يوجد اه ما في المنع قلت ويتفرع عليه
ما في القنية ايضا اشترى جارثا مني ليردّه فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فجاء البائع بالبطارفة فزعه
فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولا يمكن يشترط فيه اتحاد المجلس اه فليحفظ فان
امثال ذلك تقع كثيرا وتحقق على كثير (سئل) * في عقار وقف آجره ناظر الوقف من زيد مدة
معلومة بآجره معلومة وتسلم المستاجر ثم آجره مما في تواجره من عمر وتسلمه ثم تعاقب زيد مع ناظر الوقف
عقد التواجر مقايلا صحيحه شرعية فهل التعاقب المذكور صحيح وتفسخ الاولى والثانية (الجواب) *

مطلد
لا بد من اثبات الابق
عنده وعبد البائع

مطلد
له خيار الرؤية وان رضى به
قبلها
مطلد
اذا ظهر المبيع مرتين فالبائع
موقوف والمشتري بالخيار
مطلد
ترد الاقالة بالردة

مطلد
اقالة الوكيل بالشراء
لا تصح بخلاف وكيل لبيع
قبل قبض الثمن
مطلد
تصح الاقالة بالتعاطي
مطلد
لا بد في قبول الاقالة من
اتحاد المجلس
مطلد
آجره مما في تواجره ثم تعاقب
مع الناظر تفسخ الاولى
والثانية

نعم تنفخ الأولى والثانية ~~كما~~ ما أتت بذلك العلامة ابن نعيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزالي
وفي المصنفات المستأجرة إذا أجرة من غيره أو دفع إلى غيره مزارعة ثم إن المستأجر الأول فسخ العقد
ينفخ العقد الثاني اختاف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفخ **(سئل)** * فيما إذا اشترى زيد من عمرو
بضاعة بمئة درهم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا عقد الشراء مقابلة شرعية ولم يتقبضا
المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو ونابا بمئة درهم من الدراهم فهل تكون المقابلة والشراء
صحيتين **(الجواب)** * نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا البيع ولم يتقبضا حتى اشتراه من السلم
جائز رأؤه ولو باعه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه لقروى عن الخانية ومثله في متن
التنوير **(سئل)** * فيما إذا اشترى زيد من عمرو وفسدا وقبضا فتييت الفرس عند زيد ثم تقايلا
البيع بالثمن الأول بلا علم عمرو بالعيب ويريد عمرو رد الإقالة بسبب ذلك فهل له ذلك **(الجواب)** *
نعم وإن تغيرت الإقالة إلى نقصان بأن تعينت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بأفة سماوية
فإن تقايلا بمثل الثمن الأول أو سكا عن ذكر الثمن الأول تجعل الإقالة فسخا عنده غير أن البائع
إذا لم يعلم بالعيب وقت الإقالة كان له الخيار إن شاء أمضى الإقالة وإن شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له
ذخيرة من الثامن عشر في الإقالة وبمثله أفتى العلامة الخبير الزملي كفاي فتاويه من الإقالة

(باب الاستحقاق)

(سئل) * في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بمئة درهم دفعه للبائع ثم بنى المشتري
فيها بناء ثم استحققت بالينة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويريد
الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم له الرجوع على البائع بقيمة
ما يمكنه أن يفعله ويهدمه ويسلمه إليه لانه غره ف يرجع عليه بالثمن وقيمة البناء بمذ يوم سلم ذلك إليه
كفاي الخانية والعامة والحيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق برجوع
المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره إليه ف يرجع بقيمتها بمذ يوم سلمها إليه فصولين من
الاستحقاق اشترى دارا فحصبها وطين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الجص والطين
وإنما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفعله ويهدمه ويسلم إليه فصولين أيضا أو قبل تقيده بالرجوع بالقيمة
يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كاجرة الفعلة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما
كما سيأتي **(سئل)** * في رجل اشترى من آخر دارا فأنفق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه
شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق **(الجواب)** * نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع
بما أنفق شرح التنوير للمعالي عن القنية ومثله في مجموعة الأقروى عنها **(سئل)** * فيما إذا اشترى
زيد دارا من عمرو بمئة درهم دفعه للبائع وتسلم الحارمة فاستحقه بكذا بالملك المطلق وحكم له به
وقدمات البائع ولزيد يئنه تشهد أن الحارمة عند بائع بائنه فلان في ملكه فهل تسمع بينته المذكورة
ويبطل الحكم السابق بالاستحقاق وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو **(الجواب)** * نعم إذا قال
بائع من باعه حين رجوع عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لأن المشتري كاذب لأن المبيع نتج في ملكي أو ملك
بائعي بلا واسطة أو بها فتسمع دعواه ويبطل الحكم إن ثبت كذا في الدرر وغيره فتسمع بينة زيد
المذكور ويبطل الحكم المزبور وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عمرو والله أعلم استحق بملك مطلق وطلب
تمه فبرهن بائنه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان بحضرة المشتري ولو غاب بائع البائع لانه ينتصب خصما
عن بائنه أقول بذبحي أن لا يشترط حضرة المشتري أيضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق رجل

مطلب
تقايلا ثم اشتراه ثانية ساجل
تقباض المبيع صح

مطلب
إذا لم يعلم البائع بالعيب
وقت الإقالة كان له الخيار

مطلب
إذا استحققت الدار به دما بني
رجع على البائع بالثمن
وبقيمة البناء بمذ

مطلب
له الرجوع بقيمة ما يمكنه
تسليمه لا بنحو الجص والطين
ولا بما أنفق من فصولين

مطلب
لا يرجع بالنفقة على الدابة

مطلب
يبطل الحكم بالاستحقاق
بائعات الناتج عند البائع
أو أزمه

مطلب
برهن البائع أنه نتج في ملك
بائعي يقبل لو بحضرة المشتري

اشترى شيئا فجاءه مستحق واستحققه فقضى القاضى بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن
فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضى اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه
الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضى **ك**ذا ذكر المسألة في بيع الجامع الكبير جواهر
الفتاوى من البيوع ومبني في شرح المجمع للملكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف
لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال وبث رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق
بالبيعة أقول ذكر في التنوير في كتاب الكفالة ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء
على البائع بالثمن ومثله في الكنز وغيره وعلمه الشرح بقوله لان مجرد الاستحقاق لا ينفقض البيع
على ظاهر الرواية ما لم ينفذ له بالثمن على البائع اه فظاهر المتن والشرح اعتماد قول أبي يوسف
لانه ظاهر الرواية فتأمل ***(سئل)*** فيم اذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدمشق ثم نزل مع لموم
فاستحقها مستحق في بلدة اخرى بدعى النتائج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد
أن يبرهن أنها انتحبت عنده أو عند بائع البائع والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق
لقبول هذه البيعة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا ***(الجواب)***
مقتضى ما أفتى به الخبير الرملي في قياسه ووافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال
في العمادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو
الأظهر والأشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق
المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بيعة على النتائج
وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس للرجوع بالثمن على من قبل هذه البيعة بغية للمستحق اختلاف
الشيخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهكذا في بقرعانة
وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الآخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة
وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه لمخضمان العمادية
من الفصل الثالث فيمن يصلح خصما غيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق
فبرهن البائع عليه انه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار
شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة
والطبا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والأشبه عدم القبول بلا حضور المستحق برزانية
من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته أقول اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة
المستحق وخالفه ما نقل البرازية فانظروا انه انقلب الامر على البرازي فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة
وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قولهما هو الاظهر والأشبه كما قاله في المحيط فانعكس المراد لا انعكاس
نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع
التصریح بأن الاظهر والأشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري
فكان هو الاحوط ولذا أفتى به الخبير الرملي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بأنه لاصح ولا سيما
مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره وهو الارفق بالناس
أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ***(سئل)*** في رجل اشترى جلامعينا من آخر شرعيا بئمن
هو معلوم دفعه للبائع وتسلم الجمل منه فتعرف على الجمل زيد وادعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون اثبات
بالبيعة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك ***(الجواب)*** نعم قال
في التنوير وبث رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة أما اذا كان باقرار

مطلبه
اذا قضى بالاستحقاق يرجع
بالثمن على بائعه والبائع على
بائعه وان دفع الثمن بلا الزام
القاضى

مطلبه
أراد البائع أن يبرهن أنها
نتجت عنده هل تشترط
حضرة المستحق والدابة أم لا

مطلبه
اذا دفعه للمستحق بالبيعة ليس
له الرجوع على بائعه بالثمن

مطلب
في حيلة رجوع المشتري على
البائع بالثمن لو دفع العين
للمشتري بلا حكم

مطلب
استدعت الدار باقرار
المشتري ليس له أن يبرهن
على أن الدار ملك المشتري

مطلب
دفعه للمشتري بلا حكم ثم
أخذ الثمن من البائع
فللبائع أن يبرهن على
المشتري أنه له مع غيبة
المشتري

مطلب
ترجع بيعة المشتري على
التنازع عند بائعه

مطلب
إذا استدعت الطاحونة
فليس للمشتري طلب غلتها
من المشتري

مطلب
إذا سكن المدة للاستغلال
بتأويل عقد أو ملك فلا
يلزمه اجرة

مطلب
إذا استغنى الكرم بوضع
من غلته ما نفقه المشتري
في عمارته

المشتري أو ينكوله فلا أقول نقل في نور العين حيلة الرجوع على البائع وهي أن المشتري لو أخذ العين
من المشتري بلا حكم فهل يكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بفته فالوجه أن يدعى على المشتري أن يكت
قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقدمت لك في يدك فأدلى بفته فبرهن الاستدعاء له فيرجع المشتري على
بائعه بفته اه وظاهر تعيينه بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويستردّها من الاستدعاء من
البرهان ولكن هذا التماس يظهر إذا لم يقر المشتري بأنها لا تستدفع فلو قرأ لسمع دعواه عليه لتناقضه
ولا يثبت له الرجوع على بائعه لتفاد اقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار
المشتري أو ينكوله لا يرجع بفته على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المشتري ليرجع بفته على بائعه
لا يقبل لتناقض لأنه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فإذا ادعى لغيره كان تناقضا
يمنع دعوى الملك ولأنه اثبات ما هو ثابت باقراره فلما أقر أن البائع أنه المشتري يقبل لعدم
التناقض وأنه اثبات ما ليس بثابت إذ لو أقر به لزمه اه وفيه أيضا ادعى المشتري على المشتري وأخذه
بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المشتري مني بلا حكم فأدلى بفته إلى دفع البائع بفته اليه ثم
برهن البائع على المشتري أنه له مع غيبة المشتري صح لا تفاسخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما
فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستدعاء اه وبقية فروع هذا الباب هناك فراجع اه (سئل)
في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمر والمخارج يدعيها على الرجل بالتنازع ويريد
المشتري إقامة البيعة على عمر والمذعي أنها تنساج فرس بائعه فهل ترجع بيعة المشتري أنها تنساج فرس
بائعه على عمر والمخارج أولا (الجواب) نعم ترجع وان برهن خارج وذو يد على التنساج فذو اليد أولى
هو الصحيح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا
فأما في دعوى التنساج من المذاعين بيعة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من
فتاويه أيضا البيعة في التنساج لذو اليد وبرهان المشتري على تنساج بائعه كبرهان بائعه (سئل)
فيما إذا اشترى زيد حصة من طاحونة وصكانت في يده مدة ثم استغنى عن حصة في المبيع وطالب من
المشتري غلة الحصة المستغنى في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر
الفناوي من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استغنى عنها استحق فليس
له أن يطالب المشتري بغلة الطاحونة لأنه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه أقول لا يقال
ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة إذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به المتأخرون من
وجوب اجرة المثل في غصب عمار الوقف أو البيت أو المعد للاستغلال لا نقول قيد واذلك في المعد
للاستغلال بما إذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب الثاني من الوقف وهنا التأويل
المذكور موجود فتنبيه (سئل) في جماعة اشترى كرم غيب ونصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا
لرجلين اثبتاه بالبيعة الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به وطلبا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع
من الغلة مقدار ما نفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك يأخذ منه المستحقان المذكوران
(الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى يوضع من الغلة مقدار ما نفق في جملة الكرم من قطع الكرم
وإصلاح السواقي وبناء الخيطان ومرتته وما فضل من ذلك يأخذ منه المشتري اه وبمثل ما أفتى
الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضا أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقله عن التوفيق كافي صورا المسائل من
الاستحقاق وقوله لا تنزوي في فتاويه أقول وليتظار الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث
لا يرجع الا بقيمة ما كان تسليمه من البناء دون ما نفقه كما قدمنا وكذا لا يرجع بما نفقه على
الدابة أو العبد كما مر أيضا ولم يظهر لي وجهه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما غلته على الدار المختار

أن هذا ليس رجوعاً على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعد فيه للبحث بحال واقعه أعلم بحقيقة الحال * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو بستاناً مع أرضه وحق شربه المعلوم من الماء بثمن معلوم وبعد ما تسلمه منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقف بواحدة المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع بنقصان الثمن * (الجواب) * نعم رجل اشترى أرضاً بشربها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بن خنيزار المشتري إن شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وإن شاء ترك وكذا المسيل وإن استحق الثمن بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرساً أو زرعاً فإن المشتري يرجع بنقصان الثمن والمسيل خائبة من فصل الاستحقاق * (سئل) * في رجلين اشترى من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع وقبض المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتري بالخيار أن شاء أرد ما بقي ورجعاً بجميع الثمن وإن شاء أمسك ما بقي ورجعاً على البائع بثمن المستحق * (الجواب) * حيث كان بعد القبض وهو قبيح بخير المشتري كذا ذكره المسألة في التنوير من باب خيار العيب * (سئل) * في امرأة اشترت من آخر داراً معلومة بثمن معلوم ثم بعد ما تسلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي أن شاءت رضىت بحصة من الثمن وإن شاءت ردت * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فإن قبل القبض خسر في الكل لتفرق الصفقة وإن بعده تخير في القبي لا في غيره لأن تبعض القبي عيب لا المثل اهـ وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فإن البيع في مقدار المستحق باطل ثم يتقرر أن كان المقود عليه شيئاً واحداً مما في تبعضه ضرر كالدار والأرض والكرم والعبد وتعودها فالمشتري بالخيار في الباقي أن شاء رضى بحصته من الثمن وإن شاء رد اهـ وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضاً فيها أشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر ثم استحق الأشجار هل لها حصة من الثمن قال لا كما في ثوب الغلام والنجارية وبرذعة الحمار فأنها تدخل تبعاً وما يدخل بطريق التبعية لاحصة له من الثمن إلى أن قال وهذا إذا لم يذكر البناء والأشجار في البيع حتى دخلت تبعاً وتماه في العمادية * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن ورثة بالغين وتلف حصة في دار فاشترت الورثة حصة معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر أن موزة المزرور اشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا بذلك بشراء والداهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) * نعم التناقص فيما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما مر خواريه اشترى داراً لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم إن الابن باع تلك الدار من رجل وسبها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الابن فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع أنك متناقص لأن الاستئجار اعتراعى بأن الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحیح أن هذا لا يصح دفعاً وإن ثبت التناقص إلا أن هذا تناقص فيما طريقه الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله أفندي عن التنازع خائبة المدينون بعد قضاء الدين لو برهن على إبراء الدائن والمختلعة بعد أداء مبدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجماع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة إذا قاموا مع الوصي له بالمال ثم ادعوا رجوع الوصي يصح لأنفراد الوصي بالرجوع * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد حماراً من عمرو وبثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحمار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطالب زيد من عمرو ثمة فادعى أنه اشترى الحمار من خالد وأثبتته وخالد ادعى

مطلب
إذا استحق شرب البستان
بعد القبض رجع المشتري
بالنقصان

مطلب
إذا استحق بعض المبيع
القبي بخير المشتري

مطلب
استحق بعض الدار بعد
القبض فالمشتري بالخيار
مطلب
إذا استحق ما يدخل في البيع
تبعاً كالأشجار للأرض فلا
حصة له من الثمن

مطلب
التناقص في محل الخفاء
عفو

مطلب
إذا ثبت التنازع بطل الاستحقاق

شراءه من بشر وأنتبهه وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل أنه نتاج حمارته كل ذلك لدى حاكمكم شرعي حكمكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالنكاح حيث أثبت الرجل أنه نتاج حمارته وكذب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمذمومته بعد ثبوت شرعاً ويبتل الحكم السابق بالاستتقاق
 * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره (فرع) قدمت الدارين اثنتين فبني أحدهما ثم استخفت حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لأن كلامه ما يجبر على القيمة بخلاف الدارين فأنهما ان اقتسما ما وبنى أحدهما في نصيبه ثم استخفت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لأنه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

* (باب السلم) *

* (سئل) * فيما إذا سلم زيد عمراً بغير ما علم من الدراهم على نصف قنطار من السمن البقرى سلماً صحيحاً شرعياً مستوفياً بجميع شرائطه الشرعية إلى أجل معلوم وكفل عمر بجميع المسلم فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفلين عن صاحبه بأمره ثم حل الأجل وغاب بكر وأسلم زيد خالد بجميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم السككالة بالمسلم فيه صحيحة لأنه دين لا مبيع الخ ما ذكره الخافقي في فتاواه وكذا العلائي على التنوير والمخير الرمي من باب السلم ومسألة الكفالة بالتعاقب صرح بها في التنوير من باب كفالة الزوجين * (سئل) * في السلم في الزواج المكسر * (الجواب) * قال في الخلاصة ولا خير في السلم في الأواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت كالأواني والمساكن عدد وفي الأواني المتخذة من الخزف ان بين عدد يصير به معلوما عند الناس يجوز اه ومثله في البرازية والبغرى عن الأصل ولا خير في السلم في الزجاج إلا ان تكون مكسرة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فأما الأواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها إلا بذكر العدد ولا بذكر الوزن قال شمس الأئمة السرخسي إلا أن تكون شيئاً معروفاً يعلم أنه لا يتفاوت في المبالغة كالمساكن والطبقات فان أحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقارورات وكذلك في الكيزان الخزفية إذا بين نوعاً لا تتفاوت أحادها متتارخية * (سئل) * في السلم في الفحم * (الجواب) * صرح في منقح الغفار قلعة عن جواهر الفتاوى بأنه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لأنه ليس من ذوات الأمثال لان النارعات فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الأداء رأس مال ذلك المسلم عليه فتساوى الخيرية أقول يعني ان الفحم كذلك لان النارعات فيه فكان قيمة الأمثلة ما به صرح في الدر المختار في آخر باب السلم حيث قال قلت وسيمجي في الغصب ان الرب والقطر والفحم واللحم والاجر والصابون والعصفروا السرقين والجلود والصم ومخلوط بربر شعير قمي فاحفظ اه * (سئل) * فيما إذا سلم زيد عمراً بغير ما علم من الدراهم على قدره معلوم من المكيالات وقد حل الاجل ويريد عمر أن يعوضه عن المسلم فيه بشئ من المواشي فهل لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه بشئ غير جنسه * (الجواب) * نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه بخلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه إلى غيره اه ولا يصح التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اه كنز قال في الجعر والحاصل أن التصرف المنفي شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الآن في الهبة والابراء يكون مجازاً عن الاقالة فيرد رأس المال كلاً أو بعضاً ولا يشمل

مطاب
 اقتسما داراً فبني أحدهما
 ثم استخفت حصته لا يرجع
 بقيمة البناء ولو اقتسما دارين
 يرجع

مطاب
 تصح الكفالة بالمسلم فيه
 مطاب
 لا يجوز السلم في أواني الزجاج إلا
 ان تكون مكسرة ولا تتفاوت
 مطاب
 لا يجوز السلم في الفحم

مطاب
 لا يجوز الاعتياض عن المسلم
 فيه بخلاف جنسه

الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيدة مكان الردي وبالعكس اهـ * (سئل) *
 فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار في قبض معلومتين سلمنا شرعا مستوفيا بشرائطه
 ثم قبل قبضه ما من عمرو باع زيدا احدى الغرارتين من عمر وخمسة عشر قرشا وباعه الاخرى بعشرين
 قرشا الى اجل معلوم ويريد عمرو ان يدفع زيدا الغرارتين ويبطل البيع فيهما فهل له ذلك * (الجواب) *
 نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بخوبيع وشركة
 ومراجعة وتولية وار من عليه حتى لو وجهه منه كان اقالته اذا قبل وفي المصغرى اقالته بعض السلم جائزة لا في
 على التنوير اى لان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق
 القبض في المجلس والتصرف فيه مقوت له فلم يجز اهـ * (سئل) * فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من
 الدراهم سلمنا على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يصح كون السلم غير صحيح وليس لزيد
 الاراس مال السلم * (الجواب) * اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كمنصوب
 والمنصوب يجب رده قال في التيج ولا يجوز الرب السلم شرعا شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالته في سلم
 العقد الصحيح بدو وقوعه قبل قبضه بحكم الاقالته لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا الا بالمال في السلم
 ما لك الا سلك حال قيام العقد أو رأس ما لك حال انقضاءه الى ان قال وقد يصح كون السلم صحيحا لانه
 لو كان فاسدا جاز لا استبدال قال في جامع الفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد اذا رأس ماله في يد
 المبيع كمنصوب فصح استبداله اهـ * (سئل) * في السلم في القوة هل يصح ويؤثر السلم اليه بدفع المسلم فيه
 وان غدا السعر عن وقت العقد * (الجواب) * نعم حيث أمكن ضبط صفته او معرفة قدرها كما يؤخذ
 من الكثر وغيره والظاهر ان القوة ملبية كما يؤخذ من تعريف المثلى والقبي الذي جمعه تقلا عن المعبرات
 كما سيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب ثم رأيت ولله الحمد التصريح بان القوة ملبية في فتاوى العلامة
 الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب * (سئل) * في السلم في الشتم اذا استوفى
 شرائطه هل يصح * (الجواب) * السلم في الالية وشتم البطن جائز وناكذا في البرازية والخلاصة
 * (سئل) * فيما اذا استم حيا من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من المنفعة
 والشعر واليمن مع بيان شرائطه الشرعية ومقتضاه من متكافون برأس مال السلم وبالمسلم فيه
 فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في البرازية وفتاوى المحافى * (سئل) * فيما اذا دفع زيد
 لعمرو مقدار معلوما من الذهب والفضة سلمنا على مقدار من الدراهم للمعا بالريال مؤجلا الى اجل
 معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى فيصيح في التكيل
 والموزون سوى التقدين لانهم ائمان فلم يجز له لم فيه ما خلافا لما لاك اهـ والمسألة في التوزن وأوضاعها
 في البحر والزبلى * (سئل) * في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح * (الجواب) * نعم والثوم
 والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عدد ويجوز السلم في الثوم والبصل كيلا لا عدد اذا ذكرهما شيخ الاسلام
 في شرحه وخطه ما من العدديات المتفاوتة ذخيرة

(باب القرض) *

* (سئل) * في ان كفاية بالقرض المؤجل الى اجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون
 الاصيل أو عليهما * (الجواب) * يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر وانهر
 يتأجل عليهما لان الدين واحد وفي شرح التنوير لا على ومن جيل تأجيل القرض كفاية مؤجلا
 في تأخير عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر نقله قبيل باب القرض عن تلخيص الجاهل قبيل

مطلبه
 لا يجوز التصرف في رأس
 المال ولا في السلم فيه قبل
 قبضه
 مطلبه
 اذا فسد السلم وجب رد رأس
 المال فقط
 مطلبه
 لا يجوز شراء شئ من المسلم اليه
 برأس المال بعد الاقالته في السلم
 الصحيح بخلاف الفاسد
 مطلبه
 يصح السلم في القوة لانها
 مثلية
 مطلبه
 السلم في الالية والشتم جائز
 مطلبه
 تصح الكفالة برأس مال
 السلم وبالمسلم فيه
 مطلبه
 لا يجوز السلم في التقدين
 مطلبه
 يجوز السلم في الثوم والبصل

مطلبه
 في الكلام على مسألة تأجيل
 القرض بالكفالة

باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتائية ولو كفل بالقرض فأخرج عن الكفيل جاز ولا يتأخر
عن الاصيل وفي فتاوى الكاظم وفي نقلا عن فتاوى قارى الهندية سئل عن الكفالة بالقرض
الى أجل هل يصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا أجاب نعم يصح وتكون مؤجلة على
الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك المرحوم وقال في انفع الوسائل قلت فتعذر لنا من هذا
أن الكفالة بالقرض الى أجل يصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالاً كما كان ولا يلتفت
الى ما قاله المحصرى في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه المحيلة
في تأجيل القرض فان كل الكتب برّد ذلك ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره وانما دار الامر بين أن يفتى
بما قاله المحصرى وحده أو بما قاله القدرى وكل اصحاب فليفت بما قاله القدرى وبقيّة الاصحاب
ولا يفتى بما قاله المحصرى ولا يجوز أن يعمل به اه أقول وذو صاحب البحر في كتاب الكفالة
أن قول الهندية لو كفل بالمال الحال مؤجلاً الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضاً محمول على غير القرض
لما في الترخائية واذا كفل بالقرض مؤجلاً الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل
الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزا الى العتائية ولو كفل بالقرض فأخرج
عن الكفيل جاز ولا يتأخر عن الاصيل ويخالفه ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض
وان هذا هو المحيلة في تأجيل القروض والطرسوسى في أنفع الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر
وذكرت فيما علقته عليه أن بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية نقلاً لا فقال واذا كان
لرجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهين إن أضاف
الكفيل الاجل الى نفسه بأن قال أجاتى ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى
نفسه بل ذكره ملقاً ورضى به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعاً اه فتأمل لملك
تغطي بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل
ايضاً والمذكور في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القدرى على مختصر الكرخي وشرح التكملة
والمحيط وخزانة الاكل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض
لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض
والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يعمل ما في الهندية كما قدمناه عن البحر
لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة
الكتب وبين ما في التحرير للخصمى الذى هو مخرج تلخيص الجامع الكبير فقدم ما في أكثر الكتب عليه
ولذا أفتى به قارى الهندية وعم المؤلف وأشار الى ترجيحه صاحب البحر في كتاب الكفالة مخالف لما
مشى عليه أولاً والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل آخر ولو كان المال حالاً فكفل به انسان
مؤجلاً بامر المسكوف عنه فانه يجوز ويكون تأجيلاً في حقهما في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعة
عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كذا في كفالة ثقة الفقهاء وكذا في الهندية
ومحيط السرخسى فان كفل ولم يذكراً لاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالاً أو مؤجلاً
منية المفتى اه من مجموعة الانقروى قلت حيث كان في ظاهر الرواية تأجيلاً في حقهما فكيف يعدل عنه
ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بأن الفتوى على قول محمد وذكر في المنية أنه الاستحسان كما نقله
الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسى فيه ما فيه اه أقول كلام الطرسوسى في القرض
وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية تصریح بذلك فيعمل على غير القرض كما قال في البحر توفيقاً
فتأمل *(سئل)* فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة معلومة من الدراهم الى أجل معلوم بمراجعة

شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام * (الجواب) * نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير وعمله أفق مقي الروم أبو السعود أفندي قضى المدين الدين المؤجل قبل الحلول أو مات فحل بموته فأخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فنية وبه أفق المرحوم أبو السعود أفندي مقي الروم وعمله بالرفق للجانين علائق على التنوير من مسائل شتى * (سئل) * فيما إذا كان زيد بمدة عمره ومبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمر والمدين فحل الدين ودفعه الورثة زيدا فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا * (الجواب) * جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة عليها بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قيل للامامة نجيم الدين أفندي به قال نعم كذا في الاقروى والتنوير وأفني به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد اداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة أن المراجعة تفرغهم فراجعه وعليها عتمة سنة من بناء على أن المراجعة تلتزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلتزمهم وانها دين باق في تركته مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذا المسألة نظير ما في القنية قال يرمز بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد اخذ من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبب ودنيا رانتم تبين أنه قد اخذ فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله الموفق * (سئل) * في مسلم اقترض من ذمي قدرا معلوما من الحنطة والشعير وتسلم منه في سنة كذا ومضت مدته الا أن يريد المسلم دفع ثمن ذلك على سعره يوم القرض للذمي بدون وجه شرعي والمثل موجود فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجبر معا حبا القرض على انخذ الثمن * (الجواب) * نعم وفي بيعوع الامالى رجل استقرض من آخر شيئا من السكك او الوزنى فانقطع عن أيدي الناس قال يجبر القرض على التأخير حتى يدرك الحديث عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجرى مجرى الهلاك ومن منذهب أبي حنيفة أن الحق لا يقطع عن المدين بهلاك المدين فاذا بقي الحق في المدين ولو جرد المدين مدته معلومة يجبر على التأخير الى وقت الادراك لصل اليه عين حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل استقرض من آخر شيئا من الفواكه كلبا أو زنا فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهو هذا لا يشبه الفلوس اذا كسدت لان هذا مما يوجد فيجبر صاحبه على تأخيرها الى أن يعي الأمان يراضيا على قيمته ذخيرة لمخاض من الفصل التاسع في القرض * (سئل) * فيما إذا كان زيد وعمرو شريكين في أرض مع لومات مناصفة فبذر زيد الاراضى قنعا وشعير من عنده باذن شريكه وأمره ليرجع على شريكه بنصف ذلك والا أن يزعم زيد أن له الرجوع على شريكه عمرو بمن البذر يوم بذره فهل ليس لزيد الا مثل قيمته وشعيره * (الجواب) * نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي ببذرك على أن الخارج بيننا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا للزراع على رب الارض ومثلها في كثير من كتب الفتاوى كذا في الحبرية من المزارعة وفيها أيضا اذا وجد الاذن بالزراع مشتركين بصيرا لا تخوم مستقرضا فحصل الشراكة اهـ * (سئل) * في رجل استقرض من آخر مبلغا من الدراهم وأصرف بها ثمن غلاسه فما حصل عليه رد مثله * (الجواب) * نعم ولا ينظر الى غلاسه الدراهم ورجعه كما مر به في المنع في فصل القرض مستند من مجمع الفتاوى * (سئل) * في ثلاثة أنفار استقرضوا من رجل مبلغا معلوما من الدراهم سوية وتسلموه منه ولم يكف في كل منهم

مطلب

اذا قضى الدين قبل حلول

الاجل لا يؤخذ من المراجعة

الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب

لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر

ما مضى من الايام

مطلب

المراجعة على طن بقاء الدين

لا يلزم

مطلب

عليه رد مثل القرض ولا يجبر

المقرض على قبول الثمن

مطلب

اذا انقطع المثل يجبر المقرض

على التأخير

مطلب

قال للعامل ازرع في أرضي

ببذرك على أن الخارج بيننا

نصفان صح والبذر قرض

مطلب

استقرض دراهم ثم غلاسه

فعله رد مثله

مطلب

استقرض جماعة دراهم

لا يطالب أحدهم بكاهل

بحسبه فقط

الآخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ
 زائد عن حصته * (الجواب) نعم عشر من رجل جلاجا وأستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم
 إلى واحد منهم فدفعت ليس له أن يطالب منه إلا حصته وحصل بها ذرواية مسألة أخرى أن التوكيل قبض
 القرض صحيح وإن لم يصح التوكيل بالاستقراض بحر قبيل باب الربا * (سئل) فيما إذا كان
 لزيد وابنه الصغير أتمة معلومة فرفعها عند عمرو وبين أتمة أنه منه وأمر زوجته بقبضه منه ومصرفه
 عليه فهل يكون كل من الرهن والأمر بقبض الدين صحيحا حيث كان الرهن مقبوضا * (الجواب) نعم
 التوكيل بقبض القرض صحيح كما صرح به الأقروى عن وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور كما صرحوا
 به والله سبحانه أعلم

(باب الصرف) *

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بمبلغ معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي
 وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت رتبة قيمتها ألا أنها رابضة
 في التجارات فهل على المشتري رد ثمنها * (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي رابضة
 في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثله عمرو البائع كما في الجوهرة رقابته بخان والخلاصة والبرازية اشترى
 شيئا بدراهم نقد البلد فلم يبقده حتى تغير الثمن إن كان لا تروج في السوق فسد البيع وإن كان تروج لم يكن
 النقص لا ينقص البيع وليس للبائع إلا ذلك خلاصة وبرازية ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد
 ولم يقبض حتى تغيرت فإن كانت لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس
 الرابضة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل هذا وإن كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات
 ألا أنه انقضت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضا
 وإن انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى خاتمة
 من فسد قبل قبض الثمن قيد بالكدساد لأنها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل بالانفاق كذا في النهاية
 جوهرة من الصرف وللعلامة الشيخ محمد التمرناشي صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فراجعها
 إن رمتها أقول وقد كنت أيضا جفت في هذه المسائل رسالة بميتها تنبيه الرقود على مسائل النقود
 وتحدث فيها رسالة التمرناشي المسموعة بهذا المجهود زدت عليه أشياء تقر بها عين الودود ويكملها
 الجاهل الخسود وحاصل ما حاربه فيها أن الدراهم أما أن لا تروج وأما أن تنقطع وأما أن تزيد قيمتها
 وأما أن تنقص فإن كانت كاسدة لا تروج فسد البيع وإن انقطعت بأن لا توجد في السوق ولو وجدت
 في يد المصارفة وفي السوق فقبل يفسد البيع أيضا وقبل ثحب قيمتها في آخر يوم الاتطاع وهو المختار وإن
 رخصت أو غلت قبل لئس للبائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل وقبل ثحب قيمتها يوم البيع أو يوم
 النقص في صورة القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي غلب غشها أو افلوس ويفهم منه أن
 الدراهم المخالصة أو الملوحة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر أنها انقضت أو رخصت لا يفسد
 البيع قطعاً ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كالذهب الفلاني أو الريال الفلاني أما إذا
 لم يعين نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من تعرض له أصلاً
 ووجه اشكاله أن المعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقروش فيقول بمائة قرش مثلاً يريد بذلك
 بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لأن القرش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المبالغة ونوع
 منها بقرش ونوع بقرشين ونوع بأكثر أو بأقل والقرش في العرف اسم لطاعة خاصة من الفضة المضروبة
 فكانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية وحيث أطلق القرش الآن

مطلوب
 التوكيل بقبض القرض صحيح
 مطلوب

اشترى بضائع بمعاملة البلدة
 ولم يدفع حتى نقص قيمتها

تحريرهم في مسألة غلاء
 الدراهم ورضعها

فالمراد منه أربعة عشر مصرية وإذا قال بما أنه قرض يدفع من أي نوع أراد من أنواع النقود والائحة المختلفة
المالية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقروش هي أو ما يساويها من بقية الأنواع هكذا اشاع
في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في القنية في باب المتعارف بين القجار
كالمشروط عن قيساوي أبي الفضل الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون سلعة بدينار
ثم يتقدون ثلثي دينار مجودية أو ثلثي دينار ووسط وج نيسابورية قال يجري على المواضعة ولا تبقى الزيادة
دينا عليهم ونقل أيضا عن علاء الدين الترمجاني لو أنه تقررت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس
مكان الدينار فالعقد ينصرف إلى ما يتعارفونه اه فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكررت في زماننا
ورود الاموال المطاني بتنقيص سعر بعض النقود والائحة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع
معين منها كالريال الفرنجي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض
وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول برد المثل لأن المثلية
انما تعلم حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المالية وكذا رخصتها الذي ورد الامر به
متفاوت فبعضها أرخص من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الامر يحصل
للبائع ضرر شديد فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع
يساوي مائة قرش مثلا صار بعد الامر به أو تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري
ما يساوي تسعين ويحسبه عليه بمائة صك كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال
إن الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الآن لا نقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع
فانه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يضر ولو كان رخص الأنواع الآن متساويا لا يضر لمجملنا
الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كان خياره قبل الرخص وإمكانه
لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطالب الانفع لنفسه والاضرر على البائع قلنا لا خيار إذا لاضرر
ولا ضرر في الاسلام ولما لم أجدهم في خصوص مسألة تناهذه تكلمت مع شيخني الذي هو أعلم أهل عصره
وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فجزم بعدم التخيير وجنح إلى الاقتصار بالصالح في مثل هذه المحادثة حتى تجد
تفلا في المسألة لأنك قد علمت مما قدمناه أن المنصوص عليه هو مسألة ما إذا غلب الغش على الدراهم
وكان الشراء بنوع خاص منها دون ما اطلع عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يقتضي بالصالح
على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حررته في تلك الرسالة والله تعالى
أعلم * (سئل) * فيما إذا اشترى زيدا قشة معلومة من عمرو بثمن معلوم في الزمة قدره ستمائة قرش
وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعة مصاري كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة
البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستين منها بقرش صحيح ويريد البائع
مطالبة المشتري بجميع الثمن صحا حابدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم وله مثل
الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رائحة في التجارات كما مر
بذلك في الجوهرة والبرازية والتخلصه وفي قيساوي العلامة الشلبي في جواب سؤال إن غلبت الفلوس
التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس
وان نودي عليها بالكساد ومضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد * (سئل) * فيما إذا
استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة اليه ار على سبيل القرض ثم رخصت المصاري
ولم ينقطع مثلهما وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلهما فهل له ذلك * (الجواب) * لا يرد
تقضى بأمثلهما * (سئل) * فيما إذا كان لزيد عند عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة

مطلب
له مثل الثمن الذي وقع عليه
العقد

مطلب
استقرض مصاري ثم رخصت
عليه رد مثلهما

بأعها له بأذنه فأذن زيد له بأن يصرف المبلغ المزبور بrial مع لومة فصرف له بذلك كما أذن له ثم تصرف عمرو بrial المزبور فبدون إذن من زيد ويريد زيد مطالبة بمنزلة الrial المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز * (الجواب) * نعم وفي متن القدوري من باب الوكالة مانعه وبحوزة التوكيل بالصرف والسلم فإن فارق التوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتد بمسارقة الموكل * (سئل) * فيما ذابغ وكيل شرعي عن هذا المريض مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بمن معلوم من القروش الصحيحة وأمر بالوكالة عن موكله ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افترقا عن الخاس من غير قبض وماتت الوكالة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفا باطلا ولا يبرأ غير جائز * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفا باطلا لأنه يشترط فيه التقاض ولم يوجد ولا يجوز الإبراء عن بدل الصرف قبل قبضه فإن لم يصح بدون قبول الآخر فإن قبل انقضاء الصرف والالم يصح ولم يبق قبض لأنه في معنى الفسخ فلا يصح الإبراء منه ما كان في البعير والنهر والدراج والواحد وغير ذلك من المعتمات * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المال ثم أفلس لا يخلص منه إلا بصر ثم حل الأجل وأخذ عمرو دينه من زيد وبطال به بمن الخاتم فهل ليس له منه * (الجواب) * نعم ومن باع شيئا على بمن أكثر من قدر الحلية جاز ومراعاة إذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بمثابة الزيادة بالنصل والمحال والمجنون وإن كان مثلهما أراقل لا يجوز لأنه ربا وإن كان بخلاف جنسه أجاز كيف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق لأنه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي حصة الحلية وإن لم يبيعها أصلا لتصرفه على الحصة وكذا إذا قال خذها من ثمنهما لأن قصده الحصة وقدره بالاثنتين أحدهما كقولته تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك إن اشتراه بعشرين عشرة نقد وعشرة نسيئة فالنقد حصة الحلية لما تقدم فإن افترقا لا عن قبض بطل البيع فيم - ما ن كانت الحلية لا يتخلص إلا بضرر كجذع في سقف وإن كانت تتخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع أمثالها شرح الاستسار في مسائلنا باع إلى أجل معلوم أن لم يكن فيه قبض والقص لا يتخلص إلا بضرر فالبيع باطل في القص والغصة كما هو معلوم من العبارة أقول وقد منافي البيوع ما يدخل في المبيع تباعا له كعلم الثوب والشاش وتكاملنا عليه ثمة فراجع

(كتاب الكفالة)

(سئل) * في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الصغير المحتم لم في كفاية المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقربها بعد البلوغ فأقراره باطل * (الجواب) * نعم والمسألة في العمادات وغيرها وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه العلائي فلا نفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفاية ذلك المال وقدره المراهق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على الحاجة الصغير المبلغ لأنه لا يجوز لها حال وقوعها فإذا بلغ وأقربا الكفالة قبل البلوغ فأقراره باطل لأنه أقرب كفاية باطلة الخ * (سئل) * فيما إذا اشتري زيد دابة من عمرو بمن معلوم دفعه للبائع وتسلم المبيع ثم قال أكرأ تعرف هذا البائع فقال بكرتم أعرفه وإن ظهر أنه سارقها أمسكه لك وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرمومة عند رجل من قبل البائع المذكور وكور رفع المشتري أمره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فقام زيد يكلف بكرأ أحضار البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي فتعطل لا يقول بكرأ المذكور أعرفه الخ زانه بذلك يلزمه

مطلب
التوكيل بالصرف جائز

مطلب
لا يجوز الإبراء عن بدل الصرف قبل قبضه

مطلب
في بيع خاتم منقوض ونحوه إلى أجل من غير قبض قدر الفضة حالا في المجلس

مطلب
كفاية المراهق باطلة

ما ذكر فهل مجرد ما ذكر لا يلزمه ذلك * (الجواب) * نعم لانه ليس من الفاظ الكفالة ولا يشعر
بالكفالة رجل يباع من رجل شيئا بتعريف رجل ولا يعلم العين وغاب المشتري لا يجب على المرفق شيئا
هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكر مشايخ سمرقند أن القيمان على المرفق
والصحيح ظاهر الرواية وقهنا المسألة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى منح الغفارت قول
المتن ولا تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه أقول وفي فتاوى المحامد في ضمن سؤال ملخصه
فيما إذا تهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفون المال الامني وجوابه للامامة المقدسي
بأن هذا التعهد وعذ بأن يحضره ومثل هذا ليس من الفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفون المال الامني
يحتل المعنى المذكور وذكرنا ان لفظ المعرفة لا يوجب لقمان في قوله أنا ضامن بعرفته اه * (سئل) *
في رجل كفل زيدا المديون فأنشأ له ان لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأيا ضامن لما عليه من
المال فهل تصح هذه الكفالة * (الجواب) * نعم الذهب الذي لك على فلان أنا أؤدفعه أو أسلمه إليك
أو أقبضه متى لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الالتزام كضمت أو كقلت وهذا اذا ذكره متجزئا
أما اذا قاله معلقا بأن قال ان لم يؤدّه فلان فأنا أؤدعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان المديون
ياكتسبه صورته ملحق تكون لازمة بترابيه * (سئل) * فيما اذا كفل أحد شريكي العنان ديننا
مشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة * (الجواب) * نعم لا تصح الكفالة للشريك بدين مشترك
كما في كفالة التبر والكنز وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كفل زيد عمر راعه بدين شرعي
استدانه عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن عمرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركه قبل
استيفاء بكر الدين من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم قال في البرازية كفّل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه مؤجلا
وان كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركه حالا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول
عنه قبل الوقت الذي وقته * (سئل) * في رجل كفّل نفس آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب
الدائن احضاره من الكفيل فهل يمهله المحاكم مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضره حبسه
* (الجواب) * نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهله المحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم يحضره
حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به مطلقا وان غاب غيبة لا تدرى لا يطالب اظهر وعجزه
كما في النهر وغيره وقهنا أيضا هل يلزمه ذكر السر خشي أنه يلزمه كذا في التارخانية فان اختلفا
فان كانت له حرجة معروفة أي موضع معلوم للتجارة فالقول للطالب وبؤر الكفيل بالذهب اليه
والا فلا كفيل فان أقام الطالب بينة أنه في موضع كذا وبؤر بالذهب اليه اه وأفتى قارئ الهداية
بأنه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا أن يقول ان لم أحضره فعلى
ما عليه من الدين * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو وطالبه به فقَالَ ابوه
لا تطالبه دينك عندي وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلا فطالب به * (الجواب) * نعم لان
عند اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب كما في الحاشية ونحوها وكذا اذا كفّل بنفس رجل على
أنه ان لم يوف به فغند له هذا المال لان عند اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب اه وبمثله
أفتى الخيران على بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله افظة عندي للوديعة لا يمكنه
بقريته الدين تكون كفالة وأشار له الزيلعي بقوله مطلقه يحمل على المرفق وفي المرفق اذا قرن بالدين
يكون ضمنا وصرح قاضيان بأن عند اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له
مطالبة بالدين وحده والله أعلم اه وأما ما أفتى به الشيخ الاطفي من عدم لزوم تبعا في البحر فقد

مطلب
مجرد قوله أعرفه لا يكون
كفالة

مطلب
أنا أؤدعه أو أسلمه اليك لا يكون
كفالة ما لم يكن معلقا مثل
ان لم يؤدّه فأنا أؤدعه الخ

مطلب
لا تصح كفالة الشريك بدين
مشترك بينهما

مطلب
للدائن أخذ دينه من تركه
الكفيل

مطلب
يمهل الكفيل بالنفس مدة
ذهابه وايابه فان مضت ولم
يحضره حبسه

مطلب
دينك عندي كفالة

يرجع في الوجهين والخلاف هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد والزوج وابن الاخ في عياله أو أجزبه
أو شريكه شركة عان كذا في الاصل رجل قال لغيره وليس بخياط له ادفع الى فلان ألف درهم
فدفع المأمور لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على الخياط قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه
خاصية من مسائل الامر بتد المال من الحوالة والكفالة وقد اوضح المسألة غاية الايضاح في الذخيرة
في ١٨ * (مسئل) * فيما اذا اذن جماعة من المومنون لزيد بأن يقوم بمسألتهم ويدفع ما يترتب عليهم
من مغارم عرقية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر ما يدفعه في ذلك وصرف يقتضي الاذن
فيما ذكر عنهم مبلغا من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظره بعد ثبوت الاذن والصرف وقد ر
ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فأمر وارحلا
أن يستقرض لهم ما لا ينفقه في هذه المؤونات ففعل بالمقرض يرجع على المقرض والمستقرض هل يرجع
على الآخران شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار انه يرجع بتأخيرانية في كتاب الوصايا
وفي كل موضع يملك المدفوع اليه المال مقابل ملك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع
والا فلا ولو أمر غيره أن ينفق عليه أو يقضي دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المقتي
وفيها أو مما يوافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآخر قال بعضهم
يجب الرجوع اذا اشترط وقال بعضهم يجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح ولو قال عوض
عن هبة أو أطلع عن كفارة أو أذن كرامة مالي أو هب فلانا عنى ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البرازية
وذكر في السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواجب الذي سقط عن الآخر يدفع المأمور أن كان من
أحكام الاخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع باكثر مما سقط وان كان من أحكام
الدنيا رجع بلا شرط اه وقد هذ في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عنى فلو لم يقل
عنى أو ادفعه فاني ضامن فدفع المأمور أن كان شريك لا مرا وخيطه ونفسه به بأن يكون بينهما
في السوق أخذوا عطاء ومواضعة فانه يرجع على الآخر بالاجماع وكذلك لو كان الآخر في عيال للمأمور
أو المأمور في عيال الآخر لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا
إذا لم يقل ائتمني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذكر في التنوير
أصلا آخر في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بإدائه
مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان والافلا لا بشرط الضمان فلو أمر المدينون رجلا بقضاء دينه رجع
عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء داري أو قال الاسير
اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كقالة الخنانية مع أنه يطالب بها بالحبس ولا بملازمة فتأمل
اه شرح التنوير أقول وفي الخنانية ذكر في الاصل اذا أمر صيرفيا في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم
قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الآخر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صيرفيا
لا يرجع الا أن يقول عنى ولو أمره بشراؤه أو بدفع الفداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على أن ترجع على
بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء داري يرجع عما أنفق وكذلك لو قال ائتمني ديني
يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو والصحيح اه والحاصل
أنه اذا قال ائتمني ديني أو نائبة أو كفل فلان بالف على أو آتاه ألفا على أو اقض مالي على أو أنفق
على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع أولا قال عنى أو لا وكذا اذا قال ادفع الى فلان
كذا وكان المأمور صيرفيا أو خيطا للآخر أو في عياله والافلا لم يقل عنى أرع على ائتمني من بخلاف
ما لو قال هب فلان عنى ألفا أو اقضه ألفا وعوضه عنى أو كفر عن عيني بطعامك أو أذن كرامة مالي على

طلب
أذنوا لزيد بدفع ما يترتب
عليهم من مغارم عرقية وشرعية
طلب
وقعت لهم مصادرة فأمر وارحلا
رجلا أن يستقرض لهم الخ

فخرجهم في مسألة رجوع
المأمور على الآخر

أو أجمع عن رجل أو أعتق عن عبد أو عن ظهاري فلا رجوع إلا بشرطه وإن كان المأمور خليطاً أو قال عنى
فجملة هذه المسائل أربعة أقسام الأول ما يرجع به المأمور مطلقاً لئلا ياتي ما يرجع ان كان صديقاً أو خليطاً
له أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال عنى الرابع ما لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع وقد تضمنت هذا
المحصل من كلام الخانية ومما عر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخانية والخلاصة ومما
يستغنى عن الاصول المارة لكونها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام
عن غيره بواجب بأمره يرجع ما دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الخ فإنه غير ضابط
أيضاً لأنه لا يشمل الامر بالانفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النسابة ولشموله الواجب لا يروى
كالامر بإفرا كانه ونحوه وفي نورا من عن جميع الفتاوى امر أحد الورثة انساباً بأن يكفن الميت
فكفن ان أمره يرجع عليه يرجع كما في انفق في بناء دارى وهو اختيار شمس الاسلام وذكر الدرر خسى
أن له أن يرجع بمنزلة امر القاضى وفيه عن الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاء له ولم يقل عنى أو قال اقض
فلانا ألفاً ولم يقل عنى ولا على أنى ضامن لها أو كقيل بها فادفع فلو كان المأمور شريراً كاللا أمر
أو خليطاً له يرجع على أمره ومعنى الخياط أن يكون بينهما أخذ واعطاء أو مواضعة على أنه متى جاء رسول
هذا أو وكيله يبيع منه أو بقرضه فإنه يرجع على الأمر جاعلاً الضمان بين الخليطين بشرط عرفا
اذا عرف أنه اذا أمر شريراً كما أو خليطاً بدفع مال الى غيره بأمره يكون ديناً على الأمر والمعروف
كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو العكس يرجع اجساعاً وان لم يقل على أنى ضامن
ولم يشترط الرجوع اه واذا التعليل بالضمان عرفان ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع
وان لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا ابتدوا الرجوع للصيرفى فيلحفظ (سئل) فيما اذا قضى
زيد دين عمرو ولداً منه بدون اذن عمرو ويريد الرجوع على عمرو بما قضاه عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك
(الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره لا يكون له حق الرجوع عليه عمادية من الفصل ٢٨ ومنها
في أحكام السفل والعلو المتبع لا يرجع على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه (سئل) *
في رجل ادا رجلين مائة مائة مائة وحلالي سنة وضمنهما عند رجل آخر ثم استحق الاجل فأدى
أحدهما عليه بالتمام وأدى الآخر البعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها واداه عشرين قرشاً
وأجل ذلك الى أجل معلوم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد
الأول بالمائة والعشرين المذكورة فيكف الحكم (الجواب) * عقد الضمان انفسخ بمضى العقد
الأول ولا يكون الرجل المذكور ضامناً لما يقع المحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه أعلم ولو سقط دين
الطالب عن البائع بسبب من الأسباب اما بفسخ المداينة التي جرت بين البائع وغيره أو بإبراء الغريم
عن دينه أو بقضاء البائع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف
الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب خانية من فصل فيما يكون اقرار بشئ أو شيئين في مسألة إضافة
الاقرار الى سبب وبعبين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى وسئل
في المديون اذا أحال رب الدين دينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان
ويطالب أياً شاء قال في الخانية رجل له على رجل مال فقال الطالب للمديون أحلتى بمالى عليك على فلان
على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحيل
فقد جعل المحالة كفالة لان المحالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة اه والله سبحانه أعلم وبمنزله أفتى
العلامة سراج الدين المشهورة بآرائه الهداية في فتاويه أقول انما ذكر عبارة الذخيرة ليقين
عليها مسألة اختلاف الصك في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح

مطلب

أمره الوارث بأن يكفن

الميت

مطلب

في معنى الخياط

مطلب

المعروف كالمشروط

مطلب

اذا قضى دين غيره بلا أمره

لا يرجع

مطلب

اذا تعامل الدائن وأجل الى

أجل آخر بلا حضور الضامن

انفسخ عقد الضمان

مطلب

اختلاف الصك بمنزلة اختلاف

السبب

مطلب

المحالة بشرط الضمان كفالة

في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفالة فكذلك تبطل لو اختلف
 الصك لانه بمنزلة اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذلك في المسألة المذكورة عنها قد اختلف الصك
 فتبطل الكفالة هذا مراد المؤلف من نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسألة الخاتمة إنما
 هي فيما اذا اقر رجل بالثبوت عند الشهود وبصك ثم اقر بالثبوت بغيره فان اختلف الصك
 بمنزلة اختلاف السبب فيكون ان اقر من قبله من كل من الاثنين وانت خبير بان هذا لا يدل على أن تغيير
 الصك بكتابة صك آخر في مسألة تبطل الكفالة لان الصك الاول لم يبطل كما في الاقرار واذا لم يبطل
 فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخا المدانية الاولى ثم جدداه في صك آخر تبطل الكفالة الاولى
 كما دلت عليه عبارة الذخيرة فلو سقط الدين كما افتي به المؤلف فيما يأتي قريبا فاقوم * (سئل) *
 فيما اذا كان زيدا ذمة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله بذلك بكر فاحال عمرو زيدا بالمبلغ المزبور
 على خالد حواله شرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل * (الجواب) * نعم قال في البحر وفي قوله
 يبرأ المحيل اشارة الى براءة كفيله فاذا احوال الاصيل الى البكر كما في الهبط * (سئل) *
 فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة معلومة من الدراهم الى أجل معلوم وكفله بذلك ثم حل الاجل
 فأجله عمرو الى أجل آخر معلوم وفسخا عقد المدانية الاول من غير حضور بكر ولا تجايد كفالة والآن
 يريد عمرو الدعوى على بكر بما عاقده عليه ثانيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفيلا بالمبلغ لم يحصل
 بالعدد الجديد * (الجواب) * حيث فسخا عقد المدانية الاول لا يكون كفيلا بما عاقده ثانيا بدون كفالة
 ونقلها امر قريسا عن الذخيرة قول ظاهر أنه بمجرد فسخ الاول وتجهيد أجل آخر بدون فسخ
 صريح تبطل الكفالة فيمنافى ما افتي به أولا تأمل * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو
 مائة دراهم معلومة من قنبر القنبر بمبلغ معلوم ثم اشترى بكر بمبلغ المبيع فهل هي جائزة
 * (الجواب) * نعم الكفالة بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه للشري ما دام المدين
 باقية كما صرح بذلك في الدرر واليخرو وغيرهما * (سئل) * في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمرو مائة
 عليه فانا ضامن بذلك ففسخا في زيد عمرهما عليه فقال عمرو لزيد لا أعطيك فهل يلزم الكفيل
 * (الجواب) * نعم يلزمه وفي المتن في رجل قال لا تخرار لم يعطك فلان مائة عليه فانا ضامن بذلك
 لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان فسخا فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور
 المسائل ومثله في الخلاصة اقول ظاهره أنه اذا طالبه ومطله ولم يقبل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء
 فلا يلزم الكفيل الا بعد موت الاصيل تأمل * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من رجلان آخران من عمرو
 مائة معينة بمبلغ معلوم من الدراهم ثم حل الى أجل معلوم وكفل كل منهم الف درهم وكفالة شرعية
 مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل اداء جميع الف درهم فمطل البكر فزيد بجميع
 الف درهم بالاصالة والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمائة في فصل كفالة المال
 من الخاتمة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار جاربه في ملكه فاجرها من عمرو مدة معلومة باجرة
 معلومة اذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف عمرو ما أن له زيد
 بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركه وله عتيق أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا
 كان هذه الدار قبل ان يبايع زيد لها من عمرو وقبل ذنبه له في صرف بعض الاجرة كذا كرويريد عمرو
 الرجوع في التركة المزبورة ما بقي له من مصرفه ومما قبضه منه زيد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي
 فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في كفالة الاشياء الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها أن
 يكون في ضمن عقد معاوضة المخ اقول يخالف هذا ما مر في اواخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد

مطلب
 يبرأ الكفيل اذا احوال
 المديون دائمه على آخر

مطلب
 اذا فسخا عقد المدانية
 الاول ثم عقد آخر بطلت
 الكفالة

مطلب
 الكفالة بتسليم المبيع
 جائزة

مطلب
 ان لم يعطك فانا ضامن
 فطالبه فقال لا أعطيك لزم
 الكفيل

مطلب
 اشترى مائة متعة وكفل كل منهم
 الف فللبائع مطالبة أحدهم
 بجميعها

مطلب
 أجر واذن له في العارة ثم
 اسفحت الدار له الرجوع
 للغرور

مطلب
 الغرور لا يوجب الرجوع
 الا في ثلاث المخ

عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤخر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستأجر متطوعا
 فيما أنفق به باذن المؤخر فتأمل * (سئل) * في امرأة كفلت ابنتها بلغ دين شرعي بذهمه لزيد كفالة
 شرعية مقبولة لدى بيعة شرعية ثم حل أجل الدين ويريد زيدا طالبية كاهما جميعا فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم وفي الدرر لا طالبية الأصل مع الكفيل لأن مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة
 إلى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الأولى لا البراءة منها * (سئل) * فيما إذا كفل زيد جماعة
 عند عمرو ويبلغ دين شرعي كفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة
 بعضهم لزيد الكفيل ليدفعه لعمرو على سبيل الأمانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك عمرو عن ورثة
 وتركته مجهول لذلك وترى الجماعة الرجوع في تركته بتظير البعض المذكور فهل لهم ذلك * (الجواب) *
 نعم ولو أعطى المطالب الكفيل أي لوقضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب
 أي المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أي من الكفيل لأنه تعلق به حق القابض على احتمال
 قضائه الدين فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن
 قال الأصيل للكفيل خذ هذا المال وافعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو
 أمانة في يده ولا يمكن أن لا يكون للأصيل أن يسترده من يد الكفيل لأنه تعلق بالمؤدى حق الطالب
 وهو بالاسترداد يريد إبطاله فلا يمكن منه ما لم يتضد به شرح الكفيل للعيني من الكفالة في فصل
 مسائل متفرقة ففي المسألة دفع الأصيل للكفيل قدرا من الدين ليدفعه لعمرو على سبيل الأمانة
 والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه له الرجوع في تركته الكفيل لأنه أمانة مضمونة بأوت عن تجهيل
 * (سئل) * فيما إذا طالب زيد من عمرو وأن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل عمرو وبكر المحاضر
 عن حال زيد فقال هوناس ملاح ولم يزد على ذلك فأدانه المبالغ المزبور فهل لا يصير كفيل بمجرد قوله
 المذكور * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا استقرض زيد من عمرو ومبلغا معلوما
 من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على سمن معلوم الوزن سلسا شرعيا مستوفيا
 شرائطه الشرعية مشعول كل من المبالغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكر مالا وذمة ويريد عمرو
 الآن مطالبة الكفيل بالمبالغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك * (الجواب) *
 نعم في فتاوى المحنفين الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لأنه دين لا مبيع ومن نقل صحته الوالد على كثره
 في أبواب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عزيز وإن كان هو دخلا في قولهم تصح الكفالة
 بالدين أه ونقله عنه الكازروني من الكفالة * (سئل) * فيما إذا كفل زيد أباه عند عمرو كفالة
 بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه إلى عمرو وفي موضع يمكن مخاصمته فهل يبرأ الكفيل
 * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير * (سئل) * فيما إذا أبرأ صاحب الدين الكفيل عن الكفالة
 وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبراءته لا توجب براءة الأصيل * (الجواب) * نعم والمسألة
 في الجوهرة وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط برئ وإن لم يقبل إذا لادين عليه لاحتاج لقبول بل
 عليه المطالبة وهي تسقط بالبراءة أه * (سئل) * في الكفيل بالمال إذا طالب الأصيل قبل
 أن يؤدى الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا * (الجواب) * ليس له المطالبة قبل أن يؤدى
 * (سئل) * في الكفالة بتسليم الأمانات هل تجوز * (الجواب) * نعم وتجوز في الكفالة
 بتسليمها أي تسليم الأمانات للمبيع والمروء فان كانت قائمة وجب تسليمها وإن لم تكن لم يجب على
 الكفيل شيء كالكفيل بالنفس درر * (سئل) * في جبال مشتركة بين زيد وعمرو وثانصة فباع
 زيد نصفها من شريكه عمرو بثمن معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور عند زيد بالمال والذمة ثم

مطالب
 له مطالبة الأصيل والكفيل

مطالب
 دفعه والكفيل يوم يرضى الدين
 ليدفعه للدائن فبات قبل
 الدفع لهم الرجوع في تركته

مطالب
 إذا دفع الدين الكفيل ليس
 له استرداده

مطالب
 لا يصير كفيل بمجرد قوله
 هوناس ملاح

مطالب
 الكفالة بالمسلم فيه صحيحة

مطالب
 إذا سلم المكفول بنفسه
 إلى دائنه في موضع يمكن
 مخاصمته يبرأ الكفيل

مطالب
 يصح إبراء الدائن الكفيل
 عن الكفالة وإخراجها منها
 ولا يبرأ الأصيل

مطالب
 الكفيل لا يطالب الأصيل
 قبل أن يؤدى عنه

مطالب
 الكفالة بتسليم الأمانات
 جائزة

دين عن الدراهم بركة عمر وطالبه الورثة به فامتنع من دفعه لمزم زاهما أنه كحل زيد المذموم عند
زيد بن اسدانه زيد من الذي أكثر من دين زيد المستقر بركة عمرو وأن له دفع ما بذمته للذي بسبب
المكفالة المزبورة والمحتمل أن المكفالة المزبورة صدرت بدون إذن من زيد فهل يلزم عمر دفع دين زيد
لورثته * (الجواب) نعم * (سئل) فيها إذا كان زيد بركة عمرو دينان مع لهما المقدر
من جنس واحد غير أن أحدهما يكتفي بالأخر غير ~~كفيل~~ فكيف يدفع عمر وزيد مبلغا مع لهما
من الدراهم ولم يبين عن أي الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون الآخر
وفي تعيين فائدة له فهل يكون القول قوله مع يمينه * (الجواب) نعم القول قول المدافع مع
يمينه * (سئل) فيها إذا طلب زيد من عمرو أن يبيعه قدرا من الخمر بر وقال له بكر بعه فان راح لك
شي من الثمن عنده فهو عندي فباعه عمرو والخمر بر بقر معلوم حال لدى يمينه شرعية ثم امتنع زيد
من اداء الثمن لعمرو فهل يلزم بكر ادفع نظير الثمن لزيد * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
له بركة زيد مبلغ معلوم ثم آتت حرفة وتجل إلى أجل معلوم بكفالة عمرو وقام بكفيل زيد ادفع الثمن
حالا فكيف حلل الأجل أو يحضر له كفيلة أخرى تعلا بأن ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبة
ولا يخافه بالثمن عند حلول الأجل فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم وأقوى قارئ الهداية
فيما إذا قصد المديون السفر بأنه إذا لم يحل الأجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين إن أردت
فأخرج معه فإذا حل الأجل طالبه بدينك أقول وفي الخلاصة وأجمعوا أن الدين المؤجل إذا قرب
حلوله وأراد المديون السفر لا يجزى على إطلاء الكفيل وفي المنتقى رب الدين لوقال للقاضي أن مديوني
يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وإن كان الدين مؤجلا وفي المحيط لو أفتى بقول الساني فريد
السفر في سائر المديون بأن ~~كفيل~~ كان حسنا رقبا بالناس قال ابن التفتة هذا ترجيح من صاحب
المحيط وفي القضية ليس للدين مطالبة المديون بالكفيل قبل الأجل ورمز لا تقرأ أنه قال وهو الظاهر
وفي رواية له ذلك اه فتهتز رأي المعتمد قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الأرفق بالناس
عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الاقتناء به لأن الفتى يفتى بالأرفق وأما غير المسافر فلا يلزمه
الكفيل كذا في مجموعة شيخنا الشيخ إبراهيم الغزي الدامغانى ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق
ظاهرا دللوا أمر بالسفر معه إلى حلول الأجل رجاء يفتى أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين
اعتماد فانه نقله عن المتأخرة المحمية مستدركا به على ما قبله ويؤيده فتاؤهم بقول أبي يوسف بكفيل
الزوج ببنقة شهر إذا أراد السفر فقام الزوجة كما يشير إليه كلام المحيط والله أعلم * (سئل) في رجل
كفل زيدا بأمه عنده عمرو وعلى ما بلغ دين معلوم ودفعه إلى عمرو وبعد حلول أجله يحكم المكفالة ويريد
الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) نعم
* (سئل) فيما إذا سرق زيد أمتعة من داره لاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر راد ذلك لكونه
قال مائة من ضرر لا محل لمحلة الدار بسبب الام طيل نانا كافل رضاه من له فهل لا يضمن عمرو
ذلك ولا تصح هذه الكفالة * (الجواب) نعم أي سائر من أنها لا تصح بجهالة المذلول له ولا المكفول
عنه * (سئل) في امرأة قالت لزيد ان غاب عمرو عن المصرف على الدين الذي لك عليه ثم غاب عمرو
عن المصروفات المرأة عن ترك حصة قبل استيفاء زيد دينه ويريد الرجوع في تركها بدينه بالوجه
لشرعى فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واسدة رجعية
ثم راجعها فاعطالته وتزوجها فافسكه أبو الزوج ككفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها
مطالبة بذلك بعد ثبوتها شرعا * (الجواب) نعم أقول تقدم في أوائل باب المهر عن المساوى

مطلب
الكفيل بلا إذن ليس
له الرجوع

مطلب
عليه دينان بأحدهما
كفيل فالقول له مع يمينه
في تعيين الدفع

مطلب
ان راح لك شيء عنده
من الثمن فهو عندي يلزمه

مطلب
ليس له مطالبة المديون
بكفيل ثان

مطلب
إذا قصد المديون السفر قبل
حلول الأجل لا يلزم بكفيل
قوله فريد السفر هكذا
في التسخ وأعله في مريد السفر في
المجاعة وليعترراه

مطلب
الكفيل بالامر له الرجوع

مطلب
قال هما حمل من ضرر
بسبب الاصطبل فأنا ضامن
لا يصح

مطلب
ان غاب عن المهر إلى الدين
الذي لك عليه

مطلب
تصح كفالة الزوج بغير المهر

الزاهدي ولو طلقها رجعا لا يصير المهر حالا حتى تنقض العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه فقول المؤلف
هنا ولما طالبته بذلك أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل * (سئل) * في الكفاية
بالقرض المؤجل إلى أجل هل يصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهم * (الجواب) *
نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تنضم في قول باب القرض فراجع
* (سئل) * في رجل كفل آخر عند زيد بن مولى ثم طالبه بدينه وألزمه به لدى القاضى فطالب
الرجل من زيد أن يوفيه به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كلفة الأزام فدفعه له ثم دفع له
المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كلفة الأزام فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

* (سئل) * فيما إذا كان زيد دين شريعى على عمر فأحاله عمر وعلى بكر بن علي عليه لعمر وقبل الكل
الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته * (الجواب) * نعم
ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة بالمحتال
مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا الوقيد بدينه الذي على المحتال عليه لومات
قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء بزيادة ونقصا ومقتضا بطلان الحوالة بموت المحيل
وهو المصرح به في المحاوى الزاهدي وبما رتته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يتخص المحتال بماله على
المحتال عليه بل ائمة غرمائه لأنها تملك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز إلا أنها جازت لل حاجة
وبما موت سقطت وتعود المطالبة إلى تركته وعن زفر خلافة وإن توى ما على المحتال عليه لا تبطل الحوالة
بل تقضى عنه دنا خلافا للساقى رحمه الله تعالى انتهت رهى مسألة محكية يذبح حفظها أقول أعلم
أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يعيد هابدين له عليه أو دية أو عين في يده ودية
أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يعيدها ولا يكرهه إذا كان له دين على المحتال عليه أو عنده
عين له أو لا بأن قبلها متبرعا والكل جائز لأنه في المقيدة وكيل بالرفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة
أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين والمحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه إن كانت برضا
وإن كان الدين مؤجلا في حق المحيل تأجل في حق المحتال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحتال عليه
وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين تعاقى حق المحتال على مثال الرهن
بخلاف المطلقة فإنها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولومات المحيل قبل قبض المحتال
كان الدين والعين والمحال بهما بين غرمائه بالمخصص لا يكون مال المحيل ولم يثبت عليه بدلا لاستيفاء
لغيره لأن المحتال لا يملك به إلا لزوم تملك الدين من غير من هو عليه وإنما وجب بهادين في ذمة المحتال
عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن لأنه ثبت عليه بدلا لاستيفاء فخص به المرتين بعد موت الرهن
مديونا بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار المحتال من غرماء المحتال عليه وإذا قسم الدين بين غرماء
المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتعامه في البصر
وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو مصرح
عبارة المدر المختار ويدل عليه قوله كان الدين والعين والمحال بهما بين غرمائه فقوله المحتال بهما دليل على
أن المراد به المقيدة بقريضة قوله لأنه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فإنه لا يظهر أثر استحقاق
الدين في المطلقة لأنها لا تنقيد بدين ولا عين وكذا قول الولو الحية ولومات المحيل وعليه ديون تخاص

مطلب
إذا كفل بالقرض المؤجل
هل يتأجل على الكفيل
فقط أو عليهم
مطلب
لا يلزم بكلفة الأزام

مطلب
هل تبطل الحوالة بموت
المحيل

مطلب
الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة

مطلب
ان كان الدين مؤجلا في حق
المحيل تأجل في حق المحتال
عليه الخ
قوله ولومات المحيل أى في
المقيدة كما بآى التنبيه عليه
اه منه

قوله وإذا قسم الدين الخ أى
في صورة المقيدة والمراد به
الدين الذى وقعت الحوالة
مقيدة به وقوله بحصة الغرماء
أى المحصة التى شاركه فيها
الغرماء أى لا يرجع على
المحال عليه بالمحصة التى أخذوها
من الدين المحتال به وقوله
لاستحقاق الدين عليه أقوله
لا يرجع اه منه

غرماؤه فيما على المحتال عليه ولا يسلم للمحتال الا ما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقى على ملك
 الخيل الخ فهذا التعديل دليل على أن المراد المقيدة وفي الجوهرية وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال
 من الاحوال ولا تقطع فيها مطالبة الخيل عن المحتال عليه الا أن يؤدي فاذ أدى سقط ما عليه قصاصا
 ولو تبين براءة المحتال عليه من دين الخيل لا تبطل أيضا ولو أن المحتال أبرأ ذمة المحتال عليه من الدين صح
 البراءة الخ والمحصل أن الحوالة المطلقة تبرع كما مر واذا كان المحتال عليه مدبونا للتعديل لا تنقيد
 بدينه ولذا كان للتعديل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقية دين الخيل بين غرماؤه لان المحتال لم يبق
 من غرماؤه بل صار من غرماء المحتال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت
 الخيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين الخيل وقسم بين غرماؤه وهذا جار
 على القواعد الفقهية في البرازية والخلاصة مشكك * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو
 أختبة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحال به البائع على بعض حوالة شرعية مقبولة
 برضى الكل ثم ظهر عيب قديم في بعض الأختبة ويريد ردها بخيار العيب فهل اذا ردها بالعيب تبطل
 الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن * (الجواب) * نعم وفي المتفق رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبضه
 ثم أحال المشتري البائع بالثمن على غيره من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقصة فان
 القاضي يبطل الحوالة الخ بعمرو * (سئل) * في المديون اذا أحال رب الدين دينه على مديون له برضاه
 وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان ويطلب أيهما شاء * (الجواب) * نعم قال في الخاتمة رجل له على
 رجل مال فقال الطالب أحلني بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ
 المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على الخيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم
 براءة الخيل كفالة * (سئل) * في ناظر وقف أحال زيد الدين له عليه على مستأجر بعض أقالم الوقف
 ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل للناظر المجدد قبض مال الوقف
 وبطلت الحوالة * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم أنفا أقول هذا اذا كانت الحوالة مقدمة
 كما علمت تحقيقه * (سئل) * فيما اذا كان المستحق في وقف أهلي دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف
 هي قد استحقاقه من الوقف فأحال دائنه على الناظر الزور بها وقبل كل منهم الحوالة فهل تكون
 الحوالة الزبورية صحيحة * (الجواب) * نعم والمسألة في البحر والنهر والعلائي أقول وأصل المسألة
 بحث لصاحب البحر وقيد هاجما اذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه المؤلف وهو ظاهر * (سئل) *
 فيما اذا أحال زيد المستحق في وقف أهلي عمرا على ناظر الوقف ليدفع دينه له من استحقاقه في مدة
 مستقبله ثم مات الخيل والمحال عليه قبل الاستيفاء وآت حصه الخيل الى غيره فهل تكون الحوالة الزبورية
 غير صحيحة * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم أنفا * (سئل) * فيما اذا احتال زيد على عمرو بمبلغ معلوم
 من الدراهم ثم تولى المال الى يرجع به على الاصيل وما التوى * (الجواب) * نعم يرجع المحتال بالمال
 على الخيل اذا توى بحقه وهو يموت المحتال عليه منسأا وانكاره الحوالة وحاقه ولا بدنة له عليه والدوى
 على وزن المحصى هو الهلاك والمسألة في المتون والخيرة * (سئل) * فيما اذا كان لثنين بذمة زيد مبلغ
 معلوم من الدراهم فأحال وصيه له على عمرو الأملأ من المديون وفي الحوالة المرقومة خسرهما حوالة
 شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة الزبورية صحيحة * (الجواب) * نعم والمسألة هذه
 في الخاتمة احتال الوصي أو الأب بحال الصغيران كان الثاني أملا من الأول جازوان مكان مثله
 لم يجوز الخ أديب الاوصياء ومثله في شرح التنوير من الحوالة * (سئل) * فيما اذا مات المحتال عليه
 مقلما بغير دين ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على الخيل فهل له ذلك

مطلب
 تبطل الحوالة اذا رد المبيع
 بالعيب القديم

مطلب
 أحاله وضمن له مال الحوالة

اصح
 مطلب

أحال الناظر دائنه على
 المستأجر ثم مات قبل
 الاستيفاء بطلت

مطلب
 تعض حاله المستحق دائنه
 على الناظر اذا كان مال
 الوقف تحت يده

مطلب
 اذا توى المال يرجع المحتال
 به على الخيل

مطلب
 تعض حوالة الوصي على
 الالهلاء

مطلب
 اذا مات المحتال عليه مداسا
 فالحوالة الرجوع

مطالبة
لا تصح الحوالة بلا رضى
المحال عليه

مطالبة
يشترط حضور المحتال في المجلس
دون حضور الباقين بلا
رضاهما فقط

مطالبة
الحوالة قد تكون بدون
دين على المحال عليه

مطالبة
إذا أبرأ المحتال المحيل
أدويه لا يصح

مطالبة
إذا غاب المحال عليه ليس
للمحال الرجوع على المحيل

مطالبة
أحال على المستأجر بالاجرة
ثم ظهر أنها مرهونة بطلت
الحوالة

مطالبة
لو توكل المحيل ببعض دين
الحوالة لم يصح

مطالبة
إذا أحال على المدينون أسنانا
برئ كفى للمدينون

(الجواب) * نعم كفى غالب المعثرات من كتب المذهب (سئل) * فيما إذا أحال زيد عمر ابنيه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب) * نعم (سئل) * فيما إذا كان لزيد دين شرعى بذمة عمرو ولا عمرو دين شرعى بذمة بكر فتوافق بكر مع زيد على أن يدفع بكر له الذى له على عمرو من دين عمرو عليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضيا على ذلك فى غيبة عمرو ثم علم عمرو بذلك فأجازه ورضى به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعى ويريد زيد مطالبة بكر بدينه المزبور فهل له ذلك (الجواب) * نعم قال فى الدرر بشرط حضور الشافى معنى لا تصح الحوالة فى غيبة المحتال له إلا أن يقبل أى الحوالة فضولى أنه أى لأجل الغائب كذا فى الخاتمة لا حضور السابقين أما عدم اشتراط الاول وهو المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على فلان بن فلان ألف درهم فأحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا فى الخاتمة اهـ وفعله فى الخلاصة والبرازية وفى السكزوت تصح فى الدين لافى العين برضى المحتال والمحال عليه اهـ قال فى البحر وأراد من الرضى القبول فى مجلس الايجاب لما قدمناه من قبله ما فى مجلس الايجاب بشرط الانعقاد وهو صرح به فى البدائع اهـ ونقله الملا فى شرح التنوير ثم قال امكن فى الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضى السابقين لا حضورهما وأقره المصنف اهـ أى صاحب التنوير فى المنع (سئل) * فيما إذا كان لزيد دين بذمة عمرو فأحاله عمرو به على بكر ولم يكن له عمرو على بكر المزبور دين شرعى حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) * نعم لأن الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا فى المنع وغيره (سئل) * فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه فملا بغير عين ولا دين ولا كفيل فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) * المصنف من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قول أبى يوسف وهو الصحيح كفى جامع الرموز وفتح القدير والغنى على هذا كفى صور المسائل عن الظهيرية قال الامام فخر الدين قاضى خان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل أو وجهه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا تولى المال بأن يموت المحال عليه فملا يرجع المحتال على المحيل فى هذه المسألة المسؤل عنها يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) * فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شئ من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجرّد غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) * نعم (سئل) * فيما إذا أجر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحال بها بكر عليه ثم ظهر أن الأرض مرهونة من قبل زيد عند زوجه بدين استدانته منها قبل الاجارة ولم تجز زوجه الاجارة ولم يدفع لها دينها ولم يتفع عمرو بالمأجور أصلا ولم يتم كمن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) * نعم (سئل) * فيما إذا ادعى رجل على آخر بمبلغ من الدراهم ثم أتمته فأقر المدعى عليه بها وذكّر أن المدعى أحال عليه بالمبلغ رجلا بمصر حوالة مقبولة من الكل فصدقه المدعى وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحال وأن المحتال وكله فى الدعوى عليه بذلك فكيف المحكم (الجواب) * حيث اعترف المدعى بالاحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال فى التنوير ولو توكل المحيل بقبض دين الحوالة لا يصح اهـ ومثله فى الذخيرة البرهانية (فروع) * إذا أحال الطالب انسانا على مدينه وبالدن كفيل برئ المدينون من دين المحيل وبرئ كفيله وبطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكم ابراهمة موقوفة وكذا إذا أحال المرتهن بدينه على الراهن بطل حقه فى حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال كذا فى فتاوى قارى

المداية اذا قل زيد عمرو ان بكرنا عليك يا فلان فاعطيني او ان قال بكرنا احيائي فارجع به على
فأعطاه عمرو ثم ان بكرنا مات أو غاب هل له عمرو الرجوع على زيد أم لا أجاب قارئ المداية ان اعترف
المحال عليه بالدين الذي أخيل به عليه ودفع الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال مالم
يعرف المحتال فان صدق المحيل المحتال ثم الامر وان أنكر المحوالة وأخذ دينه من المدينون رجع المدينون
على المحتال بما قبض منه وكذا ان مات أو غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشئ أم أقول وحاصل
الجواب ان المحتال عليه ان أقرب الدين الذي عليه للمحيل ودفعه للمحتال على وجه المحوالة فلا رجوع له به
على المحتال ان صدقه المحيل في المحوالة وكذا اذا جهل المحتال وأما اذا كذبه وأخذ دينه من المدينون
رجع المدينون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)

(سئل) فيما اذا دعى زيد على عمرو بأن له بذمة بكر الغائب بما غادره من الدراهم كذا وان عمرا
المزبور كقيل عن بكر كفا له مطلق بكل ماله عليه فأقر عمرو بالكفاالة المزبورة وأجازها زيد
المذكور وأنكر عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بينة شرعية في وجه عمرو
شهدت بأن المبلغ المزبور بذمة بكر الغائب فحكم المحاكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لزيد على عمرو
الكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب (الجواب) *
حيث كانت الكفاالة مطلقا كما ذكرنا وأجازها المدعي شفاهاً يكون الحكم المذكور قضاء على
عمرو والمحاضر وبكر الغائب لان المحاضر صار خاضعاً للغائب وهذا محيلة صرح بها في البعور والمنع
والبرازية والعمادية وغيرها (سئل) هل يصح حكم المحاكم لايه وابنه أم لا (الجواب) *
هذا المسألة أجمع علماء الأئمة الأربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحمد بن محمد
القدروري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم
المحاكم لايه وولده وزوجته باطل أه وهي دقار في متون المذهب من باب التمسك وقال العلامة
الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم المحاكم
لمن لا يشهد له على المختار اه قال شارحه التتائي كآبنه وأبيه وزوجته ونحوهم اه وقال العلامة ابن
حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء
في الحقيقة تحت قول المتهاج ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر
لانهم أبعاضه فكانوا كنفسه اه وقال العلامة الشيخ موسى الجبالي في كتاب الاقناع في مذهب
الامام الجليل المحدث الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح ان يحكم لنفسه
ولان لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات موانع الشهادة ستة أحدها قرابة الولادة فلا
تقبل من محمودي النسب بعضهم ليه من والدان وبنوهم من جهة الام وولدان سفل من ولد البنين
والبنات (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتضررت
من ذلك لعدم المنفق وغير ذلك فرفعت أمرها لقاض حنبلي فقضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوتها عليه
بالبينة الشرعية موافقا لمذهبه ميتوفيا شرطا فهل ينفذ قضاؤه (الجواب) * ينفذ في أظهر
الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفنى المؤلف كذلك بنفذ قضاء الحنبلي على الغائب فيما دعت اليه
ضرورة من دعوى دين لزيد بذمة الغائب وبأن أخذ من مال الغائب الذي تحت يد شريكه من جنس
الدين (سئل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير

مطلب
فيم اذا قل ان فلانا احيائي
عليك يا فلان أنكر
فلان فارجع على فأعطاه
الح

مطلب
حيلة اثبات الدين على
الغائب

مطلب
لا يصح حكم المحاكم لايه
وابنه في المذهب الأربعة

مطلب
طلقةها وغاب عنها فانبت
طلقةها حاكم حنبلي ينفذ

٤ قوله وبلاحظ المخرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين مثلاً لوطاً امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه
أو يعرف ولكن يجزعن احضاره أو عن أن تسافر إليه * (٢٧٦) * هي أو وكيلها بعده أو مانع آخر بان كان لا يرني

أحد بالوكالة وكذا
المريون لو غاب عن البلد
وله نقد في البلد ونحو ذلك
ففي مثل هذه المواضع
لو برهن على الغائب بحيث
اطمأن قلب القاضي وغاب
ظنه أنه حتى لا تزير ولا حيلة
فيه فينبغي أن يحكم على الغائب
وله وصح ذلك لأن يفتي
بجواز دفع المخرج والضرورات
وعدم اللعوق عن الضياع مع
أنه يجتهد فيه الخ اه منه

مطلب

ينفذ قضاء الحبلى على
الغائب في أظهر الروايتين عندنا

مطلب

لا يقضى على غائب ولا له
تحريرهم في مسألة القضاء
على الغائب

مطلب

ادعى على ثلاثة أنهم مع
آخرين غصبوه كذا تسع
على الحاضرين فقط

مطلب

القضاء بقرعة على المقتضى
عليه الا في خمسة

مطالب لا ينتصب أحد خصما
عن أحد الا في مسألتين

مطالب لو كان ثبوت الحكم
على الغائب شرطاً للادعى به

على الحاضر ينظر الخ

مطلب اذا حكم بخلاف الشرع
لا ينفذ

مطالب قاض في الجنة وقاضيان
في النار

مسموعة ولا يقضى عليه * (الجواب) * نعم أقول قال في مستن التنوير وشرحه للعلائي لا يقضى على
غائب ولا له أي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بحراً لا بحضور نائبه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بلا
نائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره من لا يخسر وفي باب خيار اللف وقيل لا ينفذ وجه غير
واحد وفي المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ويرجع في الفتح توفقه على أمضاء قاض آخر الخ
وكتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في الفتح ليس قولاً ثالثاً بل هو القول الثاني كما في البحر وأن
قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي قوله لا يقضى على غائب
لأنه في القاضى المحنى كما حذر في البحر قوله اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على التفاضل أم من
كون القاضى شافعيًا يراه أو حنفيًا لا يراه أو خاص بمن يراه والظاهر أنه في حق من يراه لا اجتماع
أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الأشهد في شرح أدب القاضى الخ لما أطال به وهو
موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسي
في شرح نظم الكنز بتصریح صاحب القنية بأنه في حق المحنى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال
محمد لا ينفذ والفتوى على الأول لأنه اذا رفع لاخر لا ينفذه اه ونحوه في حاشية الخیر الرملى وقال صاحب
جامع الفهم ولين ما حاصله أقول قد اضطررت آراءهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندى أن يحتسب
وبلاحظ المخرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازاً او فساداً لانه للعقوق مع أنه يجتهد فيه ذهب الى
جوازه الاثمة الثلاثة وفيه عندنا روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه يراعى جانب الغائب
ولا يفرط في حقه اه ملخصاً وارتضاه في نور العين فينبغي التعويل عليه وقال العلامة الخیر الرملى
في حاشية البحر لكن ذالو حظ المخرج والضرورة يجب اعتبار عدم إمكان مراجعة الغائب واحضاره
حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق * (مسئله) * فيما اذا ادعى زيد النسا طر على
ثلاثة أنغاراًهم بم بقة أهلى قرية كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته التجارية فتحت نظارته
بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يتعدى الى
غير المحكوم عليهم * (الجواب) * الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى الى
غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا
في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الأصلية والذهب
وولاء الاعتناق والذكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة
كما في الخاتبة وقال أيضاً لا ينتص أحد خصماً عن أحد قصد ابغى وكالة ونيابة وولاء الا في مسألتين أحد
الورثة ينتص خصماً عن البهية اثمانية أحد الموقوف عليهم ينتص خصماً عن الباقي كذا حرره ابن
وهبان عن القنية وقال في نور العين في الذصل الخامس ادعت أملى طلاق نفسها بنكاح غيرها
وبرهنت أنه تزوج فلانة ففي قول هذه الدينة رواية ان الصحيح أنها لا تقبل اذ نكاح فلانة شرط طلاقها
فلا تنتص خصماً في إثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً
للادعى به على الحاضر ينظر لولم يضر ربه الغائب كدخول الدار وغيره بصير الحاضر خصماً عنه لا لودائره
بين نفع وضراره * (مسئله) * فيما اذا ترفع زيد مع عمرو عند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتاً
بيد زيد فعلم القاضى بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق لعمرو بخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة
فهل يكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا * (الجواب) * اذا حكم الحاكم بخلاف الشرع
الشریف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار

أي قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض
قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال المجوى في حاشية الاشباه قال في العناية
القضاء بالحق من أقوى الغرائض وأشرف العبادات بعد الإيمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل
(سئل) فيما اذا قضى القاضي بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك
من قبل ولي الأمر هل لا ينفذ المحكم المذكور *(الجواب)* القضاء مأثور بالحق بعد التعديل
والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الإسلام مفتي الممالك
المهتية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى *(سئل)* فيما اذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام
مقتضى الشرع لشر يف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تسمع مرة أخرى *(الجواب)*
للدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد أقول هذا حيث لا فائدة في إعادتها ولو كان
فيها فائدة كما لو جاء المدعى برفع صحيح فانها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى
(سئل) فيما اذا خلع السلطان وولي السلطنة غيره وللخلع قضاة كان ولا هم ولم يعزلهم المنصوب
ولم يقرهم فهل تكون قضاة الخلع على حالهم أحكامهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينزلون بخلافه حتى
يعزلهم المنصوب أعز الله أنصاره والمحالة هذه *(الجواب)* نعم كما صرح بذلك لامام السرخسي
في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسي في أنفع الوائل في مسألة الولاية المتعلقة
بالشرط المتعارف تتلأعن المحيط والبدائع وهذا يدعي الناطقي وبجسارة المحيط من باب موت الخليفة
والقاضي مانعه ولومات الخليفة أو خلع وولي غيره بأن اجتمع الناس على خلعهم والاستبدال به وله قضاة
وولاية لا ينزلون بموته أو خلعهم لأنهم يحملون للمسلمين نصبوا مصالحهم فكان نائباعنهم في تقليدهم ولا
والمسلمون على حالهم فبقي نوابهم على حالهم وكذلك لومات والى المدينة وله عمال لا ينزلون لأنهم نصبوا
لمصالح أهل المدينة فكان نائباعنهم اه وفي البدائع كل ما يفرج الوكيل عن الوكيل كالتصريح بالقاضي
عن القضاء الا في شيء واحد وهو ان الموكل اذا مات عزل الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنعزل قضاته
وولايته ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة
لأنائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كما لا ينزل القاضي ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه
نائب الامام فلا ينزل بعزله كالموكل لا يملك عزل الوكيل الثاني اه وقال في خزائن المفتين وهو المختار
عند كثير من المشايخ وفي الاشباه واذا عزل القاضي بعزل نائبه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينزل
بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعام اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له
اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل صريح لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشباه
قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلاد الا أن يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال
المجوى في حاشيته وقد استقي من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى
من قبل السلطان غير جائز *(سئل)* فيما اذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد
بكرار سولا ليحضر عمرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو متدافعا هل تكون أجرة بكر على زيد أولا
(الجواب) نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المدعي المذكور وهو الاصح كذا نقله في البحر
عن البرازية وأما اذا كان ممتردا في الخبائية على المقر وهو الصحيح والمحالة هذه والله أعلم والمسألة
في العلائق والخبائية والبرازية من القضاء *(سئل)* فيما لو قضى شافعي ببيعة المذبح المطلق
وحكم بذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه عالما بالخلاف بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ
أم لا *(الجواب)* نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من القضاة امضاؤه والمحالة هذه

مطلب
القضاء مأثور بالحق بعد
التعديل والتزكية

مطلب
متى فصلت الدعوى بالوجه
الشرعي لا تنقض ولا تعاد

مطلب
اذا عزل السلطان أو مات
لا تنعزل قضاته

مطلب
الخليفة نائب عن المسلمين
في تقليد القضاء والولاية

مطلب
كل ما ينزل به الوكيل
ينعزل به القاضي الا في شيء
واحد الخ

مطلب
اذا استخلف القاضي نائبا
باذن الامام لا ينزل نائبه
بعزله أو موته أو موت الامام

مطلب
قضاء الباشا مع وجود
القاضي المولى من قبل
السلطان غير جائز

مطلب
أجرة المقر على المقر

مطلب
ينفذ حكم الشافعي
بيدع المذبح المطلق

لوقضى الى غيره ليقضى على
وفق مذهبه نفذ اجماعا

مطلب

دعوى الابرار بعد الانكار
مقبولة

مطلب

حكم الخبلي يبيع مشد
المسكة في اراضي الوقف

بالمثل

مطلب

اذا قال لا اعرفك لا تسمع
منه دعوى الابرار

مطلب

عليه ديون لجماعة فلم اخذ
فامد كسبه لاجلهم

مطلب

يوزع الفاضل عن نفقته
من استحقاقه على ارباب

ديونه

مطلب

له ثمار وعليه ديون يعرف
الفاضل عن نفقته منه الى

ديونه

مطلب

للقاضي يبيع عقار المديون اذا
تكرر وتعت

مطلب

ولاية بيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة

مطلب

الدين في التركة المستغرقة
اغنا قبل على الوارث ولكن

لا يخلف

مطلب

للقاضي ولا يدا عمل الغائب

ولا يباع المديون خلافا للشافعي فلو قضى ببيعة نفذ وهل يبطل التدبير قبل نعم نعم لو قضى بطلان ببيعة
صار كالحركة على من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقضى على وفق مذهبه نفذ اجماعا بزيادة
(سئل) في رجل ادعى على جماعة ما لا فأنكره فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرار العام منه
بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم (الجواب) نعم يقبل لا مكان التوفيق كما مر
بذلك في التنوير في شتى القضاء (سئل) فيما اذا كان لرجلين دار معلومة وحصص معلومات
فأعطيت في اراضي وقف معلومة وعدة من بقرو مشد مسكة في اراضي وقف معلومة فباعا ذلك جميعه
صفقة واحدة من زيد بن معلوم وابين ثمن كل من المبيعات وصدر ذلك لدى حاكم خبلي حكم ببيعة
البيع المذكور وكتب بذلك صك ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود
والعدوم وهو مشد المسكة وابين للعدوم ثمن وأن اراضي الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تسمى مسكة
في مذهب الامام احمد بن حنبل حسما فتي بذلك كاه مفت خبلي معتمدا في ذلك على صحيح نقول مذهبه
وحكم حاكم خبلي بطلان البيع المذكور بعدم العمل بالصك المزبور مستوفيا شرائطه بعد الدعوى
الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها (الجواب) نعم (سئل) في
فيما اذا ادعى زيد ما لا على عمرو وقال مالك على شيء قط ولا اعرفك ثم برهن عمرو على الابرار فهل لا تقبل
لتعذر التوفيق (الجواب) حيث زاد كلمة ولا اعرفك لا يقبل لتعذر التوفيق والمسألة في شتى القضاء
من التنوير (سئل) في فقير ذي عيال وحرقة يكسب منها وينفق على عياله من كسبه وبفضل
منه شيء وعليه دين لجماعة يكافونه بلا وجه شرعي الى دفع جميع كسبه من دينه فهل ليس لهم ذلك
بل يأخذون فاضل كسبه (الجواب) نعم والمسألة في الخبرية من القضاء سئل المرحوم العلامة
شيخ الاسلام عماد الدين أفندي العمادى عني عنه فيما اذا كان على رجل ديون ثابتة لجماعة ولا يملك شيئا
وله قدر استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين ارباب الديون
المزبورة بحسب ديونهم الجواب نعم وكتب عليه الجواب كتابه عماد الدين (سئل) فيما اذا كان
زيد المديون نياما مشتمل على قري ومزارع لها غلات نفقته ونفقة عياله وبفضل منها شيء ويمتنع
من أدائه منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور لدينه (الجواب) نعم
(سئل) في مديون امتنع من أداء الدين حتى حبس في حبس القاضى والمحال أن له عقارا وغيره
يمكنه الوفاء من ثمنه اذا باعه الا انه عجزه تعت في بيع ذلك فهل يبيع القاضى عليه حيث كان الحال
ما ذكر (الجواب) نعم (سئل) في رجل مات عن تركة مستغرقة بديون عليه باعها الورثة
بدون اذن من القاضي فهل لا ينفذ بيعهم ولا غرامه نقضه (الجواب) ولاية بيع التركة المستغرقة
بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم اذا الدين غيرهم والله أعلم وفي فتاوى الانقروى عن القنية تركة
مستغرقة بالدين وجاء غريم يدعى دينه على الميت فأغنا قبل بدينه على الوارث لا على غريم آخر ولكن
لا يخلف الوارث لأن فائدة التسكول الذي هو اقرار الوارث لوارث الدين والتركة مستغرقة لا يبيع
اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم آخر وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن منع هذا لا يخلف لامر موهوم
(سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبة وخلف تركة
فيعمل القاضي نصيب الغائب من التركة تحت يد الاخت المزبورة تحفظه في حوزة له الى رجوع الاخ وهي
أمانة فقام ابن العم يريد دفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
وللقاضي ولاية ايداع مال الغائب والمفقود عمدا دية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين وفيه
أيضا وهذا نصير منه على أن للقاضي أن ينصب قيسا لحفظ ما من الغائب وفي الفصولين برز فاش

للقاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصدا ووارثه غائبا مرة
السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضي الأيداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه للحفظ فقط ومنه
استغيد جواب المحادثة المسؤل عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصول وفي البحر نقلا عن
بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لمحافظة حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف القول
في نصب الوصي عن الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثاني على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته منقطعة
وعلى ما لم تدع اليه ضرورة وسبأ في ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اه كلام خير الدين وللقاضي أن يبعث
مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان والده سرفا مذكرا
ويضعه على يد عدل الي أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من يقضي في المتهدرات أقول وذكر في البحر
أن للقاضي قبض دين غائب من محبوسه وله أن يضعه عند عدل وله قبض مذكور من غاصبه وأن له
ولاية إقراض ماله وله ولاية بيع منقوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله
إلغاء ديون الغائب بماله بالمخصص وبيع ماله لإفادته اذا كان دينه ثابتا عنده وجمع مسائل كثيرة
فيما يملكه القاضي لم يجمعها غيره جزاء الله تعالى خير أقراجه عند قول السكندر وكراهة التقليد لما خاف
الحيف وإن أنه لا * (سئل) * في رجل توفي عن تركة ولا وارث له ولزيد بدمته مبلغ دين معلوم فنصب
القاضي وكيل بيت المال وصيا في الخصوص المذكور وأثبت زيدا بماله بالبيتة المزكاة وحلف على بقاء
المبلغ بدمته المتوفى فحكم القاضي له بالمبلغ بعد جرد الوكيل المذكور ذلك وكتب بدخلة شرعية
فهل يعمل بمقتضى ما بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم أقول قال في البحر لو لم يكن لليتيم وارث
فجاء مدع للدين على الميت نصب القاضي وكيل للدعوى كافي أدب القضاء للخصاف وظاهره
أن وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتب عليه عن الخبير الرمي أنه يجب تقديمه بما
اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكله بأن يدعى ويدعى عليه أيضا تسمع وهذه المسألة كثيرة
الوقوع ويترفع من ذلك أن المزارع لا يسلخ خصما من يدعى الملك في الأرض وكذلك المقاطع المسمى
باعتهم تياريا اه * (سئل) * فيما اذا كان بيد زيدا عقار موروث له ولعمرو والغائب عن مزارعها
فلان فادعى ناظر وقف على زيد بجريان العتار في الوقف وأثبت دعواه بالبيتة الشرعية ثم وثا شرعا
لدى حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى على عمرو * (الجواب) *
بعض الورثة نعم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكوّن خصما
عن الميت والتفت على بعضهم قضاء على كلهم كافي العمادية أقول وفي البحر انما ينصب خصما
عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث
عن الميت اه وقام بيان ذلك مبسوط فيه فراجعه عند قول السكندر ولو ادعى دارا لنفسه ولاخ
له غائب الخ * (سئل) * فيما اذا ورد أمر شريف بسلطان بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو
فسمعها القاضي ولم يفتق لمضنون الأمر الشريف ومنع عمرو من معارضة زيد بعد علمه بالأمر المذكور
وكتب له حجة بالمنع فهل لا يعمل بها لكونه منوعا من سماعها * (الجواب) * نعم لان القضاء
محور بخصمه وتبديده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا ولى
القضاء رجلا واستثنى خصومة أو رجلا معين صاحب الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له
لا تسمع حوادث فلان حتى أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرزنية
قال السلطان رجلا لقضاء بشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يرفع الشرط ولا ينفذ قضاء لآخر
على هذا الرجل * (سئل) * فيما اذا كان في ابادة قاضيان فوقعت الخصومة بين المتداعين

مطلب
للقاضي نصب الوصي اذا كان
الوارث غائبا
مطلب
للقاضي أن يبعث مال
الغائب اليه اذا خاف الهلاك
مطلب
للقاضي أن يأخذ مال اليتيم
من والده المسرف المذكر
قوله وله أن يأخذ مال
اليتيم كذا في الشيخ ولعل
الأولى أن يقول مال اليتيم
كما في المطالب لان اليتيم
من الأدميين من لا أب له
كما هو معلوم اه معصية
مطلب
ما يفعله القاضي في حق
الغائب
مطلب
ما لا وارث له وعليه دين
نصب له القاضي وصيا
مطلب
القضاء على بعض الورثة
قضاء على كلهم
مطلب
القضاء بتقدير الزمان والمكان
وبعض الخصومات
مطلب
هل العبرة بقاضي المدعى
أو المدعى عليه

فالمذعي يريد أن يخضعه الى قاض منه - ما والمذعي عليه يريد الاخر فلن يكون الخيار * (الجواب) *

الخيار للمذعي عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية وبمثلها أفنى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ
 المحنوقي والعلامة الرملي - كما في فتاويه وقال في البحر وهو باطلاقة شامل لما اذا أراد المذعي قاضي محله
 المذعي عليه وأراد المذعي عليه قاضي محله المذعي ولما اذا تعدد القضاة في المذاهب الاربعة وكثروا
 كما في القاهرة فأراد المذعي شافعياء فلا والمذعي عليه مالكياء فلا ولا يكتفي في محلهما فان الخيار للمذعي
 عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا اه اقول وهذه المسألة مذكورة في البحر والدر المختار
 أول كتاب الدعوى وكتبت فيما علقته عليه ما أن التحرير في هذه المسألة ما حققه العلامة المقدسي
 وحاصل ما أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بأن العبرة للمذعي عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان
 كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالتحكم على أهل محله فقط بدليل قول الهادي في الفصول
 وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل الدار فأراد العسكرى أن يخضعه الى قاضي
 العسكر فهو على هذا أي هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندى فقوله ولا ولاية الخ
 دليل واضح على ما قلنا أما اذا كان كل منهما ما ذكرنا بالتحكم على أي من مصرى وشامى
 وحلبى وعسكرى وغيرهم كما في قضاة زماننا فبغنى التعويل على قول أبي يوسف لما وقته تترى ف
 المذعي والمذعي عليه أي فان المذعي هو الذى له الخصومة في طلبه عند أي قاض أراد وما ذكره بعض
 المتأخرين لا وجه له اه واراد ببعض المتأخرين صاحب البحر وقد تم كلامه وما ذكرناه عن العلامة
 المقدسي هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية ومثله قوله في المنح
 ان كل عبارات أصحاب الفتاوى يفيدان فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما
 اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو لقضاء على مصر واحد
 على السواء فيعتبر المذعي في دعواه وله الدعوى عند أي قاض أراد الخ فقوله كل قاض في محله أي
 ما موريا بالتحكم على أهل محله فقط فاغتنم هذا المقام فانه قد كان بعيدا على كثير من الافهام وسئل
 العلامة قارئ الهداية عن شخص ادعى بحق في تركه ميت له اولاد بالغون وأطفال وأقام بيته فهل
 ينبغي بالتحكم على الجميع فأجاب اذا اقام بيته على أحد الورثة البالغين ثبت الدين في حق البكار والصغار
 وسئل أيضا عن رجل توفي وعليه ديون ورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته
 أم لا فأجاب الميت اذا كانت تركته في بلدة موته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون
 غيبة منقطعة أو صار القاضى ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدفعه الى اربابه بدراستهم
 وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسع بيوتهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصى
 ويثبت الدين عليه ودية قضى دينه بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يرثوا الميت ولم يحتالوا
 بديونهم على أحد ولم يعترضوا منه على شيء ثم يقرضهم من التركة وسئل أيضا اذا ادعى شخص على آخر
 بحق فأنكره فأقام عليه بيضة شهدت له فثبت المذعي عليه قبل القضاء فطلب المذعي من المحاكم
 المحكم عليه لينذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجب الى ذلك وان طلب أن يكتب له كتابا الى قاضى
 البلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضي بشرطه المذكورة في كتاب القاضى
 الى القاضى وسئل أيضا اذا تحاكم مسلم وذمى بين يدي قاض هل نسوى بينهما فيما وجلسا فأجاب نعم
 وسئل أيضا عن الحاكم اذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فأجاب الصحيح أن قول القاضى ثبت عندى
 حكم منه وسئل أيضا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف غريمه أن لا يشلوه الا من الشرع فأبى الغريم
 الحلف فأجاب ايس للقاضى أن يجبره على الحلف وانما ينهاه عن التعرض له من غير الشرع فاذا نهاه

تصريحهم فيما لو كان
 في البلدة قاضيان واختلف
 الحكمان

مطلب
 المحكم على أحد الورثة
 البالغين حكم على الجميع

مطلب
 اذا كان الورثة غائبين
 أو صاروا ينصب القاضى
 وصيا ويثبت الدين الخ

مطلب
 في اذا غاب المذعي عليه بعد
 الشهادة قبل المحكم

مطلب
 نسوى القاضى بين الخصمين
 لومسا أو ذميا

مطلب
 الصحيح أن قول القاضى ثبت
 عندى حكم منه

ثم شكاه من غير لشرع اذ به وغتره جميع ما غرم بسبب الشكاية وسئل ايضا هل يشترط في صحة حكم
لحاكم بوقف أو بيع أو اجازة تبوت ملك الوانف أو البائع أو المور أو حيازته أم لا فأجاب انه يحكم
بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لما باعه اما ملك أو نيابة وكذا
في الوقف وان لم يثبت ثبوت من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجازة والبيع وسئل ايضا
اذا أخبر حاكم حاكم قضية هل يكفي اخباره وسوغ للحاكم لعل بها أم لا فأجاب لا يكفي اخباره بل لابد
معه من شاهد آخر وسئل ايضا عن حنفى تحمل شهادة في شئ لا تصح على مذهبه كالسلم المحال مثلا وكتب
بها عطورا وكان قاضيا معها كما اليه فهل يسوغ له المحكم ابطال تلك القضية أم لا فأجاب اذا علم ما لا يجوز
على مذهبه وكان قاضيا وطالب منه المحكم فيه له أن يقضه ان لم يره لاما مع من ذلك وسئل ايضا اذا ادعى
شخص على شخص عند حاكم بدعوى رأى حضره من يثبت شهادته ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند
مذهب هذا القاضي فقال المدعى انارفعت طلبي عن خصمي في هذا الوقت يقصد بذلك الذهاب
الى قاض آخر هل يجيبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فأجاب نعم ما لم يطلب من القاضي
المحكم له فله أن يؤخر حقه يمكنه القاضي من ذلك لان المدعى اذا ترك تركه وسئل ايضا هل يشترط
القاضي الشرع الاعذار للخصم وان عذرا له فسوف من وقت الى وقت آخر ما المحكم فيه فأجاب اذا شهد
الشهود بحق وزكوا والمحكم لم يبدد دفاعا شرفيا بحكم القاضي وان طالب المشهود عليه أن يؤخر المحكم
ليجيء بالدافع معه لثلاثة أيام فان لم يجيء بالدافع قضى عليه * (فروع) * رجل حلف بطلاق امرأة
ان تزوجها فترجوها او كمل رجلا ليحكم بينهما في الطلاق المضاف فحكم ببطلان اليمين اختلاف المشايخ
فيه ذكر في الجوامع الصغرى أنه لا ينفذ حكم المحكم فيها وذكروا في صلح الاصل وغيره من الروايات أن حكم
المحكم فيما بين المتخاصمين في المجتهدات بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لاسد هما أن يرجع عن
حكمه وذكرنا المضاف أن حكم المحكم في المجتهدات جائز الا في المحسوس ودور القصاص وذكرنا في الاثمة
الحلول في أن حكم المحكم في المجتهدات نعم والكليات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا
قال الا ان هذا ما علم ولا يقتضي به كى لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى عن اصحابنا رجهم الله تعالى
ما هو اوسع من هذا وذلك انه روى عنهم أنه لو استغنى صاحب المحادثة عن هذا فقيم افاقه ببطلان اليمين
وسعه أن يمسكها فان تزوج انرى بعده او قد كان حلف بلفظ كل امرأة تزوجها فاستغنى فقيمها
مثل الاول ما فتاه بصحة اليمين ووقع الطلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى
لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى او حكم المحكم الا ان الفرق بين حكم القاضي
وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان كان موافقا لرأيه اضاء وان كان مخالفا
ابطله وليس لقاضى أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات وفي فتاوى العلامة الخافى اذا حكم القاضي
بذفع المال لوكيل امرأة ثم حضرت الموكلة وقالت نعما وكالاته في الخصومة لا في التمس فهو لا يكون
حكم الحنفى بذفع المال متعينا لاثبات الوكالة بالقبض اوجب قالوا انه لا يكفي بقول الموثق وذلك بعد
تقديم دعوى صحيحة لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى
أن يذكر فيها أنه وكيل بقبض على ما هو المصحح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون
وكيلا بالقبض فلا يسوغ الحكم بذفع المال اليه اه استأجر بالالى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراه
ومات رب الدابة في الذهاب حتى افسحت الاجارة للمستهأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وغلبه الكراه
الى مكة فاذا أتى مكة ورفع الامر الى القاضي فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر
جاز فعلى هذا الورق من رجل عينا بدين وغاب المديون غيبة منقطعة فرفع المدين الامر الى القاضي حتى

مطلب
انما يحكم بالصحة اذا ثبت
ملكه لما وقفه او باعه
واجره

مطلب
اذا أخبر حاكم حاكم قضية
لا يكفي اخباره بلا شاهد آخر

مطلب
اذا شهد القاضي بالاجور
عنده فله أن يقضه

مطلب
اذا قصد المدعى الذهاب الى
قاض آخر بعد الدعوى له
ذلك

مطلب
اذا طالب المشهود عليه تأخير
المحكم ليجيء بالدافع معه لثلاثة
أيام

مطلب
فيما اذا حكم الزوجان شافيا
فحكم ببطلان الطلاق
المضاف ونحوه

مطلب
فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة
حكم القاضي

مطلب
لا يكفي بقول الموثق
وذلك بعد تقديم دعوى
صحيحة

مطلب
استأجر الدابة الى مكة فأتى
صاحبها فلقاضي يبيعها

مطلب
إذا غاب الراهن غيبة
منقطعة ينبغي أنه يجوز
للقاضي بيع الرهن

مطلب
لنائب القاضي أن يكتب
لنائب قاض آخر نقل الشهادة

مطلب
تعلم الكتاب من المفتي
الحال فأصله فالانتم عليه
لا على المفتي

مطلب
تعمير التنفيذ

مطلب
إذا ارتشى القاضي أو فسق
هل ينزل أو يستحق العزل

مطلب
يحكم الله بيننا وبين قضاة
زماننا الخ

مطلب
فيما إذا حكم القاضي على
قولهما وترك قول الإمام

مطلب
الأصل أن العمل على قول
الإمام إلا إذا رجع خلافه

مطلب
القاضي لا يقضى بملكه مالم
يشهده مع شاهد آخر

مطلب
إذا ثبت الدين بأقراره لا يعمل
بحبسه

مطلب
مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

يبيع الرهن بدين المرتن ينبغي أن يجوز كما إذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل تقده الثمن غيبة
منقطعة جاز للقاضي أن يبيع المبيع ويوفي الثمن للبائع فصول العمدى من الفصل الخامس هل للنائب
القدس الشريف بالرمة أن يكتب لنائب القاضي بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجاب حيث
ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض للقضاة الاستدابة ثبت صحة الكتابة بذلك إذ شرط كتاب
القاضي من قاض مولى من قبل الإمام بملك إقامة الحجمة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب
مستندة لأذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كما أنه كتب قاضي القدس إلى قاضي دمشق
أذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما صرح جوابه في بحث الاستدابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي
إلى نائب القاضي المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين إذا تعلم كاتب المحضر من المفتي ما هو الحال
في المحضر من الدعوى وغيره وأصلح الحال فالانتم على الكتاب لا على المفتي بزيادة قبيل كتاب الشهادة
التنفيذ أحكام الحكم الصادر من المحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقاً عليه من خط
العلامة التحرير الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى اختلفت الروايات في القاضي إذا ارتشى أو فسق
ينزل أم يستحق العزل اختار البخاريون أنه لا ينزل وبعضهم قالوا ينزل قال شيخنا وأما من أجل الدين
البردى أنا متخير في هذه المسألة لا أقدر أن أقول تنفذ أحكامهم لما أرى من التخليط والجمل والمجراة
فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ أحكامهم لأن أهل زماننا كذلك فلو أنفت بالبطلان أذى ذلك
إلى أموال الأحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا أفسد وأعلمنا ديننا وشريعة نديننا صلى الله
عليه وسلم لم يبق منهم إلا الاسم والرسوم جواهر الفتاوى في قاض حكم في مسألة محتلف فيها على قول
موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد بخلاف المذهب أبي حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتي به أو صكان
هناك نص على أن المفتي به قول أبي حنيفة فهل ينفذ قضاؤه أم غيره نقضه الجواب الأصل أن العمل
على قول أبي حنيفة ولهاذا يرجح المشايخ دال على الأغلب على دليل من مخالفه من أصحابه ويحبون عما
استدل به مخالفه وهذا أمانة العمل بقوله وإن لم يصرحوا بالقوى عليه إذا ترجح كصرح التحصيص لأن
المرجوح طامع بمقابلته بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي والقاضي عن قوله إلا إذا صرح أحد من المشايخ
بأن الفتوى على قول غيره فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره
ورجحوا فيها دليل أبي حنيفة على دليله فان حكم فيها فحكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله أعلم
فتاوى الشافعى في فصول العمادى من فصل التناقض روى ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى
أن القاضي لا يقضى بملكه وإن استفاد العلم في حالة القضاة حتى يشهده مع شاهد واحد قال لعل
القاضي غلط فيما يؤول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر معنى
شاهدين اه

(باب الحبس)

(سئل) فيما إذا ثبت دين لزيد على عمرو بأقراره لدى القاضي وطلب زيد حبسه ولم يأمره القاضي
بالاداء فهل لا يعمل حبسه ويستوى في ذلك الأصل والكفيل (الجواب) نعم لا يعمل حبسه
إذا ثبت الدين بأقراره بل يأمره القاضي بالاداء فان أبي حبسه وهذا مختار الهداية والوقاية والجمع قال
في البصر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الأصل والكفيل كما يؤخذ من كلام الهداية وغيرهما
ففيها في الهداية فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع أو التزم
بعقد المهر والكفيلة اه قوله فان امتنع يعنى الغريم بعد ثبوت الحق عليه بأقراره وأمره بالدفع
كما يعلم من عبارتها فلي هذا إذا امتنع لا يحبس وقال لا يقرى عن الحياضة ومنية المفتي إذا أقر الكفيل

بالنفس عند القاضى فان القاضى لا يحبس حتى يسلم نفس المكفول به اه وفي هذه الصورة اذا امتنع
فحبسه القاضى وكان عليه دين لا تحرا أكثر من دين زيد هل له أن يخرج به الجواب مقتضى ما فى المحامى
له ذلك فانه قال قع بم عليه ديون مجاعة لواحد ثمانية ولا تحرة عشرة ولا تحرة عشرون فحبسه صاحب الثانية
فى المزم خمسة أيام فلكل واحد من الباقين أن يخرج به من المزم ليكتب بقدر نصيبه اه ~~فكن~~
فى البرازية ما يخالفه فانه قال له ماتلى رجل دين لا حده ما أقل وللأخر أكثر لصاحب الأقل حبسه
وليس لصاحب الا أكثر اطلاقه بلارضاه فان أراد أحدهم اطلاقه بعد ما رضى بحبسه ليس له ذلك اه
(سئل) فى رجل أزم بدين شرعى ومكث فى الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضى أنه لا مال له
وأنه فقير مفلس بعد ما سأل عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فأخبروه بذلك وخصه غائب ويريد
القاضى أن يأخذ منه كفيلا بالنفس ويحلى سبيله فهل للقاضى ذلك *(الجواب)* نعم وقد أتى
العلامة المحير الزملى بمثل هذه المسألة على ثلاث فتاوى أحدها فى رجل أزم بدين شرعى ومكث
فى الحبس مدة وظهر للقاضى أنه لا يملك شيئا هل للقاضى أن يقسط عليه ما أزم به بغير حضور خصمه
أم لا أجاب حيث ظهر للقاضى أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور خصمه قال فى الثانية واذا سأل
لقاضى عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضى يأخذ منه كفيلا
بنفسه ويخرجه من الحبس وفى أنفع الوسائل للقاضى أن لا يسأل أحدا أصلا وينفرد بالأفراج عنه
وقالوا هذا اذا لم تكن محال حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر
وقال المحبوس انه معسر لا بد من إقامة بيينة وأمامه التقيط اذا طلبه الخصم وكان معقلا
ويفضل عنه وعن نفقة عياله شئ يصرفه الى دينه فحاصلها أن الغريم يأخذ بفضل كسبه وسئل
فى المحبوس بدين مؤتمن مبيع اذا سأل عنه القاضى فأخبر اهل المعرفة به انه معسر هل للقاضى اطلاقه
واذا اطلقه هل يحتاج الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين يتيما ولا غائبا ولم يكن الدين مال وقف
اجاب نعم للقاضى اطلاقه بلا كفيل والمحالة هذه اذ ربما لا يتسمر له كفيل خصوصا مع الاخبار بأعساره
فيلزم عدم النظر الى الميسرة مع كونه ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة
الى ميسرة وسئل فيما اذا كان فقرا المديون وافلاسه ظاهرا وكان دينه بد لا عساهو مال هل للقاضى
ان يسأل عنه عاجلا وقبل البيينة على افلاسه ويحلى سبيله بحضور خصمه ام لا واذا اتم له ذلك فمن
يسئل عنه وهل يشترط فى هذا لفظ الشهادة ام لا وهل يترق المحال بين حال المنازعة وعنده اهل
بعد موسر ابعالا بذله منه ام لا اجاب نعم للقاضى ذلك قال فى أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس والاختلاف
فى مدته هذا اذا كان امره يعنى المديون مشكلا اما اذا كان فقره ظاهرا يسأل القاضى عنه عاجلا
وقبل البيينة على افلاسه ويحلى سبيله بحضور خصمه وانما يسأل عن عسرت من جيرانه وأصدقاؤه واهل
سوقه من ائمة دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ولا يشترط فى هذا لفظ الشهادة ثم قال
هذا اذا لم يكن فى حالة منازعة وأما اذا كانت منازعة بأن قال الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر
لا بد من إقامة البيينة فان شهد شاهدان أنه معسر يحلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار
باليسار امر حادث فمكون شهادة بأمر حادث لا بالنفي نبيه على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى
وامسألة شهيرة ولا يمد موسر ابعالا بذله منه وقد بينا ذلك فى كتاب الجفر فلا يعذب بنبأه التى لا بذله منها غنيا
وترك له دست وقيل دستان فكذلك منزله الذى لا بد منه وقس على ذلك اه كلام المحير الزملى
ان فتحرر لنا فى هذه المسألة أن الخصم اذا كان حاضرا اطلقه بحضوره ولا يحتاج الى كفيل واذا كان
الخصم غائبا اطلقه بكفيل بنفسه قال فى التتارخانية واذا قامت البيينة على افلاس المحبوس

مطلب
اذا حبس المديون هل
لصاحب دين آخر اطلاقه

مطلب
اذا أخبر القاضى بغير
المحبوس يأخذ منه كفيلا
بالنفس ويحلى سبيله
ولو خصه غائبا

مطلب
اذا ظهر للقاضى اعساره
بطالته بلا كفيل حيث
لم يكن الدين لغائب أو يقيم
أو وقف

مطلب
اذا قالوا لا نعرف له مالا كفى
ولا يشترط لفظ الشهادة
ان لم تكن حالة منازعة المخ

مطلب
لا يمد موسر ابعالا بذله منه
من نيباه منزله

مطالب بينة الافلاس
لا يشترط لسماعها حضور
رب الدين

مطالب طاعة بلا كفيل
الافى ثلاث
مطالب لا يحبس مرة اخرى
حتى يثبت غريمه غناه
مطالب اجار واحد بالمعسر
لا يكون ثوبا
مطالب لا يحبس المعسر
مطالب لم اخذ فاضل كسبه
مطالب لا يحبس المعسر على
مؤخر المعلقة
مطالب لا يحبس على نفقة
ولده الماضية
مطالب اذا تعنت المورس بامر
القاضي يبيع ماله فان
ابى باه عليه
مطالب قابض حبس المشتري
على الفن ولو المبيع في يده
كالمرتبة
مطالب اذا ائتمن المدينون امواله
فلقاضي ان يجبر على
مطالب لقاضي الحكم بعهده
في الرجل المعسر
مطالب اذا ظهر للقاضي
اعساره له اطلاقه من
الحبس
مطالب العبرة في مكان
الحبس لصاحب الحق
مطالب اذا ابى ان يتفق
على زوجة يحبس

لا يشترط لسماعها حضور رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة
والاحضرة وكيله والا يطلقه بكفيل اه وقال في الخجوان لم يظهر له اى الحبوس مال بعد سؤاله عنه
خلاه اى على القاضى المحبس يعنى اطلاقه من الحبس لان عسرته ثبتت عنده فاستحق في النظره الى
المعسرة للاية فمده به بعدة كون طالما وظهره كقالت شيخنا يبنى صاحب المعسرة يطلقه بلا كفيل
قال الافى مال الدين لما فى البرازية ولو كانت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من الحبس قول
الاستدقاق لا بكفيل للاسناد اه وقد ما أنه يطلقه بكفيل اذا سكن رب الدين غائبا ويبنى ان يكون
مال الوقف كمال الدين فلا يطلقه الا بكفيل فهى ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه الى انه
لا يحبس مرة اخرى لا قول ولا غيره حتى ثبت غريمه غناه لما فى البرازية اطلق القاضي المحبوس لا ولاسه
ثم ادعى عليه آخر ما لا ادعى انه موثر لا يحبس حتى يعلم غناه اه وفي انفع الوسائل ان الاجراح يحبس
المدة مع اخبار واحد بجبال المحبوس لا يكون من باب البتة حتى لا يتصور للقاضي ان يقول ثبت
عندى انه معسرة والله اعلم * (سئل) * في رجل معسرا لاهل املا وقد ثبت اعساره بالوجه
الشرعى ولزيد عليه مال يريد حبسه به بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال
الله تعالى وان كان ذو عسرة فظفرك الى مسرة * (سئل) * في مدين معسر ليس له مال وعليه
ديون لا رايها لا قدرة له على ادائها اجلة وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعى يأخذ
ارباب الديون ديونهم من فاضل كسبه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل طاق
زوجته المدخول بها وله ابنة مائة مؤخر صدق تريد حبسه به وهو فقير معسره هل لا يحبس به وهو يدعى
الفقر الا اذا اقامت بينة على بساره * (الجواب) * نعم * (سئل) * في فقير يعتمد عليه نفقة ماضية
لابتسه المخير في عهده أشهر فهل لا يحبس عليها * (الجواب) * لا يحبس أصل في دين فرعه
* (سئل) * فيما اذا امتنع المدين عن وفاة الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال ان له مالا
وعقار يمكنه الوفاء به الا انه ممتددة تعنت في بقائه في الحبس فهل يأمر القاضي ببيع ماله لو غاء دينه
فان ابى باع عليه ويوفى الدين أم لا * (الجواب) * نعم قال في المتن ويبيع القاضي ماله ان امتنع
ويقتسم بين غرمائه بالمحصص نيابة عنه اه وسئل قارئ المداينة عن البائع هل له حبس المشتري
على الفن وان كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الفن وان كان المبيع في يده كالمرتبة يحبس
الراهن وان كان الرهن في يده اه ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين وله مال ظاهر شرع يهب
ويوقف ويبيع حتى يعود فقيرا فما حكم نصره فاجاب اذا كان الامر كذا كره للقاضي ان يقضى في هذه
المسألة بقول المصاحبين ويبيع عليه امواله ويقضى بها دينه جبرا عليه كأن لم يرض عنه ان يجبر عليه
من هذه التصرفات فاذا قضى به نفذ والله اعلم وسئل هل يحكم الحاكم بعهده في الرجل المعسر ولا يحبس
فأجاب علم القاضي في هذا كالم شاهد وسئل اذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكيف المدينون
المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له وجود فهل له ان يطلقه فأجاب القاضي
اذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدة يراها القاضي بحيث يلب على ظنه أنه لو كان له مال
لا ظهره يسأل عن حاله ممن له خبرة فان أخبره بجزءه على سبيله سواء كان خفيه حاضرا ولا لكن
اذا كان خفيه غائبا يوفق منه بكفيل ان تيسر والا فلا وسئل اذا اراد حاكم حبس غريم في مدرسة
او مكان غير الدين هل له ذلك فأجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق لا القاضي اه * (سئل) *
في رجل ابى ان يتفق على زوجته وولديه الصغار من التفسيرين بدون وجه شرعى فهل يحبس
* (الجواب) * نعم يحبس اذا ابى ان يتفق عليها كما في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا حبست

المرأة زوجها بدين لمسلمه فقال الزوج لقاضي احبها معي فان لي موضع ما في الحبس والحال انها غير
 مخوف علم اسما كمنه مع امها وشقيقها في دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تحبس مع زوجها
 ويحبسها في بيت الزوج * (الجواب) * قال في الخلاصة والمرأة اذا حبست زوجها فقال الزوج
 للقاضي احبها معي فان لي موضع ما في الحبس لا تحبس ولا يمكن حبس في بيت الزوج وروى عن
 قاضي لامش ان كان يحبها في وقت قضاء مصلحته رأى في ذلك وهي صيانتها عن الفجور اه وفي مآل
 الفتاوى اذا خيف علم بالفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزائن الفتاوى استحسن بعض
 المتأخرين ان تحبس معه اذا كانت مخوفة ايها اه قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما اشار اليه
 العلائي لكن ما لا تحسنه المتأخرون وجه حسن * (مسئل) * في رجل زوجه ابنة الصغيرة من
 زيد بهرم معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تبخيله لايها بدون وجه شرعي فهل يحبس على المجهل
 * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ويحبس المديون في كل دين هو بدل مال او يتبرم بعقد درر
 ومجموع ومات في مثل الثمن ولو لم ينفقه كالاجرة والقرض ولولدمي والمهر المجهل والزمن بكفالة ولو بالدرك
 او قبيل الكفيل وان كثر ابرازية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المذهب عندنا خلافا لفتاوى قاضيخان
 لتقدم المتون والشروح على الفتاوى بخلاف حفظ اه وقال في المنع وقد اختلف الافة فيما التزمه بعقد
 ولم يكن بدل مال والعمل على ما في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالعقد دما في المتون
 كما في انفع الوسائل وكذا تقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اه واجاب في الخبر يدين وله للاب
 مطانية الزوج مهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويخير الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب
 بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقدم ملكه فيطالب به واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه او يظهر
 اعساره لقاضيه هذا اصح ما قيل فيه والله اعلم اه * (مسئل) * في الاب اذا ابى الانفاق على
 ولده الصغير هل يحبس ام لا * (الجواب) * لا يحبس الاب بدين ولده الا ان ابى من الانفاق
 عليه كذا في المتني وغيره * (مسئل) * هل يحبس الوالد في دين واه ام لا * (الجواب) *
 لا يحبس والد في دين لده كما صرح به في المتني وغيره من الكتب المعتمدة ونكر الوالد ليدخل جميع
 الاصول فلا يحبس اصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا الاقصاص عليه بقره
 ولا يقتل موزة ولا يحد بحد ذوق ولا يحد في المدة كافي البحر من الحبس وقال في محيط السرخسي
 من احر كتاب ادب القضاء لا يحبس احد الابوين والمجدين والمجذنين الا في النفقة لولدهما لقوله تعالى
 وصاحبهم ما في الدنيا من مرفق وليس الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة تعجب ابنة لاولد
 ولا يجوز ان يعاقب ابتداء عقوبات حق على الولد كالاقصاص اه اقول بقي ما اذا كان للابن على ابيه
 دين بكفالة اجني عنه باذنه فيحبس الابن الكفيل فهل لا كفيل حبس الاب اخذ من قولهم اذا
 حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر انه لا يحبس لما يلزم
 من حبسه حبس الاصيل وهو متنع وقد ألف رسالة في خصوص هذه المسألة وقيل الخبر الرمي ان
 بعض الموالى اقبى بذلك اخذ ما في القهستاني ثم رد عليه بقوله ولا يقتدر به لانه انما حبس بحق
 الكفيل ولذلك يرجع عليه بما ادعى فهو محبوس بدينه الذي ثبت عليه او سبب ثبت على قول من
 جعلها ضمن ما في الدين وعلى قول من جعلها ضمن ما في المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس اصل في دين
 فرعه لانه انما حبسه اجني فيما ثبت له عليه تأمل اه كلام الخوارزمي ولا يخفى انه مقتضى على ان نص
 ما في القهستاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيل عن احد
 الابوين ارا الجذنين فانه ان حبس لمحبسه به شر فضاء الخلاصة اه وانت خير بان ما في القهستاني

مطلب
 لا يحبس المرأة مع زوجها
 الا اذا كانت مخوفة فاسلمها
 مطلب
 يحبس اذا امتنع من دفع
 مجهل الزوجه ولو صغيرة
 مطلب
 ما في المتون والشروح مقدم
 على ما في الفتاوى
 مطلب
 يحبس الزوج على دفع المجهل
 لابي الصغيرة ويحبس فيه
 مطلب
 لا يحبس في دين ولده لانه
 ابى من الانفاق عليه
 مطلب
 لا يحبس أحد الابوين
 والمجذنين
 تحريرهم في حبس كهل الاب

مسألة أخرى غير مانحن فيه لأن مانحن فيه هو ما إذا كان الكفيل أجنبياً أو المكفول أصلاً للدائن وما في القهقهة تاتي فيما إذا كان الدائن أجنبياً أو المكفول أصلاً للكفيل كما إذا كان لزيد الأجنبي بذمة عمرو دين وقد كفّل ابن عمرو أباه بذلك الدين فإذا أراد زيد الأجنبي أن يجلس الكفيل وهو ابن عمرو فليس للكفيل أن يجلس أباه بدين الكفالة لما يلزم دلياً من حبس الأصل بدين فرعه وهو ظاهر وقد خفي الفرق بين هاتين المسألتين على كثيرين حتى على الذين يلبسون في رسالته وقام من المولى تعالى على باطنها الفرق المذكور وأوضحته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة * (سئل) * في مدون محبوس ثبت لدى القاضي يساره بينة شرعية فهل يؤيد حبسه * (الجواب) * نعم يؤيد حبس الموسر حتى يوفي دينه جزاء لظلمه وهذا على قول الإمام الأعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بإعائه له دينه وبقرينة ما يقتضيه كما صرح به في الاختيار والتأويل وغيرهما في كتاب الحجر * (سئل) * في بينة ليسار هل تقيم على بينة الاعسار وإذا شهدت بينة اليسار على أنه موسر قادر على وفا الدين جازو كفي ولا يشترط تعيين المال * (الجواب) * بينة اليسار مقدمة ويكفي ما ذكرناه وأعلم ولو أقام المدون بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفي ولا يشترط تعيين المال خاصة وقال في المنع وبينة يساره الحق من بينة اعسار ما يقول عند التعارض لأن اليسار عارض واليدية للآثبات الخ أقول فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد دوبره فانه يثبت على لاثباته أمراً حاداً كما أفاده في فتح القدير ومظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة القمع على صاحب البحر حيث طعن أن مراده تقديم بينة الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرناه لا ما فهمه صاحب البحر كما ونحننا فيما علقناه عليه * (سئل) * في رجل معسر محترف بالزراعة يتفق منها على عياله وعليه ديون بمجموعة وحمل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أرباب الديون أنه يحتسب جميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقيم ذلك بينهم بالخصص ولا عبرة بزعم الرجل * (الجواب) * نعم وإذا تمت المدة ولم يظهر له مال على سبيله ولا تحول بينه وبين غرمائه بل يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه يقدم بينهم بالخصص ما نقي أقول هذا إذا أراد الدائن أخذ فضل كسبه وحده بل يرضى المديون أما إذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشيء صمح وليس لبقية لغرماء الرجوع على ذلك الغريم بشيء إلا إذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما إذا مات كما يعلم مما سيأتي في كتاب المداينات وكتاب الحجران شاء الله تعالى * (سئل) * فيما إذا حبس القاضي رجلاً بدين شرعي عليه لا تخرو مرض في الحبس مرضاً أضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل * (الجواب) * نعم كما في المنع * (سئل) * في المديون المعسر إذا كان له أمة بيت ضرورية يحتاج إليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكفي بمادونها فهل لا يساع ذلك لدينه * (الجواب) * نعم لا يساع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكره المسألة في المنع والخيرية * (سئل) * في فقير تجدد عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يجلس عليها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في المديون إذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى يوفيه * (الجواب) * نعم

* (مسائل شتى) *

* (سئل) * في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب الملو يريد البناء ليتوصل إلى حقه

مسألة
يؤيد حبس الموسر عنده
وعنده ما يساع ماله لدينه

مسألة
بينة اليسار مقدمة على بينة
الاعسار

مسألة
يأخذون فضل كسبه
يقسم بينهم بالخصص

مسألة
إذا مرض في الحبس مرضاً
أضناه ولم يجد من يخدمه
يخرج بكفيل

مسألة
له أمة بيتية وثياب ضرورية
لا يساع لدينه

مسألة
لا يجلس على نفقة ولده
الماضية

مسألة

إذا أراد السفر بعد حلول
الدين فلا دائن منعه مسألة
السفل إذا انهدم وامتنع
صاحبه من بنائه

فما الحكم * (الجواب) * ان انه دم السفلى بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التمضى
ولان المالك لا يجبر على اصلاح ما كرهه ولذى العلوان يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبنى علوه اذا امتنع
صاحب السفلى من بنائه ليتوصل الى حقه اذ لا وصول الى حقه الا به وله ان يمنع صاحب السفلى من
ان يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلوان اتفاق على السفلى بالغاما يبلغ ان يبنى باذنه او اذن
القاضي لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولا بته وهذا الذى استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يقتضى
والا يرجع بقيمة البناء يوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمة من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه
وقد ذكرنا هذه المسألة في فاضل الجنان ومنية المفتى وشرح الكنز للعيني وغيره وأفتى بذلك الخبير الراملى
وغيره * (سئل) * في سفلى هدمه صاحبه وامتنع من بنائه وزيد جاره حق الاستطراق والمروءة
والانتفاع بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده بالهدم * (الجواب) * نعم
وفي جامع الفصول لو هدم ذو السفلى سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفلى ببناء سفله اذ قوت عليه حتما
الحق بالملك فيضن كالموقوف عليه ملكا اه وظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهر ما في فتح القدير
خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب السفلى سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه
فانه يجبر ولو ان دم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التمضى الحق بغير من شتى القضاء اقول
وكنت فيما علقته على البحر ان قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين سماه ثانيا لانه ذكر
اولا عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله ويحمل الاول ارادته ما في الفتح الذى
قدم صاحب البحر عبارته رضى وان هدم ما أى المجدار المشترك اراد احدثهما البناء وأبى الا ان كان
أس الحائط عر يضاهى كنهه ان يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن
يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر انه ان لم يوافق الشريك اتفاق على العمارة ورجع على الشريك بنصف
ما اتفق وفي شهادات الفاضل لو هدم ما وامتنع احدثهما تجبر ولو ان هدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به
ما لم يستوف نصف ما اتفق فيه ان فعل ذلك بقضاء والا فبنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اه وانت
ترى عدم الخلاف بين الكلامين فار كلام الفتح في الحائط المشترك الذى لا يمكن الانتفاع كل واحد
من الشريك بكنهه الا ببنائه فلذا اجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفلى والعلو صاحب السفلى
يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلو فواجبه تكون صاحب العلو يجبر لان سقف السفلى لصاحب
السفلى فلا ضرر عليه في ترك صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الذخيرة السفلى اذا كان لرجل وعلوه
لاخر فسقف السفلى وجذوعه وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير ان صاحب العلو يمكنه
في ذلك اه والهرادى ما يوضع فوق السقف من قصب وعريش اه واذا كان كل ذلك لصاحب السفلى
فلا يجب شئ منه على صاحب العلو * (سئل) * فيما اذا كان لزيد علوله كنيف قديم راكب على
حائطه وعلى سطح جلمه وهو ومن قبله من ملاك العلو متصرفون في الكنيف على الوجه المذكور من
قديم الزمان الى الآن بلا معارض ويريد الجار الا ان يكافئه رفع الكنيف متعللا انه ينز على
الحائط يحصل له اذيه من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في سفلى عليه علولز يد فتكسر بعض اشباب السفلى فهل يكون تعميها على صاحب
السفلى بلا جبر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذى حرفة متقن لحرفته يشتغل في حانوته
على حدته يريد بقية أهبل حرفته ان يجبروه على ان يشاركهم في تلك الحرفة ويكونوا معه في حانوته واحد
وهو أبى الا الشغل وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك * (الجواب) * نعم لا يجبر على
ذلك * (سئل) * فيما اذا كان زيد محترفا بحرفة بلا حرفة المصنوعة فكبر وعجز وزيد

مطلب
اذا هدم صاحب السفلى سفله
يجبر على بنائه
تحرير مهم في انه هل يجبر صاحب
العلو على اعادة علوه

مطلب
فما اذا هدم الحائط المشترك
أو انهم دم

مطلب
سقف السفلى وجذوعه
وهراديه وبواريه وطينه
لصاحب السفلى

مطلب
له كنيف على سطح جاره ليس
للجار منه

مطلب
تعمير اشباب السفلى على
صاحب السفلى بلا جبر

مطلب
لا يجبر على ان يشارك أهبل
حرفته

ان يباشر الحرفة بصناعة يشغلون فيها ويكفون هو ملبسهم وهو مقن لهاره ارضه في ذلك
 اهل الحرفة فهل ينعون من معارضته في ذلك الوجه شرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في بيع طارئة تاجر جازيها ملاصة لمخافوت يطار آتوايا شرعته فيها ويريد اليها طارئة لا تخومعه من
 ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه الوجه شرعي * (الجواب) * نعم *
 * (سئل) * فيما اذا كان طائفة العامة يشترون الدفوف المعدة لذلك من اربابها ويصنعونها
 ما اريد ونها للناس فيما مضى من الزمان الى الآن بلا معارض والآن يريد جماعة منهم الاختصاص
 بجميع ما يباع من الدفوف وشراؤها من اربابها ويبيع شيئا منها لارباب الحرفة المذكورة والتعجيب على
 الباقي بدون وجه شرعي فهل من اراد البيع والشراء لا يمنع بدون وجه شرعي ولا تعجيب في ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان يريد مجرى ماء مطر في داره خاص به فهل يمنع
 جاره من اجراء او سائحه فيه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد
 مجرى ماء في دار جاره يباطن ارض الدار من قديم الزمان فامة الا ان ترابا او اوصاها اراد اصلاحه
 وحفره ولا يمكن ذلك الا بدخول دار الجار والمجار ينععه فهل يقال للجار ان يتركه يدخل ويصلح
 وفعل او تفعل بمالك * (الجواب) * نعم يقال له ذلك والماء الموقوفة في البحر من شئ التمساه
 فراجعها ان رمت * (سئل) * فيما اذا كان زيد مجرى ماء في ارض داره من قديم الزمان
 انهم بعض المجرى وصار الماء مجرى الى ارض داره ودحايطها وتضررت من ذلك وتريد منه اصلاح
 المجرى منع الضراعتها فهل تجاب الى ذلك * (الجواب) * نعم وفي النازل نهر مجرى في ارض
 قوم فاشق النهر وخرب بعض ارض القوم لاصحاب الاراضي ارباخذرا اصحاب النهر بمارة النهر
 دون عارة الارض خلاصة من اشرب * (سئل) * في جماعة احدثوا في دورهم بركا واجروا فافاضها
 في مجرى مطر مشترك بين اهل محلة بل اذ منهم وتضررا اهل المحلة بذلك ويريدون منع اصحاب البرك من
 اجراء فافاضها فيه فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في نهر مشترك بين زيد
 وجماعة ولهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل ان يبني طاحونا فوق طاحون زيد بدون اذن
 منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له ذلك الا باذنه * (الجواب) * نعم *
 * (سئل) * في قروي رجل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام مقولى الوقف وصوبها شيئا
 لغيره بكماله العود اليها والاسكنى بها بدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك * (الجواب) * نعم *
 لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقديسه
 اسماءه كما افق بذلك كثير من العلماء الا اعلام روح الله ارواحهم قد انف في ذلك الله الامانة التي
 المحصنة قدس الله سره رسالة وقد قال نبينا افضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم
 البلاد بلاد الله والعبادة اذ الله فحيث ما اصبحت خيرا فاقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير
 والمؤمن امير نفسه يسكن أي البلاد اراد يعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه بها والله سبحانه اعلم
 وسئل السراج قارئ المداينة عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والنجاب فغرم مبلغا للتماء
 واعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في البلد غاص يخلص الحقوق وعذل المذمعي
 عنه وشكا من غيره وغرم المذمعي عليه افق المتأخرون ان لما كفى ان يرجع بما غرم على الشاكي وسئل
 عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض الطلبة وأغرامهم اليه حتى غرم مالا للطلبة هل يلزم المدعي
 ام لا الجواب اذا تعاون على شخص ورفعته الى ظلم وعادة الظالم ان من رفع اليه وتعاون عليه عنده
 ان ياخذ منه مالا مصادرة ضمن الشاكي في هذه الصورة ما اخذه لظالمه وها هو المقتى به افق به

طلب
 اذا كان صانعاه ان يعمل
 طلب
 له ان يسكن بيطار باصق
 بيط رآخر

طلب
 ليس له ان يشترى جميع
 الدفوف ويجبر على الباقي

طلب
 ليس له اجراء او سائحه في
 مجرى جاره الخاص به

طلب
 له مجرى ماء في دار جاره
 فارد اصلاحه يقال للجار
 اما ان يتركه او سلمه بمالك

طلب
 له مجرى ماء في داره انهم
 بعض المجرى عاها اصلاحه
 دون اصلاح ما افقده

طلب
 ليس لهم اجراء فانهم في
 مجرى مطر اهل المحلة
 بلا اذنه

طلب
 ليس له ان يبني طاحونا في
 النهر المشترك

طلب
 اذا حل القروي من قريته
 لا يجبر على اموالها

طلب
 يفسد العواني ما اخذه
 الحكم من المشاكو عليه

المتأخرون من علمائنا رحمهم الله تعالى * (سئل) * في ناظر وقف آجر ارض الوقف من زيد باجرة
المثل ووجهه زيد مبالغاً من الدراهم خارجاً عن الاجرة ويريد مسقطه الوقف مشاركة الناظر في المبالغ
المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في سياق ماء
حلول سيل وقب أحدث فوقه جماعة سياقا لا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سياق السيل وفي رفعه
نفع تام له فهل يرفع * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان له بركة ماء في دارها
يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فسأزيد الفائض وامتنع من فتحه الا ان تكاس له
هذه بركته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك * (الجواب) * حيث كان لها فائض من الماء
وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك * (سئل) * في رجل أحدث سراج ماء لداره وأجراه
على جنيته دار جاره وتضرر الجار من ذلك وطالب منه رفعه عنه فهل يجب الى ذلك * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطر منها وواساخها ثم يخرج
ذلك الى جنيته زيد من قديم الزمان الى الآن بلامعارض وبكافة زيد سد بالوعة بلا وجه شرعي
فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل أحدث في داره طبة وقصر لها شيايك وباب وأحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من
ذلك كله على حريم جاره ويحسب جلوسه وقصره من اذا صعد لذلك وطالب الجار سد
الشيايك والباب ومنعه من الصعود للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في اراضي قرية جارية في وقف بر وبيارات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى
بعض الاراضي لسعة ما وبقى دواب اهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فيمدرجل من زراعتها
وسد العين وطعمها بالتراب وغرس عليها وسد طرية بها باذن بعض التيمارين وفي ذلك ضرر
على اهل القرية وجهه الوقف وبقية التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل سخر بحري ماء في محل له حق التعمير فيه ونزل
منه حائط جاره وطالب الجار تحويله فهل لا يحبر على تحويله * (الجواب) * نعم لا يحبر على تحويله
* (سئل) * في غمر مشترك بين جماعة يجري ماء في داره فيريدون تكليفها بالاساقف النهر من
مالها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذي سفلى
أحدث فيه مدقة للثياب تضرر بالملو وتسقط اوانيه من محالها فهل يمنع من ذلك * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في رجل له بركة ماء اذ الجار عروبان يجري من فائضها الى داره فهل
عرو وكذلك من غير عقد اجارة شرعية على الجاري ويريد زيد الان ان يجري من فائض بركته حصه
الى بركة له اخرى ويعارضه عمر وفي ذلك فهل يمنع من معارضته * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في جدار مشترك بين زيد وعمر فواصل بين داريهما وفيه قريتان لا ضوء وعمر
زيد في داره طيلة محاذية لاحد القمريتين بحيث قال ضوءها ولم يسد بها بالكلية من غير ركوب على
الجدار ولا اعتماد عليه ويعارضه الجار في ذلك فهل يمنع الجار من معارضته * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في رجل بنى جدارا على جدار مشترك بينه وبين جاره لكل منهما عليه جذوع
وبنى في داره بناء سدب ضوءه قرية جاره بالكلية بدون اذنه ولا وجه شرعي وتضرر الجار بذلك فهل
له منعه من ذلك * (الجواب) * نعم قال في التذوير وشرحه الدرا المختار ولا يمنع التخص من تصرفه
في ملكه الا اذا كان الضرر ينافي مع ذلك وعليه الفتوى بزاوية واختاره في العمادية وافق بقارى
الهداية اه وافق ايضا بذلك الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبديهي كافي شرح الوهابية لابن

مطالب اذا أجز الناظر باجرة
المثل ووجهه المستأجر شيئا
اختص به
مطالب ليس لهم أحداث سياق
المالح فوق سياق الحلو
مطلب لا يلزم صاحب الفاض
تسكين البركة
مطالب ليس له اجراء سراج
الى جنيته جاره
مطالب له بالوعة تجري الى
جنيته جاره ليس للجار سد
ويبقى القديم على قدمه
مطلب ليس له أحداث شيايك
يشرف منها على حريم جاره
مطلب ليس له سد العين
القرية الوقف باذن التيماري
مطلب عمر يجري ماء فترمه
حائط الجار لا يحبر على تحويله
مطلب لا يلزمه سد قيف النهر
مطلب ليس لذى السفلى
أحداث مدقة للثياب
مطلب له ان يجري من بركته
فائضا الى بركة اخرى
ما اذن لجاره باجراء فائض
منها
مطلب له بناء طيلة محاذية
لقرية الجار وان قل ضوءها
مطلب يمنع من البناء على
الجدار المشترك وسد القرية
بالكلية

الشيء فلهذا لا عن كتاب الحيوان لا صدر الشهدى وفي حواشي الاشياء ليسرى زاده مانعه له التصرف في ملكه وان تصرف جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأى المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان تصرف غيره ما لم يكن ضررا يائسا وهو ما يكون سببا لهدم وما يوهن البناء عليه أو يخرج عن الانتفاع بالملكية وهو يمنع الموانع الأصلية كسد الضوء بالكتابة والغتوى عليه أم أقول وقد روي أن الضرر يمنع من الكتابة فلهذا إذا كان له شباك كان أو قريبان فسد ضوء أحدهما مع إمكان الانتفاع بالآخر لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لأنه قد يضطر إلى غلقه ليرد ونحوه والله أعلم

(سئل) * في رجل يريد أن يبنى في مطنخة مدخنة مقدار نصف ذراع ويعارضه في ذلك جاره ولم يكن في ذلك ضرر بين فهل له بناءها * (الجواب) * نعم حيث لم يكن الضرر يائسا * (سئل) * فيما إذا كان لزيد طبقة لها ثمان قريات وأربع شبايك منها ثلاث قيات وشباك من جهة الشرق والساق من جهة القبلة ولشعلال في جاره عمرو من جهة الشرق طبقة بينهما وبين طبقة زيد وذراع يعارضه زيد في ذلك راعيا أنه يقل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته * (الجواب) * نعم يمنع من معارضته حيث بني في ملكه ولم يضرب جاره ضررا يائسا * (سئل) * في رجل له جديته لها استعراق من بستان زيد يمر منه هو وأبوه من قبله من قديم الزمان ويريد زيد الآن منعه منه فهل إذا ثبت تصرفه المذكور بالوجه الشرعي على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم وحذا القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشرفة على خرابان عمره متصرف فيها هو ومن قبله بالنوم عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان بلا معارض ويريد عمرو والآن منعه من التصرف المزبور فهل يعمل بوضع اليد والتصرف على الوجه المذكور بعد اثبات شرعية القديم على قدمه ويمنع عمرو من معارضته في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا بنى زيد في داره طبقة يعارضه جاره في ذلك متعللا بأنه منع الشمس عن طبقة فجاءه في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له طبقة في داره لها ثلاث شبايك ومطالات على الشارع تقطع يريدهم وأعادتها كما كانت فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في إعادة الشبايك المذكورة بلا وجه شرعي فهل ليس له معارضة في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له قاعة رعية البناء ملاصقة لدار جاره ففتح في أهله بالقرب من سقها آخرتين لضوء فقطع ليس فيها اشراق على حريم الجار الا بالصعود إليهما وسلم عال قام جاره الآن بكفاه سد ما يدون وجه شرعي فهل يمنع الجار من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد طبقة في ساطقة قديمة مقابلته قمر ورواق حادين في دار جاره عمرو فصل بين الطائفة وبين العمرو الرواق عدة دور للعمرو وطريق فانهدمت الطائفة وأعادها زيد مع العاقبة كما كانت فقام جاره عمرو وكفاه سد الطائفة راعيا أنها تشرف على القصر والرواق المذكورين والمحال أنهم ليسوا بعمل قرار نسائه وجالوسهن بل محل سفل الدار والمساكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذي علو يريد أن يبنى في علوه بناء يضرب السفل فيمنع من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض ولا منازع قام الآن ناظر الوقف يريد منهم من ذلك أو يدفعون له في كل سنة شيئا من الدراع محركة عن ذلك بدون وجه شرعي ولم يبق له ولا لمن قبله من ناظر الوقف شيء من ذلك فهل يمنع من ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أحدث في داره مجرى لمياه أو سائحه أو سلطه على بئر جاره

مطلب يمنع من التصرف في ملكه بما يوهن بناءه جاره أو يكون ضررا يائسا لجاره

مطلب له عمل مدخنة في مطنخة

مطلب بني طبقة بينهما وبين قيات جاره وذراع له ذلك

مطلب له استعراق من بستان جاره من قديم الزمان لا يمنع منه

مطلب حد القديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك

مطلب يحمل بوضع اليد والتصرف القديم على الثبوت

مطلب لا عبرة بتعلله يمنع الشمس عن طبقة

مطلب لا يمنع من الشبايك على الشارع

مطلب لا يمنع من فتح قريتين لضوء دون النظر

مطلب لا يمنع من طائفة قديمة تشرف على قمر ورواق ليس محل قرار النساء

مطلب ليس لذى العلوان يائسا ببناء يضرب السفل يقينا

مطلب ليس لناظر منع مجرى الجار لا أنه ذكر عليه حادث

مطلب أجرى أو سائحه على بئر زيد بلاذنه ثم باع زيد داره فلهذا سارى منه

لخاص به الكاش في داره المعدل بالداريدون اذن الجار ثم بعد ثمان سنين باع الجار داره من محمرو
وحصل من المياه ضرب بالدار وحيطانها ويريد عمره المشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم المياه
عن بئر فهل يجب ان يجرى في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل بنى في داره
اس بركة ماء ركب به على سراب ارساخ قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون اذن من بقية
الشركاء ولا اجازة منهم ولا وجه شرعي وحصل من ذلك ضرر لبقية الشركاء وطلبوا منه رفع مائة فهل
يجابون الى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يريد ان يبني اسبق دار جاره زيد فزاد الخبز
لدايم ويضر من ذلك جاره ضررا ينافي حشا فهل يجمع الرجل من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما اذا كان لجامع معلوم وجماعة معلومين مجرى اوساخ قديم تجرى فيه اوساخهم واوساخ الجوامع
فاحتاج المجري الى التعزير والترميم الا لزم وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة
المذكورة وعلى جهة وقف الجماعة المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار
جارية في ملكه مشتملة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ماء تجري فائضا في مجرى قديم يبطل
الارض وينزل في مجرى قديم مشترك بينه وبين جماعة يريدون الا ان ينقل البركة المزبورة من
الخارج الى الداخل ويجري فائضا كما كان في القديم الى المجرى القديم من غير احدث شيء في المجرى
المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك اقول ان كانت البركة في الداخل تصبح اقرب الى المجرى
القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكن حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك واما اذا كانت
بالعكس وكان الفاضل ويجريه ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لانه اذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي
من الزمان الى تعميدهم بزيادة كلفة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحه
في باب الشرب بأنه لو اراد أحد الشركاء في النهر ان ينصب عليه رحي في ملكه بأن كان حافة النهر بطنه
ملكه كاله فله ذلك ان لم يضرب الماء وضروا بالمشاء بان يقوم الماء حتى يصل الى الرحي في أرضه ثم يجري
الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقههم اليهم وينقص اه فتدبر ذلك * (سئل) * في خانة وقوف
مشتملة على بيوت وبركة ماء قديمة تجري اليها الماء من فائض بركة في دار زيد الجار يريدون تحويل بركته
المزبورة الى مكان آخر من داره وضرب ابن على اسطحة بيوت الخان وتكليف ناظر الوقف الى تعميدها
جديد بركة الخان من البركة التي يريد تعميدها كل ذلك بدون رضی الناظر ولا مصلحة لاوقف ولا وجه
شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم يمنع من ذلك * (سئل) *
في اراضي قريه تيمارية له ازرع يزعمون بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة لتيارها والبعض منها مرج
قديم مغل فعمد رجل وكسره وحرثه ويريد زراعته جبرا بلا اذن التيار ولا وجه شرعي فهل ليس له
ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له مشقة في أرض سليخة تيمارية يؤذى ما عليها
لمجته التيمار من عشرين سنة حتى مات عن ابن قاصر فوض له التيمار مشداه المزبور وتصرف وصيه
في الارض سنتين لمجته القاصر واذى ما عليها لمجته التيمار ثم وجد التيمار المشد فيها الرجل آخر ويريد
الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم حيث كان تصرفا
في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك * (سئل) * في حصة
معلومة من مزرعة مبنية جارية الحصة في وقف اهلى وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر
لتيمارى فتناول التيمارى ما يخص حصة الوقف من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له
ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حق القرار المبر عنه بمشد المسكة في أرض
سليخة جارية بتمامها في تيمار عمره وفقره زيد عن المشد المزبور ليريدون اذن التيمارى ولا اجازته ولا وجه

مطلبه

ليس له احدث بركة فوق
السراب المشترك بلا اذن بقية
الشركاء

مطلبه

يمنع من بناء قنن للخبز لدايم
اصيب دار الجار

مطلبه

تعزير المجري على الجماعة
وعلى جهة وقف الجماعة

مطلبه

له ان ينقل بركته من الخارج
الى الداخل ويجري فائضا
كما كان في القديم

مطلبه

ليس له نقل البركة التي فيها
فائض بركة الخان ولا
ضرب الابن على بيوت الخان

مطلبه

ليس له زرع مرج القصرية
بدون اذن تيمارها

مطلبه

مات صاحب المشد فوجه
التيمارى لولده ثم وجهه
لا تخر يمنع الاخر

مطلبه

ليس للتيمارى ضبط ما يخص
حصة الوقف من القسم

مطلبه

يتوقف الفسخ عن مشد
المسكة على اذن التيمارى

شرعى فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقوفا على اذن التبارى * (الجواب) * نعم وسئل عن نظير ذلك فيما اذا فرغ عن مثله لا تبرع بوضعه لوم لدى قاض حنبلى حكم بعهدة الفراغ وان صدر بدون اذن المتكاملين على الارض حكم بغيره واستوفى شرائطه وانفذ حكمه حاكم حنبلى وكتب بذلك هجتان فهل يعمل بعهدة الجواب حيث الحال ما ذكر يعمل بمضمون المجتبى المذکورين بعد ثبوته شرعا والحكم المذکور ماض على الصحة لا ينقض * (سئل) * في مزرعة جارية في اوقاف معلومة عليهم اقسام متمارفين في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الاوقاف زرعتها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قدهما والحال ان اخذوا القسم انفع لجهة الاوقاف من اجر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعتها لجهة الاوقاف * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شريكين في تيمارة قرية عليهم اقسام من الربع بموجب الدفتر السلطاني زرع احدهما قطعة منها لنفسه ببذره وهما له ويريد شريكه ان يخذلها بخصه من قسم الغلة بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما لو قسم المديون الدين قبل حلول الاجل لدايته فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباشرة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام * (الجواب) * نعم كافي التنوير والمنع من التنية واقضى بذلك أبو السعود العمادى والمحائى وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كان زيدا يدفع لعمرو في كل سنة مبالغ من الدراهم طائفاً بذلك حق عمر والمدفوع له ومضى لذلك سنون وهو اعلى ذلك ثم تبين ان ذلك لم يكن حق عمرو بل حق زيد الدافع ويريد زيد الرجوع على عمرو بتغير ما دفعه له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والله سبحانه وتعالى اعلم

* (كتاب الشهادة) *

* (سئل) * فيما اذا ثبت احد المذيعين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى * (الجواب) * نعم بيعة البيع أولى من بيعة الرهن * (سئل) * فيما اذا أقام المدعى بيعة على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل يقبل بيئته ولو بعد التعديل * (الجواب) * نعم كما مرح بذلك في المحط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها * (سئل) * فيما اذا باع زيد لعمرو قطعة ارض ثم استأجر البيع فهل اذا حضر الشهود عند دعائه وادعى اعيانها وأشاروا اليها بكتفى بذلك عن بيان الحدود وجمع الشهادة المزورة ويقضى بالبيع * (الجواب) * نعم من فتاوى الشيخ اسماعيل * (سئل) * في شهادة الرقيق المدعى لرفيقه في طريق الحج هل يقبل بالوجه الشرعى حيث لا مانع من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شهادة الاخ المدعى لاخته وزوج اختها المدعى لزوجها هل تقبل اذا استوفيت شرائط القبول * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا شهد اجير خاص بياومة مستأجره فهل لا تقبل شهادته له لثمنه * (الجواب) * نعم والمساءلة في البحر والتنوير * (سئل) * في شهادة التابع لمتبوعه كالمخادم الذى يطاب معاشه منه هل تكون غير مقبولة * (الجواب) * نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذى بعد ضرورة استاذة ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقنايع بأهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعاً لا يقوم كالمخادم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطاب معاشه منهم وهو من القنوع لامن القناصة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه اجير خاص فيستوجب على منافعها فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجره كذا في تعيين الكنزاه ومثله في العسائى والدرر في المنية من نجس الائمة لا يشهد له خادمه وكتابه ومشرقه ورعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقصة النوايب وكذا

مطلب يصح الفراغ عن المشد بلاذن المتكامل على الارض اذا حكم به حنبلى براه مطالب اذا رشح أحد التيمارين قطعة من قريتهما فلتشريكه الا ان اخذ القسم منه مطالب اذا قضى الدين قبل حلول الاجل لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب من دفع شيئا على ظن وجوبه عليه ثم تبين خلافه فله الرجوع بتغير ما دفع

مطلب بيعة البيع أولى من بيعة الرهن

قوله فيما اذا أقام المدعى الحج هكذا بخط والذى المؤلف المقع الذى يقبضه الى الذهن ان مقيم البيعة انما هو المدعى عليه على اقرار المدعى بأنه استأجر الشهود الحج يؤيد ما ذكرنا عبارة المطالب الى بخط سيدى الوالد ايضا كما ترى علاء الدين ابن المؤلف عفى عنها

مطلب برهن على ان المدعى اقر أنه استأجر الشهود يقبل مطالب اذا أشار الشهود الى الارض المبيعة ولم يذكروا الحدود تقبل

مطلب تقبل شهادة الرقيق لرفيقه

راكب بحر الهند لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه
 بهم لينال بذلك مالا * (سئل) في أمير كبير ادعى فشهد له خدامه وكتابه ورعا يام هل تقبل
 شهادتهم له أولا * (الجواب) لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره
 والفهامه الانقروى في فتاواه فتسلا عن المحامى والتقنية وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من
 الكتب المعتمدة * (سئل) فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث شهادات شهدوا أحدهم حلاق
 وزكاهم من كون فتعال المشهود عليه بأن أحدا للشهود حلاق فلا تقبل شهادته بسبب حلفه وأن بينه
 وبين بقية الشهود والمزكين خصوصه بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على قمار واعب فكيف الحكم
 * (الجواب) الحمد لله تعالى أما تعال المدعى عليه بكون أحدا للشهود حلاقا فلا يعتبر بعد كونه
 عدلا كما صرح به في الذخيرة نص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة اذا كانوا عدولا ولم قال وعامة
 العلماء يقولون الجور العالة وقد وجدت اه وفي البحر وايس منها الى من مستعاضات العدالة الصناعات
 الدنيئة كالغواقي والزبال والحادث والصحيح القبول ان كان عدلا اه فثبت أن شهادة الحلاق صحيحة
 اذا كان عدلا وأما تعال المدعى عليه بكون المزكين أخصا ما يعنى أعداءه فان تزكية العدالة شهادة
 وبشروط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادة وطمن فيها
 الخصم بأنهم أعداءه على عداوة دنيوية وأثبت دعواه بوجهه الشرعى فقد بطلت تزكيتهم وبقي الشهود
 بلا تزكية ولا يحكم بشهادتهم قبل التزكية كما في الدرر وغيره والعدو من يفرح بعزله ويحزن لفرجه
 كما في البحر والخصومة اذا جرت بين المدعى والمدعى عليه بغير حق فهي دنيوية ولو ادعى شخص عداوة
 آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك قاذفا حتى عدالة المدعى عليه انه عدوه مالم
 يثبت المدعى أنه عدوه كما في البحر ونقل في التقنية ان العداوة بسبب الدنية الامتنع مالم يفسق
 بسببها أريجاب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه ففي الحاشية المسؤل
 عنها رعا انه فسق بها اذا العداوة جرت بينهم ما على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار واعب محرمين شرعا
 ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد لما عليه المتأخرون
 كما رواه أبو داود مرفوعا لا تجوز شهادة خائن ولا ذى غم على أخيه والتمرا الحق ويمكن جملة على ما اذا كان
 غير عدل بدليل أن الحق قد فسق للثبوت عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة المحير الرمل في فتاواه فتحصل
 من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء
 القضاة بشهادة العدو على عدوه والمسألة دارة في الكتب اه فاذا أثبت المدعى عليه العداوة ثبوتها
 شرعيا على الوجه المذكور فنجري الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة والتزكية
 المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحرمين شرعا وسبب الحق ودانهم من يفرحون بعزله
 ويحزنون لفرجه هذا ما ظهر لنا مما ذكره ائمتنا روح الله أرواحهم بدار السلام والله سبحانه
 وتعالى المدقق للصواب أقول وفي البحر عن ابن وهبان قد يدعوهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من
 خاص شخص ما في حق وادعى عليه حقا أنه يصير عدوه فيشهد بينهم بالعداوة وليس كذلك بل العداوة
 انما تثبت بنحو ما ذكرت نعم لو خاص الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالموكيل
 لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لأنه اذا اقتصر اثنان في حق لا تقبل شهادتهما
 على الاقتصار بينهما من الخصامة اه قال صاحب البحر ويدل له ما في فتاوى قاضيين من باب
 ما يبطل دعوى المدعى رجل خاصه رجلان في دار وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر
 جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد على رجل آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع

مطلب
 شهادة خدام الامير له
 لا تقبل

مطلب
 شهادة أهل الصناعات
 جائزة لعدولا

مطلب
 الصناعة الدنيئة لا تسقط
 العدالة

مطلب
 في شهادة العدو على عدوه
 وبينان العداوة والخصومة
 الدنيوية

مطلب
 لا ينفذ القضاء بشهادة
 العدو على عدوه

مطلب
 لا تثبت العداوة بمجرد
 دعوى أحدهما بحق على
 الآخر

القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا لئلا يشهد عليه وطلب الرد وان ثبت دعواه بيينة او اقرار
او تركه كول فيعند بطلت شهادته وهو حرج مقبول كما صرحوا به اه وفي فتاوى السلامة لشمس تاشي
صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة الدينيوية بينهم ام بهذا القدر حتى
لو شهد لا تقبل اجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدينيوية تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية
انها أي العداوة تثبت بخلاف القذف وقتل الولي * (سئل) * في شاهد من شهد بشي على رجل لدى
قاض شرعي طلب منه الرجل تركيته فلم يصح له وحكم بشهادته ما قبل التزكية والتعديل مع
وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا ينفذ المحكم المذكور * (الجواب) * القضاة
مأمورون بالمحكم بعد التعديل وتركية لا قبله فحيث حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه حيث
كان المحال ما ذكر وفي الفتاوى الرحيمية أفق مفتي الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام مع الله بحياته الانام
ان القضاة ليسوا بأميرين ان يحكموا مثل هذه الاحكام * (سئل) * فيما اذا اذنت ببينة من يدعى
فساد النكاح من الزوجين مع بيينة من يدعى صحة منه ما فأي البينتين ارجح بالقبول * (الجواب) *
البينة بيينة من يدعى الفساد نص عليه محمد في المتن كذا في الوجيز وعلاء السرخسي بان صحة
ثابتة بظاهر المحال والفساد امر حادث يحتاج الى ثباته فكانت بيينة الفساد أكثر اثباتا فكانت
أولى وفي جامع الفصولين ولتعارض الزحان عند الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بيينة
الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومضى
قبلنا بيينة الفساد تسقط نفقة المعتدة اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذا الفساد
ينفي حل الوطء لاثبوت النكاح اه وفي ترجيح البيئات والحماية وواقعات الفاسطي والتاريخانية
فروع تؤيد ذلك * (سئل) * فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمن منهما
* (الجواب) * القول لمدعى الصحة بيمينه أقول المتبايعان من أن البينة بيينة مدعى الفساد وفي البحر
تعارضت بيينة صحة الوقف وفساده فان كان لفساد شرط في الوقف فمدعى بيينة لفساد أولى وان كان
لمعنى في المحل أو غير فبيينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة
البيع وفساده اه وكتب فيما علمته عليه عن ترجيح البيئات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان
أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد شرط فاسدا أو أجلا فاسدا كان القول قول مدعى
الصحة والبينة بيينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب
المقديان ادعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من الحجر والاخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان
عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بيينة الاخر كما في الوجه الاول
وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد
دارا من عمر والاخرى ثم شهد عمر والعدل لزيد بحق له على الغير هل يقبل * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركته ادعى زيد ان فيها وطالبه
بمقتضى أنه أخ للتوفي لاب وان له بيينة عادلة تشهد بذلك وان لا وارث له بعد الزوجة والبنت غيره فهل
يقبل بيئته وله اخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر محجة * (الجواب) * نعم واداهما
بكونه وارثا ولم يقولوا لانهم له وارثا غيره فان كان من يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفي
وارث آخر لم يثبت بالشهادة ولا بما قيم مقامهما من تأوم القاضى وان كان من يرث على كل حال نظر
القاضى واحتاط ثم قضى له بكاه وذكر ان القاضى محتاط ويتأوم زمانا فدرما يقع في غاب رايه أنه
لو كان له وارث آخر لظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشي وذكره الضحاوي في محتمره وقد رذل ذلك

مطلب
الشتم والقذف يصلح سببا
لثبوت العداوة

مطلب
ورد الامر السلطاني بمنع
المحكم قبل تركية الشهود

مطلب
تقدم بيينة مدعى فساد النكاح
على مدعى الصحة

مطلب
فساد النكاح ينفي حل
الوطء لاثبوت النكاح

مطلب
اختلاف المتبايعان فالقول
لمدعى الصحة والبينة بيينة
مدعى الفساد

مطلب
استأجر دارا من رجل ثم
شهد له بحق على آخر تقبل

مطلب
في الشهادة في الميراث

مطلب
اذا لم يقولوا لانه لم له وارثا
غيره ففيه تفصيل

حول الان الغيبة قد تقدمت الى المحول قبل هذا قوله ما وماذا كره في الميسر قول أبي حنيفة لانه لا يرى
التقدير بالا جتهاد اذا لم يكن فيه نص ولا اجماع بل هو موكل الى رأى من ابتلى به وهما يشبهان المقدار
بالاجتهاد كما قال في التمهيد محيط المرحسي وفي الاقضية شهدا بأنه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه
أو عمه لا نعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة له والاخوة والعمومة لا تختلف الاسباب
وكذا اذا قال لا مولا له لا مولى مشترك فان قالوا مولا له اعتقه ولا نعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل
وكذا في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقطا التلوم عن القاضى والشرط في سماع هذه
البينة احضار الخصم وهو إما وارث أو غير الميث له على الميث دين أو مودع الميث أو الموصى له أو به
لا فرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكر ابرازية في العاشر من كتاب الدعوى شهدا أن هذا ابن الميث
أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضى يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى
القاضى تتارخانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لآبيه وأمه وشهد الشهود ولم يذكر
اسم الام أو الجدة لا تقبل لانه لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب من ادعى أنه
أخوه لآبيه وأمه وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الائمة المرحسي في الاخ لا يشترط ذكر
اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجدة عمادية من السادس رجل طابع
الميراث وادعى أنه عم الميث يشترط ائتمته أن يعرفه فيقول عمه لآبيه وأمه وأولاديه وأن يقول
أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميث والوارث حتى يلتقيا الى اب
واحد فيقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميث لآبيه وأمه وأولاديه
أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان رجل ادعى ارباعا من ميث
وزعم أنه ابن عم الميث لآبيه وأقام بينة على النسب وذكر الشهود باسم آبيه وجده باسم أبي الميث وجده
كلهم والرسم والمدعى عليه أقام البينة أن جد الميث فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البينات للاثبات
لا للنفي وبينة المدعى عليه قامت للنفي وهو ليس بخصم في اثبات جد المدعى خانية * (سئل) * في امرأة
مخدرة أشهدت على شهادتها في حق رجلين عدلين بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتها عند القاضى
بطريقه الشرعي هل يصح ذلك * (الجواب) * نعم أقول ونقلاها في متن التوير * (سئل) *
في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة راتفة تماهل تقبل أم لا * (الجواب) *
اذا كان الشهود ثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهما قال في البحر عن البرازية لو وقعت
المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقتا تقبل اه وبمثله أفق الخبير الرملى
وغيره وفي حادى الزامدى من الشهادة ش أقام الشاهدان بالذات مخالفة فلم يسمع القاضى ثم أعادوا
في مجلس آخر شهدا بالذات موافق تقبل هذا اذا كان اتفاقهما بالتلفين من أحد والا لا تقبل اه
وفي جواهر الفتاوى من الشهادات شهد على وجه فيه نحل ثم أعادوا الشهادة في غير ذلك المجلس بدون
المخلل فان كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثانى تناقض وانما
كان اهمه إلا ان الظاهر ان لا شهادة عنده الا على ما شهدا أولا وانما زاد ثانيا لتلفين انسان تزورا
واحتمالا فلا يقبل استدلالا بما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول
أو همت بعض شهادتى ان كان عدلا تقبل شهادته وقوله لم يبرح دليل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل
جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فنأمل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية أقول ما ذكره
من عبارة الجامع الصغير جزم به أصحاب المتون قال في البحر وقد بقوله ولم يبرح أى لم يفارق مكانه
لانه لو قام لم يقبل منه ذلك نحو زانه غره الخصم بالدينيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كاتقيام عنه وهو

مطلب

لا بد في شهادة الميراث من
بيان طريق الوراثة

مطلب

يشترط في سماع بينة الارث
احضار الخصم الخ

مطلب

ادعى أنه ابن عمه لا بد أن
يذكر اسم الاب والجدة

مطلب

برهن المدعى عليه أن جد
الميث فلان آخر غير ما أثبتته
المدعى لا يقبل

مطلب

اذا أشهدت المخدرة على
شهادتها رجلين يسمع

مطلب

اذا خالفت الشهادة الدعوى
ثم أعيدت تقبل

رواية هشام عن محمد وقيل في الكافي تبعاً للهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وإن قام عن المجلس بعد أن يكون عدلاً وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القول في غير المجلس في الكل والظاهر الأول وعلى هذا الوقوع الغلط في ذكر بعض المحدود أوفي بعض النسب ثم تذكرة ذلك تقبل لأنه قد يتنبأ به في مجلس القاضى اهـ وقوله والظاهر الأول أى التقييد بالمجلس وعدم البراح عنه وظاهر الرواية يعلم أن ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية * (سئل) * فيما إذا ادعى زيد على بنتي هند المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عم أمهما المذكورة وأقام شاهدين شهد أحدهما بأن المدعى ابن ابن عم المتوفاة بقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة دية بنت سليمان بن يونس الديري وأب والدية وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدتهما يونس المذكور وشهد لشاهد الثاني بأن بنتي المتوفاة المدعى عليهما أقرتا عنده بأن المدعى ابن عم والدتهما دية فكيف الحكم * (الجواب) * قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسألة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظاً ومعنى إلا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أولاً فلان الشاهد الأول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم والدتهما وأما الثاني فلان الأول شهد بالنسب والثاني بأقرار الوارث وقد قال في جامع الغصون لو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه أذاه والآخر أن الدائن أقر بقبضه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالفعل والآخر بالقول اهـ وفي فصول الاستروشنى من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد أحدهما أنه أذاه والآخر على الأقرار بالغصب لا تقبل وإذا اشترى جارياً ثم وجد بها عيباً وراد أن يردها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على أقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لأنهما شهدا على أمرين مختلفين اهـ وفي الخلاصة من الفصل الرابع من الفتاوى الصغرى إذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه إما في زمان أو مكان أو إنشاء وأقرار وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه إما في العمل أو في الأول أو في فعل المحقق بالتأول أو عكسه أما العمل كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها وأما الفعل المحقق بالتأول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه ككنكاح فإنه يمنع اهـ فالشهادة بالنسب شهادة على الذم لأنه يكون بالولادة ومعنى فعل فعل هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والآخر على الأقرار وهما أمران مختلفان على أنه انما يثبت إذا ثبت نسبته وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالأقرار والأقرار لا يثبت به النسب قال في التنوير في أقرار المريض وإن أقر بنسب على غيره كالأخ والعم والمجد وابن العم لا يصح الأقرار في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الأحكام من النفقة والمخاضة والأرث إذا تصادقا عليه اهـ ولم يوجد نصاب الشهادة في الأقرار أيضاً حتى يصح أقراره في حق نفسه ما على أن الشاهدين لم يذكر أن ابن ابن عم المتوفاة لابن أولاد أولاد ولم يذكر أن لا وارث لها غيره مع أنه يشترط ذلك قال في الهداية والبرازية نفعاً عن الحسانية وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر أنه عمه لا بيه أولاً اهـ ولو شرط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيرها ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقاط التأميم عن القاضى وقوله لا أعلم له وارثاً غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره اهـ وفي الحسانية في فصل دعوى الملك بسبب وتقديره مدة التلوم مقفوض إلى القاضى وقدر الطحاوى مدة التلوم بالحول قيل ما ذكره الطحاوى قول أبي يوسف ومحمد وأما بوحقيقة فإنه لا يرى

مطلب
اختلاف الشاهدين مانع من قبولها
مطلب
شهد أحدهما بالاداء ولا تبرأ الاقرار بالقبض لا تقبل
مطلب
شهد أحدهما بالعيب والآخر بأقرار البائع به لا تقبل
مطلب
اختلاف الشاهدين لا يخلو عن أوجه
مطلب
الشهادة بالنسب شهادة على الفعل
مطلب
الأقرار لا يثبت به النسب
مطلب
لا بد أن يقول ابن عم لاب أولاد ولهما وأن يقول لا وارث له غيره

التقدير اه ومعنى يتلوم أى يتخبر زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر كما فى الوجيز فتلخص من جميع ما ذكرناه أنه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة الشاهدين المرقومين حيث اختلفوا والحالة هذه والله أعلم * (سئل) * فى الشهادة بالنسب بالسماع بطريقها الشرعى إذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهدان شهادته بالتسامع هل تقبل ويجعل للشاهد الشهادة إذا أخبر به عدلان أو عدل وعدلان اعتمادا على اخبارهم * (الجواب) * نعم الشهادة بالنسب جائزة وتقبل كما صرح بذلك فى غالب كتب علماءنا رحمهم الله تعالى وذلك استحسان لانه يختص بعناية أسباطها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى الى المحرج وتعطيل الأحكام وهى إمامنا الشهرة المحققة وهى أن سمع من قوم لا يتوهم اتفقا قهرا على الكذب بأن هذا فلان بن فلان الفلانى فیسعه حينئذ أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع منهم العدالة ولفظة الشهادة وهذا عندنا حنيفة رحمه الله تعالى وإمامنا الشهرة المحكمة بأن يشهد عنده عدلان من يثق بهم أو يقع فى قلبه صدقهما فیسعه أن يشهد وهذا عند الاماميين لانه أقل نسب يقيد العلم الذى يبنى عليه الحكم فى المعاملات ويشترط فيه ما للعدالة واللفظة الشهادة وذكر فى فصول العمادى أن الفتوى على قولهما أو ما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه صرح فى الخلاصة لكن فى الهداية والمردى والزيلى والحمدادى وكثير من الكتب تحوز شهادة رجل وامرأتين فى ذلك ورواية شرعى أبى يوسف أنه يجوز له أن يشهد إذا سمع من واحد ثقة كفى فى شرح التدورى للاقطع ويشترط أن لا يكون باستشهاد صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما صرح به فى البحر ويشترط أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أما لو قالوا لم نعلم أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزيلعى ثم ينبغى أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا يقبل كما بينته اثنى فى يدانسان بطلاق له الشهادة وإذا فسر لا يقبل اه أما لو قالوا اشهر عندنا كفى الـ وائل فهو مقبول قال فى الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة فى هذه الفصول وقالوا لم نعلمين ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله فى الحانية والبرازية وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخبير الرملى رحمه الله تعالى وقال فى البحر وشروط فيه القبول فى النسب أن يخبره عدلان من غير استشهادهما الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد وان كان الرجل غريبا لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى أتى من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخدافى وهو الصحيح اه * (سئل) * فى رجل غاب عن دمشق بالذهاب الى بلاد الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقتان وعلى الغائب دين بمائة أخبر الأخت المزبورة رجل أنه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته شهورا وترغم الأخت وأصحاب الديون أنه مات ومته بمجرد الاخبار المذكور فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك * (الجواب) * نعم وإذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أما ان اطلقا الشهادة اطلاقا لم يبين شيئا أو قالوا لم نعلم موته وانما سمعنا من الناس فى الوجه الأول تقبل شهادتهما وفى الوجه الثاني أن لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة باختلاف وان كان موته مشهورا ذكر فى الاصل وكتاب الاقضية أنه تقبل وهكذا ذكره الخضا فى أدب القضاى وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته وبه أخذ الصديقا الشهيد حسام الدين وفى القينانية هو الصحيح وان قالوا لا يشهدان فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر فى الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبى يوسف أنه تقبل إذا صرح بالسماع وكذا الشهادة على المالك إذا أقرب اليك رأى عيننا فى يدانسان يتصرف فيها تصرف المالك حل له أن يشهد

مطلب
فى قبول الشهادة بالنسب
بالتسامع

مطلب
غاب الى الحجاز وتزعم أخته
أنه مات

قوله وعن أبى يوسف أنه
تقبل الخ لعله لا تقبل
فأترجع عبارة التارخانية
اه منه

بالمالك الذي لم يدلو شهود عند القاضي وقال ان هذه العين مال كنه لا في رايتهما في يده يتصرف فمما تصرف
 الملك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية انه يجوز الشهادة وهي رواية كتاب الامنية وكذا اذا قال لا
 دفناه أو شهدنا جنازته تاريخا بغيره ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة بزيادة والنسب والنسب كالحاج
 يخالف الموت فانه لو أخبر بموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخباره دأين صور
 المسائل وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو اني هو المختار الا أن يكون الخبر بموتهما كوارث وموصي
 له كما في شرح الوهبانية شرح المتن في الامانة من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد أو صلى عليه
 فهو معاشية حتى لو فسر للقاضي بقبوله اذ لا يدف الا الميت ولا يصلى الا عليه درر آثر الشهادة اقول
 وفي التنوير وشرحه الذرا المختار وان فسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بمعايشة اليه قدرت
 على الصحيح الا في الوقف والموت اذا فسر اوقالا فيه أخبرنا من نثق به تقبل على الاصح خلاصة بل
 في العزيمة عن مخنية معنى التفسير أن لا شهدنا لانا سمعنا من الناس أما اوقالا لمعنا ذلك
 ولكنه اشهر عندنا جاز في الكل وصحة شارح الوهبانية وغيره اهـ وكنت فيما علقته عليه أن
 ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من اثق به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن الشيخ
 انه منه وكتب أيضا لعل عن خط شيخ مشايخنا من لا على التمكن أن ما في التنوير به ما للدرر من
 استثناء الوقف والموت بخلاف لا مطلق عامة المتن وقد اختلف في الفتاوى الخبرية وفتاوى على
 أفندي مفتي الدولة العثمانية * (مسئل) * في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل
 أم لا * (الجواب) * نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بما لم يسمع الا في النسب والموت والنسب كالحاج
 والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله ان يشهد بما اذا أخبر به ما من يوثق به استحسانا دفعا للخرج
 وتعطيل الاحكام اهـ وهذه المسألة مستفيضة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة
 بالتسامع على أصل الوقف ان يشهدوا ان فلانا وقفه على الفقراء او على القراءة او على الولاد من غير
 ان يتعرضوا انه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف انه قال للجهة القلانية كذا
 وللجهة القلانية كذا فلا تسامع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشترطه ما هو أصل الوقف وانه
 على الجهة القلانية اما الشروط فلا شتم فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اهـ * (مسئل) *
 فيما اذا ادعى ورثة عمرو على زيد أن مورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وأنه
 باق في ذمته وطالبوه به فأجاب بأنه دفع منه مقدارا كذا في موضع كذا مورثهم في ثامن شعبان
 في السنة المذكورة فأنكر ذلك فاحضر للشهادة كلا من فلان وفلان فشهدوا بأنه دفع له ذلك في الوقت
 المزبور فاحضر الورثة بيعة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفنه فأجاب زيد بأن المبالغ
 المذكور باق في ذمته وانه مبط في دعواه فبايلزم الشاهدان وما يلزم زيدا * (الجواب) * الحمد لله
 ما هم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس عدت شهادة الزور الا شراك بالله تعالى
 وتلاقوه تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن
 ابيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أحدثكم بأ كبر البكائر قالوا بلى
 يا رسول الله قال الا شراك بالله وعة والدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا
 قال وشهادة الزور وقول الزور فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا ليته سكت أي شفقة
 عليه وقال في المتن ومن علم انه شهد زورا يشهد ولا يعزروا عندهما اوجع ضربا ويحبس وقال في التنوير ظهر
 انه شهد بزور عزرا تشهير وقال في شرحه من ظهر انه شهد بزورا فاقزع على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا
 كما عره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبيعة لانه من باب النفي عزرا بالشهير وعليه الفتوى سر اجبة

مطلب
 لا يشترط في الخبر بالموت
 لفظ الشهادة

مطلب
 الشهادة بالتسامع على أصل
 الوقف بمقولة
 (نظم هذه البيعة بعندهم فقال)
 اذهب مسائل ستة واشهد
 بها من غير رؤياها وغير
 وقوف * نسب وموت والولاية
 وان كبح * وولاية القاضي وأصل
 وقوف * لكن أبطل هذا النظم
 مسألة الدخول بالزوجة
 المذكورة في المتن بمسألة
 الولاية وفي كونها من هذه
 المسائل خلاف بين الامام
 السرخسي وشيخه الامام
 الحلواني كما في البحر اهـ منه

مطلب
 صورة الشهادة بالتسامع على
 أصل الوقف

مطلب
 في حكم شاهد الزور

مطلب
 في تعزير المدعي اذا أقر أنه
 مطالب في دعواه

وزاد اضربه وجسه مجمع وفي البحر ظاهر كلامه ان القاضى ان يحكم وجهه اذا رآه سياسة اه وقال
 في صدر الشريعة ومن أقر أنه شهد زورا يشهد ولم يعز زورا قيل ان وضع المسألة في الاقرار لان شهادة الزور
 لا تعلم الا بالاقرار ولا تعلم باليمين اقول قد تعلم بدون الاقرار كما اذا شهد بعت زيدا او بأن فلانا قتله ثم ظهر
 زيدا حيا وكذا اذا شهد برؤية الهلال فضى ثلاثون يوما وليس بالسما عليه ولا ير الهلال ومثل هذا كثير
 اه واما المدعى فانه قد ارتكب كبيرة باقراره أنه ارتكب الكذب وقد آذى المدعى عليه في دعواه عليه
 فيعز رقال في التنوير وغيره وعز كل مرتكب منكر او مؤذى مسلم بغير حق بقول او فعل ولو بغير العين
 قال في شرح التنوير واشارة لانه كبيرة كما يأتي في المحظوظ فتركبه مرتكب محرم وكل مرتكب مصيبة
 لاحد فيها فيها التعزير اشباه اه والله اعلم وسئل العلامة ابن نجيم اذا شهد شاهدان في حادثة وزكاهما
 انسان فظهر انهما شهدا زورا فهل على من زكاهما ضمان او تعزير اجاب لا ضمان ولا تعزير على
 من زكاهما * (سئل) فيما اذا رجع احد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضى بعد الحكم
 وقال انه شهد بغيره هل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعز بهما باق به
 * (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لان الشاهد اذا رجع في مجلس القاضى بعد الحكم
 لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه ينافى اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه ترجح كلامه الاول
 بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في الظاهر واما في الباطن بان علم أى المدعى أنه لاحق له
 في ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور واما قولهم ان القضاء بشهادة الزور يفسد ظاهرا وباطنا عند
 أبى حنيفة رحمه الله تعالى فذلك في العقود والفسوخ دون الاملاك المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد
 به للشهود وعليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة العيني في شرح الكنز لان التسبب على وجه التعدي
 سبب الضمان كما في البر وقد تسبب للاتلاف تعذبا وقد تعذر اجاب الضمان على المباشر وهو القاضى
 لانه كالمجا الى القضاء وفي اجابته عليه صرف الناس عن تقاد القضاء وتعذر استيفاءه من المدعى لان
 الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال أولا به يقتضى كذا في التنوير والبحر
 والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقد ضمنه في الهداية والمتقى والرقاية والكنز والدرر بما
 اذا قبض المال لعدم الاتفاق قبله لكن المعتقد الاول دون الثاني الذي عليه المتون لان ما في المتون
 تصحيح التزام والتصحیح اصریح أقوى وعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعما عن شهادتهما رجوعا
 معتبرا يعني عند القاضى لا يطل القضاء لكن ضمننا المال الذي شهد به وهو قول أبى حنيفة الاخير
 وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذي قضى به أو لم يقبض اه وفي البرازية والذي
 عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضمان قبض المدعى المال أولا اه وأنت على علم أن قولهم
 ان عليه الفتوى وبه يقتضى من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرات والذي استفيد من عبارة الخلاصة
 أن ما عليه المتون قول أبى حنيفة الاول والمقتضى به قوله لا تخرد هو قول أبى يوسف ومحمد وله رجوع عن
 قوله الاول فكان على انما في المعول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه أنه شهد زورا ولم يدعسه واولا غلطا
 كما حره ابن الكمال عزرا للتشهير قال في الدراجية وعليه الفتوى وزاد الامان ضربه وجسه
 كذا في المجموع وفي البحر وظاهر كلامهم ان القاضى ان يحكم وجهه ان رآه سياسة وقيل ان رجوع مصر
 ضرب اجماعا وان تأتينا لم يعزرا اجماعا ونفوض مدة قوته لرأى القاضى على التصحيح كيف لا وقد ارتكب
 كبيرة من الكبر قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة
 والسلام شاهد الزور لا تزول قدماء حتى يوجب الله له النار رواه المحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما والله سبحانه أعلم * (سئل) في الشهادة على المحبة بنكاح أو توكيل هل يصح وما طريق

مطلب
 اذا ظهر انهما شهدا زورا لا ضمان
 ولا تعزير على المزكين
 مطلب
 لا ينقض القضاء برجوع
 الشاهد بعد الحكم في مجلس
 القاضى ويضمن نصف المال
 مطلب
 في قولهم القضاء بشهادة
 الزور يفسد باطنا
 مطلب
 ضمن الشاهد اذا رجع سواء
 قبض المدعى المال أولا
 مطلب
 ما في المتون تصحيح التزام
 والتصحیح اصریح أقوى
 مطلب
 شاهد الزور يعزير بالتشهير
 مطلب
 مهم في الشهادة على المرأة
 المحبة وما طريق

صحتها * (الجواب) * نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره علماءنا رحمهم الله تعالى من ذلك ما ذكره
 في التنبؤ وشرحه للسلافي ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بأن لم يكن في اليد
 غيره أو يرى شخصها إلى القائل مع شهادة اثنين بأنهما فلانة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة
 على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين اهـ ومثله في الدرر والهدى وما دية والمحادي وغيره
 والنظر إلى وجهها لا يشترط عندهما إذا أخبر الشاهد عدلان أنها فلانة بنت فلان ونحوه يكون هذه
 الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام
 خواهرزاده كذا في التتارخانية وفي الدرر يشترط رؤية شخصه لا وجهه وأما في التحيرية بعد المناقل
 المألة وما هو الصحيح وهذا كله بعد الموت أي وبات المرأة المشهورة وأما إذا كانت حية وأشار الشهود
 إليها قالوا هذه نتهد عليها ونعرفها قالت شهادتهم ولو قالوا نتهد لنا الشهادة على فلانة بنت فلان ولكن
 لا نذكرى هل هي هذه المدعى عليها أم لا صحت شهادتهم وكان على المدعى إقامة الدينة أن هذه هي التي
 سمعها ونسبها كذا في التتارخانية وغيرها اهـ والله سبحانه أعلم في شهادات القاضى ظهير الدين
 إذا شهد الشهود رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها إذا مضينا إليها لا نعرف
 أسماء الحدود فإن القاضى يقول ذلك منهم ما إذا عدلوا ويثبت معهم المدعى والمدعى عليه وأمينه
 لتقف الشهود على الحدود بحضور أمين القاضى فإذا وقفوا عليها ألقاها هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا
 المدعى يرجعون إلى القاضى ويشهد الاسمين أنهم ما وقفوا وشهدنا بأسماء الحدود وفيه ثبوت قضى القاضى
 بالدار التي شهدنا بها بشهادتهم وكذا هذا في القرى والمحويات كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد
 العالي * (سئل) * فيما إذا تصادقت امرأة مع أمها أنها الشترت من أمها المذكرة بشهادة
 معينة فمن مملوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية فعمل شهود مضمون الحجة
 الشهادة عليهم ما يترتب من زوج المرأة وابنها ثم ماتت المرفان المذكرة والآن أم المرأة تتكرر البيع فهل
 يلزم إثبات الثبات الشراء بشهادة بيعة عارفة بأمرها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث تعملوا الشهادة
 عليها وهي متقدمة أم لا * (الجواب) * يكفى في ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة إلى
 الاثبات بشهادة بيعة أخرى وتصح الشهادة على المرأة المنتقة عند التعريف كافي جامع الفصولين
 والاشباه ويصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد لهما سواء كانت الشهادة لهما أو عليها
 كافي المخطط واختاره النسفي كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى ومن خطه نقلت وبمأله أجبت ورأيت فتوى
 أيضا بخط المجدد العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى بما صورته فيما إذا كتب في صلح بيع
 أن زيد اباع لعمه أصالة عن نفسه ووكالة عن أخته النابتة وكالة عنها بشهادة فلان وفلان
 حصصهما المعلومتين في قاعة وبستان فمن مملوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة وبخدت اخت
 زيد توكلت في ذلك فهل يكلف ورثة المشتري إلى اثبات توكلها ولا يكفى في ذلك شهود مضمون
 صلح البيع المذكور * (الجواب) * الحمد لله نعم يكلف ورثة المشتري إلى اثبات توكلها
 ولا يكفى في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه
 ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي لا يجوز اثبات الوكالة والولاية
 بلا خصم حاضر اهـ والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي وبخط الشيخ عبد
 الرحمن المذكور وباب من سؤالات آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بضمونها وان كانت تلك
 الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بيعة عارفة بأنهما وكالاتهما
 بقبض مائة مائة في ذمة المدافع وبالصلح والبراءة أيضا فان شاهد الوكيل لا عبرة بشهادتهما أصلا

مطلب
 شهد رأيت امرأة ولم يعرفها أنها
 هي المدعى عليها الخ

مطلب
 إذا عرف الشهود الدار
 وميتها ولم يعرفوا أسماء الحدود
 قبله الا ميثان يذبحى الافراد
 هنا وفاق ما قدمه من قوله
 وأمينه بالافراد لا يخفى
 اهـ علاء الدين

مطلب
 تصح الشهادة على المنتقة
 عند التعريف

مطلب
 يصح تعريف من لا يصح
 شاهد لهما كالزوج والابن

مطلب
 لا عبرة بشهادة شهود الوكالة
 بلا خصم حاضر

فانهم لم يشهدوا بالثبوت كمال بناء على دعوى صحبة والله اعلم كتبه الفقير أبو السعود * (سئل) * فيما
 اذا شهد شاهدان على براءة ذمة زيد من مال معلوم لعمرو واختلفا في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة
 أم لا (الجواب) * نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار بما يعاد ويكرر كما نص على ذلك في المحيط
 البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه اعلم وفي الفتح وغيره لا يكلف الشاهدان بيان الوقت والمكان
 شرح الملة في العلائق وفي البرازية ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقالا لا نعلم تقبل
 لانهم لم يكلفاه اه وفي البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع
 والشراء والطلاق والعنق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة
 والقذف تقبل وان اختلفا في الجناية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به
 اذا كان قولا ولا كذا البيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة
 لان القول مما يعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلا كما غصب ونحوه او قولا لكن الفعل شرط صحته
 كالنكاح فانه قول وحضور الشاهدان فعل وهو شرط فاختلفا في الزمان والمكان يمنع القبول
 لان الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية
 واذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو ابراء من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان
 فالشهادة مقبولة لان الاقرار بما يعاد ويكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل
 شهادتهما من المحيط البرهاني في ٢١ * (سئل) * في رجل ادعى على جماعة ما لا معلوما
 فاجابوا بانهم دفعوه له من مدة خمسة أشهر وأنه اقربا يستفائه منهم في التاريخ المزبور وأقاموا بينة بطبق
 ما اجابوه غير أن الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور * (الجواب) *
 هذه المسألة مع كثرة التثنية والتفحص عنها لم نجد تقييما صريحا فيها غير اننا وجدنا ما يستلزم لذلك وهو
 ما نقله العلائق في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدان ونصه قال في الفتح وغيره لا يكلف الشاهدان
 بيان الوقت والمكان اه ومثله في البرازية وفي الغنية ضمن مسألة لا يحتاجان الى بيان التاريخ
 اه وفي الاقضية عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خافت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها
 أو نقصان كذا فان ذلك لا يمنع قبولها اه وفي الخيرية عن الفصولين لا يكلف الشاهد
 الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة
 اه وفي الاقضية عن المنتقى شهدا على اقرار رجل بمال الا أنهم اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان
 قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة
 الشهادات بالزور ولو على الاقرار بالبيع أو الايفاء واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهما القاضي
 عن الزمان والمكان فقالا لا نعلم تقبل لانهم لم يكلفا به برازية فبما قضى ما يلوح من القول
 المذكورة ان الاختلاف الواقع بين الخمسة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه اعلم أقول
 دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي ان اختلاف
 الشاهدان في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى
 والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر انه مانع كالاختلاف بين الشاهدان على أنه ذكر في البحر عن فتح
 القدير لو ادعى الشراء وأرجعه فشهدوا له بلاتاريخ تقبل لانه أقل شيء لان الملك المؤرخ أقوى وعلى القلب
 لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرجعه فشهدوا تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى
 الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وقبله لا اه أي لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به
 منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه أكثر مما ادعى لاثبات الشهر واذيادة المدة بخلاف ما قبله لانه

مطلب
 في اختلاف الشاهدان
 في الزمان

مطلب
 لا يكلف الشاهدان الى بيان
 الوقت والمكان

مطلب
 في الاختلاف بين الدعوى
 والشهادة من حيث الزمان

مطلب
 الشهادة لو خافت الدعوى
 بزيادة أو نقصان ما لا يحتاج
 الى اثباته لا يمنع قبولها

أول - فـ كان بمنزلة ما إذا أترخ وشهدا معا لقائهما - وحديث كان مانعا في الشراء وهو قول فانها امرأته يمنع في دفع المال في مسألتنا بالاولى لانه فعل الا ان يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيرها فليست أميل
 * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسة مائة قرش فأجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك وأني بشاهدين شهدا أنه أوفاه ستمائة قرش فرد القاضى شهادتهما - مال كونهما بأكثرهما ادعى ويريد عمرو والا أن إقامة بيعة شرعية تشهد له بطق ما أجاب به فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي الدرر الشهود اذا شهدوا بأكثر من المدعى به كان المدعى مكذبا فبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقل - تقبل للائتنافق فيه اهـ ومثله في العلاتي * (سئل) * فيما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة بشرط حضور الزوج * (الجواب) * الشهادة على الطلاق بشرط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية كما صرح بذلك القمى في فتاويه وفيه ايضا اذا شهد شاهدان على الطلاق والزواج غائب لا تقبل اعدم الشهادة - الى الخصم ولو كان الزوج حاضرا تبطل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند الفاضى اما اذا قالوا المرأة لغائب أن زوجها طلق أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج بغيره وذكر في دعوى الذخيرة اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته ثلاثا لا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل بمادة من الخامس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في اثبات عشر ودعوى البراءة في الخامس عشر * (سئل) * في الشاهد اذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لا أعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته أم لا * (الجواب) * اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد قيل لا تقبل والا صبح القبول لجواز التمسك ثم التذكر كافي الدرر وأقره المسنف هلاقي من الدعوى وذكر في شرح الطحاوى أن المدعى اذا قال ليس لي بيعة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا رواية ثان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسبت أو تقول الشهود كذلك كانت لشهادتهما وكانا ينتميان كراجا واهرا الفسارى * (سئل) * في شهادتي طلاق أخر شهادتهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي مع مشاهدتهما للزوجين وأنها يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما * (الجواب) * نعم أقول وسياقي تمام الكلام على تعدد مدة التأخير * (سئل) * فيما اذا شهدت بيعة على يسار مدون وقالوا في شهادتهما انه موسر قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال * (الجواب) * نعم كافي الحاشية * (سئل) * فيما اذا باع زيد عقاره المعلوم من عمرو وأهتراف به عمرو مدة مديدة ورجلان معاينان مشاهدان لذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة بأن العقار وقف كذا وقد أخر شهادتهما بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل حيث كان الامر كذا كذا لا تقبل شهادتهما * (الجواب) * شهادتهما إذا أخر شهادتهما بلا عذر شرعي مع تمكينه من أدائها لا تقبل شهادتهما كافي الاشياء وغيرها وقعت حادثة في غرة محرم سنة ١١٥٠ هي أن رجلا ضرب بندقة في سوق كذا في وقت كذا فأصاب امرأة رقبتهما من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضى كذا ثم دفنت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها على قاتلها فشهدت الشهود بطريق ما ادعوا وذكروا أن البندقية في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها من طرف القاضى اذا ذلك أصابتها البندقية كذا وكذا في الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم أبيها ووجدتها فإلى القاضى هل يشترط ذكر الشهود اسم أبيها ووجدتها أم لا فكشفت ماصورته الحمد لله تعالى وان كانت الشهادة على

مطلب اذا شهد الشهود بأكثر من المدعى به تبطل وبالاقل تقبل
 مطلب يشترط للشهادة على الطلاق حضور الزوج
 مطلب تسمع الشهادة بالطلاق بطريق الحسبة
 مطلب شهدوا بالطلاق على حاضرها المرأة غائبة تقبل

مطلب اذا قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد فلا يصح القبول
 مطلب قال المدعى ليس لي بيعة ثم جاء بشهود تقبل

مطلب شاهد الطلاق يفسقان بتأخير الشهادة
 مطلب لا يشترط تعيين المال في شهادة اليسار
 مطلب شهدا بأن العقار المبيع وقف كذا لا تقبل ان أحرا شهادتهما بلا عذر

مطلب شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر لا تقبل
 مطلب فيما اذا لم يذكر الشاهد اسم الأب والمجد

غائب أو مات فلا بد لقبولها من نسبته إلى جدته فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه ومعتدته
 إلا إذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالة بأن لا يشاركه في المصغر غيره فلو قضي بلا ذلك كالجدة نفذ
 فالمعتبر التعريف لا تتبع كثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بقبه وحده كفي جامع
 الفصولين ومانع كذا في التنوير وشرحه للعلائي من الشهادة وقال في المنع فالجواب أن المعتبر
 انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشراك اه وقالوا في ثبوت هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند
 قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال وقضى القاضي بها ووجدنا استحباب شرائط الدعوى قضى
 القاضي بشادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى إلى قولهم قاضي بارة كذا ولم يذكررا اشتراط
 اسم أبيه وحده لانه لا يثبتس بغيره اذا القاضى في ذلك الوقت واحد لا اثنان كما هو المعلوم وفي هذه
 الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم
 واحدة لا اثنان فلا يثبت ولا اشتباه * (سئل) * في الشهادة على المرأة المجهولة من غير
 معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا ام لا * (الجواب) * الشهادة على المرأة
 المجهولة غير معتبرة شرعا الا اذا عرفها رجلان وقالنا شهدناهم فلانة بنت فلان فحيث كانت الشهادة
 بالاتفاق كما أفق بذلك التمرناشي وغيره والله سبحانه الموفق وصورة جواب التمرناشي الشهادة على
 المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا ولا يكتفي بتعريف الواحد قال في العمادية ولو أخبرت امرأة أنها فلانة
 بنت فلان لا يجعل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو
 عرفها رجلان وقالنا شهدناهم فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من
 التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانها عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة
 اذا أخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وعندهما اذا أخبره عدلان أنها فلانة بنت فلان بن
 فلان جعل له الشهادة على النسب وفي الفوائد الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر إلى وجهها
 في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الا ورجندي
 وظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى اه اقول وحالها ان تعريف المرأة المجهولة ان كان من واحد
 لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بأن قالنا شهدناهم فلانة بنت فلان كفي اتفقاها والا
 بأن أخبرتها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عنده ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن
 تواطؤهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا مخالف لما في البحر من البرازية حيث قال
 وهل يشترط شم اداة الزائدة على عدلين في انها فلانة بنت فلان ام لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة
 على انها فلانة بنت فلان وقالوا شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه ايسر اه فقد جعل الخلاف
 بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الزملي في حاشيته على البحر عن معين
 الحكم لا طرابلسي مهمل ما نقله المؤلف هنا عن التمرناشي ثم قال والذي يظهر ان ما في معين الحكم هو
 المعتبر لما ذكره من العلة اه أي بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ
 * (سئل) * في شهادة الرجل لام زوجته بدين لها على زوجها المتوفى عنها وعن بات منها هي
 زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل * (الجواب) * تقبل شهادته لام امراته كما صرح بذلك
 في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل * (سئل) * فيما اذا شهدوا على شهود
 المدعى قبل التعديل على اقرارهم بأنهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك * (الجواب) *
 تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم بأنهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لانه جرح
 بمجرد قبل التعديل على ما اعتمد في المنع بما قرره صدر الشريعة واقره من لا يخسر وادخله تحت قوله

مطلب المعتبر التعريف
 لا تكثير الحروف

مطلب الشهادة على المرأة
 المجهولة من غير معرفة
 ولا معرف غير معتبرة

مطلب لا يكتفي بتعريف
 الواحد

مطلب تقبل شهادته لام
 امراته

مطلب شهودا على اقرارهم
 المدعى بأنهم شهدوا بزور قبل
 التعديل تقبل

قوله ومما ألقه قول الشهادة
الحق الذي بخط سيدي الوالد
في المسودة وقبول الشهادة
باسقاط الفة مسألة واظهار
أدلة من قلمه وهو كما
لا يخفى فقلت للكتاب
الحق ما بالاصل اه علاه
الدين

مطالب تقبل شهادة الدلال
العدل
مطالب تقبل شهادة الريب
لزوجاته

مطالب يشترط تحديد العقار
في الشهادة ولو مشهورا
الا اذا عرفه الشهود

مطالب قال المدعي لا يثبت له
أوقال الشهود ما لا يشهد به
الحق

مطالب أقام بيعة على اقرار
المخضرم بأنه استأجر الشهود
تقبل

مطالب لا تقبل شهادة المستحق
فيما يرجع الى غلة الوقف
مطالب شهد دواع متولى الوقف
أن هذه الارض من قريتهم
تقبل

مطالب جمع الشهادة على
وقف مكتب وللشاهد صبي
في المكتب الحق

مطالب يجوز شهادة الناظر
في وقف تحت نظره
مطالب جاء المدعي بشاهد
واحد ثم جاء بآخر تقبل

الدفع اسهل من الرفع كاذ كره العلاني ومسألة قبول الشهادة على الجرح المجرد دوار في كتب المذهب
والله سبحانه اعلم * (سئل) * في شهادة الدلال العدل الذي لا يخاف ولا يصدق هل تقبل
* (الجواب) * نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال الا
اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخاف * (سئل) * فيما اذا كان له يد بنت أخ وبنت زوجة بالعتان
عاقلة فان قسما ناله مع رجل آخر بشراء طبقة من عرو هل تقبل حيث لا مانع شرعا لم لا * (الجواب)
نعم تقبل شهادتهما وفي القنية تقبل شهادة الريب * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن اولاد فادعى
احد من اباء باع منه الدار واحضر شاهدين لم يعرفا حودها ولا اسم البائع ولا اسم ابيه وحده ثم قال
لا يثبت لي سواء ما فعله الحاكم المتداعي لديه من ذلك وعرفهم بأن الدار تكون ميراثا عن ابيهم ثم بعد
ذلك أحضر بيعة تشهدهم بمذمومة فهل تقبل لا مكان التوفيق * (الجواب) * تحسيدا للدار لا دم
قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى المقر في الشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار
بغيرها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يثبت مذ كبرية بها الدار ثم المحلة ثم المسكة وذكر أسماء اصحابها
وأسماء انسابهم ولا يثبت مذ كبرية الدار لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح
الطحاوي أن المدعي اذا قال ليس لي بيعة اوقال الشهود ما لا يشهد به ثم جاء المدعي بشهود أو شهد
الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن اصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية
تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت
لنا شهادة ولكنك نسيتا ثم تذكرنا اه ومثله في المعادية * (سئل) * فيما اذا أقام المدعي بيعة على
اقرار المدعي عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بيعة ولو بعد التعديل * (الجواب)
نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر الدرر والتنوير وغيرها
* (سئل) * في شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة * (الجواب) * لا تقبل
لان له حقا في المشهود به فمكان داخل في شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين
لشريكه بدين مشترك بينهما كما صرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم
المرحوم علي أفندي * (سئل) * في شهادة الاخ العدل لاخته في دعوى متعلقة بوقف برأيه
متولى عليه هل تقبل * (الجواب) * نعم تقبل شهادة الاخ لاخته والمسألة في المتن بل في فتاوى
القرناتشي من الشهادة شهادته مع متولى الوقف على آخر ان هذه القطعة الارض من جملته اراضى قريتهم
تقبل اه اقول ما ذكره عن فتاوى القرناتشي لا يتنافى ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة
على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذلك تقبل
في الاقول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر وذكر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها
اذا كانت على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على واقعة وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة
على وقف المسجد لجامع وكذا أبناء السيد اذا تم دواوقف على أبناء السيد فاما بعد القبول في الكل
قال ابن النخعة ومن هذا الخط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخبير
الزملي وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان الغرض والشهادة من باب واحد كما تقدم اه وهذا
ما أفتى به العلامة القرناتشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا
على قطعة أرض انهم من قريتهم لا تقبل وأجاب عنه القرناتشي بحمله على قرية مملوكة والله اعلم
* (سئل) * في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المدعي بشاهد آخر عدل هل تقبل

(الجواب) نعم اذا كل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل *(سئل)* فيما اذا شهد رجل
ابن أخيه العصى وزوج بنته ومما عدلان هل تقبل *(الجواب)* نعم كافي الخلاصة وتقبل لام
امراته وابيها وزوج ابنته ولا امرأة أبيه ولا تحت امراته وفي البرازية تقبل لابويه من الرضا عتق ولم
ارضة عتق امراته ولا مامراته وابيها *(سئل)* في شهادة الذي ادعى على غيره من الرضا عتق ولم
هل تقبل *(الجواب)* نعم كافي المتقي وغيره من المزون اذا مات الكافر فبما علم وكافروا دعى كل
واحد منهم ما دينه فاقام كل واحد منهم ما بينه من اهل الكفر قال في الكتاب اجزى يدة المسلم واعطيه
حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان التركة تقسم بينهم على مقدار
دينهم ما قسوا الا نقر بوي عن التارخانية والمحيط ونظام المسألة فيها وفي حاشية الخيزر الملى على البحر
اقول في الذخيرة نه راني مات وترك الف درهم واقام مسلم شهده ودام النصراني على الف على الميت
واقام نصراني آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم ولا يتقاضى ان فيها عتقه وعند أبي يوسف
يتقاضى والمخلاف راجع الى ان بينة النصراني مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لافي حق
اثبات التركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والمحصل أنه على قول الامام يلزم
من اثبات التركة والمخاصة المحكم بشهادة الكافر على المسلم *(سئل)* في المدعى عليه اذا
طلب تخليف الشاهد هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا *(الجواب)* الشاهد لا يخلف قال في المنع
من اواخر كتاب الدعوى ولو طلب المدعى عليه تخليف الشاهد لا يجيب عليه العين او المدعى أنه لا يعلم
ان الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا امرنا باكرام الشهود والمدعى لا يجيب عليه العين لاسيما اذا
اقام البينة وفي الفوائد الزينة معزيا الى التهذيب وفي زماننا لما تضرعت التركة بغلبة الفسق اختار
التضاة تخليف الشهود وكما اختاره ابن أبي ليلى لمجدول غلبة الظن اه وفي مناقب الكوردي اعلم ان
تخليف الشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القضاة ونزاهة المفتين
ان الساطان اذا امر قضاة بتخليف الشهود يجيب على العلماء ان ينهوه ويقولوا له لا تسكن قضاة
امر ان اطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى وان عصوكم يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها
اه منع من الشهادة *(سئل)* فيما اذا مات رجل عن تركة وورثة اقران من بينهم يدين لزيد على
الميت فلم يعطياه ولم يقض القضاة عليهم ما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي رب الدين
المزبور هل تقبل شهادتهما *(الجواب)* نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فاقروا ثراه
بدين لانسان على الميت فلم يعطياه ولم يقض القضاة عليهم ما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي
رب الدين ثبت الدين عليهم ما وعلى غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت
بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فاقروا ثراه
بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل ان يلزم القاضي باقرارهما
الدين في حضتهما من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان
قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهم ما يريدان ان يصحوا ولا يصح ما لزمهما
على باقي الورثة فكانت حرمهم ودفع مفرم وفيه اشكال وذلك ان الدين لا يلزم على نصيبهما باقرارهما
فكيف يصح للقاضي ان يقضى بالدين عليهم ما في نصيبهما قلت الديون تقضى من ايسر الاموال قضاء
وحصتها ما ايسر الاموال قضاء لانكار سائر الورثة الدين وعدم البينة للادعى اه اقول ما ذكره البرازي
من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة القرطبي في فتاواه اذا اقر الوارث
بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التذوير من كتاب الاقرار قبيل

مطلب تقبل شهادته لام
امراته وابيها وزوج بنته
ولا امرأة أبيه ولا تحت
امراته

مطلب تقبل شهادة الذي
على مثله المسلم
مطلب فيما اذا ادعى مسلم
وكافرا على تركة كافرا قاما
بينته من اهل الكفر

مطلب اذا طلب المدعى
عليه تخليف الشاهد
لا يجيب
مطلب تخليف الشهود امر
منسوخ

مطلب يصح شهادة
الوارثين بدين على الميت

مطلب اذا اقر الوارث
بالدين يؤخذ كله من
نصيبه

فصل الاستثناء أحد الورثة أقرب الدين يلزمه كله وتقبل حصته واختاره أبو الليث اه وأما إقراره
 بالوصية بعد القسمة فإنه يلزمه حصته اتفاقا كما في العمدانية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق
 في المرحوم من كتاب الوصايا نقل المؤلف هنا عن المبسوط للسرخسي إذا شهد وارثن على الوصية جازت
 شهادتهم بما على جميع الورثة لأنه لا تهممة في شهادتهم ما وإن كانوا غير عدلين أو أقروا بشهادتهم بما
 بالحصص في أنفسهم ما لأن إقرارهم ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهم بما غير صفة العدالة لا تكون
 حجة على غيرهما وإنما هي حجة عليهم * (سئل) * عن شهيد شهد وأبقر رجل بالطلاق الثلاث
 بعد شهر والحال أن المدعى لم يسمع من الزوج فهل تقبل شهادتهم أولا * (الجواب) * لا تقبل
 شهادتهم بعد أن أخر واحدة أيام من غير عذر إن كانوا ثلثين بأنهم ما يعيدان عيش الأزواج والشهادة
 بدون المدعى تخور في هذه المسألة وقضى بها من معين المفتي في كتاب الشهادة شهد وأبقر المحرمات المغالطة
 بعدما أخر شهادتهم خمسة أيام من غير عذر لا تقبل إن كانوا ثلثين بأنهم ما يعيدان عيش الأزواج جامع
 الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم أن الشهادة على حد الزنى وما أشبهه من الحدود والمخاضة تبطل
 بتأديم العهد عند علمائنا ثم قد روي في رواية الأصيل أن الشهر وما فوقه متقدم وعن محمد بن ثلاثة
 أيام وما فوقه متقدم وعن أبي يوسف أنه قال جهنما أبي حنيفة في ذلك سنة فأبي وقال هو
 لا يقدر ما يرى الإمام من المحيط في المسائل من كتاب الحدود والمسألة في كتاب الشهادات من
 البحر والاشباه وحققه محشي الاشياء السيد أحمد النجاشي وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسماعيل
 مفتي دمشق سابقا وأجاب بقرينة يفتي أن بتأخير شهادتهم ما وترد ولا يحكم بها * (سئل) * فيما
 إذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لابن ابنته بمثل نصيب ابنته ثم إن الورثة
 المزبورة ادعى أن زوجته المزبورة رجعت عن وصيته الزبورية بشهادة أبي الزبورية المزبورة وشهادة زوج
 إحدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما مبررة بقرينة في حق الجميع * (الجواب) * شهادة
 أبي الزبورية لبنته وزوج زوجته غير مبررة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كذا ذكره في الاشياء
 الشهادة الذوات في بعض بركات في الكل كذا في شهادات الظهيرية * (سئل) * فيما إذا باع
 زيد سلعة للمسلمة من جماعة من أهل حرة لا على يد الشريك لكل واحد منهم قدر ما علموا
 منها بقية المعلوم ثم دفع بعض المشتريين ممن سلطته الرأى اشتراها لنفسه لدى بيعة من أهل الحرة
 المذكورين وزيد البائع يمنع من قبول شهادتهم ليكونهم من جهة المشتريين المذكورين والحال أنه
 لا يمنع من قبول شهادتهم لرفقة هم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا
 وإن كانوا من أهل حرة المشتري ومن جهة المشتريين * (الجواب) * نعم تقبل حيث الحال على
 هذا المنوال والله أعلم * (سئل) * في شهادة مخلوق للبيعة على قبل أم لا * (الجواب) *
 لا يقبل لأنه من صنف المخلوق مع ضيق الوقت وصعوبة الاشتغال فإن كان خلق البيعة يخل بالمرودة
 يذبح القربى والأقارب في المخلوق ما يخل بالمرودة يمنع قربة والمرودة أن لا يأتي الإنسان بما يغذره
 مما يحضه عن مرتبة عند أعلى الفضل اه ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي
 المرودة الدين والسلاح اه أقول فتاوى كلام المؤلف يفيد عدم جزمه بكون ذلك الفعل مفسدا بالمرودة
 وإن البذر عن ابن وهبان في مسألة الخروج إلى قدم الأمير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل
 الإسلام كان من عادة أهل البادية أن يبيعوا ذلك ولا ينكرونه ولا يستحقونه فينبغي أن لا يردح اه

مطلب يصح شهادة الزاني
على الوصية

مطلب إذا أخر شهادته على
الطلاق خمسة أيام لا تقبل
مطلب تخور الشهادة على
الطلاق خمسة بلا دعوى
مطلب الشهادة على حد
الزنى ونحوه تبطل بتأديم
العهد

مطلب الشهادة إذا بطأت
في بعض بركات في الكل
مطلب اشترى جماعة من
أهل حرة سلعة ثم شهدوا
لواحدة منهم على البائع فقبل

مطلب في شهادة مخلوق
للبيعة
مطلب في تعريض المرودة

فعلى هذا فان كان ممن يتبادون الحق ولا يعدونه رذيلة يدينهم لا يتخل بمرورته فتقبل ثم سادته لسكره
يقال ان الادمان على الصغيرة مفسق كما في البحر وتذكره للاق في البحر المختار من المختار
والاباحة عن الجنى البرازية اذا قطعت شعرا سمى الخت ولعلنا وان ياذن الزرع لا نلنا لامة شامة
في معصية الخسالى رذيلة يحرم نرجس قطع تحية والمعنى المؤثر للنسب بالرجال اه وقال العلامة
في كتاب الصوم قبيل فصل العواض ان الاندلس من الهندية وهي دون القبطية كما في بعض
التاريخية وخشية الرجال لم يبعه أحد وأخذ كافي فعلهم ودلهم ودوس المعاجم اه فبحث أدمر
على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستحقونه ولا يعدونه فادحالة بالمرءة فكلام المؤلف
غير بحر رفدبر * (سئل) * فيما اذا باع زيد عمرا كاله ثم اختسب المتبايعان فاذا في الباطن
فساد البيع بوجهه الشرعي راذا في الغبن الفاحش والتغير والمشتري ادعى البطلان وعدم الغبن فأي
بيضة مقدمة منها * (الجواب) * بيضة الغن أولى من بيضة العكس وبيضة الفساد أولى من
بيضة البطلان كما مرح بذلك في ترجيح البيئات * (سئل) * في امرأة تدعى دهم تهرس أنهما
أزدي من مائت سنة وأن لها بيضة بذلك والرجل يدعى المحدث من اثني عشرة سنة وله بيضة بذلك
بيضة تقدم * (الجواب) * اذا تعارضت بيضة المحدث والتدم في البرزخية رخص لاصلة بيضة التدم
أولى وفي ترجيح البيئات لا يضر ادى عن الغنية بيضة المحدث أولى وذكر العلامة في شرح المسمى أن بيضة
القدم أولى في البناء وبيضة المحدث أولى في الكيف اه وبشارة البرازية من الغنية سان حذا تقدم
الاصح فله الاقران الا كذلك وان اختلفا فممن أحدهما على القدم والآخر على المحدث فبيضة
القدم أول وشهادة أهل الكفة في هذا لا تقدم اه وبشارة الغنية في باب البيتين المتساويتين
له كريف في طريق العامة فزعم غيره أنه حدث وزعم صاحبنا أنه قديم بأفاما البيضة والبيضة بيضة
يدعى أنه حدث بم القول في هذا قول يدعى التدم بصحة كونه قديما بالاصل اه وتقدم في المحامى
ازاهدى بالحرف معللا قوله فالبيضة بيضة من يدعى أنه حدث لانها ثابت ولاية النفس اه فتأمل
وفي رسالته أنصح البيئات أن الاصل في ترجيح البيئات على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة
اخلاف الظاهر اذا اختلفت لا تسمى اثباتا وانما لا يقال على ما كان اه فعل هذا بيضة
المحدث تقدم والله سبحانه رعا على أسلم أقول إن بيضة المحدث تقدم في صورة السؤال وكذلك البناء
بالكيفية لما ذكر من التعادل الموافق لما ذكر من التماثل فان المحدث أمر طارئ والقدم أصل قلنا
كان القول قول مدعيه وحيثما يكون البيضة لم يدعى المحدث حار على القواعد القوية والاصول
لا تباينها بخلاف الاصل بالافرق بين الكيفية وغيره وبه ظاهر ترجيح ما في الغنية والمحاوى على
ما في البرازية والملاصبة وناهر أن ما مر عن شرح المسمى ليس لوقية بل لوقية لتواين معارضين أكثر
ذكر العلامة في شرح التنوير في باب من حدثه زعم في الشريعة فعلا من ابريدى أن الاصل في ما يجوز
حاله أن يجعل حديثه لوفى طريق العامة وقديمه لوفى طريق الخاصة اه وبشارة الغنية في باب
المدعية وناهر في الفتاوى الهندية الى الحيط واذا كان الاصل في ذلك الاول المدعية البيضة فلا يجوز
المدعية بل المحدث كونه لا يمتنع في الحقيقة والحق وانه له قول ثالث فتأمل اه اذا مراد
المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب السير فائدة حسنة وهي أن اختلاف المذهب كونه في ما هو عليه
اذا كان الاصل في غير المذهب وادعى قدم يدين ذكرنا رخصنا لما سبق تاريخنا أرجح المذهب
به حساب التوازن وأمره فالتقدم في المذهب * (سئل) * فيما اذا تعارضت بيضة المحدث

مطلب لا يباح الاندلس من
الغنية مدعى دون القبطية

مطلب بيضة الغن وبيضة
الفساد أولى من بيضة العكس
مطلب اذا تعارضت بيضة
المحدث والتدم فأي بيضة
تقدم
مطلب حد التدم ما لم يحد
الناس الا كذلك

مطلب الاصل في ترجيح
البيضة كونه مثبتة خلاف
الظاهر

فصل الاستثناء أحد الورثة أقرب الدين يلزمه كله وتقبل حصته واختصاره أبو الليث اه وأما إقراره بالوصية بعد القصة فإنه يلزمه حصته اتفاقا كما في العمادية وذكره في الدر المختار وقيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف مناعن الميسر لا يرضى إذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لأنه لا تهمه في شهادتهما وإن كانا غير عدلين أو أقروا بشهادتهما بالحصص في نصيبهما لأن إقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وإنما هي حجة عليهما * (سئل) * عن شهود شهدوا بإقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تسد من الزوجة فهل تقبل شهادتهم أم لا * (الجواب) * لا تقبل شهادتهم بعد أن أخر خمسة أيام من غير عذر إن كانوا عاقلين بأنهم ما يعيدشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسألة ويقضى بهما من معين المقتضى في كتاب الشهادة شاهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما أخر وشهادتهم خمسة أيام من غير عذر لا تقبل إن كانوا عاقلين بأنهم ما يعيدشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة في حد الزنى وما أشبهه من الحدود والحالسة تبطل بتقدم العهد عند علمائنا ثم لا يقدر على التقدم تقدير امرئ بظاهر ما في الجماع الصغير يشترى إلى أن ستة أشهر وما فوقها امتداد وقد روي في رواية الأصل أن الشهر وما فوقه متقدم وعن محمد بن ثلاثة أيام وما فوقها متقدم وعن أبي يوسف أنه قال جهداً أي حنيفة حتى يبين في ذلك مدة فأبى وقال هو على قدر ما يرى الإمام من المحيط في الثالث من كتاب الحدود والمسألة في كتاب الشهادات من الجبر والاشباه وحققه محشي الاشباه السيد أحمد المحمدي وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقاً وأجاب بقوله يفستان بتأخير شهادتهما وتردد ولا يحكم بهما * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابنه ثم إن الورثة المزبورة ادعى أن مورثهم المزبور رجع عن وصية المزبورة بشهادة أبي الزوجة المزبورة وشهادة زوج إحدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع * (الجواب) * شهادة أبي الزوجة لبنته والزوجة لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكرنا في الاشباه الشهادة إذا كانت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية * (سئل) * فيما إذا باع زيد سلعة المعلومه من جماعة من أهل حرفة لا على سبيل الشراء لكل واحد منهم قدر ما علموا منها بمئة مائة مائة ثم دفع بعض المشتريين ثمن سلعته التي اشتراها لنفسه لدى بيعة من أهل الحرفة المذكورة وزيد البائع يمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه لا منع من قبول شهادتهم لرفقة المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وإن كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة المشتريين * (الجواب) * نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال والله أعلم * (سئل) * في شهادة مخلوق للحية هل تقبل أم لا * (الجواب) * لم أجدهم نقل صريحاً في المسألة مع ضيق الوقت وكثرة المشغالات فإن كان حلق الحية يغسل بالماء مع الدعاء والقبول لا فلا قال في المنع ما يدخل بالمروءة يمنع قبولها والمرءة أن لا يأتي الإنسان بما يقتضيه مما يخصه عن مرتبته عند أهل الفضل اه ومثله في البحر قال في غايه البيان قال محمد وعندي المروءة الدين والسلاح اه أقول ظاهراً كلام المؤلف يفيد عدم جزمه بكون ذلك الفعل محلاً للمروءة وش البحر عن ابن وهبان في مسألة الخروج إلى قدوم الامير أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلد فإن كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفون به فينبغي أن لا يقدح اه

مطلب رجع شهادة الوارثين على الرعية

مطلب إذا أخر شهادته على الطلاق خمسة أيام لا تقبل مطلب تجوز الشهادة على الطلاق حسبة بلا دعوى مطلب الشهادة على حد الزنى ونحوه تبطل بتقدم العهد

مطلب الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل مطلب اشتري جماعة من أهل حرفة سلعة ثم شهدوا لو استخدمتهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة مخلوق للحيمة مطلب في تعريف المروءة

فعلى هذا فان كان ممن يعتادون المحاق ولا يعدونه رذيلة بينهم لا يخل بمروءته فمقبول شهادته لكن قد يقال ان الادمان على الصغيرة مفسق كفى الجبر وقد ذكره لائى في الدر المختار من الخطر والاباحة عن المجتبى والبرازية اذا قطعت شعر رأسها ائت ولدت وان باذن الزوج لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحية والمعنى المؤثر التشبيه بالرجال اه وقال العلائى في كتاب الصوم قبيل فصل العوارض ان الاخذ من العينة وهى دون القبضة كما يفعل بعض الغارية ومخشة الرجال لم يبحه أحد وأخذ كاهل يهود الهندود وجوس الاعاجم اه فبحث آدم من على فعل هذا المحرم يفسق وان لم يكن ممن يستخذهونه ولا يعدونه قادحاً للمدلة والمروءة فكللام المؤلف غير محرر فتدبر * (سئل) * فيما اذا باع زيد عمراً كاله ثم اختلف المتبايعان فادعى البائع فساد البيع بوجهه الشرعى وادعى الغبن الفاحش والتعريض والمشتري ادعى الصحة وعدم الغبن فأى بيعة مقدمة منهما * (الجواب) * بيعة الغبن أولى من بيعة العكس وبيعة الفساد أولى من بيعة الصحة كما صرح بذلك فى ترجيح البيئات * (سئل) * فى امرأة تدعى قدم نهرين أنها ما أزيد من مائة سنة وأن لها بيعة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثنى عشرة سنة ولا بيعة بذلك فأى بيعة تقدم * (الجواب) * اذا تعارضت بيعة الحدوث والتقدم فى البرازية والمخالصة بيعة القدر أولى وفى ترجيح البيئات للبعدادى عن القنية بيعة الحدوث أولى وذكر العلائى فى شرح الملتقى أن بيعة القدم أولى فى البناء وبيعة الحدوث أولى فى الكيف اه وعسارة البرازية من المحيطان حداًقديم ما لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفنا فبرهن أحدهما على القدم والا تخرج على الحدوث فبيعة القدم أولى وشهادة أهل الحكمة فى هذا لا تفيد اه وعسارة القنية فى باب البيئتين المتضادتين صح له كنيه فى طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البيعة فالبيعة بيعة من يدعى أنه محدث بم القول فى هذا قول مدعى القدم لكونه متمسكاً بالاصل اه ونقله فى المحاوى الزاهدى بالحرف مع لاء بقوله فالبيعة بيعة من يدعى أنه محدث لانها ثابت ولاية النقص اه فتأمل وفى رسالة الحجج والبيئات أن الاصل فى ترجيح البيعة على ما ذكر فى الاصول انما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر اذا البيعة انما شرعت لاثبات امر حادث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بيعة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم أقول إن بيعة الحدوث تقدم فى صورة لسؤال وكذلك فى البناء والكيف لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التماسيل فان الحدوث امر عارض والقدم أصل فاذا كان القول قول مدعى وحيثما يكون البيعة لمدعى الحدوث جار على التواعد الفقهية والاصولية لاثباتها بخلاف الاصل بلافق بين الكيف وغيره وبه ظهر ترجيح ما فى القنية والمحاوى على ما فى البرازية والمخالصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس توفيقاً بل حرفة فى القولين متعارضين لكن ذكر العلائى فى شرح التنوير فى باب ما يحد منه الرجل فى الطريق قلاع البرجندى أن الاصل فيما جهل حاله أن يجعل حديثه الوفى طريق العامة وقديمه الوفى طريق الخاصة اه ومثله فى القهستان من الهداية وعزام فى الفتاوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول لمدعى البيعة لا تخرج على التفصيل المذكور ولا يضحى مخالفة ذلك لما فى التنية والمحاوى راء له قول ثالث فتأمل اه اذا قد افاد المؤلف رحمه الله تعالى فى كلب التريب فائدة حسنة وهى أن اختلف المذكوران انما هو فيما اذا كان الاختلاف فى مجرد الحدوث والتقدم بدون ذكر تاريخ أو تاريخاً فالسابق تاريخاً يرجح كالجزم به أصحاب المتن وغيره فاختم هذا التحرير * (سئل) * فيما اذا تعارضت بيعة اليسار مع بيعة

مطلب لا يباح الاخذ من العينة وهى دون القبضة

مطلب بيعة الغبن وبيعة الفساد أولى من بيعة العكس
مطلب اذا تعارضت بيعة الحدوث والتقدم فأى بيعة تقدم
مطلب حداًقديم ما لا يندفد الناس الا كذلك

مطلب الاصل فى ترجيح البيعة هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر

الاعسار فأيها تقدم * (الجواب) * بينة اليسار أحق بالقبول من بينة الاعسار عند التعارض لان اليسار عارض واليمينات شرعت للثبوتات * (سئل) * فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فأيهما تقدم * (الجواب) * تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينة كونه المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلاً كونه مخلوط العقل أو مجنوناً * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقداره معلوماً من البن بنهن معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاع على عيبه ورضى به والآن يدعى أن البن أمانة عنده فهل يكلف الى اثبات الامانة فان عجزنيق على الشره * (الجواب) * نعم لان بينة الامانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البينات أقول هذا اذا كان للبائع بينة على الشراء والا فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى اثباتها لينة لانه منكر للبيع فيما يظهر لي وان لم أراه الآن فليراجع * (سئل) * في بينة الاكراه في الاقرار هل تكون أولى من بينة الطوع إن أرخا وتحدنا ربهما * (الجواب) * نعم وبينة الاكراه أولى من بينة الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طائعا فاقام المدعى عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكراه أولى لانها تثبت بخلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي الملتقط ادعى عليه الاقرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه أن ذلك الاقرار كان بالكره فبينة المدعى عليه أولى وان لم يؤرخا وأرخا على التعاقب فبينة المدعى أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الاكراه تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما اذا لم يحصل التعارض فبينة الطوع أولى فتكون المسألة ثلاثية وهي اما أن يؤرخا ولا مان كان الاول وهو ما اذا أرخا فاما أن يتحدنا ربهما فيختلف فان كان الاول فبينة الاكراه أولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التسامح ولم يؤرخا فبينة الطوع أولى اه * (سئل) * فيما اذا تعارضت بينة بيع الوفاء مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء * (الجواب) * نعم كما في قاضيه خان وغيره * (سئل) * فيما اذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهما فأيهما تقدم * (الجواب) * البينة بينة مدعى الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعلاء المرنحسي في المحيط بأن البينة ثابتة بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى ثباته فكانت بينته أكثر اثباتا فكات أولى وفي جامع الفصولين ولوتنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنات قبل بينة الفساد لانها ثابتة ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت حرمه الوطء باقراره ومتى قبلت بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيهما كان اذا الفساد ينفى حل الوطء لاثبوت النسب اه * (سئل) * فيما اذا ادعى زيدا الخراج على متولى وقف بيده حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها قائم بأرضها الجارية في الوقف ملكه بناء له وكيه فلان في الارض المذكورة وادعى المتولى بأنه بناء بمال الوقف لا وقف بعد انهدام بنائها الاول الذي كان للخارج المذكور واقام كل بينة على دعواه فأيهما تقدم * (الجواب) * تقدم بينة الخارج لانها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء مما يدعى كذا في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كذا في المنتقى والمنع والبحر والدرر والزليعي وغيرها رجل في يده أرض فادعى رجل عليه أنها ملكه ورثها من أبيه واقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف واقام البينة قال علماء الدين بينة مدعى الملك أولى لانه خارج وبينة الخارج أكثر اثباتا على ما عرفه كان أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده غصبها فقبل المدعى عليه وقف واقام البينة قال بينة الخارج أولى كما اذا لم يدع لوقف اه جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم أقول قد ذكر المؤلف مسائل

مطلب بينة اليسار مقدمة على بينة الاعسار
مطلب بينة الامانة أولى من بينة الشراء
مطلب بينة الاكراه في الاقرار أولى من بينة الطوع ان اتحد التسامح

مطلب بينة الاكراه انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وهي ثلاثية

مطلب تقدم بينة بيع الوفاء على بينة بيع البات
مطلب تقدم بينة مدعى فساد النكاح
مطلب فساد النكاح ينفى حل الوطء لا النسب

مطلب تقدم بينة الخارج ان البناء في حانوت الوقف ملكه

مطلب تقدم بينة الخارج بأنها ملكه على بينة ذي اليد بأنها وقف

مسائل مهمة يرجح فيها
احدى البيتين على الآخر

مسائل متفرقة في ترجيح البيئات خصوصاً في مسائله وعزاها الى فتاوى يحيى أفندي مفتي الروم ثم ذكر
مسائل ذكرها العلائي في آثر باب الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للفتي عند
المراجعة بسهولة ورأيت في كتاب تعارض البيئات للشيخ غانم البغدادى مسائل كثيرة زائدة على
ما ذكره المؤلف فقصدت لتخصيص ذلك الكتاب بحالة الكتابة لما ذكره في شهر رمضان سنة ١٢٣٦
فجاءت لتخصيصاً حسناً وأخرج عبارة واقتصر منه على ما فيه من ترجيح احدى البيتين على الاخرى وقصدت
ذكر ذلك هنا خدمة اصحاب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فأقول * (نكاح) * بينة الاسبق
تاريخاً أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة بينة ردة البكر النكاح عند تزويج ولها أولى من بينة سكونها وبينة
الزوج على رضاها وأجازتها أولى من بينة ردة ها بينة زيد أنها امرأته أولى من بينة انها امرأة عمر والمنكر
بينة المسلم أولى من بينة النهراني اذا أقام بينة نصرانية على نكاح نصرانية بينة فساد النكاح أولى من
بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد بمهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباه زوجها
وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها ملكها أولى
من بينة الزوج انها ملكها بينة الزوج في متاع النساء ما ملكه أولى من بينة المرأة بينة الصحة أولى فيما
لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثتها أنه في المرض بينة المرأة أنها أبرأته من المهر بشرط أولى
من بينة الزوج أنه بلا شرط بينة الزوج أنها أبرأته من المهر أولى من بينة المرأة أنه كان يقرابه الى الآن
بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته أنه مات في صفر * (طلاق) * بينة المرأة أنه كان
عاقلاً وقت الخلع أولى من بينة الرجل أنه كان مجنوناً والاصل في ذلك أن بينة كونه عاقلاً
أولى من بينة كونه مجنوناً بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عدتها أولى من بينة المرأة أنه مات وهي على
نكاحه وهو الصحيح * (نفقة) * بينة المرأة أنه موسر فعليه نفقة الموسرين أولى من بينة الزوج أنه معسر
بينة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المفروض أو زمانه لانها تثبت الزيادة بينة الزوجة أن الثوب
المبعوث أو الدرهم هدية أولى من بينة الزوج أنه من الكسوة أو المهر خانية وفي الخلاصة بالعكس
بينة الابن الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان موسراً أولى من بينة الاب بالاعسار بينة
الابن الرمس أن زيدا أبوه فعليه نفقته أولى من بينة زيد أن رجلاً آخر هو أبوالزمن بينة الظئر المشروط عليها
الارضاع بنفها أنها أرضعت الصبي بلبثها فلها الاجر أولى من بينة أبيه أنها أرضعته بلبث شاة
* (عتق) * بينة الامة أنه أعتقها قبل الولادة فولد لها حراً أولى من بينة السيد أنها ولدت قبل الاعتاق
بينة المذب أن أبي مات حراً والاصل أولى من بينة المدعى أنه كان عبدي فأعتقه وولاه ولي بينة
المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بينة العبد لا يثبت الزيادة بينة الامة أنه دبرها في مرض وتده وهو
عاقل أولى من بينة الورثة أنه كان محتلاً القتل بينة مدعى فساد الكتابة أولى من بينة مدعى صحتها
بينة المكاتب أن الكتابة على نفسه رماله أولى من بينة المولى أنها على نفسه فقط * (وقف) * بينة
الاسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن ذوايد أنها وقف عليه وأقيم أنها وقف على المسجد بينة مدعى الوقف
بطنا به يطل أولى من بينة مدعى الاطلاق بينة الخراج على الملك أولى من بينة المتولى ذي اليد
على أنه وقف وبه يقتضى بينة الخراج أنها وقف على مطلق أولى من بينة ذي اليد أن بائعي اشتراها من
الوقف الان أثبت ذوايد تاريخاً سابقاً على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة ان كان
الفساد بشرط مفقود بينة الصحة أولى ان كان الفساد معنى في المحل أو غيره * (بيع) * بينة مدعى
فساد البيع أولى من بينة الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين وبينة مدعى الفساد
أولى أيضاً ولو لمعنى في صلب العقد كالمشراء بألف ورطل خرف في ظاهر الرواية بينة مدعى البيع كرها أولى

قوله بينة الزوج أنها أبرأته
من المهر أولى لان بينة المرأة
على الاقرار قد بطلت باقرار
الزوج به لما ادعى البراءة
ولم تبطل بينة البراءة وكذا
في دعوى الدين وكذا البيع
والاقالة فان بينة الاقالة أولى
ابطالاً بينة البيع باقرار
مدعى الاقالة وينبغي أن
يحفظ هذا الاصل فانه
يخرج به كثير من الوقعات
كافي القنية اهـ عنه

من بيعة مدعية طوعا في الصحيح بيعة الدائن ان الورثة باعوا عبدا من الترسكة المستغرة أولى من
بيعتهم ان البائع مورثهم بيعة مدعي البيع وفاء أولى من بيعة مدعية بائنا بيعة المشتري على الاقالة أولى
من بيعة البائع على البيع لبطان الثانية باقرار مدعي الاقالة بيعة ذي اليد في بيعه كذا هذا العبد
بألفين أولى من بيعة أحدهما اني اشتريته منك بألف بيعة اني بعته كذا يوم كذا في مكان كذا أولى
من بيعة الآخر اني لم اكر ذلك اليوم في ذلك المكان بيعة ذي اليد ان فلانا ودعني الدار أولى من بيعة
الخارج على الشراء من ذي اليد بيعة من باع فادعي ان الوصي باع كذا بغير اولى من بيعة المشتري وقال
كثيرا بالعكس بيعة المشتري ان اباك باعها مني في صفرك أولى من بيعة الابن انه كان بالغ واقبل
بالعكس بيعة المشتري انك بعته مني بعد بلوغك أولى من بيعة البائع انه قبله لاثباتها العارض بيعة
المشتري اجازة المالك بيع الفضولي أولى من بيعة المالك الرد لانها ملزمة بيعة الخارج اني اشتريته من
ابيك منذ عشرين اولي من بيعة ذي اليد ان اباي مات منذ عشرين سنة بيعة الخارج اني اشتريته من
ابيك أولى من بيعة ذي اليد انه ملك ابيه الى حين موته بيعة مثبت الزيادة أولى في الاختلاف في قدر الثمن
او قدر المبيع بيعة البائع في الثمن وبيعة المشتري في المبيع أولى في الاختلاف في قدر الثمن والمبيع جميعا بان
قال البائع بعته العبد الواحد بألفين وقال المشتري بل بعته العبدان بألف فيحكم للبائع بألفين وللمشتري
بمئتين بيعة الصحة أولى فيمادعي الشراء من ثالث احدهما شراء صحيحا ولا تخوفنا بيعة ذي اليد
ان زيدا قال لاحق لي في الدار قبل شرائك منه أولى من بيعة مدعي الشراء من زيد بيعة الخارج على
دعوى ملك مطلق أولى من بيعة ذي اليد انك شريته مني ثم تقابلنا بيعة البائع اني بعته الجارية بهذا
العبد أولى من بيعة المشتري ان المبيع بألف بيعة البائع أولى فيمادعي الشراء من زيد منه عشرين فهلك
أحدهما او رد الاخر عيب ثم اختلفا في قيمة المالك بيعة البائع ان المبيع هلك في يد المشتري أولى من
بيعة المشتري انه هلك في يد البائع بيعة من ليس له الخيار أولى فيمادعي الخيار لا أحدهما واختلفا
في الاجازة والنقض في المدة وبيعة مدعي النقص أولى في الاختلاف بعد المدة بيعة رب السلم أولى في الاختلاف
في قدر السلم فيه ارجسه او صفقه اذ رعه بيعة السلم اليه أولى في الاختلاف في رأس المال
او في مضي الاجل لاثباتها الزيادة بيعة المؤرخ والاسبق تاريخا في دعوى الشراء من ثالث أولى من
بيعة الآخر وفيها تفصيل طويل بيعة ذي اليد انها نتجت في ملك بائعه أولى من بيعة الخارج الناتج
في ملك بائعه * (شفعة) * بيعة الشفيع أولى من بيعة المشتري فيما اذا اختلفا في قدر الثمن وعند
الثاني بالعكس بيعة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع في قيمته عند الثاني
وعند الثالث بالعكس بيعة المشتري أولى فيما لو قال اشترت البناء ثم العرضة فلا شفعة لك في البناء
وبرهن الشفيع على شرائه ما جئنا عند الثاني وقال الثالث بالعكس بيعة الشفيع أولى من بيعة
المشتري على انه أحدث هذا البناء والشعير بيعة الشفيع انك اشتريتها من زيد أولى من بيعة المدعي عليه
ان عمرا اودعنيها * (اجارة) * بيعة المستأجر انه استأجرها بعشرة لبركها الى موضع كذا أولى من
بيعة المؤجر انه بعشرة الى نصفه بيعة الراعي انك شرطت على الراعي في هذا الموضع الذي ملكته فيه أولى
من بيعة صاحبها على موضع آخر بيعة المؤجر انه استأجر منه المحانوت طائعا أولى من بيعة الآخر على
الاكراه اقول تدم في البيع ان بيعة مدعية كرها أولى في الصحيح فلعل هذا مبني على خلاف الصحيح
تأمل بيعة المستأجر أولى في الوسطة أحدهما راعي باب الدار فادعاه كل منهما بيعة المؤجر انه سلمه الدار
في المدة أولى من بيعة المستأجر انها كانت في يد الآخر هذه المدة بيعة المؤجر أولى في قدر الاجرة وبيعة
المستأجر أولى في قدر المدة بيعة راكب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرني لاحفظ لك

قوله بيعة من ليس له الخيار
أولى الخ صورته ادعى صاحب
الخيار اجازة البيع في مدة الخيار
وادعى الآخر نقضه او ادعى
الاول النقص وادعى الآخر
الاجازة فالتقول قول الاول
والبيعة بيعة الآخر اعني من
ليس له الخيار اه منه

السكان بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له الراكب استأجرتني لابلغها الى فلان * (هبة) * بينة
مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودات المسألة على أن بينة
البيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذى اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه الا اذا ارخ الشافى
فقط او كان تاريخه اسبق بينة مدعى نكاح الامة أولى من بينة مدعى الهبة او الصدقة او الرهن
بما لم يسبق تاريخ الاخر او يكن أحدهما زائدا والاخر خارجا وفي المسألة بحث طاب من الاصل بينة
الوارث أن المورث وعبه كذا في الصحة أولى من بينة الاتحيز على المرض * (عارية ووديعة) * بينة المعير
أنها ملكة بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه بدة المودع أن رب الوديعة عزلك
من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل باقبض بينة المخارج على الملك أولى من بينة ذى اليد
على الايداع بعد قوله هو في يدي ما لم يقل أولا إنه في يدي ودية بينة المودع على الرد أو على ضياعها
عندم أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس بينة مدعى الايداع عند ذى اليد أولى من
بينة ثالث على ملك مطلق بينة ذى اليد أن فلانا اودعنا أولى من بينة آخراني اشتريتها منك
* (غصب) * بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد الى المالك بينة الغاصب أن
المغصوب مات عند المالك أولى من بينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند الشافى بالعكس بينة
الغصب فيما في يدي آخر أولى من بينة ثالث المالك المطلق بينة أن ذا اليد غصب المجارية منه اليوم أولى
من بينة ثالث غصبه منه منذ شهر ويضمن المدعى عليه قيمتها لثالث في قياس قول الامام وفي قياس
قول أبي يوسف هي لثالث ولا ضمان خاتمة * (جنایات) * بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت
بعد البركة كذا في الدرر والفتية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو الوفاء فندى بينة أنه قتل أباه
يوم كذا أولى من بينة الخصم أن أباه كان ميتا ذلك اليوم بينة أنك أمرت صيدا بضرب جاري بفات
أولى من بينة الآخر أن الجمارحى لانه نفى مقصود * (اقرار) * بينة أنه اقر لوارثه في الصحة أولى
من بينة أنه اقر له في المرض بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا بينة المقضي عليه بالدار
أن المدعى اقر قبل القضاء بأن لاحق له فيها أولى ولو بان أنه اقر بعد القضاء لا يبطل القضاء بينة ان الميت
كان اقران لاحق في الدار أولى من بينة الوارث الارث * (صلح) * بينة مدعى الصلح عن
كره أولى من بينة مدعيه عن طوع * (رهن) * بينة الرهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد
هلاكه بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني اخذت المال ورددت الرهن بينة المرتهن
في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما هلاكه عند الآخر بينة
المرتهن أنك رهنتمني الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه أحدهما بينة الراهن ان العبد كان
قيمه قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن انها مثل نصفه بينة الراهن انه رهنه سليما قيمته
عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معيبا قيمته خمسة بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه
الا اذا ارخ الاخر فقط او كان تاريخه اسبق وبينة ذى اليد لو كانت العين في يدا أحدهما أولى في ذلك
الاذا سبق تاريخ المخارج * (مزارعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر
في قدر المشروط بعد ما نبت وبينة الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما نبت ايضا بينة رب
الارض أولى فيما لو قال بعد النبت شرطت لي نصف المخارج وقال الاثني عشرين فقير بينة المزارع
أولى لو عكست الدعوى ولم تفترج الارض شيئا اني لا نبتها عدم لزوم اجرة الارض بينة مدعى الصحة
أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط لفظة معينة بينة رب الارض وابذراني شرطت لك النصف
وعشرين فقير أولى من بينة الآخر على شرط النصف فقط * (مضاربة) * بينة الغاصب ان المال

قرض أولى من بينة الدافع انه مضاربة او بضاعة وبينة الدافع ان المال قرض أولى من بينة القابض
انه مضاربة بينة المضارب أولى فيما لو اختلفا في قدر المشروط من الربح بينة رب المال أولى فيما لو اختلفا
في التخصيص بتجارة او بيع يتقد وعنده بينة المضارب أولى في المضاربة المخاضعة اذا اختلفا في التجارة
بينة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبض رأس المال وأنكر الاخر قبضه بينة المضارب
أنك شرطت لي الثلث أولى من بينة الاخر على الثلث الا عشرة بينة المضارب أنك شرطت لي مائة
أولم تشرط لي شيئا فلي عليك أجر المثل أولى من بينة الاخر شرط النصف * (شركة) * بينة
الآمر أولى فيما لو أمر أحد الشريكين رجلا بشراء عبدا وأنه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة
وبرهن الاتحان به بعده ليكون للآمر وحده وبينة غيره الأمر أولى فيما لو برهن الأمر أن الشراء بعد
التفرق ليكون العبد له خاصة بينة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من بينة الورثة أنه ترك
المال ميراثا بلا شركة * (قصة) * بينة من يدعي يتنافى بذكر أنه وقع في قصته أولى من بينة
الاخر * (دعوى) * بينة البراءة أولى من بينة على المال ان لم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط أو أرخا
سواء بينة المطلوب على أنك أقررت بالبراءة أولى من بينة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد اقرارى
بالبراءة وبينة الطالب أولى ان قال أنك أقررت بالمال بعد دعواك اقرارى بالبراءة بينة الاسبق تاريخا
أولى فيما لو ادعى ملكية عين في يد ثالث أو في أيديهم ما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والا فبينهما
بينة الخارج أولى اذا ادعى ذواليد النتائج ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وخبث اللبن أو أرخا تاريخه
أسبق فبينته أولى بينة الخارج أولى في دعوى النتائج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه بينة الخارج
أيضا أولى فيما اذا برهن على النتائج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها واشترائها من فلان لأنه اذا باع
ثم اشترى كان ملكا حادنا في بطل دعوى النتائج ونحوه بينة من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما
لو ادعى النتائج على ثالث ذي يد ان لم يوافق أحدهما فبينهما بينة مدعى النتائج خارجا أو صاحب
يد أولى من بينة مدعى الملك بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعنده
وبرهن الخارج على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد
في ملكه وبرهن ذواليد ذلك بينة مدعى كل الدار أولى من بينة مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما
ولو في يد ثالث فلمدعى الكل ثلاثة أرباعه او لا آخر برهنه عند الامام بينة رب الدين على اليسار أولى
من بينة المديون على الاعصار بينة الأقرب تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر
وبرهن الآخر أنها في يده منذ سنة أو الساعة بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشرين
سنة وبرهن الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذواليد منه بينة الخارج ان فاضى كذا
قضى له بهذه المجارية أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على النتائج خلافا لمحمد بينة الشراء أولى فيما اذا برهن
على ذى اليد شرائها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أى من زيد وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث
منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فبينهم أرباعا بينة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن أن الدار كانت
لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا لي وبرهن آخر أنها كانت لعمرو الميت منذ
سنة ثم مات وتركها ميراثا لي بخلاف مالوا أرخا الموت فتتصف بينهما وفي التاريخ بينة الابن
أن فلا بنا قتل أباه يوم السبت أولى من بينة المرأة أن أباه تزوجها يوم الاحد بينة المرأة أولى لو برهن
الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل بينة المدعى أنه ابن
عم الميت لا بيه مع ذكر نسب أولى من بينة المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أبك فأمر

في حياته انه أخو فلان لأمه لا أبيه بيعة المسلم أولى في الوأفام مسلم ونصراني شهودا نصارى على دين في تركة نصراني فيبدأ بدين المسلم وقال الثاني تحتصان وبيعة المسلم أولى في الوأفام شهودا نصراية على عبد في يد نصراني حتى وعن الثاني انه ينفص بينهما وبيعة المسلم أولى أيضا فيما لومات نصراني له ابنان مسلم وكافروا فام المسلم بيعة مسلمة أو كافرة على موته مسلما وبرهن الحاكم على موته ككافرا فتقضى بالارث للمسلم ويصل على الميت بيعة المقضى عليه بالارض انه أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء بيعة المذعى عليه ان أبالك أقر بأنه ملكى أولى من بيعة مدعى الارث من أبيه الا اذا برهن المدعى انك أقررت انه ملك اني فباعتراض الدفاعان وتبقى بيعة الارث بلا معارض بيعة الورثة ان سق المدعى ثمانى عشرة سنة أولى من بيعة المدعى انه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة بيعة المرأة انها كانت حلالا وقت الموت أولى من بيعة الورثة انها كانت حراما قيل موته بيعة من يدعى أن الكنيف في طريق العاقبة محدث أولى من بيعة صاحبه انه قد يم بيعة البائع على انتاج بحضرة المشتري والمستحق منه أولى من بيعة المستحق على التناج بيعة ذى اليد أولى فيما لو ادعى ان أباه بنى الذار وتر كهامير ناله وبرهن الخنا رج على مثل ذلك بيعة مدعى الارث من جده أولى من بيعة ذى اليد انه كان للعدة ابن غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أجنبي في الثببات ملك الغير بيعة من يدعى زيادة الارث أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا بيعة مدعى البتة أولى في حق الارث فيما لو برهن واحد انه عم الميت وآخر انه أخوه وآخر انه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضى بنسب الكل والميراث للابن فقط * (شهادات) * بيعة ان فلانا قال أو فعل كذا أولى من بيعة انه لم يقل أو لم يفعل بيعة ان زوج فلانة قتل او انه مات أولى من بيعة انه حتى الا اذا اخبر بجحاته بتاريخ لاحق بيعة المجرح أولى من بيعة التعديل بيعة الطلاق او العتق أولى من بيعة النكاح او الملك بيعة حرية الاصيل أولى من بيعة الرق * (مأذون) * بيعة العبد والسيبي المأذون على ما اقربه من غصب او ودعية او عارية استمساكها له مضاربة قيل اذنه أولى من بيعة المقر له انه في حال الاذن * (مجر) * بيعة المشتري أولى فيما لو قال اشتريت منك حال صلاحك وبرهن المحجور انه حال الحجر * (سرقه) * بيعة ذى اليد ان المانع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم اشترته منه أولى من بيعة الخنا رج انه سرق منه منذ شهر بيعة الخنا رج ان المحارم له سرق منه منذ شهر وأولى من بيعة ذى اليد انه ملكى وفي يدي منذ سنة * فهذا كله ما يخصه من كتاب تعارض البدنات للبغدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنى بها عما ذكره المؤلف لكن ذكر المؤلف مسألة عن المقتى أبى السعود لم يتقدم وهي بيعة الرجوع عن الوصية أولى من بيعة كونه موصيا مصر الى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من نوراين عن الذخيرة فراجعها (فروع) ذكرها المؤلف بفرقة فجمعها * الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه الاضامى ولو قال المدعى عليه الشاهد كاذب واراد تحليف المدعى ما يعلم انه كاذب لا يحلفه عمادية في ١٦ رجل عليه الفار جيل فادعى انه اوفاه دينه واقام شاهدين شهدا أحدهما بالايفاء وشهدا الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيغناء لا تقبل خانية ادعى دينه بسبب فرض ونحوه وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا كافي عين اذ عام بسبب وشهدا بطلاق والجميع انه يقبل اقول والفرق بين العين والدين ان العين يحتمل الزائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فببر المدعى بسبب مكذبا باليهوده بالملك بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزائد فلا كذاب فافترا واقعات قدرى عن القسولين في ١١ رجل كتب على نفسه صك بائع وقال اشهدوا على بما فى الصك جاز لهم ان يشهدوا

قوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لان المدعى ينفى لعل الموصى أوصى ثم رجع ولم يعلم به الوارث فأنكر فليأخذ خبر ادعى الرجوع واكتناقض في مثله لا ضرر لو برهن على وجود الموصى الوصية يقبل على رواية كون المجود رجوعا لا على رواية أنه ليس برجوع يقول المحقير الظاهر أن الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ تقدم ان وجود ما عدا النكاح فسخ له اه منه مطالب اذا أنكر الشاهد لا ينافيه القاضى مطالب شهدا أحدهما بالايفاء ولا تنزع على الاقرار لا تقبل مطالب ادعى بقرض وشهدا بطلاق تقبل مطالب كتب على نفسه صكا وقال اشهدوا على بما فيه جاز

عليه وان يكتب غيره قال لم ذلك لم يحضر حتى يقرأ عليهم سراج ومن اراد استقصاء هذا المجل
فعله بالخانية من فصل الشاهد يشهد بما اخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب لو اقام المدعى
عليه بيعة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زنادقة أو ساجر
المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود انهم شهدوا بساطل أو زورا أو ما يدعيه المدعى باطل
لا تقبل بيئته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو اقام البيعة انهم زنا أو شربوا الخمر أو سرقوا
أو انهم عبيد أو محدودون في قذف أو انهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا بزور
أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيئته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصاين
والصحيح قولنا ان البيعة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من اظهار الفاحشة
واظهار الفاحشة حرام الا ان يتضمن حقا لا شرع وهو اقامة الحد وحق الالاباد وهو وجوب المال
فان تضمن ذلك يجزوا فلا فان قال المدعى عليه اني قد صاغت هؤلاء الشهود بكذا من المال
ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على بهذا المال فإذا شهدوا فاعلمهم أن يرتدوا على مما أخذوا وأقام على
ذلك بيعة قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقه له فصح ولو قال لم أسلم اليهم مال السلح لم يقبل محيط
الدين حتى * شهادة أهل السبع فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة
وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السبعين
والبالغ لا يلعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو
الامتناع عن حضور الملاعب عما يستحق به الدخول في السبعين ومنع النساء عن الحمامات فإذا لم يتلوا
صحة ان التقصير مضى اليهم لا الى الشرع بزارية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن
لديونه المحي وان كان مغالبا ولا تقبل لديونه الميتات لميتات متعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لديونه المحي اذا
كان مغالبا في البرازية شهادة الغريمين اذا كان الدين الذي عليهم لهذا المدعى لا تقبل من جامع
الفتاوى من الشهادات شهدا أن هذا الغلام مدر ك محتم قبل ذلك ولو قالوا رأينا به محتم قبل ذلك من
متفرقات شهادات التاخر خالية أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهم اسواء لان شهادة
كل شاهدين علة تامة لو صوة الى حد النصاب الكامل وقامه في شروح الهداية * البيعة اذا
قامت على خلاف المشهورات وترا لا تقبل وهو أن يشتر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم
على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخصاصي وفي البرازية في شهادة نفي الى أن قال قال
في المحيط ان تواتر عن الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه
ويقضى فراغ المذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بضرورة والضرويات مما لا يدخلها الشك اه وكذلك
الشهادة التي يكذبها المحس لا تقبل كافي وقف بحريه ونصه من الشهادة التي يكذبها المحس لو كانت
البيعة الشاهدة بمسوغات لاستبدال يكذبها المحس كما لو شهدوا ثلثا بالان الدار ساعة للاستبدال
لانهم ادعاهم وحكم القاضي بشهادتهم ويبيع كاذكر ثم شهدت أخرى لدى حاكم بأنها عامرة حين
الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يقضى بأن غارته أو ان الاستبدال هي العمارة لثامه في هذا
الزمان فالقضاء بشهادة هو الاستبدال حيثما بطل اذ هو بني على بيعة يكذبها المحس فهو بمنزلة
من جاء حيا بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا اه وأقضى بذلك المرجوح المجرد كافي فتاواه في آخر
كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى أخرى من الأئمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود
لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل تجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة
كفاهم ذلك ولا يقدح فيهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام والايمان كازروني السكن في الخانية من فصل

على جرح الشهود وما لا يقبل

مطلب في شهادة أهل
السبع والصبيان في الملاعب
والنساء في الحمامات

قوله لان العدل الخ علة لم يسد
الحاجة الى قبول شهادتهم
وقوله والشرع شرع الخ
جواب عن تلك العلة وبيان
لنفي الحاجة ولعدم القبول
والتبني قبولها من السبعين
لونه ظلوما اه منه

مطلب في شهادة الدائن

لديونه وبالعكس

مطلب شهدا أن هذا الغلام

مدر ك محتم قبل

مطلب البيعة على خلاف

المنهرا المتواتر لا تقبل

مطلب اذا تواتر عند الناس

عدم كونه في ذلك

المكان والزمان لا تسمع

الدعوى

مطلب الشهادة التي

يكذبها المحس لا تقبل

مطلب فيما اذا لم يعرف

الشهود شيئا مما فرض عليهم

من لا تقبل شهادته لفسقه لا يجوز ان يعضد بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من
العدالة ولا يقتصر المحاكم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد
اه وفي الاشياء الزاوى الى القاضى في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهم
اه قال محشيه العلامة البيهقي هذا قد لا بد منه لما قال في يتيمة الدهر فاما اذا كان سؤاله ليصل
الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم واست بكافر فانه تقبل شهادته اه
أقول وفي فتاوى العلامة المحافى في مسائل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والفرض
ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجب تعلم هذا الذي يدرى العلم فرض من فاذ لم يتعلم
كان مانعا عن قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن المجتبى
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله اعلم

(كتاب الوكالة)*

(سئل)* فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمرافى بيعه وقبض ثمنه فباع عمرود ذلك العقار بثمان
معلوم قبضه من المشتري ولم يدفع لزيد حتى مات عمرو الوكيل عن ورثة وقتر كنهجه للاثمن المزبور
ولم يوجد والورثة لا تعلمه ويريدون الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعى فهل له ذلك
(الجواب)* نعم والمسألة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة
على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية تسعة اخرى كما نقله العلائق
في شرحه والمسألة في معين المفتى ايضا من كتاب الوديعة وغيرها (سئل)* في الوكيل بالبيع
هل له قبض الثمن (الجواب)* نعم قال في التنوير وحقوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل
كبيع واجارة وصلح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به
عند استحقاقه وخصوصة في عيب بلا فصل بين حضور موكل وغيبته اه (سئل)* فيما اذا
توافق زيد مع عمرو القصاب على ان يدفع لزيد في كل يوم قدرا معلوما من اللحم الضأن وصار زيد يرسل
ابن أخيه يأتى بذلك من عند عمرو ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو يطالب برسوله المذكور بثمان
الحكم متعللا بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعى انه اخذ منه على طريق الرسالة ولا ثمن عليه
فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه (الجواب)* نعم أقول قد منافي باب الخيارات
من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل
والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب الخيارات بورقة ان الرسول اذا لم يصف عقد
الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفاذا لم يتوقف فاذا اضاف
المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه ثمن ولا ينيل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة
العقد الى نفسه تنافي الرسالة وحيثما تحقق لهم القول قول الرسول بيمينه والبيعة على البائع معناه لو أنكر
اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا أو ارسلنى اتبعه
كذا فالقول له لانه منكر لزوم العقد عليه والبيعة على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة فكذا
يجب فهم هذا المحل فاحفظه (سئل)* في يتيمة عمرها ست سنوات وكنت رجلا في المصادقة
مع فلان على أنه يستحق بها حصة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يحجروصيا
ذلك فهل تكون الوكالة المزبورة غير جائزة (الجواب)* نعم وفي وكالة فقتصر ولو وكل
اليتيم رجلا في أموره فأجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل)* فيما
اذا كان لامرأة دعوى على امرأة اخرى وكل منهما من الخدرات فوكلت كل منهما رجلا عنها فهل تصح

مطلب لا يجوز ان يعضد
العدالة

مطلب الراى الى القاضى
في سؤال الشاهد عن الايمان
ان اتهم

مطلب علم فرائض الصلاة
وواجباتها شرط قبول
الشهادة

مطلب من ترك الاشتغال
بالفقه لا تقبل شهادته
مطلب الوكيل بالبيع اذا
قبض الثمن ومات تجهيلا
ضمن

مطلب الوكيل بالبيع
له قبض الثمن
مطلب القول قوله في أنه
أخذه على طريق الرسالة
ولا ثمن عليه

مطلب الفرق بين الوكيل
والرسول

مطلب في معنى قولهم القول
قول الرسول بيمينه

مطلب اذا وكل الصغير رجلا
في أموره فأجاز وصيه جاز

مطالب الوكيل العام له
المطالبة بالارث

الوكيلان * (الجواب) * نعم تصح دعوى وكيل المذنبية على وكيل المذنب عليها فيما تصح به
الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وانتي بد الشئح اسماعيل مفتي
دمشق سابقا قوله تصح دعوى وكيل المذنب على وكيل المذنب عليه وليس في دفع سماعها نقل ولا
عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء * (سئل) * فيما اذا مات امرأة عن ابن عم عصبة
غائب له وكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المصالبة بآثره منها وثبات نسبه اليها
بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان وكل رجلا بتقاضى كل دين له او وكله بكل
حق بالخصوصية في كل حق له على الناس او وكله بطلب كل حق له في مصر كذا تصرف الوكالة
الى القاسم والمحادث استحسننا والقياس أن ينصرف التوكيل الى القاسم يوم التوكيل ولا ينصرف الى
المحادث بعد التوكيل لان التوكيل حصل قبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلتك قبض
كل دين لي وكلتك بالخصوصية بكل حق لي في مصر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي
يضاف اليه في حق التوكيل القاسم وقت التوكيل دون المحادث بعده الا أنهم تركوا هذا القياس
وأدخلوا المحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفره او وكل غيره
بقبض دينه او قبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقاسم والمحادث جميعا حتى لا يضيع
شي من حقوقه فلم يكن العرف صرفنا الوكالة الى الكل وهذا نظير من وكل انسانا قبض غلاته كان
وكيلا بالواجب وبما يحدث وانصرفت الوكالة الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون
بهذا التوكيل القاسم والمحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يفتنون في المخرج
دخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكالة بالشرط وقد ذكرنا كذا في التلخيص الطوري سؤالا
صورته عن انسان وكل آخر في جميع اموره هل يملك أن يقبض المحادث للوكل أم لا فأجاب يملك ذلك
ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو وكله بقبض دين له على فلان ذكرى الزيادات أنه
ينصرف الى القاسم لا الى المحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد دخواهر زاده ادا وكله بقبض
كل حق له قبل فلان أنه يتناول القاسم والمحادث جميعا وانما لا يتناول المحادث اذا وكله بقبض كل
دين له على فلان اه تمام هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور * (سئل) * في الوكيل
العام هل يملك التبرع * (الجواب) * لا يملك التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره أنت وكيلى
في قبض هذا الدين يسير وكيلى في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا لو قال أنت وكيلى بكل قليل وكثير
وكذا لو قال أنت وكيلى في كل شيء جائز امره فيه يصير وكيلى في جميع التصرفات المالية كالبيع
والاشراف والهبة والصدقة واختلوا في الاعاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ
التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكر
الناطفي ان قال أنت وكيلى في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاجارات
والاعاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات لافي الهبات والاعاق قال وعليه
الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع
أموري وأنتك مقام نفسي لانه كون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها
التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول ذلم تكن عامة
يتظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة قالو وكالة باطله وان كان الرجل تاجرا تجارة
معروفة تنصرف الوكالة اليها خائبة وفي حاشية المحرر على الاشياء والمخاضل أن الوكيل وكأنه
عامة يملك كل شيء الا الاطلاق والعتاق والهبة والوقف على المفتي به وينبغي أن لا يملك الا البراء والمح

مطالب الوكيل العام
لا يملك التبرع

عن المديون لانهم ما من قبيل التبصر فدخل تحت قول البراري انه لا يملك التبصر وهل له الا فراض
والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى ما بقي أن لا يملك كذا الا انه لا يملكه
الا من يملك التبصر عات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كان
معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه وايضا والدعوى بحقوق الموكل
وهناك الدعوى بحقوق على الموكل ولا قارى على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس التناضى لان ذلك
في الوكيل بالمخصوصة لا في العام اهـ * (سئل) * في ناظر الوقف الاهل من قبل القاضي اذا عم له
ووكله رجلا في تماطى مصالح الوقف قائلا وكتلك بكذا على انى متى عزلت فكأنت وكيلى او كذا
عزلت فكأنت وكيلى وقيل ذلك في الطريق في عزله في السورتين * (الجواب) * الطريق في
عزله في الصورة الاولى ان يقول عزلت ثم عزلت بك وفي الصورة الثانية ان يقول رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلت عن الوكالة المعلقة كما صرح به في شتى التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق في
عزله ان يقول عزلت عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المعلقة وقيل يقول كذا وكذا فكأنت
موزول والا اول اوجه والله اعلم * (سئل) * في رجل وكل آخر فيما يدعى له لا عليه في خصوص ما به
وأخذ حقوقه من الناس وفي دفع مبالغ معلوم من الدراهم لزوجه فـ لانه وغاب فقمام شخص يريد
الدعوى على الوكيل بدين له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذكور
* (الجواب) * حيث وكله فيما له لا عليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذكور قال
في الدرر اذا وكل في خصوص ما به وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكلا فيما يدعى على الموكل جاز
فلو أنبت المال له ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اهـ ومثله في
التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل بدين يستحقه في ذمة موكله
فأجاب الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لا عليه
الجواب القول قوله في ذلك مع عينه لان المال الذي في يد الوكيل ديمته ولا يجب على المودع أن يقضى
ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال لادائي بقبض دينه من وكيله
او مودعه ولا الوكيل كفيلا به اهـ وفي فتاوى الرحي في جواب سؤال أجب حيث كان وكيله لا عليه
لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم يأذن له الا بدفع المال الميرى لا يملك ان يدفع
غيره فلا تصح به دعوى أيضا * (سئل) * في رجل وكله اخته في بيع نصيبها من دار معينة بقر
كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة سنة فقامت الآن تطالبه بالثمن وتذكر
قبضه منه مع اعترافها باتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة
* (الجواب) * نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أمر رجلا أن يبيع عبدا له
ودفعه اليه فوثق بالثمن من فلان بالقبض درهم وقبض الثمن فملك عندي أو قال دفعته الى الآخر وكذبه
الاخر في الدفع او اقربا لبيع لئكن انكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براءته وبرائة المشتري لانه
أمين ساطع على بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما هو مساطع عليه وصار
الثابت بقوله كالتسليم باليمين ولو ثبتت اقراره باليمين لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اهـ وأفى
اللامه الشاي بان القول قول الوكيل بيمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول بان القول قول الوكيل في براءة
نفسه عن العبدان وفي رسالة المقدسى التي نقلها الشربلالي في ذيل رسالته بهذه المـالة لو قال الوكيل
بالبيع بعث وسلمت وقبضت الثمن وملك عندي أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عما هو مساطع عليه
فقبل قوله فيه لانه مؤتمن من جهته وان رد المبيع بعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لانه اقربا بيمينه

قوله لان ذلك الخ الاشارة
الى الاختصاص المفهوم من
قوله ولا يختص أى من
اختصاص جهة الاقرار
بمجلس القاضى انما هو
في الوكيل بالمخصوصة ولو اقر
في غير مجلس القاضى لا يصح
كما في التنوير بخلاف الوكيل
العام اهـ منه
مطلب في طريق عزل
الوكيل وكذا دورية
مطلب وكله فيما له لا فيما عليه

مطلب القول قول الوكيل
بيمينه في دفع الثمن اليه موكله

ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لا في إيجاب الضمان على الغير اه وفي فتاوى
 القمى تاشي من الوقف ضمن سؤال وقد صرحوا بأن قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه أنه باع
 ما وكل ببيعته وكانت العين هالككة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اه وقال في البحر وغيره
 الوكيل قبض الديون اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع اليقين لانه أمين أخبر عن تنفيذ
 الامانة وقال في المحاوى القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا قبض الثمن
 قال الوكيل قبضت فصاع او دفعت الى الآخر فبعد ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ
 المشتري من الثمن اه ونقل المقدسي والشرنبلاني نقول المذهب قاطبة ان العزل لا يخرج الوكيل عن
 كون المال في يده امانة وبه أفنى في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال ملخصه أن زيدا وكل عمرا في قبض
 محمولات قري وفي قبض ديونه الثابتة في الذمم فادعى بعد عزله ان قبضت تلك المحمولات والديون
 ودفعها الى الموكل وأنكر الموكل وطالب منه بيته تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ
 ذمته بدون بيته حيث ان الموكل حي والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده امانة أجاب
 الوكيل أمين المخ * (سئل) * فيما اذا كان زيد وكيل اشريعيا عن أخيه في شراء بستان معلوم وفي
 البحارة وقبض اجوره وباشر ذلك كله في مدة سنين حتى ماتت اخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض
 ومنكر لدفع الوكيل ذلك لموكلته فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته * (الجواب) *
 نعم وقد أفنى بذلك الخبير الرملي فتوى مطولة نافعة في أوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جعلتها اعلم
 أنه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بيته أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه لانه
 مودع به القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في إيجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة
 نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه
 لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتنه فله مفرده اه فالجواب كذا في رسالة
 الشرنبلاني المسماة بمئة المجاليل في قول قول الوكيل ان سراية قوله على موكله لغيره خاص
 بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الابينة بغيرها
 أو تصديق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبول قول الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في
 حياته أو بعد موته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الا يصال مقبولة بكل حال لان المتبوض
 في يد الوكيل امانة بمنزلة الوديعة والأمين لا يخرج عن كونه أميناً بموت الموكل فتأمل وتتمام التحقيق
 مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا آخذ عطني من صندوق
 خمسين دينارا فأعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله
 فأجاب القول للوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله * (سئل) * في
 التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل * (الجواب) * نعم
 يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من الوكيل كذا في التنوير من
 الوكالة والبحر والمخ وغيرهما وفي البرازية مانصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار
 اقرارا من الموكل وعن الطاوي معنى أن يوكل بالخصومة ويقول خاص فاذا رأيت طرف مذمة أوعار
 على فاقربا لمذمى يصح اقراره على الموكل اه * (سئل) * في الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله الى
 البائع وأراد الرجوع بنفيته على الموكل فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الاشياء الوكيل
 بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع
 فلا رجوع كما في الحنافية اه وفي البرازية وكذا ليشترى له عبدا فقال اشترته ونقصته الثمن فقال الموكل

مطالب يقبل قول الوكيل
 في الدفع الى الموكل بعد موته

مطالب التوكيل بالاقرار صحيح
 مطالب الوكيل بالشراء اذا
 دفع الثمن من ماله له الرجوع
 به على الموكل

صدقت ولا يمكن البائع غائب فربما يحضرونه كقبضه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن الى الوكيل
 فاذا أنكر البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بالموثوق اهـ ومثله في الخيرية وفي الدرهم
 الوكالة للموكل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره اذا فعل ما أمره سواء دفعه أي الثمن الى بائعه أولا اهـ
 * (سئل) * فيها اذا ارسل زيد لعمر وقد راها معلوما من الجواز وأمره ببيعها فباعه فعمرو من جماعة
 معلومين بثمن معلوم قبضه منهم وغاب عمرو فقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعما أنه وكله بالبيع بشرط أنه
 لا يقبض الثمن فهل ليس لزيد ذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عمرو صحيح * (الجواب) * نعم قال في المحيط
 الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنع وفي البرازية وبجامع الفتاوى وكله بشرط
 ان لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي وللشترى الاباء عن
 دفع الثمن للموكل وان دفع له مع ولوع نهى الوكيل استحسانا ولا يطالب الوكيل ثانيا لعدم الفائدة اهـ
 الوكيل بالبيع اذا كان للشترى عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا على الوكيل
 ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا خاتمة في فصل التوكيل بالبيع
 والشراء ولو كان للشترى دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحلل المزبور
 وذكر المصنف رجل له على رجل دين بما طله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان احدهما ان يتوكل
 صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا بما كان للموكل
 على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كالموكل ان الثمن من مال نفسه والثانية ان يتوكل
 صاحب الدين رجلا لشترى له شيئا من مديونه فاذا اشتراه يكون قصاصا بما كان للموكل على البائع
 من المحلل المزبور وكذا في وكالة القاعدية * (سئل) * في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفوضة الى رايه
 في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فعمال على ذلك مدة وصدة فله على القبض وكذبه في بعض المصرف
 فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذبه الظاهر * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الوكالة
 مفصلة فارجع اليها فانها مفيدة جدا * (سئل) * فيما اذا دفع زيد جاريته له وأذن له أن يصرف
 عليها لتفقه في كل يوم كذا مصرية ويرجع بتقدير ذلك عليه وصار يتفق القدر المذكور على الجارية مدة
 معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركته ويريد عمرو والمأذون له الرجوع في تركته الاذن بتقدير
 ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقد راها المبلغ المصروف بالوجه الشرعي فهل له رد ذلك
 * (الجواب) * نعم سئل ابو حامد عن رجل وكل وكالة مطلقة على أن يقوم بأمره وينفق على اهله من
 مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الانفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل
 ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب عليه أن يبين فقال ان كان ثقة يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه
 وليس عليه بيان وجهة الانفاق الا اذا ذكر خراجا ولم يكن للصغير ضيقة معروفة وسئل عنها ابي بن اجد
 فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان أراد الخروج من الضمان فالقول
 قوله من وكالة بيمينه الدهر في فتاوى أهل العصر أقول علل هذا في الفتاوى الخيرية بأنه في الوجه الاول
 يدعى الدين والموكل يتكروا البينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل يتكروا الضمان
 ويدعى الخروج عن عهده الامانة والقول قول الامين باليمين * (سئل) * فيما اذا بعث المديون
 ببيع الدين مع رسوله لدايته فهل مع الرسول فهل يملك على المديون * (الجواب) * نعم بعث
 المديون المال على يد رسول فهل فان كان رسول الدائن يملك عليه وان كان رسول المديون يملك عليه
 بأشياء من الوكالة * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا في استئجار طاحونة وقف فاستأجرها له من
 ناظر الوقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقاييلته غير صحيحة

مطلب ليس للموكل قبض الثمن

مطلب يقبل قول الوكيل
 في الصرف من مال الموكل فيما
 لا يكذبه الظاهر

مطلب في الماء وبالانفاق

مطلب بعث الدين مع رسوله
 هلك عليه

مطلب الوكيل بالاستئجار
 لا يملك الاقالة بعد القبض

ويبقى المأجور يمد الموكل الى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور * (الجواب) * الوكيل بالاستئجار
لا يملك الاقالة بعد القبض استحضارنا كذا في وكالة العتائية والتأخرانية ومثله في فتاوى الانقروى
من الوكالة عن العتائية والمحيط البرهاني * (سئل) * فيما اذا دفع زيد المهر ومبلغا معا لمولاه من
الدرهم ووكيله باقراضه من رجل معين وببيع سبعة زبد للرجل المذكور ففعل عمر وذلك والان
يدعي عمر وانتهى يستحق ثمن السبعة فهل يكون ثمنه زيدا دون عمر * (الجواب) * نعم وصح التوكيل
بالاقراض لا بالاستقراض بزيادة والتوكيل بالبيع جائز * (سئل) * في الوكيل بالبيع اذا باع
المبيع وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وملك باقيه ويريد الموكل مطالبة
الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه
* (الجواب) * نعم والوكيل بالبيع اذا باع فنهائه الا من عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح
نهيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة
ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع
باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتية من فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل
بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع
لا يجبر على تسليم ما يتبرع به فان تقاضى وقبض ثمنها فيها والا يتأهل أحل الموكل على المشتري او وكله
بالتقاضي واعلم ان حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحسانا وهذا
في غير الصرف اما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معاقب قبض فكان القبض في
الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال واما اذا كان وكيل باجر فحذو الدلال والسمسار والبيع يجبر على
استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازية والتنوير من المناربة والبحر من الوكالة
* (سئل) * فيما اذا ارسل زيد المهر والمقيم بدمشق مقدارا من الحرير ليبيعه له ويشترى له بالثمن
أمتعة فلم يبيعه وامتنع من ذلك وجاء زيد لدمشق وطالب عمر الثمن الحرير معتلا بأنه يضمن قيمته حيث
امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه * (الجواب) * نعم
قال في الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل الخ
وفي بيع العدة رجل غاب وأمر تليذه أن يبيع السبعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع التليذ وأمسك الثمن
حتى ملك لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به عادية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل
قارئ الهداية عن الوكيل في بيع ثمرة او قبض دين اذا تبرع حتى عديم ما ووكيل فيه فتلفت الثمرة
واستغنى المديون فأجاب لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع
(سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف أم الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) * نعم في البرازية
الوكيل بشراء شيء بعينه اذا خالف يقع الملك له الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوف
على اجازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له ولا تهل فيه اجازة المميز من أوائل وكالة القضاة عدية
انقروى وفيه أيضا وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة
الاتروما كان خلافا في الشراء يكون مشتر بال نفسه الا اذا كان الوكيل ماليا وعبد المحجور او مرتدا
فهو موقوف من اوامر وكالة التأخرانية وفي مامشه وفي العاشر من وكالة التأخرانية عن العبد وما
كان خلافا في الشراء لم الشراء للوكيل ولا يتوقف على اجازة من اشتراه الا اذا لم يجد نفعا ذا على
الوكيل كالمسي والعبد المحجور * (سئل) * فيما اذا ركل الراهن الميراث ببيع الرهن عند
حلول الاجل فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالعزل * (الجواب) * نعم تكون الوكالة

مطالب يصح التوكيل
بالاقراض وبيع السعة
مراجعة

مطالب اذا باع الوكيل فنهاه
الموكل عن تسليم المبيع قبل
قبض الثمن لا يصح نهيه وصح
لونهاه عن البيع قبله
مطالب اذا كان وكيل باجر
كالدلال يجبر على استيفاء الثمن

طلب الوكيل بالشراء اذا
خالف أم الموكل يقع الشراء

طلب الوكيل ببيع الرهن
لا ينعزل بالعزل

لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقيا وحكميا والمسألة في التنوير من باب عزل الوكيل * (سئل) *
 في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلا * (الجواب) * نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا الارسال
 للاستقراض كما في الدرر * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا بأن يقرض ما لزيد من آخر فأقرضه
 عمروته ثم ان المستقرض فروم يوجد ويرغم زيد أن يبلغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون
 التوكيل صحيحا ولا يضمن الوكيل * (الجواب) * نعم التوكيل بالاستقراض صحيح
 فحيث وكله باقراض مال الموكل وملك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال في الدرر في باب الوكالة
 بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاستقراض صحيح لانه تقوى التصرف في ملكه اه وتقدم
 نقله عن البرازية * (سئل) * في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل لا يملك ذلك
 * (الجواب) * الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه كذا في البحر
 عن البرازية في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له * (سئل) * فيما
 اذا توافق زيد مع عمرو على أن يشترا كذا ويشتريا أمة يسافران بها الى الحجاز مع الحاج في زمن قرب
 فيه خروجهم من البصرة الى الحجاز واحتاج زيد الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من
 ذلك وعند عمرو قدر من البن فدفعه له عمرو وبيعه بثمن يأخذه ويقبضه الشركة بينهما ويشترياه وبما
 عمرو أمانة لاجل الشركة ويسافران بها مع الحاج وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالنقد
 لا بالنسيئة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة
 وتركته وطلب ورثة زيد من البن من عمرو فامتنع قائلا انه باعه الى أجل يحل بعد خروج الحاج من
 البصرة فهل يكون لبيع غير جائز والمحال هذه * (الجواب) * نعم فان الوكيل بالبيع اذا
 باع بالنسيئة الى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك الساعة جاز عند علماء ائمتنا رحمهم الله تعالى اذا
 لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالقبض وأما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع
 بالنسيئة كذا في الذخيرة وقال الانفروى عن منية المفتي وفي المنتقى عن الامام الثاني أن الوكيل انما
 يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطي غزلها للبيع لم يملك
 البيع نسيئة وبه يفتي فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فأرض اه وفي الحاشية وعليه الفتوى
 وفي التمه قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي الخلاصة قال أبو الليث الفتوى على قول أبي يوسف
 * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا بشراء جوخ معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمرو ذلك
 بثمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله ويريد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت ما ذكر بوجهه
 الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أمره بشراء ثوب مري أو امره بشراء فرس أو بغل صح
 التوكيل لانه لم يبق الجهالة بمداعلة الجنس الا في الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك
 سمي ثمنا أو لا أي وان يسم لانه يبين جنس الثمن يصير معلوما عادة عيني على الكثرة ومثله في التنوير
 بالدرر والزباني وغيرها * (سئل) * في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند
 أجنبي بدون إذن الموكل أولا واذا ملك الايداع المزبور وملك بعد مفارقتها هل يضمن أولا اقول لم ارجو ابا
 بالأموات عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المجلد عن فتاوى الكاظمي في ارساله مع غيره هل يضمن
 مع آخر دراهم يشتري بها أمانة فاشترها وأرسلها له ولم يأذن له في ارساله مع غيره هل يضمن
 أجب الوكيل متعديا دفع العين الى أجنبي فيضمن القيمي بقيته والمثل في مثله اذا ملك العين الى
 أن قال الوكيل لا يودع اه اقول أيها وفي وكالة البحر وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال ليعرضه
 على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كما في البرازية لكونه دفع ملك

مطلب التوكيل
 بالاستقراض باطل
 لا الارسال به
 مطلب التوكيل بالاستقراض
 صحيح

مطلب الوكيل بالبيع
 لا يملك الشراء لنفسه بل
 يبيع من غيره ثم يشتري
 منه

مطلب وكلاء شراء نوع من
 الجوخ ولم يبين الثمن يبيع

مطلب في الوكيل
 بالبيع اذا أودع المبيع عند
 أجنبي هل يضمن

الغير بغير اذنه وان كان أصيلا في الحقوق المحفوظة فيما لفته عليه أنه ينبغي تقييد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت العادة بدفعه الى دلال يعرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى العادة يكون مأذونا بذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها منهم فباعوا من يختاره ويعتقد أمانته من المكارية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتراشا نفعافهم وباع المبعوث اليه البضاعة وأرسل منها مع من اختاره منهم على دفعات متعذدة وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك أطول المدة أم لا بدله من اليمين أجاب القول قوله بيمينه اذله بعينه مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته والمحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد في راجع أكبر خواهر زاده جرت عادة حاكمة الرستاق ان يبعثون السكرانيس الى من يبيعهم لهم في البلديات يبعثونهم اليهم بيد من شاء ويراه أمينا فاذا بعث البائع عن السكرانيس بيد شخص ظنه أمينا وبقي ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه اجبت أنا وغيري اهـ وقد عرفت بطلان المعروف عرفا كالمشروط شرطا والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اهـ ما في الخيرية ولكن انظر ما يأتي في الفروع في آخره هذا الباب * (سئل) في الوكيل اذا لم يكن ضامنا دين موكله هل لا يجبس بدينه * (الجواب) نعم لا يجبس وفي وكالة الاشياء ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة لا ينضم ومن سئل قارئ الهداية هل يجبس الوكيل بدين وجب على موكله اذا كان للوكيل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يجبس الوكيل على دفع مائتة على موكله من الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به والا فلا يجبس فيه زاد الشيخ في هذا الجواب في مكان آخر وان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اهـ وأيد محشي الاشياء السيد احمد الموصي ما أفتى به قارئ الهداية بتقل من الخاتمة وتذلل في نهج النجاة ايضا فقد تحرر من هذا أنه اذا كان للوكيل مال تحت يد وكيله ولم يأمره بدفعه لا يجبس واذا أمره بدفعه وامتنع منه يجبس أقول وهذا خلاصة ما حرره الخير الرمي في حاشيته على المنع ووفق به بين عباراتهم كما أرفقته فيما علقته على الدر المختار قال المؤلف وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا اذن المدين لو وكيله بأن يعطى رب الدين وغاب فادعى الوكيل أنه لا مال عنده لموكله هل يلزمه جيب فأجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان أنكر أن الموكل له تحت يده شيء لا يلزمه شيء ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للخصم والوكيل بقبض الوديعة أو الامين ليس بخصم * (سئل) فيما اذا كان لرب الغائب مبلغ دين بدمية عمرو فادعى بكر أنه وكيل زيد بقبض الدين من عمرو فصدقه عمرو على ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والا تيريد عمرو استرداد المبلغ من بكر فهل ليس لعمرو ذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح * (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الدين ثانيا ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه كثر الدقائق ومثله في التنوير زاد فيه وفي الوجه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب اهـ ومثله في المتون وسئل قارئ الهداية فيما اذا ادعى المدين أنه قبض الموكل دينه فأجاب بأنه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستخلف الوكيل أنه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدين الوكالة وطلب الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان شك المدين

مطالب لا يجبس الوكيل بدين موكله الا إن ضمن أو كان للوكيل تحت يده مال وأمره بدفعه

مطالب فيما اذا ادعى أنه وكيل عن الغائب في قبض دينه

مطلب في صحة توكيل
الاخرس الاطرش

مطلب اذا اشترى الوكيل
بغبن فاحش لا ينفذ الشراء
على الموكل

مطلب انقول للمكاري
في مئدار الصرة

مطلب انيس له ان يوكل
بالخصومة الا برضى الخصم

مطلب فيما اذا مات الموكل
وآذعى الوكيل القبض
والدفع اليه

مطلب اقام اهل القرية
زيدا وكيلاعنهم ليعطوا
امورهم وجعلوا له اجرا

فترى يدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء * (سئل) * في رجل يذعي الوكالة عن امرأة خرساء
طرساء فهل تصح وكالتها مع كونهما موصوفة بهذه الصفات المذكورة أم لا * (الجواب) *
اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكيلها صحيح فتدري الشايع من أوائل
الوكالة * (سئل) * فيما اذا بعث زيد له مائة مائة كذا ادراهم اشترى له بها
بضاعة معلومة الجنس لا بعينها ولم يكن سعره معلوما فاشترى لها مائة مائة من غبن فاحش فهل
لا ينفذ الشراء المزبور على زيد * (الجواب) * حيث لم يعين له ما يشتريه فاشترى ما يشاء فاحش
لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معين المقتضى لو اشترى بغبن يسير نفذ ولو فاحش لا ينفذ على نفسه
قلت وهذا اذا لم يعين ما يشتريه فان عين نفذ على الاكثر كذا في المداية وفي العناية وقول عامة المشايخ
وتعامه في البحر ولو سمي له الثمن فاشترى بأكثر لا ينفذ الا توكيل بشراء لا سير فانه يلزم الا تسمى
كلما في الواقعات تنجح النجاة من الوكالة وفي الدراختار وتقيده شراءه بمثل القيمة وغبن يسير وهو
ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معلوما فان كان سعره معلوما فابن الناس كخبر والحكم وهو وجب
لا ينفذ على الموكل وان قلت زيادة ولو فاحشا واحدا به يقتضي بحر ومثله في الكثرة والمتقى * (سئل) *
فيما اذا ارسل زيد المقيم بئادة كذا مع عمرو المكاري مرة مختومة فيها ادراهم ليوصاه اليك فوجدتها
بكرنا قصة عما قال زيد فهل القول قول بكري في ذلك * (الجواب) * القول قول القابض
بيمينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بقوله * (سئل) * في امرأة تباع بفسادها قبض اجور ووقعها
ومالكها وتشترى ائمة من رجال اجانب وتريد ان توكل اجنبا في دعوى على رجل زاعمة انها من
المخدرات والرجل لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الحج
المجدد المقيم في البلاد اذا اراد ان يوكل وكيله لا يذعي بحق على الا ترحل لاذعي عليه ان ياتي
حتى يحضر الخصم فيذعي بنفسه * (الجواب) * قد اجاب عن مثل هذا السؤال العلامة المحمدي
الرملي بما صورته صرح علما وبقاطبة متونا وشروحا بان الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضى الخصم
الا ان يكون الموكل مريضا وغائبا مدة السفر او مريدا للسفر او مخذرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق
على الخصم ولهذا يستحضره والناس متعاونون في الخصومة فلو قلنا يلزمه يتفرده فيتوقف على رضاه
وهذا مذهب ابي حنيفة واختاره الجمهور والنسفي وصدر النعمانية وابوالفضل الموصلي ورجح دليله في كل
مصنف وغالب المتأمن عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى اعلم
وقال في المتقى وغيره وصح اى التوكيل بالخصومة في كل حق يرضى الخصم للزومها الا ان يكون الموكل
مريضا لا يملكه حضور مجلس الحكم او غائبا مدة سفر او مريدا للسفر او مخذرة غير معقدة للضرورة
الى مجلس الحكم * (سئل) * في امرأة وكلت آخر ليرتفعها من زيد الكف والماء في قبض مهرها فزوجهها
وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يذعي القبض والدفع
في حياتها فهدفته الورثة في القبض وانكروا الدفع فماذا يفعل بقبل قول الوكيل بيمينه * (الجواب) * نعم
واجاب العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله ان كان الموكل فيه قبض ودبعة وتعدوها من
الامانات فالتول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وان كان قبض دين واقرب قيمة الورثة بالقبض
وانكركت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان انكركت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بينة
واذا لم يقيم بينته رجعت الورثة بحصتها منه على المدين ولا يرجع المدين على الوكيل لان قوله في براءة نفسه
مقبول لاني ايجاب الضمان على الميت الخ اه * (سئل) * في اهل قرية معلومة اقاموا
زيدا وكيلاعنهم ليعطوا امورهم ويشتروا اعمالهم ومساكنهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغا

معلوما من الدراهم وقد را من الخنطة والشعر وتعا على زيد ذلك ويريد مطالبتهم بأجرة مثله فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا في تقاضي دينه الذي بذقه فلان
 وقضه وشرط له على ذلك اجراء معلوما في مدة معلومة وتقاضاه فهل يستحق الاجر بالشرط
 * (الجواب) * حيث شرط له ذلك ووقت له وقتا وباشترط ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الاشياء
 من كتاب الامانات وفي البرازية في نوع التوكيل بالا قراض والا ستمقراض والتقبض والتقاضى وان وكله
 بقض دينه وجعل له الاجر لا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا لو وكيل بالتقاضى ان وقت جازاه
 * (سئل) * فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا بتعاطي احوال الوقف ولم يشرط له اجرة على ذلك وتعاطى
 زيد ذلك مدة وطلب من الناظر اجرة على ذلك فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث كان وكيله
 ولم يشرط له اجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره امانة لا اجرة الا الوصى والناظر فيستحقان
 بتدراجه المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعلم فلو كان الوقف طاحونة
 والموقوف عليه يستغلها فلا اجر للناظر كما في الخمانية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا احيل
 عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط اشياء من كتاب الامانات * (سئل) * في جماعة
 استأجرهم زيد محصو زرعهم الموم بأجرة معلومة وشرعوا في الحصاد وخرجوا عن اقامتهم فوكلا وزيدا بان
 يأتى لهم بمساعدة بأجرة فأتى لهم بجماعة بالاجرة وساعدوهم حتى اتموا الحصاد فهل تكون اجرتهم على
 الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الاولى * (الجواب) * يطالب الوكيل بالاستئجار
 بالاجرة كالوكيل بالشراء كذا في وكالة لغيرهم طاب اجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع
 بذلك على الجماعة والله اعلم * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا في عمل معلوم وبيع امته
 مع لومة لزيد وجعل له اجرا على ذلك وباعها بمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتري
 * (الجواب) * حيث كان وكيله لا يجبره في الاشياء من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير اجرة على
 تقاضى الثمن اما اذا كان باجرا كالدلال والسمسار والبيعاء فيجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد
 وفي السفرى لان من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا وقام بسطه في حاشية الاشياء للسيد
 الجوى فراجعها * (سئل) * في صدك كتب فيه اقر زيد وجماعة من اهل الى قرية كذا فزيد
 بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من اهل الى القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاقولون
 عن انفسهم ان اباهم وعلى الموكلين لعمرو مبلغا قدره من الدراهم كذا ومثلا الى كذا ومصدر ذلك
 لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه في وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطلب عمر والمبايع
 من الاصلاء والموكلين وهم يجحدون اتوكيل في ذلك فكيف الحكم * (الجواب) * حيث أنكروا
 التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم في ثبوت التوكيل بل لابد من اثباته
 بوجه شرعى والحالة هذه والله اعلم ورأيت مكره بيا بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن الهادي في نسخة
 العمادية ما جواب الائمة الخنفة في حجة كتب فيها اقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة
 في القبض والابراء الا ترى ذكره افيه بشهادة فلان وفلان انه قبض من فلان ما كان في ذمته للوكلتين
 المذكورتين عن ربيع حصةهما من كذا وقف جد هما فلان عن مدته كذا مبلغا كذا ثم ابرأ القابض
 المذكور ذمة المدفع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بوجه فاذا طعن
 الخصم في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان ان مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسلما
 التقاضى عن مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما ويعمل بالحجة ويضميهما من غير معرفة ما كتب
 فيها ام لا الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل

مطلب وكله بقض دينه
 وجعل له اجرة صرح ان وقتا

مطلب لا يستحق الوكيل
 اجرة الا بشرط

مطلب الوكيل بالاستئجار
 يطالب بالاجرة وهو يرجع
 على الموكل
 مطلب الوكيل باجبر يجبر
 على استيفاء الثمن كالدلال
 والسمسار

مطلب لا يثبت التوكيل
 بشهود مضمون الصك والحجة

مطلب لا عبرة بالحجة ما لم
 تثبت الوكالة

ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بأنهما قد وكّتاها بقبض مالهما في ذمّة الدافع بالصّلح والإبراء أيضا فان شأدى الوكالة لأعبره بشهادتهما أصلا فانهما لم يشهدوا بالتوكيل بناء على دعوى صحّحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن أفندي المذكور في جواب سؤال نعم يكاف ورثة المشتري الى اثبات توكيلها ولا يكفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اهـ ومن خطه المعهود نقلت * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم بذمة عمرو فمات عمرو عن تركه وورثته فوكل زيد بكذا بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه * (الجواب) * نعم والوكيل بقبض الدين يملك المخصوصة والوكيل بقبض العين لا يملك المخصوصة الخ عني على الكفر وفي تصحيح العلامة قاسم قوله والوكيل بقبض الدين ووكيل بالمخصوصة عند أبي حنيفة وقالوا وهو رواية عن أبي حنيفة ليس بوكيل بالمخصوصة وعلى قول الامام الحنوبى في أصح الاقوال لا واختيارات والنسفي والموصلى وصدر الشريعة وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلا بالمخصوصة فيها بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ * (سئل) * في رسول التقاضى هل يملك قبض الدين * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالمخصوصة رسول التقاضى يملك القبض لا المخصوصة اجما عاجز اهـ * (سئل) * فيما اذا وکل زيد عمرا في بيع ثمن معلوم له وأن يشتري بثمنه بناء معلوما وقال لاتبه الا بمحضرة فلان فباعه بغير محضره واشترى به غير البين فهل يكون غير جائز * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية وقال في الحاشية من فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو وکل بالبيع ونهائه عن البيع الاشهاد أو لا بمحضرة فلان لا يملك البيع بغير شهود أو بغير محضر فلان اهـ * (سئل) * في رجل له بناء دار فقام في أرض وقف وكل زيد ببيعها فباعه زيد من امرأة ثمن معلوم والا أن يدعى زيد ان البناء ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تمتع دعوى الوكيل بذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى المحنفين في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى وعبارتهم ان من أقر لانسان بعين فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية وكذا لو ادعى فلان بالوكالة ثم ادعى فلان آخر انه وكاله بالمخصوصة فيسه لا يقبل ويصير متناقضا والدين في هذا المحكم كالمعنى فعمل بهذا أن التناقض من الوكيل أو الوصى مانع من الدعوى منها فيما وقع فيه التناقض وليمكن فيه التوفيق اهـ * (سئل) * فيما اذا طمع الوالى في أخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين ظلما وطلبه منهم فاختفى بعضهم وأخذ الوالى المبلغ من رجل ظاهرهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على الختفين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في العزاية من كتاب التوكيل طامع الوالى في أخذ أموال جماعة من التجار فاختفى بعض فأخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقتسموه عليكم بالمحسنة ليس لهم الرجوع على الختفين شرعا فاما أمر المروءة فظاهر * (سئل) * فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ من الدراهم بذمة رجائين بموجب تمسك فادعى أخو زيدانه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منهم فصدقاؤه ودفعاه له بعدما ابرز لهما لتسك المزبور ثم حضر الغائب وايدى في التوكيل المزبور وخلف على ذلك وطلب دينه من الرجائين فهل يؤمران بدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده * (الجواب) * حيث دفعهما الدين للوكيل بدون اثبات وكالاته بل صدقاؤه عليها يؤمران بدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده

مطلب لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر

مطلب الوكيل بقبض الدين يملك المخصوصة
مطلب رسول التقاضى يملك القبض لا المخصوصة

مطلب نهائه عن البيع الاشهاد أو لا بمحضرة فلان لا يملك البيع بدون ذلك
مطلب باع بالوكالة ثم ادعى ملكه لا تمتع

مطلب صادر الوالى الرجوع فاختفى بعضهم ليس لهم الرجوع على الختفين

مطلب فيما اذا دفع الدين للوكيل بدون اثبات وكالاته

مطلب وكله بدفع دراهم
الى زيد فهل يصدق بيمينه
في الدفع
قوله المأذون لما الخ أي ان كان
زيد ودعيمة عند عمرو فاذن
زيد لعمرو بدفعها الى بكر
فالقول ام عمرو في الدفع
وان كان الذي عنده عمرو
غيبا او دينا لزيد لا يكون
القول قول عمرو في الدفع
لانه يدعي براءة ذمته عن
المأذون من اجل خلاف الاول

اه منه
مطلب فيما اذا امره بدفع
المال لزيد وان يأخذ منه
وصولا
مطلب قال لا تدفع المال
حتى تأخذ الصك فدفع قبله
ضمن

مطلب فيما اذا خالف الوكيل
شرط الموكل

مطلب ليس للوكيل
ان يوكل الا باذن او تعيم
مطلب وكيل الوكيل
بالاذن ينزل بموت الوكيل
الاول

ومثله ان استهلكه والله اعلم ادعى انه وكيل للعائيب قبض دينه فصدقته الغريم امر بدفعه اليه فان
حضر العائيب فصدقته فيها والا امر الغريم بدفع الدين اليه فانه ارجع به على الوكيل ان باقيا في يده
ولو حكموا بضياعه الا اذا ضمنه عند الدفع او قال له قبضت منك على ابرأئنا من الدين تنوير من
باب الوكيل بالخصوصية والقبض * (سئل) * فيما اذا دفع زيد دراهم لعمرو وليدفعها الى
بكر فادعى عمرو الدفع وانكر زيد وبكر فهل يصدق بيمينه أم لا * (الجواب) * قال في الاشباه
من الامانات المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالقبض
والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه والله سبحانه اعلم * (سئل) * في جماعة دفعوا لجماعة
آخرين مالا واخذوا منهم بدفعه لزيد واخذوا رجعة منه بوصول المال اليه فدفعه والاه واخذوا الرجعة بذلك
وضاعت والا ان انكر زيد قبض المال من المأذون لهم وكذبهم الا ذنون ايضا فكيف الحكم
* (الجواب) * القول للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براءة أنفسهم فقط وحينئذ انكر زيد القبض فالقول
قوله بيمينه ايضا والله اعلم وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع الى آخر مبالغوا امره بدفعه لزيد وان
يأخذ من زيد رجعة ان المبالغ وصل اليه ففعل ذلك وادعى المأذون ضياع الرجعة منه وانكر زيد القبض
فهل القول قول زيد مع يمينه أم قول المأذون مع يمينه أم لا (الجواب) القول قول المأذون في أنه دفع
الى زيد مع يمينه وان انكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه ايضا فحاصل الجواب ان المأذون يقبل
قوله في حق نفسه لافي حق زيد اذا انكر الا بيمينه تقوم عليه واذا شرط على المأذون أن لا يدفع الا بشرط
الشهاد على زيد واخصار رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد التمس
كان المأذون ضامنا ولا ينفعه قوله اشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة أو يقر زيد
بالقبض والله اعلم اه اعطاه الغالب يقضى به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل
أخذه ضمن برأية من الوكالة أقول قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين الا بجمع فلان ففعل بالاحضرة
ضمن كذا في البرأية ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضره أو قال لا تدفع الا بشهود فدفع بشهود
وانكر الدائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فاذا حلف لم ضمن كذا في المحاكم ولو قال
ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم ضمن اه ما في البحر وبه علم ان قول قارئ الهداية ولا ينفعه قوله اشهدت
وضاعت الوثيقة الخ فيه نظر لان ذلك اذا خالف الوكيل اما اذا حلف فانه ينفعه تأمل ثم ان
كلام البحر يفرق بين لا تدفعه الا بشهود وبأداة المحضرون ادفعه بشهود وبدون حصر فيضمن
في الاول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكره في البحر لم يندفعه
الى نقل وهو مخالف لما في التتارخانية عن المحيط مما حمله أنه اذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من
كل وجه منسب به بخيار فانه يلزمه سواء اكده بالنفي او لا وان كان يضر مثل به بألف نسبة فباعه
بألف حال جاز ولا يلزمه شرطه مطلقا وان كان ينفع من وجه دون وجه مثل به في حق كذا هذا ان
اكده بالنفي يلزمه والا فلا كما حوته فيما علقته على البحر في اوائل كتاب الوكالة عند قول الدكتور
وباقائها واستيفائها * (سئل) * في وكيل متولى وقف وكل آخر في البحارعة ما الوقف فاجره
من زيد والمحالي ان المتولى لم ياذن او وكيله بان يوكيل ولم يعمله فله ان يسكن الا حارة غير محيطة
* (الجواب) * حيث لم ياذن له وكاه ولا فؤض الى رايه ذلك ولا اجازة فالاجارة المذكورة غير محيطة
كما صرح بذلك في التنوير وغيره * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفة فمن
آخرو في انفاقه على زوجة الموكل وارلا له الصغار منها واذن له ان يوكل في ذلك من شاء وغاب زيد
وباشر عمرو ذلك ثم وكل عمرو ابنه البالغ في ذلك ومات عمرو عن ابنه المذكور هل يكون كل من

الوكيلين حصصا ولا ينزل الابن بموت
 ابنه فقد صار الثاني وكلاهما عن الاب
 وكل زيد عمر في قرض معلوم وظيفة له
 المدة فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة
 في تركه * (الجواب) * نعم يرضى
 الضمان فلا بد للخروج من عهدته من
 الزجة والرضوان في عرصات الجنان *
 الوصي المزور جلا في الانعاس على المنة
 مصرف المثل في مدة تختص له وانظروا لاية
 يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصي
 المقيم كمال في التقوى وادب الاوصياء والمدة
 نائب الناظر كك هو في قبول قوله فلو اد
 فاقول له كالاصيل لكن مع اليمين وبما دار
 كالاظهار لان الوصية والوقف اخوان اسم
 الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية
 في بيع غنمه ثم نهى عن البيع حتى يقبض
 جائز * (الجواب) * نعم او وكله بالبيع
 كان البيع باطلا حتى يسترد البيع من الم
 وكانت زوجها زيدا في شراء أرض معينة من ا
 الموكلة * (الجواب) * الوكيل بشرائه
 الموكل يكتسب من مشتريا للموكل ولا يملك ان
 عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته
 المدة كورة للرافة المزبورة * (سئل) * فم
 على طريق الرسالة ثم ما
 لك على فعله ا

الزوج اليها فيما ذكر ومضت مدة ولا تن
 لها ذلك والقول قول الرسول انه رسول
 ائمتنا لفعول اذ هو سفير غير ضمين وما علم
 ادى (فروع) الرسول امين والامين
 او الهلاك بصدق مع يمينه بالاتفاق الا ان
 ياله على آخر دعوى فأراد المذمى عليه أن
 يخصم اتعاق حق الغير بهذه الوكالة تجواهر
 مع بعته من رجل لا أعزته وسلمته اليه ولم
 ضامن وذلك صحيح لسكن علهما بأن قال
 أن له ذلك وان نهى الموكل عنه فبدونه أولى
 أحب فهو رب به الرجل ولم يقدر عاياه أو تلف
 وافق الشـيـخ النسفي وشيخ الاسلام عطاء بن
 علي هذا الوجه فيطابق له فيه والاول أصح لما
 اليباع اه أقول لقائل أن يقول ان كونه
 اذن من الموكل أما لو كان بالاذن الصريح
 فده بأن كان ذلك الشيء انما يباع مع الدلال
 اذ نامنه بذلك عادة والمعروف كالمشروط
 بمر الدين فليتأمل ومثله ما في النجاة
 قبل أن تصل الى ربه الا يضمن اقل ليس
 مشروط اه وكل له من نظير والله تعالى
 لذي هو فتاوى العلامة المرحوم
 ن تلخيصه وتنقيحه * وتحريره
 مع زيادة الفتاوى الفريدة *

To: www.al-mostafa.com